



مركز البحوث والدراسات

الأعمال المكتبية

المفاهيم والممارسات



تأليف:

- أ. سوسن بنت حسون المفلح
- أ. سحر بنت فهد إسلام
- أ. نوال بنت علي أحمد الخنبشي
- أ. نوف بنت إبراهيم محمد بن سعيدان
- أ. هدى بنت صالح عبد الله أبو حيمد

بسم الله الرحمن الرحيم



مركز البحوث والدراسات

الأعمال المكتبية المفاهيم والممارسات

تأليف

أ. سوسن بنت حسون المفلح
أ. سحر بنت فهد إسلام
أ. نوال بنت علي أحمد الخنبشي
أ. نوف بنت إبراهيم محمد بن سعيدان
أ. هدى بنت صالح عبد الله أبو حيمد

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

بطاقة الفهرسة

ح) معهد الإدارة العامة، ١٤٤٢هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجموعة مؤلفات

الأعمال المكتبية: المفاهيم والممارسات. / مجموعة مؤلفات -

الرياض - ١٤٤٢هـ

٥٥٦ ص؛ ١٧ سم × ٢٤ سم.

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٢٧٦-٢٨-٠

١- إدارة المكاتب ٢- السكرتارية أ. العنوان

١٤٤٢/٢٩٥٦

ديوي ٦٥١,٤

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٢٩٥٦

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٢٧٦-٢٨-٠

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١٥	مقدمة -----
٢١	الباب الأول: الأعمال المكتبية: المفاهيم والأسس -----
٢٥	الفصل الأول: الأعمال المكتبية: المفهوم والتطور -----
٢٥	مفهوم الأعمال المكتبية وأهميتها -----
٢٧	نشأة وتطور الأعمال المكتبية -----
٢٩	العوامل التي أسهمت في تطور الأعمال المكتبية -----
٣٦	أهداف الأعمال المكتبية -----
٣٧	أنواع الأعمال المكتبية -----
٣٧	- أعمال الاتصالات -----
٣٨	- أعمال إدارة الوثائق -----
٤٠	- التعامل مع التقنيات المكتبية -----
٤٢	التمارين والحالات التطبيقية -----
٤٥	الفصل الثاني: علاقة الأعمال المكتبية بوظائف المنظمة -----
٤٥	مفهوم المنظمة وأهميتها -----
٤٦	وظائف المنظمة -----
٤٨	الأعمال المكتبية ووظائف المنظمة -----
٤٨	مفهوم الإدارة وأهميتها -----
٥١	مفهوم الإدارة المكتبية وأهميتها -----
٥٣	وظائف الإدارة المكتبية -----

الموضوع	رقم الصفحة
- وظيفة التخطيط	٥٤
- وظيفة التنظيم	٥٦
- وظيفة التوظيف	٥٨
- وظيفة التنسيق	٦٠
- وظيفة التوجيه	٦٠
- وظيفة الرقابة	٦١
التمارين والحالات التطبيقية	٦٣
الفصل الثالث: أساليب تنظيم العمل المكتبي	٦٥
تطبيق مبادئ التنظيم	٦٥
الأساليب التنظيمية للأعمال المكتبية	٦٨
طرق وإجراءات العمل المكتبي	٧٠
التمارين والحالات التطبيقية	٧٥
الفصل الرابع: المكتب ودوره في المنظمة	٧٧
مفهوم المكتب وأهميته	٧٧
أنواع المكاتب	٧٨
وظائف المكتب	٨٠
خصائص المكتب	٨١
تصميم المكتب	٨٤
- المبادئ العامة لتصميم المكتب	٨٥
- مواقع الإدارات داخل المكاتب	٨٧

رقم الصفحة	الموضوع
٨٨	البيئة المادية للمكتب -----
٩٠	- علم الهندسة الإنسانية Ergonomics -----
٩٢	- عناصر البيئة المادية للمكتب -----
٩٩	الاتجاهات الحديثة في بيئة المكتب -----
١٠١	التمارين والحالات التطبيقية -----
١٠٣	الباب الثاني: الاتصال في بيئة المكتب -----
١٠٧	الفصل الأول: مدخل إلى الاتصال في بيئة المكتب -----
١٠٧	مفاهيم في الاتصال -----
١٠٨	أهداف الاتصال -----
١٠٨	أهمية الاتصال -----
١٠٩	أنواع الاتصال في بيئة المكتب -----
١١٣	عناصر عملية الاتصال الإداري -----
١١٤	العوامل الداعمة لعملية الاتصال الإداري -----
١١٨	التمارين والحالات التطبيقية -----
١٢١	الفصل الثاني: الاتصال المباشر في بيئة المكتب -----
١٢١	مفاهيم في الاتصال المباشر -----
١٢٢	الاتصال مع الأفراد في المكتب -----
١٢٤	- الاتصال الفعال مع المديرين -----
١٢٥	- الاتصال الفعال مع المرؤوسين -----
١٢٧	- الاتصال الفعال مع الزملاء -----

رقم الصفحة	الموضوع
١٢٨	- الاتصال الفعال مع العملاء -----
١٢٩	- الاتصال في الاجتماعات -----
١٣٠	- أنواع الاجتماعات -----
١٣٣	- مصطلحات الاجتماع -----
١٣٤	- مراحل عقد الاجتماع -----
١٣٨	- صناعة الاجتماعات -----
١٣٩	- الاتصال مع فرق العمل -----
١٤١	- أنواع فرق العمل -----
١٤٣	- مراحل بناء فرق العمل -----
١٤٥	- تحسين وتطوير فاعلية فرق العمل -----
١٤٧	- الاتصال الهاتفي في المكتب -----
١٤٩	- قواعد الاتصالات الهاتفية -----
١٥٢	- قواعد الاتصالات الهاتفية الواردة -----
١٥٤	- قواعد الاتصالات الهاتفية الصادرة -----
١٥٦	- التمارين والحالات التطبيقية -----
١٦١	- الفصل الثالث: الاتصال الكتابي -----
١٦١	- مفاهيم في الاتصال الكتابي -----
١٦٢	- خصائص الاتصال الكتابي -----
١٦٤	- مراحل الاتصال الكتابي -----
١٧١	- أنواع الاتصال الكتابي -----

الموضوع	رقم الصفحة
١- الرسالة الخارجية	١٧١
٢- المذكرة الداخلية	١٧٥
٣- التعميم	١٧٨
٤- القرار	١٧٩
٥- التقرير	١٨١
٦- النماذج	١٨٩
أنواع أخرى للاتصال الكتابي	١٩٨
التمارين والحالات التطبيقية	١٩٩
الفصل الرابع: الاتصال الإلكتروني	٢٠٣
مفاهيم في الاتصال الإلكتروني	٢٠٣
خصائص الاتصال الإلكتروني	٢٠٤
أهمية الاتصال الإلكتروني	٢٠٤
أساليب الاتصال الإلكتروني	٢٠٥
- البريد الإلكتروني	٢٠٦
- قوائم الأخبار	٢٠٩
- وسائل التواصل الاجتماعي	٢٠٩
أخلاقيات وسياسات الاتصال الإلكتروني	٢١٤
- أخلاقيات الاتصال الإلكتروني	٢١٥
- سياسات الاتصال الإلكتروني	٢١٧
التمارين والحالات التطبيقية	٢١٩

رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٣	الفصل الخامس: مهارات الاتصال في المكتب -----
٢٢٤	المهارات الاتصالية المباشرة في بيئة المكتب -----
٢٢٥	- مهارة لغة الجسد -----
٢٢٧	- مهارة الإنصات -----
٢٢٩	- مهارة التحدث -----
٢٣٠	- مهارة التفكير -----
٢٣٢	- مهارة المناقشة والإقناع -----
٢٣٣	- مهارة التفاوض -----
٢٣٤	- مهارة العرض والتقديم -----
٢٣٧	- مهارة إدارة الذات -----
٢٣٨	- مهارة إدارة الوقت -----
٢٤١	مهارات الكتابة الإدارية -----
٢٤١	- مهارة الكتابة وفق القواعد الإملائية واللغوية -----
٢٤٧	- مهارة القراءة -----
٢٤٩	- مهارة التلخيص -----
٢٥٠	- مهارة النسخ (الطباعة بطريقة اللمس) -----
٢٥٠	- مهارة تدوين الملاحظات -----
٢٥٥	مهارات الاتصال الإلكتروني -----
٢٥٥	١- مهارة البحث عبر الإنترنت -----
٢٥٧	٢- مهارة الكتابة الإلكترونية -----

الموضوع	رقم الصفحة
التمارين والحالات التطبيقية	٢٥٨
الباب الثالث: إدارة الوثائق والمعلومات	٢٦١
الفصل الأول: مدخل إلى إدارة الوثائق	٢٦٥
مفاهيم في إدارة الوثائق	٢٦٦
أنواع الوثائق	٢٦٨
إدارة الوثائق في عصر التقنية	٢٧٢
التمارين والحالات التطبيقية	٢٧٨
الفصل الثاني: التنظيم الإداري لإدارة الوثائق	٢٨١
الأساليب التنظيمية لإدارة الوثائق	٢٨١
واقع إدارة الوثائق في المملكة العربية السعودية وبعض دول العالم	٢٨٤
- دور المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في إدارة الوثائق	٢٨٤
- مراكز التوثيق الداخلية في المنظمات	٢٨٧
- مراكز الوثائق الوطنية وأهميتها	٢٩١
- نماذج من مراكز الأرشفة الوطنية العربية والعالمية	٢٩٢
التمارين والحالات التطبيقية	٢٩٩
الفصل الثالث: التنظيم الفني لإدارة الوثائق	٣٠٣
- دورة حياة الوثائق	٣٠٤
- إتاحة الوثائق	٣٢١
التمارين والحالات التطبيقية	٣٢٨

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع: التحول إلى إدارة الوثائق الإلكترونية	٣٣١
الأهداف الإستراتيجية لعملية التحول	٣٣١
الحكومة الإلكترونية	٣٣٢
مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية	٣٣٧
مفاهيم الإدارة الإلكترونية	٣٣٩
إدارة الوثائق الإلكترونية	٣٤٤
التحديات التي تواجه عملية التحول لإدارة الوثائق الإلكترونية	٣٤٥
متطلبات عملية التحول لإدارة الوثائق الإلكترونية	٣٤٦
مراحل التحول لإدارة الوثائق الإلكترونية	٣٥٨
النظم الإلكترونية لإدارة الوثائق	٣٦٦
- نظام الاتصالات الإدارية	٣٦٧
- نظام الأرشفة الإلكترونية	٣٧١
التمارين والحالات التطبيقية	٣٧٥
الباب الرابع: التقنيات المكتبية	٣٧٧
الفصل الأول: مقدمة في التقنيات المكتبية	٣٨١
مفهوم التقنية المكتبية	٣٨١
أهمية استخدام التقنيات للعمل المكتبي	٣٨٢
تحديات الاستفادة من التقنية	٣٨٦
التمارين والحالات التطبيقية	٣٨٩

رقم الصفحة	الموضوع
٣٩٣	الفصل الثاني: نظم تقنية المكاتب -----
٣٩٥	أنواع نظم تقنية المكاتب -----
٣٩٦	- النظم من حيث درجة الشمول -----
٣٩٨	- النظم من حيث التقنية المُستخدمة -----
٣٩٩	- النظم من حيث الوظيفة الإدارية -----
٣٩٩	- النظم من حيث المستوى الإداري -----
٤٠٤	الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence -----
٤٠٦	النظم الخبيرة Expert Systems -----
٤٠٨	تحديات الاستفادة من نظم تقنية المكاتب -----
٤١٠	التمارين والحالات التطبيقية -----
٤١٣	الفصل الثالث: إدارة التقنيات المكتبية -----
٤١٤	التخطيط لاستخدام التقنية المكتبية -----
٤٢٤	تنظيم استخدام التقنية المكتبية -----
٤٢٧	تطبيق التقنية في المكتب -----
٤٢٩	الرقابة على التقنية المكتبية وتقييمها -----
٤٣١	التمارين والحالات التطبيقية -----
٤٣٥	الفصل الرابع: أنواع التقنية المكتبية -----
٤٣٥	أولاً: الأجهزة المكتبية -----
٤٣٨	- أبرز الأجهزة المكتبية المستخدمة في المكتب -----
٤٦٠	ثانياً: البرمجيات والتطبيقات المكتبية -----

الموضوع	رقم الصفحة
- أنواع البرامج	٤٦٠
- برمجيات النظام System Software	٤٦٣
- التطبيقات المكتبية Application Software	٤٦٥
ثالثاً: الشبكات وخدمات الإنترنت	٤٨١
- أنواع الشبكات	٤٨٢
خدمات شبكة الإنترنت	٤٨٤
١- شبكة الويب العالمية World Wide Web	٤٨٤
٢- الحوسبة السحابية Cloud Computing	٤٨٥
٣- إنترنت الأشياء (Internet of Things) IoT	٤٨٩
اتجاهات تقنية حديثة	٤٩١
التمارين والحالات التطبيقية	٤٩٣
الباب الخامس: الميزة التنافسية في العمل المكتبي	٤٩٧
تطلعات الحكومة لتحقيق الميزة التنافسية	٤٩٩
تحقيق الميزة التنافسية في المنظمات	٥٠١
الميزة التنافسية في الأعمال المكتبية	٥٠٢
متطلبات تحقيق الميزة التنافسية في العمل المكتبي	٥٠٧
التحديات المستقبلية	٥٢٢
قائمة المراجع	٥٢٥

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول
١٢٣	جدول رقم (١-٢): الأنواع الفرعية للذكاء التواصلي حسب نظرية الذكاء المتعدد -----
٤٧٣	جدول رقم (١-٤): أجزاء حساب البريد الإلكتروني -----

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل
٥٠	شكل رقم (١-١): المستويات الإدارية -----
٥٣	شكل رقم (٢-١): وظائف الإدارة المكتبية -----
١١٢	شكل رقم (١-٢): أنواع الاتصال في بيئة العمل -----
٢٠٦	شكل رقم (٢-٢): أساليب الاتصال الإلكتروني -----
٢٦٨	شكل رقم (١-٣): أنواع الوثائق -----
٢٨٢	شكل رقم (٢-٣): الأساليب التنظيمية لإدارة الوثائق -----
٢٩٠	شكل رقم (٣-٣): الهيكل التنظيمي لمركز الوثائق والمحفوظات في المنظمات الكبيرة الحجم -----
٢٩١	شكل رقم (٤-٣): الهيكل التنظيمي لإدارة الوثائق والمحفوظات في المنظمات الصغيرة الحجم -----
٣٠٥	شكل رقم (٥-٣): دورة حياة الوثائق -----
٣٤٠	شكل رقم (٦-٣): علاقة الحكومة الإلكترونية بالإدارة الإلكترونية -----
٣٥٨	شكل رقم (٧-٣): مراحل التحول للنظم الإلكترونية في إدارة الوثائق -----
٣٦٣	شكل رقم (٨-٣): دورة الأرشفة الإلكترونية -----
٤٠٠	شكل رقم (١-٤): أنواع النظم بحسب المستويات الإدارية -----
٤١٤	شكل رقم (٢-٤): خطوات التخطيط للاستفادة من التقنية -----
٤٦٢	شكل رقم (٣-٤): أنواع البرامج وفقاً لصلاحيات الاستخدام والحقوق الفكرية -----

قائمة النماذج

رقم الصفحة	عنوان النموذج
١٧٥	نموذج رقم (١): نموذج رسالة خارجية
١٧٧	نموذج رقم (٢): نموذج المذكرة الداخلية
١٧٨	نموذج رقم (٣): نموذج التعميم الخارجي
١٧٩	نموذج رقم (٤): نموذج التعميم الداخلي
١٨١	نموذج رقم (٥): نموذج القرار الإداري
١٩٠	نموذج رقم (٦): نموذج بطاقة الدعوة للاجتماع
١٩١	نموذج رقم (٧): نموذج جدول اجتماع
١٩٣	نموذج رقم (٨): نموذج محضر اجتماع
١٩٤	نموذج رقم (٩): نموذج متابعة أعمال الاجتماعات
١٩٥	نموذج رقم (١٠): نموذج رسالة هاتفية واردة
١٩٦	نموذج رقم (١١): نموذج سجل الرسائل الهاتفية الواردة
١٩٦	نموذج رقم (١٢): نموذج سجل الرسائل الهاتفية الصادرة
١٩٧	نموذج رقم (١٣): نموذج سجل الزيارات
١٩٧	نموذج رقم (١٤): نموذج بطاقة زائر
٢٤٠	نموذج رقم (١٥): نموذج سجل الوقت
٢٥٢	نموذج رقم (١٦): نموذج الاختزال
٢٥٤	نموذج رقم (١٧): نموذج طريقة كورنيل
٢٥٤	نموذج رقم (١٨): نموذج إعداد القوائم

مقدمة

تشهد المنظمات في ظل التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة تغيراتٍ كبيرةً؛ بهدف الارتقاء بكفاءة أعمالها وجودة خدماتها؛ مما أدّى إلى ظهور أساليب حديثة ومتطورة تمارسها الإدارة لمواكبة هذه التطورات، والاستفادة منها في تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين.

هذه التطورات غيّرت من بيئة العمل في المنظمات على اختلاف أنواعها؛ مما اضطر إداراتها إلى اتخاذ قرارات حاسمة؛ لإحداث تغيرات جذرية في أساليب وإجراءات العمل؛ فأصبحت النظم الإدارية مدعومةً بالتقنية من المدخلات الضرورية لكل عملية من العمليات التي تُجرى في المنظمة.

ونظراً لأهمية العمل المكتبي بالنسبة للمنظمات، ولما له من دور حيوي في إمداد الإدارات بالمعلومات المطلوبة بالدقة والوقت المناسب، وبالتالي المساهمة بشكل فعّال في تحقيق انسيابية العمل، ودعم عملية اتخاذ القرارات، وتحقيق أهداف المنظمة. فقد تطلّب الإيقاع المتسارع للتطورات في بيئة العمل نشاطاً علمياً ملموساً يوثق الأساليب العلمية لأداء العمل المكتبي بما يواكب هذه التغيرات، ويضمن كفاءة الأداء وتحسين الإنتاجية. ومن هذا المنطلق؛ فإن هذا الكتاب يهدف إلى:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للأعمال المكتبية، والتطورات الحاصلة في بيئة العمل المكتبي وتحدياتها.
- تحديد الأساليب العلمية الحديثة للاتصال في بيئة العمل بنوعيه المباشر وغير المباشر.
- تحديد الأساليب الحديثة في مجال إدارة الوثائق وتطبيقاتها الإلكترونية.
- التعرف على التجارب العالمية في مجال إدارة الوثائق مع التركيز على تجربة المملكة العربية السعودية.
- التعرف على أحدث التقنيات المكتبية وأساليب إدارتها، ومدى تأثيرها على أساليب أداء الأعمال المكتبية.

- التعرف على كيفية تحقيق الميزة التنافسية في الأعمال المكتبية، ومتطلباتها التنظيمية والبشرية، والتقنية.

يتناول هذا الكتاب الأعمال المكتبية من منظور مفاهيمي تطبيقي؛ يبدأ باستعراض مقدمة في العمل المكتبي تتضمن مفهوم الأعمال المكتبية وأنواعها، والتطورات الحاصلة في بيئة المنظمات وتأثيرها على طريقة أداء العمل المكتبي عموماً؛ من خلال تسليط الضوء على الأعمال المكتبية وتطورات ممارستها داخل المكتب؛ ومن ثم استخلاص أهم التحديات التي تواجه العمل المكتبي بناءً على هذه المستجدات. وقد تم تناول موضوع الأعمال المكتبية من خلال خمسة أبواب رئيسية كالتالي:

يتطرق الباب الأول إلى موضوع الأعمال المكتبية المفاهيم والأسس، وقد تم تقسيمه إلى أربعة فصول:

- يتطرق الفصل الأول إلى عرض مفاهيمي للعمل المكتبي المفهوم والتطور؛ من حيث استعراض مفهوم الأعمال المكتبية وتطورها وأهميتها وأهدافها، وكذلك لمحة موجزة عن أهم الأعمال المكتبية التي تُمارَس في المنظمة عموماً.

- يناقش الفصل الثاني علاقة الأعمال المكتبية بوظائف المنظمة والإدارة، وكذلك علاقتها بالإدارة المكتبية، مع استعراض وظائف الإدارة المكتبية.

- أما الفصل الثالث؛ فيناقش التنظيم والأساليب للعمل المكتبي، وما يتطلبه ذلك من ضرورة مراعاة مبادئ التنظيم، وتحديد درجة المركزية المناسبة للأعمال المكتبية، وأهمية تبسيط الإجراءات في أداء العمل بما يحقق كفاءة الأداء.

- ويتم تخصيص الفصل الرابع لمناقشة المكتب ودوره في أداء العمل المكتبي؛ وذلك باستعراض مفهوم المكتب، وأهميته وأنواعه والوظائف التي يمارسها؛ ومن ثم أهمية مراعاة مبادئ التصميم التي تلبي احتياجات العمل، وضرورة توفر عناصر البيئة المادية اللازمة. وتم تخصيص الجزء الأخير للتدريبات والحالات التطبيقية.

وفي الباب الثاني ناقش الكتاب موضوع الاتصال في بيئة المكتب بأنواعه المختلفة، وقد تمّ تقسيمه إلى خمسة فصول رئيسية:

- يُخصّص الفصل الأول لعرض مدخل عن الاتصال في بيئة المكتب يوضّح مفهوم الاتصال وأنواعه، وتقديم تحليل لعناصر عملية الاتصال، والتطرّق إلى البيئة الداعمة للاتصال في المكتب؛ لإقامة علاقات عمل فعّالة على كافة المستويات، ومن ثمّ تقديم العديد من الأمثلة التوضيحية والتدريبات التطبيقية.

- ويناقش الفصل الثاني موضوع الاتصال المباشر في بيئة المكتب بتصنيف الأعمال المكتبية التي تحتاج إلى الاتصال المباشر بين المرسل والمستقبل وتؤمن التغذية المرتدة المباشرة بين الطرفين، مثل: التعامل مع الأفراد في المكتب، الاجتماعات، التعامل مع فرق العمل، والاتصالات الهاتفية وطرق ممارسات كلّ منها، وتخصيص الجزء الأخير للتمارين والحالات التطبيقية.

- ويُخصّص الفصل الثالث للاتصال الكتابي؛ من خلال استعراض مفاهيمه وأنواعه، مثل: الرسائل الخارجية والداخلية والتعاميم والقرارات والتقارير وغيرها. مع التركيز على الشروط الموضوعية واللغوية والشكلية والمراحل الخاصة بكتابة كلّ منها، مع تعزيز كلّ ذلك بالتمارين والحالات التطبيقية الخاصة بالاتصال الكتابي.

- أمّا الفصل الرابع؛ فيتعلّق بموضوع الاتصال الإلكتروني، وهو من المواضيع التي لم يتم التطرّق إليها سابقاً بشكل كافٍ من الجانب الإداري. وقد تناول الفصل الرابع مفهوم الاتصال الإلكتروني وأنواعه، ومهارات الكتابة الإلكترونية، والأساليب الرسمية وغير الرسمية في استخداماته في بيئة العمل، مع استعراض أهمّ السياسات والإجراءات والقيم والأخلاقيات المنظمة لهذا الاستخدام. مع تقديم عددٍ من الأمثلة والحالات التطبيقية في هذا الموضوع.

- ويُخصّص الفصل الخامس لمهارات الاتصال؛ من خلال تسليط الضوء على كيفية تنمية مهارات الاتصال بنوعيه المباشر وغير المباشر للموظف المكتبي، مع تخصيص الجزء الأخير للتدريبات والحالات التطبيقية التي تدعم استيعاب المفاهيم والممارسات المتعلقة بالموضوع.

ويتطرق الباب الثالث إلى موضوع إدارة الوثائق والمعلومات؛ من خلال أسلوب حديث يعتمد على الأنظمة الإلكترونية المُستخدمة في مجال إدارة الوثائق الإلكترونية وتداول المراسلات من خلال النظر إليها كمنظومة متكاملة مع استعراض التجارب الدولية والمحلية في مجال إدارة الوثائق؛ من خلال أربعة فصول:

- يستعرض الفصل الأول شرح مفاهيم إدارة الوثائق واستكشاف أهم التطورات الحديثة التي طرأت على ممارسات إدارة الوثائق جرّاء استخدام الأنظمة المتخصصة والتقنيات الداعمة في هذا المجال.

- ويخصّص الفصل الثاني لاستعراض التنظيم الإداري الخاص بإدارة الوثائق؛ سواءً على مستوى الدولة أو على مستوى المنظمات؛ من خلال استعراض مراكز الوثائق الوطنية الدولية والمحلية، وكذلك استعراض مراكز التوثيق الداخلية في المنظمات، وتحديد العلاقة التي تربط كلا النوعين من هذه المراكز والممارسات الحديثة بما يحقق التكامل في مجال إدارة الوثائق.

- ويركّز الفصل الثالث على استعراض المراحل التي تمرُّ بها الوثيقة منذ إنشائها، مع تحديد الإجراءات اللازمة لتقديم خدمة إتاحتها وفق الصلاحيات المعتمدة مع تدعيم هذا الموضوع بعددٍ من التطبيقات والأمثلة.

- أمّا الفصل الرابع؛ فيتناول موضوع التحوّل إلى إدارة الوثائق الإلكترونية، وتحديد الأهداف الإستراتيجية لهذا التحوّل، وتوضيح أهمّ التحديات التي من الممكن أن تواجهها المنظمات لتحقيق عملية التحوّل، ومن ثم استعراض المتطلبات المادية والبشرية والتقنية. مع ذكر بعض الأمثلة والتطبيقات في هذا المجال.

الباب الرابع يستعرض موضوع التقنيات المكتبية الحديثة التي أثرت بشكل مباشر في ممارسات العمل المكتبي؛ من خلال الأجهزة والأدوات والبرمجيات والأنظمة التي زوّدت الموظف المكتبي بإمكانيات كبيرة ساعدته في أداء العمل. ويتكوّن الباب من ثلاثة فصول؛ وهي:

- الفصل الأول يشتمل على مقدمةٍ للتقنيات المكتبية؛ من حيث المفاهيم والتطور، وأهم الآثار التي تحققت جرّاء التوسُّع في استخدام التقنيات، واستعراض التحديات التي فرضتها على المنظمات، مع إيراد عددٍ من الأمثلة والتطبيقات العملية.

- ويتناول الفصل الثاني موضوع النظم المكتبية المُستخدَمة لأداء العمل؛ من خلال مناقشة مفهوميها وأنواعها، مع تعريف مُبسَّط لكلِّ نوع منها، مع التركيز على النظم المعتمدة على المعرفة كاتجاهٍ حديث في أداء العمل المكتبي، وأعمال المنظمة عموماً، وما يشهده من تطوُّرات متلاحقة في نظم الذكاء الاصطناعية والنظم الخبيرة. مع تخصيص الجزء الأخير للتدريبات والحالات التطبيقية.

- ويطرح الفصل الثالث موضوعاً مهماً وهو إدارة التقنية المكتبية في المنظمات؛ من خلال استعراض مراحلها المتعددة بدءاً بالتخطيط لاستخدام التقنية وعوامل اختيارها، ثم التنظيم من خلال تحديد الإجراءات وتوفير المستلزمات الخاصة بها؛ انتقالاً لمرحلة التطبيق؛ حيث يتمُّ استعراض أهمِّ الممارسات في عملية التطبيق وتحدياتها، وانتهاءً بالرقابة على التقنيات من حيث إجراءاتها المعتمدة وضمان سلامتها وتوفير الصيانة اللازمة لها.

- أمّا الفصل الرابع والأخير؛ فيتضمّن فيه استعراض أهمِّ أنواع التقنية، وقد تمَّ تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: الأجهزة المكتبية، البرمجيات والتطبيقات المكتبية، ومن ثم خدمات الشبكات والإنترنت في المكتب. ويشتمل الفصل على العديد من التدريبات والتطبيقات العملية.

وفي الباب الخامس يتمُّ تقديم نظرة مستقبلية للعمل المكتبي؛ ليسهم في تحقيق تطلُّعات المنظمات الحكومية في المملكة العربية السعودية؛ للوصول إلى الميزة التنافسية، وتحديد المتطلبات التنظيمية والبشرية والتقنية اللازمة.

الباب الأول

الأعمال المكتبية: المفاهيم والأسس

تمارس الأعمال المكتبية دوراً مهماً كنشاطٍ مساندٍ لوظائف المنظمة؛ من خلال مهمتها في تقديم كافة الخدمات المكتبية التي تساعد على تحقيق أهداف المنظمة؛ وضرورة تحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء؛ لأنه السبيل إلى تحقيق كفاءة الأداء في المنظمة ككل. وخاصةً مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي حصلت في بيئة المنظمات الداخلية والخارجية على المستويين المحلي والدولي؛ الأمر الذي أدّى إلى اتساع نطاق أعمالها، وتشابك علاقاتها، وزيادة حجم أعمالها. في وقتٍ فرضت فيه ازدياد حدة المنافسة، إلى سعي المنظمات المستمر إلى تحقيق التميّز في جميع أنشطتها؛ لضمان مواقع متقدمة بين المنظمات المنافسة.

ونتيجةً للتوسّع الذي حصل في حجم المنظمات وتوسّع أعمالها، إضافةً إلى التطور السريع الذي أحدثته التقنية، واستخدامها في أداء العمل المكتبي؛ ازداد حجم الأعمال المكتبية، وتغيّرت طبيعتها، فأصبح يُنظر إليها باعتبارها أعمالاً تخصصية فنية تتطلب الكثير من المعارف والمهارات لأدائها وفق الأساليب العلمية الصحيحة، والقيام بالممارسات المهنية التي ترنقي بجودة أدائها في المنظمة، وبالتالي دعم الأعمال المُنجزة فيها بما يحقق أهداف المنظمة.

يقوم جميع أفراد المنظمة بأداء الأعمال المكتبية بشكلٍ أو بآخر، وخاصةً المكلفين منهم بأعمال إدارية؛ إذ يتطلب العمل الإداري القيام بالأعمال المكتبية، مثل: إعداد المراسلات، وإجراء الاتصالات داخل الجهة أو خارجها، والرّد على الاستفسارات وغيرها؛ مما يتطلب منهم معرفة الأصول العلمية الصحيحة الخاصة بأداء تلك الأعمال، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تحليّهم بالمهارات اللازمة لأداء العمل كعنصرٍ فعّالٍ يساعدهم على التميّز في الإنجاز.

وإلى جانب الأفراد المكلفين بأعمال إدارية؛ هناك عددٌ كبيرٌ من القائمين بالأعمال المكتبية بشكلٍ متخصص، مثل: مديري المكاتب والمساعدين الإداريين والسكرتارية والموظفين المكتبيين، والذين يمثلون عدداً كبيراً من العاملين في المنظمات، وبمقدار كفاءة هؤلاء العاملين تتضح حيوية وفاعلية المنظمة - أو جمودها وتعطلها. وخاصةً بالنسبة للمنظمات التي تعتمد في وجودها على تقديم الخدمات المكتبية، مثل: شركات التأمين، السجلات المدنية وغيرها؛ الأمر الذي يتطلّب زيادة الحاجة إلى العاملين المكلفين بالأعمال المكتبية، والذين يملكون المعارف والمهارات والصفات اللازمة للقيام بالمهام التي يُكلّفون بها بكفاءة وفعالية؛ مما تطلب ضرورة تنظيم تلك الأعمال.

ويقع على عاتق القائمين بالأعمال المكتبية دورٌ مهمٌ في نجاح المنظمة وتميُّزها في تقديم الخدمة؛ فكلما ارتفع مستوى كفاءة الأداء لديهم؛ أثر ذلك على فاعلية المنظمة، والعكس صحيح. وذلك من خلال الممارسات الإدارية وفق الأساليب العلمية لتنظيم تلك الأعمال، وإنشاء الوحدات الإدارية المتخصصة للقيام بالعمل المكتبي، وإدارة أنشطتها عن طريق ممارسة وظائف الإدارة: التخطيط، التنظيم، التوظيف، التنسيق، التوجيه والرقابة؛ وبما يضمن تقديم خدمات مكتبية للإدارات الأخرى؛ لتساعدتهم على أداء مهامهم الموكلة إليهم. ومن هنا جاءت ضرورة زيادة الاهتمام بالعاملين في مجال الأعمال المكتبية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم؛ لمواكبة التطور في مجال الأعمال المكتبية، وتهيئة البيئة المناسبة للعمل، وما يتطلبه ذلك من ضرورة الاهتمام بتصميم المكتب وتجهيزه بما يلزم لأداء العمل، وتأمين بيئة صحية ومريحة، تحفز الأفراد للعمل وتمكّنهم من الانسيابية في أدائه؛ بما يضمن تحقيق الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة.

الفصل الأول

الأعمال المكتبية: المفهوم والتطور

تشكّل الأعمال المكتبية الركيزة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها لأداء العمل في المنظمة. فالعمل المكتبي ليس وظيفةً أساسيةً مشابهةً لوظائف الإنتاج أو التمويل أو التسويق؛ ولكنه ممارسة واستعمال لبعض القدرات والمهارات الإنسانية التي تُستخدم لأداء أي وظيفة من وظائف المنظمة؛ فمن خلال العمل المكتبي يُمكن للمنظمة أن تمارس وظائفها المختلفة، والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق أهدافها التي تسعى إليها. إن طبيعة الأعمال المكتبية تتركز في جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها وترتيبها وتنظيمها، ثم تقديمها إلى الإدارات والأشخاص التي تحتاج إليها في الوقت المناسب، وبالشكل المناسب، وبذلك تكون الأعمال المكتبية مجموعة من المهامّ المساندة التي تكون رافداً للأعمال الأساسية في المنظمة، وتزوّدُها بالمعلومات الضرورية، كما توفر لها قنوات الاتصال مع الآخرين لتلبية احتياجات العمل. ويمكن القول بأن جميع الأفراد في جميع المستويات الإدارية يمارسون العمل المكتبي لأداء واجباتهم المكلفين بها. وكلما زادت مهارة الفرد وقدرته في أداء المهامّ المكلف بها؛ زادت جودة العمل وفاعليته.

مفهوم الأعمال المكتبية وأهميتها:

يُقصد بالأعمال المكتبية مجموعة العمليات الضرورية لأداء الوظائف الإدارية المختلفة، والتي لا تستطيع الإدارات والأقسام في المنظمة تنفيذ مهامّها والوصول إلى تحقيق أهدافها بدونه. كما يُقصد بالأعمال المكتبية جميع الأعمال التي تُجرى في المكتب بشكل متكرر وروتيني، وبما يلبي احتياجات أداء الوظائف، مثل: استقبال المعلومات ومعالجتها وحفظها؛ بغرض توفير خدمات التزويد بها للأفراد العاملين في المنظمة وخارجها، وإعداد المراسلات؛ بالإضافة إلى القيام بأعمال الاتصالات الإدارية لجميع الأفراد داخل المنظمة وخارجها؛ بقصد تيسير إنجاز المهام، والرفع من مستوى الأداء وكفاءته وما يتطلبه ذلك من استخدام التقنية المكتبية، (المخلافي وآخرون، ٢٠١٣).

وبما أن جوهر العمل المكتبي يكمنُ في التعامل مع البيانات والمعلومات؛ فإن هذا يتطلب ضرورة توضيح المقصود بالبيانات والمعلومات والمعرفة والفروق بينهم؛ إذ يتم استخدام مصطلح البيانات والمعلومات والمعرفة؛ للدلالة على المحتوى الذي يتم تبادلها في المنظمة؛ غير أنه في الحقيقة، تُوجد اختلافات جوهرية بين هذه المصطلحات؛ إذ تُعدُّ البيانات مواد وحقائق خام أولية قد تكون أرقاماً أو كلماتٍ أو رموزاً أو حروفاً، وهي لا تمثل قيمةً بشكلها الأولي ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة، مثل: حجم المبيعات، أسماء الطلاب وغيرها.

بينما تمثل المعلومات مجموعةً من البيانات المنظمة، أو هي البيانات التي قُمتْ معالجتها ثم تطبيقها وتحليلها وتنظيمها وتلخيصها بشكلٍ يسمحُ باستخدامها والاستفادة منها، مثل: معلومات عن مبيعات الشركة موزعة حسب السنوات، ونسبة الربح والتكلفة.

وتُشكّل المعرفة مجموعة المعلومات التي تمّ تنظيمها ومعالجتها؛ لتحويلها إلى خبرة أو معرفة مبتكرة غير معروفة من قبل، أو تصف شيئاً يُوسّع من المعارف السابقة أو يعدّل منها، وهي الحصيلة النهائية لاستخدام المعلومات من قِبل صنّاع القرار والمستخدمين الذين يحولون المعلومات إلى معرفة، مثل: إنتاج منتج جديد بناءً على معلومات كميات المبيعات وبحوث التسويق وغيرها (مسلم، ٢٠١٤).

ولقد برزت أهمية العمل المكتبي كنشاطٍ أساسي مطلوب في أداء جميع أنشطة المنظمة؛ فلم يقتصر مجال الأعمال المكتبية على استلام البيانات والمعلومات من الداخل أو الخارج وتسجيلها وتصنيفها وحفظها فقط؛ بل تعدّدت وتوسّعت لتشمل كافة أنواع الخدمات الإدارية التي تساعد المنظمة في تحقيق أهدافها، مثل: المحافظة على ممتلكات المنظمة والخدمات المكتبية الأخرى من توفير الأجهزة والمعدات والأدوات المكتبية، وتحرير المكاتبات ونسخها وطباعتها.

وتتضح أهمية العمل المكتبي في قدرته على توفير المعلومات، وتشير الدراسات إلى أن ٩٠٪ من نجاح القرار يعتمدُ على المعلومات، و١٠٪ على قدرات ومهارات متخذ القرار. فالمعلومات هي عنصرٌ أساسي في عملية صنع القرار؛ ولكي تؤدي هذه المعلومات دورها بشكلٍ جيد يجبُ أن تحقق في خصائصها الأبعاد التالية (مسلم، ٢٠١٤؛ خليل، ٢٠١٤):

- **البُعد الزمني:** يجب أن تتوفر المعلومات بالتوقيت المناسب عند الحاجة إليها، وأن تتصف بالحدث وفق آخر مستجدات العمل، وتغطي الفترة الزمنية المطلوب الاستعلام عنها.
- **البُعد الشكلي:** أن تكون المعلومات مرتبةً وفق تنسيق مُحدّد، وواضحة بطريقةٍ يسهل فهمها، وأن تكون طريقة عرض المعلومات مناسبةً للمستفيد منها.
- **البُعد الإجرائي:** أن تعتمد المعلومات على قاعدة بيانات ونظام حفظ مُحدّد؛ بحيث يمكن التأكد من صحتها، وأن تتوفر للمستخدمين عبر إجراءات وصلاحيات مُحدّدة وسهلة وآمنة، ومَرنة يمكن استخدامها من أكثر من مُستخدمٍ عبر أكثر من تطبيق.
- **بُعد المضمون (المحتوى):** أن تكون المعلومات دقيقةً وخاليةً من الأخطاء، وتتصف بالصدق والثبات؛ بحيث تعطي نفس النتائج في كلّ مرة، وأن تكون شاملةً تعطي صورةً كاملةً عن المشكلة أو الموضوع دون تفاصيل لا داعي لها، وتتصف بالإيجاز والملاءمة؛ بحيث تعمل على تقديم المعلومات اللازمة لكلّ مستوى إداري، بما يمكن من الوثوق بها.

نشأة وتطور الأعمال المكتبية:

نشأت الأعمال المكتبية منذ العصور القديمة في أبسط صورها مع بداية حاجة الإنسان إلى تسجيل الأحداث والمعاملات. وظهر ذلك جلياً من دراسة آثار الحضارات القديمة؛ كالحضارة الفرعونية والصينية التي كشفت أهمية التسجيل والتوثيق لكافة أوجه النشاطات التي كانت تمارس في تلك العصور. وبدأت تتطور شيئاً فشيئاً مع نشأة التجارة وتطورها وازدياد الحاجة إلى التسجيل والتوثيق لكافة العمليات التجارية، من خلال استخدام أدوات بسيطة في التسجيل والحفظ.

ومع ظهور المنظمات بشكلها البسيط وحجمها الصغير، وقلة عدد العاملين فيها ومحدودية الأعمال التي تمارسها؛ لم تُعان تلك المنظمات من مشكلات في إنجاز أعمالها؛ لكون مديري هذه المنظمات قادرين على تولّي معظم الأمور بأنفسهم، ولسهولة الحصول على المعلومات؛ بسبب قلة الأنشطة والممارسات التي تقوم بها. ومع تطوّر هذه المنظمات وازدياد حجمها تعيّر الوضع تماماً ليس فقط لازدياد أنشطتها وممارساتها؛ بل لزيادة كميات المعلومات التي تنتجها وللتقدّم في أشكال الوسائط التي تُسجّل وتُخزّن عليها المعلومات.

وقد مرّت الأعمال المكتبية منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر بعددٍ من المراحل التي ارتبطت بتطوُّر الأنشطة التي تمارسها المنظمات، ومن أهمِّ مراحل تطوُّر العمل المكتبي: (العربية، ٢٠١٨؛ هارفارد بزنيسس ريفيو، ٢٠٢٠).

١- مرحلة ما قبل الثورة الصناعية (ما قبل العام ١٧٦٠م):

اقتصَر العمل المكتبي في تلك المرحلة على استلام البيانات والمعلومات الورقية، وتسجيلها وحفظها؛ للرجوع إليها عند الحاجة. وفي تلك المرحلة لم يُنظر في مؤهلات ومهارات الأفراد القائمين على أداء الأعمال المكتبية؛ بل تمَّ التركيزُ على القيام بعملية حفظ المعلومات والبيانات بغض النظر عن السرعة والدقة في عملية الحفظ والاسترجاع.

٢- مرحلة الثورة الصناعية (من العام ١٧٨٠م):

بدأت هذه المرحلة في القرن الثامن عشر؛ حيث تأثرت الأعمال المكتبية بالتقدم الصناعي في ذلك الوقت، وبدأت باختراع العديد من الآلات والأجهزة الميسرة للعمل المكتبي اليدوي، مثل: اختراع الآلة الكاتبة في عام (١٨٦٧م)، وأجهزة الحفظ الورقي وغيرها.

وظهرت في تلك المرحلة العديد من المدارس الفكرية والإدارية التي تأثرت بها الأعمال المكتبية، والتي كان من أهمها الإدارة العلمية التي ركزت على أهمية التخصص في مجال العمل، وظهر المتخصصون في العمل المكتبي؛ حيث أصبحت الأعمال المكتبية تُدرّس في المعاهد والجامعات المتخصصة، كما أُقيمت الدورات المتخصصة في العمل المكتبي وفق الأساليب العلمية الصحيحة؛ لتطوير مهارات وقدرات الممارسين لتلك الأعمال.

٣- مرحلة الثورة التقنية (من العام ١٩٥٠م):

أثّرت الثورة التقنية التي بدأت في العام ١٩٥٠م على العمل المكتبي، واستفاد العمل المكتبي من التطوُّر التقني المتسارع في الأجهزة والبرمجيات خاصةً بعد ظهور جهاز الحاسب الآلي والإنترنت وتقنيات الاتصالات والمعلومات، وتميّزت الأعمال المكتبية في تلك المرحلة مقارنةً بالمراحل السابقة بتحسين مستوى جودة أداء العمل المكتبي، وأمكن تحقيق السرعة والدقة في استلام وتوزيع المستندات باستخدام الأجهزة الآلية أو الوسائل الإلكترونية، وتأمين الانسيابية في تدفق المعلومات؛ بالإضافة إلى تخفيض التكاليف على المدى البعيد؛ وذلك

بالرغم من التكلفة العالية في تأمين الأجهزة الخاصة بنظام العمل المكتبي الإلكتروني؛ نظراً لانخفاض تكاليف العاملين، مع العمل على تقليل الأخطاء في معالجة وإنشاء المستندات وتداولها مقارنةً بالعمل اليدوي.

٤- مرحلة الثورة الرقمية (من العام ٢٠١١م):

تأثر العمل المكتبي بمرحلة الثورة الرقمية؛ إذ اتجهت كافة المنظمات إلى التحول الرقمي؛ للاستفادة من المزايا التي وفرتها التقدم العلمي بهذا المجال، باستخدام التطبيقات المختلفة لعلوم الحاسب وتقنية المعلومات والاتصالات، والتوسع في استخدام الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، والتطبيقات الآخذة في التطور للروبوتات الذكية التي يمكنها القيام بالأعمال بدلاً من الإنسان، وأصبحت الآلة المدعومة بهذه التقنيات تقوم بأعمال مكتبية متعددة، مثل: الرد على المكالمات، وإعداد التقارير. كما يعمل الذكاء الاصطناعي في العمل المكتبي على زيادة فاعلية التكامل داخل المنظمة وخارجها في مجال اتخاذ القرارات.

العوامل التي أسهمت في تطور الأعمال المكتبية:

بالنظر إلى المراحل التي مرت بها الأعمال المكتبية، وعند تحليل كافة المتغيرات والظروف؛ يمكن استخلاص عدة عوامل أسهمت في تطور الأعمال المكتبية وتوسعها منها (العتيبي والحواري وخريس، ٢٠١٦؛ نعيم، ٢٠٠٧؛ طه، ٢٠١٨؛ عبد ربه، ٢٠١٢؛ Chopra and Gauri, 2015؛ Donnelly, 2013؛ Parker, 2016):

زيادة حجم المنظمات:

إن التوسع الذي حصل في حجم المنظمات وخاصةً بعد الثورة الصناعية؛ أدّى إلى صعوبة الاحتفاظ بالمعلومات المهمة عن مختلف الأنشطة فيها؛ مما اضطرها إلى الاحتفاظ بالعديد من الدفاتر والسجلات التي تتضمن كافة البيانات والمعلومات والسجلات التي تُمَدُّ الإدارة بالحقائق التي تحتاجها لممارسة وظائفها، ودعم عملية اتخاذ القرار. وخاصةً في ظل اتساع نطاق العلاقات بين تلك المنظمات والمتعاملين معها؛ مما فرض على المنظمة وظيفة الاحتفاظ بالمراسلات والتقارير التي توثق تلك التعاملات بما يضمن إدارتها وفق ما يحقق أهداف

المنظمة. الأمر الذي كان له أكبر الأثر في ازدياد حجم الأعمال المكتبية، وتغيّر طبيعتها؛ فأصبح يُنظر إليها باعتبارها أعمالاً تخصصية فنية تتطلب الكثير من المعارف والمهارات لأدائها وفق الأساليب العلمية الصحيحة، والقيام بالممارسات المهنية التي ترتقي بجودة أدائها في المنظمة؛ ونتيجة لذلك شهدت المنظمات زيادة ملحوظة في عدد العاملين المكلفين بأدائها، وتطور مهاراتهم ومعارفهم، ونتيجة لظهور علاقات وظيفية متفرعة ومتشابكة فيما بينهم، واضطر مديرو تلك المنظمات إلى إنشاء وحدات للاعتماد عليها في تقديم المعلومات اللازمة والاحتفاظ بالسجلات المختلفة والقيام بالمراسلات اللازمة وغيرها من الأعمال التي تسهم في تسهيل مهمة إدارة هذه المنظمات. في وقتٍ شهد ظهور عددٍ من المنظمات التي تعتمد على الأعمال المكتبية، مثل: الأحوال المدنية، وشركات التأمين، والبنوك وغيرها.

تطور الفكر الإداري:

تطوّرت الأعمال المكتبية بتطور الفكر الإداري، الذي شهد مساهمات رواد المدارس الفكرية الذين كانت لجهودهم العلمية أثر واضح في تشكيل أسس الإدارة وطرق ممارستها. إذ أدّى التراكم المعرفي لمساهماتهم إلى الخروج بمبادئ ونظريات لا يزال الكثير منها يشكل جزءاً حيوياً في الدراسات والممارسات الإدارية لمنظماتنا في الوقت الحالي. ويمكن للمتابع لمدارس الإدارة المتعاقبة؛ ملاحظة الأثر الواضح الذي أحدثته في طرق وأساليب العمل المكتبي؛ إذ ظهرت عدة مدارس في تلك الفترة أثرت بشكل كبير على الأعمال المكتبية ومن أكثر تلك المدارس تأثيراً على العمل المكتبي:

- **المدرسة الكلاسيكية في الإدارة:** ظهرت هذه المدرسة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي عبارة عن فكر إداري مبني على أساس الاعتقاد بأن الموظفين لديهم احتياجات اقتصادية ومادية فقط، وأن الاحتياجات الاجتماعية والحاجة إلى الرضا الوظيفي إما غير موجودة أو غير مهمة. وبالتالي؛ فإن هذه المدرسة تدعو لأعلى درجات التخصص وتقسيم العمل، واتخاذ القرارات المركزية، وتعظيم الأرباح. ويمكن القول بأن هذه الحركة ركزت على الكفاءة؛ وذلك باهتمامها بزيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف، عن طريق المناداة بالإدارة العلمية وتأسيس مبادئ تحكم العلاقة بين المستويات الأعلى والأدنى في العمل الإداري. وظهرت عدة حركات فكرية أثرت وبشكل مباشر على الأعمال المكتبية، من أهمها:

• **حركة الإدارة العلمية:** ويُعدُّ «فريدريك تايلور» رائد حركة الإدارة العلمية، وأول مَنْ فكَّر في تحسين وزيادة إنتاجية العاملين. كان تايلور مهتماً بالأداء المنظم للعمل وفقاً لطرق مُحدَّدة واستخدام تقنيات علمية لتحسين الإنتاجية؛ إذ توصَّل إلى أنه يمكن تحسين أداء العمل عن طريق تحديد الخطوات الصحيحة، من خلال المناداة بضرورة تقسيم العمل والتخصُّص وتبسيط الإجراءات؛ بما يساعد الأفراد على إنجاز العمل بأقل وقتٍ وتكلفة وجهدٍ وبما يُعظِّم الربحية؛ وذلك يتطلب تطبيق البحث العلمي في العمل بدلاً من الاعتماد على الأساليب والآراء التقليدية القديمة، والاعتماد على الهيكل التنظيمي الذي يوضِّح خطوط السُّلطة والمسؤولية ويقسِّم أعمال المنظمة إلى وظائف تنفيذية التي تدور حول أداء الأعمال الرئيسية في المنظمة، والوظائف المساعدة وهي تلك الأعمال التي تسهِّل عمل الإدارة التنفيذية.

• **حركة الإدارة البيروقراطية:** وقد برزت أفكارُ «ماكس فيبر» في المناداة بالبيروقراطية «حكم المكاتب» التي تدعو إلى الانضباط في العمل، وتحديد أسس واضحة مستندة إلى القوانين والتعليمات بالشكل الذي يتيح للمديرين الإشراف على مرؤوسيهـم بطريقة أكثر كفاءةً، والعمل وفق العلاقات الرسمية. وأدَّت إلى سيادة مفاهيم جديدة في العمل، لعل من أبرزها: التقسيم الواضح للعمل؛ حيث يتمُّ تقسيم الأعمال تبعاً لنشاطات ومهام كلِّ عمل بشكلٍ واضح ومُحدَّد؛ مما يُسهِّم في التخصص وتطوير مهارات الأفراد. واعتماد كتابة وتوثيق القواعد والإجراءات؛ حيث يجري العمل بموجب خطوات رسمية مُحدَّدة وقواعد يلتزم بها الأفراد والإدارة في سلوكهم وقراراتهم. واعتماد التدوين الكتابي وإصدار الأوامر والتعليمات بشكلٍ كتابي ويتمُّ الاحتفاظ بها وجميع المستندات الخاصة بالمنظمة وبالتالي يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة.

لذا؛ فإنَّ تأثير المبادئ والنظريات التي نادى بها رواد المدرسة الكلاسيكية في الإدارة واضحٌ في طرق إدارة المكاتب؛ لتحقيق الهدف الأساسي وهو تحسين الإنتاجية، وأصبحت المحاسبة والمساءلة أدواتٍ مهمَّة في تتبُّع وضبط التكاليف والمراقبة القائمة على السُّلطة والرقابة التأديبية والتنسيقية في عالم المكاتب، كما أصبح صُنع القرار يمرُّ من خلال عمليات إدارة منهجية تهدف إلى تعزيز كفاءة المكاتب. كما أن تطبيق المنطق العلمي في أداء العمل

المكتبي؛ بهدف تحسين كفاءة الموظفين والإنتاجية - أدّى إلى زيادة أعباء العمل، وتدفق الأوراق على المكتب؛ مما اضطر الإدارة إلى إعادة هيكلة المكتب؛ لتسهيل تدفقات المعاملات الورقية بشكلٍ أكثر فعالية، وفي نفس الوقت تسهيل الإشراف المباشر والرقابة؛ لتحقيق الكفاءة على الأعمال المكتبية. نتج عن ذلك - في كثيرٍ من الأحيان - الحاجة إلى ترتيب تدفق الأوراق وتصميم المكتب وتخطيطه بشكلٍ يعكسُ خط التجميع المعتمد في المصانع؛ حيث كان الميل نحو محاكاة خط إنتاج المصنع واضحاً، من خلال الاتجاه نحو تجاور الأفراد القائمين بالأعمال المكتبية والمرتبطين وظيفياً، وتجنُّب الخصوصية في المكاتب، مع الحرص على توفير مساحة لتخزين السجلات وسهولة الوصول إليها؛ بحيث تحقق أماكن جلوسهم ومواقع مكاتبهم أقصى استفادة؛ وبما يحقق الهدف الأساسي ألا وهو: كفاءة الإنجاز والتوفير في الوقت والجهد والتكاليف.

- **المدرسة السلوكية:** ويُطلَق عليها مدرسة العلاقات الإنسانية، التي تطوّرت نتيجة تركيز المدرسة الكلاسيكية على الكفاءة وإهمال الجانب الإنساني في بيئة العمل، ومن أبرز رواد هذه المدرسة «جورج ألتون مايو» الذي أجرى دراسته التطبيقية التي لفت الانتباه من خلالها إلى التفاعل الإنساني بين العاملين في موقع العمل؛ بما يؤدي إلى تأسيس علاقات تنعكس إيجاباً على الأداء. وركّز على مفاهيم مثل: الرضا، العلاقات غير الرسمية في المنظمة، واعتبر أن الإدارة الفعّالة هي التي تتفهم علاقات الأفراد مع بعضهم، وتتيح لهم فرص تبادل الرأي وإقامة الروابط والعلاقات؛ مما شكّل بداية التوجّه نحو دراسة السلوك وخاصةً سلوك جماعات العمل في بيئة العمل وأثرها على الأداء.

وانطلاقاً من تلك الدراسات؛ طرأ تحسُّن ملحوظٌ على بيئة العمل المكتبي، وبدأ التركيز على العاملين القائمين بالأعمال المكتبية وتحسين أوضاعهم لتحقيق الأهداف المرجوة، والاهتمام بالبيئة المادية للمكاتب وتحسين ظروف العمل؛ بما ينعكس وبشكلٍ إيجابي على صحة وسلامة الأفراد وفي نفس الوقت تأمين جوٍّ يَمَكِّنهم من التركيز على الأداء بالدقة والكفاءة المطلوبة. بالإضافة إلى تهيئة المناخ المناسب الذي يدعم تطوير علاقات العمل، وتفعيل الاتصال الرسمي وغير الرسمي؛ للمساعدة على كفاءة أداء العمل المكتبي.

- **المدرسة الكمية:** اهتمّت هذه المدرسة باستخدام معايير كمية؛ من أجل اتخاذ القرارات الإدارية؛ حيث يستند مفهوم التحليل الكمي على الاعتماد على نتائج المعلومات والأرقام

لتسهيل مهمة المدير في التعامل مع المشكلات الإدارية، واتخاذ القرارات بتحديد أفضل الحلول الممكنة للمشكلات التي يواجهونها والأهداف التي يرغبون في تحقيقها. ومع استخدام الحاسبات ونظم الاتصالات المتطورة؛ رسخت أهمية تطبيق مدخل التحليل الكمي من خلال إعداد وتصميم البرمجيات الجاهزة، ونظم دعم القرار الإداري والتي وفرت للإدارة إمكانية الاستعانة بخبراتها في اختيار البديل المناسب استناداً إلى نتائج التحليل الرياضي والكمي لمعالجة المواقف الإدارية المرتبطة بمجال العمل.

ومن خلال المفاهيم النظرية لتلك المدرسة، وما تتطلبه من ضرورة إنتاج وحفظ وتبادل عددٍ ضخمٍ من البيانات والمعلومات؛ برزت الحاجة إلى تطوير أساليب العمل المكتبي، وخاصةً فيما يتعلق بتحقيق كفاءة الأداء لعمليات الاستلام والتسجيل والحفظ اللازمة للمعاملات وما تحويه من بيانات ومعلومات، وبما يضمن سهولة استرجاعها لتلبية احتياجات العمل. وسعت المنظمات إلى الاستفادة من آخر ما توصلت إليه التقنية في الأجهزة والنظم والبرمجيات والآلات لدعم التدفق الانسيابي للبيانات والمعلومات، بشكلٍ عزز من أهمية الأعمال المكتبية كضرورة حيوية لإنجاز العمل وتحقيق أهداف المنظمة.

الرقابة الحكومية على أنشطة المنظمات:

إن الاتجاه نحو تحقيق الكفاءة؛ أثر بشكلٍ كبيرٍ على توجُّه الحكومات التي أصبحت الكفاءة وخفض التكلفة هدفها الأساسي، عن طريق توحيد الأنظمة والهياكل وتحديد الإجراءات، وظهور مبدأ المساءلة عن الاستخدام الفعَّال للموارد والانضباط المالي، وتشجيع ورصد محركات الكفاءة، التي انعكست على أساليب أداء العمل المكتبي وتصميم المكاتب القائمة على النشاط والإدارة إلى يومنا هذا.

كما أن التوسُّع في حجم وأنشطة المنظمات عزَّز من دورها الاجتماعي في مجتمعاتها؛ مما اضطر الحكومات إلى فرض إشرافها ورقابتها عليها؛ للتأكد من أن المنظمة تمارس أعمالها بهدف تلبية احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه؛ فقد تتعارض مصلحة المنظمة مع مصلحة المجتمع أحياناً؛ لذا أخذت الحكومات بمراقبة أنشطة المنظمات؛ بهدف تنظيمها عن طريق سنِّ القوانين والأنظمة والتعليمات، وقد أثر هذا التدخل في اتساع حجم العمل المكتبي وما يتطلبه ذلك من ضرورة الاحتفاظ بالسجلات اللازمة لحفظ وتنظيم المعلومات فيها، وتزويد

الجهات الرقابية الحكومية المختلفة بالإحصائيات والبيانات اللازمة. وهذا عزز بدوره دور الأعمال المكتبية وساعد في تطورها وزيادة كفاءتها.

انفتاح المنظمات على البيئة الخارجية:

أدى اتساع نطاق تعاملات المنظمة مع المنظمات الأخرى على المستويين المحلي والدولي، وزيادة حدة المنافسة - إلى ضرورة التفكير بنظرة شمولية تتجاوز حدود المنظمة وتنتقل إلى الاهتمام بالبيئة التي أصبحت عاملاً مؤثراً في إمكانية نجاح العمل الإداري وتهيئة متطلباته. من خلال التركيز على التفاعل والتكامل بين الأنظمة الفرعية في داخل المنظمة وعلاقتها مع البيئة المحيطة؛ لضمان التواصل واستمرار تبادل المعرفة والمنتجات والخدمات التي تحقق التطور للمنظمة والمجتمع معاً؛ مما كان له الأثر الكبير في زيادة أهمية العمل المكتبي وضرورة إعادة النظر في كيفية إدارة وتنظيم العمل المكتبي بشكل علمي دقيق لتحقيق الأهداف المنشودة، والتركيز على كفاءة الأعمال المكتبية كنشاطٍ مساندٍ لوظائف المنظمة؛ لأنه السبيل إلى تحقيق كفاءة الأداء في المنظمة ككل.

التقدم التقني:

مع التغيرات المتسارعة في التقنية المستخدمة؛ وخاصةً التقدم في مجال المعلومات والاتصالات؛ طرأ تغيرٌ ملحوظٌ على بيئة المنظمات الداخلية والخارجية، فالعلاقة بين الإدارات المختلفة داخل المنظمة وفيما بين المنظمات مع بعضها ومع المستخدمين والمتعاملين معها؛ أخذت أبعاداً جديدةً بفعل التغيرات المتسارعة في الظروف المحيطة التي استوجبت حدوث تطورٍ هائلٍ في وسائل الحصول على المعلومات ومتابعتها وتحليلها؛ بهدف تحسين القرارات الإدارية وحلّ المشكلات التي تواجه الإدارة؛ إضافةً إلى تحقيق السرعة والتميز في الاستجابة لرغبات الزبائن وكسب رضاهم، في ظل منافسة شديدة يشهدها عالم الإدارة ومنظمات اليوم. كل تلك التغيرات فرضت على المنظمات استخدام أساليب إدارية مواكبة للتطورات الحاصلة في ميدان العمل، والتوسع في استخدام الحاسب الآلي في تحليل البيانات وظهرت أنظمة معلومات متخصصة في المجال الإداري والأنظمة الخبيرة والذكاء الاصطناعي؛ بهدف مساعدة متخذ القرار على تقديم الحلول الممكنة للمشكلات المعقدة.

لقد استفاد العمل المكتبي من هذه التطورات المتسارعة في تقنية المكاتب؛ من آلات وأجهزة ومعدات، مقرونة بالإمكانيات الهائلة التي وفرها الحاسب الآلي وخاصة تقنية المعلومات والاتصالات، وما أفرزته من خدمات تعتمد في أساسها على العمل المكتبي. كما فرضت التقنية تغيّرات ملحوظة على بيئة العمل المكتبي من خلال الاتجاه إلى ظهور أنماط متعددة للعمل المكتبي تركّز على العمل ضمن الفريق، وتصميم مساحات العمل المرنة؛ لتلبية احتياجات العمل المرن، وظهور مكاتب مختلفة عن المكاتب التقليدية لتأدية العمل المكتبي، مثل: المكاتب الافتراضية ومساحات العمل المشتركة. وتحوّلت الكثير من المنظمات إلى الإدارة الإلكترونية، باستخدام التطبيقات المتعددة في تقديم الخدمات بمستويات جودة عالية، عن طريق أدوات تقنية، مثل: التبادل الإلكتروني للوثائق واستخدام البريد الإلكتروني في التواصل، والاستخدامات المختلفة للشبكات والحوسبة السحابية، واستخدام الأنظمة الخبيرة وأنظمة الذكاء الاصطناعي وغيرها. في ظلّ توجّه حكومي لتطبيق الحكومة الإلكترونية، التي تعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات باستخدام نظم أتمّة المكاتب المختلفة، والتي تمّ دمجها في إجراءات العمل على مستوى المنظمة عموماً، والأعمال المكتبية على وجه الخصوص؛ مما حسن من كفاءة الأداء وبالتالي زيادة الإنتاجية.

التخصّص في الأعمال المكتبية:

نتيجةً لهذه التطورات التي شهدتها الأعمال المكتبية، واعتبارها عنصراً رئيسياً لإنجاز المهام؛ تطوّر العنصر البشري الممارس للأعمال المكتبية؛ مما أسهم في اجتذاب الكثير من الموظفين المؤهلين ذوي الاختصاصات العلمية والقادرين على استخدام وفهم الأساليب الحديثة في أداء الأعمال المكتبية والتقنية والأجهزة المكتبية الحديثة، بشكل أدّى إلى تحسين طرق وأساليب الأداء وزيادة كفاءته. فلم يعدّ العمل المكتبي مزعجاً ومملاً لكثير من الأفراد العاملين بعد إدخال البرامج التطبيقية في ممارسة العمل المكتبي؛ مما استدعى الاهتمام المكثف من قبل المختصين على اختيار الأفراد القائمين على أداء الأعمال المكتبية على أسس علمية وسليمة، والعمل على رفع كفاءتهم وتزويدهم بالخبرات والقدرات والمهارات الضرورية؛ ليصبحوا أكثر إنتاجية وفعالية، ووُضِعَ معايير معتمدة على أسس علمية سليمة كمّاً ونوعاً، تضمن جودة العمل المكتبي ودقة أدائه. كما ظهر اتجاه ملحوظ من المنظمات بزيادة الاهتمام بالبيئة

المادية للمكتب باعتباره المكان الذي تُؤدَّى فيه الأعمال المكتبية، بما يحقق الراحة للأفراد العاملين فيه، وتأمين الجو المناسب للعمل والتركيز على أداء العمل؛ للوصول إلى مستويات إنتاجية عالية بالسرعة والدقة المطلوبة وتحقيق انسيابية العمل المكتبي.

أهداف الأعمال المكتبية:

تنطلق أهداف الأعمال المكتبية بما يتماشى مع الأهداف الخاصة بالمنظمة؛ إذ تهدف من خلال القيام بالعمليات والإجراءات اللازمة إلى تلبية احتياجات الإدارات المختلفة في سعيها نحو تحقيق تلك الأهداف. ويمكن تلخيص أهداف الأعمال المكتبية فيما يلي:

- إنشاء نظام متكامل للمعلومات والمحافظة على تدفقها بشكل مستمر، من خلال استقبال وجمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من مصادرها المختلفة، والعمل على توثيقها بشكل منطقي لتسهيل عملية الرجوع إليها حسب احتياجات العمل، وما يتطلبه ذلك من وضع الإجراءات اللازمة لمعالجتها، وحفظها بأسلوب علمي منطقي؛ لضمان استرجاعها والاستفادة منها مستقبلاً.

- إنشاء شبكة اتصالات فعّالة تربط جميع الأفراد في الوحدات الإدارية المكوّنة للمنظمة بعضهم مع بعض من جهة، وتربط المنظمة مع جميع المتعاملين معها من جهةٍ أخرى؛ وذلك عن طريق القيام بالاتصالات المباشرة وغير المباشرة، والتفاعل معهم بالإجابة عن استفساراتهم وطلباتهم، وتلبية احتياجاتهم؛ بهدف بناء علاقات إيجابية مع الأفراد داخل وخارج المنظمة.

- الاستفادة من التسهيلات الكبيرة التي وفرتها التقنيات المكتبية في إنجاز العمل، وما يتطلبه ذلك من ضرورة ضمان كفاءة الاستخدام، وتوفير مستلزماتها، والحفاظ على استمراريتها وعدم توقفها عن العمل.

- إدارة الأعمال المكتبية وتنظيمها بما يحقق كفاءة الأداء؛ من خلال تبسيط الإجراءات المعتمدة في أداء العمل المكتبي، وما يتضمّنه ذلك من اعتماد الأساليب العلمية في الأداء، والعمل على التخلص من تعقيد العمل المكتبي، والمدة الزمنية اللازمة للإنجاز، وإدارة النماذج الخاصة بها وصيانتها.

- تهيئة البيئة المادية المناسبة للعمل المكتبي، وتوفير جو العمل المريح والصحي الذي يحفز على أداء العمل، مع توفير كافة الأدوات والتجهيزات والمستلزمات الضرورية لإنجاز العمل.

أنواع الأعمال المكتبية:

تمارس الأعمال المكتبية مجموعةً من الوظائف الإدارية المساعدة للعمل الإداري في كافة المستويات الإدارية؛ وذلك عن طريق القيام بمجموعة من العمليات والإجراءات باستخدام التقنيات المكتبية الموجودة في المكتب؛ بهدف تيسير تناقل ومعالجة المعلومات اللازمة لأداء المهام. ويمكن تمييز ثلاثة أنواع رئيسية من العمل المكتبي، وهي: أعمال الاتصالات، أعمال إدارة الوثائق، أعمال الاتصالات الإدارية، وما تتطلبه تلك الأعمال من ضرورة امتلاك المهارات اللازمة للتعامل مع التقنية. وإلى جانب ذلك هناك وظائف أخرى، مثل أعمال السكرتارية التي تقوم بجميع الأعمال والنشاطات المكتبية والإدارية المساندة لمدير واحد أو أكثر؛ بغرض تيسير أعمالهم وأداء واجباتهم. فالسكرتير يقوم بأعمال الاتصالات المباشرة وغير المباشرة للمدير، وترتيب المواعيد واستقبال الزوار وتنظيم الاجتماعات المرتبطة بمديره. كما يُوجد عددٌ من الأعمال التي تمّ دمجها في أعمال الاتصالات وإدارة الوثائق بعد استخدام التقنية المكتبية، مثل: أعمال النسخ، أعمال معالجة الكلمات والبيانات وغيرها.

أعمال الاتصالات:

تُسهم الأعمال المكتبية في أداء كافة الأعمال المتعلقة بالاتصال داخل المنظمة وخارجها، بكافة أشكاله الرسمية وغير الرسمية، سواءً المباشرة منها أو غير المباشرة. فمن خلال العمل المكتبي؛ يتمّ تسهيل عملية الاتصالات الداخلية، والتنسيق بين الأنشطة في مختلف الإدارات والأقسام داخل المنظمة. وبالتالي؛ يتمّ تحقيق التنسيق الفعال بين الإدارات والأقسام المختلفة، ومساعدتها في القيام بالوظائف الإدارية، مثل: التخطيط لسياسات العمل وضمان تنفيذها، وتوجيه وتنسيق الأنشطة في الإدارات والأقسام المختلفة، كما تساعد في عملية الضبط والرقابة على الأداء باعتماد المعايير واستخدامها في قياس الأداء، وفي تقديم الدعم اللازم لمعالجة المشكلات التي قد تطرأ؛ لضمان إنجاز العمل بالدقة والشكل المطلوب.

وقد أثر استخدام التقنية والأساليب الحديثة في أنماط العمل، على طريقة أداء الأنشطة المكتبية؛ مما أظهر أنماطاً جديدة من الأفراد في المنظمة، مثل: الأفراد العاملين عن بُعد،

الأفراد المتعاونين من خارج المنظمة وغيرهم. وأصبح من المهم تحقيق مستويات تواصل فعالة بين الأفراد العاملين فيه مع كل من المديرين، والزلاء، والمرؤوسين؛ نتيجة لاستخدام تقنيات ونظم الاتصالات، والعمل على توفير بيئة اجتماعية محفزة، تنعكس بشكل إيجابي على مستوى جودة العمل بالكفاءة والفاعلية المطلوب تحقيقها.

وعلى صعيد الاتصالات الخارجية تضمن أعمال الاتصال في بيئة المكتب تفعيل العلاقات بين المنظمة والمتعاملين معها، والقيام بدور مهم في المحافظة على علاقات جيدة بالعملاء، وبالتالي المساهمة في تكوين سمعة طيبة للمنظمة؛ نظراً لأن جميع العمليات التي تؤديها المنظمة يتم أدائها بواسطة الأعمال المكتبية، مثل: عمليات البيع، الاتصال مع المنظمات الأخرى، والموردين، والعملاء؛ حيث يقوم الأفراد في المكتب باستقبال طلباتهم واستفساراتهم وشكاواهم ومعالجتها عن طريق سلسلة من الأنشطة المكتبية، وتقديم الخدمات الاتصالية، حلقة وصل بين المنظمة والمتعاملين معها؛ تهدف إلى تقديم صورة حسنة عن المنظمة في أذهان المتعاملين معها. وبالمقابل نقل وجهة نظر الإدارة في السياسات والأهداف والبرامج المتعلقة فيها للجمهور الخارجي للمنظمة.

وتتنوع أساليب الاتصال كعمل من الأعمال المكتبية؛ فهناك الاتصال المباشر الذي يتم بين الأفراد العاملين في المكتب على اختلاف مستوياتهم الوظيفية وعلاقات العمل فيما بينهم؛ لمقابلة احتياجات العمل، أو من خلال الاتصال المباشر باستقبال العملاء والتفاعل معهم، والإجابة عن تساؤلاتهم ومعالجة مشكلاتهم؛ بما يحقق رضاهم وبالتالي استمرار تعاملهم مع المنظمة. إلى جانب الاتصال غير المباشر؛ سواءً الكتاني أو الإلكتروني الذي يتم داخل المنظمة وخارجها بأشكاله المختلفة. وأياً كان الأسلوب المتبع؛ فإنه يتطلب من القائم بعملية الاتصال توفر المهارات اللازمة لتحقيق عملية الاتصال الفعّال.

أعمال إدارة الوثائق:

يُنظر للمنظمة كنظام مكون من ثلاثة نظم فرعية تتكامل بعضها مع بعض، وهي نظام الإدارة ونظام المعلومات ونظام العمليات. وتعد إدارة الوثائق جزءاً لا يتجزأ من منظومة تلك الأنظمة؛ فالوثائق تمثل الوسيط الذي يحمل المعلومات، ويتركز العمل المكتبي أساساً على وضع الإجراءات الكفيلة بالمحافظة عليها، وتحديد قواعد وإجراءات تداولها

والاستفادة من المعلومات التي تحويها. ويمثل الدور الأساسي لإدارة الوثائق في حفظ أوعية المعلومات بكل أشكالها؛ إذ تمثل المعلومات العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه المنظمات في أداء وظائفها؛ فالقرارات تعتمد أساساً على المعلومات وتوظيفها أمثل توظيف في صناعة القرارات وتوليد الأفكار والسياسات، وفعالية القرارات تعتمد بالدرجة الأولى على جودة وصحة تلك المعلومات. والمعلومات أيضاً هي المفتاح الذي يمكن الإدارة من تحقيق نظم الرقابة الفعالة؛ إذ إن وظيفة الرقابة تتمثل في إعداد المعايير وقياس الأداء الفعلي بالمعايير ثم اتخاذ القرارات بناءً على نتائج القياس الذي يعتمد على المعلومات.

أمّا بالنسبة للاتصالات الإدارية؛ فهي تقوم على تكامل البيانات والمعلومات وانتقالها بين الإدارات المختلفة، ومن ثم استخدامها في توجيه سياسات وإجراءات أعمالها نحو تحقيق الأهداف وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية من خلال مركز الاتصالات الإدارية الذي يمثل القناة التي تنتقل من خلالها المعلومات والبيانات بين أجزاء المنظمة الداخلية وبينها وبين عملائها الخارجيين. وتتكامل أعمال إدارة الوثائق ومركز الاتصالات الإدارية في سبيل تقديم خدمات المعلومات للأفراد داخل المنظمة وخارجها على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم؛ من خلال القيام بجميع الأنشطة المتعلقة باستقبال المعلومات وتحليلها وحفظها وتقديمها للإدارات والأقسام المختصة بها، وتسهم هذه الخدمات إسهاماً فعالاً في الاستفادة من المعلومات. وأداء جميع الخدمات المكتبية التي تضمن جودة المعلومات المُقدّمة - مثل: معالجة الاتصالات الصادرة والواردة ومتابعتها، إدارة الوثائق، والنسخ، وغيرها - لجميع الأفراد العاملين على اختلاف مواقعهم ومستوياتهم الإدارية، وهما يُمكنهم من أداء أعمالهم الأساسية.

ومع تبني المنظمات لمبادئ الإدارة الإلكترونية؛ فقد لجأت إلى معالجة المعلومات والوثائق وتداولها باستخدام التقنيات المتقدمة في عمليات الأرشفة وحفظ الوثائق؛ بهدف تسهيل الوصول للمعلومات وتقليل التكاليف المتزايدة على استخدام الأساليب التقليدية في الحفظ والأرشفة مع الأخذ بعين الاعتبار أمن وسلامة المعلومات. وتقوم نظم إدارة الوثائق الإلكترونية بتخزين صور الوثائق بواسطة ماسحات ضوئية ومن ثم استرجاعها عند الطلب، وأتاحت استخداماً غير مُحدّد للوثائق عن طريق البحث والاسترجاع لكل وثيقة، وساعدت

على حلّ مشكلات الفقد والضياع وأخطاء الترتيب، ومكنت من استخدام الوثيقة نفسها وتداولها بواسطة عدة أشخاص في الوقت نفسه، كما أنها اتسمت بمزايا عديدة لتطوير عملية إدخال، واسترجاع، ومعالجة وتحديث الوثائق من أية نقطة على شبكة المعلومات (ضمن الإجراءات الأمنية المطلوبة) كما مكنت من استخراج التقارير والإحصائيات من الوثائق المخزنة والرد على الاستفسارات.

التعامل مع التقنيات المكتبية:

مع التطور التقني الهائل الحاصل في أنظمة المعلومات والاتصالات، ورغبة المنظمات في الاستفادة من التسهيلات والإمكانيات التي توفرها هذه التقنيات - فإن مكاتب اليوم تحتوي على العديد من التقنيات التي تدعم أداء الأفراد للعمل وإنجازه وفق أحسن المعايير، وتغيّرت طريقة أداء العمل المكتبي، باستخدام جهاز الحاسب الآلي المرتبط بأجهزة أخرى ونظم وبرمجيات تؤدي أغراضاً متنوعة؛ حيث حلّ نظام إدارة الوثائق والبريد الإلكتروني محل المراسلات الورقية، وأصبح بالإمكان ربط جميع أنواع الاتصالات الصوتية في شبكة العمل، كما تم ربط تقنية الاتصال مع تقنية المعلومات؛ لتبادل الوثائق في أثناء عملية الاتصال. وأصبح اقتناء هذه التقنيات والتخطيط لها وتطبيقها وصيانتها ضرورةً في منظمات اليوم لتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية.

جميع تلك التغيّرات دعت إلى ضرورة امتلاك القائم بالأعمال المكتبية المهارات اللازمة للتعامل معها، واتباع الإرشادات التنظيمية والتقنية التي تضمن الاستخدام الأمثل لها. كما يتطلب من المشرفين على الأعمال المكتبية توفير التدريب اللازم والمستمر على جميع الأنظمة والتجهيزات والبرامج التطبيقية المُستخدمة في أداء العمل. مع ضرورة توفير البيئة التحتية اللازمة لتشغيلها والاستفادة منها، وتوفير المستلزمات الخاصة بها، وخاصةً ما يتعلق منها بأعمال الصيانة الدورية والعلاجية لمنع توقف العمل.

إضافةً إلى ذلك؛ يتم ممارسة أعمال مكتبية أخرى، مثل: أعمال السكرتارية التي تتولى القيام بجميع الأعمال والنشاطات المكتبية والإدارية التابعة لمديري الإدارات والرؤساء في المنظمة؛ بغرض تيسير أعمالهم وأداء واجباتهم، من خلال القيام بجميع الأعمال الواردة

أعلاه. ويتولى القيام بأعمال السكرتارية في المنظمات أفراداً مؤهلون تركز مهامهم على تقديم المساعدة للمديرين لأداء أعمالهم من خلال القيام بأعمال الاتصالات، وترتيب المواعيد واستقبال الزوار وتنظيم الاجتماعات المرتبطة بهم، ويُطلق على هذا النوع من السكرتارية (السكرتارية الخاصة). وقد يتولى أعمال السكرتارية وحدات إدارية بمسميات مختلفة، تمثل (السكرتارية العامة)، وتتولى الإشراف الإداري على كافة أعمال السكرتارية؛ بما يضمن أداء الأعمال المكتبية التي تساعد الإدارة، وتتضمن وحدات الاتصالات الإدارية، وحدات الحفظ، أعمال النسخ ومعالجة الكلمات والبيانات وغيرها.

إن الأعمال المكتبية عنصرٌ مهمٌّ من العمل الإداري في المنظمة؛ ومن هذا المنطلق؛ فإن جميع الأفراد المكلفين بالأعمال الإدارية تقع على عاتقهم ممارسة تلك الأعمال لإنجاز أعمالهم المكلفين بها.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل، حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- جوهر العمل المكتبي يكمن في التعامل مع البيانات والمعلومات. ()

٢- المعلومات يُقصد بها مواد وحقائق خام أولية قد تكون أرقاماً أو كلماتٍ أو رموزاً أو حروفاً. ()

٣- أحد أسباب اتساع حجم العمل المكتبي؛ فرض الحكومات إشرافها ورقابتها على المنظمات؛ وما يتطلبه ذلك من ضرورة الاحتفاظ بالسجلات اللازمة وتزويد الجهات الرقابية الحكومية بالإحصائيات والبيانات اللازمة. ()

٤- من أهداف الأعمال المكتبية، تهيئة البيئة المادية المناسبة للعمل المكتبي، وتوفير جو العمل المريح والصحي الذي يحفّز على أداء العمل. ()

٥- تطوّر مفهوم الإدارة المكتبية وما تتضمنه من أعمال مكتبية تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية؛ مسائراً بذلك تطور بقية العلوم الإدارية. ()

٦- لم يكن هناك أيّ تأثيرٍ لحركة الإدارة العلمية التي تنادي باستخدام المفاهيم والأسس العلمية في حلّ المشكلات الإدارية بدلاً من استخدام أسلوب التجربة والخطأ، في تطور العمل المكتبي. ()

التمرين الثاني:

في الجدول التالي مجموعة من المهام التي يقوم بها القائمون بالأعمال المكتبية في المنظمة، والمطلوب تصنيفها حسب نوع الوظيفة التي تتبعها (إدارة الوثائق، الاتصالات، التعامل مع التقنية، المحافظة على ممتلكات المنظمة).

م	المهمة	الوظيفة
١	تجميع المعلومات والبيانات والاحتفاظ بها؛ بهدف الرجوع إليها وقت الحاجة.	
٢	استقبال وتسجيل المعلومات والبيانات الواردة والصادرة من المنظمة.	
٣	تحقيق التنسيق الفعّال بين الإدارات والأقسام المختلفة، ومساعدتها في القيام بالوظائف الإدارية.	
٤	تزويد الإدارات المختلفة في المنظمة بالمعلومات اللازمة.	
٥	مراقبة أصول المنظمة، وتنبيه الإدارة لأي مخالفة أو تصرف يخالف التعليمات والأنظمة.	
٦	إجراء العمليات الفنية (تصنيف، ترميز، فهرسة) على المعلومات الواردة.	
٧	استخدام التطبيقات اللازمة لتسهيل العمل وتحسين الجودة.	
٨	تفعيل العلاقات بين المنظمة والمتعاملين معها، والقيام بدور مهم في المحافظة على علاقات جيدة بالعملاء.	
٩	استخدام نظم المعلومات في تحليل المعلومات، وتحسين الإجراءات وتصميم النماذج والسجلات.	
١٠	توفير الأجهزة والمعدات والأدوات المكتبية.	

الفصل الثاني

علاقة الأعمال المكتبية بوظائف المنظمة

تشهد المنظمات في مختلف دول العالم تغيراتٍ متسارعةً في بيئتها الداخلية والخارجية، أثّرت على أهدافها وإستراتيجياتها، وعلاقاتها. فالمنظمات باعتبارها كيانات تحصل على مواردها من البيئة التي تعمل بها؛ تفاعلت مع هذه التغيرات لتتمكن من مواجهة التحديات المعاصرة التي تواجهها، ويأتي في مقدمتها شدة المنافسة، وزيادة الطلب على جودة الخدمات المقدّمة؛ الأمر الذي دفع بالمنظمات إلى بذل المزيد من الجهد ليس لمواجهة تلك التحديات فقط؛ بل لبناء عوامل التفوق التي تحقق لها ميزةً تنافسيةً مستدامة، تسهم في نجاح المنظمة وتضمن لها بلوغ مراكز متقدّمة على المنظمات الأخرى. وهذا يتطلب من المنظمات حشد الإمكانيات المتوفرة لديها وتوجيهها لتحقيق الأهداف، وتقديم الخدمات بكفاءة بما يلبي احتياجات العملاء. عن طريق اتباع أحدث الأساليب العلمية لتسيير شؤون المنظمة والقيام بأعمالها بشكل فعال، والاستفادة من التطوّر العلمي في مجال الإدارة وخاصةً ما يتعلق بالمنظمات وتحديد مفاهيمها وخصائصها.

مفهوم المنظمة وأهميتها:

ينظر المتخصصون إلى المنظمة باعتبارها « مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات رسمية يتفاعلون بعضهم مع بعض، ويمارسون مجموعة من الأنشطة؛ لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت المنظمة، وهي ما يبرر وجودها واستمرارها » (مساعدة، ٢٠١٣: ٢٤). أمّا شستر برنارد؛ فقد نظر إلى المنظمة باعتبارها «نسقاً من الأنشطة المنسقة شعورياً، أو قوى منظمة من شخصين أو أكثر تقوم بإنجاز مجموعة من الأنشطة من خلال التنسيق المدروس والشعوري» (مساعدة، ٢٠١٣: ٢٠). وعرفها دودين (٢٠١٨: ١٨) تعريفاً شاملاً واعتبر المنظمة «كياناً تنظيمياً يهدف إلى تحقيق أغراض معينة من خلال تحريك أنشطة ووظائف محدّدة، باستخدام موارد مختلفة مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة؛ فهي نظامٌ جزئيٌّ من منظومةٍ متكاملةٍ تمثل البيئة الذي يحيط بها».

ومما سبق تتضح أهمية المنظمة من خلال دورها الطبيعي الذي يتفق مع وجود الإنسان وطبيعته الاجتماعية، في سعيه إلى التشكُّل وفق جماعات لتحقيق أهدافه، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف الجماعة التي ينتمي إليها أو التي يقودها. ففي المنظمات يتجمَّع الأفراد لتحقيق أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة، باستخدام مُحدِّدات وقدرات معينة لكلِّ فردٍ من حيث طاقته الجسدية والفكرية، والتحكُّل بروح التعاون والمشاركة مع فريق العمل؛ فوجود المنظمة يساعد على تقصير وقت تنفيذ المشروعات، وخاصةً المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى بذل الكثير من الجهد والاستفادة من المزايا التي يوفرها العمل الجماعي. فالمنظمة كيان تتجمَّع فيه الخبرات والأفكار والمهارات اللازمة لأداء العمل بشكلٍ فعَّال؛ لذا يُسمَّى هذا العصر «عصر المنظمات»؛ كونها تهيمن على مختلف مناحي حياة الإنسان؛ فجميع الخدمات التي يستفيد الفرد منها ويتمتع بها (صحية، تعليمية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها؛ تُقدَّم من خلال وبواسطة المنظمات المختلفة حكومية كانت أو غير حكومية أو مشتركة. وبالتالي؛ فإن تأثير المنظمات على بيئتها الخارجية والمجتمع عموماً في تزايد، إلى حدِّ التأثير على رفاية المجتمع وأنماط الحياة والسلوك فيه (الزيد، ٢٠١٩؛ دودين، ٢٠١٤؛ مساعدة، ٢٠١٣).

أمَّا على الصعيد الداخلي للمنظمات؛ فإن المنظمة تؤثر تأثيراً مباشراً على الأفراد الذين يعملون فيها؛ فهي تساعد على تنمية قدراتهم وإمكانياتهم، بما توفره من بيئة العمل المناسبة ودعمها لأفرادها وتشجيعهم نحو بذل المزيد من الجهود لأداء أعمالهم الموكلة إليهم، وتوفير العوامل المحفِّزة لتوليد الأفكار الإبداعية والابتكارية للرُّقي بجودة الخدمات المقدَّمة، وبالتالي المساهمة الفاعلة لتحقيق أهدافهم وأهداف المنظمة على حدِّ سواء.

وظائف المنظمة:

تمارس المنظمات مجموعةً من الوظائف المتنوعة، وهي مجموعة الأنشطة المختلفة والمتخصصة لها، والتي لها دورٌ أساسي في بقاء المنظمة، وتتكون كلُّ وظيفة من مجموعة من الوظائف الفرعية. وكلما كبر حجم المنظمة؛ زاد حجم وظائفها. وتختلف الأهمية النسبية لهذه الوظائف باختلاف طبيعة عمل المنظمة؛ فإذا كانت المنظمة صناعيةً كانت وظيفة الإنتاج هي المهيمنة والمسيطرة على عملياتها، أمَّا إذا كانت المنظمة تسويقيةً وإعلاميةً؛

كانت وظيفة التسويق هي المهمة، وإذا كانت الوظيفة المهيمنة على عمليات المنظمة مالية؛ كانت وظيفة التمويل هي المسيطرة وهكذا. مع ذلك؛ لا بد من وجود تكامل وتنسيق بين جميع وظائف المنظمة؛ لضمان كفاءة وفعالية المنظمة في تحقيق أهدافها.

وهناك ثلاث وظائف أساسية لأي منظمة مهما كان حجم المنظمة أو نشاطها، وهي: وظيفة الإنتاج سواء أكانت المنظمة إنتاجية أم خدمية؛ تهتم بالأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع أو تقديم خدمات موضوع النشاط للمنظمة. ووظيفة التسويق المتعلقة بالتعرف على احتياجات المجموعات المستهدفة بخدمات المنظمة، والتخطيط والعمل على سد هذه الاحتياجات. إلى جانب وظيفة التمويل التي تتعلق بتدبير الأموال اللازمة لإقامة المشروع، أو تشغيل المنظمة، وتوفير ما يلزم من أموال لاستمرارها في العمل وتشغيل هذه الوظائف، وتحقيق أهدافها.

وبجانب هذه الوظائف الأساسية للمنظمة (الإنتاج، والتسويق، والتمويل) يتم ممارسة بعض الوظائف الأخرى كوظائف مساعدة للوظائف الأساسية؛ الهدف من ممارستها إزالة جانب من الأعباء الملقة على عاتق الوظائف الأساسية، وجعلها متفرغة تماماً للعمل الأساسي، ومن الوظائف المساعدة في أي منظمة وظائف الموارد البشرية التي تمارس الأنشطة؛ لضمان الحصول على أفضل ما يمكن من الكوادر البشرية لتشغيل الإدارات المختلفة في المنظمة، والعمل على ضمان استمراريتهم في العمل بأعلى قدر من الإنتاجية والرضا والنمو. وكذلك وظيفة الشؤون القانونية؛ فممارسة هذه الوظيفة تزيح عن كاهل الوظائف الأساسية الجوانب القانونية المتعلقة بوظيفة الإنتاج ووظيفة التمويل ووظيفة التسويق، وتمارس وظائف العلاقات العامة كافة الأنشطة والأعمال الخاصة بتوثيق الصلة والعلاقة بين المنظمة والرأي العام، وأنواع الجماهير المختلفة الداخلية والخارجية التي ترتبط بالمنظمة مثل الموظفين والعمال والموردين، والوسطاء، والأجهزة الحكومية. أمّا وظيفة البحوث والتطوير فتهم بكافة الأنشطة الخاصة بالبحوث والتطوير التي تتعلق بالمنتجات والعمليات الإنتاجية من الناحية الفنية، مثل: التصميم، والخصائص، والشكل، والجودة، والتكاليف وغيرها. وكلما كبرت وتوسعت المنظمات؛ ازدادت الوظائف والإدارات، مثل: إدارة نظم المعلومات التي تمارس وظيفة أو نشاط إدارة المعلومات؛ وإدارة المشتريات والمخازن التي تمارس وظيفة أو نشاط الشراء والتخزين (دودين: ٢٠١٨؛ مساعدة، ٢٠١٣).

ولكي تنجح المنظمة في تحقيق أهدافها؛ لا بد أن يكون هناك درجة كبيرة من التكامل بين الوظائف الأساسية والوظائف المساعدة أو الفرعية؛ بمعنى أن ممارسة كل وظيفة لا يمكن أن تتم بشكل مستقلٍ ومُعزَلٍ عن ممارسة الوظائف الأخرى، وبنفس أهمية التكامل بين وظائف المنظمة لا بد من وجود إدارة لهذه الوظائف تقوم بإدارة الجوانب المختلفة لكل وظيفة من وظائف المنظمة؛ فمثلاً وظيفة الإنتاج سوف تتم إدارتها من خلال التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والرقابة على أنشطة الإنتاج. وهكذا بالنسبة لوظائف المنظمة الأخرى؛ كالسويق، وإدارة الموارد البشرية والتمويل، ولإيضاح العلاقة بين وظائف المنظمة ووظائف الإدارة بشكل أدق؛ لا بد في البداية من توضيح مفهوم الإدارة وأهميتها للمنظمة أيًا كان نشاطها.

الأعمال المكتبية، ووظائف المنظمة:

تمثل الأعمال المكتبية وظيفة مهمة من الوظائف المساعدة للمنظمة؛ يتم ممارستها إلى جانب الأعمال المتعلقة بالوظائف الأساسية فيها. فمن خلال الأعمال المكتبية يتم تقديم الخدمات للعملاء عبر أنشطة تكاملية تهدف إلى تزويد القائمين على تلك الوظائف بالمعلومات اللازمة بالقدر المناسب والوقت المناسب، كما تساعد الأعمال المكتبية على تحقيق الاتصال الفعال بين كافة أفراد المنظمة، وما ينتج عن ذلك من تسهيل لأداء وظائف المنظمة؛ وبالتالي توفير الدعم اللازم للوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها.

ولا يمكن تصور أداء الوظائف الأساسية للمنظمة دون أداء الأعمال المكتبية. فجميع العمليات والإجراءات اللازمة لتقديم الخدمات تتم عن طريق أعمال الاتصالات في المكتب، وأعمال إدارة الوثائق وبدعم من التقنيات المكتبية، وما توفره من أنظمة وتجهيزات وبرامج تساعد في كفاءة أداء تلك الأعمال. وكذلك بالنسبة لما يتعلق بالشؤون المالية للمنظمة، أو التسويقية.

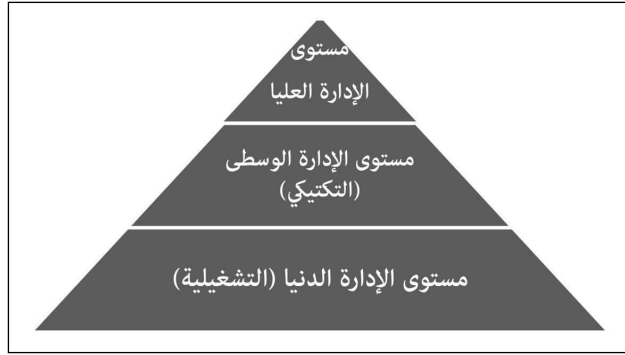
مفهوم الإدارة وأهميتها:

يتطلب سعي المنظمات نحو تحقيق أهدافها القيام بعدد من الممارسات الإدارية لتنظيم الجهود والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتاحة في المنظمة، مع العمل على توفير بيئة العمل المناسبة التي تحفز الأفراد على أداء العمل بكفاءة وفعالية؛ وبالتالي تحقيق هذه الأهداف.

وكانت الإدارة ولا تزال محطَّ اهتمام المختصين في هذا المجال، الذين قاموا بدراساتها وفقاً لمداخل مختلفة؛ فمنذ ظهور الإدارة العلمية، نظر فردريك تايلور Frederick Taylor إلى الإدارة باعتبارها «تحديد ما هو مطلوب عمله من العاملين بشكلٍ صحيح، ثم التأكد من أنهم يؤدون ما هو مطلوب منهم من أعمال بأفضل وأرخص الطرق». وتطوّر مفهوم الإدارة لدى هنري فايول Henri Fayol؛ ليشمل وظائف الإدارة، وعرّف الإدارة بأنها «تنبئ المدير بالمستقبل والتخطيط بناءً عليه، والتنظيم وإصدار التعليمات والتنسيق والرقابة». ونظر جون مي Jone f.me للإدارة باعتبارها «فن الحصول على أقصى نتائج بأقل جهد؛ حتى يمكن تحقيق أقصى سعادة لكل من صاحب العمل والعاملين مع تقديم أفضل خدمة للمجتمع». أمّا شيلدون Sheldon؛ فقد حدّد مفهوم الإدارة بشكلٍ أكثر تفصيلاً، باعتبارها «وظيفة يتمُّ بموجبها القيام برسم السياسات والتنسيق بين أنشطة الإنتاج والتوزيع والمالية وتصميم الهيكل التنظيمي للمشروع والقيام بأعمال الرقابة النهائية على كافة أعمال التنفيذ» (أبو النصر، ٢٠١٢: ١٤ - ١٥).

ويمكن القول بأن الإدارة هي علم وفن استخدام الإمكانيات والموارد المتاحة للمنظمة؛ للوصول إلى الهدف بما يحقق الاستخدام الأمثل لها؛ من حيث تحقيق التكلفة الأقل، واتباع أفضل الأساليب، والإنجاز في الوقت المناسب في بيئة عمل جاذبة تحفز الأفراد على العمل والإبداع. وبالتالي؛ فإن الإدارة هي وظيفة ذات مهامٍ رسمية، ومُحدّدة يقوم بها أفراد لتحقيق أهداف مُحدّدة، كما أن لها عدداً من الوظائف، والاختلاف يكمن في طرق ممارستها لا في وظائفها؛ لأنها تعتمد في أدائها على العنصر البشري، وتسعى إلى تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية من خلال اتخاذ القرار السليم؛ فهي عملية متحركة ومتجددة بما يتفق مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية.

ويُمارَس العمل الإداري في أيّ منظمة من خلال عددٍ من المستويات الإدارية لكل منها طبيعتها ومجالات عملها، وتتحدّد هذه المستويات بناءً على طريقة توزّع الممارسين للعمل الإداري فيها، وعادةً ما يظهر التقسيم الإداري للمستويات في المنظمة؛ من خلال الهيكل التنظيمي، ويتفق المختصون على تمييز ثلاثة مستويات إدارية في المنظمة، (النفيعي وإدريس، ٢٠١٩؛ العلي والكساسة وعبد، ٢٠١٤)، وهي:



شكل رقم (١-١): المستويات الإدارية.

١- **مستوى الإدارة العليا:** ويُطلَق عليه مستوى الإدارة الإستراتيجية، ويمثل أعلى قمة الهرم التنظيمي، ويشغله ذو الخبرة من الإدارة العليا، مثل: التنفيذيين، ومديري العموم. ويخُصُّ وظيفة التخطيط، وتحديد الأهداف العامة، والإستراتيجيات والسياسات الطويلة الأجل للمنظمة. وذلك عن طريق القيام بمراقبة التغيُّرات البيئية واتخاذ القرارات الإستراتيجية، مثل: الخدمات التي ستقدمها المنظمة، والفئة المُستهدَفة من العملاء وغيرها.

٢- **مستوى الإدارة الوسطى:** ويُطلَق عليه المستوى التكتيكي، ويتكوَّن هذا المستوى من مديري الإدارات الرئيسية في المنظمة، الذين يمارسون الوظائف الإدارية في إداراتهم، مثل: التنظيم والرقابة والقيادة، إلى جانب تحديد كيفية تنفيذ الإستراتيجيات، ووضع السياسات الفرعية والبرامج حسب الوظيفة الإدارية، مثل: الإنتاج، التمويل، التسويق وغيرها. وهي بهذه المهام تشكِّل حلقة الوصل بين الإدارة العليا التي تتلقى منها التوجيهات، والمستويات الأدنى التي تقوم بالإشراف عليها لتنفيذ قرارات وخطط الإدارة العليا، والقيام بإعداد الخطط القصيرة الأجل.

٣- **مستوى الإدارة الدنيا:** ويُطلَق عليه مستوى الإدارة التشغيلية، أو مستوى الإدارة الإشرافية؛ لأن الإدارة في هذا المستوى تشرف على أفراد تشغيليين، ويتكوَّن من المشرفين والأفراد الذين يشرفون عليهم؛ الذين يقومون بتنفيذ المهام والواجبات التي يُعيَّن لها لهم الرؤساء في المستويات الأعلى لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها المنظمة.

وتتطلَّب الإدارة السليمة التواصل بين تلك المستويات؛ فالإدارات العليا تهتمُّ بالتخطيط والتوجيه، وتقوم الإدارات في المستوى التكتيكي بوضع الخطط التنفيذية؛ في حين تتطلب

الإدارات في المستوى التشغيلي التواصل مع العاملين؛ لرفع كفاءاتهم وتدريبهم المتواصل وتحفيزهم على العمل بمهارة، وتشجيعهم على أن يُعبّروا عن آرائهم؛ من أجل تحسين الإنتاج أو تحسين عملية الإنتاج، مهما كان نوع المنظمة وحجمها والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

مفهوم الإدارة المكتبية وأهميتها:

يُمْكِن للمتنبّع لتطوّر الأعمال المكتبية أن يميّز العوامل التي أدّت إلى تطورها، وما صاحبها من تغيّر واضح في ظروف العمل، وفي أساليبه والوسائل المُستخدمة. إضافةً إلى تغيّرات في المحيط الخارجي للمنظمة، وظهور الكثير من القوانين والأنظمة وازدياد حِدّة المنافسة وغيرها؛ مما أنشأ ظروف عمل جديدة أثّرت بشكل مباشر أو غير مباشر على العمل الإداري، واستوجبت استخدام أساليب إدارية مواكبة للتطوّرات الحاصلة في ميدان العمل.

ونتيجةً للتوسّع الملحوظ في نشاط المنظمات، الذي انعكس على الأعمال المكتبية كمّاً ونوعاً؛ حيث ازداد حجم الأعمال المكتبية، وتغيّرت طبيعتها، وبرزت كضرورة حتمية لإنجاز العمل في المنظمة، تتطلب الكفاءة والفعالية في الأداء، وظهرت الحاجة إلى الاستعانة بأفراد مؤهلين لأداء العمل المكتبي، يمكنهم مساعدة باقي الوحدات الإدارية في أداء تلك الأعمال بأسلوب احترافي مبني على الأسس العلمية السليمة.

وظهرت الإدارة المكتبية باعتبارها نشاطاً مسانداً للإدارات في المنظمة، يعمل على إنجاز الأعمال المكتبية بشكلٍ متخصص؛ وذلك من خلال وحدات إدارية متخصصة، تقوم بتقديم الخدمات المكتبية للإدارات الأخرى؛ لمساعدتها على أداء وظائفها الأساسية؛ حيث عرّفها زويل (٢٠١٣: ٩) بأنها «النشاط الخاص بتوجيه ورقابة الأفراد القائمين بتجميع البيانات والمعلومات، وتسجيلها وتجهيزها، ونقلها إلى المستفيدين منها، وحفظها وتهيئة الظروف البيئية المناسبة لتحقيق أهداف المنظمة». كما عرّفها آخرون بأنها «التخطيط والتنظيم والتوجيه والإشراف والرقابة والمتابعة للأعمال المكتبية التي تهدف إلى إدارة الأفراد والطرائق والموارد والآلات؛ للحصول على أفضل النتائج الممكنة بأعلى جودة وبأقل تكلفة ممكنة». (المخلافي وآخرون، ٢٠١٣: ١٥).

وخلال السنوات القليلة الماضية تطوّر مفهوم الإدارة المكتبية وما تتضمنه من أعمال مكتبية تطوراً كبيراً مسائراً بذلك تطوّر بقية العلوم الإدارية بكلّ جوانبها النظرية

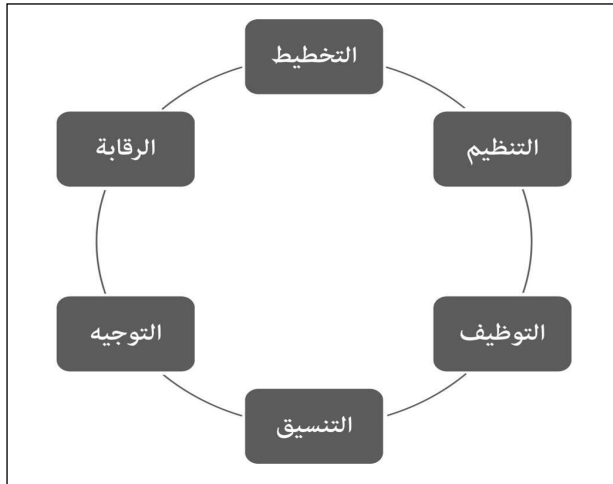
والتطبيقية؛ إذ أصبحت فرعاً مهماً من فروع علم الإدارة. وفي السابق؛ كان يمكن ملاحظة الإدارة المكتبية على الهيكل التنظيمي، كوحدة إدارية واحدة قد تأخذ مُسمّيات مختلفة، مثل: مركز الخدمات المكتبية، تضمُّ عدة وحدات إدارية، مثل: الاتصالات الإدارية، ومركز المحفوظات والاستقبال والمتابعة، وغيرها. أمّا الآن وبعد الاطلاع على أغلب الهياكل التنظيمية في المنظمات؛ فقد اختفى في الغالب مركز الخدمات المكتبية، ليظهر بدلاً منه وحدات إدارية متعددة تتولى القيام بعمل أو عدة أعمال مكتبية بشكلٍ متخصص، وتوحيد إجراءات أداء كلٍّ منها، وما يتطلبه ذلك من الإشراف على هذه الأعمال في جميع الوحدات الإدارية في المنظمة، ومنها: مركز الوثائق والمحفوظات، أو مركز الاتصالات الإدارية، وغيرها.

وقد أثّرت التطوّرات في بيئة العمل داخل وخارج المنظمات بشكلٍ مباشرٍ على الأدوار التي يمارسها المدير في الوحدات التابعة للإدارة المكتبية؛ فهو شخصٌ مؤهلٌ إدارياً وفنياً للقيام بالأعمال المكتبية والإشراف على أدائها في الوحدات التابعة له. والقيام بجميع وظائف الإدارة، من تخطيط وتنظيم وتوظيف وتنسيق وتوجيه ورقابة. وضرورة تمثّعه إلى جانب مهارات القيادة الإدارية، بمهارة القيادة الإلكترونية (فان وارت ورومان ووانغ وليو، ٢٠١٨)؛ وهي القدرة على اختيار واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بشكلٍ فعّال. وما يتطلبه ذلك من تحقيق كفاءة في الاتصالات الداخلية والخارجية بنوعها المباشر وغير المباشر؛ وبالتالي النظرُ إلى العمل المكتبي كقناة معلومات واتصالات فعّالة تضمّن تدفق المعلومات مع المتعاملين معها. في وقتٍ تزداد فيه أهمية الرأي العام، بظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وإعطاء الأهمية لصوت العميل، الذي تمكّن من امتلاك وسيلةٍ يُعبّر فيها عن رأيه في الخدمات المقدّمة له.

كما أثّرت هذه التغيّرات على وضع العاملين في الأنشطة المكتبية ووضعتهم أمام تحديات؛ نتيجة زيادة أعباء ونشاطات الإدارة المكتبية في كافة المنظمات، خاصةً مع اتجاه تلك المنظمات إلى الأسلوب العلمي في الإدارة، والذي يعتمد في مضمونه على المعلومات في اتخاذ القرارات وإنجاز الأعمال؛ مما جعل البعض يُطلق عليه (الإدارة بالمعلومات) بدلاً من مصطلح (الإدارة المكتبية)؛ لأن إدارة المعلومات تدلُّ بشكلٍ أكثر دقة على الأنشطة التي يؤديها المكتب. ومن هنا تكمن أهمية الإدارة المكتبية في المساهمة على إنجاز أهداف المنظمة؛ من خلال القيام بالوظائف الإدارية لأداء الأنشطة المتعلقة بها (Chopra and Gauri, 2015؛ عبوي، ٢٠١٥).

وظائف الإدارة المكتبية:

لكي تستطيع المنظمة ممارسة وظائفها المختلفة؛ لا بد لها من ممارسة وظائف أو نشاطات إدارية تساعد على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. وفي الحقيقة؛ لا يجب أن نتصور أن هناك وظائف للإدارة ووظائف للمنظمة، وإنما لكل وظيفة من وظائف المنظمة شقان: شق إداري، وشق فني متخصص؛ حيث تمثل وظائف المنظمة الشق الفني ووظائف الإدارة الشق الإداري، ولربط هذين الشقين بعضهما ببعض في أي منظمة أو مؤسسة مهما كان نوعها أو حجمها أو نشاطها؛ تُوجد وحدات ووظائف مساعدة تُعدُّ حلقة وصل هدفها مساعدة وظائف المنظمة ووظائف الإدارة على تحقيق الأهداف المرسومة، ويُطلق عليها (إدارة المكاتب) أو (إدارة الخدمات المكتبية)؛ حيث يُعدُّ القيام بالعمل المكتبي وإدارته على خير وجه عنصراً مهماً مساعداً يخفف عن كاهل المديرين وباقي الموظفين في المنظمة الاهتمام ببعض المشكلات الفرعية التي قد تشغلهم عن التفرغ الكامل لأداء عملهم الفني على خير وجه. وتهدف إلى إدارة ومراقبة الأفراد والطرق والآلات والأدوات؛ للحصول على أحسن النتائج بأعلى كفاية ممكنة وبأقل مصاريف وجهد في أقصر وقت ممكن بكفاءة تنظيمية وإدارية عالية. ولا يمكن أن تحقق الإدارة المكتبية الأهداف المرسومة لها ما لم تُطبَّق عليها أسس الإدارة العلمية المعاصرة؛ فالعملية الإدارية تُعدُّ وحدة ثابتة لا تختلف من حيث التطبيق سواء من ناحية الحجم أو النشاط أو وظائف العملية الإدارية.



شكل رقم (١-٢): وظائف الإدارة المكتبية.

وظيفة التخطيط:

يُعَدُّ التخطيط أولى وظائف الإدارة؛ إذ يتمُّ من خلاله رسمُ السياسات والبرامج التي توصل للهدف؛ فهي الأساس الذي تُبنى عليه الوظائف الإدارية الأخرى. وعَرَّف أبو النصر (٢٠١٢: ٢٤) التخطيط بأنه «عمليةٌ عقليةٌ للمواءمة بين الموارد والاحتياجات، واختيار أفضل مسار للفعل من بين مسارات بديلة، ووَضْع ذلك في شكل خطة وميزانية؛ لتحقيق أهداف مُحدَّدة في المستقبل». والتخطيط عمليةٌ مستمرةٌ تجيب عن أربعة أسئلة هي: ماذا نريد أن نفعل؟ وأين نحن من ذلك الهدف الآن؟ وما هي العوامل التي ستساعدنا على تحقيق الهدف؟ وما هي البدائل المتاحة لدينا لتحقيق الهدف؟ وما هو البديل الأفضل؟ ومن خلال التخطيط ستُحدَّد طرق سير الأعمال التي سيتمُّ إنجازها على مستوى الأفراد، والإدارات، والمنظمة ككل التي سيقوم بها الأفراد، والإدارات، والمنظمة ككل وإعداد البرامج الزمنية الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل المتعلقة بها.

ويُمكن تصنيف التخطيط بحسب المدى الزمني الذي تشمله الخطة إلى ثلاثة أنواع من التخطيط، وهي: التخطيط الطويل المدى، وهو التخطيط الذي يغطي فترةً زمنيةً أكثر من خمس سنوات ويكون من مهام الإدارة العليا. والتخطيط المتوسط المدى، وهو التخطيط الذي يغطي فترة زمنية أقل من خمس سنوات، ويقوم به أفراد الإدارة الوسطى، ويمثل أداةً لتخطي العقبات التي تعترض التخطيط الطويل الأجل. وأخيراً، التخطيط القصير المدى، وهو التخطيط الذي يغطي فترةً زمنيةً أقل من سنة؛ حيث يحتوي على خطط تفصيلية من التخطيط الطويل أو المتوسط المدى (كافي وحموده وياسين، ٢٠١٣؛ عواد، ٢٠١٢).

ويقع على عاتق كلِّ مستوى من المستويات الإدارية وُضْع الخطط المناسبة، وبما يتوافق مع المسؤوليات المكلفين بها؛ إذ تقوم الإدارة العليا بالتخطيط الإستراتيجي ويُحدَّد فيه الأهداف العامة للمنظمة، ويهتمُّ بالشؤون العامة للمنظمة ككل. ويبدأ التخطيط الإستراتيجي ويؤجَّه من قبل المستوى الإداري الأعلى؛ ولكن جميع مستويات الإدارة يجب أن تشارك فيها لكي تعمل. وغاية التخطيط الإستراتيجي هي إيجاد خطة عامة طويلة المدى تبيِّن المهام والمسؤوليات للمنظمة ككل، وإيجاد مشاركة متعددة المستويات في العملية التخطيطية؛ مما يعمل على تطوير المنظمة من حيث تألَّف خطط الوحدات الفرعية بعضها مع بعض.

وعلى مستوى الإدارة الوسطى؛ يتمُّ القيام بالتخطيط التكتيكي، ويهتم بالدرجة الأولى بتنفيذ الخطط الإستراتيجية. ويركز التخطيط التكتيكي على تنفيذ الأنشطة المحددة في الخطط الإستراتيجية. ويهتم بما يجب أن تقوم به كلُّ وحدة من المستوى الأدنى، وكيفية القيام به، ومَنْ سيكون مسؤولاً عن إنجازه. ويُعدُّ التخطيط التكتيكي ضرورياً جداً لتحقيق التخطيط الإستراتيجي. ويكون المدى الزمني لهذه الخطط أقصر من مدى الخطط الإستراتيجية، يركز على الأنشطة القريبة التي يجب إنجازها لتحقيق الإستراتيجيات العامة للمنظمة.

أما مستوى الإدارة التشغيلية؛ فتقوم الإدارة بالتخطيط التشغيلي الذي يركّز على تخطيط الاحتياجات لإنجاز المسؤوليات المحددة للمديرين، أو الأقسام، أو الإدارات. ويستخدم المدير التخطيط التنفيذي؛ لإنجاز مهام ومسؤوليات عمله، عن طريق خطط تشمل كافة الأنشطة الروتينية والمستمرة اللازمة لأداء العمل؛ وذلك بوضع خطط للأنشطة المتكررة في المنظمة والقابلة للقياس؛ لتحديد النتائج المستهدفة بطريقة واضحة، تساعد على تقييم مستوى التنفيذ؛ منها خطة توفير المواد والمستلزمات، وخطة تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية، والخطة الإجرائية لتنفيذ الأنشطة والأعمال وغيرها من الخطط.

ويمكن أن يقوم الأفراد أنفسهم بوضع الخطط الفردية على شكل برامج وجداول عمل قد تكون يومية أو أسبوعية وغير ذلك؛ بهدف تنفيذ المهام الموكلة إليهم، والالتزام بالمواعيد المجدولة في الخطط التشغيلية والتنفيذية؛ وبالتالي تحقيق الخطط الإستراتيجية.

ويُعدُّ تحديد الأهداف أولى خطوات إعداد الخطط التنفيذية المُستمدّة من الخطط الإستراتيجية والتكتيكية الخاصة بالمنظمة. ومن ثم دراسة الوضع الحالي عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن الموارد المتاحة المادية والبشرية لتحديد الاحتياجات، ورصد الفجوة بين المأمول والواقع الفعلي، وعن طريق تحليل هذه المعلومات يتمُّ تحديد البدائل المتاحة لتوفير الاحتياجات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، عن طريق إعداد قائمة من الاحتمالات لسير الأنشطة اللازمة التي تؤدي إلى الهدف، ويقع على عاتق متخذي القرار على مستوى الخطط التنفيذية تقييم تلك البدائل عن طريق رصد المزايا والعيوب لكل احتمال من احتمالات سير الأنشطة، ووضعها في قائمة لتيسير اختيار الحل الأمثل الذي يحقق أعلى المزايا وأقل العيوب. ومن ثم؛ يتمُّ البدء بإعداد الخطة والتي تتناول تفاصيل التنفيذ

المختلفة، مثل: تحديد مَنْ سيتكفل بالتنفيذ، وما هي الموارد المعطاة له، وكيف ستقيم الخطة، وتعليمات إعداد التقارير. ويبقى على المسؤولين مراقبة التنفيذ في كل مرحلة من مراحل الخطة وتقييم النتائج المتحصلة؛ للتأكد من أن الخطة تسير مثل ما هو متوقع لها وإجراء التعديلات اللازمة لها. (أبو النصر، ٢٠١٢؛ كافي وآخرون، ٢٠١٣).

وتقوم الإدارة المكتبية ومن خلال ممارستها لمجموعة من الوظائف التي تستمدُّها من الوظائف الأساسية للإدارة؛ بالقيام بوضع الخطط اللازمة؛ بهدف استغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف المطلوبة. ويُعدُّ المدير في الإدارة المكتبية مسؤولاً عن إعداد كافة الخطط التنفيذية للأعمال المكتبية؛ حيث يقوم بإعداد هذه الخطط والإشراف على تنفيذها، ومثال ذلك خطة التصنيف والترميز الخاصة بالوثائق، وخطة التدريب على الأنظمة الجديدة وغيرها. وتساعد هذه الخطط على تحديد الأسلوب المتبع لإنجاز الأعمال خاصةً الروتينية المتكررة، والاحتياجات المتعلقة بها؛ من أجل الحصول على النتائج نفسها في كل مرة يتكرر فيها العمل، وتحقيق الثبات والاستمرارية في مستويات الإنجاز. مع الحرص على تحقيق المرونة لمقابلة المستجدات التي قد تطرأ عند التنفيذ، كما يتطلب أن تكون الخطط واضحةً ومفهومةً بالنسبة لجميع الأفراد الملزمين بتنفيذها.

تتميّز خطط الأنشطة في الإدارة المكتبية بأنها خطط تفصيلية تعكس السياسات والأهداف التنظيمية، وما يتضمّنه ذلك من تحديد الخطط اللازمة لكل نشاط من الأنشطة المكتبية، مع وُضْع البرنامج الزمني لمواعيد الإنجاز، وما يتطلبه ذلك من التحديد الدقيق لمعايير الأداء الكمية والنوعية، والاحتياجات من الموارد المادية والبشرية والمستلزمات، إلى جانب الاحتياجات من التقنية المكتبية ومستلزماتها، والقيام بجدولة أعمال الصيانة؛ لضمان استمرارية العمل؛ إضافةً إلى أهمية دراسة الاحتياجات التدريبية للأفراد العاملين في المكتب ووُضْع الخطة التدريبية؛ لرفع مستوى مهاراتهم وقدراتهم على العمل وغيرها من الخطط التفصيلية التي تضمّن تقديم الخدمات المكتبية لكافة إدارات المنظمة بكفاءة وفعالية.

وظيفة التنظيم:

بعد القيام بوضع الخطط؛ تأتي وظيفة التنظيم وعن طريقها يتمّ وضع الخطط موضع التنفيذ وما يتطلبه ذلك من ضرورة تحديد الاختصاصات المختلفة المطلوبة لها، ثم توزيعها

على الأفراد والجماعات المختلفة داخل المنظمة بطريقة منظمة تحقق تعاونهم معاً؛ من أجل تحقيق الأهداف المشتركة بينهم (أبو النصر، ٢٠١٢). حيث تمكّن العملية التنظيمية من تحقيق أهداف المنظمة التي سبق وأن تمّ تحديدها في وظيفة التخطيط، كما أنها تعمل على توضيح بيئة العمل - فكلُّ شخصٍ يجب أن يعلم ماذا يفعل - والمهام والمسؤوليات المكلف بها كلُّ فرد، وإدارة. ويجب أن تكون تلك التقسيمات التنظيمية واضحةً ومحددة؛ بحيث تُظهر حدود السُّلطات، وعن طريق الهيكل التنظيمي يتمّ توضيح العلاقات الرسمية بين الرئيس والمرؤوس؛ مما يتيح انتقال الأوامر بشكلٍ مرتبٍ عبر مستويات اتخاذ القرارات. فمن خلال تصميم مستويات العلاقات التنظيمية؛ يتمّ تحديد العلاقات الرأسية والأفقية في المنظمة ككل؛ فالهيكل الأفقي يبيّن مَنْ هو المسؤول عن كلِّ مهمة، أمّا الهيكل الرأسي؛ فهو يعرف علاقات العمل بين الوحدات الإدارية في المنظمة (عواد، ٢٠١٢؛ كافي وآخرون، ٢٠١٣).

ويمكن القيام بعملية التنظيم عن طريق أربع مراحل؛ فبعد إعداد الخطط، يتمّ تحديد الأنشطة اللازمة لتنفيذ الخطة والتي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة، ومن ثم يتمّ تصنيف هذه الأنشطة ووضعها في مجموعات؛ لتحديد أنواع المهام المطلوبة، وتقسيمها إلى مجموعات عمل تشكّل وحدات عمل إدارية. وما يقتضيه هذا من تحديد للواجبات والمسؤوليات، والقيام بتفويض العمل إلى الآخرين مع إعطائهم قدرًا مناسباً من السُّلطة، وتحديد صلاحيات اتخاذ القرارات. المحصلة النهائية من عملية التنظيم في المنظمة أن كلَّ الوحدات الإدارية تعمل معاً لتنفيذ المهام لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

تنطلق عملية التنظيم للأعمال المكتبية من الخطط والأهداف التي تمّ تحديدها باعتبارها المرشد للعملية. وتبدأ بتحديد النشاطات والأعمال المكتبية؛ من خلال حصر الأنشطة الضرورية لتحقيق الأهداف التنظيمية المُحدّدة بتقديم الخدمات المساندة لجميع الوحدات الإدارية. وذلك بإعداد قائمة بالمهام الواجب إنجازها على اختلاف أنواعها: المستمرة، الروتينية، غير المتكررة، وغيرها. وتحديد التجهيزات المكتبية والأدوات اللازمة لإنجاز العمل، ومن ثم تصنيف الأنشطة بحسب طبيعة عملها، ووضعها في مجموعات بناءً على أوجه التشابه فيما بينها، أو بحسب تكاملها مع الأعمال الأخرى.

يتمثل تنظيم الأعمال المكتبية في إنشاء هيكل متكامل للخدمات المكتبية على مستوى المنظمة؛ يعمل على تجميع تلك النشاطات المتشابهة أو المتكاملة في وحدات إدارية؛ بما

يحقق الكفاءة في استغلال الإمكانيات المتاحة، وما يتطلبه ذلك من إنشاء وحدات إدارية جديدة، أو إعطاء مسؤوليات جديدة لبعض الوحدات الإدارية الموجودة، كما أنه من الممكن إلغاء بعض الوحدات الإدارية. وبالمقابل ضرورة إحداث التغييرات اللازمة على العلاقات التنظيمية المرتبطة بأداء العمل، باعتبار أن التنظيم سينشئ خطوط اتصال متناسبة مع متطلبات العمل؛ يمكن من خلالها تنفيذ الأنشطة وفق الخطط المعتمدة.

إنَّ كفاءة عملية التنظيم للأعمال المكتبية تكمنُ في كفاءة توزيع المسؤوليات الوظيفية على الوحدات والأفراد العاملين فيها بشكلٍ واضحٍ مع تحديد الصلاحيات؛ حيث يتمُّ تحديد مسؤوليات وسلطات المشرفين عليها وعلاقتهم ببعضهم البعض من ناحية وبباقي الأفراد في الإدارات والأقسام الأخرى من ناحية أخرى؛ بما يساعد على انسياب العمل ويضمن تدفق المعلومات بين هذه الوحدات وباقي الوحدات الإدارية؛ بما يحقق أهداف المنظمة وتطلعاتها. ومع ضرورة تحديد خطوط الاتصال بين العاملين والمهام والمسؤوليات لكلِّ موظف وعلاقته بالآخرين. واتباع أسلوب تفويض العمل والسلطات.

ومن ثم يقعُ على عاتق المدير في الإدارة المكتبية؛ أن يقوم بتحديد الإجراءات لكلِّ نشاط من الأنشطة المكتبية، بما يضمن انسيابية العمل، والقيام بالدراسات اللازمة لتبسيطها وحل المشكلات التي قد تعترض سبيل العمل، مثل: وجود ازدواجية في العمل بمعنى قيام أكثر من شخصٍ أو وحدة إدارية بالقيام بنفس العمل، والتخلُّص من الإجراءات الزائدة التي لا تؤثر على جودة العمل وغيرها. وفي هذه المرحلة يتمُّ إعداد أدلة الإجراءات التي تحدّد خطوات كلِّ نشاط، مثل دليل نشاط الحفظ الذي يوضّح إجراءات حفظ واسترجاع الوثائق والمعلومات وتداولها بين المستويات الإدارية، وتصميم النماذج اللازمة لذلك، والعمل على تطويرها وتحديثها لمراعاة التغيُّرات التي قد تحدث في بيئة المكتب. والعمل على تهيئة بيئة العمل التنظيمية والمادية والتقنية لوضع الخطط في حيِّز التنفيذ.

وظيفة التوظيف:

تُشكّل الموارد البشرية عاملاً مهماً في نجاح وقيِّمُ المنظمة، يقع على عاتقهم تنفيذ الخطط والسياسات؛ وبالتالي تحقيق الأهداف المُحدَّدة. إن توفير احتياج المنظمة من الأفراد الذين يتمتعون بالمؤهلات والمهارات اللازمة لأداء المهام المختلفة؛ يُعدُّ هدفاً أساسياً

في عملية التوظيف، تسعى من خلالها الإدارة المختصة إلى تحديد الاحتياجات من الأفراد المؤهلين للوظائف الشاغرة فيها واستقطابهم والمحافظة عليهم؛ فالتوظيف عملية مكونة من سلسلة من المهام تهدف إلى تلبية احتياجات المنظمة من المهارات والكفاءات المناسبة لشغل الوظائف المحددة، وتبدأ هذه السلسلة بوضع خطة الموارد البشرية لتلبية الاحتياجات، ومن ثم توفير الموظفين واختيارهم؛ لتبدأ بعدها مرحلة جديدة تتطلب تعريف الأفراد الجدد بالمنظمة، وتحفيزهم على العمل فيها، ومن ثم توفير التدريب لهم وتطويرهم بناءً على تقييم الأداء، وربط نتائج التقييم بنظام المكافآت والترقيات والنقل؛ وأخيراً مهمة إنهاء الخدمة.

وتمارس عملية التوظيف في الإدارة المكتبية؛ بهدف تلبية احتياجات الأنشطة المكتبية من الأفراد، ووضع خطة الموارد البشرية؛ للتأكد من تغطية احتياجات الوحدات الإدارية المسؤولة عن تقديم الخدمات المكتبية من الأفراد؛ حيث يقوم المدير في الإدارة المكتبية بتحليل خطط الأنشطة المعتمدة لتحديد المهارات المطلوب توفرها والوظائف المرتبطة بها؛ وبناءً عليه يتم تحديد احتياجات العمل من الأفراد، ومن ثم مقارنة هذه الاحتياجات بالأفراد الموجودين الممارسين للعمل المكتبي والمرشحين لسد هذه الاحتياجات، عندها يصبح من الممكن تحديد عدد الأفراد الذين سيتم تعيينهم والمؤهلات والمهارات التي يجب أن يمتلكوها، مع وضع خطط التدريب والتطوير للأفراد القدامى والجدد لرفع كفاءة الأداء.

ويتم تلبية احتياج الإدارة المكتبية من الأفراد الجدد عادةً؛ من خلال جذب المرشحين لسد الاحتياجات من الوظائف الشاغرة، وتحديد مواصفات الوظيفة ومتطلباتها. وقد تلجأ الإدارة المختصة بالتوظيف إلى عددٍ من الوسائل للبحث عمّن يغطي هذه الاحتياجات، مثل: الصحف العادية أو المختصة بالإعلانات، ووكالات العمل، أو الاتصال بالمعاهد والكلية التجارية وغيرها. وحالياً بدأت الإعلانات عن الوظائف والاحتياجات تُدار عن طريق الإنترنت؛ إذ أنشئت العديد من المواقع المخصصة لهذا الغرض. ويتم بعد ذلك الاختيار بمشاركة المدير في الإدارة المكتبية؛ حيث يتم تقييم المرشحين الذين تقدموا لشغل الوظائف المُعلن عنها، ثم يتم اختيار الأفضل حسب المعايير المحددة. وبمجرد اختيار الموظف الجديد يجب أن يتم دمجَه بالمنظمة من خلال التعريف بالمنظمة وتعريف مجموعات العمل به وإطلاعه على سياسات وأنظمة المنظمة، وطريقة العمل في المكتب.

وتقع على عاتق المدير المسؤول عن الأنشطة المكتبية؛ ضمان قيام الأفراد القدامى والجدد بأعمالهم بكفاءة عن طريق توفير التدريب لزيادة مهاراتهم، وتطويرهم بإعطائهم مسؤوليات جديدة تضمن تقدّمهم في المسار الوظيفي، مع القيام بتقييم الأداء المستمر لجميع الأفراد؛ وذلك بتصميم نظام للتقييم؛ للتأكد من أن الأداء الفعلي للعمل يوافق معايير الأداء المحددة، وقد ترتبط بنتائج التقييم قرارات التوظيف المتعلقة بالمكافآت التشجيعية، النقل، الترقية، وغيرها.

وظيفة التنسيق:

يُحقّق التنسيق توحيد وتكامل جهود الأفراد وتنظيمها؛ لتنفيذ ما تمّ التخطيط له وتحقيق الأهداف المحددة. وبالتالي يُسهم التنسيق الفعّال في تحقيق انسيابية العمل، وإيجاد الانسجام والتكامل بين الوحدات الإدارية، وتسهيل تبادل المعلومات بين الأفراد داخل تلك الوحدات من جهة؛ والوحدات الإدارية في المنظمة من جهةٍ أخرى. ويتمّ ذلك عن طريق تسلسل الأوامر والتقييد بإجراءات العمل المعتمدة، وتكوين اللجان المختصة، وتشجيع المناقشات غير الرسمية؛ لتذليل كافة العقبات التي قد تعترض سُبُل التنفيذ.

ويمارس المدير في الإدارة المكتبية التنسيق؛ إذ يُعدّ وظيفةً أساسيةً من وظائف الإدارة، تهدف إلى تسهيل أداء العمل بعملية مستمرة ودائمة، وتقديم الخدمات المكتبية المساندة بانسيابية، والعمل على تكامل الجهود وتتابعها للمحافظة على تدفق العمل عبر الوحدات الإدارية المسؤول عنها، ومعالجة المشكلات التي قد تحدث. وهذا يتطلب من المدير أن يكون موجوداً في مكان العمل، ومطلعاً على مجريات الأمور، عن طريق فتح قنوات الاتصال مع الأفراد المكلفين بتنفيذ الأنشطة المكتبية المختلفة؛ لمعرفة المستجدات أولاً بأول، ومحاولة حلّ الخلافات التي تقع، ومعرفة أسبابها الحقيقية، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة؛ لضمان الالتزام بتنفيذ الخطط كما هو مقرر.

وظيفة التوجيه:

يعني التوجيه القيام بإعطاء الإرشادات والتوضيحات والأوامر للأفراد؛ بغرض تحقيق الأهداف. ويكون المدير في الإدارة المكتبية مسؤولاً عن توجيه الأفراد وتحفيزهم وإرشادهم

لأداء الأعمال المكتبية بكفاءة وفعالية؛ تضمن تقديم خدمات مكتبية ذات مستوى عالٍ من الجودة. وترتكز وظيفة التوجيه في كثيرٍ من جوانبها على العلاقات الإنسانية، ومهارات القيادة التي يمارسها المدير لبناء علاقات طيبة مع الأفراد الذين يديرهم، وخلق البيئة المشجعة للعمل. وما يتطلبه ذلك من تفويض للمهام للأفراد بما يلائم احتياجات العمل، ومتابعتهم، وإصدار الأوامر الواضحة والمُحدّدة بما يضمن القيام بأداء المهام على أكمل وجه وبدون تأخير.

وظيفة الرقابة:

في عملية الرقابة يتمّ قياس الأداء عبر معايير ومؤشرات الأداء المُعتمَدة في الخطة، ومن ثمّ قياس الفروق بين المنفّذ والمخطّط، ومعرفة أسباب الفروق - إن وُجدت - والعمل على معالجتها. وهناك ارتباطٌ وثيقٌ بين التخطيط والرقابة؛ إذ تُعنى الرقابة بقياس مدى كفاءة الخطط، وبناءً على التقارير الرقابية يتمّ إعداد الخطط المستقبلية؛ للاستفادة من التجارب السابقة.

وتتحقق عملية الرقابة على الأنشطة المكتبية؛ من خلال مراحل عدة، تبدأ فعلياً من التخطيط؛ إذ يتمّ إعداد معايير ومؤشرات الأداء التي تمثل أدوات قياس كمية أو نوعية تحدّد نوع الأداء المطلوب لبلوغ الأهداف المُحدّدة، وهي إلى جانب مساهمتها في تسهيل مهمة المدير في الإدارة المكتبية على مراقبة الأداء؛ تساعد الأفراد المُكلّفين بالمهامّ من معرفة طريقة أداء العمل الصحيح، والذي على أساسه سيتمّ تقييم عملهم.

وتعتمد طبيعة المعيار المُستخدَم على النشاط المراد متابعته. وأياً كانت المعايير؛ فإنه يمكن تصنيفها إلى معايير إدارية أو معايير تقنية؛ إذ تتضمّن المعايير الإدارية التقارير واللوائح وتقييمات الأداء، وتعبّر عن مستويات الإنجاز الفعلية، مثل: تقارير الإنجاز الشهرية. أمّا المعايير التقنية؛ فهي المعايير المتعلقة باستخدام التقنية، ومن الممكن أن يُحدّد هذا النوع من المعايير من مصادر داخل المنظمة أو خارجها، مثل: المعايير المتعلقة باستخدام الأجهزة المكتبية والتطبيقات والبرامج والمواقع الإلكترونية التي حدّتها لوائح الحكومة، أو مديرو الخدمات المكتبية؛ إضافةً إلى إرشادات المصنّعين لاستخدام الأجهزة، أو معايير الأمن والسلامة وغيرها (أبو النصر، ٢٠١٢؛ عواد، ٢٠١٢؛ كافي وآخرون، ٢٠١٣).

وتمكّن هذه المعايير من متابعة وقياس الأداء الفعلي للأنشطة المنفّذة، ومقارنتها مع الخطة المُعتمَدة؛ فإذا كانت نتائج المقارنة أو القياسات مقبولةً - خلال الحدود المفترضة - فلا حاجة لاتخاذ أيّ إجراء. أمّا إن كانت النتائج بعيدةً عمّا هو متوقع أو غير مقبولة؛ فيجب اتخاذ الإجراء اللازم، ومعرفة الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى وجود هذه الانحرافات؛ فقد يكون ذلك سبباً في عدم كفاءة الخطة، أو أن تكون القياسات غير دقيقة. وأياً كانت الأسباب؛ فإن تلك التحليلات وما يترتب عليها من توصيات واقتراحات لمعالجة الوضع؛ تُعدُّ مصدراً ثرياً للمعلومات يُستفاد منه في عملية التخطيط المستقبلي للأنشطة المكتبية، وتساعد على ضمان كفاءة العمل، وتحقيق الفعالية في استخدام الأجهزة المكتبية وضبط تكاليف تشغيلها وصيانتها، وتقرير ما إذا كانت تحتاج إلى استبدال، مع ضرورة مراجعة كل البيانات والتقارير قبل إرسالها؛ بالإضافة إلى مراقبة البيئة المادية للأعمال المكتبية؛ للتأكد من توفر عناصرها المناسبة لحُسن سير العمل والمحافظة على صحة العاملين.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل، حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- تشهد المنظمات على نطاقٍ عالميٍّ تغيّراتٍ متسارعة في بيئتها الخارجية مع ثبات البيئة الداخلية.

()

٢- وظائف المنظمة هي مجموعة الأنشطة المختلفة والمتخصصة لها، والتي لها دورٌ أساسيٌّ في بقائها.

()

٣- يرى الباحثون أن الإدارة هي فنُّ استخدام الإمكانيات والموارد المتاحة للمنظمة؛ للوصول إلى الأهداف المحدّدة.

()

٤- تميّز ونجاح المنظمات ناتجٌ من تركيزها على تحقيق أهدافها الرئيسية، وضمان التكامل بين الوظائف الأساسية دون الوظائف المساعدة أو الفرعية.

()

٥- تحرص الإدارة الكفؤة على تحقيق التواصل بين جميع المستويات الإدارية في المنظمة في وقت الأزمات.

()

التمرين الثاني:

في القائمة التالية مجموعة من العبارات المرتبطة بوظائف الإدارة في المنظمات الحديثة، والمطلوب تصنيفها بوضع الرقم الصحيح حسب نوعها: إما (١) التخطيط (٢) التنظيم، (٣) التوظيف، (٤) التنسيق، (٥) التوجيه، (٦) الرقابة.

م	التحديات	النوع
١	وضع الخطط موضع التنفيذ.	
٢	الإرشادات والتوضيحات والأوامر للأفراد؛ بغرض تحقيق الأهداف.	
٣	قياس الأداء عبر معايير ومؤشرات الأداء المعتمدة في الخطة.	
٤	تحديد الاحتياجات من الأفراد المؤهلين للوظائف الشاغرة فيها، واستقطابهم والمحافظة عليهم.	
٥	رسم السياسات والبرامج التي توصل للهدف؛ فهي الأساس الذي تُبنى عليه الوظائف الإدارية الأخرى.	
٦	تحقيق انسيابية العمل، وإيجاد الانسجام والتكامل بين الوحدات الإدارية.	

الفصل الثالث

أساليب تنظيم العمل المكتبي

تُمَارَس الأنشطة في الإدارة المكتبية في مختلف المستويات الإدارية في المنظمة، عن طريق عددٍ كبيرٍ من الأفراد الذين يتمتعون بمهارات متخصصة تمكّنهم من أدائها. ونظراً للتنوع في هذه الأنشطة وتوزُّعها في كافة الوحدات الإدارية في المنظمة؛ ظهرت الحاجة الماسّة لاستخدام الأساليب التنظيمية الفعّالة التي تضبط زمام الأمور وتسيطر على مراحل التنفيذ، بما يضمن انسيابية العمل واستمرارية تدفقه. وتختلف تلك الأساليب باختلاف أسلوب تعاملها مع السُّلطة خاصّةً فيما يتعلق باتخاذ القرارات، وممارسة الصلاحيات والمسؤوليات، وطريقة تحديد الإجراءات، وكيفية توزيع العمل وغيرها من الجوانب التي عن طريقها يمكن تنظيم العمل المكتبي لتحقيق كفاءة الأداء والرُّقي في الخدمات المقدّمة من خلاله؛ وذلك عن طريق التركيز على الجوانب التالية:

تطبيق مبادئ التنظيم:

يجبُ على القائمين على تنظيم الأنشطة المكتبية مراعاةُ المبادئ التي يقوم عليها التنظيم؛ لتكون الممارسات سليمةً وواضحةً وخاليةً من كلّ ما قد يُسبّب الفوضى أو الازدواجية أو الصراعات في أثناء أداء العمل؛ وبما يُسهّم في تنسيق جهود الأفراد وتكريسها لتحقيق الأهداف المنشودة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- **مبدأ وحدة الهدف:** تؤدي وحدة الهدف إلى تركيز الجهود وعدم تشتُّتها لتحقيق أقصى كفاية ممكنة؛ لذا فإنه من الضروري تحديد أهداف واضحة ومُحدّدة لإدارة الأنشطة المكتبية، يسعى الأفراد إلى تحقيقها، والعمل على أن تتماشى هذه الأهداف مع أهداف الأفراد المنفذين لها؛ لضمان تبنّيهم لها وتحفيزهم على إنجاز الأعمال التي تُسهّم في تحقيقها.

- **مبدأ الوظيفة:** الوظيفة تمثّل الوحدة الأساسية لأيّ تنظيم إداري، وهي عبارة عن عمل يتضمّن واجبات ومسؤوليات مُحدّدة. فيجب أن يراعي القائمون على تنظيم أنشطة الإدارة المكتبية متطلبات كلّ وظيفة من هذه الوظائف، وتحديد واجباتها ومسؤولياتها،

وتأمين مستلزماتها الضرورية؛ بما يُلبّي احتياجات العمل، ويوضح معايير الأداء للمكلفين بإنجاز هذه الوظائف.

- **مبدأ التخصص وتقسيم العمل:** يُقصد بتقسيم العمل تقسيم الجهود البشرية والمادية لأى وظيفة بين الأفراد المكلفين بأداء الأنشطة المكتبية؛ وذلك بهدف زيادة الكفاءة والإنتاجية للأفراد؛ إذ يؤدي تقسيم العمل إلى تخصص القائمين على كل جزء من المهام، ومعرفتهم بتفاصيل العمل؛ نتيجة تكرار أداء نفس المهمة. وللاستفادة من المزايا التي يحققها التخصص في العمل؛ يجب تكليف الأفراد المؤهلين وذوي الخبرة للقيام بالمهمة المناسبة لمؤهلاتهم؛ بالإضافة إلى تبسيط العمل والإجراءات حتى يمكنهم إنجاز أعمالهم بكفاءة، من خلال ضمان السرعة في الأداء، ومعرفة تفاصيل العمل، وقلة الوقوع بالأخطاء؛ وبالتالي ارتفاع مستويات الجودة والإنتاجية. وذلك مع العمل على محاولة تدوير العمل بين الأفراد؛ لنقل الخبرات بينهم، وتجنباً للملل الذي قد يصيبهم نتيجة العمل المتكرر للمهمة نفسها. كما يمكن التغلب على الشعور بالملل والروتين من خلال محاولة توسيع نطاق المهمة؛ لتضفي قدراً من التنوع.

- **مبدأ وحدة الأمر:** يعني هذا المبدأ أن يكون الأفراد القائمون بأداء الأنشطة المكتبية تحت إشراف رئيس واحد يتلقون منه الأوامر والتعليمات والتوجيهات. وبالتالي؛ فإنهم سيكونون مسؤولين أمامه عن أعمالهم. ومن هذا المنطلق يجب أن يراعي التنظيم الإداري الخاص بالوحدات الخاصة بالأنشطة المكتبية توحيد جميع الأعمال المتشابهة تحت إدارة واحدة تتولى كافة أمور المنظمة؛ وخاصة الأعمال التي تتطلب مهارات فنية لأدائها، مثل: مركز الوثائق والمعلومات الذي يتولى كافة الأعمال المتعلقة بالوثائق، ويشرف عليها فنياً وإدارياً.

- **مبدأ نطاق الإشراف:** يُقصد به ذلك المدى الذي يستطيع فيه الرئيس أن يمارس الإشراف الفعّال على مرؤوسيه، ووفقاً لهذا المبدأ يتم تحديد عدد الأفراد الذين يمكن للمشرف توجيههم؛ بهدف تحقيق الأهداف، وتحقيق أكبر قدر من الفعالية في العملية التنظيمية. وقد تضمن تطبيق هذا المبدأ في الأعمال المكتبية نوعين من الإشراف: إشراف إداري مباشر من قبل مدير مركز الاتصالات الإدارية لموظفي المركز؛ بالإضافة إلى الإشراف الفني غير المباشر الذي يمارسه مركز الاتصالات الإدارية أو مركز الوثائق والمعلومات على أعمال

الحفظ وتداول المراسلات داخل الوحدات الإدارية المختلفة في المنظمة؛ لضمان توحيد الإجراءات وتدفق المعلومات وانسيابها بشكلٍ مستمرٍ وسليم. ويتحدّد هذا العدد وفقاً لعدة عوامل، منها: مهارات المشرف، ونوع المهمة، ومهارات الأفراد المكلفين بالمهمة، وغيرها من العوامل التي تُؤخّذ بعين الاعتبار؛ بما يُسهّم في تحقيق الكفاءة في أداء العمل.

- **مبدأ توازن السُّلطة مع المسؤولية:** تعني ضرورة منّح المدير أو المشرف أو حتى القائم على أداء الأعمال المكتبية قدرًا من السُّلطة، بمقدار المسؤولية المترتبة عليه دون زيادة أو نقصان؛ ليتمكن من تنفيذ الأعمال المطلوبة منه. وتشير السُّلطة إلى حق إصدار الأوامر والتعليمات واتخاذ القرارات؛ في حين تشير المسؤولية إلى الالتزام بأداء ما يُطلب منه من واجبات ومحاسبتها على التقصير الذي قد يحدث، وهذا يتطلب من كلّ فردٍ من الأفراد المكلفين بأداء الأعمال المكتبية في التنظيم على علمٍ بما له وما عليه من حقوق وواجبات، وسُلطات ومسؤوليات، ومنحه الصلاحية الكافية لأداء المهام المنوطة بوظيفته بما يتفق مع أهداف وأنظمة وتعليمات المنظمة، وأن تكون هذه المحدّدات بصورة مكتوبة ومُعتمّدة، يتمّ تبليغ الأفراد بها والاتفاق عليها، بمجرد تكليفهم بهذه المهام. وتعدّ أدلة الإجراءات أو التوصيف الوظيفي للمهام أو التكاليفات وغيرها؛ مرشداً للأفراد في معرفة تفاصيل المهام المكلفين بها، وكل ما يتعلق بالحقوق والواجبات والسُّلطات والمسؤوليات.

- **مبدأ الانضباط أو النظام:** وُضعت الأنظمة للالتزام بها؛ بقصد توحيد الجهود وتنظيمها ومنع الفوضى. ويتركّز هذا المبدأ على ضرورة احترام النظم واللوائح وعدم الإخلال بالأوامر. ولضمان انضباط الأفراد وتقييدهم بالنظام؛ يجب فرض الجزاءات عليهم عند مخالفة الأنظمة بما يتناسب مع نوع المخالفة. ويقع على المدير في الإدارة المكتبية ضرورة تبليغ كافة الأفراد بهذه الأنظمة سواء الخاصة بمهمة محددة، أو المتعلقة بأنظمة المنظمة عموماً، والتواصل معهم لتوضيحها وبيان تفاصيلها، مع التركيز على الموظفين الجدد؛ لضمان عدم تجاوزهم؛ نتيجة الجهل بها، أو عدم وضوحها بالنسبة لهم.

- **مبدأ تدرُّج السُّلطة:** وهو الذي يعني ضرورة توضيح خط السُّلطة والتسلسل الهرمي من أعلى التنظيم إلى أدناه؛ بحيث يكون من السهل معرفة العلاقات التنظيمية التي تسهل عملية الاتصال بين المدير في الإدارة المكتبية، والأفراد الذين يديرهم بما يضمن توصيل الأوامر والتوجيهات والحصول على المعلومات؛ مما يجعل التنظيم أكثر كفاءةً. وهذا

يتطلب وضوح العلاقات ونطاق الإشراف؛ بمعنى أن يعرف كل فرد منهم الرئيس المسؤول عن تكليفه بالمهام، وتقييم أدائه. ويتوجب على جميع الأفراد احترام التسلسل الإداري في تنفيذ الأعمال، وعدم تجاوز الرئيس المباشر، ومراعاة ذلك في كافة الإجراءات والاتصالات التي تجري في المكتب.

- **مبدأ تحديد درجة المركزية:** يُقصد به أن يقوم المدير بتفويض السلطات اللازمة للمرؤوسين؛ لتمكينهم من إنجاز أعمالهم، مع الإبقاء على سلطة إصدار القرارات وعلى تحمّل المسؤولية كاملةً عن نتائج الأداء لمرؤوسيه المفوض لهم. ويتراوح هذا المبدأ ما بين المركزية الكاملة والتي تعني تركّز السلطة عند المدير، أو اللامركزية الكاملة والتي تعني تفويضها للأفراد بما يمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات. (ماهر (١)، ٢٠١٤؛ الشميمري وهيجان وغدام ، ٢٠١٤؛ العلي وآخرون، ٢٠١٤؛ هاشم، ٢٠١٧).

الأساليب التنظيمية للأعمال المكتبية:

في الإدارة المكتبية يتخذ القائمون على عملية تنظيم الأنشطة القرار فيما يتعلق بتحديد طريقة تقديم الخدمات المكتبية في المنظمة؛ فالمركزية في هذا الإطار تعني إيجاد وحدة إدارية متخصصة لتقديم خدماتها إلى كل الوحدات الإدارية في المنظمة، مثل مركز الاتصالات الإدارية مثلاً الذي يقوم بكافة أعمال الاتصالات الصادرة والواردة في المنظمة. أمّا اللامركزية فتعني أن تقوم كل وحدة إدارية في المنظمة بأداء الأنشطة المكتبية الخاصة بها؛ كأن تقوم بأعمال الاتصالات الإدارية الخاصة بها، ومعالجة الاتصالات الواردة والصادرة الخاصة بها. ويمكن الخلط بين الأسلوبين باختيار أسلوب اللامركزية تحت إشراف مركزي، وبما يحقق مزايا كلا الأسلوبين ويُلبي احتياجات العمل؛ وذلك بوجود مركز اتصالات إدارية مركزي يشرف على مكاتب للاتصالات الإدارية الموجودة في بعض أو كل الوحدات الإدارية، بما يضمن وحدة الإجراءات، وفي نفس الوقت السرعة والانسائية في أداء العمل.

يُقصد بالمركزية الأسلوب التنظيمي الذي يعتمد على «تركيز السلطة في جهة أو جهات محدّدة داخل الهيكل التنظيمي للمنظمة. أو هي حصر السلطة وتركيزها في المستويات الإدارية العليا للمنظمة. وعليه؛ فإن عملية اتخاذ القرارات وتصريف الأمور التنظيمية والإدارية ستكون بيد الإدارة العليا حصراً» (المغربي، ٢٠١٨: ١٠٨). أمّا أسلوب اللامركزية

فقد عرّفه الحميري (٢٠١٥: ١٢٦) بأنه «عملية منهجية لنقل بعض السلطات من قبل الإدارة العليا إلى الإدارات الوسطى والدنيا؛ لتشمل كامل المنظمة. وبهذا تستطيع هذه الإدارات اتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ العمل». كما يجب فهم أن اللامركزية لا تعني التفويض؛ إذ إن التفويض يعني تحويل أو نقل السلطات من المدير إلى الآخرين؛ في حين أن اللامركزية أشمل وأعم من ذلك؛ إذ إنّ عملية نقل السلطات يصاحبها رسم سياسات وإجراءات العمل لتسهيل اتخاذ القرارات.

وفي الجانب العملي نجد أن المسؤولين عن تنظيم العمل المكتبي مطالبون باتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع السلطات والمسؤوليات على المستويات الإدارية، وفقاً لعوامل واعتبارات مُحدّدة تحدّد الأسلوب التنظيمي الذي تعتمده المنظمة في ممارسة السلطات والصلاحيات بين مركزية أو لامركزية. وهناك عددٌ من العوامل والاعتبارات التي تحدّد أيّ من الأساليب التنظيمية تعتمده المنظمة في عملية تنظيم الوحدات الإدارية المختصة بأداء الأنشطة المكتبية، ومن هذه العوامل (الحميري، ٢٠١٥):

- **حجم المنظمة والمرحلة التي تمرُّ بها:** وبالتالي حجم الأعمال المكتبية فيها. فكلما كانت المنظمة صغيرة الحجم وحديثة التكوين؛ يُفضّل اتباع الأسلوب المركزي، ومع توسّع أعمالها وتنوّعها تتجه نحو اللامركزية لتسهيل إنجاز العمل.
- **درجة تقارب وتباعد المباني الخاصة بالمنظمة:** ورغم عدم أهمية ذلك مع استخدام نظم المعلومات والاتصالات في أداء معظم الأنشطة المكتبية؛ فإنه لا يزال هناك حاجة للتواصل المباشر في أثناء أداء بعض المهام. فإذا كانت مباني المنظمة متباعدة؛ يتمّ الاتجاه نحو اللامركزية؛ لتمكين الأفراد العاملين من سرعة إنجاز العمل من جهة، وتسهيلاً للعملاء من جهةٍ أخرى، بدون الحاجة إلى الانتقال إلى المباني الأخرى، والعكس صحيح.
- **طبيعة العمل ودرجة تعقيده:** فكلما كان العمل ينطوي على مستويات عالية من التركيز، ويتطلب مؤهلات وخبرات عالية؛ يُفضّل أن يتمّ أدائه في وحدات إدارية مركزية، تحقق مستويات إنجاز عالية المستوى، من قبل أفراد مُتخصّصين. في حين يتمّ اتباع اللامركزية بالنسبة للمهام البسيطة للمحافظة على سهولة الأداء، وتوفير الوقت والجهد.
- **كفاءة الأفراد ومدى قدرتهم على تحمّل المسؤولية:** ذلك أن الأفراد ذوي المؤهلات والقدرات العالية يُمكنهم تحمّل مسؤولية وإنجاز العمل كما هو مُخطّط له، بدون الحاجة إلى الإشراف المباشر؛ وبذلك يتمّ اتباع أسلوب اللامركزية، والعكس صحيح.

- **سِرِّيَّة المعلومات التي يتمُّ التعامل معها:** فكلما اتصفت المعلومات التي يتمُّ التعامل معها بدرجة من السِّرِّيَّة؛ يتمُّ الاتجاه نحو المركزية لمحاولة الحِفاظ على سِرِّيَّتها ومنعاً لتسرُّبها؛ وذلك بتقليل عدد الأفراد المتعاملين معها.
- **الموارد المادية المتاحة:** إن اختيار أسلوب اللامركزية في أداء الأنشطة المكتبية؛ يعني توزُّعها في كافة الوحدات الإدارية في المنظمة؛ وهو ما يعني ضرورة توفير المساحة الكافية، والتجهيزات المكتبية اللازمة لأداء العمل؛ مما يترتب عليه ارتفاعٌ في التكاليف. لذا وفي حال وجود الميزانية المحدودة؛ فسيتمُّ الاتجاه نحو المركزية في أداء تلك الأنشطة.
- **أساليب الإشراف المتَّبعة:** ذلك أن اللامركزية لا تعني الفوضى في أداء العمل؛ بل تعني أن العمل يتمُّ وفق ضوابط وإجراءات مُحدَّدة في مواقع مختلفة في المنظمة؛ فيجب أن يصاحب اللامركزية نوعٌ من الرقابة؛ للتأكُّد من جودة أداء العمل بما يتناسب مع المعايير المحدَّدة. وبالتالي كلما كانت وسائل الرقابة ضعيفةً يُفضَّل اتباع المركزية.

طرق وإجراءات العمل المكتبي:

تُمَارَس الإدارة المكتبية أنواعاً مختلفةً من الأنشطة والمهام؛ من أجل إنجاز أعمالها، وفق إجراءات عمل مُحدَّدة تمثِّل طريقة العمل الروتينية التي يتبعها الأفراد لأداء مهامهم. وعادةً ما يتمُّ الاستعانة بمختصِّين في التنظيم والأساليب؛ لتحديد إجراءات العمل وفق الأساليب العلمية الصحيحة. وقد ارتبطت الأعمال المكتبية بكثيرٍ من القواعد والإجراءات والتعليمات المُحدَّدة لكيفية أدائها؛ فمثلاً: لا يمكن لكاآب الرسالة أن يكتب الرسالة إلا باتباع عددٍ من الإجراءات المُعتمَدة: إجراءات إعداد الرسالة، وإجراءات التوثيق اللازمة للإرسال.

تقوم المنظمات بأنواعٍ مختلفة من العمليات والأنشطة التي تهدف إلى إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف، ويُطلَق عليها عددٌ من التسميات، مثل: إجراءات العمل، طرق وأساليب العمل، وغيرها. وتُعَدُّ الإجراءات وسيلةً يَمَكِّن من خلالها القيام بالأعمال؛ وذلك على شكل خطواتٍ متسلسلة تُترجَم من خلالها الخطط والسياسات العامة إلى أساليب مُحدَّدة للقيام بالعمل، (القاضي، ٢٠١٥). وتمثِّل مجالاتُ التنظيم وأساليب العمل الإطار العام الذي يشمل إعداد الجهاز الإداري، وتوزيع الواجبات والصلاحيات والأعمال على الأفراد؛ إضافةً إلى تنظيم عملية تسلسل السُّلطة واتخاذ القرارات وأساليب الاتصال والعلاقات، والوحدات الإدارية في

المنظمة، ويقوم ببناء الهياكل التنظيمية، وتبسيط إجراءات العمل، وإدارة النماذج، وتصميم مكان العمل. ويشتمل نشاط التنظيم والأساليب على دراسة الهياكل التنظيمية، ودراسة الأساليب، وتصميم مكان العمل، وتحليل الإجراءات وإدارة النماذج والسجلات (إدريس، ٢٠١٥).

ورغم التطور الذي طرأ على المنظمات اليوم؛ فإنها ما زالت متأثرةً بالأفكار البيروقراطية التي ظهرت منذ نشأة المنظمات الكبيرة الحجم، والتي تأثرت وبدرجة كبيرة بنظرية الإدارة البيروقراطية التي نادى بها رائد هذه النظرية وهو الألماني ماكس فيبر Max Weber. وتهدف إلى تحديد مجموعة من القواعد والمبادئ الإدارية اللازمة لتنظيم سير العمل في المنظمات الكبيرة. فالبيروقراطية كمصطلح تشير إلى المنظمات الضخمة في حجمها والمعقدة في أعمالها؛ لذا فهي الحل - بحسب النظرية - لضمان نظام إداري يحكم العمل بدقة، ويكون قادراً على تنفيذ الأعمال بكفاءة. أو هو «مجموعة المبادئ والأسس الإدارية القادرة على ضبط الأمور بدقة في المنظمات الكبيرة، مثل الأجهزة الحكومية» (العلي وآخرون، ٢٠١٤).

تتميز المنظمات وفق النموذج البيروقراطي بتحقيق أقصى قدر من الكفاءة، في سعيها إلى تقديم خدماتها لعملائها، عن طريق اعتماد الهيكل التنظيمي الهرمي، وتقسيم الإدارات إلى المستويات: العليا، والوسطى، والدنيا. وبالتالي اتخاذ ما يلزم لتقسيم الأعمال والتخصّص فيها، مع تحديد نطاق الإشراف وفقاً للصلاحيات المحددة للمديرين، الذين يعملون وفق قواعد وإجراءات وتعليمات باعتماد التقييم الموضوعي للأداء، وتوثيق كافة هذه الممارسات عن طريق مكاتب متخصصة، مع الحفاظ على أسرار المنظمة وعدم إفشائها، ومراعاة درجة السرية وفقاً لطبيعة العمل فيها.

تُمارس الإجراءات دوراً مهماً في تسهيل العمل الإداري، وتقديم خدمات سريعة وبجودة عالية للمستفيدين، مع التركيز على تقليل الجهد المطلوب من الأفراد والوقت اللازم لتقديم الخدمة؛ لأنها تُحدّد مسبقاً الخطوات والمتطلبات اللازمة لإنهاء العمل. إضافةً إلى ما يُحقّقه التّخطيط من فوائد؛ نظراً لاتباع إجراءات موحّدة للأعمال المتشابهة؛ مما يحقق المساواة في تقديم الخدمة، ويقلل المجهود الفكري والبدني المبذول لأداء العمل؛ وبالتالي تخفيض نفقات الأداء (الحارثي، ١٤٣٦). وترتبط الإجراءات ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الإدارية في المنظمة؛ فالسياسة تضع المبادئ العامة، وترسم الخطوط العريضة؛ في حين تُحدّد الإجراءات

خطوات التنفيذ وفقاً للسياسة العامة. ويُمكن القول بأن السياسات تحدّد ما يجب القيام به؛ في حين أنّ الإجراءات تحدّد كيفية الأداء.

تُعرّف الإجراءات بأنها «سلسلة الأعمال والخطوات والمراحل التي يجب اتباعها لتنفيذ عملٍ ما؛ فهي عبارة عن المسار الذي يجب اتباعه داخل المنشأة لإتمام عملٍ من الأعمال» (إدريس، ٢٠١٥: ١٥٧). فهي تمثّل خططاً موضوعاً للأفراد، ويقع على عاتقهم مهمة تنفيذها بدقة في أداء أعمالهم، وخاصةً عند القيام بالأعمال المتكررة. وبذلك تحقق الإجراءات الكثير من الأهداف للمنظمة والعملاء؛ فهي تؤدي إلى تخفيض تكاليف العمل، وفي الوقت نفسه تساعد على كفاءة وفعالية الأداء في المنظمة. وبالتالي تعمل على تحسين جودة الخدمات المقدّمة للعملاء، وتحقيق السرعة في الإنجاز. ومن خلال توحيد أداء الأعمال المكتبية في المكاتب؛ تقلّل الإجراءات من المجهود الفكري للأفراد، وتجنّب الفوضى في القيام بالعمل الذي قد يحدث نتيجة العمل وفق الاجتهادات الشخصية للأفراد.

تمثّل إدارة إجراءات العمل فلسفةً إداريةً تهدف إلى قياس وإدارة وتحسين إجراءات العمل، وتشتمل على كلّ الطرق الممكنة لتغيير إجراءات عملٍ ما، وتشمل أيضاً مجموعة المعرفة والأدوات والتقنيات المُستخدمة في تحسين أداء إجراءات العمل، وبالتالي تحسين الكفاءة والفعالية عن طريق مواءمة الأنشطة والموارد البشرية، وزيادة سرعة التغيير لوضع إجراءات عملٍ جديدة خاصةً مع اعتماد التقنيات الحديثة في العمل المكتبي والاتجاه نحو الإدارة الإلكترونية؛ مما يُعزّز فلسفة خلق مِيزة تنافسية والحفاظ عليها عن طريق دمج الأنشطة.

تتمّ عملية إدارة إجراءات العمل وفق ثلاث مراحل؛ تبدأ بفهم المشكلة التي يُسببها الإجراء المراد تصحيحه، وتحديد نطاق عمله، ومن ثمّ جَمْع المعلومات من خلال الأفراد المكلفين بأدائه، والعملاء المستفيدين من خدماته، وباستخدام عددٍ من النماذج وخرائط تدفق العمل التي يعدها فريق إعادة تصميم الإجراءات. بمجرد اعتماد الإدارة العليا للمنظمة نطاق العمل؛ يقوم فريق تحسين الإجراءات وإعادة التصميم؛ وذلك بتحليل المشكلة والوقوف على أسبابها، ودراسة النتائج المترتبة عليها؛ وبناءً على ذلك يتمّ إعادة تصميم الإجراءات، مع أهمية التركيز على مرونة الإجراءات وإخضاعها للتحسين المستمر (BP Trends Associates, 2013).

على الرغم من الفوائد التي تحققها الإجراءات للمنظمة وعمالها الداخليين والخارجيين؛ فإن الإجراءات في بعض الأحيان تُصبح عبئاً على المنظمة، ومعيقاً للإنجاز. فقد تؤدي الإجراءات الطويلة والمعقدة إلى مشكلات في أداء العمل. وهناك عددٌ من الأسباب التي قد تؤدي إلى تعقيد وطول الإجراءات؛ يأتي في مقدّمها الأفراد أنفسهم؛ إما بسبب قلة دافعيتهم للعمل أو ضعف مستوى مهاراتهم وقدراتهم، أو قد تُسهم ظروف العمل المادية وتصميم المكاتب وعدم مراعاتها لمبادئ التصميم العلمية في طول الإجراءات، كما قد يكون للإدارة دورٌ في ذلك عند اعتمادها للأساليب التقليدية في إنجاز الأعمال، وعدم اتباع الأساليب التقنية التي تقصر دورة المعاملة وتبسط إجراءات العمل (إدريس، ٢٠١٥)، كما سبّب التوسّع في النظام البيروقراطي مُعوّقات كبيرة للعمل؛ فأصبح التقيّد بالأنظمة هو الهدف بغض النظر عن تحقيقه للأهداف المحدّدة في الخطة؛ مما سبّب التعقيد وعدم المرونة وظهور الروتين المكتبي الذي نتج عنه اكتفاء العاملين بأداء الحد الأدنى من العمل الذي يكفل استمراريتهم في المنظمة، ومُتسكّهم بالروتين الذي يعطيهم الشعور بالتحكّم والسيطرة، وبالتالي عدم القدرة على تلبية احتياجات العملاء؛ وبالتالي كثرة الشكاوى وانخفاض كفاءة العمل في المنظمة.

تحاول المنظمات الآن جاهدةً العمل على تقليل الروتين في أداء أعمالها عامة، والأعمال المكتبية خاصة، وتبسيط الإجراءات وتقصيرها، والتخلّص من عمليات التسجيل والتوثيق التي ليس لها داعٍ، بالشكل الذي يُسهم في تيسير الأعمال، وفي الوقت نفسه ضبط الأداء بإجراءات مُقنّنة؛ فأصبح من الواجب على المنظمات النظر في إدارة إجراءات العمل وتبسيطها؛ إذ تستهدف عملية تبسيط الإجراءات أداء العمل بأسهل وأفضل طريقة، والتخلّص من الإجراءات غير الضرورية التي تستنفذ الكثير من وقت الأفراد؛ من خلال التعرّف على المشكلات والحدّ من العوامل التي تعيق تدفق العمل وانسيابه.

وقد اهتمّت المنظمات الحكومية في السنوات الأخيرة بتحسين مستويات الأداء، وزيادة جودة الخدمات المقدّمة؛ وذلك من خلال تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة في أداء الخدمات المكتبية واعتماد التقنية الحديثة؛ للتغلّب على المشكلات التي تعاني منها. وتُعَدُّ مشكلة تعقد الإجراءات والبيروقراطية والمركزية الشديدة في أداء العمل؛ من أقدم المشكلات التي تعاني منها المنظمات الحكومية، ومن هنا جاءت ضرورة اتباع أفضل الأساليب للقيام بتحليل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بأداء الأعمال المكتبية، واستبعاد الخطوات غير الضرورية للوصول

إلى أفضل طرق الأداء، وأقلها في الوقت والجهد والتكلفة. عن طريق استخدام عدة أدوات لتبسيط الإجراءات، مثل: الخرائط التحليلية في دراسة وتحليل الأعمال المكتبية، وتُوجد ثلاثة أنواع لخرائط الإجراءات تهتم بتحليل وتدفق وانسياب العمل، هي (المخلافي وآخرون، ٢٠١٣):

- **خريطة توزيع العمل**، التي تمثل تبويماً مُبسّطاً للأعمال المكتبية التي يؤديها الأفراد في كلّ وحدة تنظيمية على حدة مُصنّفة وفقاً لأوجه النشاط الرئيسية، مع تحديد الوقت الذي يستغرقه كلّ إجراء؛ وبالتالي يتمّ تحديد إجمالي الوقت الذي يستغرقه كلّ نشاط.

- **خريطة سير العمل**؛ حيث يتمّ إنجاز العمل من البداية للنهاية مُستخدماً في ذلك رموزاً سهلة الفهم (○ عملية، □ تدقيق أو فحص، ➔ نقل أو حركة، ▽ حفظ أو إتلاف، D تأخير أو تأجيل أو إلغاء).

- **خرائط تدفق البيانات**، وهي المدخل الجديد في تحليل وتصميم النظم؛ حيث تُعدّ الخرائط من عدة مستويات؛ تبدأ من المستوى العام إلى المستوى الأكثر تفصيلاً.

وقد أسهم استخدام الأنظمة في مجال الأعمال المكتبية في التخلص من الكثير من الإجراءات الروتينية والمعقدة، بدون أن يضطر كلّ من الأفراد القائمين على إنجازها للتحرك من مكاتبهم، وينطبق هذا الأمر على العملاء الذين أصبح في مقدورهم الحصول على احتياجاتهم بدون زيارة موقع المنظمة، وبكفاءة أكثر.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل؛ حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- إن الغرض الأساسي للتنظيم؛ هو التأكد من أن النتائج تطابق الخطط. ()

٢- من متطلبات التنظيم الإداري الناجح؛ التوازن بين السلطات والمسؤوليات. ()

٣- التنظيم يمثل التنسيق بين الجهود للوصول للهدف. ()

٤- من أهمّ متطلبات التنظيم الإداري الجيد؛ التنسيق بين كافة أعمال الوحدات الإدارية. ()

٥- يُقصد بوحدة الهدف في التنظيم؛ أن كلّ فرد يقوم بعمل واحد. ()

٦- الدليل التنظيمي: هو عبارة عن رسم هيكلي يوضح توزيع الوحدات الإدارية في المنظمة. ()

٧- ينشأ التنظيم غير الرسمي بناءً على العلاقات الرسمية بين الموظفين وبعضهم مع بعض. ()

التمرين الثاني:

لكل سؤال فيما يلي إجابة واحدة صحيحة حددها:

١- إنَّ وُضْعَ نظامٍ لتوزيع المهام والعلاقات والاتصالات التي تربط أجزاء المنظمة ببعضها هو:

- الكادر الوظيفي.

- اللامركزية.

- المركزية.

- الهيكل التنظيمي.

٢- السرعة في أداء العمل، وإتقانه؛ وبالتالي ارتفاع الإنتاجية من مزايا:

- وحدة الأمر.

- التخصص وتقسيم العمل.

- نطاق الإشراف.

- وحدة الهدف.

٣- تتمثل الوحدات المسؤولة عن الاتصالات والمعلومات في المنظمات في مستوى:

- الإدارة الإشرافية.

- الإدارة الوسطى.

- الإدارة العليا.

- تتوزع تلك المسؤولية في ظل النظام المتكامل على كافة المستويات الإدارية.

التمرين الثالث:

- حدّد ما هي الأسباب التي قد تؤدي إلى تعقّد الإجراءات؟

.....

الفصل الرابع

المكتب ودوره في المنظمة

يُعَدُّ المكتبُ المركزَ الرئيسيَّ للمعلومات والاتصالات في المنظمة، وهو مركزُ الذاكرة والتحكُّم فيها؛ وذلك لدوره الفعَّال في تسهيل أعمالها، بإنجازه لخدمات مهمة للمنظمة ككل. وتُعَدُّ البيانات والمعلومات العصبَ الرئيسيَّ للعمل المكتبي، وتقع على عاتق المكتب مسؤولية استقبالها ومعالجتها وحفظها؛ بغرض توفير خدمات التزويد بها للأفراد العاملين في المنظمة، بحسب الصلاحيات المحدَّدة لهم. وبناءً على هذا الدور الذي يمارسه المكتب في المنظمة؛ فإن الأعمال المكتبية تهدف إلى القيام بعددٍ من المهامِّ يُمْكِن توضيحها كالآتي (Samantaray, 2017؛ GTN, 2018):

مفهوم المكتب وأهميته:

يُنظر إلى المكتب باعتباره المكانَ الذي تُنجز فيه الأعمالُ المكتبية المختلفة؛ فمن خلاله يتمُّ استلام المعلومات وتصنيفها وحفظها وتقديمها للمستفيدين؛ ليشكِّل قناةً إيجابيةً فاعلةً تُسهِّم في نقل وتبادل المعلومات داخل المنظمة وخارجها. ولقد تزايدت أهمية المكتب خلال السنوات الماضية؛ نتيجةً لتزايد أهمية العمل المكتبي، وزيادة الطلب على الخدمات التي يُقدِّمها؛ فلم تَعُدْ وظيفته تقتصرُ على استلام البيانات والمعلومات وتسجيلها وحفظها فقط؛ بل أصبح مركزاً مهماً لتقديم خدمة المعلومات إلى كافة الإدارات والأقسام بالسرعة والدقة اللازمة. وكلما كانت تلك المعلومات كاملةً ودقيقة، ويتم توفيرها في الوقت المناسب؛ ينعكس ذلك على سلامة القرارات الإدارية والتنفيذية. وكلما كانت تلك المعلومات خاطئة أو لم يتم وصولها في الوقت المناسب للمسؤولين عن اتخاذ القرارات الإدارية أو التنفيذية؛ أدَّى ذلك إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة إن لم تكن خاطئة كليةً (عبوي، ٢٠١٥؛ الشريف وعبد العليم وبيومي، ٢٠١٣).

ونتيجةً للتطوُّر في مفهوم المكتب؛ أصبح يُشكِّل محوراً أساسياً للعمل في المنظمة، يشمل جميع الممارسات فيها كافة مستوياتها التنظيمية، بدءاً من استقبال وإنشاء المعلومات،

وانتهاءً باتخاذ القرارات ورسم السياسات والإستراتيجيات. وما يمثله ذلك من أهمية كبيرة للإدارة خاصة، وقد ظهر اتجاهان في تحديد مفهوم المكتب؛ يرى الاتجاه الأول أنه عبارة عن غرفة تضم الأفراد الذين يؤدون الأعمال؛ حيث عرّف قاموس Webster Merriam المكتب بأنه عبارة عن «غرفة، أو قسم، أو مبنى تُستخدم لتقديم خدمات معينة». وعرّفته البلقاسي (٢٠١٧: ٣) بأنه «ظاهرة معمارية وتصميمية واجتماعية تشير إلى المكان الذي يتم فيه أداء الأعمال المكتبية المتعلقة بإنجاز المعاملات، وإعداد وتسجيل وتحليل المكاتبات والوثائق؛ لغرض توصيل المعلومات المناسبة للمستويات الإدارية في المنظمة». وعرّف (Clarecomputer, 2015: 3) المكتب بأنه «الموقع المادي مع مساحة مُحددة للأفراد؛ لكي يؤدوا عملهم». ويحتوي مكتب اليوم على أجهزة وأفراد يأتون يومياً إلى المكتب؛ لكي يقوموا بإنجاز المهام المطلوبة منهم.

أمّا الاتجاه الثاني؛ فيرى أنه من الخطأ الإشارة إلى المكتب بوصفه مكاناً مُحدداً؛ لأن المكتب باستخدام التقنية الحديثة يمكن أن يكون في أي مكان، يتم فيه إنجاز أنواع مُحددة من العمل. ويرى آخرون أن المكتب يشير إلى الوظائف المنجزة من قبل مجموعة من الأفراد، أكثر من كونه مكاناً؛ إذ يتم أداء العمل المكتبي من خلال جمع ومعالجة وفرز وتوزيع المعلومات (Chopra and Gauri, 2015). ومما سبق يُمكننا تعريف المكتب بأنه أي مكان تؤدي فيه الأعمال المكتبية، على اختلاف مجالاتها وأنشطتها، وبما يحقق أهداف المنظمة.

أنواع المكاتب:

عادةً ما يُشار إلى المكاتب بمُسميات مختلفة تبعاً لخصائص ومعايير مُحددة، منها المكاتب حسب التصميم الهندسي الخاص بها (Samantaray, 2017؛ GTN, 2018؛ الملفح وأبو حيمد، ٢٠١٦؛ الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية، ٢٠١٦). ويوجد في المنظمة عموماً نوعان من المكاتب بحسب التصميم الهندسي الخاص بها؛ **أولهما**: المكتب التقليدي المتمثل بالمكتب المغلق أو المكتب الخاص الذي يمثل المكان الذي يُخصّص للمديرين في المنظمة مراعاةً لموقعهم الوظيفي، أو الأفراد الذين تتطلب طبيعة أعمالهم نوعاً من الخصوصية والسرية. وغالباً ما يكون هذا المكتب مغلقاً، ويلحق به مكتب للسكرتارية. **وثانيهما**: هو المكتب المفتوح، وهو عبارة عن قاعة كبيرة تضم معظم الإدارات والأقسام،

ولا يفصل بين العاملين فيها حواجز عالية؛ بل يستعمل فواصل على ارتفاعات مختلفة، مصنوعة من الخشب، أو الجبس، أو الألمونيوم، أو الزجاج؛ ليسهل فكُّها وتركيبها. وعلى الصعيد العملي؛ فإن أغلب المنظمات تستخدم مزيجاً من المكتب المفتوح، والمكتب المغلق وفقاً لاحتياجات العمل، وبما يناسب المكانة الوظيفية للأفراد الذين يعملون فيها.

يُصنّف البعض المكاتب في المنظمة بحسب درجة علاقتها مع العملاء، ويمكن تمييز ثلاثة أنواع منها؛ إذ يمثل المكتب الأمامي المكتب الذي له علاقة مباشرة مع العملاء، مثل: التسويق، المبيعات وخدمة العملاء. تكون مهمة المكتب الأمامي استقبال الزوار ومقابلتهم والترحيب بهم ومعالجة استفساراتهم. بينما يُعرّف المكتب الأوسط بأنه المكتب التنفيذي الذي يُنجز العمليات التي يتطلبها المكتب الأمامي، ويحقق التدفق المناسب للعمل في المنظمة، وللمكتب الأوسط دورٌ مهمٌ وحيوي؛ لأنه حلقة الوصل بين المكتب الأمامي والمكتب الخلفي، وعادةً ما يتمُّ الإشراف عليه من قِبل مديري المكتب الخلفي، مثل: أقسام الخدمات المالية. وأخيراً؛ يُعدُّ المكتب الخلفي جزءاً من العمليات التنفيذية، وفيه يتمُّ إنجاز الأعمال في المنظمة؛ ولأن المكتب بعيدٌ عن الاتصال المباشر مع العملاء؛ فهو يقع في المكاتب الخلفية في المبنى. وتتركز أعمالهم في الإنتاج أو تطوير المنتج، أو الخدمة، أو الإدارة، أو أيَّ عمل لا يتطلب اتصالاً مباشراً مع العملاء، مثل: الإدارة العليا، وتقنية المعلومات وغيرها.

ومع التوسُّع في استخدام التقنية لأداء العمل المكتبي؛ ظهرت عدة أنواع من المكاتب بحسب مستوى استخدامها للتقنية، ويمثل المكتب التقليدي كلَّ مكتب تُؤدَّى فيه الأعمال المكتبية في غرفةٍ مُعدَّة لهذا الغرض، بمزيجٍ من العمل الورقي والعمل الإلكتروني، وبلاستعانة ببعض الأجهزة والتقنيات المكتبية. في حين يُعدُّ المكتب الإلكتروني نظاماً متكاملاً ومتعدد الوظائف، يعبر عن الاستخدام المتزايد لتقنية المعلومات المعتمدة على الحاسب الآلي في العمل المكتبي، عن طريق استخدام البرامج التطبيقية المرتبطة بشبكة العمل؛ مما يقلل الاعتماد على العمل الورقي، ويسرّع من إنجاز الأعمال، وتحسين مستويات الدقة والكفاءة في العمل. وظهر المكتب الافتراضي ليشكّل مزيجاً من نظام الاتصالات والمعلومات لتقديم الخدمات والعمل باحترافية دون الحاجة إلى وجود المكاتب بشكلها التقليدي. وبهذا يعمل على تخفيض التكلفة، وتحقيق المرونة في العمل دون الحاجة لوجود موقعٍ مُحدّد للعمل. كما ظهرت أنواع أخرى من المكاتب التي استفادت من المرونة التي وفرتها التقنية المكتبية،

بما يلبي احتياجات العمل، ومنها المكتب المتحرك، وهو مكتب شبيه بالمكتب التقليدي؛ ولكنه ينتقل من مكانٍ إلى آخر. وله عدة أشكال، مثل: العمل من المنزل، العمل عن بُعد في منطقة جغرافية غير مُحدّدة، المكتب المتنقل الذي يذهب إلى منطقة العمل مباشرةً لتقديم الخدمة.

وظائف المكتب:

مع تأثر المنظمات بالتطوّرات الإدارية والتقنية والاتصالية؛ حافظ مكتب اليوم على دوره الحيوي بالنسبة للمنظمة، وامتدّت التطوّرات الحاصلة لتطال وظائف المكتب؛ فأصبح مكتب اليوم بالإضافة إلى مهمته الأساسية في ضبط تدفق المعلومات مطالباً بالقيام بمهام إضافية، مثل: التوجيه، والرقابة، والتنسيق للعمل المكتبي؛ حيث يمارس المكتب عدة وظائف داخل وخارج المنظمة، تنقسم إلى نوعين رئيسيين يمكن توضيحهما بالآتي (GTN, 2018):

الوظائف الأساسية:

تتمثل الوظائف الأساسية للمكتب بدرجةٍ رئيسية في استقبال وجمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات؛ وذلك بجمع المعلومات من مصادرها الداخلية، مثل: الرسائل، والمذكرات، والملاحظات، والتقارير، ومحاضر الاجتماعات، والأوامر والتعليمات، والنظم والإجراءات، وغيرها. أو من المصادر الخارجية، مثل: الرسائل، والبرقيات، والاستفسارات، والفواتير الواردة من المنظمات المختلفة. ومن ثم العمل على توثيق تلك المعلومات بشكلٍ منطقي؛ لتسهيل عملية الرجوع إليها بحسب احتياجات العمل؛ وذلك لما تحققه من فائدة في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات. وما يتطلبه ذلك من الإجراءات اللازمة لمعالجتها؛ فقد تقتضي متطلبات العمل تحويل المعلومات الواردة من أشكالها التي وردت فيها: الرسائل، التقارير، المذكرات وغيرها، إلى أشكالٍ أخرى من التقارير والإحصائيات والأشكال التوضيحية مثلاً؛ ليتم إجراء المقارنات واستخراج المعلومات بالشكل الذي يلبي احتياجات المستفيدين منها، وبما يتلاءم مع طبيعتها ويُسهّل الوصول لها واستيعابها.

كما يتم في المكتب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ جميع المعلومات الواردة إلى المكتب بأسلوبٍ علمي منطقي؛ لضمان استرجاعها والاستفادة منها مستقبلاً، مع تقرير مُدد الحفظ

الخاصة بكل نوع منها بناءً على أهميتها وعلى الأنظمة الخاصة بالمنظمة، وبما يحقق تزويد المستفيدين بالمعلومات الصحيحة، في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، ومتابعة تدفقها بانسيابية بين الإدارات المختلفة.

الوظائف المساعدة:

هي مجموعة الوظائف التي تُمارَس لإدارة المكتب وتهيئة عوامل البيئة المناسبة للعمل؛ عن طريق القيام بوظائف الإدارة في المكتب، مثل: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتوظيف، والرقابة، والعمل على تطوير أنظمة المكتب والإجراءات، مع استخدام الأساليب العلمية في الإدارة المكتبية، عن طريق: أتمتة المكاتب وتبني الأدوات المساعدة على ترشيد استهلاك الوقت والعمل، وتحليل أساليب العمل والحرص على تطويرها، وضمان أن تكون الإجراءات المتبعة في المكتب على مستوى من الكفاءة والفعالية. وما يتطلبه ذلك من ضرورة توحيد الإجراءات وتصميم النماذج الخاصة بها وإدارتها؛ لضمان استخدامها بالطريقة الصحيحة؛ حتى لا تصبح مجرد أعمال ورقية روتينية. ومن واجب المكتب العمل على تطويرها لتخدم الغرض الذي صُممت من أجله.

خصائص المكتب:

ومع تأثر المنظمات بالتطورات الإدارية والتقنية والاتصالية؛ حافظ مكتب اليوم على دوره الحيوي بالنسبة للمنظمة، وامتدت التطورات الحاصلة لتطال أنشطة المكتب؛ فأصبح مكتب اليوم بالإضافة إلى مهمته الأساسية في ضبط تدفق المعلومات مطالباً بالقيام بمهام إضافية، مثل: التوجيه، والرقابة، والتنسيق للعمل المكتبي (Samantaray, 2017)، وظهرت خصائص جديدة ميّزت مكاتب اليوم، بناءً على تغير المهام التي يقوم بها، يمكن إيجازها بالآتي (GTN, 2018؛ المفلح وأبو حيمد، ٢٠١٦؛ Chopra and Gauri, 2015):

- **المكتب قناة للمعلومات:** يقوم العمل المكتبي على تقديم خدمات المعلومات للأفراد داخل المنظمة وخارجها على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم؛ من خلال القيام بجميع الأنشطة المتعلقة باستقبال المعلومات وتحليلها وحفظها وتقديمها للإدارات والأقسام المختصة بها، وتسهم هذه الخدمات إسهاماً فعالاً في الجوانب التالية:

- الاستفادة من المعلومات في صناعة القرارات، وتوليد الأفكار والسياسات.
 - حفظ كافة الوثائق والسجلات المتعلقة بالعمل بطريقة مناسبة ومُحدثة.
 - تأمين احتياجات الأفراد العاملين في المنظمة من المعلومات الشخصية عنهم، وخاصةً ما يتعلق بحقوقهم المالية، مثل: الرواتب، والأجور وفق الإجراءات المتبعة.
- **المكتب قناة للاتصالات:** يُسهّل العمل المكتبي عملية الاتصالات الداخلية والخارجية، والتنسيق بين الأنشطة في مختلف الإدارات والأقسام داخل المنظمة. وبالتالي؛ فإنه يحقق الجوانب التالية:
- تنسيق العمل المكتبي بين الإدارات والأقسام المختلفة. وما يقوم به من دور فعّال في المساعدة على القيام بالوظائف الإدارية، مثل: التخطيط لسياسات العمل وضمان تنفيذها، وتوجيه وتنسيق الأنشطة في الإدارات والأقسام المختلفة، كما يساعد في عملية الضبط والرقابة على الأداء باعتماد المعايير واستخدامها في قياس الأداء، والمساعدة في معالجة المشكلات التي قد تطرأ؛ لضمان إنجاز العمل بالدقة والشكل المطلوب.
 - يضمن تفعيل العلاقات بين المنظمة والمتعاملين معها؛ فهو يقوم بدورٍ مهمٍّ في المحافظة على علاقات جيدة بالعملاء، وبالتالي المساهمة في تكوين سُمعة طيبة للمنظمة؛ نظراً لأن جميع العمليات التي تؤديها المنظمة يتمُّ أدائها بواسطة الأعمال المكتبية، مثل: عمليات البيع، والاتصال مع المنظمات الأخرى، والموردين، والعملاء؛ حيث يقوم المكتب باستقبال طلباتهم واستفساراتهم وشكاواهم ومعالجتها عن طريق سلسلة من الأنشطة المكتبية، وتقديم الخدمات الاتصالية. ويُشكّل العمل المكتبي حلقة وصل بين المنظمة والمتعاملين معها؛ بهدف تقديم صورة حسنة عن المنظمة في أذهان المتعاملين معها. وبالمقابل؛ فإنه يقوم بنقل وجهة نظر الإدارة في السياسات والأهداف والبرامج المتعلقة فيها للجمهور الخارجي للمنظمة.
- **المكتب وحدة خدمات:** يمثل المكتب مركز خدمات لمختلف إدارات وأقسام المنظمة؛ فهو يقوم بأداء الخدمات المكتبية، مثل: معالجة الاتصالات، وإدارة الوثائق، والنسخ، وغيرها.

لجميع الأفراد العاملين على اختلاف مواقعهم ومستوياتهم الإدارية، وبما يُمكنهم من أداء أعمالهم الأساسية.

- **المكتب مركزٌ تقني:** مع التطوُّر التقني الهائل الحاصل في أنظمة المعلومات والاتصالات، ورغبة المنظمات في الاستفادة من التسهيلات والإمكانيات التي توفرها هذه التقنيات - فإن مكاتب اليوم تحتوي على العديد من التقنيات التي تدعم أداء الأفراد للعمل وإنجازه وفق أحسن المعايير، وتغيَّرت طريقة أداء العمل المكتبي، باستخدام جهاز الحاسب الآلي المرتبط بأجهزة أخرى ونظم وبرمجيات تؤدي أغراضاً متنوعة؛ إذ حلَّ البريد الإلكتروني محل المراسلات الورقية، وأصبح بالإمكان ربط جميع أنواع الاتصالات الصوتية في شبكة العمل، كما تمَّ رَبطَ تقنية الاتصال مع تقنية المعلومات؛ لتبادل الوثائق في أثناء عملية الاتصال. وأصبح اقتناء هذه التقنيات والتخطيط لها وتطبيقها وصيانتها ضرورةً في منظمات اليوم لتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية.

- **المكتب وحدة اجتماعية:** إنَّ استخدام التقنية والأساليب الحديثة في أنماط العمل، غيَّرت من طريقة أداء الأنشطة المكتبية، وأظهرت أنماطاً جديدةً من الأفراد في المنظمة، مثل: الأفراد العاملين عن بُعد، الأفراد المتعاونين من خارج المنظمة وغيرهم. وأصبح من المهم اختيار الأفراد المدربين الذين يجيدون استخدام التقنية والتعامل مع الأنظمة المُستخدمة في أداء العمل، ويملكون مؤهلاتٍ وقدراتٍ ومهاراتٍ جديدةً لتلائم متطلبات بيئة العمل في مكتب اليوم. وحققت التطورات في بيئة المكتب، مستويات تواصل فعَّالة بين الأفراد العاملين فيه؛ نتيجةً لاستخدام تقنيات ونظم الاتصالات؛ مما أثر إيجاباً على مستوى جودة العمل بالكفاءة والفاعلية المطلوب تحقيقها.

كما يقع على عاتق المكتب القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة بيئة المكتب المناسبة؛ من حيث بناء علاقات فعَّالة وإيجابية بين المنظمة والأفراد العاملين فيها، وبين المنظمة والمتعاملين معها، إلى جانب ضرورة تأمين وشراء مستلزمات المكتب من القرطاسية والأدوات اللازمة للعمل بطريقة نظامية تضمن التدفق السليم لتأمين احتياجات العمل. واختيار وشراء الأثاث والأجهزة والآلات المكتبية بالأنواع الصحيحة، والكمية المناسبة لتأمين البيئة المناسبة للعمل. وحماية موجودات المكتب، مثل: المبنى، والتجهيزات والأثاث وغيرها من الضياع والتلف والاستخدام غير الجيد. ومعالجة جميع المهام المتعلقة بضبط التكاليف في المكتب.

تصميم المكتب:

يُقصد بتصميم المكتب «وَضْعُ خطة متكاملة تبيّن مواقع الإدارات والأقسام التنظيمية للمنظمة بعضها من بعض، وبعبارة أخرى مدى تقاربها أو تباعدها. ويعتمد ذلك على مدى التشابه والتكامل في النشاطات والأعمال التي تقوم بها تلك الوحدات التنظيمية. وكذلك مواقع مكاتب الموظفين داخل المبنى وكيفية ترتيبها، وأماكن جلوسهم والمساحات المخصصة لكل منهم» (إدريس، ٢٠١٥: ٢٤٥). كما تبيّن خطة التصميم مواقع الأثاث وكيفية توزيعه وترتيب المكاتب؛ بالإضافة إلى مواقع المعدات والآلات والأجهزة المكتبية، وتوزيعها على الغرف المختلفة، وكيفية تثبيتها، وطريقة الوصول إليها لاستخدامها بسهولة ويسر. كما تهتمّ خطة تصميم المكتب بالظروف المادية المحيطة بالمكتب، كأنظمة الإضاءة، وتكييف الهواء، ووسائل تخفيضه أو القضاء على الضوضاء، وكذلك مواقع خدمات الموظفين؛ كالمطعم، وغرف الاستراحة، ودورات المياه وغيرها. وبهذا يكون تصميم المكاتب بمثابة خارطة توضح مواقع الوحدات الإدارية وأقسامها وترتيبها وتحديد ما يلزم؛ للقيام بها مع ضرورة العمل على توفير المناخ الملائم لذلك.

ويساعد تصميم المكتب على فهم تخطيط المكتب بشكل أفضل؛ بحيث يُمكن الاستفادة منه بشكل كامل، كما يعكس ثقافة المنظمة ومهامها واحتياجات العمل؛ بحيث يراعي قدرة الموظفين على العمل بكفاءة وفعالية (Janice, 2019). ويهدف التصميم الفعّال للمكتب إلى تجميع الأفراد بناءً على الوظائف التي يؤدونها؛ فمثلاً قد يكون من المنطقي أن تكون إدارة المحاسبة قريبةً من إدارة المشتريات؛ حتى يتمكن هؤلاء الموظفون من التشاور بعضهم مع بعض حسب الحاجة، وحصولهم على المساحات التي يحتاجون إليها لإكمال مهامهم.

تجدر الإشارة إلى أن تصميم المكتب يُعزّز رضا الموظفين من خلال مساعدتهم على أداء مهامهم بسهولة؛ حيث يلغي الحاجة إلى إتمام المهام غير الضرورية عن طريق تسهيل سير الإجراءات؛ لقرب الإدارات أو الأقسام التي تُقدّم خدماتٍ متتالية بعضها بقرب بعض؛ مما يُسهّل عملية الإشراف على الأفراد والاطلاع على مجريات الأمور في المكتب. كما تحقق كفاية المساحات المخصصة للمكتب سهولة التحرك في المكتب، وعبر الأقسام الأخرى. ويراعي المصمّمون للمساحات المكتبية ملائمة التصميم لانسيابية العمل، ومرونة التغيّر وفقاً

لاحتياجات العمل؛ بحيث يضمن إمكانية إجراء تعديلات عليه بسهولة عند الحاجة إلى إحداث تغييرات في إجراءات وأسابيل العمل؛ بحيث يتماشى تصميم المكاتب مع التغييرات الجديدة؛ حتى يسهل على الموظفين القيام بأعمالهم، ويساعد على تسلسل وحسن سير العمليات الإدارية. وتتطلب مرونة التصميم كذلك إمكانية إجراء تعديلات عليه عند حدوث أيّ تغييرات في أعداد الموظفين سواء بالنقص أو بالزيادة؛ إذ إن زيادة عددهم تستدعي ضرورة إحداث مكاتب جديدة تُقدّم لهم كلّ ما هو مطلوب لتأدية المهام. وتستدعي المرونة كذلك إمكانية توفير مساحات مناسبة مُجهزة لاستقبال التقنية الجديدة متى ما تطلب الأمر ذلك. لذا؛ فإنه من المهم دراسة تصميم المكتب، والنظر في إعادة تصميمه بما يتلاءم مع التغييرات الجديدة في المكتب (إدريس، ٢٠١٥).

المبادئ العامة لتصميم المكتب:

يُعَدُّ التخطيط لتصميم المكتب من أدوات تبسيط الإجراءات، والتي تؤثر على سير العمل. لذا؛ تسعى المنظمات إلى تكليف المختصين للقيام بدراسة وتخطيط تصميم المكتب على الأساليب العلمية، والمعايير العالمية بهذا الخصوص؛ وذلك عن طريق دراسة الحركات والتنقلات التي يقوم بها الأفراد في أثناء أدائهم للعمل، والعمل على تحليلها لحذف الحركات غير الضرورية، التي قد تسبب البطء في إنجاز المهام؛ بسبب بُعد الإدارات المتداخلة المهام بعضها عن بعض على سبيل المثال، وتقديم الاقتراحات والتوصيات لإعادة تصميم المكتب. وفي ضوء ذلك تُوضَع خطة التصميم التي تراعي المبادئ التالية (إدريس، ٢٠١٥):

- انتقال العمل في اتجاه واحد وبشكل متسلسل: أن يراعي القائمون على ترتيب الإدارات والأقسام تحقيق انسيابية العمل؛ وذلك بتجميع الأنشطة المتشابهة بعضها مع بعض، وضمان أن تكون الوحدات الإدارية المرتبطة ببعض الأعمال المشتركة متجاورة. يتم ترتيب أماكن الأفراد بما يحقق تسهيل تنقل المعاملة بينهم حسب تسلسل إجراءاتها المعتمدة، وانتقالها من وحدة إدارية إلى أخرى في نفس الاتجاه وفي خط مستقيم أو دائرة أو شكل U قدر الإمكان؛ مما يؤدي إلى سرعة إنجاز المهام بأقصر الطرق، وبشكل مستمر وانسيابي؛ بحيث يمكن تناولتها من موظف إلى آخر دون الحاجة إلى انتظار وصولها، أو تحسين من عملية التواصل بين الأفراد والتشاور في الأمور المتعلقة بالعمل، كما يساهم في

مَنع الاختناقات التي قد تحدث بسبب رجوع المعاملة أكثر من مرة إلى نفس الموقع، وما يُسببه ذلك من تأخير إنجازها وضياح وقت الموظفين في التنقلات بين الإدارات والأقسام.

- **الاستفادة القصوى من مساحة المكتب:** أن يُراعى عند التصميم تحقيق أقصى درجة من الاستفادة من مساحة المكتب والسماح بحرية الحركة؛ بما يحقق احتياجات العمل واحتياجات الأفراد، مع مراعاة أن يكون تقسيم المساحات متلائماً مع وظائف الأفراد، وأن يكون المكان المخصص لكل منهم مناسباً؛ بحيث يوفر الخصوصية، ويتيح استخدام المساحة إلى الحد الأقصى؛ فالازدحام في المكتب قد يقلل من كفاءة الأفراد الموجودين فيه، ويبعث على التشُّت وعدم التركيز.

- **سهولة الإشراف على الموظفين:** إن التصميم الملائم والفعَّال للمكتب يساعد في تسهيل مهمة الإشراف على الموظفين؛ بحيث لا يواجه المدير أو المشرف صعوبة كبيرة في التركيز على عمله وفي نفس الوقت يظل متاحاً للموظفين، وتمكينه من سهولة التحقق من إنتاجيتهم، إضافة إلى سهولة التنقل بين المكاتب. ففي بعض الأعمال التي تتطلب إشرافاً مباشراً يتم ترتيب أماكن الأفراد؛ بحيث تتجه أنظارهم لنفس الاتجاه، ويجلس المشرف في المكان نفسه مع موظفيه؛ بحيث يكون خلفهم؛ وبذلك يستطيع الإشراف عليهم في وقت واحد.

- **تجنُّب ابتعاد الموظفين عن أماكن عملهم:** إن التصميم الجيد يقلل من فرص ابتعاد الموظفين عن أماكن عملهم؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى ضياع وقتهم وجهودهم، ويمكن أن يتحقق ذلك بوضع المعدات والأجهزة المكتبية التي يحتاج إليها الأفراد قريبة منهم؛ إذ إن اضطرارهم للانتقال يؤدي إلى ضياع وقتٍ كان يمكن أن يُصرف على أداء المهام.

- **إعطاء الزوار والعملاء انطباعاً حسناً عن المكتب:** إن المكتب ذا التصميم البسيط والأنيق يُسهم في إضفاء جوٍّ من الراحة للأفراد الموجودين فيه؛ مما يشجّعهم على الإقبال على العمل، ويعطي انطباعاً حسناً عن المنظمة للعملاء؛ ليشكّل عاملاً من عوامل الإعلان لها؛ نتيجة الصورة الحسنة والانطباع الجيد الذي يوحيه التصميم.

- **مرونة التصميم وسهولة تعديله:** تحدث التغييرات في المكتب بشكلٍ مستمر؛ نتيجةً لأسباب تفرضها ضرورات العمل، مثل: إضافة أو حذف أو دمج بعض الإدارات أو الأقسام؛ مما يستدعي تعديل التصميم وترتيب المكتب وفقاً للتغييرات الجديدة. لذا يجب أن يكون التصميم مرناً وقابلاً للتعديل والتوسُّع المستقبلي بأقل جهد وبأقل كلفة، وما يتطلبه ذلك من استخدام أثاث أو تجهيزات موحَّدة تضمن المرونة والمظهر الموحد في المكتب.

يتضح لنا مما سبق؛ أنه على المنظمات تحليل مكان العمل، ودراسة التصميم جيداً؛ للتوصل إلى تصميم مناسب، وحصر الأعمال التي تقوم بها الوحدات التنظيمية من خلال الاستعانة بالخريطة التنظيمية، والتعرف أيضاً على الخطط المستقبلية للمنظمة سواء تعلّق ذلك بخدمات جديدة أو بأسلوب إداري جديد. وعليه؛ يحتاج متخذو القرار بشأن التصميم في المكتب إلى إجراء دراسة مَسْحِيّة لاحتياجات الأفراد، واستطلاع آراء المشرفين والمديرين في مواقع عمل الوحدات التنظيمية؛ لتحديد المساحات المطلوبة، ومقارنتها بالمساحة المتاحة؛ ومن ثم القيام بعملية التصميم بموضوعية.

مواقع الإدارات داخل المكاتب:

يعتمد اختيار مواقع الإدارات داخل المكاتب على طبيعة العمل، وعلاقة الإدارات ببعضها؛ فكلما كان المبنى مُصمّماً على الأساس الوظيفي للمنظمة؛ ساعد ذلك على زيادة إنتاجيتها؛ إذ إنّ الاتجاه الحالي هو تصميم المكاتب على أساس وظائف المنظمة. فمثلاً تُوضَع المكاتب قريبةً من الإدارات والموظفين الذين يستفيدون منها. بالإضافة إلى أن المكاتب المركزية التي تقدّم خدماتٍ لأغلب الإدارات والأقسام في المنظمة تكون في موضع الوسط لتحقيق من تهرّكها الخدمة السريعة. ومن المبادئ الواجب مراعاتها في هذا الشأن:

- **الإدارات المرتبطة مع بعضها في العمل:** في أثناء ترتيب أماكن الإدارات؛ يجب الأخذ في الاعتبار درجة العلاقة بين الإدارات؛ إذ إنّ الإدارات والأقسام التي تشابه في طبيعة عملها، أو الإدارات التي تؤدي أعمالاً متكاملة فيما بينها؛ يجب وضعها متجاورةً وقريبةً من بعضها؛ وذلك من أجل تقليل الوقت اللازم لانتقال العمل فيما بينها، وضمان تدفق العمل إلى الأمام بشكلٍ مستمر. فعلى سبيل المثال: مركز الاتصالات الإدارية يرتبط بعلاقة قوية مع مركز الحفظ النشط؛ لذا فإن موقع تلك الوحدات الإدارية يجب أن تكون قريبة لتسهيل أداء العمل بينهما.
- **الإدارات ذات الطبيعة المختلفة:** بعض الإدارات والأقسام تتطلّب احتياجات معينة لأداء العمل، مثل تلك التي تحتاج إلى هدوء وتركيز ذهني كبير؛ تحتاج إلى مكاتب خاصة بها وبعبدة عن مصادر الضوضاء، ويُفضّل أيضاً أن يكون موقعها بعيداً عن الزوار. وفي المقابل الإدارات والأقسام التي يصدر عنها ضوضاء وتُحدِث ضجةً وأصواتاً عالية كأجهزة التصوير أو الآلات المكتبية؛ تكون في أماكن معزولة عن باقي الأقسام؛ لضمان توفير جوٍّ خالٍ من الضوضاء لبقية الإدارات.

- **الإدارات الكثيرة الزوار:** هناك الكثير من الإدارات والأقسام التي تتعامل مع الجمهور بشكل مباشر؛ مما يضطر الموظفين إلى تقديم الخدمة لهم في أسرع وقت وبدون المرور بكامل أقسام وإدارات المنظمة؛ لذا من الأفضل أن تكون بالقرب من المدخل، وفي أماكن يسهل الوصول إليها من قبل العملاء دون حدوث إزعاج لبقية الإدارات.
- **الإدارات سيئة المظهر:** هناك بعض الإدارات وبحسب طبيعة عملها تكون سيئة المظهر، ولا يمكن أن تكون مرتبة أو نظيفة دائماً، مثل: أماكن تسليم البضائع والمخازن والمطابخ المركزية للمنظمات التي تقدم وجبات لموظفيها؛ فيجب اختيار مواقع تلك الإدارات بعيداً عن نظر العملاء، أو الإدارات الكثيرة الزوار.
- **الإدارات ذات الخدمات المركزية:** ينبغي أن تكون مجموعات الإدارات ذات الخدمات المركزية كخرف الملفات ووحدات معالجة البيانات، في موقع ملائم بالقرب من الإدارات والموظفين الذين يستخدمونها؛ بحيث يُستفاد من موقع الإدارات المركزي لبقية الإدارات التي تستفيد منها.

البيئة المادية للمكتب:

يمثل مكان العمل مجموعة من العناصر التي يتم توفيرها بغرض مساعدة الأفراد على أداء مهامهم بما يلبي احتياجات العمل. ومع التغيرات الحديثة في بيئة المنظمات، لم يقتصر دور مكان العمل على هذا الهدف؛ بل تجاوزه للسعي إلى تهيئة بيئة عمل صحية وآمنة، تبعث على الشعور بالراحة والرفاهية، ومحفزة تحث الأفراد على العمل بنشاط ودافعية، وتقديم الأفكار الإبداعية، وبالتالي تحقيق مستويات عالية من الرضا الوظيفي، وزيادة الإنتاجية والفاعلية؛ مما ينعكس بالتالي على رضا العملاء، ودعم سمعة المنظمة وموقعها التنافسي.

يرى المختصون أن بيئة العمل في مفهومها العام تتكوّن من بُعدين: البُعد الأول هو بيئة العمل الاجتماعية والتنظيمية، وهي تشير إلى السياق الاجتماعي والتنظيمي للأفراد في المنظمة، وتتعلق بجوانب مختلفة مثل: ثقافة المنظمة، وفريق العمل، ونوع الوظيفة، ونظام المكافآت، وأنماط القيادة وغيرها. والبُعد الثاني هو بيئة العمل المادية، ويُقصد بها مكان العمل وموجوداته، وكل ما يحيط بالأفراد من عناصر مثل: الإضاءة والتكييف وغيرها. (Dul and Ceylan, 2011)؛ ونظراً لاهتمام المنظمات بتهيئة بيئة العمل المناسبة؛ فقد

اتخذت كافة السُّبل لتحقيق ذلك على نطاق بيئة العمل الاجتماعية والتنظيمية؛ مدعومةً بالتطوُّر الحاصل في مجال علوم الإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل. أمَّا على صعيد البيئة المادية؛ فقد حرصت المنظمات على توفير مكان العمل المريح والسليم والمناسب لاحتياجات العمل، وفقاً للمعايير المقننة التي تصدرها المنظمات الدولية المتخصصة.

إنَّ اهتمام المنظمة بتوفير البيئة المادية الجاذبة بعناصرها المختلفة؛ يبعث لدى الأفراد الشعور بالولاء والانتماء للمنظمة، ويخلق بيئة عمل جاذبة تساعد في استقطاب الموظفين الجُدد؛ مما يُعزِّز الموارد البشرية في المنظمة، ويعمل على إثرائها بالخبرات والمؤهلات التي تحتاج إليها؛ وبالتالي تحسين جودة العمل. كما تؤثر البيئة المادية السليمة على زيادة معدل إنتاجية الأفراد وتحسين مستويات أدائهم، والارتقاء بهم والابتعاد عن كلِّ ما يُسبِّب التوتر والإجهاد لهم، والوصول إلى أبعادٍ جديدة من التطوير الإداري والمهني في بيئة العمل المكتبية وتدفعهم نحو الإنجاز؛ مما يؤثر على الإنتاجية بشكلٍ كامل.

لذا أوَّلت المنظمات في الآونة الأخيرة اهتمامها ببيئة المكتب المادية المناسبة، ودفعت متخذي القرار فيها إلى التفكير في إستراتيجيات حديثة لتوفير بيئة مادية مكتبية مناسبة تساعد على الاحتفاظ بالموظفين ورفع الروح المعنوية لديهم، وبالتالي زيادة إنتاجيتهم؛ حتى لا يتسبَّب ذلك في فقدان العديد من المؤهلات والخبرات؛ بسبب التذمُّر من بيئة المكتب والتي تتسبب في عدم كفاءتهم. فالبيئة المادية السلبية وغير المناسبة تُحمِّل المنظمات تكاليف غياب الموظفين وتركهم للعمل، وفقدان الرغبة في الابتكار والإبداع؛ بسبب انخفاض الدافعية للعمل والشعور بالإجهاد النفسي؛ مما يؤثر على جودة الأداء المطلوب؛ بالإضافة إلى تأثير قيمة العمل وأثره في حياة الأفراد وعلاقاتهم، والشعور بالتوتر والإجهاد وانعكاسه على سلوكياتهم وأدائهم. ويجب الإشارة إلى أن الآثار السَّلبية للبيئة المادية للمكاتب لا تمسُّ الموظفين فقط؛ بل تمتدُّ إلى التأثير على المنظمات التي يعملون بها ويعيق تطورها؛ مما يُحتمُّ على المنظمات تطوير البيئة المادية للمكاتب ومحاولة تماشيها مع خططها التنموية.

في هذا الإطار أصدرت وزارة الخدمة المدنية دليلاً بعنوان: (الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية في الأجهزة الحكومية) وذلك في عام ٢٠١٦م، ونشرته كذلك في موقعها الإلكتروني، والذي يقدِّم حزمةً متكاملةً من المكوّنات والمؤشرات لتوضيح مكوّنات البيئة المادية الجيدة في المكاتب،

وبيان أهميتها في الأجهزة الحكومية والتعريف بأثرها على المكاتب، ومكوناتها ومتطلباتها؛ بالإضافة إلى بعض الإرشادات العملية التي تهمُّ المنظمات وتكفل الحد الأدنى بما يلزم الأخذ به في تهيئة بيئة العمل المادية الفاعلة والصحية والمناسبة لأداء العمل وإنجازه بكفاءة وفعالية، وتحديد قائمة للتحقق من توفر مكوناتها لتساعد على المتابعة وتساعد الجهات الرقابية على التحقق من التزام الجهات الحكومية بتوفير بيئة العمل الحكومية المناسبة. وقد عرّف الدليل الإرشادي (٢٠١٦: ١٣) البيئة المادية بأنها «مكانُ العمل والعناصر المادية المحيطة بالعمل المكتبي والعاملين فيه؛ من: إضاءة، وتهوية، وتدفئة، وتكييف، وأثاث مكتبي».

مما سبق؛ يُمكن تعريف البيئة المادية للمكتب بأنها توفيرُ كلِّ ما يُحوّل العمل من الملل وعدم الراحة إلى المتعة والراحة والإنتاجية. أو هي توفيرُ العناصر الضرورية في مكان العمل؛ بما يحقق التوازن بين العمل والاحتياجات الشخصية للأفراد ويحفّزهم على العمل والإبداع. ويمكن اعتبارها بأنها عاملٌ مهمٌّ من عوامل الرضا الوظيفي للأفراد، يساعد على رفع الروح المعنوية لديهم وتحسين أدائهم، وزيادة مستويات إنتاجيتهم؛ بالإضافة إلى المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج.

وفي ظل التغييرات التي فرضها التوسُّع في استخدام التقنية كعنصر أساسي من مكونات المكتب؛ أصبح من الضروري مراعاة ذلك في تصميم المكتب، وفي طريقة توزيع المساحات على المكاتب؛ حيث أخذت الأجهزة المكتبية المخصصة لكل فرد من الأفراد العاملين في المكتب مساحاتٍ من منطقة العمل يجب أخذها بعين الاعتبار؛ إضافةً إلى ما تُسببه تلك التقنيات من إحداث بعض الضوضاء عند استخدامها، كما زاد ذلك من المخاطر الصحية على العاملين، مثل: إجهاد العين الناتج عن وهج الشاشة، وآلام الظهر، والشد العضلي والصداع وغيرها. كلُّ تلك العوامل جعلت من الضروري العمل على مراعاة توفير بيئة العمل الصحية والأمنة، والاستفادة من التطورات التي شهدتها علم الهندسة الإنسانية في توفير بيئة مكتبية مناسبة للوظائف أو المهام التي يؤديها الأفراد في المكتب، وتلبّي متطلباتهم الخاصة.

علم الهندسة الإنسانية Ergonomics:

يُعرّف علم الهندسة الإنسانية بوصفه «سلسلةً من المعارف والمهارات والأدوات والتقنيات التي إذا ما طبّقت بشكلٍ مناسبٍ ستُحقّق نتائج إيجابية على مستوى الإنتاجية والفاعلية

والكفاءة والسلامة في أيّ محيط عمل». كما يُعرّف البعض الهندسة الإنسانية بأنها «علمُ العمل» *The science of work*؛ إذ يتمُّ استبعاد معوّقات الوصول إلى الجودة والإنتاجية وتحقيق الأداء البشري الآمن؛ من خلال ملاءمة بيئة العمل للمهامّ (العامري وتوماس، ٢٠١٢: ٣٤٣). كما عرّفه الباحثون (Filho *al at.*, 2014) بأنه «دراسةٌ علميّةٌ لكفاءة العمل»، أو بأنه «دراسةٌ للعلاقة بين الإنسان وبيئته عمله بالاستناد إلى العوامل التشريحية والفسيولوجية والعوامل الإنسانية»، وبيئة العمل تعني كلّ ما يحيط بالإنسان من ظروف (أصوات - ضوضاء - ضوء - حرارة - تهوية... وغيرها) وأدوات وآلات وأساليب عمل.

مما سبق؛ يمكن تعريف علم الهندسة الإنسانية بأنه علمٌ تطبيقيٌّ يهتمُّ بمراعاة خصائص الإنسان في مكان عمله، وتصميم أساليب العمل، والمهام، والأدوات والآلات بما يُحقّق الاستخدام الإنساني الصحي والمريح والفعال. وتتكون عناصر الهندسة الإنسانية بالإضافة إلى وضعيات الجسم وحركاته اللازمة لأداء العمل، مثل: الجلسة، والوقوف، والرفع، والسحب، والشد. بقية عوامل البيئة المادية، مثل: الضوضاء، والإضاءة ودرجة الحرارة والرطوبة وغيرها؛ بغرض زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف عبر تصميم المهام بشكل جيد، يمكن الأفراد من إنجاز أعمالهم بدون أيّ مخاطر أو إصابات.

ومن ثمّ؛ فالهندسة الإنسانية مهتمةٌ بتصميم أنشطة العمل التي تناسب الشخص حسب قدراته وحدوده؛ مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات العمل وقدرات العاملين؛ ليتمّ التنسيق لتقليل المخاطر من الإصابات العضلية والعظمية (Musculoskeletal) الناتجة عن أداء العمل بصورة يدوية. ولكي يتمّ تحقيق عناصر الهندسة البشرية في بيئة العمل؛ يجب أن تتضافر جهود المختصّين في المنظمة؛ بدءاً بالمصمّمين الذين يجب أن يأخذوا تلك العناصر بعين الاعتبار عند تصميم مكان العمل، وكذلك الإرشادات لتقليل المخاطر. مروراً بمتخذي القرار في المنظمة في أثناء التخطيط لعمليات مكان العمل الجديد؛ إذ يجب عليهم معرفة مبادئ الهندسة الإنسانية، مثل: ضرورة إبقاء العضلات والمفاصل في أثناء أداء العمل بوضع طبيعي بعيداً عن الشد، وبقاء العمل قريباً من الجسم، والتبديل في الوضعيات والحركة، وتجنّب شدّ الجسم للوصول إلى الأماكن البعيدة، وغيرها. واعتماد إستراتيجيات التصميم التي تؤكّد على مناسبة متطلبات العمل لقدرات وحدود الأفراد، على سبيل المثال: عندما يتطلب العمل حمل مواد ثقيلة يجب التفكير في توفير آلة تقوم بمساعدة الأفراد على أداء هذا العمل (بوترا، ٢٠١٨).

إن تطبيق أي منظمة لمبادئ الهندسة الإنسانية في بيئة عملها؛ سيؤدي إلى تطوّر ملحوظ في طريقة أداء العمل، وتصميم العمل بما يلائم احتياجات الأفراد الجسدية والذهنية والنفسية. وما يترتب عليه من تقليص استخدام الجهد العضلي والذهني في أداء الأعمال اليومية؛ مما يعمل على تحسين الأداء والتقليل من الأخطاء الناجمة عن عدم التركيز والتشتت. وتحسين مستوى الأمن والسلامة للأفراد والحالة الصحية العامة لهم، وانخفاض مستوى الإصابات الناجمة عن العمل؛ وبالتالي التأثير الإيجابي على مزاجية الأفراد، وتحسين مستوى تفاعل الأفراد مع بيئة العمل.

عناصر البيئة المادية للمكتب:

يُنظر إلى بيئة العمل المكتبي باعتبارها مجموعةً من العناصر والموجودات في المكتب شكّلت في مجملها البيئة المادية المحيطة بالعمل، التي يجب أن تكون آمنةً، وصحيةً، وتساعد الأفراد العاملين فيه على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية. ويرى بعض المختصين أن عناصر البيئة المادية المكتبية يُمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: عناصر مباشرة تتمثل في الإضاءة، والتكييف والتبريد والتهوية، وترتيب المكان. وعناصر غير مباشرة تتمثل في الأثاث والأدوات والتجهيزات المكتبية؛ في حين نظر إليها آخرون من حيث أهميتها في إنشاء بيئة عمل مُلهمة من خلال إجراء تغييرات فعلية في مكان العمل. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام المزيد من المعدات والأدوات سهلة الاستخدام والأثاث المريح وتوفير مساحات مكتبية مُصمّمة لراحة العاملين فيها. وبغض النظر عن التصنيف المتبع لتلك العناصر؛ فإنه يُمكن تحديدها على النحو التالي مع وَصف لكلّ مكون لتوفير بيئة عمل أفضل في المنظمة (الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية، ٢٠١٦؛ Janice, 2019).

توفير الإضاءة المناسبة:

تُعَدُّ الإضاءة من المكونات المهمة للعمل المكتبي؛ وذلك لأن الإضاءة غير المناسبة، والتي لا تراعي الأسس العلمية في تصميم المكاتب، تؤثر تأثيراً سلبياً على صحة الأفراد النفسية والبدنية، وعلى سلوكهم وردود أفعالهم؛ مما يزيد من أخطائهم، ويُخفّض من إنتاجيتهم.

وعلى العكس؛ فإن توفير أفضل تصميم للإضاءة يدعم التفاعل البشري مع البيئة المرئية، ويحد من غيابهم، ويعمل على تعزيز شعورهم بالراحة في أثناء تواجدهم في المكتب؛ وبما يقلل من الوقوع في الأخطاء عند أدائهم لواجباتهم؛ وبالتالي ضمان زيادة الإنتاجية.

ولهذا السبب؛ يجب مراعاة الأسس العلمية الصحيحة في اختيارها وتوزيعها، وفق خصائص مُحددة تتناسب مع طبيعة العمل المكتبي، وأن تكون الإضاءة كافية ومناسبة تساعد على أداء العمل المكتبي بكفاءة، وأن يُراعى توزيعها وفقاً لمساحة المكتب ومكان العمل، وبما يجنب حدوث انعكاسات على الأدوات أو الأجهزة أو سطح المكتب. كما أنه من الضروري التقليل من الأسطح اللامعة؛ سواءً في المكاتب أو الأدوات والأجهزة المُستخدمة؛ حتى لا تعكس الضوء على أعين الأفراد، وما يُسببه ذلك من التأثير على رؤيتهم وشعورهم بالإرهاق والانزعاج. مع المحافظة على ثبات الإضاءة، وتغيير المصابيح كلما استدعت الحاجة ذلك، وضمان عدم تحركها أو تأرجحها. ويُفضّل استخدام الإضاءة الباردة (Cool Lighting)، وإضاءة (LED) أو الفلورسنت (Flour cent)، وتوفير إنارة خاصة بالطوارئ وبشدة كافية، وأن تعمل بشكل تلقائي عند توقف مصدر الإنارة الصناعية.

يُشكّل التوجّه الحديث للمنظمات نحو الاستفادة من الضوء الطبيعي - ما أمكن - سواءً من سقف المبنى أو من النوافذ في جوانب المبنى؛ وذلك حسب ما يتيح التصميم الخاص بالمبنى؛ للاستفادة من مصادر الإضاءة الطبيعية، وبما يُسهّم في توفير الطاقة في أماكن العمل، مع استخدام الستائر الشفافة التي تساعد على دخول الضوء الطبيعي للمكاتب.

التبريد والتهوية:

يُعَدُّ التكيف من العناصر المباشرة التي تؤثر على البيئة المادية للمكتب، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم المكاتب؛ وذلك لما للمناخ الداخلي من تأثير كبير في أداء الأفراد؛ إضافةً إلى تأثيرها على الصحة والحالة النفسية والمزاجية لهم؛ فقد تتسبّب الحرارة المرتفعة أو البرد الشديد في التأثير على تصرّفات الأفراد وشعورهم بالخمول؛ إذ يُسهّم التكيف المناسب في خلق بيئة عمل فاعلة تُعزّز الحالة النفسية والصحية للأفراد؛ مما ينعكس إيجابياً على مستويات الإنتاجية، وبالتالي رضا العملاء.

يُدرِك المصمّمون للمكاتب ضرورةً تهيئة المناخ المناسب؛ وذلك باعتماد أنظمة تكييف فاعلة على مستوى المنظمة، تُسهِم في ضبط درجات الحرارة والرطوبة عند حدٍّ معين، وأن تتماثل تلك الأنظمة على مستوى المنظمة عموماً. ويرى المختصون وبحسب المعايير الدولية في هذا المجال؛ أن درجة الحرارة المناسبة في المكتب يجب أن تكون بحدود (٢١-٢٤) درجة مئوية، أمّا نسبة الرطوبة المناسبة تكون من (٤٠% - ٦٠%)؛ بحيث يمكن التحكّم فيها آلياً؛ بما يُسهِم في تشغيلها بكفاءة وتسهيل صيانتها، وضمان استمراريتها وعدم تعطلها وتوقفها عن العمل. كما أن توزيع أنظمة التكييف وفق طرق علمية هندسية متفق عليها يساعد في المحافظة على مستويات ثابتة من الحرارة والرطوبة؛ مما يزيد في عمر تلك الأجهزة.

لا يقتصر استخدام أنظمة التكييف المركزية الحديثة على التحكّم بدرجة الحرارة ونسبة الرطوبة فقط؛ بل تساعد أيضاً على تجديد الهواء في المكاتب وتنقيته من الروائح والغبار؛ مما يُسهِم في إيجاد جوٍّ صحيٍّ للموظفين والمستفيدين من خدمات المنظمة. ويتطلب تشغيل أنظمة التكييف بكفاءة ضرورة الصيانة الدورية لها، واستخدام أحدث التقنيات لضمان تجديد وتنقية الهواء والحفاظ على المعيار المعتمد للمكاتب والخاصة بمعدل تجديد الهواء وهو (٢٥) متراً مكعباً للفرد في الدقيقة الواحدة. ويتطلّب كذلك احتواء تلك الأنظمة على مرشحات تنقية الهواء؛ للتخلّص من الروائح والشوائب، وأن يتمّ تنظيفها كلّ ثلاثة أشهر على الأقل.

ترتيب المكان:

يُعَدُّ ترتيب وتنظيم المكاتب إحدى سمات العناصر المادية للمكتب، ويتمثل في تهيئة مكان العمل للإنجاز بشكلٍ أمثل وزيادة مساحة العمل المتاحة؛ من خلال استثمار وسائل وأدوات العمل بشكلٍ مناسبٍ وتقليل وقت التجهيز والتشغيل، والحرص على الحدّ من نسبة الإصابات والحوادث في بيئة العمل.

ولتنظيم وترتيب بيئة العمل المكتبية؛ يجب الأخذ بالمعايير التالية: فحص موجودات المكتب؛ للتأكد من صلاحيتها للتخزين، والتصرّف في الموجودات التي لا يتم استخدامها في المكتب في الوقت الحالي؛ وذلك بنقلها بعيداً لحين الحاجة؛ بحيث يبقى في مكان العمل الموجودات التي تحتاج إليها لإنجاز الأعمال. ويمكن استخدام الأدوات والألوان لتمييز

الموجودات لمساعدة الموظف على الفرز السريع. ومن الضروري أن تكون أماكن تخزين موجودات المكتب آمنة؛ بحيث يكون من السهولة الوصول إليها، وألا تعيق أداء العمل ولا يتم وضعها في الممرات ولا عند المداخل أو عند مخارج الطوارئ. ومراعاة سلامة الموظفين من خلال سلامة المادة المخزنة، واستخدام اللوحات الإرشادية في أثناء عملية التخزين لتسهيل عملية استرجاعها.

الهدوء والحدّ من الضوضاء:

تُسبّب الضوضاء إزعاجاً للأفراد الموجودين في المكتب سواءً موظفين أو عملاء، وتسبّب الشعور بالتعب والإعياء؛ إضافةً إلى التشبّث الذهني عند إنجاز العمل، الذي يؤدي إلى استنزاف الطاقة العصبية للأفراد، وينعكس سلباً على الحالة المزاجية والنفسية لهم. وتنتج الضوضاء في المكتب من مصادر داخلية، مثل: أحاديث الأفراد سواءً أكانوا عاملين أو عملاء، والأصوات التي تصدر عند استخدام الآلات والأجهزة المكتبية، أو عند قيام الفنيين بأعمال الصيانة الدورية، كما تطلق بعض أنواع أجهزة التكييف أصواتاً مزعجةً في أثناء عملها وغيرها. أمّا مصادر الضوضاء الخارجية؛ فتكون عادةً بسبب قرب المبنى من الشوارع المزدحمة، أو المصانع والأسواق التجارية أو محطات النقل وغيرها.

لا يُمكن تجاهل مشكلة الصوت أو الضوضاء في المكاتب؛ فأياً كان مصدرها ومستواها فلها آثارٌ سلبيةٌ على جودة العمل وعلى الموظفين على حدٍّ سواء؛ إذ إنها تساعد على زيادة معدل الأخطاء في العمل، وقلة الإنتاجية، وضعف الأداء والآثار الصحية على الموظفين خاصة القدرة على السمع والتوتر النفسي. وتتميّز الأعمال المكتبية بحاجتها إلى توفر الهدوء في المكتب؛ لما يتطلبه ذلك من تركيز ذهني لإنجاز العمل بكفاءة، وما يُشكّله الهدوء من أهمية في رفع الإنتاجية والمحافظة على صحة الموظفين النفسية والسلوكية.

يعتمد المصمّمون للمكاتب أساليب هندسية؛ للحدّ من تأثير مصادر الضوضاء بما يوفر بيئة عمل مكتبية هادئة؛ من خلال الاختيار المناسب لمواقع المكاتب، واستخدام المواد العازلة للصوت في تغطية الأسقف والجدران والممرات، واستخدام الآلات الهادئة التي لا تتسبّب بإزعاج في أثناء العمل، أمّا الأجهزة التي تُصدّر ضوضاء؛ فيتمّ عزلها بعيداً عن

المكاتب؛ خاصةً للوظائف التي تحتاج إلى تركيزٍ عالٍ. كما أن التصميم الداخلي المناسب للمكاتب يمكن أن يحدّ من تنقلات الموظفين بين الأقسام، ويساعد على تخفيف الضوضاء فيها.

الأمن والسّلامة:

الهدف من وُضْع قوانين وأنظمة السلامة في أيّ منظمة؛ هو توفير أكبر قدرٍ من السلامة لجميع منسوبيها وعملائها. وتسعى المنظمات إلى ذلك كمتطلبٍ أساسيٍّ يجب توفيره؛ ليتمكنَّ الموظفون من القيام بأعمالهم المكتبية، والحد من الإصابات والمخاطر التي يمكن أن تصيبهم؛ وذلك عن طريق تزويدهم بتعليمات وأصول السلامة وتدريبهم عليها.

ومن مظاهر الأمن والسلامة في بيئة المكتب؛ إزالة كافة أشكال الخطر؛ سواءً المتعلقة بالأجهزة أو الأدوات أو الوسائل، وما يتطلبه ذلك من التأكد من سلامة التوصيلات الكهربائية وتوزيع الأحمال الكهربائية بشكلٍ مدروس، والمساعدة في السيطرة على مكامن الخطر وتحديدّها من خلال استخدام ضوابط هندسية وتقنية، مثل: أجهزة التهوية والعزل والحراسة والوقاية والمراقبة. كما يجب على المنظمات تصميمُ أنظمة عمل آمنة واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والفنية الوقائية للتقليل من حدوث المخاطر، وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير كافة وسائل الحماية والوقاية، وضمان أن تكون في جاهزيةٍ تامة لاستخدامها عند الحاجة. وأن يُراعى في تصميم المرافق جَعْلها بطريقةٍ مستوية للحدّ من الانزلاق، ولتسهيل على ذوي الاحتياجات الخاصة التنقل بسهولة، وأن تُطبّق المنظمة مفهوم (الوصول الشامل) الذي يضمن استخدام جميع المرافق في المنظمة من جميع الموظفين والعملاء بمن فيهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أنه من الضروري أن تزود المنظمات مبانيها بأجهزة الكشف عن الحرائق والإنذار المبكر والكشف على سلامتها باستمرار وكذلك التدريب عليها؛ بالإضافة إلى توفير مخارج طوارئ مناسبة لحجم المنظمة وعدد موظفيها مع وضع إرشادات لتوضيح أماكنها. كما لا تغفل المنظمة عن توفير الإسعافات الأولية والمسعفين المؤهلين للتواجد في كلّ الأوقات حسب الحاجة.

الألوان في المكاتب:

تُعَدُّ الألوان أحد عناصر التصميم الداخلي المهمة التي تُضفي نوعاً من الجمالية التي تحسِّن من الحالة النفسية والمزاجية للموجودين في المكتب، وتحفيزهم على أداء العمل. ويُراعى عند اختيار الألوان للمكاتب مستوى النشاط الوظيفي، وطبيعة العمل، ودرجة التركيز التي يحتاج إليها الأفراد للعمل بشكل جيد. فاختيار ألوان المكاتب التي يحتاج العمل فيها إلى هدوء وتركيز، تُستخدم ألوان هادئة تتخللها ألوان دافئة لتجذب الملل، وتساعد على الإنصات والاهتمام؛ لما للألوان من دور كبير في تأمين الراحة النفسية للموظفين وزيادة الإنتاجية. وتتنوع الألوان ما بين الألوان الباردة والدافئة والهادئة والداكنة أو الغامقة. فالألوان الباردة كالأزرق والأخضر والزهري تولد الشعور بالهدوء والاسترخاء وبرودة الأعصاب. أمَّا الألوان الدافئة كالأحمر والبرتقالي والأصفر؛ فتؤثر في العواطف، وتخلق الشعور بالمرح والإثارة والحماس والجدية، في حين أنَّ الألوان الهادئة كالبيج والأبيض تولد الشعور بالجدية والدافعية. أمَّا الألوان الغامقة والداكنة، مثل: الأسود، والأزرق الغامق، والأخضر الغامق، والأحمر الغامق؛ فتولد الشعور بالنعاس والاكئاب والضرر والملل.

ونظراً لأهمية الألوان على أداء العمل وعلى نفسية الموظفين؛ فمن المهم أخذها في الاعتبار عند تصميم المكاتب، واختيار الألوان التي تثير النشاط وتحفز الموظفين على الإنتاجية. كما يجب الأخذ في الاعتبار ألوان المكونات المحيطة بالمكتب من أثاث وأجهزة وممرات وأرضيات، واختيار ألوانها بما يتناسب مع توفير بيئة مُحفزة للعمل. ويُفضَّل استخدام الألوان الفاتحة في المكاتب والممرات وفق مكونات بيئة العمل وموجوداتها، على أن تُستخدم الألوان التي تثير الحماس والدافعية مع التمييز بين ألوان الأرضيات والجدران والأسقف؛ إذ يُفضَّل أن تكون الأرضيات غامقةً إلى حدٍّ ما، والأسقف أفتح ما يمكن ليعطي الشعور بالاتساع.

إنشاء مساحة عمل خضراء:

إنَّ تجميل المكاتب بالزهور ونباتات الزينة واللوحات التشكيلية لا تقتصر على جمال منظرها؛ بل تعدَّت ذلك إلى أهمية تواجدها ضمن بيئة العمل المكتبية. ويُعدُّ تجميل

المكاتب بالزهور ونباتات الزينة واللوحات التشكيلية؛ أحد العناصر التي أخذت حيزاً من الاهتمام وشكّلت أحد مكونات المكاتب الحديثة؛ وذلك لدورها في إيجاد بيئة عمل مناسبة للموظفين والعملاء، على أن يكون استخدامها بشكل مناسب وبدون إفراط، وأن يتم اختيارها بعناية وبما يتناسب مع طبيعة عمل المكتب والمساحة المخصصة له؛ إذ يمكن استخدام النباتات الكبيرة أو اللوحات الكبيرة في الأماكن الفسيحة كقاعات المؤتمرات والصالات الكبيرة، ومراعاة توفير مساحة كافية لأداء الأعمال، وعدم وضعها في الأماكن الضيقة أو عند المصاعد؛ حتى لا تعيق هذه النباتات من أداء العمل وحركة الموظفين، وضرورة توزيعها بشكل متناسق ومتناسق، وتوفير الاهتمام والعناية بها.

توفير أثاث مكتبي مريح:

يُلبّي الأثاث المكتبي احتياجات الأفراد لأداء متطلباتهم الوظيفية بالشكل الأمثل ضمن البيئة التي يعمل فيها؛ لذا فإنه من المهم اختياره بما يتناسب مع طبيعة العمل؛ لتأثيره المباشر على أساليب العمل، وعلى كفاءة الأفراد وصحتهم. ويقوم المختصون في الإدارة المكتبية بتحديد مواصفات الأثاث المكتبي والمشاركة في اختياره، وتقييم جودته مع التركيز على مدى ملائمة للأفراد من حيث الأداء وسلامة بيئة العمل، وضمان التأثير الإيجابي على الحالة الصحية لديهم؛ وذلك بضمان اختيار الأثاث ذي الجودة والمتانة العالية والقابل للنقل، وفقاً لمستوى تحمّله ونوعية المواد المصنّعة منه، وأن يطابق المعايير والشروط المتعارف عليها فيما يخص الطاولات والمقاعد وخزانات الحفظ؛ من حيث المتانة والسلامة وجودة الصنع، ومراعاة أن تُستخدم في تصنيعه مواد صديقة للبيئة، ومقاومة للحريق، توفر الأمان عند الاستخدام.

ويتم اختيار الأثاث وتوزيعه ليلائم الشكل العام للمكتب، ويؤدّ الراحة النفسية للأفراد، مع مراعاة ملائمة لاحتياجات العمل بتوفير مساحة كافية على سطح المكتب وفي خزائن الحفظ؛ إضافةً إلى السماح للأفراد بسهولة الحركة. وأن يحقق وحدة التصميم ومن ثمّ واحد دون تمييز أو تفرقة بين الأفراد الذين هم في نفس المستوى الوظيفي، وبما يساعد على الشعور بالراحة والعدالة والانسجام بين مكوناته. مع مراعاة الاعتبارات الوظيفية من خلال اختيار مكاتب مختلفة للمستويات الإدارية مع الحفاظ على وحدة التصميم؛ فمثلاً مكانة الرئيس وأهمية القرارات التي يتخذها والانطباع المعين عن العملاء قد يُبرّر اختيار نوع وحجم معين من المكاتب. وعلى العموم يُفضّل أن يتم اختيار الأثاث وتصميمه بطريقة

مُبَسَّطة؛ بحيث يَسهُل عملية تنظيفه وتنظيف ما تحته، وغيرها من العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار الأثاث للاحتفاظ بمستوى جودة عالية، والمحافظة على سلامة الأفراد في أثناء الاستخدام؛ وبما يعمل على توفير الوقت والجهد والمساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية.

الاتجاهات الحديثة في بيئة المكتب:

تتميّز بيئة المكتب بكونها سريعة التغيير بما يتلاءم مع التغيّرات والتطوّرات الحاصلة في بيئة المنظمة الداخلية والخارجية، وتصدر الشركات المتخصصة في مجال العمل المكتبي تقارير تتناول التغيّرات الحاصلة في بيئة المكتب بالاعتماد على رَصْد الظواهر واستطلاعات الرأي؛ للتعرف على التغيّرات في الاتجاهات والسلوك والأفكار التي ستؤثر على مكان العمل مستقبلاً، ومن هذه التقارير (Aruba, 2019؛ Frey and Osborne, 2015؛ Donnelly, 2013) والتي هدفت إلى التعرف على أهمّ الاتجاهات والتغيّرات في أساليب العمل الحالية، نذكر منها:

- الاتجاه نحو العمل وفق طريقة عملٍ مشتركة، أي: العمل ضمن فرق عملٍ صغيرة، وهو ما يتطلب إجراء المزيد من التغييرات التنظيمية واستخدام أساليب إدارية جديدة، مثل: المرونة Lean، والرشاقة Agile. ومن خلال استقطاب القادة من الشباب، لابتكار أشكال تنظيمية جديدة تغلب عليها المرونة في الهياكل التنظيمية المُستخدَمة، والتركيز على رسم الصورة الذهنية الإيجابية عن المنظمة؛ عن طريق الاطلاع الدائم على احتياجات العملاء وتحديد الفرص المتاحة في السوق، وتُبْنِي المشاريع الإبداعية داخل المنظمة التي تغتني الفرص؛ من خلال الاستغلال الأمثل للمواهب وبقية الموارد المتاحة داخل وخارج المنظمة.

- امتلاك الأفراد في المنظمة من جيل الشباب لشبكة علاقات كبيرة؛ نتيجة تفاعلهم مع الآخرين عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني، رغم عدم إتقانهم للاتصال الرسمي أو التواصل والتفاعل مع الآخرين عن طريق الاتصال المباشر وجهاً لوجه.

- الاعتماد على الذكاء الاصطناعي كأداة لأداء المهام وحلّ الكثير من المشكلات؛ مما سيؤثر على نوعية الوظائف المتاحة؛ إذ ستختفي وظائف وتنمو وظائف أخرى تتطلب مهارات ومؤهلات خاصة لتشغيل التقنية الجديدة.

- نمو الاقتصاد التشاركي، وهو نظامٌ اقتصادي اجتماعي يركّز على مشاركة الموارد المادية والبشرية لتلبية احتياجات العملاء، ويدعم التقنية والتطبيقات التي تسمح للعملاء

بسرعة دَمَج الموارد والاستفادة من الخدمة، والتي ستكون عبر طلبها مباشرةً من شخص إلى آخر. ومثال ذلك تعاون أكثر من منظمة على تقديم خدمات باستخدام تطبيق يعمل على ربط مقدّم الخدمة بالعميل.

- استبدال بيئة العمل المادية بأخرى جديدة، عن طريق إيجاد مراكز تتيح العمل المشترك الذي يعتمد على مشاركة أماكن العمل مع آخرين. والحديث حول عدم كفاءة أماكن العمل التقليدية لن يصبح ذا جدوى قريباً؛ لأنها ستصبح غير موجودة أساساً، عن طريق إيجاد بيئة تدعم العمل عن بُعد، والمشاركة وتبادل المعرفة. والتصميم الحديث يكون بتطوير مكان العمل؛ ليدعم الممارسات العملية والإمكانيات المثلى للأفراد التي تُمكنهم من أداء مهامهم؛ من خلال تقديم عددٍ واسعٍ من الخيارات تتيح للأفراد اختيار منطقة العمل وفق ما يرونه مناسباً لاحتياجات العمل أو الحالة المزاجية اليومية؛ من حيث: الرغبة في المشاركة مع الزملاء، أو اختيار مكان العمل الذي يضمن له الهدوء والتركيز. ففي التقرير الذي أصدرته شركة CBRE السويسرية (Andrew, 2014) لرصد التغيرات التي ستطرأ على بيئة العمل عام (٢٠٣٠م)، بعد دراسة شارك فيها (٢٢٠) من الخبراء وقادة الأعمال الشباب من (١١) دولة في مختلف قارات العالم. وخلصت إلى نتائج من أهمّها:

- (٨٥٪) من أفراد العينة يرون أن الحاجز بين الحياة الشخصية والعملية سيختفي.
- (٨٥٪) منهم يرون أن تحقيق الرفاهية في مكان العمل يُعدُّ أمراً أساسياً؛ وذلك بتوفير الجودة في سبعة عناصر في البيئة المادية، وهي: الهواء، الماء، الإضاءة، اللياقة، التغذية، الراحة، العقل.
- (٨١٪) منهم يرون وجود علاقة بين الرفاهية في مكان العمل، وقيَم الإبداع في المنظمة، وأن الشعور بالرفاهية من قبل الأفراد في المنظمة سيُحفّز توليد الأفكار والإبداع بحلول عام ٢٠٣٠م.
- (٣٣٪) منهم يعتقدون أن التغيرات الحاصلة في طريقة أداء العمل واستخدام التقنية ستقوم بتغيير الثقافات المحلية في مكان العمل نحو ثقافة عالمية واحدة.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل، حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- تُعدُّ بيئة العمل المادية للمكاتب أحد روافد الرضا الوظيفي للعاملين. ()

.....

٢- لا علاقة للمعلومات الكاملة والدقيقة باتخاذ القرارات الإدارية. ()

.....

٣- يُقصد بتصميم المكتب، وضع خطة متكاملة تبين مواقع الإدارات والأقسام التنظيمية للمنظمة بعضها من بعض. ()

.....

٤- من المهم في تصميم المكتب ابتعاد الموظفين عن أماكن عملهم؛ لكي يحصلوا على الخصوصية التامة. ()

.....

٥- تُعرّف البيئة المادية للمكتب بأنها تساعد على توفير العناصر الضرورية في مكان العمل؛ بما يحقق التوازن للأفراد ويحفزهم على العمل والإبداع. ()

.....

التمرين الثاني:

وَصَّح الفرق بين الإدارات المرتبطة مع بعضها في العمل، والإدارات ذات الطبيعة المختلفة؛ وذلك فيما يخصُّ مواقع الإدارات داخل المكاتب.

- الإدارات المرتبطة مع بعضها في العمل:

.....
.....

- الإدارات ذات الطبيعة المختلفة:

.....
.....

أُسْئَلَة للنقاش:

- كيف تتمُّ الاستفادة القصوى من مساحة المكتب كمبدأ من مبادئ التصميم الجيد؟

- كيف يمكن تهيئة مكان العمل للإنجاز بشكلٍ أمثل؟

- ما هي أهم الاتجاهات والتغيُّرات في أساليب العمل الحالية؟

حالة تطبيقية:

انتقلت إحدى المنظمات الكبيرة الحجم الكثيرة الموظفين لمبنى حديث من عدة طوابق متكاملة المواصفات؛ من حيث البيئة المادية المناسبة والتخطيط الهندسي المتكامل. وفي أحد الأيام سمع الموظفون جهاز إنذار الحريق، وبدؤوا في التدافع للخروج من مكاتبهم باتجاه البوابة الأساسية للدخول اليومي. وبسبب كثرة عدد الموظفين وأسباب أخرى حصل التدافع وتضرر الكثير من الموظفين في هذه الحادثة. وبعد مرور ساعتين اتضح أن جهاز الإنذار لا يعمل بالطريقة الصحيحة.

أُسْئَلَة للمناقشة:

- ما هي المشكلة من وجهة نظرك؟ وما هي أسبابها؟

- في رأيك ما هي الأسباب الحقيقية للمشكلة، وكيف يمكن للمنظمة حلها في المرات القادمة؟

الباب الثاني

الاتصال في بيئة المكتب

يُعَدُّ الاتصال في بيئة المكتب ضرورةً لا بد منها للقيام بالأعمال والنشاطات المختلفة في المنظمة؛ إذ يتمُّ من خلاله إيصال المعلومات وتبادلها بين الأفراد العاملين فيها، وبينهم وبين المتعاملين معها بما يحقق التفاهم المتبادل بينهم. ويُشكِّل الاتصال تحدِّياً من أكبر تحديات التعامل الإنساني في المنظمة؛ لأنه يتطلب تحقيق التفاعل الإيجابي المتكامل بين مختلف المستويات في المنظمة؛ لتحقيق الأهداف المرسومة والمشاركة. وقد شهدت العديد من التوجُّهات الحديثة في الإدارة والعلوم الإنسانية تطوُّرات متسارعة في هذا المجال، وأصبحت تنظر إلى الاتصال في بيئة المكتب برؤية جديدة متكاملة من خلال المفاهيم الشاملة مع توضيح الأنواع والأساليب الفعَّالة في الاتصال، والبيئة الداعمة للاتصال.

ويمكِّن الاتصال المباشر في بيئة المكتب من تبادل المعلومات مباشرةً بين أطراف الاتصال، بما يضمن فهم الرسالة؛ وبالتالي توفير المعلومات الصحيحة اللازمة لأداء العمل، ودعم سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بها. وذلك لما يحققه الاتصال المباشر من إمكانيات تمكِّن المرسل من التحكُّم بعملية الاتصال لتحقيق الاتصال الفعَّال في أثناء القيام بعددٍ من الأنشطة والأعمال المكتبية، مثل: الاجتماعات، والاتصال مع فرق العمل، والاتصال الهاتفي في المكتب.

ولأن العديد من الأعمال المكتبية في المنظمات الحديثة ما زالت تحتاج إلى الاتصال المباشر بين الأفراد، وتأمين التواصل الفعَّال بينهم؛ فمن المهمَّ معرفة طرق ممارسة كلِّ منها، واستعراض المهارات اللازمة لأدائها حسب نوعها وكيفية تطوير وتحسين تلك المهارات لدى الأفراد.

كما يُعَدُّ الاتصال الكتابي من أهمِّ وسائل الاتصال في مجال الأعمال بكافة أنواعه؛ لما يحتويه من كمِّ هائلٍ من البيانات والمعلومات؛ إذ تُعَدُّ العمليات اليومية داخل أيِّ منظمة مورداً لا ينضب من البيانات والمعلومات التي يلزم توفيرها للمستويات التنظيمية المختلفة، لتقوم بمتابعة الأنشطة وتقييم وتقويم العمل بداخلها.

يعتمدُ الاتصال الكتابي على استخدام الكلمات والرموز في إيصال الأفكار والمعلومات؛ ليُشكِّل أداةً رئيسيةً في تبادل المعلومات الموثقة والرسمية في أداء العمل؛ وبالتالي يجب أن يتحلَّى الأفراد في المنظمة بمهارات كتابية تساعد على إيصال أفكارهم ومعلوماتهم بشكلٍ فعَّال يضمن توصيل الرسالة بكلِّ وضوح؛ وما يتطلبه ذلك من ضرورة التدريب على مهارات الكتابة الإدارية الفعَّالة.

ومع التطور الهائل في تقنية الاتصالات كرمزٍ من رموز التقدم العلمي الذي أثر على جميع نواحي الحياة في هذا العصر؛ تأثرت المنظمات وبشكلٍ مباشر بهذا التطور؛ وذلك من خلال استخدام أساليب الاتصال الإلكتروني بشكلٍ فعّال؛ للاستفادة من جميع المزايا التي يوفرها، مع ضرورة وضع السياسات والإجراءات اللازمة للتغلب على التحدّيات المرتبطة به؛ ليكون بمقدورها أن تضمن لنفسها القدر الكافي من التحسين المستمر لأعمالها؛ بما يحقق لها الميزة التنافسية عن باقي المنظمات.

الفصل الأول

مدخل إلى الاتصال في بيئة المكتب

يمثل الاتصال عنصراً فعالاً في بيئة المكتب؛ إذ يُشكّل المكتب وحدة اجتماعية مؤلفة من أفراد يتفاعلون مع بعضهم؛ للوصول إلى فهم متبادل وتحقيق أهداف المنظمة. وحتى يُحقق الاتصال هدفه الأساسي؛ يجب فهم الاتصال الإداري وأنواعه وعناصره وآلية توفير البيئة الداعمة له.

مفاهيم في الاتصال:

عرّف قاموس كامبريدج الاتصال (Cambridge Dictionary, 2018: communication) بأنه «كافة الوسائل المُستخدمة في الاتصال؛ سواء أكان لفظياً أو غير لفظي، مثل: البريد الإلكتروني، والصحف، والتلفاز، وغيرها». كما عرّفه قاموس الأعمال (Business Dictionary, 2018: communications) بأنه «التطبيق المُعتمد على تبادل المعلومات؛ من خلال الكتابة أو الكلام، أو أي وسائل تواصل أخرى». في حين تناولت العديد من المدارس العلمية والفكرية مفهوم الاتصال من مدخلين رئيسيين: المدخل الأول ويرى أن الاتصال عملية يقوم فيها المرسل بإرسال رسالة إلى المستقبل؛ مما يؤدي إلى إحداث أثر مُعيّن عليه. وعرّفه بكر (٢٠١٧: ٨) وفق هذا المدخل على أنه «الطريقة التي تقدّم بها شيئاً عنك أو منك، وبالمقابل هو الطريقة التي تتلقّى بها من الأفراد أو عنهم». ويرى المدخل الثاني أن الاتصال عملية تبادل المعنى الموجود في الرسالة، والتي من خلالها يتفاعل الأفراد من ذوي الثقافات المختلفة لإتاحة الفرصة لتوصيل المعنى وفهم الرسالة. وعرّفه كافي (٢٠١٧: ٢٠) وفق هذا المدخل بأنه «عملية تبادل المعلومات، وإرسال المعنى والآراء بين فردين أو أكثر؛ وذلك بهدف إيصال المعلومات الجديدة للآخرين، أو التأثير في سلوكهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو تعديل هذا السلوك وتوجيهه وجهة مُحدّدة».

وأيّاً كان المدخل الذي يُنظر من خلاله للاتصال؛ فإن الحاجة إلى الاتصال الإداري يُعدّ أمراً مهماً للمنظمات لتلبية احتياجات العمل، ويمكن تعريف الاتصال الإداري بأنه «نشاط إداري

اجتماعي ونفسي داخل المنظمة يساهم في نقل وتحويل الآراء عبر القنوات الرسمية؛ بهدف خلق التماسك في وحدات التنظيم وتحقيق أهداف المنظمة» (كافي، ٢٠١٧: ٤٢). وعرفته علون (٢٠١٨: ٢٨٢) بأنه «العملية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات والآراء والاتجاهات من بين مختلف الأقسام والإدارات لإنجاز عمل أو اتخاذ قرار ما». وعرفه علوطي (٢٠١٤: ٥٤) بأنه «نقل المعلومات والآراء على مختلف المستويات لتحقيق أهداف المنظمة».

مما سبق يُمكن تعريف الاتصال الإداري بأنه عملية إدارية يتم من خلالها نقل البيانات والمعلومات التي تتضمن الحقائق والمشاعر والاتجاهات والآراء وغيرها، بين الأفراد والمنظمات والجماعات؛ سواءً داخل أو خارج المنظمة باستخدام الوسيلة المناسبة لتحقيق الأهداف التنظيمية.

أهداف الاتصال:

يُمكن توضيح أهداف الاتصال؛ من خلال رغبة المنظمة في تحقيق أهداف إدارية وتنظيمية تتمثل في وضع نظام للتسلسل الإداري والمساعدة في إقامة علاقات تنظيمية سليمة تدعم إجراءات العمل، والتنسيق بين وحدات المنظمة المختلفة؛ حتى لا تصبح أشبه بجماعات منفصلة من الأفراد، يعملون لأداء مهام مستقلة بعضها عن بعض؛ مما يؤثر على كفاءة وفعالية الأهداف التنظيمية.

كما يُمكن الاتصال الإداري من تحقيق أهداف سلوكية وتوجيهية؛ لتحقيق التأثير الإيجابي في الموظف وآرائه واتجاهاته، أو على سلوكه بهدف التعديل بما يلائم أهداف المنظمة. وذلك عن طريق تثقيف الموظف وتوعيته بما يهّمه لتأدية مهامه وإكسابه خبرات ومهارات جديدة في مجال العمل، مع زيادة معارفه، وتوسيع أفقه بما يتعلق ببيئة عمله. وبالتالي؛ فإن الاتصال الإداري يحقق أهدافاً اجتماعية على مستوى المنظمة تعمل على زيادة تواصل الأفراد، وتقوية الصّلات الاجتماعية وتنمية التعاون من خلال العلاقات المستقرة (عاشوري، ٢٠١٥).

أهمية الاتصال:

تأتي أهمية الاتصال الإداري من كونه يساعد المنظمة في تحقيق أهدافها، كما يُمكّنها من ضمان كفاءة الاتصال والاستفادة من المزايا التي يوفرها والتي تدعم تنسيق كافة الجهود؛

لتحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفعالية والاستفادة المثلى من الموارد المادية والبشرية والمعرفية المتاحة؛ لتحقيق كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات الإدارية بالحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة والمتكاملة وفي الوقت المناسب؛ مما يؤدي إلى تحسين وتطوير الأداء. كما يساعد الاتصال الإداري على إحكام المتابعة والرقابة على الأعمال داخل المنظمة من خلال انسيابية تناقل البيانات والمعلومات باستمرار عبر المستويات الإدارية المختلفة؛ من خلال اطلاع الإدارة على أداء الأفراد ودراسة مستوى تطوُّر قدراتهم واتجاهاتهم؛ مما يساعد في عملية التدريب والتطوير، وتعديل السلوكيات والاتجاهات، بما يتوافق مع الثقافة التنظيمية المُستهدَفة. ويمكن القول بأنَّ الاتصال الإداري يساعدُ على تحقيق التفاعل والتكامل بين الأفراد داخل المنظمة، أو بين المنظمة والبيئة الخارجية في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وغيره، بالاستفادة مع الإمكانيات التي وفرتها تقنيات الاتصال. (كافي، ٢٠١٧؛ العساف، ٢٠١٦؛ عاشوري، ٢٠١٥).

أنواع الاتصال في بيئة المكتب:

قسَّم الباحثون والمختصون أنواع الاتصال في بيئة المكتب وفقاً لاعتبارات مختلفة (انظر: الشكل رقم (٢-١))، (علوطي، ٢٠١٤؛ برويس، ٢٠١٥؛ كافي، ٢٠١٧). فمنهم مَنْ قسَّم الاتصال حسب عدد المشاركين إلى: الاتصال الذاتي الذي يتضمَّن الإدراك، وعمليات التفكير والمعرفة، والاستجابات العاطفية والاتجاهات، والقيم والمعتقدات لدى الفرد، ومفهوم الذات والموضوعية وغيره. في حين يتضمَّن الاتصال الثنائي المعرفة المتبادلة بين طرفين باستخدام الرموز المتاحة، وخلق وتفسير المعنى حسب الحالة العقلية أو النفسية لهما. أمَّا الاتصال الجمعي؛ فيتضمَّن المعرفة بالأهداف الخاصة بالمجموعة، والمشاركة في تبادل المعلومات، وتحديد أدوار أفرادها. وأخيراً؛ الاتصال الجماهيري، الذي يتضمَّن وجود تنظيمات رسمية ومركزية ومستويات أعلى، تتولى توجيه رسالة ما في نفس الوقت بغض النظر عن عدد الجماهير.

ويمكن تمييز أنواع الاتصال بحسب تقارب وتباعد أطراف الاتصال إلى: الاتصال المباشر، والاتصال غير المباشر. يكون الاتصال المباشر بالاتصال وجهاً لوجه؛ إما عن طريق الاتصال الشفوي أو الاتصال غير اللفظي؛ إذ يتمثل الاتصال الشفوي بعملية يتمُّ من خلالها وبشكل

مباشر استخدام لغة معروفة يعتمدها الأفراد وتكون باستخدام وسيلة مباشرة، مثل: الاجتماع، الاتصال الهاتفي، وغيره. في حين يتمثل الاتصال غير اللفظي في إشارات أو إيماءات تعبيرية أو رسومات وغيره؛ سواءً أكانت مقصودة أم غير مقصودة، ومن أشكاله الاتصال التصويري، مثل: الرسم، والتصوير، والجرافيك، وغيره.

أما الاتصال غير المباشر؛ فيتمُّ مع تباعد أطراف الاتصال عن بعضهم، وغالباً ما يتم بالاتصال الكتابي الذي يتم من خلاله إرسال الرسالة مكتوبة للمرسل إليه باستخدام وسيلة غير مباشرة، ويتخذ أشكالاً مختلفة، مثل: الرسالة الخارجية، والمذكرة الداخلية وغيره. كما يمكن تمييز نوع آخر من الاتصال غير المباشر، وهو الاتصال الإلكتروني الذي يتم فيه تبادل المعلومات والبيانات سواءً اللفظية وغير اللفظية، الشفوية أو المكتوبة باستخدام وسائل التقنيات الحديثة، مثل البريد الإلكتروني.

كما قسّم المختصون الاتصال حسب اتجاه عملية الاتصال وموقع كلٍّ من المرسل والمستقبل في الهيكل التنظيمي والعلاقات المحددة للطرفين. ويمكن تمييز الأنواع التالية: الاتصال الهابط، والصاعد، والأفقي، والاتصال المائل؛ حيث يمثل الاتصال الهابط الاتصال الصادر من المستويات العليا إلى المستويات التنفيذية، ويتضمن القرارات والتعاميم والتوجيهات من المديرين للمرؤوسين؛ بهدف توصيل المعلومات إلى الأفراد بطريقة واضحة ومباشرة؛ مما يساعد على توجيه وإرشاد الأفراد، وتوضيح المواقف المختلفة لهم؛ مما يدعم الثقة داخل المنظمة؛ خاصةً مع زيادة الشفافية وتمكين الأفراد من متابعة التغيرات والتطورات المختلفة للمنظمة.

في حين يمثل الاتصال الصاعد الاتصال الصادر من المستويات التنفيذية إلى المستويات العليا، ويتضمن معلومات حول العمل وتحديات ومقترحات التحسين، واستفسارات عن أهداف وسياسات المنظمة وغيرها. ومن مزاياه: تمكين الأفراد من التعبير عن مشاعرهم، وإرضاء احتياجاتهم الذاتية والاجتماعية، اكتشاف ومعالجة المشكلات مبكراً؛ إضافةً إلى المساهمة في رفع مستوى التزام الأفراد وانتمائهم الوظيفي.

يحقق الاتصال الأفقي الذي يتم على نفس المستوى الإداري التنسيق والتكامل بين الأفراد في المنظمة؛ كأن يتصل مدير التخطيط بمدير الموارد البشرية؛ مما يضمن سهولة

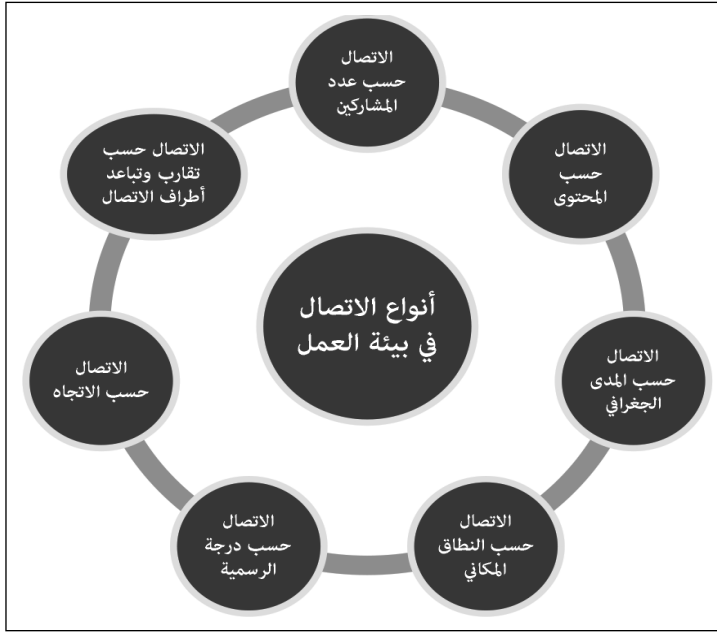
وسرعة تبادل المعلومات والآراء والمقترحات؛ الأمر الذي يعطي للمديرين فرصة للحصول على ما يلزم لاتخاذ قراراتهم، ويساعد على رفع الروح المعنوية للأفراد بصفتهم شركاء في الأداء والتنسيق للقيام بالمهمة، ويدعم وبشكلٍ فعّالٍ معالجة التحدّيات والصّراعات التي تعترض إنجاز العمل.

أمّا الاتصال المائل؛ فيتضمّن كافة الاتصالات بين الأفراد من مستوياتٍ إدارية مختلفة، لظروف فجائية وغير متوقعة، ويُعدُّ أقلَّ أنواع الاتصال استخداماً داخل المنظمات؛ لأنه لا يتبع خط الاتصال الذي يُحدّده الهيكل التنظيمي؛ بغرض تسهيل عملية التواصل بين الأفراد في مختلف المستويات الإدارية، وبما يُلبّي احتياجات العمل، وضمان سرعة الإنجاز، كأن يتصل مدير الإنتاج بموظف في إدارة التسويق.

هناك أنواعٌ أخرى من الاتصال، مثل: الاتصال حسب درجة الرسمية، وينقسم إلى الاتصال الرسمي: هو الاتصال الذي يتمُّ بين الأفراد؛ وذلك حسب خطوط السُلطة والمحدّدة في الخرائط والهيكل التنظيمية. والاتصال غير الرسمي: هو الاتصال الذي يتمُّ بين الأفراد من خلال العلاقات الاجتماعية في العمل؛ وذلك صورةً عفويةً وتلقائيةً.

أو الاتصال حسب المحتوى الذي يُصنّف حسب المحتوى بناءً على ما يتضمّنه من معلومات وبيانات في حقل معرفة ما، مثلاً يتضمّن المحتوى الإداري معلومات وبيانات ترتبط بالموضوع الإداري، أو قد يكون المحتوى مالياً يتضمّن معلومات وبيانات ترتبط بالموضوع المالي وغير ذلك.

كما يُمكن تحديد نوعين من الاتصال بحسب النطاق المكاني هما: الاتصال الداخلي ويتم بين الإدارات والأقسام والأفراد داخل المنظمة. والاتصال الخارجي ويتمُّ مع منظمات أو أفراد خارج المنظمة. أمّا الاتصال حسب المدى الجغرافي؛ فيُقسّم إلى: الاتصال المحلي الذي يتمُّ بين أفراد أو منظمات على المستوى المحلي، والاتصال الإقليمي ويتم بين أفراد أو منظمات على المستوى الإقليمي. وأخيراً؛ الاتصال الدولي الذي يتمُّ بين أفراد أو منظمات على المستوى الدولي.



شكل رقم (٢-١): أنواع الاتصال في بيئة العمل.

وسعى الباحثون في مجال الاتصال إلى توضيح عملية الاتصال من خلال استخدام النماذج؛ فالنموذج يساعد على توضيح العناصر الرئيسية التي تتكون منها عملية معينة، وإظهار العلاقات التي تربط بين هذه العناصر، وفي معظم الحالات تكون هذه العلاقة صعبةً ومعقدةً؛ مما يؤدي إلى الصعوبة في تفسيرها، والنموذج يقوم بتقديم صورة عامة تساعد على توضيح العلاقات بين هذه العناصر، وهذا يحدث عن طريق إظهار الأدوار الرئيسية التي تقوم بها العناصر المختلفة. ويوجد العديد من نماذج الاتصال، ومن أشهر هذه النماذج (برويس، ٢٠١٥): نموذج الاتصال الخطي، ووفق هذا النموذج تتم عملية الاتصال بين فردٍ وفردٍ آخر كأن يقوم المرسل بنقل الرسالة باستخدام وسيلة مُحددة إما بالكتابة أو الرسم أو الحديث وغيرها، وبعد ذلك يقوم المستقبل باستقبال رموز الرسالة وترجمتها للوصول إلى المعنى المطلوب. وتم تطوير النموذج الخطي إلى نموذج الاتصال التبادلي ووفق هذا النموذج تتم عملية الاتصال بين أكثر من فردين أو مجموعة، وتسير في اتجاهين وليس اتجاه واحد. ويهتم النموذج التبادلي بالتغذية العكسية ورد الفعل للمستقبل. أما نموذج الاتصال التفاعلي؛ فيمثل أحدث هذه النماذج، ووفق هذا النموذج

تُعَدُّ عملية الاتصال عمليةً تفاعليَّةً تعتمدُ على البيئة التي يحدث فيها سواءً كانت بيئة مادية أو اجتماعية أو ثقافية وغيرها، كما أنه يعتمدُ على العوامل النفسية أو الذاتية لكلا الطرفين (المرسل والمستقبل)؛ إضافةً إلى التغذية العكسية.

عناصر عملية الاتصال الإداري:

تتكوَّن عملية الاتصال الإداري من عناصر متعددة، يُسهم كلُّ منها في أداء دورٍ معين في عملية الاتصال، وهذه العناصر هي: المرسل، الترميز، الرسالة، الوسيلة، التشويش، المستقبل، فك الترميز، التغذية العكسية، بيئة الاتصال (بكر، ٢٠١٧؛ كافي، ٢٠١٧).

حيث يمثل المرسل القائم بالاتصال أو مُنشئ الرسالة، وقد يكون فرداً أو أكثر ممَّن يقوم بهذا الأمر في الوقت نفسه، وقد يكون منظمةً. والمرسل يُوظَّف مهاراته الاتصالية ومعرفته ومواقفه وخلفياته الاجتماعية والثقافية التي تميِّزه عن غيره، ويقوم المرسل بترميز الرسالة حينما يقرر ما يريد إرساله، ومن ثم تقرير ماهية شكل الرموز المراد استخدامها لإيصال المعنى؛ سواء بكلمات وأفكار وآراء وأصوات وتعبيرات جسدية، تؤلف جميعها الرسالة التي يرسلها إلى المستقبل؛ حيث تتكوَّن الرسالة من مجموع الألفاظ والقواعد اللغوية والأفكار، ولغة الجسد، وجوانب الشخصية التي تبرز للمستقبل، كما أنها تشمل الانطباع الذي يعطيه الفرد عن نفسه وأسلوبه في التعبير.

ومن ثمَّ يختارُ المرسل الوسيلة المناسبة، وهي القناة الحاملة الرسالة إلى المستقبل؛ إمَّا عن طريق القنوات الطبيعية لنقل الرسائل، وهي موجات الضوء والصوت التي تُمكننا من رؤية الآخرين وسماعهم. أو الوسائل المتعددة التي يستخدمها الناس عادةً في نقل رسائلهم؛ كالكتب، والصحف والمجلات، والأفلام والبرق الإذاعي والتلفازي، والأشرطة السَّمعية والبصرية، والصور والهواتف والحواسيب الآلية، وغيرها. وقد تتعرَّض الرسالة قبل وصولها إلى المستقبل إلى التشويش، وهو كلُّ ما يغيِّر المعنى المراد من أيِّ رسالة؛ مما يؤدي إلى عدم وضوح الرسالة ودقتها. وقد يكون مصدرُ التشويش خارجياً مادياً؛ كالأصوات المرتفعة، أو درجة حرارة الجو، أو تعطل البريد الإلكتروني وغيره.

وعند وصول الرسالة إلى المستقبل الذي قد يكون فرداً أو جماعةً أو منظمةً؛ فإنه يقوم بتحليل الرسالة وتفسيرها؛ وذلك بترجمتها إلى معانٍ معينة. عن طريق فك الترميز؛

فالمستقبل سيقوم بمعالجة الرسالة في ذهنه، ويقارنها بالرسائل والتجارب السابقة؛ ليكتشف ماذا تعني له. وتبعاً لخلفية المستقبل وتجاربه؛ لذا فإن تلك الرموز إذا لم يصاحبها توافق مع خبرات المرسل أو صاحبه التحيز؛ فإن تفسير الرسالة قد يأتي بغير النتائج المرغوبة؛ ومن ثم يقوم المستقبل بالتغذية العكسية التي تكون بإرسال ردّة فعله إلى المرسل؛ بغرض التأكيد على أن الرسالة قد فهمت كما أرادها المرسل، والتأكد من إعطاء المعاني الصحيحة بدقة، وبالتالي إتاحة الفرصة للمرسل على أن يصحح الرسائل غير المناسبة وأي سوء فهم قد يحدث لدى المستقبل عن طريق إعادة إرسال ما لم يصل من المعاني إليه.

تتم عملية الاتصال في بيئة الاتصال، ويشمل كلّ ما يحيط بعملية الاتصال، ويتضمن الجو العام للعملية؛ سواءً من الناحية النفسية أو المادية، وتشمل البيئة المواقف والمشاعر والتصورات والعلاقات بين المتصلين، وكذلك خصائص المكان، مثل: سعته، وألوانه، وترتيبه، ودرجة الحرارة فيه. وهي تؤثر على كفاءة وفعالية عملية الاتصال.

العوامل الداعمة لعملية الاتصال الإداري:

لكي تتم عملية الاتصال الإداري بكفاءة وفعالية لا بد من توفر العوامل الداعمة لها، ويرى المختصون أن هناك عدة عوامل تؤثر على فعالية عملية الاتصال الإداري تتمثل في وجود البيئة التنظيمية المناسبة؛ بالإضافة إلى تمتّع الأفراد المشاركين في عملية الاتصال بمهارات الاتصال؛ لما لهم من دور فعّال في إنجاح عملية الاتصال بالاستفادة من الوسائل والإمكانيات التي توفرها لهم البيئة المادية والتقنية في مكان العمل. (علوطي، ٢٠١٤؛ العساف: ٢٠١٦؛ علون، ٢٠١٨).

العوامل التنظيمية:

يُعدّ توفر البيئة التنظيمية السليمة في مكان العمل عاملاً مهماً يساعد على نجاح عملية الاتصال الإداري؛ مما يتطلب من الإدارة اتخاذ القرارات الكفيلة بإجراء التطوير التنظيمي والعمل على تأمين كلّ ما يكفل تيسير وتنشيط الاتصالات وتقصير خطوط الاتصال، وبالتالي العمل على اختصار الوقت والجهد في عملية الاتصال، وهذا يتضمن ضرورة اتخاذ إجراءات

منها: زيادة عدد المراكز التي تتخذ القرارات وتبادل المعلومات، وتضييق نطاق الإشراف بإلغاء بعض المستويات الإدارية التي لا يحتاج إليها العمل، وكذلك العمل على تنشيط الاتصالات الأفقية؛ وذلك حتى يتمكن الأفراد في مستوى إداري معين من الاتصال بعضهم ببعض في مختلف الإدارات؛ مما يقلل من المشكلات التي تسببها مركزية التنظيم، ويضمن تعزيز التعاون بين إدارات المنظمة، وما ينتج عنه من تعريف كافة الأفراد بالمنظمة بالعمل الذي يقوم به زملاؤهم في الإدارات الأخرى. مع أهمية مراعاة اختلاف التخصصات في أثناء عملية الاتصال بين الأفراد في الوحدات الإدارية المختلفة؛ وذلك عند استخدام المصطلحات العلمية والفنية والقانونية، أو المفردات الصعبة في الاتصال، وتبسيطها لمساعدة المستقبل في فهم الرسالة بالشكل الصحيح (The Project Management, 2018).

ويجب الحرص من قبل المسؤولين على متابعة وتقييم نتائج الاتصال في المنظمة؛ وذلك للتأكد من تحقيق أهداف الاتصال ولتطوير وتحسين الاتصالات مستقبلاً، والسعي نحو تطوير وتحسين عملية تبادل المعلومات وحفظها لضمان سرعة ودقة الاسترجاع.

كما يجب على المنظمة أن تعمل على تأسيس وتفعيل مراكز خدمة العملاء عن بُعد؛ وذلك لسهولة مساعدة العملاء وتقديم الدعم الفني لهم والتواصل معهم، ومثال ذلك مركز الاتصال الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية «آمر» التابع لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسر»، والمركز يمثل وسيلة اتصال ودعم موحّد للجهات الحكومية، وهو يُقدّم خدمة الردّ على استفسارات العملاء عبر مختلف قنوات الاتصال، مثل: الهاتف، والبريد الإلكتروني، والموقع الإلكتروني، والرسائل النصية، وشبكات التواصل الاجتماعية وغيرها (يسر، ٢٠١٩: صفحة «آمر»).

مهارات الموارد البشرية في عملية الاتصال الإداري:

تمثل مهارات الموارد البشرية في عملية الاتصال الإداري أحد أهم عوامل نجاحه، وترتبط مهارات الأفراد في الاتصال الإداري بأربعة محددات أساسية، وهي: المحددات العقلية التي تتطلب فهم المستقبل للمفردات والمشاعر التي وجهها له المرسل وعبر عنها في اتصاله وغيره. والمحددات النفسية؛ من خلال إدراك المرسل لردّة الفعل، ومعنى المفردات والنظرات

والإيماءات والتعريف على ذاته وفهم الآخرين؛ بالإضافة إلى المحدّدات الاجتماعية؛ حيث يحدث الاتصال الإداري غالباً في بيئة اجتماعية، وهي بيئة المنظمة. وأخيراً المحدّدات الثقافية التي تتطلب التقيد بالقواعد والتعليمات المرتبطة بالثقافة التنظيمية للمنظمة (أبو النصر، ٢٠١٥).

وفي إطار سعي المنظمة نحو تطوير مهارات الأفراد في الاتصال في بيئة العمل؛ يجب العمل على نشر ثقافة الاتصال الفعّال بين الأفراد، ويتحقق ذلك عن طريق التوعية وعقد الاجتماعات وإقامة الورش والبرامج التدريبية التخصصية وغيرها، وما يتطلبه ذلك من تدريب على استخدام تقنيات ووسائل الاتصال الحديثة، إلى جانب تطوير المهارات السلوكية للموظفين؛ بهدف تدعيم الثقة والاتجاهات والسلوكيات الإيجابية مع مراعاة الفروق الفردية. وكذلك نشر القيم التنظيمية وثقافة الشفافية؛ بالإضافة إلى ضرورة الانتباه لشبكة الاتصالات غير الرسمية ودّعماً بأكثر قدر من الحقائق والمعلومات؛ وذلك لتقليل الشائعات التي تزدهر في ظل نقصها. وتتطلب عملية التطوير كذلك العمل على رفع مستوى ثقافة الموظف خاصة المعرفة اللغوية ومراعاة اختلاف الثقافات؛ وذلك للمساعدة على فهم المفردات والألفاظ المتبادلة بين الطرفين؛ فيفسرها كل طرف حسب فهمه الخاص، مثل: استخدام المرسل مفردات لهجة قد لا يفهمها المستقبل، أو الاختلاف الذي قد يحدث في تفسير معنى المفردات، أو اختلاف معاني المفردات حسب السياق الذي وُجِدَتْ فيه، ومثال ذلك كلمة (العين)؛ فهي قد تكون نبع الماء، رئيس الجيش وغيره (معجم المعاني الجامع، ٢٠١٨).

العوامل المادية والتقنية:

يجب ضمان أن تكون بيئة العمل المادية والتقنية بيئة داعمة لعملية الاتصال، من خلال الوعي بأهميتها والعمل على تحقيق بيئة عمل مناسبة. ويتضمن ذلك معرفة مدى تأثير طريقة ترتيب المكاتب، وتوزيع الأقسام والإدارات، وتوفير الأثاث المكتبي المناسب والتقنيات اللازمة وغيرها - على انسيابية العمل وتسهيل التواصل بين الأفراد؛ حيث تُشكّل البيئة التقنية المناسبة ضرورة حيوية لتأمين المناخ المناسب لعملية الاتصال الإداري بما توفره من وسائل وأساليب اتصالية تُسهّل عملية تبادل المعلومات بين أجزاء المنظمة.

تسعى معظم المنظمات إلى تحسين وتطوير البيئة المادية لمكاتبها، وقد شهد التصميم الداخلي تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية؛ إذ أصبحت المنظمات الحديثة تولي

اهتماماً أكبر براحة ورفاهية الموظفين؛ من خلال توفير أفضل بيئة مادية للعمل. كما أصدرت وزارة الخدمة المدنية بالمملكة العربية السعودية الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية الذي يتضمن آلية تحقيق البيئة المادية المناسبة للعمل؛ من خلال تحديد (١٣) عنصراً أساسياً تمثل الحد المطلوب من البيئة المادية المناسبة لبيئة العمل، وهي: تصميم المكتب، تأثيث المكتب، التكييف والتهوية، الإضاءة، الأمن والسلامة، نظافة المكتب، الهدوء والحد من الإزعاج، تنظيم وترتيب المكتب، تهيئة أماكن استقبال المستفيدين، استخدام الألوان، تجميل المكتب، الصوتيات، الخدمات المساندة (الدليل الإرشادي، ٢٠١٦).

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل؛ حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- يقتصر الاتصال على نقل المعلومات والبيانات. ()

٢- تنقسم المحدّدات التي تتأثر بها عملية الاتصال الإداري إلى المحدّدات العقلية والنفسية والاجتماعية. ()

٣- الاتصال الجمعي: هو تنظيم رسمي ومركزي على مستويات عليا، يتولى توجيه رسالة ما، في نفس الوقت بغض النظر عن عدد الجماهير. ()

٤- من مزايا الاتصال الصاعد السرعة في إنجاز العمل؛ لسهولة التواصل بين الأفراد في مختلف المستويات. ()

٥- عناصر الاتصال الإداري وفق النموذج التفاعلي؛ هي: المرسل، والهدف، والرسالة، وقناة الاتصال، وفكّ التشفير، والتغذية العكسية. ()

التمرين الثاني:

تتضمن القائمة التالية مجموعة من العناصر المرتبطة بتوفير البيئة الداعمة للاتصال الفعّال في المنظمات الحديثة، والمطلوب تصنيفها بوضع الرقم الصحيح حسب نوعها: إما: (١) البيئة التنظيمية الداعمة، (٢) الأفراد المشاركون، (٣) البيئة المادية والتقنية.

م	التحدّيات	النوع
١	مراعاة اختلاف التخصصات، واستخدام المصطلحات العلمية والفنية والقانونية.	
٢	نشر ثقافة الشفافية، وتدعيم شبكة الاتصالات غير الرسمية بالحقائق والمعلومات.	
٣	الوعي بأهمية البيئة المادية والتقنية، وتأثير ترتيب المكاتب، وتوزيع الإدارات.	
٤	زيادة مهارات الأفراد باستخدام تقنيات، ووسائل الاتصال الحديثة.	
٥	تحسين وتطوير البيئة المادية والتقنية المؤثرة على تحفيز العاملين.	
٨	تطوير وتحسين عملية حفظ المعلومات؛ لضمان سرعة ودقة الاسترجاع.	

أسئلة للنقاش:

- ١- تُعدّ عملية الاتصال في نموذج الاتصال التفاعلي عمليةً تفاعليةً، تعتمد على البيئة، وعلى العوامل النفسية أو الذاتية؛ بالإضافة إلى التغذية العكسية، والمطلوب تحديد جميع عناصر الاتصال وفق هذا النموذج.
- ٢- إنّ تحقيق المنظمة لأهداف الاتصال الإداري، يمكّنها من ضمان كفاءة الاتصال والاستفادة من المزايا التي يوفرها. اذكر أبرز هذه المزايا.
- ٣- قسّم الباحثون والمختصون أنواع الاتصال في بيئة المكتب وفقاً لعددٍ من الاعتبارات، والتي منها الاعتبار المرتبط باتجاه الاتصال. المطلوب هو ذكر الأنواع المرتبطة باتجاه الاتصال مع مثالٍ لكلٍ منها.

حالة تطبيقية

أول يوم دوام

تمَّ تعيينُ الموظف الجديد «عبد الله» مديراً لمكتب الدكتور «سلطان» مدير عام إدارة الموارد البشرية في إحدى المنظمات الحكومية^(١). وفي أول يوم دوام له استقبله زميله «سالم» من إدارة التواصل الداخلي، وكان الهدف المخطط للزيارة تعريف «عبد الله» بإدارة الموارد البشرية وأهدافها ومهامها، والقيام بزيارة ميدانية على كافة إدارات المنظمة والتعرُّف على العاملين فيها، مع تعريفه بما هو مطلوب منه كمدير مكتب، وتقديم له الأدلة الإجرائية والمنشورات التعريفية الخاصة بالإدارة ومهام عمله.

وفوجئ «عبد الله» في نهاية اللقاء التعريفي الذي اقتصر على تعريفه بإدارته فقط، وهي إدارة التواصل الداخلي، والتعرُّف على الزملاء العاملين فيها، بدون زيارة الإدارات الأخرى، أو تعريفه بمهامه كمدير للمكتب.

ولأنه أول يوم عمل؛ لم يملك «عبد الله» إلا أن شكره، وتوجَّه إلى مكتبه يملأه الحماس، وما أن جلس خلف مكتبه حتى شعر بالضيق، ولم يعرف ما هو المطلوب منه، أو مَنْ الموظف الذي يجب أن يتواصل معه لتعريفه بمهام وإجراءات العمل؟

أسئلة للمناقشة:

١- ما هو الخطأ في الاتصال بين «سالم» و«عبد الله»؟

٢- ما الذي ترتب على عدم التزام «سالم» بالهدف المخطط للزيارة؟

٣- كيف يُمكن معالجة الخطأ في الاتصال الذي حدث؟

(١) لمزيد من المعلومات عن الإدارة العامة للموارد البشرية؛ يُرجى الاطلاع على برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية. هيكل الإدارات العامة للموارد البشرية في الجهات الحكومية. الرياض: وزارة الخدمة المدنية سابقاً. تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/٢/٢٤ م. <https://www.mcs.gov.sa/HR/Pages/OrgChart2.aspx>

الفصل الثاني

الاتصال المباشر في بيئة المكتب

يتطلب أداء الأعمال المكتبية ممارسة كافة أنواع الاتصال في المنظمة، ويُعدّ الاتصال المباشر عنصراً أساسياً في بيئة العمل؛ لتحقيق التواصل الفعّال بين الأفراد. ومن المهم أن يستوعب الأفراد في المنظمة القوانين والمبادئ التي تحكم العملية الاتصالية، وما تتطلبه من مهارات وأساليب لتحقيق فعاليتها لضمان كفاءة وفاعلية الأداء.

مفاهيم في الاتصال المباشر:

يُعبّر الاتصال المباشر عن وجود علاقة مواجهة مباشرة وشخصية تربط بين طرفي الاتصال عبر القنوات المختلفة، وقد عرّف جرجس (٢٠١٦: ٢٠) الاتصال المباشر بأنه «اتصال يتضمن مواجهة مباشرة بين القائم بالاتصال والمستقبل؛ تؤدي إلى تغيير في سلوك المستقبل واتجاهاته دون وجود قنوات وعوامل وسيطة». أي إنّ الاتصال المباشر هو الاتصال الذي يتم ما بين المرسل والمستقبل، سواءً وجهاً لوجه أو في الاجتماع أو اللقاء باستخدام الألفاظ المنطوقة المشتملة على الأفكار أو الموضوع الذي يريد المرسل توصيله إلى المستقبل، ويشمل مشاركة المشاعر والعاطفة مع الآخرين (بو زيدي، ٢٠١٨).

مما سبق؛ يمكن تعريف الاتصال المباشر في بيئة المكتب بأنه النقل المباشر للمعلومات أو الأفكار أو المشاعر من المرسل للمستقبل، باستخدام وسيلة اتصال مباشرة، مثل: المقابلة أو الاجتماعات، أو الهاتف، مع التغذية العكسية له؛ وذلك بهدف تحقيق أهداف تنظيمية محدّدة.

وتأتي أهمية الاتصال المباشر من خلال الدور الذي يمارسه لتأمين بيئة العمل المناسبة للأفراد في إطار سعيهم إلى تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي؛ فإن اكتسابهم لمهارات الاتصال المباشر يؤثر تأثيراً مباشراً على تحسين مستوى أدائهم وفعاليتهم؛ حيث يساعد الاتصال المباشر على تحقيق مستويات عالية من المرونة في الاتصال؛ من خلال ضمان وجود التغذية العكسية التي تسمح بحدوث الاتصال في اتجاهين من المرسل إلى المستقبل وبالعكس،

بمعنى أنه اتصالٌ يأخذ شكل الدائرة أي إنه عملية تبادلية بين المرسل والمستقبل؛ بما يؤكد فهم الرسالة المتبادلة، ويعطي فرصةً لتصحيح الأخطاء وتعديل الرسالة.

وبالتالي؛ يحقق الاتصال المباشر العديدَ من المزايا التي تؤثر إيجابياً على بيئة المنظمة؛ فهو يعمل على تعزيز أواصر العلاقات الاجتماعية، من خلال الاتصال بين الأفراد بتلقائية وعفوية والسماح لهم بتشكيل شبكة من العلاقات الشخصية غير الرسمية، وإيجاد مستويات من الثقة المتبادلة بين المرسل والمستقبل تساعد على تحقيق هدف الاتصال. ومن جهة أخرى؛ يساعد الاتصال المباشر على تحسين العلاقة بالعملاء، والتمكين من الوصول إلى كافة شرائحهم وتسهيل التواصل معهم، وإرشادهم لطريقة الوصول إلى الخدمات والتعريف بالإجراءات والمتطلبات التي يحتاجها والرد على استفساراتهم المختلفة (Meek, 2013؛ جرجس، ٢٠١٦؛ بو زيدي، ٢٠١٨).

وتظهر أهمية الاتصال المباشر في تعزيز العلاقات المتبادلة بين الأفراد داخل وخارج المنظمة من خلال:

الاتصال مع الأفراد في المكتب:

يمثل المكتبُ وحدةً اجتماعيةً تحتوي على الكثير من الأفراد الذين يختلفون بعضهم عن بعض في سمات وخصائص معينة؛ فإضافةً إلى الاختلاف في الخصائص الديموغرافية مثل: السن، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية وغيرها؛ تبرز أهمية معرفة موقع كلٍّ منهم ودوره الذي يمارسه في المنظمة؛ فقد يكون مديراً، أو زميلاً، أو مرؤوساً، أو عميلاً أو زائراً. وبناءً عليه؛ فإن المكتب ومن خلال الاتصال مع هذه الفئات المختلفة؛ يصبح بيئةً قائمةً على شبكة من العلاقات الإنسانية؛ مما يبرز أهمية وجود العلاقات الإيجابية بينهم لما تشكّله من دورٍ فعّال في تأمين البيئة المناسبة للعمل، التي تعمل على تحسين مستويات الاتصال بين الأفراد، والتخلّص من كلّ ما قد يسبّب سوء الفهم؛ مما يؤدي إلى كفاءة إنجاز العمل وزيادة الإنتاجية.

يتطلّب بناء العلاقات الإنسانية الإيجابية استخدامَ عددٍ من القدرات الاتصالية، ويطلق المختصون على هذه القدرات لفظ «الذكاءات». وقد أشار جاردنر في نظريته الذكاء

المتعدد، إلى الذكاء الاتصالي وحدّد أنواع الذكاء الفرعية المرتبطة به. كما هو موضح في الجدول رقم (١-٢) (عبد الرؤوف وعيسى، ٢٠١٨).

جدول رقم (١-٢): الأنواع الفرعية للذكاء الاتصالي حسب نظرية الذكاء المتعدد

النوع	الوصف المختصر	الخصائص
الذكاء اللغوي	القدرة على استخدام المفردات بمهارة والتعبير عن الأفكار بطلاقة.	- استخدام مفردات لغوية ثرية. - استخدام استعارات وتشبيهات ملائمة. - طرح أسئلة مميزة. - الإدلاء بتعليقات ذكية.
الذكاء الذاتي	القدرة على معرفة الذات والتواصل معها.	- القدرة على تحديد الأهداف الذاتية. - الاستقلال في التفكير. - معرفة نقاط الضعف والقوة. - حُسن الإنصات.
الذكاء الاجتماعي	القدرة على فهم الآخرين والتعامل معهم والتأثير فيهم.	- القدرة على قيادة الآخرين. - سرعة تكوين الصداقات. - تزويد الآخرين بالمعلومات. - مشاركة الآخرين مناسباتهم.
الذكاء العاطفي	القدرة على تحسين حالة الآخرين النفسية، والتعاطف معهم، وتخفيف شعورهم بالحزن والألم.	- الاهتمام بمشاعر الآخرين بشكلٍ صادق. - التعاطف مع الآخرين. - التفكير قبل الإقدام على العمل. - ضبط النفس ومنع الغضب.
الذكاء الفكاهي	القدرة على إدراك المواقف المضحكة وصناعتها وسردها.	- سرعة البديهة. - الإبداع في صياغة المواقف المضحكة. - جسّ المرح. - إدراك الموقف المضحك.

إن الاتصال الفعّال مع الفئات المختلفة للأفراد الذين يضمُّهم المكتب؛ يتطلب فهماً عميقاً لدور كلٍّ منهم وفقاً لارتباطاتهم العملية في المنظمة، كما يتطلب المعرفة العلمية الصحيحة لكيفية التواصل مع كل فئة من هذه الفئات الأربع الرئيسية، وهي: المدبرون والمرؤوسون والزملء والعلماء؛ لتحقيق كفاءة الاتصال فيما بينهم بما يخدم مصالح العمل.

الاتصال الفعّال مع المدبرين:

إن بناء الموظف علاقة جيدة مع مدبره في العمل؛ هو مفتاح نجاحه المهني. في الحقيقة؛ فالعلاقة الجيدة مع المدبر تُسهم بشكل كبير في تعزيز تقدُّمه المهني وتحقيق أهدافه الشخصية إلى جانب أهداف المنظمة؛ لذا حرص المختصُّون على توضيح الأخطاء التي قد يرتكبها الأفراد في الاتصال مع المدبرين، وقدَّموا العديد من القواعد العامة المساعدة على التواصل الفعّال معهم، (رضوان، ٢٠١٤؛ مدونة قواعد السلوك الوظيفي، ١٤٣٧)، والتي تركِّز على ضرورة إدراك الأفراد لاهتمامات المدبر تجاه المواقف المختلفة، بما يخدم مصلحة العمل وما يتطلبه ذلك من إيجاد التوافق في الأهداف فيما بينهم، مع الحفاظ على مستوى من الثقة في قدرتهم على أداء العمل وخاصةً فيما يتعلق بالأعمال الصعبة والتي تحتوي على المخاطرة النسبية وعدم التأكد.

ولعل أبرز ما يعزِّز علاقة الأفراد بمدبرهم، أن يلتزم كلٌّ منهم بإنجاز المهام في الأوقات المحدَّدة، وعدم التغيب أو التأخر عن العمل. مع الحرص على تنفيذ أوامر المدبر وفق التسلسل الإداري؛ إلا إذا كانت تلك الأوامر مخالفةً للأنظمة والتعليمات النافذة؛ فعليه أن يُعلم مدبره المباشر خطياً. وقد تتطلَّب بعض المواقف ضرورة تزويد المدبر بالرأي والمشورة والخبرة التي يمتلكها الأفراد بكلِّ موضوعية وصدق بما يخدم العمل، مع التزام كلٍّ فردٍ منهم بإطلاع المدبر المباشر على أولوياته وتوقعاته لإنجاز المهام بما فيها المهام الجديدة مع التقيد بتحقيقها.

ويُعَدُّ العمل بروح الفريق أمراً مؤثراً في تدعيم العلاقة الإيجابية مع المدبر؛ ذلك لأنه من الأمور التي تعزِّز هذ العلاقة أن يقوم الأفراد بتقدير إسهامات مدبرهم في العمل، وتنفيذ قراراته التي تصبُّ في مصلحة العمل، وعدم انتقاده أو أخذ الأمور على نحوٍ شخصي أو نشر الشائعات حوله، وخاصةً عند الاعتقاد بأن المدبر يمارس نوعاً من الضغط لمجرد أنه يطالب بمستوى معين لجودة العمل. كما يجبُ الالتزام بضبط الأعصاب والتحكم بالتوتر حتى

لا تسوء العلاقة فيما بينهم في أثناء المواقف الصعبة التي قد يمرُّ بها الأفراد في أثناء تعاملهم مع المدير، مع توثيق المواقف والأحداث التي يقوم خلالها المدير بتعمُّد تصرف سلبى تجاهه أيُّ منهم، أو تصيُّد الأخطاء، ثم التحدُّث مباشرةً عنها مع المحافظة على الهدوء.

الاتصال الفعّال مع المرؤوسين:

نظرت الاتجاهات الإدارية الحديثة إلى المدير باعتباره قائداً يقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد والإشراف عليهم وتوجيههم؛ بما يحقق التأثير فيهم وتحفيزهم لتحقيق الأهداف التنظيمية المحددة. وقد أثرت تلك الاتجاهات على أساليب القيادة التي يستخدمها المدبرون؛ فقد عملت على تطوير علاقات المدير بمرؤوسيه وإستراتيجيات التعامل معهم؛ فالعلاقة بين المدير والمرؤوسين يجب أن تكون قائمةً على الاحترام والثقة المتبادلة؛ لتحفيزهم ورفع مستوى الرضا الوظيفى لديهم، مع الحرص على معالجة المشكلات التي قد يمرُّ بها الأفراد؛ مما يؤدي إلى الكفاءة والفعالية في أداء العمل، وحل مشكلات التأخير عن العمل.

وحَدَّد المختصون في مجال الاتصال بعض القواعد والإرشادات العامة التي تسهم في إنشاء العلاقات الفعّالة مع المرؤوسين (خبراء المجموعة العربية، ٢٠١٣؛ رضوان، ٢٠١٤؛ التهامي، ٢٠١٣؛ مدوَّنة قواعد السلوك الوظيفي، ١٤٣٧). لعل من أهمها القيام بالإشراف على المرؤوسين وتوجيههم وتزويدهم بالتعليمات وفق الأنظمة واللوائح المعتمدة في المنظمة؛ ومن ثم مساءلتهم عن أعمالهم بناءً على ذلك، وتقييم أدائهم بموضوعية، وتوجيه النقد البناء بعيداً عن الآخرين مع الثناء عليهم في حال قيامهم بالأعمال الإيجابية، واحترام حقوقهم والتعاون معهم بمهنية عالية دون محاباة أو تمييز.

كما يقع على عاتق المدير الحرص على تنمية قدرات المرؤوسين ومساعدتهم وتحفيزهم على تحسين أدائهم، مع الحرص على نقل المعرفة والخبرات إلى مرؤوسيه، وتشجيعهم على زيادة تبادل المعلومات، ونقل المعرفة فيما بينهم من خلال توفير فرص التدريب والتطوير لهم وفقاً للأنظمة والتعليمات النافذة ذات العلاقة، وتمكينهم وتنمية مهاراتهم بواسطة القيام بتفويضهم ببعض الأعمال لإعدادهم للقيام بمهام جديدة، بعد التأكد من تزويدهم بالمهارات والإمكانات اللازمة وتقديم المساعدة في حالة الضرورة، مع الحرص على تشجيعهم على اتباع الطرق والأفكار الإبداعية الجديدة.

ومن خلال مهارات التواصل والالتزام بقيم العمل والتعامل الأخلاقي؛ يُمكن للمدير أن يكون قدوةً حسنةً لمرؤوسيه مع التأكيد على أهمية الالتزام بقيم الانضباط وتحمل المسؤولية، بطريقة تمكنه من التعامل مع المواقف الإنسانية المختلفة، والعمل على رفع الروح المعنوية لدى المرؤوسين؛ خاصةً بعد انتهاء فترة ضغط عمل، ومنحهم حوافز مادية أو معنوية تحثهم على بذل المزيد؛ مما يساعد على تحفيز المرؤوس على بذل أقصى جهد ممكن في الفترات القادمة، وتقديم الدعم لهم وعدم مقاطعتهم، ومحاولة فهم وجهة نظرهم، وإظهار التعاطف معهم في حال الشكوى. أمّا في حالة رفض مطالبهم؛ فيتوجب على المدير ذكر الأسباب، ثم مناقشة ذلك معهم، وعدم الرد على الأسئلة العدوانية مع التأكيد على الأهداف المشتركة في النهاية.

وقد صنّف بعضُ الباحثين أنماط المرؤوسين حسب صفاتهم وسلوكياتهم، وقدموا المقترحات الخاصة بكيفية التعامل مع كلّ نمط، ومن أكثر هذه الأنماط شيوعاً ما يلي (خبراء المجموعة العربية، ٢٠١٣؛ رضوان، ٢٠١٤؛ البارودي، ٢٠١٥):

- **المرؤوس المغرور:** هو المرؤوس الذي يتصف بالسيطرة والعناد، والرفض والجدال، والتعالي على الآخرين، ومدح الذات، وإثارة الشك حول آراء الآخرين والسخرية منهم. ويمكن التعامل معه بضبط الأعصاب، والدبلوماسية في استخدام الثواب والعقاب للحد من السلوك غير المرغوب به.
- **المرؤوس المرح الودود:** هو المرؤوس الذي يتصف بهدوء الأعصاب، والتعليقات المرحية المنضبطة، ومحاولة التودّد إلى الآخرين والثقة فيهم، مع كثرة الكلام. ويمكن التعامل معه بعدم إعطائه فرصة للإسهاب والخروج عن الموضوع مع عدم الضغط عليه.
- **المرؤوس المتردد:** هو المرؤوس الذي يتصف بالخجل، والشك والارتباك، وعدم الثقة بالنفس، وبطء اتخاذ القرارات، ويمكن التعامل معه بالصبر، ومحاولة تخفيف التردد عنه، وإظهار عيوب التأجيل والتسويق، وتقديم معلومات إضافية له عند الحاجة.
- **المرؤوس العدواني:** هو المرؤوس الذي يستخدم أسلوب الهجوم ورفع الصوت، ويتحدى الجميع باستمرار، ويمكن التعامل معه بالإنصات الجيد له مع فتح باب المناقشة معه باختصار، والتركيز على نقاط الاتفاق معه.

الاتصال الفعّال مع الزملاء:

يقوم الأفراد في بيئة العمل بأداء أدوارهم ومهامهم المختلفة بشكلٍ متناسقٍ ومنظم، وتُسهم العلاقات الطيبة مع الزملاء في جعل بيئة العمل أكثر إنتاجاً وتفاهماً وتعاوناً؛ إذ تؤدي إلى الاستقرار النفسي والوظيفي، وتضمن تحقيق التنسيق الفعّال اللازم لإنجاز المهام. وللمدير دورٌ مهمٌ في إقامة شبكة علاقات فعّالة قائمة على الشراكة والروابط القوية والاهتمامات المشتركة بين الزملاء؛ وعليه أن يكون على درجة عالية من المهارة والخبرة؛ لتحقيق الاتصال الفعّال بين الزملاء بنشر الوعي وتحقيق الشفافية، وتحقيق العدل والموازنة بينهم في تقسيم العمل؛ ليؤدي كلٌ منهم عمله المنوط به، ويسهم في تكامل أداء المهمة. وهذا يتطلب ضرورة تحقيق الانسجام بينهم وتجنبّ الازدواجية في المهام. ولكن بيئة العمل - عادةً - لا تخلو من الضغوط والأزمات والانفعالات التي قد تؤثر على العلاقات بين الزملاء، وعلى كلٍ منهم معرفة السلوكيات الصحيحة التي تعزّز علاقته بزملائه.

ولتحقيق هذا الغرض؛ اتفق المختصون على تحديد بعض القواعد والتوجيهات التي يمكن الاسترشاد بها (Childs, 2018؛ الكحلوت، ٢٠١٥؛ مدونة قواعد السلوك الوظيفي، ١٤٣٧) تركّز في معظمها على تعزيز الثقة المتبادلة بينهم؛ إذ تشكل الثقة الأساس الواضح للتواصل الفعّال، والعلاقات الإيجابية، مع التعامل باحترام ولباقة مع الزملاء بما يضمن المحافظة على علاقات ودية سليمة دون تمييز. كما يجب على الزملاء احترام الخصوصية وعدم الإساءة، واتباع كلٍّ ما من شأنه أن يعزز روح التعاون فيما بينهم ومشاركتهم في الآراء بمهنية وموضوعية عالية، وتقدير جهود الزملاء والإشادة بها في المواقف المختلفة، والتعامل معهم بصدق وأمانة والتعاطف معهم في الحالات التي يتطلبها ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم وتفهم ظروفهم ومشاعرهم؛ مما يُوجد نوعاً من الوفاق والألفة بين الزملاء.

إن بناء العلاقات الإيجابية مع الزملاء يخدم مصلحة العمل، ويُسهم في تطوير أرضية مشتركة؛ للمساعدة على حل المشكلات - إن وُجدت - من خلال وجود مجموعة من الأفراد تعمل على زيادة التوافق والملاءمة بينهم، والمبادرة إلى تقديم المساعدة لهم لحل المشكلات التي تواجههم. بالانطلاق من القيم والأهداف المشتركة لمساندة كلٍ منهم الآخر، وقد تكون هذه المجموعات رسمية أو غير رسمية، وعادةً ما يكون لها تأثيرٌ قويٌّ في بيئة العمل.

الاتصال الفعّال مع العملاء:

يُعَدُّ العميلُ هو العنصرُ الأهمُّ في المنظمة؛ إذ تتضافر جميع الجهود لكسب رضاه، وإقناعه بالإقبال على الاستفادة من خدمات المنظمة. وقد ساعد التقدم التقني على أتمتة الكثير من الخدمات المقدمة للعملاء وتحويلها إلكترونياً؛ مما قلل من حضورهم المباشر لمقر المنظمة. إلا أن الاتصال المباشر مع العملاء في بيئة المكتب، ما زال ضرورة لا بد منها؛ لضمان تحقيق رضا العميل عن الخدمة بتطبيق معايير تقديم الخدمة المتميزة والمتمثلة في: الأمانة والصدق واللباقة وحُسن التعامل، والدقة في تقديم المعلومات، والسرعة في الأداء والإنجاز وتبني الموقف الإيجابي في التعامل معهم، والمحافظة على أسرارهم؛ من خلال المداومة على أداء العمل بكفاءة وفعالية عالية وتميُّز وبشكل دائم ومستمر (العديلي، ٢٠١٨؛ أبو النصر، ٢٠١٥). ويتطلَّب تحقيق التميُّز في الاتصال المباشر مع العملاء من الأفراد في المكتب التحلّي بعدد من الصفات؛ لضمان تحقيق التعامل والمهارات الفعّالة مع العملاء (العديلي، ٢٠١٨؛ أبو النصر، ٢٠١٥؛ Ciotti, 2018؛ الكحلوت، ٢٠١٥؛ مدونة قواعد السلوك الوظيفي، ١٤٣٧)؛ إلا أن أكثر ما يحتاجه العميل هو أن يتمَّ تقديم الخدمة له باحترافية وإتقان وكل ما يتعلق بها؛ من حيث متطلباتها وشروطها وواجباتها. فيجب على الأفراد في المكتب العمل على تحقيق توقعات العملاء وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم، مع تقديم المعلومات الدقيقة والكافية لهم، ومساعدتهم في حال وجود مشكلة من خلال تقديم البدائل وإقناعهم بالخدمة الملائمة لاحتياجاتهم ومتابعة طلباتهم، والحرص على التعامل مع الوثائق والمعلومات الشخصية للعملاء بسرية تامة ووفقاً للأنظمة والتعليمات.

إنَّ التواصل مع العملاء باحترام ولباقة وكياسة وحيادية وتجرُّد وموضوعية دون تمييز؛ يتطلب العمل على تحسين وتطوير وتنمية المهارات السلوكية والفنية في مجال خدمة العملاء؛ لتطبيق إستراتيجيات التميُّز في خدمة العملاء وخلق جوٍّ من الألفة مع العملاء والتدريب على المنهجية الحديثة في ذلك. ويتجلَّى ذلك في جميع مراحل التعامل معهم، ويتمثل ذلك في استقبالهم والترحيب بهم والتعامل اللبق معهم، ومناداتهم بأسمائهم، وسؤالهم عن احتياجاتهم، والعمل على الاستجابة السريعة؛ لتحقيق رضاهم والإجابة عن استفساراتهم وإنجاز معاملاتهم بدقة وموضوعية وسرعة، مع العناية وإظهار الفرق في التعامل معهم،

خاصةً ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والنساء، وتقديم العون والمساعدة لهم، وكل ما من شأنه أن يعمل على كسب ثقة العملاء؛ من خلال النزاهة والسلوك السليم وبما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات. ويمكن ضمان جودة الخدمة باستخدام التسهيلات التقنية التي تساعد على تحسين التواصل مع العملاء والتنسيق في تحديد مواعيد الزيارات وغيرها.

ويجب أن يدرك الأفراد الذين يتعاملون مباشرةً مع العملاء؛ أن الحفاظ على سمعة المنظمة يُعدُّ أمراً حيوياً؛ فيجب تجنب اللامبالاة والتعالي في أثناء التعامل معهم، أو نقد الزملاء أو المنظمة أو العميل نفسه؛ لأن ذلك يتسبب في تدهور رضا العملاء وتدهور سمعة المنظمة، وفقدان الثقة بها. وقد أوردت مدونة قواعد السلوك الوظيفي (١٤٣٧) عدداً من المحظورات التي تضرُّ بسمعة المنظمة ومصحتها وخاصةً المتعلقة بعدم قبول أو طلب هدايا أو ضيافة أو أي فوائد من أي نوع كانت من العميل، سواءً أكانت مباشرةً أو بالواسطة؛ لما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر على الموضوعية في تنفيذ المهام الوظيفية، أو التأثير على قراراته، أو قد تضطره للتقيد بشيءٍ ما لقاء قبولها (مدونة قواعد السلوك الوظيفي، ١٤٣٧).

الاتصال في الاجتماعات:

يتطلب أداء الأعمال في المكتب، ضرورة التقاء الأفراد واجتماعهم؛ للتشاور وتبادل المعلومات المتعلقة بالعمل. وتعدُّ الاجتماعات وسيلةً فعالةً تضمن الاتصال المباشر بين الأفراد على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وقد عرّف قاموس ميريام ويبستر Merriam Webster الاجتماع بأنه «تجمُّع شخصين فأكثر، في زمان ومكان محدَّدين؛ بهدف تبادل الرأي والمشورة والخبرة، بشأن موضوع معين أو مشكلة ما». وعرّفه عليان وجرار (٢٠١٦: ٨٢) بأنه «إحدى وسائل الاتصال التي تتيح الفرصة للأعضاء المشتركين فيه للتفاعل والحوار وتبادل الرأي». ويرى المالكي (٢٠١٨: ٩٩) أنَّ الاجتماع هو «الالتقاء مع أفرادٍ مُعيَّنين وفق جدول أعمال وفي مكانٍ مُحدَّد؛ من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التي تمَّ وضعها».

مما سبق؛ يمكن تعريف الاجتماع بأنه جميع أشكال اللقاء التي تتم بين أفراد مُعيَّنين، في وقتٍ ومكانٍ وتقنيةٍ مُحدَّدة، داخل أو خارج مقرِّ المنظمة؛ بهدف تبادل الأفكار والآراء والمعلومات؛ لتحقيق الأهداف المُحدَّدة له.

تُعَدُّ الاجتماعات وسيلةً مهمةً من وسائل الاتصال المباشر تُسهم في تحقيق أهداف المنظمة بما يتفق مع إستراتيجياتها وسياساتها (أحمد، ٢٠١٦؛ مركز إعداد القادة للقطاع الحكومي، ٢٠١٣؛ عليان وجرار، ٢٠١٦). فمن خلال الاجتماعات يمكن اتخاذ قرارات جماعية سليمة تتصف بالنضج والعمق والصدق والموضوعية، بعيداً عن التحيز والمصالح الشخصية، وتدعم تنسيق الأنشطة والجهود والقضاء على الازدواجية في العمل. كما تعمل الاجتماعات أيضاً على إتاحة الفرصة للقيادات الإدارية؛ لتوصيل آرائهم وتوصياتهم ووجهات نظرهم إلى الأفراد، كما تتيح في نفس الوقت، توصيل شكاوى الأفراد إلى القيادات الإدارية العليا؛ مما يساعد على رفع الروح المعنوية للأعضاء؛ لأن الأعضاء متساوون في التصويت على اختلاف مراكزهم؛ مما يجعل القرارات بعيدةً عن سيطرة أصحاب المراكز العليا، وبالتالي يُسهم في رفع مستوى رضا الأعضاء. وتمثّل الاجتماعات أداةً فعّالةً تعمل على تنمية العلاقات الإنسانية؛ بتحقيق المزيد من الترابط والفهم المشترك والتعاون بين أفراد المنظمة، وقد يشمل ذلك العملاء الذين يُسمَح لهم بالمشاركة فيها؛ وذلك إضافةً إلى تنمية مهارات النقاش والحوار الجماعي القائم على احترام آراء الآخرين، بإتاحة الفرصة لكل أعضاء الاجتماع للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحريّة، على اختلاف مراكزهم الوظيفية. وتعمل الاجتماعات على تحسين العمل الجماعي وتحقيق التقارب فيما بينها؛ للوصول إلى رأيٍ موحد؛ مما يُسهّل تقبُّل الأفراد للقرارات التي تمّ اتخاذها في الاجتماع. كما يمكن اعتبار الاجتماع وسيلةً لتدريب الأعضاء الجدد عن طريق النقاش والحوار وتبادل الرأي، وتحفيزهم على توليد الأفكار والمقترحات الخلاقة.

أنواع الاجتماعات:

يتطلّب العمل في المنظمة عقدَ الكثير من الاجتماعات التي تتصف بصفات متعددة؛ فهي تختلف باختلاف أهدافها والظروف التي انعقدت فيها. وقد قسّم المختصون أنواع الاجتماعات وفقاً للعديد من الاعتبارات (الحسن، ٢٠١٦؛ مركز إعداد القادة للقطاع الحكومي، ٢٠١٣؛ عليان وجرار، ٢٠١٦؛ Tracy, 2016)؛ فالاجتماعات حسب درجة الرسمية يمكن أن تُصنّف نوعين منها، هما: الاجتماع الرسمي: وهو الاجتماع الذي يُعقد في إطار سلطة رسمية، ويتم التخطيط والدعوة له، وتتم إدارته وفقاً لنظم ولوائح الاجتماعات، وتُعَدُّ قراراته وتوصياته مُلزَمةً نظاماً. أمّا النوع الثاني؛ فهو الاجتماع غير الرسمي الذي يتمّ عرضه

دون تخطيط أو دعوة أو جدول، وهو الاجتماع الذي لا يملك أعضاؤه سلطةً رسمية لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات أو توصيات.

كما تختلف الاجتماعات حسب الهدف من انعقادها؛ فقد يكون اجتماعاً لتبادل المعلومات بين الأفراد بصورة جماعية؛ مما يوفر الوقت والجهد بشكل أفضل مما لو تم بصورة فردية. أو قد يكون اجتماعاً لتبليغ المعلومات فقط؛ بهدف توصيل معلومات إلى الأعضاء في الاجتماع، ويحضره عدد كبير من الأفراد، وعادةً لا يكون هناك مجال للمناقشة وطرح الأسئلة. وقد يكون هدف الاجتماع اتخاذ القرارات المناسبة والوصول إلى القرارات الجماعية في الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال. أو قد يتطلب الأمر عقد اجتماع البحث والدراسات؛ بهدف التباحث والتدارس؛ من خلال إستراتيجيات التفكير الإبداعي، وقد يتم بتقسيم الأعضاء إلى مجموعات عمل، تبحث كل مجموعة في جزء من الموضوع العام؛ وذلك بهدف معالجة التحديات أو تقديم مقترحات أفضل لتحسين العمل. أو اجتماع التفاوض الذي يُعقد في حالة وجود موقف تفاوض بين طرفين أو أكثر حول قضية ما؛ إذ يتم عرض وتبادل الآراء، وتقريب وجهات النظر، واستخدام الأساليب التأثيرية؛ بهدف الإقناع والحفاظ على المصالح القائمة، أو الحصول على منافع جديدة.

وقد يكون هدف الاجتماع التواصل مع الأفراد وتنمية مهاراتهم عن طريق اجتماع التدريب؛ هو كل اجتماع يُعقد بهدف نشر المعرفة واكتساب بعض المهارات. وتتوقف فعاليته على مدى تمكّن قائد الاجتماع من إدارته، ويعتمد غالباً على المحاضرات والوسائل البصرية والعروض التقديمية المناسبة. أو اجتماعات تقويم الأداء التي تُعقد بهدف توفير التغذية المرتدة للمرؤوسين فيما يتعلق بأدائهم، مثل: اجتماع ميثاق الأداء الوظيفي.

وهناك أنواع أخرى من الاجتماعات التي تحقق أهدافاً تقع في إطار أنشطة العلاقات العامة، مثل: اجتماع العلاقات العامة التي تفرضها المراسيم المتبعة في المنظمة، أو الاجتماعات التي تتم لأغراض دعائية، أو اجتماع الفعالية الذي يُعقد لتحقيق أهداف متعددة للمنظمة، مثل: التواصل أو تبادل الخبرات، أو التوعية أو تسويق المنتجات والخدمات وغيرها. وتتصف بعدة خصائص، منها: أنه غالباً ما يحضرها أكثر من عشرة أفراد، وتستغرق عدة ساعات، وقد يكون مقر انعقادها خارج بيئة العمل المعتادة، وتأخذ شكل الاجتماعات أو المؤتمرات

أو المنتديات أو الندوات أو المحاضرات أو ورش العمل أو الدورات التدريبية أو المعارض (اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات، ١٤٣٧).

وقد تُصنّف الاجتماعات حسب تكرار انعقادها، إلى نوعين: الاجتماعات الطارئة التي تُعقد نتيجة ظروف طارئة غير متوقعة وغير مخططة؛ وذلك حسب لوائح وأنظمة الاجتماعات. والاجتماعات الروتينية الدورية التي تتمّ جدولتها زمنياً سواءً أكانت سنوية أو شهرية أو أسبوعية أو يومية؛ وذلك حسب ما تقتضيه اللوائح وأنظمة الاجتماعات.

أو يتمّ تصنيفها حسب حساسية الموضوعات التي تتمّ مناقشتها فيها؛ فهناك مثلاً الاجتماعات السرية التي يقتصر حضورها على أعضاء مُعيّنين؛ وذلك لحساسية الموضوعات المطروحة للمناقشة، مثل: اجتماعات التحقيق أو المساءلة. وهناك الاجتماعات العلنية التي يُدعى إليها منسوبو المنظمة أو العملاء لحضورها والمشاركة فيها، وتتصف بأن الموضوعات المطروحة عامة تهّم الغالبية منهم.

أمّا الاجتماعات حسب المستوى الإقليمي الذي يمثله الحضور؛ فهو اجتماعٌ عالميٌّ إذا عُقد على مستوى الدول والمنظمات العالمية، مثل: اجتماع جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة. واجتماع محلي ويُعقد على مستوى الدولة، مثل: اجتماع مجلس الوزراء. أو اجتماع مؤسسي، ويُعقد على مستوى المنظمة، مثل: اجتماع مجلس الإدارة أو اللجان.

وقد تُصنّف الاجتماعات حسب المكان الذي تُعقد فيه إلى: اجتماع داخلي، ويُعقد الاجتماع داخل المنظمة، وقد يكون الأعضاء من داخل أو خارج المنظمة نفسها. أو اجتماع خارجي إذا تمّ عقده خارج المنظمة في قاعة اجتماعات لمقرّ منظمة أخرى أو قاعة اجتماعات في فندق، وقد يكون الأعضاء من داخل المنظمة فقط، أو من داخل المنظمة وأعضاء من خارجها.

كما يمكن تمييز الاجتماعات بحسب حجمها، ويُقاس بعدد الحضور فيها؛ فقد يكون الاجتماع ثنائياً، مثل: اجتماعات المقابلات؛ أو الاجتماعات الصغيرة الحجم ويكون عدد الأعضاء فيها من (٣ - ١٢)، مثل: اجتماعات العصف الذهني؛ أو الاجتماعات المتوسطة الحجم، ويكون الأعضاء فيها أكثر من (١٣ - ٢٠)، مثل: اجتماع الإدارات؛ وأخيراً الاجتماعات الكبيرة الحجم، ويكون الأعضاء فيه من (٢١ - فما فوق)، مثل: الندوات، والمحاضرات.

مصطلحات الاجتماع:

يتطلب الاجتماعُ التّقاءَ جماعةٍ من الأفراد ذوي تخصّصٍ واحدٍ أو تخصّصاتٍ مختلفةٍ لهم مهاراتٍ وخبراتٍ وخلفياتٍ متعددة؛ لذا برزت ضرورة تنظيم المسؤوليات والصلاحيات المَحَدَّة لهم، واعتماد القواعد والإجراءات التي تعمل على تنظيم عملية اتخاذ القرارات والتوجيهات أو التوصيات الناتجة عن ذلك الاجتماع. وعادةً ما تستخدم أنظمة الاجتماعات مصطلحات مُحدَّدة، يتمُّ التعامل معها في الاجتماعات المختلفة، لعلَّ من أهمها (الحسن، ٢٠١٦؛ عليان وجرار، ٢٠١٦؛ البدوي، ٢٠١٤):

- **طرق التصويت:** هي الكيفية التي يتمُّ بها التصويت، التي تضمّن صحة القرارات والتوصيات المتخذة في نهاية الاجتماع. وقد يكون التصويت بإحدى الطرق التالية: الإجماع، أو أغلبية ثلثي الأعضاء، أو الأغلبية المطلقة (النصف زائداً واحداً)، أو أغلبية نصف الأعضاء مع ترجيح الرأي الذي يصوت له قائد الاجتماع عند تعادل الأصوات.
- **سُلطة عقد الاجتماع:** هي تحديدُ صاحب الصلاحية في الدعوة إلى عقد الاجتماع، ويجب أن يتقيّد صاحب الصلاحية بأنظمة ولوائح الاجتماعات، وفي حال كون الاجتماع دورياً يتمُّ تحديدُ عدد مرات عقده، وجدولتها.
- **النّصاب القانوني للاجتماع:** هو عددُ الأعضاء اللازم حضوره للاجتماع كحدٍّ أدنى لتقرير صحة الجلسة؛ بحيث تصبح القرارات والتوصيات المتخذة فيه نظاميةً وقانونيةً.
- **قائد الاجتماع:** هو أحد الأعضاء المجتمعين، قد يُكلّف مُسبقاً بشكلٍ رسمي، أو يختاره الأعضاء قبل بداية الاجتماع؛ لما يمتلكه من معلومات وخبرات وتجارب. ويتولى القائد إدارة الاجتماع، وتوجيه المناقشات خلال الجلسات، مع الإشراف على صياغة وإعداد القرارات والمحاضر الناتجة عن الجلسات؛ لذا يُعدُّ القائد هو المسؤول الأول وفقاً للصلاحية الممنوحة له قانوناً.
- **مُقرّر الاجتماع:** هو الشخص المكلف بتسجيل وقائع الاجتماع في المحاضر الخاصة بها، ومن ثم ترتيبها وتنظيمها وأرشفتها وحفظها من السرقة أو التحريف أو التلف. وقد يُكلّف بشكلٍ رسمي، أو يقوم قائد الاجتماع باختياره من بين الأعضاء المجتمعين.
- **القرار:** هو الاختيار الذي تمَّ الاتفاق عليه في الاجتماع، وأصبح ملزماً للجهات المعنية بالتنفيذ.
- **مشروع القرار:** هو قرارٌ تمَّت دراسته، ولم يتم الاتفاق عليه بشكلٍ نهائي، وبالتالي فهو غير ملزم بالتنفيذ.

- **نقطة النظام:** هي الاعتراض الذي يُبديه العضو على أيّة مخالفة أو انحراف يحدث خلال الاجتماع؛ وذلك خوفاً من التوصل إلى قرارات مبنية على مخالفات قانونية للأنظمة والقوانين العامة أو الخاصة للمنظمة. مثل: عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع أو للتصويت على مشروع قرار، أو إثارة موضوع خارج اختصاص الاجتماع وغيره.

مراحل عقد الاجتماع:

تنقسم مراحل عقد الاجتماع إلى ثلاث مراحل أساسية، وتتضمن كل مرحلة منها مهام ومسؤوليات تضمن نجاح الاجتماع في تحقيق الهدف من انعقاده، نذكرها فيما يلي (أحمد، ٢٠١٦؛ مركز إعداد القادة للقطاع الحكومي، ٢٠١٣؛ المالكي، ٢٠١٨؛ عليان وجرار، ٢٠١٦؛ الحسن، ٢٠١٦):

مرحلة الإعداد والتحضير:

تعدّ هذه المرحلة من أهمّ مراحل الاجتماع؛ ذلك أن وضوح الهدف من عقد الاجتماع، والإعداد السليم له؛ هو أول خطوة لضمان نجاحه، وتتضمن هذه المرحلة إنجاز عددٍ من المهام وتحديد المسؤوليات؛ إذ يساعد التحديد المُسبق لأهداف الاجتماع على معرفة جدوى عقد الاجتماع لتحقيقها، والنظر في إمكانية تحقيق هذه الأهداف بدون الحاجة إلى عقد اجتماع؛ حتى لا يمثل الاجتماع هدراً للجهود والإمكانات ومضيعة للوقت. ويجب تحديد الأهداف بدقة، وأن تكون معروفة من قبل جميع أعضاء الاجتماع.

ولكلّ اجتماع قائد يتمّ تحديده بالتكليف أو بالانتخاب؛ ذلك حسب نوع الاجتماع، ووفقاً لأنظمة ولوائح الاجتماعات، وقد يكون قائداً للاجتماع بصفة دائمة أو مؤقتة. يتولى قائد الاجتماع تحديد أعضاء الاجتماع الذين ينبغي حضورهم في الاجتماع، ويُرعى في ذلك مناسبة اختصاصاتهم وخبراتهم مع هدف الاجتماع المراد تحقيقه؛ لضمان معرفة الأعضاء لموضوع الاجتماع؛ فمثلاً: في حال كان الاجتماع لحل مشكلة ما؛ لا بد أن يملك الأعضاء المعرفة اللازمة المرتبطة بها. أمّا في حالة الاجتماع لاتخاذ قرار؛ فلا بد أن يتحمل الأعضاء مسؤولية تنفيذ القرار. كما يراعي القائد تقارب خبرات الأعضاء، ومستواهم الثقافي والتعليمي، بما يضمن المزيد من التفاعل بينهم، والبُعد عن سيطرة البعض على أحداث الاجتماع؛ علماً بأنه كلما ارتفعت خبرات الأعضاء ومستوياتهم الثقافية والتعليمية؛ أدّى ذلك إلى ارتفاع مستوى

المناقشات والوصول لقرارات وتوصيات صحيحة. وأن يتمتع الأعضاء بالحيوية والحماس والخبرة والمواقف الإيجابية تجاه هدف الاجتماع. مع مراعاة أن يكون عدد أعضاء الاجتماع متفقاً مع الهدف المراد تحقيقه؛ فعلى سبيل المثال: يمكن تحقيق نتائج فعّالة في نهاية الاجتماع إذا كان عدد أعضاء الاجتماع لا يزيد على ثمانية أعضاء، في حال اجتماع المناقشة، لإتاحة الفرصة أمام كل عضو فيهم بعرض آرائه ومناقشتها مع الآخرين (اكستيل، ٢٠١٦).

بعد تحديد الأعضاء؛ يتمّ تحديد زمان ومكان عقد الاجتماع مع مراعاة أن يكون الوقت مناسباً لجميع أعضاء الاجتماع، وأخذ رأي الأعضاء في ذلك، وأن يتمّ اختيار قاعة الاجتماع المناسبة؛ بحيث تكون سهلة الوصول لجميع الأعضاء، وتتوفر فيها عوامل البيئة المادية المناسبة، مثل: المساحة ودرجة الحرارة والإضاءة والتهوية وغيرها، مع توفير كافة التجهيزات التقنية والمكتبية والمادية، مثل: تجهيزها بالطاولات والكراسي، واختيار الترتيب المناسب لهدف الاجتماع، الذي يدعم تحقيق التواصل بين الأعضاء وزيادة تفاعلهم (البدوي، ٢٠١٤)؛ فعلى سبيل المثال: تُعد الطاولات المستديرة الوضع الأفضل لاجتماع حلّ المشكلات واتخاذ القرارات. ويجب التأكد من توفر التجهيزات السمعية والبصرية وتجربتها؛ للتأكد من سلامتها ومعرفة تشغيلها، كما لا بد من توفير المواد واللوازم المكتبية الخاصة بالاجتماع، مثل: بطاقات التعريف والأدوات المكتبية. وكذلك تحديد نوعية الضيافة، وتحديد فترة الاستراحة إن وُجدت.

يقع على عاتق قائد الاجتماع ومساعدة من السكرتير إعداد ملف الاجتماع الذي يحتوي على كافة الوثائق الرسمية اللازمة لكل عضو في ملف خاص، ومن أهم محتوياته: صورة من جدول الأعمال باعتباره خطة سير الاجتماع تحتوي على المحاور أو الموضوعات التي سوف يتمّ مناقشتها في الاجتماع؛ وذلك بناءً على أهدافه؛ بحيث يتمّ تنظيمها ضمن جدول أو قائمة؛ بهدف عرض أعمال معينة متسلسلة حسب الأهمية والتسلسل المنطقي مع تحديد الزمن المخصّص لكل محور؛ إضافةً إلى محضر الاجتماع السابق، وقائمة بأسماء الأعضاء المشاركين والمعتذرين، والوثائق الرسمية الضرورية مع ترقيمها للرجوع إليها في أثناء المناقشات.

وفي هذه المرحلة كلما كان الاستعداد جيداً؛ أسهم ذلك في إنجاح الاجتماع وتنفيذه بسلاسة؛ فمثلاً يمكن أن يتمّ قبل عقد الاجتماع تحديد آلية صياغة محضر الاجتماع ونوعه للتسهيل على موثق الاجتماع تدوين المعلومات اللازمة، أو أن يتمّ اختيار أسلوب تقييم

الاجتماع المناسب، مثل: الاستبيان، أو المقابلة أو التقييم الذاتي؛ بهدف تحسينه وتطويره مستقبلاً. ويمكن الاستعانة بنماذج ووثائق الاجتماعات المذكورة في الفصل الثالث من هذا الباب (الاتصال الكتابي).

مرحلة الانعقاد:

هي مرحلة تنفيذ الاجتماع، وتتطلب تحلياً قائد الاجتماع وجميع الحاضرين للاجتماع؛ بمهارات وخبرات لإنجاح الاجتماع، وقد يتم في هذه المرحلة اختيار قائد للاجتماع - إن لم يسبق اختياره - وعدم المجاملة في الاختيار؛ لضمان وجود إدارة فعّالة، تتمتع بمهارات قيادية مؤثرة تعمل على تحقيق فاعلية ونجاح الاجتماع. ويمارس قائد الاجتماع دوراً حيوياً في إنجاح الاجتماع، في المحافظة على وحدة الأعضاء وتوجيه سلوكياتهم، والتنسيق بينهم، ودعم تبادل المعلومات. ولكي يستطيع القيام بهذا الدور؛ يجب عليه التمتع بالأناة والصبر وضبط النفس، وسعة الأفق والذكاء والتعاون، وتحفيز الآخرين على المشاركة.

إنَّ قائد الاجتماع يختلف عن رئيس الاجتماع في كونه يستمدُّ سلطته وصلاحيته، ومن ثم قوته من الأعضاء أنفسهم، ومن ارتباطهم وولائهم والتفافهم حوله، واحترامهم له، واقتناعهم وثقتهم فيه، وقبولهم له، وتتمثل مسؤوليات قائد الاجتماع في القيام بعددٍ من المهام (الحسن، ٢٠١٦؛ أحمد، ٢٠١٦؛ المالكي، ٢٠١٨؛ Dahiya, 2015؛ Tracy, 2016)، وتبدأ هذه المهام قبل حضور الأعضاء في مراجعة كافة التعليمات والمعلومات والتجهيزات اللازمة للاجتماع، وتوجيه لجنة السكرتارية باستقبال الأعضاء في الوقت والمكان المحدد.

وعلى قائد الاجتماع أن يعي وبشكلٍ تام المراحل التي يمرُّ بها الاجتماع وأن يعمل على الاستفادة منها، وتلك المراحل الأربع هي: مرحلة تشكيل الاجتماع، المرحلة العاصفة، مرحلة التطبيع، مرحلة الأداء؛ حيث تمثل مرحلة تشكيل الاجتماع مرحلة البدء، وفي هذه المرحلة يدرس الأعضاء بعضهم بعضاً ويسعون إلى معرفة مواقف الآخرين وخلفياتهم. ثم يمرُّ الاجتماع بالمرحلة العاصفة، وهي مرحلة النقاش والرّد، وفي هذه المرحلة يبدأ الأعضاء بالانفتاح والانهماك في مناقشات وتحديات كلامية، قد تؤدي إلى سوء تنظيم الاجتماع. ومن ثم يصبح الاجتماع أكثر فعاليةً في مرحلة التطبيع، وفيها يرتفع مستوى الإنتاجية، وتتطور الأفكار ويتم الوصول إلى تسويات، وترسيخ إطار عام واضح يمكن الأعضاء من

معرفة المطلوب منهم. وأخيراً، يصل الاجتماع إلى مرحلة الأداء، وهي مرحلة الوصول إلى النتائج، وفيها يصل المجتمعون غالباً إلى الاتفاق بشأن القضايا التي تمت مناقشتها وبالتالي تحقيق أهداف الاجتماع.

وأثناء كل مرحلة من مراحل انعقاد الاجتماع؛ يقع على عاتق القائد أن يدير دقة الاجتماع، وبالتعاون مع مقرر ولجنة صياغة جلسة الاجتماع الذين يتم اختيارهم بالاتفاق مع أعضاء الاجتماع إن لم يكن مُحددًا نظاماً. وذلك بالحرص على طرح موضوعات الأعمال في الوقت المحدد، وتشجيع الأعضاء على إبداء وجهات نظرهم واستثارة حماسهم للمشاركة في النقاش. وتختلف مهمة قائد الاجتماع باختلاف نوع الاجتماع، وإعطاء العناية الكافية لكل نوع من الأسئلة التي تثار في الاجتماع، مع توجيه النقاش ومنعه من الانحراف عن هدفه وما يتطلبه ذلك من وجوب إيقاف النقاشات الجانبية، ومنع استثثار بعض الأعضاء بالكلام لفترة طويلة وغيره.

إنَّ الفاعلية في قيادة الاجتماع تدلُّ على قدرة القائد على العمل وعلى توجيههم للعمل معاً؛ مما يفرض على قائد الاجتماع أن يقوم بحفظ النظام داخل الاجتماع، والحسم في مواجهة أيِّ محاولات للخروج عن هدفه. وفرض آداب الحديث وقواعد المناقشة على الأعضاء وعدم السماح بالانحراف عنها. واختيار الأسلوب الملائم للتعامل مع الأعضاء وفقاً لنمط شخصية كل فرد منهم؛ فقد يُوجد من أعضاء الاجتماع مَنْ هو معارض، أو متعالٍ، أو متعصبٌ وغيرها من الأنماط الشخصية الصعبة، والعمل على بلورة النقاشات؛ للحصول على إجماع على النتائج؛ وذلك من خلال الإعلان عن نقاط الاتفاق وتدوينها أولاً بأول، وإعادة مناقشة نقاط الاختلاف والإعلان عن أقرب النتائج المحتملة للاتفاق.

وأخيراً؛ لا بد من اختتام الاجتماع في الوقت المحدد بشكلٍ مثيرٍ لحماس الأعضاء، مع ضرورة إعادة تذكير الأعضاء بأهداف الاجتماع وما تحقق منها، وتلخيص أهم ما توصل إليه الاجتماع من نتائج وقرارات. وفي نهاية الاجتماع يتم توجيه الشكر للأعضاء على ما قدّموه، مع الاتفاق على التكاليفات الخاصة بكل عضو من الأعضاء للقيام بإنجاز ما أُوكل إليه من مهام، وإبلاغ الأعضاء بموعد الاجتماع القادم إن لزم الأمر.

مرحلة التقييم والمتابعة:

بعد الانتهاء من الاجتماع؛ يجب تفعيل نتائج الاجتماع ووَضْع قراراته حيّز التنفيذ؛ لجني ثمار الهدف الذي على أساسه تمّت الدعوة للاجتماع. وتتضمّن هذه المرحلة تقييم الاجتماع؛ بغرض معرفة درجة نجاح الاجتماع، ومعرفة نقاط القوة والضعف فيه من وجهة نظر الأعضاء الحاضرين له؛ وذلك عن طريق توزيع استبيانات أو طلب رأي الأعضاء مباشرةً في مُجريات الاجتماع. ويمكن أن يقوم القائد بنفسه بتقييم الاجتماع؛ بغرض تلافي الأخطاء التي قد وقعت؛ للاستفادة منها في تحسين مستوى فاعليته، وزيادة تأثيره الإيجابي على مساهمة الأعضاء في الاجتماع، وبالتالي تحقيق الأهداف المقرّرة.

كما تتضمّن هذه المرحلة كتابة محضر الاجتماع، الذي يلخص المناقشات التي جرت فيه، والقرارات التي تم الاتفاق عليها بنتيجة الاجتماع؛ بهدف التأكيد عليها، ومنعاً لاختلاف الآراء الذي قد يحصل مع مرور الوقت، والحرص على اطلاع الأعضاء على المحضر وتوقيعه، ومن ثم تُتخذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع، والتكليف بالمهام التي يتطلبها ذلك؛ لتحقيق الفائدة المرجوة من الاجتماع، من خلال وضع خطة تنفيذية لتنفيذ ومتابعة قرارات الاجتماع وتقييم مدى تحقيق أهدافه، وتزويد كلّ عضو بالمهامّ المُكلّف بها وفقاً لما تم تقريره في الاجتماع، مع الحرص على تبليغ الوحدات الإدارية المسؤولة والتي لم تحضر الاجتماع بما يجب عليها تنفيذه من قرارات.

صناعة الاجتماعات:

تُعَدُّ صناعة الاجتماعات من الممارسات الحديثة التي أسهمت في نجاح العديد من المنظمات؛ خاصةً تلك الحديثة في مجال الاجتماعات، أو إذا كان الاجتماع على مستوى عالٍ من الأهمية، أو يستهدف حضوراً كبيراً، مثل: الندوات، والمؤتمرات، وغيرها. ويُعرّف التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة صناعة الاجتماعات (اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات، ١٤٣٧) بأنها «نشاط تجاريّ متخصصّ يقدم خدمة داعمة للحكومات والشركات والهيئات والمنظمات». ويوضّح تعريف المجلس الدولي المشترك لصناعة الاجتماعات؛ أن صناعة الاجتماعات تتألف من

مجموعة واسعة من المنظمين والموردين والمرافق العاملة في مجال تطوير وتخطيط وتنفيذ فعاليات الأعمال التي تُعقد؛ من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المهنية والتجارية والثقافية والأكاديمية والطبية. وأصبح بالإمكان الاستعانة بالمختصين في صناعة الاجتماعات؛ لتسهيل مراحل عقد الاجتماع في مراحل المختلفة.

يعتمد نجاح كل مرحلة من مراحل الاجتماع على قائد الاجتماع الذي يقوم بالاستعانة بالسكرتير أو المساعد الإداري في تولي مسؤولية تنفيذ المهام المتعلقة بالاجتماع. لكن في الاجتماعات الكبيرة، والندوات والمؤتمرات. ونظراً لأهمية تلك الاجتماعات؛ فإن المنظمات قد تلجأ إلى الاستعانة بخبراء متخصصين في هذا المجال؛ فقد يتم توكيل مهمة التخطيط للاجتماع لخبير متخصص في تخطيط الاجتماعات، وهو شخص حاصل على رخصة دولية معتمدة كمحترف في تخطيط الاجتماعات Professional Meeting Planner (اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات، ١٤٣٧). وكذلك قد تلجأ المنظمة في الاجتماعات الكبيرة إلى الاستعانة بالمختصين في إدارة الاجتماعات، مثل: محترف إدارة اجتماعات Professional Meeting Manager، وهو فرد حاصل على رخصة دولية متقدمة ومعتمدة كمحترف إدارة اجتماعات (اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات، ١٤٣٧).

الاتصال مع فرق العمل:

في ظل التطورات العالمية التي أدت إلى انفتاح المنظمات على العالم الخارجي، وزيادة حدة المنافسة بين المنظمات؛ أدى ذلك إلى ظهور أساليب عمل جديدة، أثرت على الثقافة السائدة في المنظمة، وبرزت قيم التشاركية في العمل، كأحد الأساليب الفعالة لضمان كفاءة إنجاز المهام. وعملاً بمبدأ «الكل أكبر من مجموع الأجزاء»؛ أصبحت فرق العمل متطلباً ضرورياً، والتعامل مع الفريق أصبح جزءاً من العمل اليومي لكثير من الأفراد. وقد عرّف قاموس الأعمال (Business dictionary 2018) فريق العمل بأنه «عملية التعاون مع فريق من الأفراد؛ من أجل تحقيق الهدف؛ مستخدمين مهاراتهم الشخصية وتقديم ملاحظات ببناء، وتجاهل النزاعات الشخصية». وعرفت أبو خضير (٢٠١٦: ١٥٣) فريق العمل بأنه «مجموعة من الأفراد لديهم الاستعداد للتوحد معاً، حول هدف مشترك، وقد تم

تنظيمهم وتنسيق جهودهم للعمل معاً، وللمشاركة في المسؤوليات والواجبات التي يُكَلَّف بها الفريق، ويتمُّ تمكينهم لاتخاذ القرارات وتنفيذها.

ولإيضاح أهمية بناء فرق العمل لا بد في البداية من تسليط الضوء على ماهية فرق العمل؛ إذ تُعدُّ عملية بناء فريق العمل عمليةً إداريةً وتنظيميةً؛ بهدف تشكيل الفريق كوحدة متجانسة ومتماسكة ومتفاعلة وفعّالة؛ فهي عملية مخططة تستهدف بناء الفريق كوحدة مندمجة وملتزمة قادرة على أداء مهام معينة، وتحقيق أهداف مُحدَّدة في تواريخ مُحدَّدة؛ من خلال أنشطة تعتمد على التعاون والتفاعل بين الأفراد. ومن خلال سعيها نحو تحسين فاعلية الفريق يمكن اعتبارها عمليةً تطويريةً يتمُّ فيها تفعيل دور القائد تجاه الفريق، وتطوير أسلوب العمل وتنمية علاقات الأعضاء ببعضهم (بني حمدان، ٢٠١٥). إذ تُعدُّ فرق العمل عنصراً أساسياً من عناصر بيئة العمل المحفّزة التي تهيئ المناخ المناسب للعمل وتسهم في تطوير مستوى جودة الخدمات التي تقدّمها المنظمة؛ بما تحقّقه من انسيابية في تدفق المعلومات بين أجزاء المنظمة، وبما يؤدي إلى مزيدٍ من الشفافية والوضوح، ويحسّن من مستوى ونوعية القرارات المتخذة وتحقيق نتائج متميزة للفرد والفريق والمنظمة، ورفع مستوى رضا الأفراد تجاه إنجازاتهم.

وقد أوّلت المنظمات عملية بناء فرق العمل الفعّالة الكثير من الاهتمام؛ بهدف إيجاد طريقة للتأثير الإيجابي في العلاقات بين الأفراد لرفع مستويات الأداء، وتوحيد الجهود نحو المهام الموكلة إليهم؛ للوصول إلى أهداف المنظمة بأفضل الطرق العلمية والعملية الممكنة؛ من خلال العمل على بناء روح الثقة والتعاون بين الأفراد، وزيادة التفاهم بينهم، مع تنمية الإحساس المشترك بالمسؤولية والالتزام تجاه المهام المطلوب إنجازها؛ مما يزيد من فاعلية الاتصالات اللازمة لأداء العمل بين أعضاء الفريق، ويسهم في معالجة المشكلات التي قد تحدث بينهم. كما تساعد فرق العمل الفعّالة على تحقيق استجابة أسرع للتغيّرات الطارئة في بيئة العمل؛ بسبب المرونة في أداء المهام، وتقليل الاعتماد على الوصف الوظيفي والاعتماد على التفويض الفعّال لإنجاز المهام المطلوبة؛ مما يعمل على تنمية مهارات الأفراد وزيادة مداركهم؛ وبالتالي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة والوصول إلى كفاءة الأداء.

كما تُعدُّ فرق العمل متطلباً من متطلبات العمل، وخاصةً في حال وجود مشاريع ومهام ذات طبيعة تستدعي وجود فريق بخبرات متعددة. وقد يتمُّ الاعتماد على فرق العمل في

حال مواجهة بعض التحدّيات في المنظمة (بني حمدان، ٢٠١٥)؛ إذ تساعد فرق العمل على مواجهة التحدّيات والمخاطر الداخلية في المنظمة، والتي تشمل بعض السلوكيات والظواهر التي قد يتمّ ملاحظتها في بيئة العمل، وتؤثر سلبياً على كفاءة الأداء، مثل: قصور أداء بعض الأفراد في تحقيق المهامّ المطلوبة، وارتفاع مستوى الهدر في موارد المنظمة، وظهور مؤشرات ضعف الولاء والالتزام، أو زيادة الصراع والعداء بين أفراد المنظمة، أو ظهور بوادر اللامبالاة بين الأفراد، مع ازدياد الشكاوى والتذمّر بين الأفراد داخل المنظمة؛ بسبب تركيزهم على الأهداف الشخصية.

إضافةً إلى ذلك؛ يمكن لفريق العمل مواجهة التحديات التي قد تواجهها المنظمة؛ بسبب ضعف الاتصال بين الأفراد وعدم مشاركة المعلومات مع الآخرين، وضعف روح المبادرة والإبداع أو التحديات المتعلقة بمقاومة التغيير في إجراءات العمل أو التغيير الناجم عن إدخال التقنية الجديدة. كما تساعد فرق العمل على التخلّص من المشكلات المترتبة على عدم وضوح المهام والعلاقات التنظيمية، أو عدم فهم واستيعاب القرارات الإدارية إلى عدم تنفيذها بشكلٍ مناسب.

كما تساعد فرق العمل المنظمة على مواجهة الفرص والتحدّيات التي قد تواجهها بتأثير من البيئة الخارجية، ومنها: وجود فرص جديدة يمكن اقتناصها لتحسين الموقع التنافسي للمنظمة، أو احتياج المنظمة إلى أفكار جديدة تُسهم في زيادة معدلات الإنتاجية، أو بناء وتعزيز العلاقة الإيجابية مع العملاء لتقديم خدمات أفضل، وبخاصة عند زيادة شكاوى العملاء عن الخدمات المقدّمة لهم.

أنواع فرق العمل:

توجد أنواعٌ متعددةٌ من فرق العمل بحسب الخصائص المحدّدة لكلٍّ منها بما يخدم الهدف المراد تحقيقه من تشكيلها، وقد صنّفها الباحثون إلى عدّة أنواع، تختلف باختلاف الأبعاد المحدّدة لها (عبد الحليم، ٢٠١٥). ويمكن تمييز الفرق بحسب الهدف من إنشائها إلى نوعين: فرق إنجاز المهام، وهي فرق تقوم بإنجاز مهمة محدّدة للمنظمة، تعمل على استخدام الموارد المتاحة؛ للحصول على أفضل النتائج المطلوبة، مثل: فريق عمل المنتجات الجديدة، وفريق عمل تزويد العملاء بالخدمات. أمّا النوع الثاني؛ فهو فرق التحسين بهدف تحسين إجراءات

العمل التي تتبعها المنظمة، وتختص هذه الفرق بتطوير العملية بصورتها الشاملة وتضم في عضويتها أفراداً من جميع المستويات، مثل: فريق عمل مشروع تحسين خدمة ما.

وقد تنقسم فرق العمل حسب مدة التكليف إلى: فرق العمل المؤقت، وهي فرق مُخصّصة لإنجاز مهمة خلال فترة زمنية مُحدّدة، يتم تشكيلها لمعالجة مشكلة أو موضوع معين، يتطلب إنجازها مساهمة مجموعة من الخبرات المتراكمة لا تتوفر عادةً في الفرق الدائمة. ويتم حل الفريق حال انتهاء مهمته المُكلّف بها، مثل: فريق حل مشكلة انخفاض الإنتاجية. والنوع الثاني: فرق العمل الدائمة؛ وهي فرق تتخصّص في جزء معين ومهم من أجزاء العمل، يتم تكليفها بشكل دائم، ويمتلك أفرادها الحرية في كيفية العمل، وأسلوب توزيع المهام والمسؤوليات، مثل: فريق خدمة العملاء.

كما تختلف فرق العمل بحسب درجة الحرية المعطاة لهم؛ إذ يمكن تمييز نوعين هما: مجموعات العمل، وفيها يقوم قادة مجموعات العمل باتخاذ القرارات نيابةً عن أعضاء المجموعة الذين تنحصر مهمتهم في التنفيذ، ويُعدّ هذا النوع قليل الانتشار في الوقت الحالي. أما الاتجاه الحديث؛ فيكمن في تشكيل فرق العمل الذاتية، والتي يُمنح فيها الفريق صلاحية إدارة نفسه، وعادةً ما تتشكّل هذه الفرق من عددٍ صغيرٍ من الأعضاء، يمتلكون مهارات وتخصّصات متنوعة، وتتمتع هذه الفرق بدرجة كبيرة من التمكين، والحرية في اتخاذ القرارات في مجالات عديدة، مثل: تحديد مستويات وسرعة الأداء. وغالباً ما تكون اجتماعات هذه الفرق أسبوعية.

وبحسب متطلبات المهمة؛ فإن فرق العمل تختلف حسب درجة التنوع في التخصص إلى نوعين؛ فإمّا أن يكون أعضاء الفريق بنفس التخصص، وهي عادةً فرق وظيفية تتكوّن من عددٍ قليلٍ من الأفراد يؤدون نشاطات ومهام وظيفية واحدة يتمّ تحديدها مسبقاً. أو قد تتكوّن من أعضاء من مختلف التخصصات؛ وهي فرق متعددة الوظائف، ينتمي أعضاؤها لمجالات وظيفية مختلفة في المنظمة، مثل: التسويق والمالية والموارد البشرية. ويتشارك جميعاً في إنجاز العمل؛ إذ يُسهم كل عضو بخبرته في أداء مهمة معينة. وغالباً ما تُستعمل للتطوير والإبداع والابتكار؛ لأنها تتصف بالسرعة والتركيز على الاستجابة لاحتياجات العمل المختلفة.

كما تنقسم فرق العمل حسب التقنية المستخدمة في عملية التواصل بينهم وطريقة عقد الاجتماعات بين أعضاء الفريق؛ فهي إمّا فرق العمل التي تعتمد على الاجتماعات التقليدية

المباشرة دون الحاجة إلى استخدام تقنيات حديثة، ويتمُّ الاجتماع من خلال الاتصال المباشر وجهاً لوجه. أو الفرق التي تعتمد على الاجتماعات الإلكترونية؛ للاستفادة من التقدم التقني المستخدم في المنظمات؛ إذ ظهرت نتيجةً لذلك أنواعٌ جديدةٌ من فرق العمل، وهي: فرق العمل الافتراضية التي استفادت من تقنية المعلومات والاتصالات عن بُعد، مكَّنت من تشارك عدَّة أفراد من مواقع جغرافية مختلفة في إنجاز العمل، وترتكز العلاقة بين الأعضاء على عناصر أساسية، من أهمِّها: امتلاك المعرفة والخبرة والمعلومات، والاستفادة من التقنية في تبادل المعلومات، واتخاذ القرارات متخبطاً حدود الزمان والمكان، بما يضمن سرعة وسهولة التفاعل بين الأعضاء، ودعم الكفاءة في أداء العمل.

مراحل بناء فرق العمل:

تبدأ مهمة فريق العمل، منذ لحظة تكليفه بشكل رسمي، وتمرُّ دورة حياة الفريق - عادةً - بخمس مراحل أساسية، وهي (جلاب، ٢٠١٣):

- **مرحلة التكوين:** هي من أهمِّ المراحل التي يمرُّ بها الفريق؛ إذ يتم في هذه المرحلة التعرف على أعضاء الفريق، وخبراتهم ومهاراتهم، ومن ثم تحديد الركائز الأساسية للعمل، يأتي في مقدمتها تحديد هدف الفريق والمهمة المكلف بها بشكل واضح ودقيق. ولتسهيل عمل الفريق وتحقيق التناسق والانسجام بين أعضائه؛ يتمُّ إعداد ميثاق فريق العمل والاتفاق عليه من قبل جميع الأعضاء، وهو وثيقة مكتوبة لتحديد قواعد وإجراءات العمل داخل الفريق، وتوحيد المفاهيم حول المهام والأهداف، ومدة عمل الفريق، والنتائج المتوقعة. وعلى الصعيد النفسي؛ تُعدُّ هذه المرحلة أولى خطوات التحوُّل من الفردية إلى الجماعية وهي مرحلة يكتشف فيها كلُّ عضو من أعضاء الفريق طرق التعامل مع الآخرين، ويكتشف فيها البيئة النفسية والاجتماعية للفريق. ويسود في هذه المرحلة خليطٌ من الشعور بالفرح بعضويته في الفريق، والتفاؤل بالقدرة على النجاح، وتوقع النتائج، مع الشعور بالقلق والخوف من الفشل والشك في المهمة. ويتصف الأعضاء في هذه المرحلة بسلوك المجاملة، والتعامل الرسمي مع الآخرين، وقد يسود في هذه المرحلة حالةٌ من التردد والشكوى من التحدَّيات المتوقعة؛ سواءً أكانت حقيقية أم وهمية. ولدعم الأفراد في هذه المرحلة يمكن التهيئة المبدئية وتقديم المعلومات اللازمة لتوضيح رسالة الفريق وأهدافه والمهمة المطلوبة، وتدريبهم على أداء المهام مع التركيز على المهارات التي تنقصهم.

- **مرحلة الصِّراع:** هي أصعب المراحل في بناء الفريق؛ إذ يتمُّ اختيار قائد الفريق في حال عدم تحديده في قرار التكليف، وتتمُّ عملية الاختيار من خلال التصويت؛ وذلك بناءً على قدرة المرشح وكفاءته في قيادة الفريق، ثم يتمُّ تحديد مقرر للفريق، الذي يتولى كتابة محاضر الاجتماعات ومتابعتها، ومناقشة مهمة الفريق وهدفه بشكلٍ مُوسَّع ويتضمَّن تحديد المعلومات التي يحتاج إليها الفريق، والتحديات المتوقعة، مع توضيح الجهات التي يمكن التعاون معها؛ ومن ثم يتم تقسيم الأعمال على الفريق وفقاً لطبيعة المهمة وجدولة الاجتماعات.

أمَّا على الصعيد النفسي؛ ففي هذه المرحلة يبحث كلُّ عضو عن مكانه ومكانته، وتبدو فيها الأهداف صعبةً أو غير قابلة للإنجاز، ويُبدي الأعضاء في هذه المرحلة سلوكاً يتسم بالجدال والمناقشة والتحدِّي والتنافس والصراع، كما قد تظهر بوادر في التشكيك في الأهداف والمهام. ويميل بعضهم لفقدان السيطرة على الأعصاب، والدفاع الشديد عن وجهة النظر الشخصية، وقد يُترك حتى يسوء الأمر أكثر؛ فيعمل بعض الأعضاء على ترك الفريق.

- **مرحلة وضع القواعد:** هي مرحلة قبول الأعضاء بعضهم لبعض، ولل فريق ككل. و يبرز دور القائد في التأكيد على ما تمَّ الاتفاق عليه، وتحديد آليات العمل، مع تزويد الأعضاء ببيانات التواصل معه ومواعيدها، وتحديد مواعيد الاجتماعات القادمة، مع التأكيد على احترام الأعضاء لبعضهم، ودعمهم، وتشجيعهم لزملائهم وتكاملهم. والتأكيد على المبادرة والمسؤولية نحو المهمة والفريق، والمحافظة على سُمعة الفريق والجهة المشرفة عليه، واحترام نظامها وإطارها القانوني.

أمَّا على الصعيد النفسي؛ فتتميّز هذه المرحلة بانخفاض حِدَّة النَّزاع، وتزايد التعاون تدريجياً، وهي مرحلة وسطى من عُمر الفريق؛ إذ يبدأ التعاون الفعلي والاتفاق بين الأعضاء للوصول إلى الهدف المشترك. وفي هذه المرحلة يتم وضع القواعد للعلاقات بين الأعضاء، ويسود الشعور بالراحة النفسية والالتزام والتعاون والمشاركة، وتتصف العلاقات الاجتماعية فيما بينهم بالصراحة، والمرح والاسترخاء وتقَبُّل الآخر ولدعم الفريق في هذه المرحلة. يمكن تشجيع الأعضاء على تنمية الالتزام الذاتي والشعور بالمسؤولية، والتأكد من وضوح الأهداف استعداداً للمرحلة القادمة.

- **مرحلة الأداء:** هي مرحلة الإنجاز؛ إذ تبدأ خطوات التقدم ونتائجها في الظهور، وفيها يبرز دور القائد في تقديم الدعم المعنوي والمادي للفريق، ويدير الاجتماعات وفق البرنامج الزمني المحدد، مع متابعة إنجاز كل عضو لمهامه المكلف بها. والعمل على تذليل الصعوبات والتحديات وحل المشكلات التي تعترض عمل الفريق، وتعزيز وتشجيع الإنجاز والإبداع في العمل، مع الحرص على تقديم التغذية الراجعة للأعضاء من بعضهم. أمّا على الصعيد النفسي؛ يبدأ الأعضاء في القيام بأدوارهم، حسب تخصصاتهم المهنية أو الوظيفية؛ بناءً على علاقات التعاون والترابط، ويتعرف كل عضو على دوره وتوقعات الآخرين. ويتفهم كل عضو نواحي القوة والضعف لديه ولدى الآخرين في جو من الثقة والشعور بالرضا، ويتسم سلوك الأفراد بالتعاون، والقدرة على التنبؤ بالمشكلات، والعمل على معالجتها، وتحمل المخاطرة؛ من أجل تحقيق الهدف.

- **مرحلة الإنهاء:** هي مرحلة تسليم المنتج النهائي لعمل الفريق إلى الجهة المشرفة عليها، وتوثيق إنجازات الفريق بإعداد تقرير مفصل عن المهمة، وتوجيه الشكر والتقدير للفريق، وتقديم المكافآت المادية والمعنوية لهم وإقفال المهمة.

وعلى الصعيد النفسي؛ يسود شعور الفرح والفخر بين الأفراد بنجاح المهمة، مع الشعور بالحزن لانفضاض الفريق. ويتسم سلوك الأفراد بالشكر والتقدير بين القائد والأعضاء بعضهم بعضاً، ويقوم الأفراد بتقييم التجربة؛ للاستفادة منها في تجارب أخرى مستقبلاً.

تحسين وتطوير فاعلية فرق العمل:

تتضح أهمية فرق العمل في أنها تساعد على أداء العمل بروح الفريق وتحقيق التعاون والتشارك بين أعضاء المجموعة. هذه الروح التي تتسم برغبة الأعضاء في العمل معاً ومساندة بعضهم بعضاً والاتحاد في فريق يريدون له النجاح؛ مما يقلل من المنافسة الفردية، كما يتيح أسلوب إدارة وبناء فرق العمل بفعالية فرص تبادل المعلومات المطلوبة بحرية وبطريقة انسيابية؛ إذ تتدفق المعلومات بسهولة من أعضاء الفريق إلى الإدارة المشرفة عليه والعكس؛ لإدراكهم أهمية تبادل المعلومات المطلوبة والمشاركة بفعالية في تحقيق أهداف الفريق والمنظمة (Smith, 2014؛ عبد الحليم، ٢٠١٥). إن معرفة خصائص البيئة التنظيمية للمنظمة التي ينتمي إليها الأفراد تؤثر تأثيراً مباشراً على أداء الفريق، ومن أهم

هذه الخصائص: أهداف المنظمة ورسالتها وخططها ومواردها، والإدارة العليا وفلسفتها وسياساتها، ونظم الحوافز وتقييم الأداء، والتدريب وفرص النمو وغيرها. كما تشمل البيئة الاجتماعية عدداً من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر وبقوة على بيئة المنظمة والفريق؛ لأن عادات المجتمع وأعرافه تتغلغل في اتجاهات وسلوكيات الأفراد.

يُعدُّ تحديد مهام ومسؤوليات القائد شرطاً أساسياً لتحسين فاعلية الفريق؛ باعتباره المسؤول عن تحقيق التنسيق والتكامل والتفاعل بين الأعضاء، وإشاعة جوٍّ من الثقة والاحترام والتعاون بين الأعضاء، والافتناع بأهداف الفريق مخلصاً في تحقيقها؛ فيجب أن يتسم بالجدية في قيادة الأعضاء للوصول إليها، وما يتطلب ذلك من تحليٍّ بشخصية ناضجة، وخبرة عملية مناسبة تُمكنه من تقديم الاستشارة للفريق وتسهيل مهمة الأعضاء. ومن خلال ترسيخ القيم والقواعد السلوكية؛ يعمل على توجيه وتعليم الأعضاء، وتقديم النصح والمشورة لهم. وتنمية المهارات الفنية التي تضمن تناسب نوع المهمة المطلوب إنجازها مع القدرة على الاستفادة من المعلومات المتاحة والأدوات والأجهزة اللازمة لإنجازها. كلُّ ذلك يتطلب من القائد والأعضاء امتلاك المهارات الاتصالية والسلوكية والإنسانية، وتوفير البيئة التنظيمية والاجتماعية السليمة اللازمة لأداء المهمة.

ونظراً لأهمية تأمين احتياجات فريق العمل الضرورية لإكمال المهمة، تقع على القائد مسؤولية تأمين كلِّ ما قد يحتاجه العمل لأداء المهمة؛ إلا أن دور القائد في تهيئة البيئة اللازمة لعمل الفريق يتطلب منه أن يقوم بتحديد دور ومسؤوليات أعضاء الفريق، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الأعضاء وخبراتهم ومهنتهم ومكانتهم في التنظيم الأساسي للمنظمة والقيم السائدة بينهم، ودرجة انتمائهم وولائهم للفريق، وكذلك مدى قدرتهم على العمل الجماعي واستعدادهم للتعاون، وامتلاكهم لمهارات الاتصال الفعَّال؛ لبناء علاقات إيجابية تسودها الروح المعنوية والمشاعر والاتجاهات الداعمة لعمل الفريق، ومراعاة الدوافع المتنوعة لديهم والعمل على إشباعها. ويُفضَّل أن يوضَّح القائد للأعضاء أسلوب القيادة المتبع في الفريق؛ فهو إمَّا أن يتبع القيادة المطلقة، أو الأسلوب الذي يتيح للأعضاء المشاركة في قرارات الفريق، أو الأسلوب الذي يترك دائماً كامل الحرية للأعضاء. وضرورة امتلاك زمام المبادرة والتفاعل مع الأعضاء، وتشجيعهم على المشاركة والمناقشة والاتصال الفعال، مع وضع آلية التقييم بما يضمن تحقيق الأهداف.

إن تعزيز الحالة المعنوية وبناء علاقات صحية بين الأعضاء وإشاعة الثقة بينهم؛ تُشعرهم بالرّضا عن أدوارهم المكلفين بها في الفريق، وتحثهم على العمل ضمن الفريق بطريقة جيدة دون الحاجة إلى مراقبة عمل الأعضاء الآخرين. ويتضمّن ذلك تسمية الفريق وتطوير الأمور المتعلقة بالمهمة، والتكامل مع أنشطة المنظمة، والاعتراف بالتميّز ضمن الفريق وبأهمية الفريق في تقديم خدمات ذات جودة عالية للعملاء تليق بمعايير المنظمة.

يقوم القائد وأعضاء الفريق بعملية التقييم الذاتي الذي يُقيّم الأداء بعد إنجاز أيّ جزءٍ من المهمة أو الهدف المُوكّل لها، وتتم عن طريق الإجابة عن عددٍ من الأسئلة تتعلق بالأداء ومشاركة الأعضاء ونقاشاتهم وتحديد نقاط القوة والضعف وغيرها.

كما ظهرت أهمية الاتصال المباشر سواءً في أساس تكوين العلاقات الفعّالة بين الأفراد في المكتب؛ وذلك من خلال إرساء القواعد العامة في الاتصال بين العاملين والمديرين والمراجعين، أو في تأثير الاتصال على الاجتماعات ونجاحها، نجاح فرق العمل، أيضاً يظهر تأثير الاتصال المباشر في تحسين العلاقات من خلال استخدام الهاتف.

الاتصال الهاتفي في المكتب:

إنّ إجراء المكالمات الهاتفية على نحوٍ صحيح من المهارات المهمة، التي يجب على الموظف إتقانها. والاتصال الهاتفي عمليةٌ تتم بين فردين أو أكثر، عبر أجهزة الهاتف، وللمستقبل حرية الاستجابة للاتصال الهاتفي أو تجاهله (Valdes and Dave, 2019). والاتصال الهاتفي في المكتب قد يكون بالاتصال الأرضي، الذي يتم من خلال شبكة خطوط أرضية داخلية أو خارجية بين المنظمة ومنظمات خارجية على مستوى المدينة أو الدولة أو العالم، أو بالاتصال الإلكتروني ويتم عبر وسائل تقنيات الاتصال الحديثة (زويل، ٢٠١٣).

وتأتي أهمية الاتصال الهاتفي باعتباره من أهمّ وسائل الاتصال في المكتب الحديث وأكثرها شيوعاً. ويمثل حلقةً مهمةً من حلقات الاتصال بين الأفراد العاملين في المنظمة على اختلاف مواقعهم الإدارية، وكذلك بين المنظمة وجمهور المتعاملين معها، منظمات كانوا أم أفراد؛ بغرض الحصول على المعلومات أو التزويد بها لإنجاز المهام. ويغني الاتصال الهاتفي - في كثيرٍ من الأحيان - عن الاستفسارات الكتابية والمراجعات الشخصية المتكررة؛

مما يوفر الكثير من الوقت والجهد الذي يُبذل في كتابة المراسلات، وخاصةً في الحالات التي تتطلب الاستفسار، أو تبادل الرأي والتفاهم الذي يسبق أيّ اتصال كتابي (البدوي، ٢٠١٤). ويُعدُّ الاتصال الهاتفي وسيلة مهمة لتحسين خدمة العملاء، ويمثل سلاحاً ذا حدين؛ لأنَّ الطريقة التي يتمُّ فيها الردُّ على العميل؛ تحدّد ما إذا كان سيستمر بالتعامل مع المنظمة أو يقرّر تغييرها.

إن اكتساب مهارات الاتصال الهاتفي أمرٌ بالغ الأهمية في بناء سُمعة المنظمة مع جمهور المتعاملين معها، كما يساعدُ في تحسين الخدمات المقدّمة إلى العملاء عبر إنشاء قنوات اتصال فعّالة داخل المنظمة وخارجها؛ ذلك أن إتمام عملية الاتصال بشكلٍ إيجابي مع إبداء الرغبة الصادقة في معالجة مشكلة المتصل، يبعث الراحة والاطمئنان في نفس المتصل، ويطوّر مستوى الثقة بينه وبين المنظمة، ومن جهة أخرى يسهل عملية تقديم الخدمة ويختصر وقت العميل في الاستفسار أو إنهاء بعض الأعمال البسيطة والتي لا تحتاج إلى حضوره شخصياً لموقع المنظمة؛ مما يخفف من الضغط على مقدّمي الخدمة؛ لذا يجب الحرص على تحسين الصورة الذهنية للعميل عن المنظمة؛ وذلك باتباع الأصول المهنية للرد على الاتصالات الهاتفية، والتي تترك انطباعاً حسناً لدى العملاء.

تحقق الاتصالات الهاتفية السرعة والسهولة في إرسال المعلومات إلى أيّ جهة أو استقبال المعلومات والاستفسارات المطلوبة، مع السماح للمتصل بطلب التوضيح للمعلومات والألفاظ غير المفهومة؛ مما يساعد على تحقيق التفاهم المتبادل بين الطرفين، وبالتالي زيادة مستوى رضا العميل، وكسبه عميلاً متكرراً للمنظمة، يساعد في نشر الصورة الإيجابية عنها لمن حوله. ولأنَّ معظم الاتصالات الهاتفية لا تستغرق وقتاً طويلاً؛ فإنها تُعد وسيلة اتصال منخفضة التكاليف نسبياً وخاصةً في حال معرفة العميل الطريقة الصحيحة لطلب الخدمة.

على الرغم من أهمية الاتصال الهاتفي وكل المزايا التي يوفرها للمنظمة، ومساعدته في تقديم خدمة جيدة للعملاء؛ فإنه يجب الحذر في أثناء استخدام الاتصال الهاتفي؛ لأنه يغفل عن تحقيق بعض الجوانب التي تضمن فعالية عملية الاتصال (زويل، ٢٠١٣)؛ وذلك لأن اعتماد غالبية الاتصالات الهاتفية على الصوت فقط ومع انعدام التواصل البصري في عملية الاتصال؛ يؤدي إلى غياب التعبيرات غير اللفظية، وهذا يزيد من صعوبة التواصل المباشر للبعض. كما يتطلب كغيره من الاتصالات الشفهية ضرورة استخدام الألفاظ المناسبة

لتسهيل الفهم بين الطرفين؛ فقد يؤدي عدم تمكّن أحد الطرفين من اختيار الألفاظ بدقة، إلى سوء الفهم خاصةً مع استخدام اللهجات المحلية؛ نظراً للاختلافات الكبيرة بينها، والحاجة إلى التفكير السريع مع الترتيب المنطقي للأفكار في أثناء الرد، بعكس الرد الكتابي الذي يتيح متسعاً من الوقت لترتيب الأفكار. ولعل أكثر ما يؤخذ على الاتصال الهاتفي أنه غير مؤيّد بسندٍ قانوني، كما أن تسجيل الاتصال الهاتفي بدون موافقة الطرفين يُعدّ جريمة يعاقب عليها القانون؛ وذلك لحماية حق سرية الاتصالات الهاتفية، والتي تعتبر من الحقوق الشخصية، بناءً على ما أقرته القوانين والأنظمة واللوائح الوطنية والدولية، وبالتالي لا يجوز التصنّت أو تسجيل الاتصالات الهاتفية إلا للضرورة الأمنية، وبناءً على قرار قضائي بذلك. ويمكن في هذه الحالة تعزيز الاتصال الهاتفي برسالة توثق مجريات الاتصال؛ كأن تبدأ هذه الرسالة بـ: بناءً على المفاهمة الهاتفية مع سعادتكم؛ فإن ... ويذكر التفاصيل.

قواعد الاتصالات الهاتفية:

تتمّ الاتصالات الهاتفية في المنظمة داخلياً بين الأفراد في المنظمة، وخارجياً مع المتعاملين خارجها، ومن خلال هذه الاتصالات يتمّ التعامل مع أنماط مختلفة من الأفراد باختلاف خصائصهم وصفاتهم وأهميتهم بالنسبة للمنظمة، وإجراء الاتصال بالصورة اللائقة يؤثر تأثيراً إيجابياً على صورة المكتب الذي يُجريها وسُمة المنظمة عموماً. ويُعدّ اتباع القواعد الصحيحة في أثناء الاتصال الهاتفي مسألةً ضروريةً لتحقيق ذلك.

وقد حدّد المختصون مجموعةً من القواعد العامة للتعامل الفعّال مع الاتصالات الهاتفية سواء للاتصالات الواردة أو الصادرة، والتي تساعد الأفراد على إجراء أو استقبال اتصال هاتفي فعّال (البدوي، ٢٠١٤؛ BYU-Idaho Human Resources، 2014؛ ASAP، 2014). ويجب أن يعي الأفراد أهمية جهاز الهاتف في المكتب في تيسير أمور العمل، وضرورة التقليل - ما أمكن - من المحادثات الشخصية، ولا يجوز استخدامه لغير هذا الغرض. وأن يكون كلّ منهم مستعداً لتقديم المعلومات والإجابة عن الاستفسارات التي قد تُطلّب في الاتصال، وهذا يتطلب الاطلاع التام على المعلومات المتعلقة بالعمل، ومنها: إجراءات ونماذج الخدمات، والأفراد المختصّين، وأماكن حفظ الوثائق الأساسية والمعلومات المتاحة للرجوع إليها بسهولة وسرعة عند الحاجة. وتدوين المعلومات المتعلقة بكلّ اتصال لتسهيل عملية المتابعة، وفي

حالة تدوين الملاحظات على الحاسب الآلي في أثناء الاتصال؛ يجب إخبار المتصل بذلك؛ بحيث يعرف أن صوت الكتابة على لوحة المفاتيح الذي يسمعه متعلق بذلك.

إنَّ الاستعداد الجيد للاتصال الهاتفي يبدأ من وَضْع جهاز الهاتف من الناحية اليسرى على طاولة المكتب؛ ليُسَهِّل تناوله باليد اليسرى، وتخصيص اليد اليمنى لكتابة البيانات والمعلومات الناتجة عن عملية الاتصال، والعكس صحيح إذا كان الموظف أيسر، مع التأكد من وجود سماعة الهاتف في مكانها الصحيح في حالة عدم استعماله، مع تفعيل جهاز الرَّد التلقائي من خلال رسائل قصيرة وفعَّالة تلبي احتياجات المتصل، وإتاحة الخيار له بالتحدث إلى المختصين، ومراعاة أن تكون هذه الرسائل، وفقاً للإجراءات المعتمدة من قِبل الإدارة المختصة. وعند الحاجة لتزك رسالة صوتية؛ يجب أن تكون مختصرةً، تركز على المعلومات المهمة فقط.

يتميّز الاتصال الهاتفي بأن الصوت هو الوسيط الذي ينقل الرسالة بين أطراف الاتصال؛ فيجب أن يكون مناسباً وطبيعياً لا عالياً ولا منخفضاً، وأن تكون نبرة الصوت مساويةً لنبرة الصوت الطبيعية عند الحديث مع شخص يبعد متراً واحداً، وإلا فإن الصوت سيتحول إلى صراخ. ويساعد في ذلك الحرص على وَضْع سماعة جهاز الهاتف عند الحديث بطريقة صحيحة؛ لضمان وصول الصوت بشكل جيد للطرف الآخر، مع الجلوس بشكلٍ مستقيم على الكرسي؛ مما يضيف للصوت القوة والوضوح. ويمكن استخدام لغة الجسد مثل تحريك اليدين أو الابتسام لتأثيره على نبرة الصوت. العمل على تحسين أسلوب وطريقة الكلام، وطبقة الصوت المناسبة، عن طريق التدريب والممارسة الصحيحة، واستخدام بعض الأساليب المساعدة في ذلك، مثل: استشارة الزملاء المخلصين لتقييم نبرة الصوت، أو استخدام آلة التسجيل للتقييم الذاتي وغيرها.

وتبرز أهمية امتلاك الأفراد في المكتب لمهارات الإنصات والحديث لإجراء اتصالٍ هاتفي ناجح وبناء العلاقات الجيدة مع الطرف الآخر. لذا يجب تطوير مهارات الإنصات والتحدث للتعويض عن نقص الاتصال البصري، والحرص على الإنصات بشكلٍ جيد للطرف الآخر عند تحدُّثه وعدم مقاطعته، مع المحافظة على التركيز في أثناء الاتصال، وطرح الأسئلة التي تساعد على الاستزادة بالمعلومات عند الضرورة، مع استخدام مجموعةٍ من الكلمات المختلفة والعبارات القصيرة التي تدل على فهم ما قاله الطرف الآخر، وتكرار الأفكار المهمة،

وتُعَدُّ التغذية العكسية من خلال الألفاظ المنطوقة أكثر أهميةً على الهاتف من وجهٍ لوجه؛ فبدونها، يتساءل الفرد عما إذا كان الموظف يستمع أم لا، كما أنَّ الاختيار الدقيق للألفاظ، ومراعاة مدى ملاءمته لخصائص وطبيعة الطرف الآخر، ويمكن أن يتمَّ التحضير للحديث كتابياً قبل إجراء الاتصال، مع استخدام لغةٍ محايدة عند التحدُّث عن شيءٍ سلبي، والابتعاد عن ألفاظ الأمر، مثل: يجب، أو عليك، وتجنَّب استخدام المصطلحات التي قد لا يستطيع المستقبِل فهم دلالتها واستبدالها بالألفاظ المناسبة. وتجنَّب استخدام اللهجة العامية قدر الإمكان؛ لأن الطرف الآخر قد لا يعرف هذه اللهجة المحلية؛ مما يخلق نوعاً من البلبلة وسوء الفهم. مع مراعاة أن يكون معدل سرعة الحديث مناسباً ويُقاس بما يقارب من (١٧٥) كلمة في الدقيقة؛ فإذا كان الحديث شديد البطء؛ فإنه يؤدي إلى الشعور بالملل. وإذا كان شديد السرعة يؤدي إلى عدم الفهم، وفي كلتا الحالتين يؤدي إلى الشعور بالإحباط.

وتقوم غالبية المنظمات بتحديد قواعد تُلزم بها الأفراد وخاصةً ممَّن لهم علاقة مباشرة بالآخرين خارج المنظمة؛ كأن تحدِّد طريقة التعريف بالنفس، والترحيب بالمتصل وإبداء الرغبة في مساعدته، وكذلك طريقة إنهاء المكالمة. كما تعمل تلك المنظمات على إتاحة تقييم الطرف الآخر على مدى جودة الاتصال ونتيجته المترتبة عليه. ولتحقيق مستوى الرضا المطلوب؛ يجب بناء الشخصية الإيجابية في الاتصال؛ وذلك بمراعاة جوانبٍ عدَّة في أثناء عملية الاتصال، مثل وجوب التحدُّث بحيوية ونشاط؛ بحيث يشعر من خلاله الطرف الآخر بأهمية الحديث، مع ذكر اسم المتصل في أثناء الاتصال الهاتفي؛ فهذا يُشعره بالاهتمام به، لكن يجب عدم استخدامه بشكلٍ مفرط، والالتزام ما أمكن بالإيجاز غير المخل في المعنى خلال الاتصال الهاتفي، والحرص على التركيز الكامل في الاتصال وعدم إزعاج المتصل بأيِّ أصوات قد تؤثر على جودة الصوت أو تُشعر المتصل بعدم الاهتمام، مثل: التثاؤب في أثناء الحديث أو تناول الطعام أو احتساء أيِّ نوع من المشروبات وغيره؛ فإن هذه الأصوات تصبح عاليةً عبر الهاتف؛ مما يسبب الإزعاج للطرف الآخر، وإذا كان الفرد بحاجةً للعطس أو السعال؛ فيجب تغطية السماعة باليد، أو وَضْع الهاتف في وضع كتم الصوت للحظة. ولإنهاء الاتصال يجب أن يتمَّ ذلك بطريقةٍ واضحة ولبقة، باستخدام العبارات المناسبة، التي تدل على أن المحادثة انتهت، والمتعارف عليه أن يقوم المتصل بإغلاق السماعة أولاً.

قواعد الاتصالات الهاتفية الواردة:

تُشكّل الاتصالات الهاتفية الواردة، نسبةً كبيرةً من الاتصالات التي تُجرى في المنظمة، وهي تلك الاتصالات التي ترد إلى المكتب أو المنظمة سواءً من داخلها أو خارجها، ومن خصائص الاتصالات الواردة؛ أنه يتم استقبالها دون تخطيط مُسبق.

إنَّ معرفة القواعد الصحيحة في الاتصالات الواردة؛ يُعدُّ أمراً مهماً في نجاح عملية الاتصال وكفاءته (البدوي، ٢٠١٤؛ ٢٠١٤، BYU-Idaho Human Resources)، وأول قاعدة من هذه القواعد هي الحرص على سرعة الرد على الاتصال؛ لأن أي تأخير في الرد سيفسّر سلبياً بالنسبة للمنظمة، ويعطي مؤشراً لدى المتصل بأن العمل في المنظمة لا يجري بشكل صحيح، أو لا يتوفر عدد كافٍ من الأفراد للرد على الاتصالات وغيرها، ويُعدُّ المعيار القياسي المقبول لسرعة الرد؛ هو الرد خلال الرّنات الثلاث الأولى على الأكثر. وفي حال وجود أكثر من اتصال هاتفي؛ يُراعى قبل استخدامه الاعتذار بلباقة وكياسة من أحدهما لحين الانتهاء من الآخر، مع مراعاة أهمية شخصية المتصل أو موضوعه في ذلك. أمّا عند الحاجة لمغادرة المكتب؛ فيجب التنسيق مع الزميل للرد على الهاتف أو تفعيل جهاز الرد الآلي. مع الحرص على المراجعة المستمرة لرسائل البريد الصوتي، خلال مدة أقصاها يوم عمل واحد على الأقل.

تبدأ المكالمات عادةً بتحية المتصل؛ فهي دليل على اللطف والاستعداد لتقديم الخدمة؛ مع تجنّب التحية بعبارات فيها لا مبالاة، أو طويلة، أو فيها مبالغة. ومن ثم التعريف بالنفس، من خلال ذكر الاسم واسم الإدارة التابع لها؛ لإعطاء المتصل إشارة بأنه قد اتصل بالإدارة الصحيحة. ويختلف التعريف تبعاً لاختلاف نوع الاتصال: داخلي أو خارجي؛ فالالاتصال الهاتفي الداخلي. ونظراً لمعرفة الطرفين لكل منهما؛ يتمّ التعريف بالاسم فقط، أما إذا كان الاتصال خارجياً يُفضّل ذكر المنظمة والإدارة واسم متلقي الاتصال. ويُنهي البداية بالاستفسار من المتصل عن هويته، والتأكيد على نطق الاسم بشكل صحيح، وطلب المساعدة في النطق والهجاء إذا كان الاسم صعباً، ثم سؤاله عن سبب الاتصال، والخدمات التي من الممكن تقديمها له.

يجب أن يعي الأفراد في المكتب أثناء الاتصال الهاتفي؛ أنهم مسؤولون مسؤوليةً كاملةً عن جميع الاتصالات التي يتمّ الرد عليها، والعمل على مساعدة المتصل على إيجاد حل

لمشكلته بطريقة فعّالة. وعدم تحويل مشكلة للمتصل إذا كان بالإمكان حلّها؛ وذلك عن طريق تقديم اقتراحات لحلّ المشكلة، والتعامل معه بلباقة وهدوء في حال الغضب، وإظهار التعاطف الصادق معهم، والتفهّم لمشكلاتهم. مع إبداء الاستعداد للمساعدة وفقاً لقواعد وإجراءات العمل. وتجنّب إبداء الأعذار بقدر الإمكان؛ فالمتصل يريد الحلول وليس الأعذار، ومن الأعذار المزعجة للعملاء؛ تعطل أجهزة الحاسب الآلي مثلاً. وهذا يتطلب الاستعداد النفسي والعقلي والجسدي للتعامل مع اتصالات العملاء بكفاءة، وتقديم خدمة جيدة لهم تتجاوز توقعاتهم، والقدرة على السيطرة على مُجريات المحادثة؛ فإذا خرج المتصل عن الموضوع؛ يجب إعادتها إلى المسار الصحيح، مع مراعاة عدم إحراج المتصل.

وقد يتمّ تلقّي الاتصال الهاتفي نيابةً عن المدير في حالة عدم تواجده في المكتب؛ يتمّ تسجيل معلومات الاتصالات الواردة له، في نموذج رسالة هاتفية، ومن هذه المعلومات: اسم المتصل، ورقم هاتفه، وزمن الاتصال والغرض منه. ومحاولة مساعدة المتصل إذا كان هذا ضمن صلاحياته أو النظر إلى تحويلها إلى الإدارة المختصة بموضوع الاتصال. ومن الضروري معرفة مكان وجود المدير للاتصال به في الحالات الاضطرارية.

وعندما يتطلّب موضوع الاتصال تحويله إلى طرفٍ آخر؛ حينها لا بد من توضيح السبب للمتصل، والتأكّد من أنه لا يمانع تحويله، وإبلاغ المحول له المكالمة بذلك، مع إعلامه باسم المتصل وهدف الاتصال الهاتفي؛ لتجنّب الشعور بالغضب والإحباط. أو قد يتطلب الموضوع وَضْع المتصل في حالة انتظار على الخط؛ فيجب استئذان المتصل مع ذكر السبب وتحديد وقت الانتظار، وفي حال موافقته؛ يجب عدم ترك الهاتف لأكثر من دقيقة واحدة، والتأكّد من ضغط زر الانتظار بشكلٍ صحيح؛ لضمان أن المتصل لا يسمع الأحاديث الجارية في المكتب، ويتمّ شكره على الانتظار عند الرجوع إليه، أمّا في حال رفضه الانتظار؛ فيتمّ الطلب منه أن يتصل مرةً ثانية أو ترك رسالة، أو يرغب في تحويله إلى شخص آخر.

قبل إنهاء الاتصال الهاتفي؛ يجب الحرص على تلخيص ما ورد في المكالمة، مع التأكيد على إعادة الإجراءات المهمة المطلوب اتخاذها، ثم شكر المتصل على اتصاله، على أن يضع المتصل السماعة أولاً. مع عدم إغفال تدوين أيّ معلومات مهمة بعد انتهاء الاتصال الهاتفي مباشرةً بما يفيد عملية توثيق الاتصال ومتابعة ما تمّ الاتفاق عليه في المكالمة، باستخدام

نماذج مُعدّة مسبقاً تساعد على سرعة ودقة تسجيل المعلومات، مثل: تعبئة نموذج رسالة هاتفية، أو سجل المكالمات الهاتفية الواردة، باستخدام نماذج الاتصالات الهاتفية الواردة.

قواعد الاتصالات الهاتفية الصادرة:

يقوم الأفراد في المنظمة بإجراء العديد من الاتصالات الهاتفية؛ سواء الداخلية أو الخارجية؛ بغرض تسهيل إنجاز العمل، وتبادل المعلومات مع الآخرين، ويُطلق على هذه الاتصالات، الاتصالات الصادرة؛ وهي الاتصالات الهاتفية التي تصدر من المكتب أو المنظمة إلى أحد الأفراد أو الإدارات في المنظمة، أو إلى عميلٍ ما أو منظمةٍ خارجية، وتتميز الاتصالات الصادرة بإمكانية التخطيط المسبق والاستعداد لها من قبل مُجري الاتصال؛ إذ بإمكانه تحديد الشخص المتصل به، وموضوع الاتصال، ووقت الاتصال بما يلبي احتياجات العمل.

ويمكن باتباع القواعد الصحيحة في الاتصالات الصادرة؛ ضمان كفاءة الاتصال وتحقيق الهدف من إجراءاته (البدوي، ٢٠١٤)؛ أهمُّها الاستفادة من إتاحة الفرصة للتخطيط الجيد والمنظم للاتصالات الصادرة؛ وذلك بتحديد الهدف من الاتصال الهاتفي والمعلومات المطلوب الحصول عليها بشكلٍ دقيق، وكتابة الملاحظات والأسئلة المراد التعرُّض لها في الاتصال الهاتفي، مع تجهيز جميع الوثائق والمستلزمات الخاصة بذلك؛ لتوفير الوقت والجهد، والحدّ من الوقوع في الأخطاء في أثناء المكالمات؛ مما يحقق وفورات مالية للمنظمة، وخاصة في الاتصالات الخارجية والدولية، وتحقيق الكفاءة في تبادل المعلومات؛ إضافةً إلى الأثر الإيجابي على سُمعة المنظمة لدى الآخرين. وهذا يتطلب من المتصل ضرورة مراجعة التعليمات الصادرة بين الحين والآخر الخاصة بطريقة إجراء الاتصالات الخارجية.

إن الاستعداد الجيد للمكالمة وتهيئة المناخ المناسب للاتصال ضروريٌّ لنجاح المكالمة وتحقيق الهدف منها؛ لذا يجب معرفة الإدارة أو القسم المراد الاتصال به، ومحاولة معرفة أسماء الأفراد المراد الاتصال بهم - إن أمكن ذلك. والقيام بالتهيئة النفسية للاتصال وتجهيز الأدوات والوثائق اللازمة، وكذلك تهيئة المناخ المناسب للمكالمة، وقد يستدعي الأمرُ إغلاق باب المكتب، أمّا بالنسبة للمكتب المشترك؛ فيمكن اتخاذ موقع هادئٍ للابتعاد عن مصادر التشيت، مع إبلاغ

الآخرين والطلب منهم عدم المقاطعة - إذا كان ذلك مناسباً. والتأكد من صحة الرقم بالرجوع إلى نسخة مُحدّثة من الأدلة الهاتفية الورقية أو الإلكترونية وخاصة المتعلقة بالمنظمة.

وعند طلب الرقم؛ يجب أن يتحلّى المتصل بالصبر، ويُفضّل إعطاء مستقبل الاتصال، المهلة الكافية للرّد، وتُقدّر هذه المهلة من (٦-٨) رنات. وعند استجابة الطرف الآخر؛ يبدأ المتصل بالتعريف بالنفس وبالمنظمة التي يعمل فيها قبل أن يُطلَب منه ذلك، وإذا كانت المكالمة ستطول لا بد من توضيح ذلك للمستقبل مع ذكر الأسباب، والاستفسار منه إن كان وقته يسمح بذلك. وفي حال الاتصال بالرقم الخطأ؛ يجب تقديم الاعتذار فوراً.

إن تحلّى المتصل بمهارات الاتصال الهاتفي؛ تمكّنه من التكيف مع أسلوب اتصال المستقبل؛ فالبعض يُفضّل التحدّث لمدة طويلة نسبياً؛ في حين يفضل البعض الآخر الدخول في الموضوع مباشرة. ويمتلك المتصل الماهر القدرة على استنتاج تفضيلات الأفراد للتحدّث في الهاتف، ومن ثم يقوم بتكييف أسلوبه في الحديث بما يتوافق مع نمط المستقبل في الاتصال؛ حتى يزيد من فرص التجاوب وتحقيق الهدف من الاتصال. مع الحرص على مشاركة المستقبل في الاتصال، وإتاحة الفرصة له للتعبير عن وجهة نظره، والرّد على استفساراته وتفهم اعتراضاته، وإثارة اهتمامه بموضوع الاتصال؛ مما يعطي الاتصال الهاتفي مزيداً من الفاعلية. وفي المقابل؛ فإن عدم إتاحة هذه الفرصة للطرف الآخر؛ تؤدي به إلى الشعور بالضيق، وتُسهم في توليد ردّ فعل سلبي تجاه موضوع الاتصال؛ مما يؤثر سلباً على كفاءة الاتصال. وقد تتطلب مُجريات الاتصال تحويلها إلى المدير؛ فيجب التأكد من موافقة المدير وذلك قبل إجراء الاتصال الهاتفي، أو الحاجة إلى تكرار الاتصال أكثر من مرة وفقاً لمتطلبات الموضوع؛ عندها يمكن للمتصل إرسال رسالة هاتفية مختصرة توضّح الاسم وجهة العمل ونبذة مختصرة عما هو مطلوب، ومن ثم السؤال عن أنسب وقتٍ آخر لمعاودة الاتصال.

يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المكالمة الهاتفية؛ هي عبارة عن اجتماع مُصغّر، وكلما نجح الطرفان في الوصول إلى فهم متبادل؛ كان هذا دليلاً على فعالية المكالمة وتحقيق الهدف من إجرائها؛ فعلى المتصل إنهاء المكالمة متى ما تمّ التأكد من تحقيق الهدف من إجرائها، بطريقة ودية ومؤدبة، والعمل على تلخيص المكالمة، والتأكيد على النقاط المهمة فيها، وتوثيق الاتصال مع الإجراءات التي تمّ الاتفاق عليها باستخدام النماذج الخاصة بذلك للمتابعة.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل؛ حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- يُعدُّ الاتصال غير المباشر الأسلوبَ الأكثر شيوعاً على الاتصال الإداري في المنظمات الحكومية. ()

٢- عملية بناء فريق العمل عملية سلوكية فقط لتشكيل الفريق كوحدة متجانسة ومتماسكة. ()

٣- تُعدُّ المكالمات الهاتفية عبارة عن اجتماع مصغر. ()

٤- صناعة الاجتماعات من الممارسات الحديثة التي أسهمت في نجاح الاجتماعات. ()

٥- الاتصال المباشر يُعبّر عن وجود علاقة مواجهة مباشرة وغير مباشرة تربط بين طرفي الاتصال عبر القنوات المختلفة. ()

التمرين الثاني:

في القائمة التالية مجموعة من مقترحات التعامل الفعّال مع أنماط العملاء الأكثر شيوعاً، والمطلوب تصنيفها حسب نمط العميل؛ على أن يكون الرقم (١) العميل الثرثار، (٢) العميل العنيد، (٣) العميل الخجول، (٤) العميل المتعالي.

م	المقترحات	النمط
١	يطلب منه تقديم وجهة نظره، وتشجيعه على طرح أفكاره؛ للاستفادة منها.	
٢	عدم استخدام الأسئلة المفتوحة معه؛ لأن هذا يعطيه الفرصة لإظهار تعاليه.	
٣	عدم الخروج عن موضوع العمل لإثبات أهمية الوقت والحرص عليه.	
٤	إشراك الزملاء؛ لتوحيد الرأي أمام وجهة نظره.	
٥	محاولة زيادة ثقته بنفسه بوضعه في مواقف مضمونة النجاح.	
٦	يطلب منه قبول وجهة نظر الآخرين لمدة قصيرة؛ للوصول إلى اتفاق.	
٧	سؤاله الأسئلة التي تجبره على الإجابة بنعم أو لا.	

التمرين الثالث:

تنقسم مراحل عقد الاجتماع إلى ثلاث مراحل أساسية؛ تتضمن كل مرحلة منها مجموعة من المهام والمسؤوليات، والمطلوب تلخيص أهم المهام والمسؤوليات لتلك المراحل في الجدول التالي:

٢	المرحلة الأولى مرحلة ما قبل الاجتماع	المرحلة الثانية مرحلة أثناء انعقاد الاجتماع	المرحلة الثالثة مرحلة ما بعد الاجتماع
١			
٢			
٣			
٤			
٥			
٦			
٧			

أسئلة للنقاش:

- ١- يتعامل الموظف في المكتب مع فئات مختلفة من الأفراد؛ مما يجعل المكتب بيئة قائمة على العلاقات الإنسانية المتبادلة، والمطلوب ذكر أهم القواعد التي يجب أن يراعيها الموظف في تعامله مع كل فئة منها.
- ٢- أولت المنظمات عملية بناء فرق العمل الفعالة الكثير من الاهتمام؛ بهدف إيجاد طريقة للتأثير الإيجابي في العلاقات بين الأفراد. المطلوب ذكر أهم المقترحات لتحسين وتطوير فاعلية فرق العمل والفوائد المتوقعة تحقيقها من بناء فرق العمل الفعالة للموظف والفريق والمنظمة.
- ٣- يُعدُّ الاتصال الهاتفي وسيلة اتصال مهمة في المنظمات، وبناءً عليه فقد حدّد المختصون مجموعة من القواعد العامة للتعامل الفعال مع الاتصالات الهاتفية الواردة أو الصادرة، والمطلوب ذكر أهمها.

حالة تطبيقية

يُعَدُّ «عبد الله» من الكفاءات المتميزة في إدارة المشتريات لفرع إحدى المنظمات، وصدر قرارٌ بترقيته إلى مدير إدارة المشتريات لفرعٍ آخر للمنظمة.

وفي أول يوم دوام لاحظ «عبد الله» سوء العلاقات بين الزملاء في المكتب، والتي كانت تتصف بالنزاعات المستمرة بينهم حول المهام والمسؤوليات، خاصةً بين الزميلين «ناصر» و«يوسف».

وفي اليوم الثاني؛ فوجئ بدخول زميله «ناصر» لمكتبه بطريقة صاخبة معترضاً على ما صدر من «يوسف» من التعليق على طريقة إنجازهِ؛ وذلك أمام العملاء. مما اضطر «عبد الله» للتدخل ومحاولة حل النزاع بينهما؛ لذا استدعى زميله «يوسف» طالباً منه الاعتذار لناصر عن تصرفه الخطأ، وبدوره أنكر «يوسف» ذلك، متهماً «ناصر» بافتعال المشكلات والكذب؛ مما أدّى إلى تراشقهما بالألفاظ الحادة ومحاولة التطاول على بعضهما أمامه.

احتدَّ النزاع بينهما بشكلٍ أكبر؛ مما جعل «عبد الله» يشعر بعدم الراحة من الوضع الجديد، وبدأ يفكر كثيراً في طلب إلغاء ترقيته والعودة إلى فرعه السابق.

أسئلة للمناقشة:

- ١- هل تؤيد قرار «عبد الله» بطلب إلغاء الترقية والعودة لفرعه السابق؟ ولماذا؟
- ٢- في رأيك؛ ما هي الأسباب الحقيقية للنزاعات بين «ناصر» و«يوسف»؟ وما هي الآثار المترتبة عليه وعلى المنظمة؟
- ٣- كيف يستطيع «عبد الله» بناء بيئة عمل إيجابية بين الزملاء في إدارة المشتريات؟

الفصل الثالث

الاتصال الكتابي

تمثل الإجراءات والعمليات التي تتم في المنظمة مورداً لا ينضب من البيانات والمعلومات التي يلزم توفيرها للمستويات الإدارية المختلفة لمتابعة الأنشطة وتقييم وتقويم العمل. فمن خلال الاتصال الإداري؛ يتم نقل وتبادل البيانات والمعلومات التي تدعم جوانب متعددة من العمل. وتبرز أهمية الاتصالات في المنظمة؛ لتعزيز كفاءتها وقدرتها على المنافسة؛ من خلال تأثيرها على اتجاهات الموظفين ودوافعهم للعمل، وتبنيهم لأهداف وسياسات المنظمة. ويُعدُّ الاتصال الكتابي أحد أهم وسائل الاتصال في مجال العمل؛ لما يحتويه من كم هائل من البيانات والمعلومات، وما يتمتع به من صفات الوثيق والرسمية وإتاحة الفرصة للتعبير عن الأفكار والأهداف بوضوح؛ إضافةً إلى سهولة الاحتفاظ بها مدةً زمنيةً طويلة، وإمكانية استرجاعها عند الحاجة في أقصر وقت ممكن وأقل تكلفة، وما توفره من خيارات في الاستخدام؛ من حيث القراءة، والتعديل، وإدراج الملاحظات.

مفاهيم في الاتصال الكتابي:

تُعَدُّ الكتابة الركن الأساسي في عملية الاتصال الكتابي، ويعتمد في طبيعته على تبادل الألفاظ المكتوبة بين أطراف الاتصال، وقد تعددت وتنوعت مفاهيم الكتابة؛ نظراً لتعدد هذه العملية بطبيعتها من جهة، ولإستخداماتها على نطاق واسع من جهة أخرى، وقد عرّفها (يوسف، ٢٠١٧: ١٥) بأنها «أداء لغوي جوهره معلومات وأفكار ومشاعر، وظاهره حروف مرسومة وعلامات محددة؛ فالكتابة وسيلة من وسائل الاتصال المهمة، والتي تسمح بوضع الأفكار والمشاعر على وسيط من خلال استخدام اللغة السليمة، بمساعدة علامات ورموز معينة». وتعتمد الكتابة على بناء الألفاظ والتراكيب اللغوية والأشكال التي تتكامل فيما بينها؛ لتشكّل النص المكتوب الذي يساعد على توصيل المعلومات وتبادلها.

ويمكن القول بأن الكتابة عملية عقلية أدائية، تتكوّن من عددٍ من العمليات التابعة لها، وهي عبارة عن «مجموعةٍ متناسقةٍ مترابطةٍ من الإجراءات والعمليات والأنشطة والتي

تحتاج إلى الكثير من الوقت للبدء بوضع الأفكار على الورق والتنقل من إنتاج الفكرة إلى إخراج النص» (يوسف، ٢٠١٧: ٢٠).

ومع انتشار التقنية الحديثة والاستخدام المتزايد لتقنية المعلومات والاتصالات؛ أصبح التواصل من خلال الكتابة أمراً مهماً أكثر من أي وقت مضى، وظهرت أهمية مهارات الكتابة كجزء أساسي من المهارات الاتصالية للأفراد على اختلاف مستوياتهم الوظيفية، التي تسهم في تحسين أدائهم لعملهم؛ إضافةً إلى دعم تكوين صورة ذهنية إيجابية للمنظمة وإداراتها وأفرادها. ويُعدّ الاتصال الكتابي أكثر أشكال الاتصال استخداماً؛ لما يحققه من تسهيلات في أداء العمل، ويمكن تعريفه بأنه: «التفاعل في ضوء تنبيهات أو إشارات أو نظرات عن طريق استجابة الأشخاص إليها، ويستخدم الاتصال تلك المنبهات كرموز كتابية لما تحمله من معنى؛ فإذا اكتسب شخصان نفس الرموز بنفس معانيها؛ فإنما يتصل كلٌ منها بالآخر، ومن ثم ينشئون الاتصال» (أحمد، ٢٠١٣: ٢٨). كما عرفه السَّكارنة (٢٠١٧: ٢٨) بأنه «إحدى الوسائل الكتابية التي يتمُّ بواسطتها تبادل المعلومات بين المتصل والمتصل به عن طريق الكلمة المكتوبة، مثل: الأنظمة والمنشورات والتقارير والتعاميم والمذكرات والمقترحات والشكاوى، وغيرها».

مما سبق؛ يمكننا تعريف الاتصال الكتابي بأنه عملية يتمُّ فيها التعبير عن الأفكار والمشاعر من خلال الكلمات، وتتبادل فيها المعلومات باستخدام نموذج مكتوب للوصول إلى هدف مشترك بين المرسل والمستقبل.

خصائص الاتصال الكتابي:

يُعدّ الاتصال الكتابي أكثر أشكال الاتصال شيوعاً في مجالات العمل؛ لما له من أثر فعّال في تبادل المعلومات والأفكار المتعلقة بالعمل. ويمارس الأفراد في المنظمة كتابة أنواع مختلفة من الاتصال الكتابي؛ يمكن تحديدها وفقاً للمستوى الإداري؛ إذ يكون الاتصال إما على مستوى الإدارة العليا، أو المستوى الإشرافي في المنظمة، أو المستوى التنفيذي في الأقسام والوحدات الإدارية. كما يمكن أن يتحدّد نوع الاتصال حسب ماهية طرف الاتصال؛ فهي مراسلات حكومية إذا كان أحد طرفي الاتصال منظمةً حكوميةً، أو مراسلات تجارية إذا كان يتمُّ تبادلها بين منظمات تجارية، وقد يتمُّ تبادل الرسائل التي لا علاقة لموضوعها بالعمل

وتُسمَّى الرسائل الشخصية. كما يُمكن تمييزُ أنواع الاتصال الكتابي بحسب الشكل الذي يتميَّز به؛ فقد يأخذ الاتصال شكل الرسالة الخارجية أو المذكرة الداخلية، أو التعميم، أو القرار كما تُعدُّ التقارير والنماذج من أشكال الاتصال الكتابي وغيره من الأشكال الأخرى. وبالإمكان تمييزُ الاتصال الكتابي بحسب الهدف؛ من حيث: الاتصال الذي قد يهدف على سبيل المثال للتزود بالمعلومات، أو طلب خدمة، أو طلب توظيف، أو تقديم شكوى أو مقترحات، أو إعلان وغير ذلك من أهداف. إن الغرض من هذه التصنيفات هو معرفة درجة الأهمية ودرجة الرسمية المتعلقة بكلِّ نوعٍ منها، وكذلك شكل المراسلات المتداولة وفقاً لهذه التصنيفات، ولا يتبع الأفراد في الاتصال الكتابي نوعاً محدداً في أثناء العمل؛ فقد يتبع أكثر من تصنيف في نفس الوقت؛ فمثلاً: قد تكون الرسالة حكوميةً خارجيةً على المستوى الوزاري.

ويحقق الاتصال الكتابي مزايا عديدة للمنظمة؛ فهو عنصرٌ لا غنى عنه لأداء العمل فيها؛ فمن خلاله يتم تبادل المعلومات والأفكار والمشاعر والسياسات والخطط وغيرها بين أجزاء المنظمة؛ وبالتالي يمارس دوراً فعَّالاً في تقوية العلاقات بين المنظمات من جهةٍ، وبين الإدارات المكوَّنة للمنظمة من جهةٍ أخرى؛ وذلك عن طريق الرِّبط بين أهداف المنظمة والأفراد القائمين بالأعمال فيها؛ إضافةً إلى مساعدته على تدفق العمليات داخل المنظمة وخارجها. كما تمثل الاتصالات الكتابية وثائق دائمةً تتضمَّن ما تمَّ اتخاذه من إجراءات وقرارات وحلول، ويحتوي على معلومات مكثفة وغزيرة، قد تتضمَّن بيانات إحصائية، مثل: الجداول والرسومات والأشكال، يمكن الرجوع إليها عند الحاجة؛ إضافةً إلى ما يحققه من توثيق التعاملات الذي يساعد على حماية المنظمة ومصالحها، وتمثل مستندات قانونية يمكن الاعتماد عليها في المنازعات القانونية. كما يُعدُّ الاتصال الكتابي أقلَّ تكلفةً من وسائل الاتصال الأخرى في حال إرسال نفس الرسالة إلى مجموعةٍ من الأفراد أو إلى مواقع مختلفة، مع إتاحة الفرصة لقارئ الرسالة لاختيار الوقت المناسب للقراءة والسرعة المناسبة، وإعادة قراءتها إلى أن يفهمها، كما يعطيه وقتاً أكبر للردِّ على الرسالة تمكُّنه من التخطيط للرسالة وكتابتها ومراجعتها (حريم وشاويش، ٢٠١٣).

ويمكن القول بأن الاتصال الكتابي ضروريٌّ لتبادل المعلومات والبيانات بين الأفراد في المنظمة؛ وخاصةً تلك التي تتطلب المراجعة والتدقيق وإبداء الرأي، وإمكانية الرجوع إليها مستقبلاً. أو في بعض الحالات التي تستدعي ذلك؛ فعلى سبيل المثال يفضل كثيرٌ من

المديرين استخدام الاتصال الكتابي؛ خاصةً إذا كانت الرسائل تحمل أخباراً سلبية؛ تجنباً للمواجهة الشخصية والإحراج. فالاتصال الكتابي - إذا ما أُحسن استخدامه - يساعد على بناء العلاقات الطيبة مع المتعاملين مع المنظمة والمحافظة عليهم، وتحسين كفاءة الأداء في جميع أنشطتها، وما يحققه ذلك من دعم موقعها التنافسي بين المنظمات، وبالتالي تكوين صورة ذهنية إيجابية عنها، وبناء العلاقات الفعّالة والمستدامة مع العملاء؛ إذ من السهل الحصول على عميل، ولكن التحدي يكمن في المحافظة عليه.

مراحل الاتصال الكتابي:

تبدأ عملية الاتصال بإدراك فكرة أو حقيقة أو ملاحظة مشكلة من قبل المرسل؛ فيقرر ترجمة هذا الإدراك إلى رسالة مكتوبة، ثم تنتقل عبر بعض وسائط الاتصال الكتابي إلى المستقبل، الذي يقوم بتفسيرها، وتقديم تعليقات إلى المرسل؛ للإشارة إلى أنه قد فهم الرسالة تمهيداً لاتخاذ الإجراء المناسب. وتُمَرُّ عملية الاتصال الكتابي بنفس هذه المراحل؛ غير أن هناك بعض الظروف التي تتحكم بسير الرسالة تبعاً لأهمية موضوعها، أو مدى مساهمتها في تحقيق أهداف المنظمة. ويتفق المختصون على أن المراحل التي تمرُّ بها الرسالة متداخلة بشكل متفاعل ومستمر، ولا يمكن تحديد مرحلة بمعزل عن الأخرى؛ غير أنه يمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية للاتصال الكتابي، وهي (يوسف، ٢٠١٧؛ أبو زيتون، ٢٠١٥):

١- مرحلة التخطيط للكتابة:

يُعَدُّ التخطيط ضرورةً لا بد منها؛ لضمان نجاح عملية الاتصال، وعلى أساسها يتحدّد البناء العام والهيكل المتكامل للرسالة. وبغضّ النظر عن خبرة الكاتب في موضوع الرسالة ودرجة فهمه ومعرفته للمعلومات والحقائق المتعلقة بها؛ يقوم الكاتب بالتخطيط سواءً أكان يمتلك هذه المعلومات مسبقاً أو بحاجة إلى البحث عنها من مصادرها المختلفة. والتخطيط عملية منطقية تحتاج إلى الكثير من التركيز والمهارة، عن طريق الإجابة عن عددٍ من الأسئلة التي تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية الاتصال؛ بما يضمن تحقيق كتابة سهلة وواضحة ومؤثرة، ومن هذه الأسئلة: لماذا سأكتب؟ ولمن سأكتب؟ وماذا سأكتب؟ وكيف سأكتب؟ ومتى؟ ويمكن الإجابة عنها، باتباع عددٍ من الخطوات، مثل:

- **تحليل الموضوع:** بناءً على الهدف من الرسالة؛ يتم تحديد الفكرة العامة المتعلقة بالموضوع، ومن ثم توليد الأفكار المرتبطة به، ومحاولة استخلاص المحاور الرئيسية والفرعية لها، وما تتطلبه من الحقائق والأدلة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموضوع وتدعم تحقيق الهدف. ويقوم الكاتبُ بناءً على ذلك، بتحديد المعلومات التي يتطلب إدراجها في الرسالة وطرق توفيرها، ويمكن القيام بالتحليل عن طريق استخدام عددٍ من الأساليب المساعدة في توليد الأفكار وإيجاد العلاقات المنطقية بينها، مثل: العصف الذهني أو استخدام الخريطة الذهنية، وغيرها.
- **جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع:** يتمُّ جمعُ المعلومات؛ لضمان فهم الموضوع فهماً صحيحاً متكاملاً، من خلال المصادر الموثوقة، التي تضمن توفير المعلومات الكافية والصحيحة، مثل: الرجوع إلى اللوائح والأنظمة والوثائق ذات الصلة، أو مناقشة الموضوع مع المدير أو زميل العمل، أو استشارة أحد الخبراء في الموضوع. كما يجبُ على الكاتب أن يقوم بجمع المعلومات المتعلقة بقارئ الرسالة؛ لتحديد خصائصه واتجاهاته، وموقفه من موضوع الرسالة، وسيحدّد بناءً على هذه المعلومات منهجُ وأسلوب الكتابة المناسب، وكمية ونوعية المعلومات التي تُلبّي احتياجات القارئ الفعلية. وتُعدُّ مرحلة جمع المعلومات هي العمود الفقري الذي تركز عليه الرسالة وبواسطتها يتم تحقيق الهدف من الاتصال.
- **تقييم المعلومات وتدقيقها:** يقوم الكاتب باستيعاب وإدراك المعلومات وفهم علاقاتها، والتأكد من صحتها وحداثتها، ومن ثم العمل على تصنيفها إلى أفكار رئيسية وفرعية واستبعاد المعلومات غير المرتبطة، أو تلك التي لا تُثري الموضوع، أو تمثل قيمة إضافية وبما يتفق مع هدف الرسالة وخصائص قارئها.
- **اختيار الأسلوب المناسب للكتابة:** وهي أصعب مرحلة تواجه الكاتب، ويمكن تسهيلها عن طريق تحديد الهيكل العام الذي سيتمُّ على أساسه ترتيب الأفكار؛ ليكون بمثابة المرشد في أثناء كتابة الرسالة، وما تتضمنه من حقائق ومعلومات. ويُوجد أسلوبان أساسيان يستطيع الكاتب المفاضلة بينهما بما يخدم هذا الغرض، هما:
 - أ- **الأسلوب المباشر:** يتمُّ في هذا الأسلوب تصميم هيكل الرسالة، بإدراج المعلومات بوضوح، مع بيان الأسباب المؤدية إلى ذلك أو أية معلومات إضافية، ويتمُّ ختم الرسالة بأسلوبٍ إيجابي، يضمن هذا الأسلوب كتابة رسالة مركزة وقصيرة نسبياً؛ تمكّن من

سرعة وصول القارئ للفكرة الرئيسية مباشرةً. وهذا هو الأسلوب الأكثر شيوعاً وخاصةً عندما يكون مضمون الرسالة روتيناً أو متوقعاً لدى القارئ، أو في حالة تبليغه بقرار مُفرح ينتظره بفارغ الصبر. وبشكلٍ عام؛ عادةً ما تنصُّ الإجراءات المتبعة في المنظمة على استخدام الأسلوب المباشر بغض النظر عن النتائج المحتملة من استخدامه.

ب- الأسلوب غير المباشر: يَستخدِم هذا الأسلوب التدرج في تبليغ المعلومات؛ مما يساعد في تقبُّل القرار الناتج عنها بشكلٍ أفضل، عن طريق إيجاد أرضية مشتركة مع القارئ، ثم القيام بإقناعه بمنطقية القرار المتخذ، مع كتابة الأسباب بشكلٍ مُفصَّل ودبلوماسي وموضوعي دون الحاجة إلى تقديم الاعتذار، ومن ثم عَرَض الخبر بوضوح واحترام، وفي النهاية يتمُّ ختم الرسالة بإيجابية؛ وذلك بتقديم البدائل إذا كان ممكناً، ومراعاة الصدق وعدم إعطاء الوعود التي لا يمكن الوفاء بها. ويُعدُّ هذا الأسلوب هو الأكثر استخداماً والأكثر فاعليَّة في كتابة الرسائل السلبية؛ خاصةً في حال وجود علاقة قوية بين الكاتب والقارئ، أو اتصاف قارئ الرسالة بشخصية انفعالية أو عاطفية؛ تجنباً لردود الفعل السريعة التي قد تدفعه لسلوكيات وأفعال غير مدروسة العواقب.

٢- مرحلة الكتابة:

هي المرحلة الثانية من مراحل الاتصال الكتابي، وتعتمد الكتابة الإدارية على الأسلوب العلمي في الكتابة، وهذا يتطلب ضرورة تمثُّع الكاتب بمهارات الكتابة الموضوعية التي تعتمد على الأرقام والحقائق، بما يتناسب مع طبيعة القارئ وخصائصه، وتلبية احتياجاته واهتماماته، عن طريق التفكير في موضوع الرسالة من وجهة نظر القارئ. وفي هذه المرحلة؛ يبدأ الكاتب بالكتابة الفعلية وتحويل ما تم تخطيطه إلى واقعٍ فعلي في شكل مُسوَّدة أولية، وتتركز مهمة الكاتب في بناء الجمل والتراكيب بناءً سليماً يعتمدُ على التسلسل المنطقي وترابط الأفكار وفق الأسلوب الذي تمَّ اختياره لتحديد الهيكل العام للرسالة. مع ضرورة انتقاء الألفاظ المناسبة بما يضمن الدقة والموضوعية للرسالة، ويُجنَّبها التشويش الذي قد يحرفها عن الهدف. وهناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب على الكاتب أخذها بعين الاعتبار؛ لمساعدته في الكتابة بشكلٍ أكثر فاعلية. (مبارك وحافظ ٢٠١٦؛ حريم وشاويش، ٢٠١٣):

- **الوضوح:** تتطلب الكتابة التعريف بموضوع الرسالة بوضوح، ووصولها إلى القارئ بدون تشويه، والوضوح عكس الغموض؛ لذا يجب على الكاتب صياغة رسالته بطريقة واضحة وسهلة ومتناسبة مع قدرات القارئ ومستواه التعليمي؛ لإيصال الفكرة دون الدخول في التخمينات وطلب الشرح والتفسير. كما يساعد الوضوح على الإقناع؛ من خلال عرض الحقائق والأفكار وتحليلها تحليلًا منطقيًا؛ لتكون فعالة ومؤثرة، وذلك من خلال تنظيم الرسالة والتقيد بالهيكل العام وفق ما تمَّ التخطيط له، بما يضمن ترتيب الأفكار ترتيبًا منطقيًا، ومناقشة المحاور الرئيسية والأفكار المتفرعة عنها، وشرحها وتفسيرها، واستخلاص الاستنتاجات المنطقية والموضوعية، مع الحفاظ على الانتقال السلس بين الأفكار، بما يحقق ترابط الموضوع ويضمن مستويات عالية من الوضوح والفهم الكامل.

ويجب مراعاة تقسيم النص إلى فقرات؛ بحيث تُخصَّص فقرة لكل فكرة رئيسية، وأن تكون الفقرة الأولى أقوى فقرات الرسالة، مع ضرورة تخصيص جملة توضح للفكرة الرئيسية في بداية كل فقرة؛ ومن ثم سرد المعلومات التفصيلية والشروحات التي تدعم موضوع الرسالة؛ لمساعدة القارئ على فهم الموضوع، وتشجيعه على قراءته، ولفت انتباهه إلى ما ورد في الرسالة. كما أن توقُّع ما يريده القارئ ومعرفة احتياجاته واهتماماته يساعد في الرد على كافة التساؤلات والاستفسارات، وإشباع رغبات القارئ وتحفيزه على الاستمرار في القراءة.

يساعد استخدام الجمل البسيطة على التواصل بفعالية؛ وذلك باستخدام الجملة القصيرة سهلة القراءة ذات التراكيب الواضحة السهلة؛ حتى لا يتشتت المعنى بين أجزاء الجملة الواحدة. وتجنب استخدام المبني للمجهول؛ لأنه قد يُفسَّر على مجموعة من الاحتمالات ويُسبَّب حالة من الغموض في فكر القارئ، مع الحرص على الصياغة السليمة واستخدام ما يمكن من الضمائر، وأن يُذكر الفاعل مع الفعل ما أمكن. كما أن اختيار الألفاظ المناسبة والتي تدل على معنى مُحدَّد لا يحتمل التأويل أو التفسير، واستخدام الألفاظ الشائعة في محيط العمل الإداري وبيئته؛ يساعد على ضمان فهم معناها بدون تأويل؛ بالإضافة إلى الابتعاد عن الكلمات الصعبة وغير المتداولة. وفي حال الحاجة إلى استخدام مصطلحات قد لا يعرفها القارئ يجب تفسير هذه المصطلحات بما يتناسب مع قدراته ومعارفه.

- **الدقة:** ضمان أن تكون محتويات الرسالة دقيقة، وخالية من الأخطاء، عن طريق التأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة في الرسالة ومراجعتها، والحصول عليها مُحدَّثة من

مصادرها الموثوقة، وتجنب التخمين؛ خاصةً فيما يتعلق بالأنظمة والقوانين. كما تعني الدقة أن يتم مناقشة الأفكار التي تمكّن القارئ من معرفة التفاصيل الضرورية المتعلقة بالموضوع؛ لتكوين صورة واضحة ومُحدّدة تحقق الهدف من الرسالة دون الاختصار على العموميات. مع الانتباه إلى خلوّ الرسالة من الأخطاء الإملائية والنحوية، ومراعاة الاستخدام الصحيح لقواعد اللغة وعلامات الترقيم، وكذلك خلوها من أخطاء النسخ والطباعة وكل ما يمكن أن يؤثر سلباً على دقة الرسالة ويعطي فكرة سيئة عن كاتبها.

- **الإيجاز:** يعني تحويل الفكرة الرئيسية والأفكار الفرعية إلى عددٍ محدودٍ من الكلمات والعبارات، واستبعاد التفاصيل التي لا داعي لها. مع مراعاة عدم الإخلال بالمعنى؛ لمساعدة القارئ المشغول على قراءة الرسالة واستيعابها وبالتالي الاستجابة لها. ذلك لأن الرسائل الطويلة تعمل على تشتيت الانتباه، وتُمنع التركيز على الموضوع الأساسي، وبهذا يصبح الإيجاز مطلباً ضرورياً لتحقيق الاتصال الفعّال، مع تجنّب العبارات الطويلة واستعمال كلمة واحدة - ما أمكن - لتحلّ محلّ عدة كلمات دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير المعنى، واستبعاد المعلومات المعروفة لدى القارئ أو غير الضرورية، والابتعاد عن كتابة المقدمات الطويلة وكلّ ما يشتت انتباه القارئ، مع ضرورة الابتعاد عن التكرار عن طريق تجنّب ذكر العبارات أو الأرقام أو المعلومات التي وردت في الرسالة أكثر من مرة بدون داعٍ؛ لأن التكرار يُضعف ترابط محتوى الرسالة ويجعل الرسالة طويلة ومملة.

- **الشمول:** إن تضمين كامل المعلومات والحقائق التي يحتاج إليها القارئ في الرسالة؛ يساعد على فهم الرسالة بوضوح، ويُغني عن إجراء المزيد من الرسائل لاستكمال جوانب الموضوع وتحقيق الفهم الكامل لمحتواها. ويمكن عن طريق معرفة مدى خبرة القارئ بالموضوع وموقفه ورأيه حول موضوعها؛ رسم صورة واضحة للاستفسارات التي قد تتبادر في ذهنه والإجابة عنها مسبقاً، بإضافة كلّ معلومة يمكن أن يحتاج إليها القارئ وتساعد في الفهم السليم للرسالة. فالمعلومات والحقائق الكاملة لها أثرٌ فعّال في تحقيق الاستجابة المطلوبة وإنجاز الهدف المطلوب من الكتابة، وبناء التفاهم المشترك بين كاتب الرسالة وقارئها، والذي من شأنه أن يعمل على تحقيق الهدف من الكتابة. وهناك اعتبارات يجب مراعاتها في أثناء تقديم المعلومات والحقائق (أبو زيتون، ٢٠١٥) مثل: تقديم جميع المعلومات

الضرورة؛ للتأكد من أن الرسالة تحتوي على جميع المعلومات التي يحتاج إليها القارئ، وإجابة جميع الأسئلة المطروحة خاصة في رسائل الاستفسار؛ لأن مثل هذه الرسالة يمكن أن توحى للقارئ بأن المرسل غير مهتم بموضوعها، مع أهمية تقديم أي معلومات إضافية بما يتفق مع احتياجات كل عميل.

- **اللباقة في المخاطبة:** يسعى الاتصال الكتابي إلى تدعيم العلاقات الإنسانية الطيبة بين أطراف الاتصال، ويتطلب هذا مراعاة جوانب اللباقة في مخاطبة الطرف الآخر، واستخدام العبارات التي تنمُّ على الاحترام والتقدير، والتركيز على احتياجاته واهتماماته. وتساعد اللباقة في تكوين صورة ذهنية إيجابية عن كاتب الرسالة والمنظمة التابع لها. مما يسهم في تحفيز القارئ على متابعة القراءة، والاستجابة الفعالة لما تتضمنه من معلومات؛ مما يُعزِّز فرص نجاح الاتصال وتحقيق هدفه. وتتحقق اللباقة بذكر الأخبار السارة في بداية الرسالة والتدرج في ذكر الأخبار السيئة. إضافةً إلى أن الرد في الوقت المناسب على الرسائل يعطي مؤشراً على احترام المرسل وعدم إهماله والتعبير عن اهتمامه بالموضوع مع ضرورة استخدام العبارات اللطيفة والإيجابية للمواقف المختلفة. والابتعاد عن التهجم أو التعنيف في الرد على النقد أو الملاحظات، والحرص على المصادقية في الوعود التي ينوي الكاتب إتمامها. بالإضافة إلى استخدام التحية الافتتاحية والتحية الختامية بما يتناسب مع خصائص القارئ وموضوع الرسالة، واستخدام العبارات التي تنمُّ عن الاهتمام بالقارئ واحتياجاته، مع الحفاظ على الموضوعية في الخطاب والبعد عن التحيز.

٣- مرحلة المراجعة والتدقيق:

تركز هذه المرحلة على التحسين المستمر والنظر في أوجه القصور؛ لضمان وضوح الرسالة وتسلسل أفكارها، وخلوها من الحشو والزيادة، من خلال إعادة النظر في المادة المكتوبة. وفي هذه المرحلة؛ يقوم الكاتب بالتفكير في المادة المكتوبة وممارسة أشكال التقييم من خلال قراءة ما كتب وأن يضع نفسه مكان القارئ والنظر بعين ناقدة إلى محتواها؛ حرصاً منه على اكتشاف الأخطاء وإيجاد السبل للتحسين عن طريق الحذف والإضافة وإعادة تركيب الأفكار والجمل. فهذه المرحلة؛ هي عملية تقييم للشكل والمضمون والأسلوب للبحث عن مواطن الضعف وتدعيمها وتحديد شمولية الرسالة؛ لإجراء التعديلات اللازمة

لإخراج الرسالة في الصورة النهائية المثلى. كما يمكن للكاتب الاسترشاد بذوي الاختصاص أو الزملاء لمساعدته في تقييم الرسالة وتلمُّس أوجه التطوير فيها؛ لإخراجها بالصورة التي تضمن تحقيق الهدف من إنشائها.

٤- مرحلة النسخ والطباعة:

هي مرحلة فنية تساعد على إخراج الرسالة لتظهر بشكل جذاب، وتكون سليمة وخالية من الأخطاء والعيوب؛ مما يعطي انطباعاً جيداً عن الكاتب ويحفِّز على قراءتها، ويمكن تحقيق ذلك بمراعاة ما يلي:

- **الورق المُستخدَم:** على الرغم من تناقص الاعتماد على طباعة الرسائل، والاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في إنشاء وإرسال مختلف أنواع الاتصالات الكتابية؛ فإن العديد من المنظمات لا تزال تستخدم الورق كوسيط لتبادل المراسلات، وتحرص على اختيار الورق الأبيض ذي الجودة العالية؛ لما له من دور مهم في تشكيل الانطباع الأولي الإيجابي لدى مُستلم الرسالة، والمحافظة على سلامة محتواها لفترات طويلة. وتتنوع جودة الورق الرسمي المُستخدَم في المنظمات من: ورق ممتاز للمكاتبات ذات الحفظ الدائم، وورق جيد يُخصَّص للمكاتبات ذات الحفظ المؤقت، وورق عادي يُخصَّص للمُسوّدات الخطية حسب ما ورد في نظام المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، لائحة الأوعية، المادة ٦-٩، (الأمر السامي رقم (م/١٣٧٩/٧) وتاريخ ١٤١٦/٧/٢١هـ). وتستخدم المنظمات عدّة أنواع من الورق الرسمي المتضمّن اسمها وشعارها ومعلومات الاتصال الخاصة بها، وغالباً ما يكون مقاس هذا الورق (A4)؛ ليتناسب مع الملفات وأجهزة الحفظ. أمّا في حال استخدام أنظمة الاتصالات الإلكترونية في إنشاء المراسلات؛ فإنها تدعم توفير نسخة إلكترونية قابلة للكتابة والتوقيع والإرسال مباشرةً في النظام بدون الحاجة إلى طباعتها.

- **الهوامش:** الهامش هو الفراغ المتروك من حافة الورقة إلى بداية الكتابة، وتشكّل الهوامش إطاراً للكتابة تعمل على تحقيق التوازن في شكل الرسالة. وهي غالباً متساوية من جميع الجهات، مع مراعاة ترك مسافة أكبر في الهامش الأيمن لأغراض التخريم والتدبيس والتغليف، وتسهيل قراءة الورقة، وهي داخل الملف دون الحاجة إلى إخراجها. كما تساعد على إضفاء مظهر جمالي وشكل جذاب للورقة، والمحافظة على الرسالة وقتاً أطول وحمايتها عند تعرّض أطرافها للتلف.

- **المسافات:** تمثل المسافات إحدى الركائز المهمة كعنصر جذب وتوضيح للمعنى العام للرسالة، وكذلك تُعدُّ أحد أهمِّ الجوانب لتنسيق الرسالة وإظهارها بالمظهر المناسب. وتنقسم المسافات إلى ثلاثة أقسام: المسافة البادئة وتعني الفراغ المتروك بمقدار كلمة بداية في كل فقرة في نص الرسالة، وتساعد القارئ على التمييز بين الأفكار الجزئية للموضوع، وإشعاره أنه أمام فكرة جديدة. أمَّا المسافة السطرية؛ فهي المسافة الموجودة بين سطرين متتاليين في الفقرة الواحدة، ويجب أن تكون المسافة بين السطور متساويةً. والنوع الثالث هو المسافة الفقرية، وتعني المسافة بين الفقرات المتتالية؛ لإضافة مساحة بيضاء تريح العين في أثناء القراءة، وتكون ضعف المسافة السطرية.

- **الفقرات:** يحتوي متن الرسالة على عددٍ من الفقرات؛ تتمحور كلُّ فقرة حول فكرة رئيسية من أفكار الرسالة. ويجب أن تكون عباراتها مترابطةً ومُكمِّلةً بعضها لبعض، كما أنه بالإمكان ترقيم الفقرات إذا كان عددها كبيراً؛ بهدف توضيح الأفكار ومدى ترابطها ببعضها. ويُفضَّل ألا يزيد عددُ أسطر الفقرة الواحدة عن عشرة أسطر.

- **المغلفات:** تستخدم المنظمات أنواعاً كثيرةً من المغلفات وبأحجام متنوعة، مثل: مغلفات المراسلات السرية، والمغلفات ذات الفتحة الشفافة والتي تُظهر اسم وعنوان المرسل إليه داخل الرسالة، كما تُوجد مغلفات بمقاسات مختلفة تناسب مقاسات الورق القياسية المعتمدة في المنظمة.

أنواع الاتصال الكتابي:

على الرغم من تعدُّد أنواع الاتصال الكتابي المُستخدَم في المنظمات؛ فإن هناك أنواعاً شائعة الاستخدام؛ لما لها من دورٍ فعَّالٍ في تسهيل عملية الاتصال الإداري وتحقيق الغرض منه، ومن أبرز هذه الأنواع:

١- الرسالة الخارجية:

هي وسيلة اتصال مكتوبة يتمُّ تبادلها بين منظمةٍ ومنظمةٍ أخرى، أو بين منظمةٍ وأفرادٍ مهما كان نوعها أو القطاع الذي تتبعه، مثل: قطاع عام، قطاع خاص، قطاع غير ربحي.

وتلعبُ العلاقة بين المرسل والمستقبل دوراً مهماً في تحديد النمط العام الذي يتم فيه صياغة الرسالة. وتُستخدمُ لعددٍ من الأسباب، مثل: طلب المعلومات أو وُضع نظام وتقديم الشكاوى أو المظالم والاستفسارات. وتتكون الرسالة الخارجية من الأجزاء التالية (نموذج رقم ١) (حريم وشاويش، ٢٠١٣؛ أبو زيتون، ٢٠١٥):

- **الترويسة:** هي عبارة عن معلومات المنظمة، وتتضمن: اسم الدولة، اسم المنظمة، ورمزها وفقاً للأمر السامي البرقي رقم (٢٠١٥/٢ م ب) وتاريخ: ١٤٣٠/٣/٤ هـ، الذي ينص على ضرورة تدوين رمز الجهة على مراسلاتها ومطبوعاتها بشكل واضح وفي المكان المخصص له وفق ما جاء بخطة ترميز الأجهزة الحكومية واسم الإدارة المصدرة للرسالة، وشعار المنظمة. كما يتم تخصيص الجزء السفلي من الورقة لتدوين معلومات الاتصال، مثل: أرقام الهاتف، البريد الإلكتروني، مواقع التواصل الاجتماعي وموقع المنظمة على شبكة الإنترنت وغيرها. وعادةً ما تكون تلك المعلومات مطبوعةً على الورق الرسمي للمنظمة بتصميمات مختلفة تعبر عن الانطباع الذي تريد المنظمة تركه لدى المتعاملين معها، وتضفي صفةً قانونيةً للرسالة، كما تمثّل القارئ بمصدر الرسالة ومعلومات الجهة التي أرسلتها.

- **بيانات الرسالة:** تمثّل الهوية التي تميّز رسالة عن أخرى؛ لتسهيل الرجوع للوثيقة بواسطتها، وتتضمن ثلاثة أجزاء، وهي: رقم الرسالة، ويتألف من مجموعة من رموز الملفات وفق نظام التصنيف والترميز في المنظمة؛ إضافةً إلى رقم الصادر التسلسلي الخاص بالرسالة. والجزء الثاني هو تاريخ الرسالة: هو تاريخ تصديرها وليس تحريرها، ويُحدّد التاريخ الزمن الذي أصبحت فيه الرسالة وثيقةً رسميةً وملزمةً، كما يفيد في عملية حفظ المراسلات وفقاً لترتيبها الزمني. والجزء الأخير هو المرفقات: هي كلّ ما يُرفق مع الرسالة، وتكتب بالعدد أو المعداد حسب نوعها، ويمكن الإشارة إلى نوع المرفقات في متن الرسالة إذا كانت مهمة؛ كالشيكات أو الأوراق المالية. أمّا في حالة عدم وجود مرفقات يُكتب كلمة (بدون) لتنبيه مستلم الرسالة بذلك. ومن المهمّ ذكره هو أنه ومع استخدام الأنظمة الإلكترونية في الاتصالات الإدارية تمّ الاستغناء عن الشكل التقليدي في كتابة بيانات الرسالة؛ وذلك باستخدام رمز تشفير (الباركود) الذي يمكن من تسجيل وقراءة كامل بيانات الوثيقة.

- **موضوع الرسالة:** هو ملخص يبيّن الغرض أو الهدف من الرسالة، ويساعد القارئ في التركيز على الهدف الأساسي لها؛ لذا لا بد من صياغته بدقة وعناية تامة على أن يكون ذا دلالة واضحة

ويحفّز القارئ على القراءة. كما أنه يسهل على موظفي الصادر والوارد اتخاذ الإجراءات اللازمة على الرسالة، من تسجيل وحفظ واسترجاع، ويعطي فكرةً سريعةً عن مضمون الرسالة وموضوعها، ويساعد كذلك في توصيل الرسالة وتسليمها للشخص المعنيّ بدون أيّ تأخير.

- **بيانات المرسل إليه:** يفيد هذا الجزء في ضمان تسليم الرسالة للشخص المعنيّ بالسرعة الممكنة بدون تأخير؛ لذا يجب تحرّي الدقة في كتابة هذه البيانات، وتتضمّن: المسمّى الوظيفي للمرسل إليه، واسم وعنوان المنظمة في السطر التالي، ولا بد عند كتابة المسمّى الوظيفي مراعاة المكانة واللقب العلمي أو المهني للمرسل إليه. وإن لم يرد تنظيم رسمي بهذا الخصوص؛ فإنه جرى العرف في كتابة الألقاب على النحو التالي: لقب (معالي)، يُكتَب لكلّ مَنْ صدر تعيينه بأمرٍ ملكي خاص به وحده، مثل: وزير أو مرتبة وزير، فريق أول، أو عضو هيئة العلماء، وما في حكمها. أمّا لقب (سعادة)، يُكتَب لوكيل الوزارة أو وكيل الوزارة المساعد، أو لموظفي المراتب العليا ومَنْ في مستواها، وكذلك لمن يتولى إدارة عامة أو أعلى، أو وحدة إدارية بمستوى الإدارة العليا في الهيكل التنظيمي. ويُكتَب لقب (المُكرّم)، لما دون المراتب العليا، ولمَنْ يتولى وحدة إدارية أقل من مستوى الإدارة العامة (الحري، ٢٠١٧).

- **التحية الافتتاحية:** يُفضّل بدء الرسالة بالتحية الافتتاحية؛ لما تتركه من أثرٍ طيب على نفس القارئ، ويجب أن يختار نوع التحية المناسبة لمكانة المرسل إليه وكتابتها تحت اسم وعنوان المرسل إليه.

- **جسم الرسالة:** يُعدّ هذا الجزء أهمّ أجزاء الرسالة، ويتضمّن موضوع الرسالة والهدف من إنشائها، والمعلومات والبيانات والتحليل والمناقشة والجداول والرسومات. مع مراعاة الانسيابية في التحليل والتفسير؛ لكي يكون مقنعاً وواضحاً. ويحتوي جسم الرسالة على ثلاثة أجزاء: المقدمة؛ ويظهر فيها الهدف من إرسال الرسالة، والأسباب المتعلقة بها. وجزء التزويد بالمعلومات وهو المهم في الرسالة، ويتضمّن ما يرغب الكاتب في توصيله للقارئ من معلومات وحقائق ونقاشات وتحليلات حول موضوع الرسالة، وقد يتكون من أكثر من فقرة. وأخيراً الخاتمة؛ وهي الجزء الأخير، وتشتمل على تلخيص شامل لما جاء في الرسالة، وقد يشمل بعض المقترحات أو التوصيات أو الإجراءات المطلوب من القارئ اتخاذها، ولا بد أن يحتوي على الرغبة الصادقة في توثيق العلاقات بين الطرفين.

- **التحية الختامية:** من الضروري إنهاء الرسالة بتحية ختامية تُعبّر عن احترام وتقدير الطرف الآخر، وختمها بعبارة مهذبة لطيفة تناسب مركز المرسل إليه ومكانته وتُعامل كفقرة مستقلة.
- **التوقيع:** هو إعطاء الرسالة الصبغة القانونية بتوقيعها ممّن له الصلاحية وفقاً لأصول التخاطب بين المنظمات. ويحتوي على الاسم الوظيفي للمرسل وتوقيعه اليدوي أو الإلكتروني، والاسم الشخصي له. ويفيد هذا الجزء في تمكين المرسل إليه من توجيه رده على الرسالة التي تسلمها إلى الشخص المعني.
- **الأجزاء الثانوية:** قد نجد في المراسلات الكتابية بعض الأجزاء الثانوية، مثل: صور الرسالة؛ فقد يحتاج المرسل إلى إرسال نُسخ إضافية من الرسالة الأصل إلى جهات أو إدارات لها علاقة بموضوع الرسالة. وهناك أيضاً التركين: «وهو التوقيع في الركن الأسفل؛ مما يلي نصوص الوثيقة من قبل الشخص المسؤول عن إعداد الوثيقة وتجهيزها لاعتمادها من قبل صاحب الصلاحية. ويتمّ التركين على النسخة الأولى للوثيقة التالية للأصل الموقع». وذلك وفقاً للائحة التزويد بالوثائق والمحفوظات وإعارتها الصادرة من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (المادة الأولى/٧؛ الأمر السامي رقم (م/٥٩٥) وتاريخ ١٤٢١/٥/١٠هـ). ولتحديد كاتب الرسالة وطابعها تُكتب الحروف الأولى للكاتب والحروف الأولى لطابع الرسالة؛ إذ لكل منظمة أسلوبها في تحديد رموز الرسالة؛ بهدف الرقابة وتحديد المسؤولية في حال حدوث أخطاء، كما تفيد في تسهيل الرجوع إلى النسخة الإلكترونية عند النسخ؛ بغرض إجراء التعديلات عليها. وفي حال الاضطرار إلى كتابة رسالة على أكثر من صفحة؛ يجب تدوين بيانات الربط بين أوراق الرسالة الواحدة؛ لضمان عدم تبعثرها. ومنها: اسم المرسل إليه، ورقم الصفحة، وتاريخ الرسالة وغيرها. ويجب الإشارة إلى أنه يُفضّل أن تُكتب الرسالة في صفحة واحدة، ولا يُفضّل أن تتجاوز هذا الحد؛ لما للرسالة الطويلة من تأثير سلبي على تشجيع القارئ على قراءتها والاستجابة لها.

الملكة العربية السعودية	الرقم
وزارة	التاريخ
الرمز ()	المرفقات
إدارة	
الموضوع:	
سعادة /	المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:	
وتقبلوا خيانتنا.	
الاسم الوظيفي للمرسل	
الاسم الشخصي	
الرموز	
صورة إلى	
صورة إلى	

نموذج رقم (١): نموذج رسالة خارجية.

٢- المذكرة الداخلية:

مع توسُّع نطاق العمل وتطوُّره في المنظمة؛ أصبحت هناك حاجةٌ لتسيير العمل اليومي؛ مما دعا لاستخدام المراسلات الداخلية للتنسيق والربط بين إداراتها. وتحتوي هذه المراسلات على استفسارات ومعلومات وشرح سياسات وتعليمات وتوجيهات والإبلاغ عن مشكلات وقد تتضمَّن مقترحات؛ لذا نجدها تتدفق من كافة الاتجاهات والمستويات في المنظمة. وتُعرَّف المذكرة الداخلية بأنها «الرسائل المتبادلة بين أقسام المنظمة الواحدة. وهي أقل رسميةً من الرسائل الخارجية»، (مبروك، ٢٠١٧: ٣٠٠). مما سبق يمكن تعريف المذكرة الداخلية بأنها وسيلة اتصال مكتوبة يتمُّ تبادلها داخلياً بين الأفراد في إدارات وأقسام ووحدات المنظمة الواحدة، وتُستخدم على نطاقٍ واسع في المنظمات؛ لذا لا بد من الاهتمام بتصميمها وتنسيقها على الوجه الصحيح الذي يفي باحتياجات العمل.

وعادةً ما يكون الهدف منها الإحاطة أو العلم بما يحدث من تطوُّر في العمل، أو إبلاغ عن مشكلة معينة للتصرُّف حيالها. وكثيراً ما تتضمن المذكرة الداخلية عرض الموضوع وتحليل بياناته بالإضافة لوجهة نظر المرسل. لذا تلعب المذكرات الداخلية دوراً مهماً في المنظمات؛ لأنها تُعدُّ وسيلةً فعَّالةً في توفير التدفق السريع للمعلومات، كما أنها وسيلة لتلخيص المعلومات، ولا تحتاج إلى وقتٍ طويل لكتابتها؛ إضافةً إلى أنها تقدِّم الإرشاد إلى الإدارة العليا لكيفية التصرُّف واتخاذ القرارات. ولا تحتاج المذكرة الداخلية في أسلوبها إلى تطويل في المقدمات؛ بل تتبع الأسلوب المباشر؛ إذ تقتصر على المعلومات الأساسية التي يتمُّ تلخيصها بشكلٍ منطقي متسلسل، ويتمُّ في الخاتمة اقتراح أو طلب التصرُّف المطلوب حيالها، كأن يكون للعلم بالموضوع فيذكر في نهايتها (للإحاطة، أو للعلم)، أو قد يكون التصرُّف المطلوب عامًّا دون تحديد؛ بحيث يُذكر (لاتخاذ اللازم)، أو قد يكون طلب تصرُّف مُحدَّد كأن يُذكر (أمل التوجيه، أو أمل الموافقة) (ماهر (٢)، ٢٠١٤). ولتسهيل العمل بالمذكرة الداخلية غالباً ما تُحفظ المذكرات في صورة قوالب لاستخدامها عند الحاجة، أمَّا في حال استخدام المنظمة لنظام المراسلات الإلكتروني؛ فإن الورقة الرسمية ستظهر مباشرةً حال اختيار إنشاء رسالة داخلية. وفيما يلي أبرز أجزاء المذكرة الداخلية (نموذج رقم ٢):

- **الترويسة:** تحتوي اسم المنظمة وشعارها، والمعلومات المتعلقة بالإدارة المرسلة، مع ضرورة إثبات تاريخ المذكرة، كما يمكن إضافة الرقم والمرفقات - إن وُجدت.
- **كتابة لفظ «مذكرة داخلية»:** بحيث تكون عنواناً يميِّز المذكرة عن غيرها من المراسلات.
- **معلومات الإرسال:** تتألف من ثلاثة عناصر، هي: (إلى)؛ لتحديد الاسم الوظيفي للمرسل إليه، أو الاسم الشخصي، (من)؛ لتحديد الاسم الوظيفي للمرسل وتوقيعه، (بشأن) وتمثل عنواناً مختصراً لموضوع المذكرة.
- **التحية الافتتاحية:** يُراعى أن تكون قصيرةً ومباشرةً.
- **جسم المذكرة الداخلية:** هو هدف الاتصال الأساسي يُراعى في كتابته التركيز على الفكرة الرئيسية والإيجاز بدون الإخلال بالمعنى. ويتكوَّن من: المقدمة، الإفادة والمعلومات، الخاتمة. مع الاعتماد على الأسلوب المباشر في الكتابة، واختيار الكلمات والجمل السهلة والقصيرة وترتيب الأفكار بشكلٍ منطقي، واستخدام اللغة السليمة والتنسيق الجيد. وقد تُكتب هذه الأجزاء في فقرةٍ واحدةٍ مكوَّنة من سطرين أو ثلاثة، حسب طول المذكرة الداخلية.

- **التوقيع:** وقد يُكْتَب في نهاية الرسالة الاسم الشخصي وتوقيع المرسل. ويمكن أن تُخْتَم ببعض الأجزاء الثانوية عند الضرورة مثل: الرموز، والصور.

مما سبق، تتفق كل من الرسالة الخارجية والمذكرة الداخلية في فعاليتها في توصيل المعلومات بين طرفي الاتصال، وتختلف المذكرة بأسلوبها المباشر ولا تدعو الحاجة إلى التوضيح والتبرير والإعداد في مقدمة المذكرة؛ لأنه يتم تبادلها بين أفراد المنظمة الواحدة. فالكاتب يحقق هدفه بأفضل صورة ممكنة عن طريق الكتابة في الموضوع مباشرة، على العكس من الرسالة الخارجية التي تحتوي على معلومات كثيرة وتحتاج إلى مقدمة توضح الهدف وتبرز السبب، وتتطلب إعداداً يتناسب مع خصائص المرسل إليهم.

المملكة العربية السعودية وزارة..... إدارة.....	الرقم:..... التاريخ:..... المرفقات:.....
<u>مذكرة داخلية</u>	
إلى : من : بشأن :	
بعد التحية:	
.....	
وتقبلوا خيانتنا.	
الاسم الشخصي للمرسل	
الرموز صورة إلى	

نموذج رقم (٢): نموذج المذكرة الداخلية.

٣- التعميم:

هو «وسيلة اتصال مكتوبة يتم تبادلها بين المستويات الإدارية العليا والمستويات التنفيذية في المنظمة. ويتضمن تعليمات إدارية أو مالية أو تفسيراً لبعض النظم واللوائح، وغالباً ما يأخذ صفة الإبلاغ والتوجيه، ثم الاستلام والعلم بالمحتوى» (مبروك، ٢٠١٧: ٣٠٢).

ومما سبق يمكن تعريف التعميم بأنه وسيلة اتصال مكتوبة، يحمل توجيهات وتعليمات وإيضاحات؛ لضمان سير العمل وتنظيمه في وحدة إدارية أو أكثر. ويتدرج من الإبلاغ في أثناء التسليم إلى العلم بمحتواه في أثناء الاستلام. ويوجد نوعان من التعميم: التعميم الخارجي الذي يتم تداوله بين المنظمات؛ وذلك حسب الصلاحيات التي تمتلكها المنظمة المرسله للتعميم، مثل: التعميم الصادر من وزارة الخدمة المدنية، أو وزارة المالية والتي تحتوي على معلومات يُراد تعميمها على جميع المنظمات الحكومية، ويأتي على شكل رسالة خارجية يتم تمييزها بكلمة «تعميم» (نموذج رقم ٣). والتعميم الداخلي الذي يصدر من الإدارة العليا أو الإدارات الإشرافية إلى الأفراد التنفيذيين في المنظمة؛ لإيصال تعليمات وتوجيهات. ويأخذ شكل المذكرة الداخلية، ويتم تمييزه بكلمة «تعميم» بدلاً من مذكرة داخلية (نموذج رقم ٤).

المملكة العربية السعودية	تعميم رقم:
وزارة	التاريخ:
إدارة	المرفقات:
الموضوع:	
سعادة /	المحترم

نموذج رقم (٣): نموذج التعميم الخارجي.

الرقم:	المملكة العربية السعودية
التاريخ:	وزارة
المرفقات:	إدارة
<u>تعميم</u>	
إلى:	
من:	
بشأن:	
بعد التحية:	

نموذج رقم (٤): نموذج التعميم الداخلي.

٤- القرار:

عرّفه العيسى بأنه (٢٠١٧: ٥٢) «إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح؛ وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانونياً وكان الباعث عليه ابتغاء المصلحة العامة». وقد انتقد هذا التعريف؛ لكونه أشار فقط إلى القرارات الصريحة دون القرارات الضمنية. مما سبق يمكن تعريف القرار بأنه إحدى وسائل الاتصال المكتوبة ذات صبغة قانونية، وتتخذها الإدارة بإرادتها المنفردة لإحداث أثر قانوني يصدر في صورة تنفيذية أو في صورة تؤدي إلى التنفيذ المباشر هدفه المصلحة العامة. وبهذا؛ فإن للقرار الإداري عدداً من العناصر يمكن إجمالها في أربعة: الأول: أنه عمل قانوني، والثاني: أنه عمل يصدره الإداري، والثالث: صدوره بالإرادة المنفردة، والأخير: أنه يترتب عليه أثر قانوني.

ويتكوّن القرار من الأجزاء التالية: (نموذج رقم ٥) معلومات القرار ويحتوي على المعلومات الأساسية المتعلقة ورقمه وتاريخه ونوعه: وزاري، أو إداري. والاسم الوظيفي لمتخذ القرار حسب الصلاحيات المعتمدة مسبقاً بـ (إن). وتأتي بعدها الحثيات النظامية وهو كل ما استند عليه القرار من مواد ووثائق رسمية. ويجب كتابة عبارة (قرر أو يقرر ما يلي) في

وسط الصفحة، ثم بعد ذلك كتابة مواد القرار الواجب تنفيذها. وغالباً ما تُكتب على شكل فقرات تعرض القرار ومدة صلاحيته، وغيرها من المعلومات التي تفيد إجراءات تبليغه وتطبيقه، وأخيراً الاسم الوظيفي لمتخذ القرار وتوقيعه.

وقد يصدر القرار بمُسمّيات مختلفة حسب الصفة الرسمية للشخص المُصدر لذلك القرار ومركزه في المنظمة أو في الدولة، (السياط، ٢٠١٤). ففي علم القانون الدستوري يُطلق على بعض الأدوات التنظيمية (الأدوات التنظيمية للإرادة الملكية)، وهي تختلف بمُسمّياتها وحجيتها القانونية. ويمكن التفريق بين القرارات التالية:

- **الأمر الملكي:** هو قرارٌ مكتوبٌ بطريقة مُحدّدة يحمل توقيع الملك بصفته رئيساً للدولة في موضوع لم يُعرَض على مجلسي الوزراء والشورى، وهذا أهم ما يميّزه عن غيره من الأنواع، ومن الأمثلة على ذلك؛ تعيين أمراء المناطق والوزراء ونواب الوزراء والمرتبة الممتازة والقضاة وكبار القادة العسكريين، وكذلك إصدار الأنظمة الأساسية كنظام المناطق ونظام هيئة البيعة، وغيرها.

- **المرسوم الملكي:** هو قرارٌ مكتوبٌ بشكلٍ مُحدّد ويحمل توقيع الملك بوصفه رئيساً للدولة في موضوع سبق بحثه في مجلسي الوزراء والشورى، أو في مجلس الوزراء فقط، وقمّت الموافقة عليه؛ كالموافقة على بعض الأنظمة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وغيرها.

- **التوجيه الملكي:** هو توجيه من الملك يُصدره بصفته رئيساً للدولة؛ لمتابعة أمرٍ معين، وليس له شكلٌ مُحدّد، وغالباً ما يكون هذا التوجيه شفهيّاً، إلا أنه يجب أن يتمّ تبليغه للجهة المختصة كتابةً عن طريق الديوان الملكي.

- **الأمر السامي:** هو قرارٌ مكتوبٌ يوقعه الملك بصفته رئيساً لمجلس الوزراء، والأمر السامي ليس له شكلٌ مُحدّد، وغالباً ما يتعلق بتوجيه السياسة العامة للدولة، وبما يحقق مصالح المواطنين، ويضمن تسيير مختلف الأجهزة الحكومية.

- **قرار مجلس الوزراء:** هو قرارٌ مكتوبٌ صادرٌ عن مجلس الوزراء يحمل توقيع رئيس المجلس أو نائبه؛ إلا أن هذه القرارات لا تُعدّ نهائيةً إلا بعد موافقة الملك عليها، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في المادة السادسة من نظام الخدمة المدنية التي أوضحت أن تعيينات كبار موظفي الدولة بالمرتبة الرابعة عشرة والخامسة عشرة تكون بموافقة من مجلس الوزراء وبقرارٍ منه.

المملكة العربية السعودية
وزارة.....
إدارة.....
قرار إداري رقم..... وتاريخ.....
إن مدير.....
بعد الاطلاع على.....
وبعد الاطلاع على.....
وبناءً على.....
قرر:
أولاً:
ثانياً:
ثالثاً:
مدير الإدارة المصدر للقرار
الاسم الشخصي

نموذج رقم (٥): نموذج القرار الإداري.

٥- التقرير:

يُعرَّف التقرير بأنه «العرض المنطقي المنظم للحقائق والمعلومات عن حال معينة والتي تساعد على اتخاذ القرار ومتابعة المشاريع والمهام» (GTN، 2018: 178). وعرفه أبو النصر (٢٠١٥: ١٣١) بأنه «عملية علمية تقوم على عرض حقائق خاصة بموضوع معين، أو مشكلة معينة، عرضاً تحليلياً بطريقة مبسطة تتضمن قدراً من المعلومات الصحيحة

والحقائق الموضوعية؛ من أجل استحداث نتائج مناسبة مبنية على تلك الحقائق؛ للوصول إلى اقتراحات وحلول تتفق وهذه النتائج». وعرفه عبد الباري (٢٠١٤: ٨٤) بأنه «لون من ألوان الكتابة الوظيفية يتضمن وصفاً مفصلاً أو مجملًا لقضية ما أو حالة معينة، ويتضمن كذلك حقائق ومعلومات حول حالة ما بناءً على طلب مُحدّد أو غرض مقصود. وهو أيضاً تسجيل أو تدوين مختصر أو مطول كامل وشامل للمعلومات والبيانات؛ بقصد التعرف على السلبيات والإيجابيات؛ للرجوع إليها وقت الحاجة في التخطيط لأنشطة المستقبل».

ومما سبق يمكن تعريف التقرير بأنه عرضٌ كتابيٌّ للحقائق والمعلومات والبيانات الخاصة بموضوع ما، والقيام بعملية التحليل والتفسير، وينتج عنه التوصل إلى استنتاجات وتقديم توصيات أو مقترحات تتعلق بالموضوع.

وتُعَدُّ التقارير أداةً من أدوات الاتصال الكتابي الأساسية التي تُسهِم في عملية تبادل المعلومات وتدفعها بين أجزاء المنظمة الواحدة أو بين المنظمات بعضها مع بعض؛ فهي وسيلةٌ فعّالةٌ لمناقشة المواضيع المختلفة التي تساعد على تطوير وتحسين العمل؛ لما تحويه من توصيات واقتراحات لمعالجة المشكلات التي تعترض الأفراد في أثناء أدائهم للعمل؛ وبالتالي تُسهِم في تحقيق كفاءة أداء العمل من خلال توفير كمٍّ هائلٍ من البيانات والمعلومات؛ لمساعدة الإدارات على القيام بمهامهم ومسؤولياتهم الموكلة إليهم؛ إضافةً إلى كونها مستنداً رسمياً فهي توثق الأنشطة والعمليات والأحداث المتعلقة بالعمل، وتُسهِم في التنسيق بين الأفراد لتسيير شؤون العمل وإنجازه بكفاءة وفعالية. كما تساعد التقارير الإدارة على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب ودعم تنفيذ الوظائف الإدارية: التخطيط، والتنظيم، والتنسيق، وإجراء المقارنات المتعلقة بالأداء وكشف الانحرافات والمشكلات المتعلقة بالعمل.

وحتى يمكن الاستفادة من التقارير كمصدرٍ مهمٍّ للبيانات والمعلومات؛ يجب الالتزام بعناصر الكتابة الفعّالة، بما يضمن تقديم المعلومات الصحيحة والكاملة وتحليل المعلومات موضوعية، وبدون تحيزٍ للوصول إلى استنتاجات واقعية؛ مراعيًا في ذلك الصدق والأمانة العلمية في نقل المعلومات والحقائق ودقتها لمساعدته في تقديم توصيات فعّالة. كما يجب أن تكون البيانات والمعلومات ملائمةً للموضوع وشاملةً لما يتطلبه من احتواء التقرير على كافة المعلومات والحقائق التي تخصُّ الموضوع والتي تساعد على اتخاذ القرار السليم،

ومن المناسب استخدام الوسائل التوضيحية، مثل: الخرائط والرسومات البيانية وغيرها، مع ضمان الحصول على معلوماتٍ وأرقامٍ وإحصائياتٍ من مصادرها الموثوقة؛ مما يوثق التقرير ويساعد في الوصول إلى استنتاجاتٍ صحيحة. ويُراعى في كتابة التقارير استخدام الأسلوب المباشر في الكتابة؛ وذلك عن طريق الكتابة بأسلوبٍ واضحٍ مع الحرص على الإيجاز غير المخلٍّ بالمعنى بما يضمن اكتمال المعلومات، واستخدام لغة سليمة خالية من الأخطاء النحوية والإملائية (أبو زيتون، ٢٠١٥؛ مبروك، ٢٠١٧).

تعتمد المنظمات إعدادَ التقرير كـأسلوبٍ من أساليب إنجاز العمل؛ ولذا فإنه يتم إنتاج وتداول العديد من التقارير المتنوعة. وقد أشار المختصون إلى التصنيفات المختلفة للتقارير وفقاً لمعايير مختلفة، ويرى المختصون أن أكثر التقارير استخداماً في عمل المنظمة هي (أبو زيتون، ٢٠١٥؛ حريم وشاويش، ٢٠١٣) تقارير المعلومات، وهي التقارير التي تنقل المعلومات والحقائق عن أحداث معينة بدون تحليل أو تقديم توصيات. ويركز هذا النوع على نقل الحقائق كما هي، مثل: تقرير المبيعات الشهري، أو تقرير الأسعار لبعض المنتجات. هذا بالإضافة إلى التقارير الدورية التي يتم إعدادها بانتظام في كل فترة زمنية معينة كل أسبوع أو كل شهر؛ بهدف عرض ملخصٍ لعمليات ونشاطات المنظمة ووحداها خلال فترة زمنية معينة. أما تقارير الإنجاز؛ فهي تهدف إلى توفير معلومات عن واقع سير العمل والتقدم في الإنجاز في مشروعٍ أو نشاطٍ معين تستخدم المنظمات فيه تقارير الإنجاز أو سير العمل، وقد يتم إعداد التقارير؛ بهدف تقديم توصيات تساعد في صنع القرارات وحل المشكلات المتعلقة بعمليات المنظمة ونشاطاتها وبرامجها المختلفة؛ إذ تتضمن توصيات أو اقتراحات للتحسين أو الرقابة أو التوسع أو التقلص أو غيرها.

وفي حال رغبت المنظمة في مراجعة وفحص عملية أو نشاط معين، أو مراجعة الوضع المالي، بإمكانها استخدام تقارير الفحص لجمع بيانات أولية عن الموضوع أو بيانات لم تكن معروفة من قبل؛ وذلك بواسطة الاستبانة أو المقابلة أو الملاحظة. كما أن هنالك أنواعاً من التقارير الفنية التي تتناول بشكلٍ رئيسٍ الكيفية التي يتم بها إنتاج السلع أو الخدمات أو إنجاز العمليات. ويقوم بإعداد هذه التقارير المهندسون أو الباحثون العلميون وغيرهم ممن لهم علاقة بالبحث والتطوير. وكذلك التقارير البحثية العلمية والتي تتناول النظم أو العمليات، كما يمكن أن تتناول مثل هذه التقارير دراسة السوق والنشاطات التنافسية وغيرها من الموضوعات التي تهتم المنظمة. وهنالك نوعٌ من التقارير يختص بالمناقشات

التفصيلية لتسويق المنتجات والخدمات ويُسمَّى بتقارير العروض؛ إذ يقوم مُقدِّم العرض بإعداده لتلبية الاحتياجات بطريقة أفضل من أي منافس.

مراحل إعداد التقرير:

يختلف الدافع لكتابة التقرير تبعاً لهدف التقرير واحتياجات العمل؛ فقد يكون كاتبُ التقرير شخصاً - أو مجموعة أشخاص - يتمُّ تكليفه بإعداد التقرير من قبل رئيسه بالعمل. أو قد يُقرَّر هو كتابة التقرير بمبادرةٍ منه بناءً على رغبته في إبداء رأي أو اقتراح أو توضيح موضوع معين. وأياً كان السببُ في كتابة التقرير؛ فإنه يمرُّ بعدة مراحل لكي يخرج بجودة عالية، بدءاً من التخطيط وتحديد الهدف من التقرير وصولاً إلى الإخراج الفني له (مبروك، ٢٠١٧؛ أبوالنصر، ٢٠١٥؛ عبدالباري، ٢٠١٤).

تبدأ كتابة التقرير بالمرحلة التمهيديّة للكتابة، وتُسمَّى مرحلة التخطيط، وتشمل تحديد الهدف من التقرير، وتحديد قارئ التقرير وخصائصه، ومحاوِر الموضوع؛ وذلك بالقراءة الواعية للخطاب الوارد من الإدارة المفوضة. وكذلك جَمْع المعلومات والحقائق المتعلقة بالموضوع من مصادرها الرئيسية المتنوعة.

وفي هذه المرحلة يوفِّر التفكير المنظم والمتعمِّق في موضوع التقرير على الكاتب الكثير من الوقت والجهد، ويضمن نجاح التقرير في تحقيق هدفه. وما يتطلبه ذلك من ضرورة أن يتمَّ التحديد الدقيق لهدف التقرير وفهم موضوعه عن طريق جمع الحقائق والبيانات اللازمة؛ للإلمام بكلِّ جوانب الموضوع، والاطلاع على الأنظمة أو الخطابات السابقة والتعليمات ذات العلاقة، كما يُمكن استشارة الزملاء وذوي الاختصاص لتحديد الإطار العام للتقرير. وجَمْع المعلومات المتعلقة بالأشخاص المعنيين بقراءة التقرير وخبراتهم واتجاهاتهم حول موضوع التقرير. وتحديد نطاق التقرير سواء الزمني والمتعلق بفترة زمنية مُحدَّدة، أو المكاني المتعلق بوحدة إدارية أو منطقة جغرافية مُحدَّدة، أو نطاق التقرير الموضوعي والمتعلق بموضوع معين.

ومن الضروري على كاتب التقرير معرفة المُحدِّدات المتعلقة بالتقرير، مثل: معرفة تاريخ تسليم التقرير وضرورة إعادة ترتيب الأولويات للمهامِّ المُكلِّف بها؛ بما يضمن

تسليم التقرير في الوقت المحدد، ومتابعة الإجراءات التنظيمية، مثل: صدور التكليف، صلاحيات كاتب التقرير، إصدار تسهيل مهمة، المكافآت المعتمدة وغيرها. والاتفاق مع المعنيين على الإجراءات التنفيذية وطريقة العمل، مثل: تقرير الحاجة إلى المراجعة بعد كل مرحلة، أو أن يتم التسليم دفعة واحدة، والحاجة إلى عرض التقرير وغيرها. وكذلك تحديد الموارد المادية والبشرية اللازمة، والتي تشمل تكاليف التنقل لجمع المعلومات، والتحليل الإحصائي، وتوفير المساعدة في جمع المعلومات وغيرها. ومن المهم الاتفاق على الشكل الذي سيأخذه التقرير: كتابياً أو شفهيًا، ورقياً أو إلكترونياً، مطولاً أو قصيراً، على شكل رسالة أو مذكرة أو مرفق بأحدهما، وغيرها من الأشكال، ومعرفة طريقة التنسيق المعتمدة بما فيها نوع الخطوط المستخدمة. وفي حال تكليف فريق بإعداد التقرير؛ يجب تحديد المهام المطلوبة من كل عضو؛ بحيث يُوزع رئيس الفريق المهام على الأعضاء، والاتفاق على طريقة العمل والتنسيق.

ومن ثمَّ يصبح كاتبُ التقرير مستعداً للبَدْءِ لمرحلة كتابة التقرير؛ إذ يقوم بتقسيم المحتوى إلى أجزاء؛ يبدأ الجزء الأول من المقدمة وتكون متعلّقةً بمضمون التقرير وتحتوي على تعريفٍ مختصرٍ عن الموضوع، وتعرّف القارئ بهدف التقرير ومضمونه والمنهج المتبع في كتابته. ويأتي بعدها عرض التقرير أو ما يُسمّى بالمتن، وهو كتابة المضمون، ويشتمل على موضوعات التقرير، وهو أهمُّ جزءٍ فيه ويتوقف عليه نجاح التقرير أو فشله؛ لذلك لا بد أن يتصف بالموضوعية والنزاهة، وأن يتمَّ فيه تجميع أكبر قدرٍ ممكنٍ من المعلومات وترتيبها وربطها بعضها مع بعض بصورةٍ منطقيةٍ وترتيب الأحداث حسب أولويتها وأهميتها، والتدرُّج في عرض المعلومات؛ بحيث تصل إلى الأكثر أهمية. وتأتي في النهاية الخاتمة والتي تتضمن تلخيصاً مختصراً عن الموضوع، وما تمَّ التوصلُ إليه من استنتاجات؛ بالإضافة إلى ذكر التوصيات والمقترحات التي يرى الكاتب أهميتها في اتخاذ القرار.

وبعد الانتهاء من الكتابة يمرُّ التقرير بمرحلة المراجعة الشاملة للمحتوى؛ إضافةً إلى خلوّه من الأخطاء الإملائية واللغوية لكامل موضوعات التقرير؛ وذلك لإخراجه بالصورة المناسبة. ومن ثمَّ تأتي مرحلة الإخراج الفني والشكل النهائي، ويتمُّ فيها مراعاة الناحية

الجمالية للتقرير من خلال العناية بالنقاط المهمة محلّ الإنجاز، وكذلك العناوين والتنسيقات المتميزة؛ بحيث يُعبّر عن المضمون وبانسجام بين جميع أجزائه. وتتألف التقارير الطويلة عادةً من عددٍ من الأجزاء (عبدالباري، ٢٠١٤؛ هاينز، ٢٠١٩)، وهي:

- **الغلاف:** وظيفته الأساسية حماية التقرير من التلف، ويهدف إلى مساعدة القارئ للتعرف على بيانات التقرير الأساسية بدون الحاجة إلى فتحه؛ إذ يحتوي الغلاف على: عنوان التقرير، واسم الشخص أو الجهة التي أعدّته، وتاريخ إصداره.

- **صفحة العنوان:** تحتوي على اسم موضوع التقرير، واسم المعدّ ووظيفته، وكذلك اسم المنظمة التي صدر منها التقرير، ورقم الجزء إذا كان يحتوي على أكثر من جزء؛ إضافةً إلى اسم المدير أو الجهة أو الجهات الموجهة لها التقرير، وتاريخ إصدار التقرير.

- **الملخص:** هو أبرز الأفكار والنقاط التي يحتويها التقرير؛ بهدف إعلام القارئ بموضوع التقرير، والمعلومات الأساسية عنه، ويقدم معلومات مختصرة عن التقرير ونتائجه وتوصياته، مثل: طبيعة الدراسة، واستنتاجات التقرير، وتوصيات المعد. وقد يُكتفى به عند قراءة التقرير؛ لتوفير وقت القراءة. وتزداد أهمية الملخص عند كتابة تقرير لأكثر من قارئ ولكلّ منهم اهتماماته المختلفة، ولا بد من أن يتناسب طول الملخص مع طول التقرير.

- **قائمة المحتويات:** هي قائمة توضح كلّ قسمٍ من أقسام التقرير مقرونةً بأرقام الصفحات التي يقع فيها، ويتمّ ترتيبها بالترقيم التدريجي والتسلسل الهرمي؛ بحيث يسهّل على القارئ الوصول إلى أقسام معينة مباشرةً. ويجب مراعاة كتابة مُسمّيات الأقسام والفصول في قائمة المحتويات كما هي مكتوبة داخل التقرير، مع الالتزام بنمط ثابت في العرض.

- **قائمة الأشكال:** في حال احتواء التقرير على عددٍ كبيرٍ من الأشكال التوضيحية؛ يكون من المفضّل وضع هذه الأشكال في قائمة خاصة مع كتابة مُسمّياتها كما هي في التقرير وأرقام صفحاتها.

- **قائمة الجداول:** هي قائمة بعناوين وأرقام الجداول الواردة في التقرير وأرقام صفحاتها، وتشبه قائمة الأشكال السابق ذكرها، وأحياناً تُوضّع القائمتان في نفس الصفحة تحت مُسمّى قائمة الأشكال والجداول. وتفيد القائمتان في الوصول إلى الشكل أو الجدول المطلوب بسرعة.

- **قائمة الرموز أو قائمة المصطلحات:** تُستخدم في التقارير التي تحتوي على الكثير من الرموز أو المصطلحات، وتفيد القارئ بالتعريف بالرموز أو المصطلحات المذكورة في التقرير وفهمها، بما لا يدع مجالاً للشك في مدلولاتها، وإزالة اللبس بين بعض المصطلحات والمفاهيم.
- **مقدمة التقرير:** تشمل المعلومات التي تشكّل الإطار العام للتقرير، مثل: موضوع التقرير وخلفيته، الهدف من إعداده، وحدود التقرير. ويمكن أن تشتمل المقدمة على شرح موجز لأقسام أو منهج التقرير على شكل مجموعة من العناصر والأفكار تكتب بصورة فقرات، ومصادر المعلومات التي تمّ الرجوع إليها، وأساليب جمعها، وكذلك نطاق التقرير وأبوابه وفصوله، ولا بد من تناسبها مع حجم التقرير، ولا تتضمن المقدمة النتائج أو التوصيات ولا تتضمن أيّ تفاصيل أخرى.
- **مضمون التقرير:** هو الجزء الأهم والأكبر في التقرير، ويتكوّن عادةً من عدّة أجزاء؛ إذ يُقدّم كافة التفاصيل والحقائق والمعلومات والمقارنات، وتتم فيه النقاشات والتحليلات الموضوعية المتعلقة بالموضوع؛ بحيث يُترك للقارئ اتخاذ القرار المناسب حسب ما يراه من خلال هذه التحليلات. وعلى كاتب التقرير أن يراعي التسلسل المنطقي والترابط بين فقراته، وكذلك تسلسل الأحداث زمنياً أو مكانياً أو إدارياً وفقاً لتسلسل الهيكل التنظيمي.
- **الاستنتاجات والتوصيات:** الاستنتاجات هي المعلومات التي تمّ استنباطها من نتائج الدراسة، أو التي توصّل لها الكاتب من بيانات التقرير، ولا بد أن تكون نابعةً من تساؤلات التقرير والغرض منها. أمّا التوصيات؛ فهي ما يوصي بها كاتبُ التقرير بناءً على تحليله واستنتاجاته، وتُكتب الاستنتاجات أولاً ثم التوصيات، ويجب على الكاتب الاهتمام بكتابتها؛ إذ يعتمد قارئ التقرير عليها في فهم موضوع التقرير؛ لاحتوائها على نتيجة البحث والتوصية التي أعد التقرير بناءً عليها.
- **المراجع:** تعتمد أغلب تقارير العمل في محتواها على البيانات والمعلومات الناتجة عن أداء الأعمال في المنظمة، ولكن في بعض الأحيان يرغب القراء في تتبّع المعلومات من مصادرها الأصلية؛ لذا يكون من الضروري ذكر المراجع. وفي بعض أنواع التقارير مثل: التقارير الفنية المتقدمة أو الدراسات الإدارية المعتمدة على معلومات خارجية، مثل: دراسات الجدوى والتخطيط الإستراتيجي يكون من الضروري ذكر المصدر الخاص بمحتوياتها. وعن طريق كتابة المراجع يمكن تعزيز الثقة في المعلومات الواردة في التقرير ويكون دليلاً على

أمانة الكاتب في نقل المعلومات، وإعفاء له من المسؤولية عندما يتبين خطأ في التوقعات المعتمدة على هذه المعلومات.

ويتمُّ ذكر المراجع عادةً في نهاية التقرير، وتتضمَّن قائمةً بمصادر المعلومات التي أُسْتُخْدِمَتْ في التقرير أثناء عملية الإعداد. مع الإشارة إلى المرجع في متن التقرير. وهناك عدَّة طرق يمكن بها توثيق المراجع ولعل أكثرها شيوعاً نظام التوثيق وفقاً لأسلوب الجمعية الأمريكية السيكولوجية (APA)، ولتوثيق كتاب باللغة العربية أو الإنجليزية في قائمة المراجع بالاعتماد على هذه الطريقة يتمُّ ذلك وفقاً لما يلي (مجلة الإدارة العامة، ٢٠١٩):

اسم عائلة المؤلف أو شهرته، اسمه الأول (سنة النشر). عنوان الكتاب.
الطبعة. الدولة / المدينة: دار النشر.
مثال: العلي، محمد (٢٠١٨). نظم المعلومات الإدارية. ط٢. الرياض: معهد الإدارة العامة.

وفي متن التقرير يتمُّ الإشارة إلى مصدر الاقتباس؛ فإذا كان الاقتباس عاماً؛ فإنه يُشار له بالطريقة التالية: (العلي، ٢٠١٨). أمَّا إذا كان الاقتباس نصاً فيذكر رقم الصفحة أو الصفحات بعد سنة النشر مباشرةً، مثل: (العلي، ٢٠١٨: ١٥)، وفي حال وجود أكثر من مؤلف؛ يتمُّ ذكر (العلي والموسى، ٢٠١٩) في حال وجود مؤلفين اثنين، أمَّا أكثر من ذلك؛ فيتمُّ ذكر الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين تليها سنة النشر بين قوسين، وفي المرات التالية يُذكر اللقب للمؤلف الأول تليه عبارة وآخرون، ومن ثم سنة النشر (العلي وآخرون، ٢٠١٤).

وبالإمكان استخدام أسلوب جمعية اللغات الحديثة (MLA)، وكذلك أسلوب شيكاغو Chicago الخاص بدليل الاقتباسات والمتاح إلكترونياً. وهناك مجموعة من أدوات برمجيات مدير المراجع، مثل: Zotero، تمنح المقدرة على تخزين وتصدير حقول المؤلف والعنوان والنشر؛ مما يجعل من السهل تنسيق قوائم المراجع والاقتباسات.

- **الملاحق:** هي معلومات تفصيلية غير أساسية تدعم وتكمل التقرير، قد تكون مهمة للقارئ تتيح له الاستزادة من بعض المعلومات الواردة في التقرير، ولكن إيرادها في متن التقرير قد يؤدي إلى تشويش ذهنه، مثل: الجداول أو الرسوميات أو استبانة التقرير وغيرها، مع ضرورة الإشارة إليها في موضعها في التقرير.

٦- النماذج:

تُعَدُّ النماذج أداةً من الأدوات الأساسية للأعمال المكتبية التي تساعد على جمع المعلومات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال بكفاءة وفعالية؛ إذ يستقبل الأفراد خلال أعمالهم اليومية مجموعةً كبيرةً من الوثائق التي تتطلب وقتاً كبيراً لمعالجتها، والرّد على الاستفسارات المتعلقة بها، وتفريغ ما تحتويه من معلومات قيّمة لحفظها بطريقة منظمة واستخدامها في وقت الحاجة. كما يتطلب العمل المكتبي التعامل مع أنواع مختلفة من النماذج المستخدمة لتسجيل البيانات؛ من خلال تعبئة المعلومات المحدّدة فيها. فالنموذج عبارة عن «ورق مطبوع ذي عناوين؛ يتمّ تعبئتها بخط اليد أو عن طريق الكتابة» (GTN, 2018: 53)، واقتصر هذا التعريف على النماذج الورقية فقط.

وممّا سبق يمكن تعريف النموذج بأنه وثيقة ورقية أو إلكترونية ذات عناوين ثابتة وحقول متغيرة فارغة؛ ليتمّ تعبئتها من قبل المستفيد، تُستخدم لجمع البيانات والمعلومات عن المستفيد؛ لتسهيل عمليات تسجيل وعرض البيانات والمعلومات بطريقة منظمة، وتداولها والرجوع إليها وقت الحاجة. وتساعد النماذج الأفراد على كتابة البيانات والمعلومات التي تلبي حاجة العمل، كما تساعد على تنميط العمل المكتبي وتسهيله، ويمكن من خلال ضبط الرقابة على استخدامها، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بها؛ مما يساعد على تحسين النظم والإجراءات وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية، (عبدالباري، ٢٠١٤).

ومع التطوّر التقني، ومن خلال سعي المنظمات إلى التحول الإلكتروني وكضرورة حتمية لمواكبة الثورة الرقمية، وتقديم خدماتٍ تعتمد على الأنظمة والبرمجيات المتعددة؛ قامت المنظمات بتحويل النماذج الورقية إلى إلكترونية، وتضمينها في أنظمة العمل الإلكترونية؛ لتُسهم بفعالية في تحسين خدمات الاتصال وتسهيل الوصول للمعلومات، وتبسيط إجراءات العمل وتحقيق الشفافية، إضافةً إلى تخفيض التكاليف. كما أن تعبئتها تكون أسهل عن طريق الحاسب الآلي؛ لذا فالاستجابة في تعبئة البيانات تكون أكبر من النماذج الورقية، إضافةً إلى توفيرها للوقت؛ مما يُسهم في دعم الموقع التنافسي للمنظمة، عن طريق توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات العمل، والتواصل مع العملاء بكفاءة. وتستخدم المنظمة عدداً كبيراً من النماذج التي تنظم الأنشطة والعمليات المختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **وثائق الاجتماعات:** تُعدُّ الاجتماعات أداةً فعَّالةً تستخدمها الإدارة لمناقشة المواضيع التي تؤثر على مستويات الإنجاز في المنظمة، ونظراً لاعتمادها على الاتصال المباشر الشفهي؛ فهي بحاجة إلى توثيق ما يناقش بها من مواضيع وما يُتَّخذ فيها من قرارات؛ لإعطائها الصفة الرسمية، بما يَمَكِّن من الرجوع إليها كمستندٍ قانوني. ويُقصد بوثائق الاجتماع جميعُ الوثائق المتعلقة بالاجتماعات، والتي تُستخدَم في توثيقها وتسجيل وقائعها. ومن أهم هذه الوثائق:

- **بطاقة الدعوة للاجتماع:** بعد أن يتمَّ اعتمادُ عقد الاجتماع، وتحديد المعلومات المتعلقة به، مثل: هدف الاجتماع، مكانه، موعده، موضوعات النقاش، الأعضاء الذين يتوجَّب عليهم الحضور، وغيره. يتمُّ إعداد بطاقة الدعوة لإرسالها للأعضاء قبل الاجتماع بوقتٍ كافٍ؛ بحيث يساعدهم للتجهيز له. وتتضمَّن هذه البطاقة المعلومات المتعلقة بالاجتماع (نموذج رقم ٦)، ويُرفق معها جدول الأعمال والمذكرات والدراسات الخاصة بالموضوعات التي ستُعرض للمناقشة.

الرقم:	الملكة العربية السعودية
التاريخ:	وزارة.....
المرفقات:	
بطاقة دعوة لاجتماع.....	
حفظه الله	سعادة/.....
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:	
بناء على.....	
تقرر عقد اجتماع/.....يوم.....الموافق: / ٤ هـ في تمام الساعة /..... في القاعة رقم () الدور () لدراسة الموضوعات الموضحة في جدول الأعمال المرفق.	
وتقبلوا خيانتنا.	

نموذج رقم (٦): بطاقة الدعوة للاجتماع.

- **جدول أعمال الاجتماع:** هو خطةٌ مدروسةٌ مسبقاً يتمُّ تحديدُ أهدافها وتنظيمها ضمن جدول أو قائمة؛ بهدف عرض أعمال معينة متسلسلة، يتمُّ طرحها جميعاً ضمن جلسة من النقاش. تُقدَّم فيها الأفكار والاقتراحات ويُعدُّ جدول الأعمال أفضل طريقة للتأكد من أن المشاركين في

الاجتماع على دراية بالهدف من وراء الاجتماع قبل موعد الانعقاد (مبروك، ٢٠١٧). ولجدول الأعمال دورٌ كبيرٌ في إنجاح الاجتماع؛ لذا يجب أن يكون عبارة عن وثيقة عمل تعمل كدليل يُبقي الجميع في مسار معين وتمنع استهلاك الوقت في الموضوعات الأقل أهمية.

ويحتوي جدول الأعمال على معلومات الاجتماع؛ بالإضافة إلى قائمة بسيطة وواضحة بالموضوعات الضرورية المُزمَع طرحها للنقاش على طاولة الاجتماعات والتي تحقق الهدف من عقده، مع تحديد أولوية كل موضوع سَيُنَاقَش وإعطاء كل بندٍ حقه. مع تحديد وقت مُحدّد لنقاش كل موضوع؛ كي لا يتجاوز حصص الوقت المحدّدة لموضوعات الاجتماع. كما يجب الإشارة إلى ضرورة إرفاق نسخة من جدول الأعمال مع بطاقة الدعوة للاجتماع (مبروك، ٢٠١٧) (نموذج رقم ٧)، ولا بد من ترتيب الموضوعات وفقاً لأهميتها النسبية، وتحديد وقت مناقشة كل موضوع.

اجتماع:		رقم ()	
سكربتير الاجتماع:		تاريخ الاجتماع:	
مكان الاجتماع:		الوقت: من الساعة: إلى الساعة:	
أعضاء الاجتماع:			
الاسم		المسمى الوظيفي	
.....		
.....		
.....		
.....		
موضوعات الاجتماع:			
.....		١ .	
.....		٢ .	
.....		٣ .	
.....		٤ .	
.....		٥ . ما يستجد من موضوعات	

نموذج رقم (٧): نموذج جدول اجتماع.

وقبل إعداد جدول أعمال الاجتماع يُفَضَّل تجهيزُ مُسَوِّدة خاصة بموضوعاته، وإرسال نسخة للأعضاء؛ لإبداء الرأي، وإضافة أية ملاحظات - إن وُجِدَت - تمهيداً لإقراره والموافقة عليه. وفي حال رأى أحدُ الأعضاء ضرورة التعديل على أيّ بندٍ من بنود جدول الأعمال، يتعيَّن عليه الحصول على موافقة جميع الأعضاء ومطالبتهم بالتصديق على جدول الأعمال

بشكلٍ نهائي. وبعد ذلك يقتصرُ على الموضوعات ذات الصلة بهدف الاجتماع، وترتيب الموضوعات حسب أهميتها وأولويتها في النقاش والبدء في نقاش أصعب أو أهم النقاط، مثل: اتخاذ القرارات وحلّ بعض الأمور، ثم رسم الخطط في جوٍّ يسوده الهدوء والصفاء والاسترخاء الذهني. كما أن اختيار الوقت المناسب لعقد الاجتماع مهمٌّ أيضاً؛ إذ يكون المشاركون في حالة ذهنية يقظة؛ فمثلاً ما بين التاسعة والثانية عشرة ظهراً، أو بعد تناول وجبة غداء خفيفة يكونون في حالة ذهنية يقظة بين الساعة الثانية بعد الظهر والخامسة مساءً، ولا بد من العمل على عدم إطالة زمن الاجتماع قدر الإمكان؛ للمحافظة على تركيز الحضور. كما أنه بالإمكان الاستعانة ببرامج الحاسب في إنشاء جدول الأعمال كبرنامج MS Word, MS Excel؛ لإخراجه في شكلٍ متميز، أو استخدام برنامج MS Outlook لإرسال بنوده إلى الأعضاء عبر الإيميل وحفظ الموعد في التقويم الخاص بكلّ عضو من أعضاء الاجتماع.

- **محضر الاجتماع:** هو تسجيلٌ كتابيٌّ لما جرى في الاجتماع؛ بهدف التسجيل الدقيق لمجريات الاجتماع، وتوثيقها؛ لاستخدامها مستقبلاً. ويحتوي محضر الاجتماع على موعد انعقاد الاجتماع والحضور والمعتذرين والمتغيّبين؛ بالإضافة إلى ما تمّ مناقشته والقرارات التي اتُخذت. وتُعَدُّ كتابة محضر الاجتماع من المهامّ المكتبية التي تتطلّب مهارات كتابية لإتقانها؛ بل وتتطلب أيضاً معرفةً بالخطوات التي يجب اتخاذها لإخراج المحضر بالصورة الصحيحة، وبالشكل الذي يفيد المتغيّبين عن حضور الاجتماع ويعطيهم صورةً واضحةً عما دار فيه. ويُمكن تسجيلُ وقائع الاجتماع من خلال الكتابة الفورية، أو بواسطة التسجيل الصوتي أو المرئي، ثم صياغتها باستخراج ما هو مهمٌّ وضروري (أبو النصر، ٢٠١٥). ولكل محضر بنود رئيسية وعناصر منظمة لا بد أن يتضمّنّها، (نموذج رقم ٨)، مثل: عنوان الاجتماع ويُذكر فيه رقم الجلسة أو اسم اللجنة، وتاريخ انعقادها مُحدّداً بذكر الساعة واليوم والشهر والسنة، ومكان الانعقاد؛ وكذلك المشاركون في الاجتماع، مع ذكر اسم رئيس الجلسة وأسماء الأعضاء الحضور بصفاتهم الوظيفية وذكر المتغيّبين بعذر أو بدون عذر. ويُفضّل ذكر جدول الأعمال المُعدّ مسبقاً وإرفاقه مع المحضر. بالإضافة إلى سَيَر أعمال الاجتماع وإقرار الاجتماع السابق كخطوة أولى لافتتاح الجلسة، يليها عرض جدول الأعمال ومناقشة النقاط التي سيتم بحثها ونقاشها، ثم المهام والإجراءات التي اتُخذت

بشأن بنود الاجتماع، وكذلك تسجيل القرارات والتوصيات والمهام التي تمخّص عنها الاجتماع. ويُكتب في آخر المحضر ساعة انتهاء الاجتماع، وموعد الاجتماع القادم ومكانه واسم كاتب المحضر وتوقيعه.

محضر اجتماع			
موضوع الاجتماع:			
التاريخ:	الوقت:	الموقع:	
أعضاء الاجتماع:			
الحضور	المعتذرون	الغائبون	
البنود المدرجة على جدول الأعمال:			
١.			
٢.			
٣.			
وقد تم خلال الاجتماع اتخاذ القرارات التالية:			
١.			
٢.			
٣.			
المهام المطلوب تنفيذها			
المهمة	المسؤول عن التنفيذ	تاريخ التنفيذ	الموارد المطلوبة
التوقيع			

نموذج رقم (٨): نموذج محضر اجتماع.

ولكي يتمكّن مُدوّن وقائع الاجتماع من أداء مهمته بالشكل الصحيح؛ عليه الجلوس بالقرب من رئيس الاجتماع لتدوين جميع المناقشات والملاحظات مع الحرص على كتابة النقاط الرئيسية حسب تسلسل مناقشتها والمقترحات المطروحة، مع الإيجاز في تدوين الملاحظات وكتابة النقاط الرئيسية فقط، وعدم التردد في مقاطعة المتحدث، بطريقة لطيفة

لاستيضاح نقطة معينة. كما عليه تسجيل أسماء جميع المشاركين بالاجتماع في حال كان عدد الحضور قليلاً. أمّا في الاجتماعات الكبيرة؛ فيتمّ تمرير ورقة على الحضور لتسجيل معلوماتهم وتأكيد حضورهم. وقد يتمّ في بعض الاجتماعات تكليف أشخاص بمهام معينة؛ فعليه تدوين الأشخاص الذين كُلفوا في أثناء النقاش ومهامهم بالتفصيل؛ للمساعدة في متابعة إنجاز مهامهم مع كتابة آلية اتخاذ القرارات خاصةً إذا كان هنالك تصويتٌ على قرار معين. وبعد انتهاء الاجتماع يُحتّم عليه كتابة موعد انتهاء الاجتماع واستكمال البيانات الناقصة بعد مراجعة المحضر ومعالجة أية أخطاء إملائية أو تنسيقية وإعادة كتابة الصيغة النهائية لمحضر الاجتماع لاعتمادها حتى يكون مرجعاً مهماً في أيّ وقت، وقد تنتهي بعض الاجتماعات بتكليف بعض الأعضاء بمهام معينة من خلال قرارات الاجتماع. ويجب متابعة تنفيذ تلك التكليفات والقرارات والتوصيات التي وردت في المحضر مع المديرين المختصين، وعرض ما تمّ التوصل إليه في الاجتماع القادم؛ لمعرفة ما تمّ إنجازه وما لم يتمّ وأسباب التأخير في حالة عدم الإنجاز (نموذج رقم ٩).

جدول متابعة أعمال الاجتماعات				
اجتماع:		رقم:		
اليوم:		التاريخ:		
م	الموضوع	القرار/ التصرف	المسؤول عن التنفيذ	التاريخ المحدد للإنجاز
١				
٢				

نموذج رقم (٩): نموذج متابعة أعمال الاجتماعات.

وتتميز محاضر الاجتماعات بأهميتها الإدارية، وبطبيعتها القانونية؛ غير أنها تختلف في طرق صياغتها، وكمية المعلومات التفصيلية التي تحتويها، تبعاً لاختلاف أهدافها؛ ومن بينها: (المحضر الحرفي، ويُستخدَم هذا النوع في تقارير المحاكم، وضرورة توثيق الكلام حرفياً، ومحضر الاتفاق وفيه تُسجَل فقط النتائج الأساسية التي تمّ التوصل إليها، ولا تُكتب النقاشات التي جرت، وعادةً ما يُستخدَم هذا النوع في محاضر الاجتماعات العامة السنوية؛

فالهم هو كتابة الصياغة الدقيقة لأي قرار يتم الاتفاق عليه. بالإضافة إلى المحضر السري؛ حيث يكون ملخصاً دقيقاً يضم جميع المناقشات التي جرت خلال الاجتماع، والقرارات التي أُخذت والمهام الموكلة والإجراءات التي ستُتخذ.

نماذج الاتصالات الهاتفية:

يستخدم الأفراد في المكتب نماذج مختلفة لتدوين معلومات الاتصالات الهاتفية، وبخاصة معلومات الاتصال الخاصة بالمدير في حال عدم تواجده في المكتب؛ إذ يتم استقبال الاتصالات بلباقة، مع القيام بتدوين وتوثيق الاتصالات الهاتفية الواردة والصادرة؛ لتكون بمثابة قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها مستقبلاً، مع ضرورة تحرّي الدقة في أثناء تدوين الرسائل الهاتفية، والتأكد من البيانات والأرقام، والطلب من المتصل إيضاح النقاط غير المفهومة. وذلك باستخدام نماذج مُخصّصة لهذا الغرض، مثل:

- نموذج رسالة هاتفية واردة (عندما كنت خارج المكتب): ويُستخدم عند ورود اتصال هاتفي في غياب المدير؛ إذ يتم تدوين جميع المكالمات المهمة التي ترد لمكتبه. ومعلومات المتصل وبياناته وسبب الاتصال، (نموذج رقم ١٠).

التاريخ:	الساعة:	صباحاً: <input type="checkbox"/> مساءً: <input type="checkbox"/>
عندما كنت خارج المكتب اتصل بكم:		
الأستاذ: (اسم المتصل).....		
جهة العمل:		
رقم الهاتف:		
اتصل بكم هاتفياً:	<input type="checkbox"/>	الساعة:
يرجو الاتصال به:	<input type="checkbox"/>	الساعة:
سيعاود الاتصال بكم:	<input type="checkbox"/>	الساعة:
يرغب في مقابلتكم:	<input type="checkbox"/>	
أخرى:		
نصل الرسالة:		
.....		
.....		
توقيع السكرتير:		

نموذج رقم (١٠): نموذج رسالة هاتفية واردة.

- نموذج سجل الرسائل الهاتفية الواردة: في حالة ورود اتصال هاتفي مهم؛ يقوم الموظف بتعبئة نموذج للرسائل الهاتفية الواردة، ويُعدُّ سجلاً تاريخياً للاتصالات الهاتفية يُستخدم في حال احتياجه. وهذا السجل يشمل بيانات المتصل وما تمَّ بشأن الاتصال (نموذج رقم ١١).

نموذج سجل الرسائل الهاتفية الواردة						
م	اليوم والتاريخ	الساعة	اسم المتصل	عنوانه ورقم الهاتف	موضوع الاتصال	نتيجة الاتصال

نموذج رقم (١١): نموذج سجل الرسائل الهاتفية الواردة.

- نموذج سجل الرسائل الهاتفية الصادرة: في حالة تصدير وإجراء اتصال هاتفي؛ سواء في غياب المدير أو في حضوره. يتمُّ تدوين كافة بيانات الاتصال الصادر في هذا النموذج. وهو عبارة عن سجل يحتوي على معلومات عن الاتصال والهدف من الاتصال، وماذا تمَّ بشأن معالجة ذلك الاتصال، (نموذج رقم ١٢).

نموذج سجل الرسائل الهاتفية الصادرة						
م	اليوم والتاريخ	الساعة	اسم المتصل به	عنوانه ورقم الهاتف	موضوع الاتصال	ملاحظات

نموذج رقم (١٢): نموذج سجل الرسائل الهاتفية الصادرة.

نماذج الزيارات:

يتردد على المنظمات الكثير من الزوار والمراجعين؛ بغرض متابعة معاملاتهم. والتعامل الفعَّال مع هذه الزيارات يُسهم بشكلٍ كبيرٍ في أداء مهامهم على الوجه الصحيح بما يحقق

الأهداف التي تسعى إليها المنظمات. وتُستخدَم عدة نماذج لتسجيل تلك الزيارات وتوثيقها لتكوين قاعدة معلومات متكاملة للزوار والمراجعين يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

- **نموذج سجل الزيارات:** هو عبارة عن سجل يكتب فيه زوار المنظمة المهمين مرئياتهم عن زيارتهم للمنظمة وللشخص المسؤول؛ بالإضافة إلى كتابة بعض الملاحظات الإيجابية التي تُوجي بالانطباع الحسن عن المنظمة، (نموذج رقم ١٣).

نموذج سجل الزيارات				
اليوم والتاريخ	اسم الزائر	المسمى الوظيفي	العنوان والهاتف	ما تم خلال الزيارة

نموذج رقم (١٣): نموذج سجل الزيارات.

- **نموذج بطاقة زائر:** أمّا إذا رغب أحد الزوار بمقابلة المدير أو مَنْ ينوب عنه وليس لديه موعدٌ مُسبق؛ يُعطى نموذج (بطاقة زائر)؛ وذلك لتعبئة بيانات النموذج، ومن ثم تُعرض على المدير لإبداء رأيه في هذا الشأن، (نموذج رقم ١٤).

بطاقة زائر
اسم الزائر:
المسمى الوظيفي:
سبب الزيارة:
.....
رأي الرئيس:
.....

نموذج رقم (١٤): نموذج بطاقة زائر.

أنواع أخرى للاتصال الكتابي:

تستخدم المنظمات، النشرات والمطويات والكتيبات في التواصل مع عملائها؛ بهدف شرح سياسات معينة، أو تزويدهم بالمعلومات والإرشادات، أو التعريف بخدمات جديدة، وغيرها من الأغراض الأخرى. ويجب صياغة هذا النوع من وسائل الاتصال الكتابي بدقة؛ لكي تحقق الهدف منها، مع مراعاة خصائص الفئة التي تستهدفها المادة المنشورة. وتتعدد وسائل نشر هذه المواد؛ فقد يتم طباعتها ورقياً، أو يتم نشرها إلكترونياً عبر موقع المنظمة مثلاً، أو في حساباتها الرسمية في وسائل التواصل الاجتماعي. ومن هذه الأنواع، (عبدالباري، ٢٠١٤):

- **الإعلانات:** هي الكتابة للتزويد بالمعلومات أو الآراء أو الترويج للمنظمة، ويأخذ الإعلان أشكالاً مختلفة باستخدام النص والصورة؛ بهدف إقناع القارئ باتخاذ إجراء معين أو اتباع وجهة نظر معينة، كما تُستخدم لتوجيه السلوك. ويتكوّن الإعلان من مجموعة من العناصر، تتضمن المعلومات الخاصة بالمنظمة وموضوع الإعلان والهدف منه.

- **المنشورات:** (مايكروسوفت: ٢٠١٩) تُعدّ شكلاً من أشكال الإعلانات الورقية أو الإلكترونية. تُوزع على نطاق واسع؛ للوصول لأكبر عددٍ من القراء، وتُعدّ الأفضل لنشر المعلومات على نطاقات صغيرة؛ لتكلفتها البسيطة. ويُستخدم Microsoft Publisher وهو أحد تطبيقات حزمة Office المكتبية؛ لإنشاء المنشورات الدعائية، والملصقات، وبطاقات العمل، وبطاقات الدعوة، والكتيبات، والمطويات، وغيرها الكثير من المنشورات.

- **الكتيبات:** تحتوي على معلومات سريعة مختصرة عن جانب مُحدّد في المنظمة؛ بغرض إعطاء معلومات تفصيلية، وهي أكثر تفصيلاً من النشرة؛ تستهدف الأشخاص الذين يهتمون بمعرفة هذه المعلومات. تُطبّع بغرض الاحتفاظ بها؛ لذا فهي أكثر كلفةً في الطباعة وأكثر تعقيداً في تصميمها، ولا بد أن يكون جاذباً من حيث طريقة تقديم المعلومات فيها وألوانها والصور التي يمكن أن تحتويها.

- **النشرة الإعلامية:** هي إصدارٌ يُوزع بانتظام، يحتوي عادةً على رسائل إخبارية للإعلام عن أحداث يومية أو أسبوعية أو حتى شهرية. يتمّ نشر العديد من الرسائل الإخبارية في المنظمات لتوفير معلومات تخصّ اهتمامات العملاء أو الأفراد، مثل: الأخبار، والأحداث القادمة للمنظمات ذات الصلة؛ إضافةً إلى معلومات الاتصال.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- يُعدّ الاتصال الكتابي من أهمّ وسائل الاتصال في مجال الأعمال؛ لما يحتويه من كمّ هائلٍ من البيانات والمعلومات. ()

٢- تتسبّب الاتصالات الكتابية في ضياع أوقات الكثير من الموظفين. ()

٣- لا يمكن الحفاظ على سرية المعلومات في المراسلات الكتابية؛ وذلك بسبب إمكانية الاطلاع عليها من غير ذوي الصلاحية. ()

٤- لتحقيق مبدأ الإيجاز؛ لا بد من الكتابة المباشرة؛ لأنها تساعد على فهم الرسالة. ()

٥- على الكاتب التركيز على احتياجات القارئ؛ لبناء علاقة ودية معه وخلق صورة ذهنية إيجابية حسنة عن المنظمة التابع لها. ()

التمرين الثاني:

في القائمة التالية بعض العبارات التي تحوي أكثر الأخطاء الإملائية الشائعة، المطلوب تصحيح تلك العبارات بعد تدارك الخطأ الإملائي:

الخطأ الإملائي الشائع	العبارة الخطأ	تصحيح العبارة
الخلط بين همزة الوصل والقطع	إستشار المدير نائبه	
الخلط بين تاء التأنيث المربوطة والهاء	قام عدد من ولات الأمر بزياره المدرسة	
الخلط بين كتابة الضاد والطاء	حضر المدير أحد موظفيه عن المشاركة	
الخطأ في كتابة الهمزة المتوسطة	التفائل والشغف مطلوب في العمل الإداري	
الخطأ في كتابة الهمزة المتطرفة	قد يحمل الموظف عبئاً كبيراً	

أسئلة للمناقشة:

- ١- ما هي أبرز الصعوبات التي يواجهها الكاتب في أثناء كتابة الرسالة؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟
- ٢- تُعدُّ الرِّسالة الخارجية والمذكرة الداخلية من أهمِّ أنواع الاتصال الكتابي. ما هي أوجه الشبه والاختلاف بينهما؟
- ٣- تُعدُّ مهارة تدوين الملاحظات مهارةً مهمةً في الاتصال الكتابي. اختر أسلوبين من أساليب تدوين الملاحظات كمثال يوضِّح أهمية تلك المهارة.

حالة تطبيقية

يعمل «أحمد» مديراً لإدارة الموارد البشرية في إحدى المنظمات. ونظراً لكثرة متطلبات العمل وكثرة الأعمال الكتابية، وحاجته إلى موظف يقوم بالأعمال المكتبية الحالية وتطويرها؛ فقد نشر إعلاناً في مواقع طلبات التوظيف. وبعد أسبوع تقدّم إليه مجموعة كبيرة من طالبي العمل ووقع الاختيار على «خالد» حديث التخرج من الجامعة قسم إدارة الأعمال؛ لما يتمتع به من مستوى أكاديمي ممتاز؛ ولكنه يفتقر إلى الخبرة في الأعمال المكتبية.

وفي أول يوم عمل للموظف «خالد»، طلب منه مديره «أحمد» كتابة مذكرات داخلية متعلقة بالعمل؛ إضافةً إلى إعداد رسالة لإحدى المنظمات المختصة بشأن التقديم على طلب تصريح خاص لإقامة فعالية في المنظمة.

احتار «خالد» في طريقة الكتابة ومحتواها. بالرغم من أن مديره «أحمد» قد سهّل عليه المهمة وأعطاه نماذج لخطابات سابقة؛ ولكنها لموضوع مختلف تماماً.

أسئلة للمناقشة:

- ١- ما هي المشكلة الرئيسية التي تشتمل عليها الحالة؟ وما هي المشكلات المترتبة عليها والتي تسببت فيها؟
- ٢- بافتراض أنك «أحمد» ما هي المبادئ الصحيحة للكتابة الإدارية الفعّالة التي ستساعد «خالد» على الكتابة الصحيحة؟
- ٣- اقترح على «خالد» الحلول التي ستساعده على تطوير مهاراته الكتابية.

الفصل الرابع

الاتصال الإلكتروني

أثرت التطورات المتلاحقة لتقنية المعلومات والاتصالات على أساليب الاتصال في المنظمات؛ إذ اضطرت هذه المنظمات على اختلاف مجالاتها وأنشطتها لإعادة النظر في طرق الاتصال التنظيمي في بيئة العمل، والاستفادة مما توفره من مزايا بإنشاء منصات عمل إلكترونية لتقديم الخدمات والمعلومات وتشجيع العملاء على التواصل معها إلكترونياً، وضمان السرعة والدقة في أداء العمل، وتقديم خدمات متميزة لبناء علاقات مستمرة معها والمحافظة عليها (فرجاني، ٢٠١٩).

أمّا على الصعيد الداخلي للمنظمة؛ فقد أسهمت تقنية الاتصالات الحديثة في بناء نظام اتصال إلكتروني فعّال بين أفراد المنظمة باستخدام آخر ما توصلت إليه التقنية الحديثة، وأتاحت خيارات متعددة من أساليب التواصل؛ مما أسهم في زيادة معدلات الكفاءة ورفع مستويات الجودة في الخدمات المقدّمة.

مفاهيم في الاتصال الإلكتروني:

يُعَدُّ الاتصال الإداري عصبَ العمليات الإدارية ومتطلباً حتمياً لأيّ تنظيم، ومتى ما كان الاتصال واضحاً وتدفق فيه المعلومات بانسيابية داخل قنوات الاتصال؛ فإن ذلك سيُسهم بفعالية في كفاءة الأداء. ومع ظهور البيئة الإلكترونية الجديدة التي وفرت قنوات اتصال تتصف بالمرونة والإتاحة والكفاءة؛ ظهر ما يُسمّى بالاتصال الإلكتروني، وقد عرّفه عبوي (٢٠١٥: ١٢٦) بأنه «القرارات أو المعلومات التي تصل للعاملين عن طريق التقنيات الحديثة». كما عرّفته منظمة IGI الناشر الأكاديمي العالمي (igi-global, 2019) بأنه «القدرة على التواصل من خلال وسائل إلكترونية بحثة؛ مما يلغي الحاجة إلى الاتصال المباشر، وبغض النظر عن الموقع الجغرافي بين أطراف الاتصال». وعرّفته الأرياني (٢٠١٩: ٤٢) بأنه «عملية الاتصال والاستقبال من خلال وسائل الاتصال الرقمية المختلفة، متضمنة شبكات الاتصال المختلفة التي تربط مكونات المنظمة بعضها مع بعض من ناحية، وتربط المنظمة مع الخارج من ناحية أخرى».

مما سبق يمكن تعريف الاتصال الإلكتروني، بأنه الاتصال الذي يحدث باستخدام أداة تقنية إلكترونية تتوسط طرفي الاتصال؛ بهدف التبادل الإلكتروني للمعلومات عبر المسافات من خلال الأنشطة والوسائل المتعلقة بعملية الاتصال. ويتكوّن الاتصال الإلكتروني من نفس عناصر عملية الاتصال التقليدي، وهي: المرسل، المستقبل، الرسالة، الوسيلة، التغذية المرتدة، ولكن الاختلاف يكمن في ثراء الوسيلة، وإمكانياتها المتعددة.

خصائص الاتصال الإلكتروني:

تُعَدُّ الوسائط الإلكترونية هي الأساس الذي يقوم عليه الاتصال الإلكتروني؛ إذ ترتبط بشبكات الاتصال الإلكترونية الداخلية والخارجية؛ للقيام بنقل المعلومات والبيانات بكافة أشكالها النصية أو الصوتية أو الرسومات والصور وغيرها داخل المنظمة أو خارجها. وفتحت تقنية المعلومات والاتصالات أبواب الاتصال والتفاعل والتنوع بين أطراف الاتصال، وشكّلت خصائص جديدة للاتصال (سكري، ٢٠١٦؛ أبو عيشة، ٢٠١٤)؛ وذلك بضمان السرعة الفائقة في نقل البيانات والمعلومات، فكلما ارتفع معدل نقل الوسيط وزادت كفاءة الاتصال الإلكتروني؛ مكّنت من سرعة الحصول على المعلومات المتاحة على الشبكة والمحدّثة بسرعة وسهولة، ووفرت المساحة التي تتسع لنقل وتخزين كميات ضخمة من البيانات، وباعتماد الاتصال الإلكتروني؛ أمكن القيام بعملية الاتصال بين مختلف الأطراف بدون تأثير لبعدي المكان والزمان؛ من خلال إنشاء الاتصال وإرسال المعلومات إلى المتلقي بغض النظر عن موقعه الجغرافي، وفي الوقت الذي يناسبه. بالإضافة إلى القدرة على استخدام الوسائط المتعددة، مثل: دمج النصوص والرسوم والصور الثابتة والمتحركة، والأصوات والتأثيرات المختلفة لتوصيل الأفكار والمعاني؛ مما أسهم في تحسين الاتصال وإثراء المعلومات، وساعد على اكتساب المهارات والخبرات والمعرفة.

أهمية الاتصال الإلكتروني:

يتصف الاتصال الإلكتروني بالتفاعلية وقدرة المتلقي على إدارة عملية الاتصال عن بُعد، والتمكّن من نقل ردّة الفعل إلى المرسل، وبهذا مكّنت الأفراد في المنظمة من تبادل المعلومات والآراء والخبرات، وكذلك الاستفادة من آراء العملاء في تحسين أداء العمل؛ وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدّمة، وكذلك سهولة الاستخدام؛ بحيث لا يتطلب استخدامها بذل أيّ

جُهد عضلي أو ذهني لفهم أو استيعاب كيفية الحصول على المعلومات. ولقد سهّلت التقنية لأطراف الاتصال تبادل الرسائل فيما بينهم، مع إمكانية إرفاق المعلومات الإضافية، وربط الموضوعات الحالية بموضوعات تاريخية سابقة؛ بغرض الوصول إلى الفهم المتبادل بينهم. ولا بد من انخفاض تكاليف الاستخدام مقارنةً بالطرق التقليدية في الاتصال؛ فكل ما يحتاج إليه الاتصال هو الارتباط بالشبكة، والتنوع وتعدد القنوات الاتصالية من خلال المواقع والتطبيقات ومنصات التواصل الاجتماعي وغيرها.

كما أنه من الضروري أن تدعم الوسائط الإلكترونية التحوّل الرقمي، وترجم كلّ الوسائل التقليدية إلى بيانات رقمية يمكن الوصول إليها من خلال الحاسب الآلي؛ لتتمكن المنظمات من تحويل أرشيفها الورقي إلى إلكتروني يمكن معالجته وتداوله بصورة تمكّن من الاستفادة من خصائص الاتصال الإلكتروني.

كلّ هذه الخصائص التي يحققها الاتصال الإلكتروني؛ جعلته يُسهّم بفعالية في دعم العمل الإداري داخل المنظمة، ويوفر قنوات اتصال سهلة تتصف بالمرونة، بين جميع من لهم علاقة بالمنظمة داخلها وخارجها؛ مما يُسهّم في تمكين الإدارة من إرسال التوجيهات والأوامر والتقارير إلكترونياً إلى الأفراد، وتسهيل متابعة العمل وتقديم التغذية المرتدة دون التقيد بوقت العمل أو مكانه (الأرياني، ٢٠١٩)، وتمكينهم من الدخول إلى الأنظمة والحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، عن طريق تسهيل عملية تبادل المعلومات بين الأفراد في المنظمة، باستخدام قواعد المعلومات للحصول على احتياجات أداء العمل وفق الصلاحيات المعتمدة؛ بالإضافة إلى التأثير الإيجابي في تحسين العلاقات مع العملاء عن طريق تزويدهم بالمعلومات التي تلبي احتياجاتهم، مثل: معلومات حول الخدمات المقدّمة إليهم، والإجابة عن استفساراتهم، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل المستمر مع العملاء.

أساليب الاتصال الإلكتروني:

يعمل الاتصال الإلكتروني على توفير بيئة اتصال فعّالة في المنظمة، عن طريق توفير عددٍ من القنوات التي تحقق كفاءة نقل وتبادل المعلومات بين إدارات المنظمة، وكذلك الاتصال الخارجي مع المتعاملين معها. وتمثّل الشبكات العصب الأساسي في هذه العملية؛ فهي تربط جميع أطراف الاتصال في المنظمة، عبر أساليب اتصال تحقق احتياجات العمل، وتساعد

على إنجاز المهام؛ بالاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التقنية الإلكترونية، ومن هذه الأساليب، (انظر الشكل رقم (٢-٢)):



شكل رقم (٢-٢): أساليب الاتصال الإلكتروني.

البريد الإلكتروني:

غَيَّرَ البريد الإلكتروني من طريقة تبادل المكاتبات الإدارية، وتضاءل دور إجراءات الإرسال البريدية التقليدية، وبعض الأجهزة المخصصة لتبادل الوثائق، مثل: الفاكس؛ وذلك لما وفره من إمكانيات لا حدود لها في إرسال واستقبال الرسائل المختلفة المدعومة بالوسائط الرقمية. وقد عرَّفَ الجبالي (٢٠١٦: ٣٩) البريد الإلكتروني بأنه «تبادل الرسائل والوثائق باستخدام الحاسوب». كما عرّفه علم الدين (٢٠١٤: ١٢٨) بأنه «نظامٌ لتبادل الرسائل بين مُستخدمي الإنترنت، ويُطلَق عليه E-mail» وهي اختصار لـ Electronic mail.

وممّا سبق يمكن تعريف البريد الإلكتروني بأنه نظامٌ للتراسل الإلكتروني بين طرفين أو أكثر باستخدام الأجهزة الرقمية، مثل: إرسال النصوص، أو الرسومات، أو الملفات الصوتية وغيرها بالإضافة إلى إتاحة العديد من الخيارات لتلك المراسلات كحفظها وتحريرها وطباعتها وغيره. يُعدُّ البريد الإلكتروني من أكثر خدمات الإنترنت استخداماً؛ وذلك لسهولة استخدامه وكلفته المنخفضة وسرعته الفائقة، كما أنه يمكن من إرفاق ملفات ووسائط متنوعة مع الرسائل؛ وبهذا

يُحصل التفاعل المشترك بين المرسل والمستقبل. ويُستخدَم البريد الإلكتروني كوسيطٍ مساعد وحيوي للمراسلات خارج وداخل المنظمات بجميع قطاعاتها؛ بالإضافة إلى استخدامه كوسيط للدعاية للمنظمات، وقناة لاستقبال الملاحظات والمقترحات، وغيرها من الوظائف والأدوار التي يؤديها. ولضمان استخدام البريد الإلكتروني بفعالية ومهنية؛ لا بد من معرفة قواعد الاستخدام الصحيح، سواء عند إنشاء رسالة أو تلقيها، (أبو زيتون، ٢٠١٥؛ مبروك، ٢٠١٧).

فعند إنشاء رسالة لا بد من تحديد الهدف من إرسالها وصياغتها بعبارة بسيطة في حقل الموضوع؛ لكي يعطي القارئ الاستعداد الكافي لفهم محتواها. وتحديد اسم أو أسماء المستلمين والتأكد من أنهم معنيون بموضوع الرسالة، مع الانتباه إلى التهجئة الصحيحة للأسماء وخاصةً في حال تشابهها. وإذا كان هناك شخصٌ أو أشخاص يهتُمُّهم الاطلاع على محتوى الرسالة وغير معنيين مباشرةً بالاستجابة لما جاء فيها؛ يتمُّ استخدام حقل إرسال نسخة وبإمكان كلٍّ مستلم رؤية جميع المستلمين. وفي حالة رغبة المرسل في حماية خصوصية المستلمين أو إرسال بريد إلى مجموعة لا يعرف أعضاؤها بعضهم بعضاً بإمكانه استخدام حقل نسخة مخفية لإخفاء عناوين البريد الإلكتروني لكلٍّ مستلم، وكذلك للحدِّ من البريد العشوائي المزعج؛ فيتُمُّ إضافة عناوين بريدية لإرسال نفس الرسالة لهم ولكن هذه العناوين لا تظهر للآخرين.

وفي بداية الرسالة؛ لا بد من الحرص على كتابة الاسم الوظيفي للشخص أو الأشخاص المرسله لهم الرسالة، مع استخدام الألقاب حسب المنصب، ثم بدء الرسالة بالتحية الافتتاحية؛ لما لها من أثرٍ إيجابي على العلاقات بين الطرفين. وصياغة النصِّ بالتركيز على الهدف الأساسي من الرسالة، مع مراعاة خصائص الكتابة الإلكترونية؛ من حيث: الكتابة بالأسلوب المباشر، وضرورة التقيّد بالقواعد الإملائية والنحوية، واستخدام علامات الترقيم، والتنسيق الصحيح وغيرها. وإنهاء الرسالة بالتحية الختامية، مع كتابة الاسم الوظيفي للمرسل، وتوقيعه الإلكتروني إن وُجد. وفي حال إرسال ملفات كمرفق داخل البريد الإلكتروني؛ لا بد من التحقق من تضمين المرفق مع الرسالة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة ذكر وجود المرفق في نص الرسالة. أمّا في حال إرفاق ملفات كبيرة الحجم؛ فمن المفضل استخدام أحد برامج الضغط لتقليل حجمها وضمان سرعة التحميل.

وعند استلام الرسالة يحرص المرسل على سرعة الرد على الرسالة المستلمة قدر الإمكان؛ مما يعطي الانطباع الجيد لدى المتلقي، كما يجب الحذر عند اختيار حقل الرد أو حقل الرد للكل، وأن يكون ذلك وفقاً لاعتبارات منطقية تخدم الغرض من الرد. وكذلك الاختيار الصحيح من بين حقلي الرد أو حقل إعادة التوجيه؛ ففي بعض برامج البريد الإلكتروني؛ فإن حقل الرد لا يمكن من إرسال الملفات المرفقة؛ بل يمكن فقط من تبادل النصوص والآراء، وعند الحاجة لإرسال الملفات يجب إرفاقها من جديد، أو اختيار حقل إعادة توجيهه ومن ثم تحديد المستلمين. وعند استلام رسالة بطريق الخطأ يُفضل تحويلها إلى العناوين الصحيحة، أو إعادتها إلى المرسل، واتباع المنطقية في الرد ومراعاة خصائص الكتابة الإلكترونية في ذلك.

من المهم لإدارة ملفات البريد الإلكتروني أن يقوم المستخدم بالتعرف على جميع ملفات البريد ووظائفها، والتعامل معها باحترافية والعمل على تصنيف الرسائل. فمجلد الوارد يستقبل جميع الرسائل الواردة ومرفقاتها؛ لذا يجب التصرف الفوري حيال الرسائل الواردة إما بالرد أو الحذف أو نقلها لملفات تخصها تسهلاً للرجوع إليها، أو بإعادة توجيهها للمختصين. أما مجلد الرسائل المرسلة فتتركز مهمته في حفظ جميع الرسائل المرسلة ومرفقاتها، ويمكن إدارة هذا المجلد من خلال الاحتفاظ بالرسائل المهمة فقط، أو نقلها للمجلدات الخاصة بموضوعها، وبالإمكان تعطيل خاصية الحفظ التلقائي للبريد المرسل. وعند رغبة المرسل في حفظ المستندات التي كتبت ولم ينته منها، أو لم يحن الوقت لإرسالها؛ بإمكانه استخدام مجلد المسودات. كما أن مجلد البريد الصادر يحفظ الرسائل التي تم إرسالها، وكذلك التي لم تصل للمتلقي بسبب تعطل الشبكة، أو عدم توفرها؛ إذ يتم الإرسال تلقائياً حال توفر الشبكة. ويحتوي مجلد البريد العشوائي على جميع الرسائل المزعجة والرسائل الدعائية، وبالإمكان برمجة إعدادات هذا المجلد للحذف التلقائي. أما مجلد العناصر المحذوفة؛ فيحتفظ بجميع الرسائل المحذوفة؛ وذلك لإعطاء الفرصة لاسترجاعها أو حذفها نهائياً.

يعد تصنيف الرسائل من أهم الطرق للتعامل مع البريد الإلكتروني؛ إذ يساعد على إنشاء نظام حفظ للرسائل حسب طريقة كل مستخدم؛ وذلك للرجوع إليها بسهولة وقت الحاجة. فيمكن تصنيف الرسائل حسب الموضوع، أو حسب اسم المنظمة، أو اسم الشخص المرسل أو حسب المشروع أو أي تصنيف يراه المستخدم حسب احتياجه. كما أنه بالإمكان إعطاء

ألوان خاصة حسب التصنيف لتمييز الرسائل بعضها عن بعض خاصةً إذا كان المستخدم يستقبل الكثير منها.

قوائم الأخبار:

تُعَدُّ قوائم الأخبار من أساليب الاتصال الإلكتروني التي تربط جميع أطراف الاتصال في المنظمة، وتحقق احتياجات العمل، وتساعد على إنجاز المهام. فهي عبارة عن نظام إلكتروني يمكّن مجموعة من الناس الذين تربطهم اهتمامات مشتركة من الاجتماع - افتراضياً - لتبادل الآراء والأفكار أو البحث عن المساعدة. يمكّن هذا النظام من استعراض كافة المجموعات واختيار ما يلزم احتياجاته، كما يمكّنه من الاطلاع على الرسائل الموجهة لمجموعاته المفضلة، وإرسال رسائل بريد إلكتروني للإدلاء برأيه في الموضوعات المطروحة للنقاش (علم الدين، ٢٠١٤). ومن أكثر أشكال هذه المجموعات شيوعاً القائمة البريدية وقوائم المناقشة، وبغض النظر عن تقنياتها وآلياتها، تعمل على إتاحة الفرصة للأفراد في المكتب للاشتراك فيها والاستفادة من الموضوعات المطروحة والمناقشات، بدون الحاجة إلى إضافة العناوين، (السكران، ٢٠١٧). وغالباً ما تقوم المنظمة، ممثلةً بإدارة تقنية المعلومات المسؤولة عن حسابات البريد الإلكتروني بإنشاء قوائم تضم أفراداً تربطهم علاقة عمل، مثل: أفراد قسم معين، أو أعضاء فريق ما؛ بغرض توفير بيئة تضمن تواصلهم الفعّال دون الحاجة إلى إدخال عناوينهم البريدية في كل مرة؛ مما يمكّنهم من مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وتبادل الآراء والمقترحات، ومعالجة المشكلات التي قد تطرأ. كما يمكن للأفراد إنشاء قوائم للمناقشة خاصة بالعملاء أو بالزملاء في العمل لمناقشة الموضوعات التي تهم كل الأطراف. وقد تستخدم بعض المنظمات هذه القوائم لأغراض تسويقية لعرض الخدمات والمنتجات، والتزويد بالفعاليات أو المعلومات التي تهم أعضاء القائمة شرط الحصول على موافقتهم، وإلا ستُعَدُّ رسائلهم من ضمن البريد العشوائي.

وسائل التواصل الاجتماعي:

مع ظهور الجيل الثاني للويب، أو ما يُعرَف باسم ويب ٢.٠، وزيادة سرعته، وشيوع استخداماته من قبل كل شرائح المجتمع. ظهرت التطبيقات المختلفة التي استفادت

من هذه الظروف الموائمة في إقامة شبكة من الاتصالات الفعّالة بين الأفراد على المستوى الشخصي، أتاحت لهم التواصل في بيئة مجتمع افتراضي تجمعهم اهتماماتهم وانتماءاتهم. وبعد النجاح الذي حققته هذه التطبيقات؛ اتجهت العديد من المنظمات إلى استخدامها للتواصل مع العملاء والتعرّف على آرائهم، وتقديم معلومات لهم، وإحاطتهم بأخبار المنظمة وأنشطتها.

ويُقصد بوسائل التواصل الاجتماعي «حلقات اجتماعية بين الأهل والأصدقاء أو غيرهم، يتمّ التواصل فيها عبر الإنترنت، يتبادلون فيها اهتماماتهم المشتركة التي تتضمن مواضيع خاصة وعامة من: كتابات وصور وفيديو ودردشات وتعارف» (مبارك وحافظ، ٢٠١٦: ٢٥١). وتتحدّد صفات هذه المواقع بأنها تُعدُّ أقلَّ رسميةً؛ نظراً لأنها أكثر انفتاحاً وحريةً من الوسائل الأخرى وتحقق مستويات عالية من التفاعلية؛ من خلال الردّ على التعليقات والإجابة الفورية عن التساؤلات. كما يمكن من خلالها استخدام الوسائط المتعددة من: نصوص، وصوت، وصورة وغيرها؛ لأنها تصل إلى شريحة كبيرة من الجمهور بسهولة، وبتكلفة معقولة، مع إمكانية رصد تفاعلاتهم ومتابعتها وتعكس آراءهم ومشاعرهم. وبالنظر إلى هذه السمات، يمكن للمنظمة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في خلق مساحة حوار مع العملاء؛ مما يساعد على إقامة علاقات قوية، قائمة على الثقة والمصداقية، وتدعم الشفافية والوضوح في معاملاتها وبياناتها، وتحقيق كسب التأييد والتعاطف مع كلّ من العملاء الداخليين وهم أفراد المنظمة، والخارجيين وهم جمهور المتعاملين معها (فرجاني، ٢٠١٩).

وقد تعدّدت مجالات استخدام المنظمات لوسائل التواصل الاجتماعي، من خلال إنشاء حسابات رسمية في المنصات المختلفة التي تتيحها، مثل: تقديم المعلومات والبيانات الخاصة بالمنظمة وأعمالها؛ لتعريف العملاء بها ونشر الأخبار المتعلقة بالأحداث والفعاليات والأنشطة المختلفة. وكذلك الإرشاد والتوجيه والتوعية بما يخدم أهداف المنظمة، بما يساعدها على جمّع المعلومات عن العملاء والتعرّف على آرائهم وانطباعاتهم واتجاهاتهم حول سياسات المنظمة، وإقامة الحوار معهم للترويج لمنتجات المنظمة وخدماتها وتقديم الخدمات لهم، مثل: خدمة العملاء لتلقي استفساراتهم وملاحظاتهم لتنمية شعور العملاء بالانتماء للمنظمة والولاء لها؛ من خلال إنشاء مجتمع افتراضي يتفاعل فيه العملاء. بالإضافة إلى تحقيق التواصل مع المنظمات الأخرى وبشكلٍ فعّال، وخلق علاقات وطيدة معهم وعقد الصفقات والمشاريع وبناء علاقات تجارية معهم (فرجاني، ٢٠١٩؛ مولر، ٢٠١٨).

وهناك أنواعٌ متعددة من مواقع التواصل الاجتماعي؛ غير أنه يمكن تحديد ثلاث فئات رئيسية تبعاً للخدمة المقدّمة أو الهدف من إنشائها إلى (مبارك وحافظ، ٢٠١٦؛ علم الدين، ٢٠١٤) مواقع التواصل الشخصية؛ حيث يتبادل شخص واحد فقط اهتماماته مع أصدقائه، مثل: موقع Facebook، Flickr وغيرها. ومواقع التواصل الثقافية، وهي المواقع التي تستقطب مستخدمين مهتمين بفنٍّ مُعيّن، أو علمٍ مُعيّن، أو ثقافة معينة، وتشمل مواقع المكتبات وما يشابهها، مثل: موقع Library thing؛ إضافةً إلى مواقع التواصل المهنية، والتي تربط أصدقاء العمل وأصحاب الأعمال والشركات، وتتضمّن ملفات شخصية للمستخدمين تحتوي على سيرتهم الذاتية، وتجمع أصحاب المهن المتشابهة لخلق بيئة تعليمية وتدريبية فاعلة، مثل موقع LinkedIn.

أهم وسائل التواصل الاجتماعي وأكثرها انتشاراً:

تعمل وسائل التواصل الاجتماعي على بناء المجتمعات الحيّة في جميع أرجاء العالم، وعلى التواصل والتفاعل بين البشر عبر محتوى يُنتجه أحد الطرفين أو كلاهما، وكذلك على تواصل المستخدمين مع بعضهم عبر تطبيقات تكنولوجية حديثة تعتمد على الويب؛ ولكن لا بد من التوضيح أن بعض وسائل التواصل الاجتماعي لا تكفل إمكانية التفاعل مع الجمهور؛ في حين لا تسمح تطبيقات أخرى للمستخدمين إلا بأن ينشروا تعليقاتهم. ومن بين وسائل التواصل الشائعة الاستخدام (مولر، ٢٠١٨؛ المقدادي، ٢٠١٣؛ مبارك وحافظ، ٢٠١٦؛ علم الدين، ٢٠١٤):

- **تويتر Twitter**: خدمة مجانية تسمح لأي شخص سَبَق وسجّل في موقع تويتر أن يرسل كتابات لا تتجاوز ١٤٠ حرفاً؛ ونظراً لكثرة المستخدمين وحسب طلبهم؛ فقد زاد عدد الأحرف المتاحة للكتابة إلى ٢٨٠ حرفاً. وهو نظام تخاطب عبر الإنترنت يمكن مُستخدميه من إرسال وقراءة تلك الكتابات والتي تُسمّى تغريدات (Tweets) استناداً إلى شعاره الذي يمثله الطائر الأزرق، مستخدماً الهاتف المحمول؛ إذ تسمح تلك التغريدات للمغرّدين عبر تويتر أن يُعرّفوا مَنْ حولهم فيم يفكرون وماذا يفعلون ويم يشعرون. ويُعدّ تويتر واحداً من المواقع العشرة الأولى الأكثر زيارةً في جميع أنحاء العالم. فالبرنامج احترافي بقدر عالٍ ويحتوي على مستخدمين كثر؛ وذلك لكثرة مزاياه. ويُعدّ تويتر أداةً فعّالة للتواصل

وتحسين الصورة الذهنية للمنظمات؛ من خلال التواصل مع العملاء ومعرفة احتياجاتهم وملاحظاتهم، كما تمَّ استخدامه كأداة تسويق رسمية للترويج للخدمات والمنتجات.

- **فيسبوك Facebook:** يُعَدُّ من أهمِّ أنواع مواقع التواصل الشخصية؛ إذ يمكِّن الأفراد من بناء ملف شخصي خاص بهم، ونشر وإرسال الرسائل لكلِّ الأشخاص الموجودين على قائمة الأصدقاء. كما يقومون من خلال هذا الملف بتعريف أنفسهم، وتعزيز مكانتهم، باستخدام الأدوات التي تتيحها المنصة للتواصل مع الآخرين، التي أصبحت قناة تواصل بين المجتمعات الإلكترونية، ومنبراً لعرض الأفكار، والأنشطة التي يمارسها، والتفاعل مع حسابات الآخرين. وقد وجدت المنظمات في منصة فيسبوك منبراً تفاعلياً للتواصل مع الجمهور، وإقامة شبكة علاقات واسعة جداً، وأصبحت قناة تسويقية تعتمد عليها المنظمات الكبيرة والصغيرة للتواصل مع عملائها الداخليين والخارجيين.

- **اليوتيوب YouTube:** هو موقع إلكتروني يسمح ويدعم نشاط تحميل وعرض وتنزيل ومشاركة الأفلام بشكلٍ عام ومجاني؛ فمن خلال الموقع يستطيع المستخدم تحميل وتنزيل ما يشاء من الأفلام، وبأغراض ومواضيع مختلفة، مقابل تسجيل مجاني على الموقع بالاعتماد على مصادر دخل أخرى تتمثل في الإعلانات والراعية والدعايات. فالموقع يوفر مساحةً مجانيةً غير محدودة لتحميل الأفلام، مع إمكانية تحويلها لصيغ مختلفة، كما أنه يتيح للمستخدمين مشاركة الفيديوهات مع المهتمين حسب اختصاصاتهم واهتماماتهم. وقد لاقت هذه المزايا الكبيرة اهتماماً من المنظمات؛ بغرض الاستفادة منها في إنشاء القنوات الخاصة بها، وبث المواد الإعلامية والإخبارية والتسويقية والتوعوية وغيرها، بدون أن تتحمل أية تكاليف جرَّاء بثها لشريحة واسعة من الجمهور.

- **لينكد إن LinkedIn:** يُعَدُّ من أهمِّ منصات وسائل التواصل الاجتماعي المهنية المرتبطة بالأعمال التجارية، كما يُستخدَم لإجراء اتصالات شبكية بين العديد من المجموعات المهنية، ويُعَدُّ منصة اتصالات بين العديد من الفئات المهنية كمديري المشاريع والمهندسين المدنيين والمدققين وغيرهم. وعند التسجيل في الموقع يُطلب من المستخدم توفير معلومات عن سيرته المهنية، ويُسمَح للمستخدمين أيضاً بالاحتفاظ بقائمة تفصيلية بجهات الاتصال مع الأشخاص المضافين لديه. وتتوجَّه المنصة إلى المحترفين في قطاعات الأعمال؛ إذ تتيح للمستخدم تسجيل بياناته المهنية والتي ستبرزه كشخصٍ محترفٍ وخبيرٍ في عالم الأعمال،

كما تتيح للمنظمات ومن خلال حسابها الرسمي؛ إنشاء مجموعةٍ من المشتركين في مهنة أو في قطاع معين؛ لتدعيم روابط التواصل ضمن أفراد المنظمة الواحدة. وتساعدنا كذلك، في الحصول على الأفراد المؤهلين، عن طريق إدراج الوظائف الشاغرة، ومراجعة ملفات المرشحين المحتملين؛ إضافةً إلى سلسلةٍ من التطبيقات المتخصصة التي تهدف إلى الحصول على إرشادات وظيفية وتحليل سير الأعمال وتعزيز الوعي بالعلامة التجارية والتواصل مع العملاء والمستثمرين.

- **سكايب Skype:** هو برنامج تمّ ابتكاره من قبل مستثمرين مع مجموعة من مطوّري البرامج، ويُعدُّ أحد أشهر برامج الاتصال عبر الإنترنت وأوسعها انتشاراً وأسهلها استخداماً في نفس الوقت، ويتميز بدعّمه وتسهيله التواصل عبر مواقع الشبكات الاجتماعية. فهو برنامج فعّال لعمل محادثات فيديو أو نصية أو صوتية. يمكن تحميله وتثبيته بسهولة، ولا يحتاج سوى بريد إلكتروني ورقم سري خاص بالمستخدم. ويُعدُّ من أرخص البرامج للاتصال مقارنةً بغيره من البرامج. كما أتاح البرنامج للمنظمات تسهيل الاتصال وتبادل المعلومات والملفات المختلفة، واعتماده كوسيلة للاجتماع المرئي أو الصوتي عن بُعد، وفي التعليم عن بُعد، أو الاستفسار عبر الإنترنت. وتتميّز الاتصالات التي تتمُّ عبر البرنامج بأنها مشفرة باستخدام تقنية تحافظ الشركة على سريتها. وهذا ما أضفى على الخدمة شعبية متزايدة من جانب المستخدمين.

- **الواتساب WhatsApp:** هو تطبيق يُعنى بتبادل الرسائل بين العديد من المستخدمين؛ إذ يُخوّل لهم المراسلة الفورية المجانية؛ هذا بالإضافة إلى إمكانية استخدام الدردشات ضمن مجموعات وتبادل الوسائط من صور وفيديو وملفات صوتية بين المستخدمين. وبإمكان الأفراد في المكتب استخدام هذا التطبيق للتواصل فيما بينهم؛ وذلك للسرعة في إنهاء مهامهم، خاصةً إذا كان ضمن مجموعات تضمُّ الأفراد في الإدارات أو مديري الإدارات أنفسهم؛ للاستفادة من التواصل السريع واتخاذ قرارات في الوقت المناسب. كما أن الشركة المنتجة لهذا التطبيق طوّرت ليخدم قطاع الأعمال بشكلٍ أكبر؛ إذ تمّ التصميم الجديد ليناسب احتياجات أصحاب الأعمال ويمكّنهم من التفاعل بسهولة وبسرعة مع عملائهم؛ من خلال استخدام الرسائل التلقائية وتصنيفها والردّ عليها سريعاً وتفعيل خاصية الإشعارات، وبهذا يتمُّ تقديم الخدمة بأسرع وأنسب وقت.

إنَّ جميع الوسائل السابقة، متاحة للاستخدام الشخصي للأفراد في المنظمة؛ فعن طريق حساباتهم الشخصية يُمكنهم التعبير عن آرائهم وأفكارهم، وتحقيق احتياجات كلِّ فرد منهم، ويمكن استخدامهما في تطوير أعمالهم والترويج لها، وبالتالي تحسين صورته وصورة المنظمة التي يعمل بها. فهو عن طريق إنشاء موقعه الإلكتروني أو حساباته الشخصية في المنصات المختلفة؛ يُمكِّنه من تعزيز حضوره الرقمي، بعرض جميع ما قدَّمه من مشاريع وأعمال خاصة به؛ بحيث يعكس هذا الموقع الإمكانيات المتوفرة لديه. وباستخدام المنصات التي يحرص عليها عملاؤه؛ يُمكِّنه زيادة فرص التواصل الفعَّال معهم. عن طريق إنتاج محتوى قيِّم يعكس صورة ذهنية إيجابية عنه، والتركيز على ما هو مفيد للجميع وفقاً لاختصاصه، مع مراعاة الدقة وصحة المعلومات التي نقلها على صفحته.

أخلاقيات وسياسات الاتصال الإلكتروني:

نظراً للاعتماد المتزايد على الاتصال الإلكتروني في بيئة المنظمة؛ تقع على عاتق الإدارة في هذه المنظمات مهمة التأكد من أن العملية تتمُّ وفق ما هو مقرَّر لها، وأن الأفراد يتواصلون إلكترونياً عبر الوسائل المختلفة بالشكل الصحيح، وأن وقت العمل الذي يقضونه في أثناء الاتصال الإلكتروني سوف يعود على المنظمة بالفائدة الحقيقية، وهذا ما يُفترض حصوله لنجاح الحكومة الإلكترونية. كما تشير الدراسات إلى أن الموظفين الذين يتصلون إلكترونياً خارج المنظمة يكون تركيزهم على العمل ضعيفاً. كما نتج عن استطلاع لدراسة آراء ما يزيد على (١١) ألفاً من قادة الأعمال في (١٣١) دولة؛ أن ٦٤٪ من الموظفين يستخدمون الإنترنت في العمل لأغراض شخصية (السكرانة، ٢٠١٧: ٣٧٩).

وفي دراسة مالية أجرتها وزارة الخزانة الأمريكية على مستخدمي الإنترنت تبَّين أن ٥١٪ من وقت الموظفين يقضونه باستخدام الإنترنت، مثل: قراءة البريد الإلكتروني. كما تقوم المنظمات بمراقبة البريد الإلكتروني الخاص بالموظفين وتصفح الإنترنت؛ وذلك بسبب مخاوف قانونية، وتقوم الشركات باستخدام برامج المراقبة؛ للكشف عن استخدام الإنترنت بشكل سيئ، وتسريب معلومات سرية وغيرها. وللعلم؛ فإن الإحصائيات أعلاه وغيرها المرتبطة باستخدامات الناس للإنترنت فيها جانبٌ كبيرٌ من الدقة؛ لأن الأمر أصبح يُحسَّب بطريقة

رقمية يسهل الحصول على نتائجها، بخلاف الدراسات العلمية التقليدية الأخرى التي تعتمد على اختيار عينات عشوائية من مجتمع الدراسة (السكرانة، ٢٠١٧).

أخلاقيات الاتصال الإلكتروني:

تمثل السُّمعة أحد الموجودات المهمة التي تحرص المنظمات على بنائها من خلال نشر سياسات وأخلاقيات خاصة بتعاملات المنظمة؛ وذلك لجذب العملاء وتحقيق الاستدامة التي تجعلها قادرةً على تحقيق المصلحة العامة للمنظمة. والسُّمعة مفهومها العام تُعرَّف بأنها: «تصوُّر المجتمع عن الفرد وفق مستواه التعليمي وثقافته ومستوى معيشته ضمن هذا المجتمع» (المقدادي، ٢٠١٣: ٧٨). أمَّا السُّمعة الإلكترونية تُعرَّف بأنها: «مفهوم وتصور الناس عن الفرد عبر وسائل التواصل الإلكترونية؛ سواءً كان ذلك التواصل عبر البريد الإلكتروني أو عبر مواقع الشبكات والإنترنت» (المقدادي، ٢٠١٣: ٧٨)؛ فالسُّمعة الإلكترونية مهمة للفرد شأنها شأن الحفاظ على سُمعتنا الشخصية الحقيقية من الضرر.

كما أنَّ المحافظة على سُمعة المنظمة يفرض المزيد من التحدّيات الأخلاقية؛ إذ تبدو المواقع الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي أنها اجتماعية وخارج إطار الرقابة، أو أنها عبارة عن رسائل اجتماعية ودية. ولكن يمكن أن تتحوَّل تلك الرسائل الاجتماعية الودية إلى أشخاص آخرين يبادرون باتخاذ إجراءات مُعيَّنة تستند إلى هذه الرسائل والمعلومات المتبادلة، ويُظنر إليها أحياناً على أنها أحد الموارد الخاصة بالموارد البشرية، وأنها إحدى النشرات غير الرسمية للمنظمة. ولكن قد تواجه المنظمات العديد من المخاطر المتعلقة بفقدان السُّمعة أو خسارة المكانة المرموقة أو التعرُّض للمساءلة القانونية (مولر، ٢٠١٨؛ أبو القاسم، ٢٠١٩). وقد يتجاوز ذلك إلى تهديد أمن تقنية المعلومات وارتكاب الجرائم المعلوماتية؛ إذ بدأت تظهر جرائم على هذه الشبكة تزداد بزيادة التقمُّم التقني. وقد عرِّف نظام الجرائم المعلوماتية الصادر بمرسوم ملكي رقم م/١٧ في ١٤٢٨/٣/٨ هـ بأنها «أيُّ فعلٍ يُرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة العنكبوتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام».

إنَّ ما يحدّد سلوك الأفراد؛ هو مزيجٌ مُكتسبٌ مما تعلّمه في حياته، والقيم والمعتقدات التي يعتنقها، وثقافة المنظمة التي ينتسب إليها. ويتكوّن هذا المزيج من ثلاثة عناصر

أساسية، هي: القيم والأفكار والمبادئ التي تتبلور لدى الأفراد، والخبرة التي يكتسبها الأفراد نتيجة تفاعلهم المستمر مع البيئة المحيطة؛ إضافةً إلى القدرات والمهارات الفنية التي اكتسبها الفرد في حياته. أمّا ثقافة المنظمة أو ما يُسمّى بالثقافة التنظيمية؛ فهي: مجموعة الاعتقادات والتوقعات والقيم التي يشترك بها أعضاء المنظمة، وينضوي تحت مفهومها العديد من المصطلحات، مثل: الأخلاقيات والنواحي المادية والقيم والنماذج الاجتماعية. فثقافة المنظمة تمثل مجموعةً من المزايا التي تميّز المنظمة عن باقي المنظمات الأخرى، وتُمَارَس تأثيراً كبيراً على سلوك الأفراد في منظمةٍ ما، وتوفر إطاراً لتنظيم وتوجيه السلوك التنظيمي؛ فهي تؤثر على العاملين وعلى تكوين السلوك المطلوب منهم داخل المنظمة (السكرانة، ٢٠١٧).

للأفراد في المنظمة مسؤولية اجتماعية في استخدامهم للاتصال الإلكتروني، وهذا يتطلب أن يكون الأفراد في المنظمة مسؤولين مسؤوليةً كاملةً عن تصرفاتهم تجاه المجتمع. وامتدّ هذا المفهوم إلى شمول التفاعل مع الغير عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي؛ أي أن يتحلّى المرء بالمسؤولية تجاه تصرفاته وأقواله ونشره للمعلومات وتواصله مع الغير عبر هذه المواقع؛ فلا ينشر الأكاذيب والأقاويل والأخبار دون تحقق وبدون دليل، والعمل على ضبط كلّ مشاركاته، والحذر من كلّ ما يُسئ لسُمعته أو سُمعة المنظمة التي ينتمي إليها (المقدادي، ٢٠١٣؛ السكرانة، ٢٠١٧) والالتزام باستخدام الاتصال الإلكتروني لأغراض العمل، ما عدا ما يقوم به من تطوير للذات له علاقة بطبيعة عمله وما يصبّ في مصلحة العمل، واستخدام التقنية بكلّ ما يُسهم في تطوير قدرات الفرد وتنمية مواهبه. ومن الضروري الالتزام بشروط ومتطلبات حقوق الملكية الفكرية للملفات والبرامج ومراعاة شروط ترخيص استخدامها. وأن يكون النشر والكتابة بما يعكس الصورة الإيجابية مع المحافظة على خصوصية المعلومات.

ومن الأخلاقيات أيضاً التقيّد بعدم تنزيل النصوص والصور التي تحتوي على مواد غير أخلاقية، أو عنصرية، أو تحتوي على آراء سياسية متطرفة، أو تحرّض على العنف والكراهية، أو أية أنشطة غير قانونية. وكذلك عدم تنزيل الملفات التي لا تتعلق بطبيعة عمله مباشرةً كملفات الفيديو وملفات الوسائط المتعددة، مثل: الأفلام أو الأغاني، أو

الموسيقى وما شابه ذلك، وعدم استخدام الجهاز والإنترنت لمحاولة الدخول والتسلسل إلى أجهزة وشبكات أخرى. وعدم استخدام الإنترنت لإرسال مواد سرية، أو سياسية، أو تحتوي على تهديد للآخرين. واستشارة الوحدة المعنية بنظم المعلومات فوراً لدى ملاحظة أية أمور غير طبيعية في أثناء الاتصال إلكترونياً. ولا بد من اختيار الوقت المناسب للاتصال مع الاهتمام بفارق التوقيت لمن هم خارج الدولة. والتواصل مع مَنْ تثق به وبفكره وأخلاقه. والحرص على عدم إعادة إرسال الرسائل التي تصل، والتي تحتوي على الصور أو الأفلام ذات الحجم الكبير، إلا إذا دعت الحاجة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس هناك ملكية فيما يتعلق بالرسائل التي تصل إلى الأفراد في المنظمة، أو التي تُرسل من خلال نظام البريد الإلكتروني، وأن هناك رقابة من قبل المشرفين المصرح لهم بذلك.

كما يجب الحذر من فتح أية رسالة واردة غير معروفة أو غير متوقعة، حتى لو كانت الرسالة من شخص معروف، وكذلك الحذر من فتح أو تنزيل أية ملفات مرفقة مشكوك في مصدرها. وما يُوجي بأخلاقيات مهنية التواصل الفعّال في أثناء استلام رسالة بريد إلكتروني وإذا احتاج الموضوع إلى وقتٍ للرد؛ فعلى الفرد الإفادة بأنه استلم الرسالة وسيردُّ خلال فترة محدّدة التاريخ؛ وذلك حسب أهمية الموضوع. أمّا في حال التمتّع بإجازة؛ فيجب ترك رسالة ردّ آلي بتاريخ المباشرة للعمل وترك اسم وعنوان الشخص المكلف في حالة الضرورة.

سياسات الاتصال الإلكتروني:

تحتاج المنظمات إلى وُضع ممارسات تثقيفية توضّح ما يجب الأخذ به وما يجب تركه من الأساليب المختلفة لوسائل التواصل الإلكتروني. هذا إلى جانب وُضع سياسات تقنن الاستخدامات المختلفة لوسائل الاتصال الإلكتروني في المنظمة. وأن تكون تلك السياسات متفرعة من سياسات المنظمة، وخاصةً المتعلقة بسياسات الأمن والخصوصية لتقنية المعلومات وإيصالها لجميع الأفراد بأسلوب يسهل فهمه، مع ضرورة تنقيحها وتحديثها بانتظام، والتأكد من أن الأفراد وأصحاب المصلحة قد انتهوا من قراءتها ووافقوا على الالتزام بها. وهذا العمل يُعدُّ أمراً مهماً بالنسبة للممارسات القوية والفعّالة لحوكمة تقنية المعلومات في المنظمة (مولر، ٢٠١٨).

كما تأتي مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، بعد قرار موافقة مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) وتاريخ ١٤٣٧/١٢/٢٥ هـ كإحدى مخرجات برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية، المنطلق من برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ موضحة مجموعة من قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة متضمنة عدّة مفاهيم، منها الوظيفة العامة، والموظف العام، والسلوك الوظيفي، وقواعد السلوك والشفافية والنزاهة.

وخصّصت المدونة الباب الرابع في المادة (١٦) لواجبات ومسؤوليات الموظف المتعلقة باستخدام التقنية تحت مسمى قواعد استخدام التقنية، من خلال اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة على أجهزة الحاسب الخاصة به وأي جهاز تقني تحت مهامه الأساسية. وألا يتم تحميل برامج على جهاز الحاسب الخاص بالعمل إلا بعد مراجعة الإدارة المختصة، مع عدم استخدام الجهاز إلا لأغراض العمل والمحافظة على كلمة المرور وأي معلومات سرية موجودة في جهازه. أمّا المادة السابعة عشرة بمسمى التعامل مع الإنترنت خاصة بالتزام الموظف باستخدام الشبكة لأغراض العمل؛ وعليه كذلك الالتزام بشروط وحقوق الملكية الفكرية للملفات والبرامج، وعدم تحميل أيّ نصوص أو صور تحتوي على مواد غير أخلاقية أو نشاط غير نظامي. وفي المادة الثامنة عشرة والتي تختص بالتعامل مع البريد الإلكتروني؛ توضّح عدم استغلال البريد الإلكتروني الخاص بالعمل في إنشاء أو توزيع رسائل لا تتعلق بالعمل، أو فتح رسالة غير معروفة المصدر أو تحميل مرفق يُشك في مصدره، إلا بعد التنسيق مع الإدارة المختصة. وكذلك عدم الاعتراض على رقابة الجهة التي يعمل فيها على بريده الإلكتروني من قبل موظفين مُصرّح لهم بذلك.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل؛ حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية، مع ذكر السبب:

١- يلغي الاتصال الإلكتروني الحاجة إلى الاتصال الكتابي. ()

.....

٢- يرجع سبب تطوّر الاتصالات الإلكترونية إلى تواجد شبكة الإنترنت. ()

.....

٣- استفادت المنظمات من التطور التقني، وأصبح استقبال وإرسال المعلومات سهلاً. ()

.....

٤- يكتفي الكثير من مستخدمي الإنترنت باكتساب المعرفة دون توظيفها أو تطبيقها. ()

.....

٥- من السهولة فصل مهارات الاتصال الإلكتروني عن مهارات الاتصال الكتابي. ()

.....

التمرين الثاني:

في القائمة التالية بعض أنواع وسائل التواصل الاجتماعي، والمطلوب توضيح مزايا كلٍّ منها في حال طلب منك مديرك التسويق للمنظمة والتعريف بها.

مزاياها في التسويق للمنظمة	وسيلة الاتصال الاجتماعي
	الفيس بوك
	لينكد إن
	تويتر

التمرين الثالث:

هناك أنواعٌ متعددةٌ من مواقع التواصل الاجتماعي؛ إلا أنه يمكن تحديد ثلاث فئات رئيسية تبعاً للخدمة المقدمة أو الهدف من إنشائها؛ فهناك مواقع التواصل الشخصية ومواقع ثقافية وأخرى مهنية.

- **المطلوب:** إيضاح الفرق بين تلك المواقع، ونُبذة بسيطة عن كلٍّ منها مع التمثيل لمواقع حيّة يمكن الاستفادة منها على صعيد العمل المكتبي؛ وذلك حسب الجدول التالي:

تصنيف الموقع	نُبذة عن الموقع	مثال للموقع المختص
مواقع التواصل الشخصية		
مواقع التواصل الثقافية		
مواقع التواصل المهنية		

أسئلة للنقاش:

١- وضح الفرق بين المعاملين المنطقيين: المعامل AND والمعامل (أو) OR مع التطبيق العملي لكلٍّ منهما.

٢- بالتطبيق العملي على وسائل التواصل الاجتماعي؛ قم بنشر إعلان تسويقي واحد لمنظمة تبحث عن موظف لشغل وظيفة «سكرتير». وذلك في المواقع التالية: تويتر - لينكدإن - فيس بوك.

٣- بالتطبيق العملي على بعض وسائل التواصل الاجتماعي، المطلوب عمل توثيق خاص بأحد الأنشطة التي تقوم بها منظمتك؛ وذلك عبر برنامج «اليوتيوب» ونشره عبر موقع المنظمة.

حالة تطبيقية

يعمل «خالد» أخصائي تسويق إلكتروني في إحدى الشركات الخدمية الكبرى. وتنوي الشركة إطلاق حملة إعلانية ترويجية خاصة بالخدمة الجديدة التي تنوي تقديمها في الشهر القادم، وقد تمَّ إجراء عدَّة دراسات للسوق لتحديد العملاء واتجاهاتهم.

طلب المدير من «خالد» وفريقه المُكلَّف بالتسويق الإلكتروني للمنتج الجديد بالتخطيط للحملة، واختيار منصات التواصل الاجتماعي المناسبة، وما تتضمنه من خُطة للاستفادة من خدمات صُناع المحتوى في هذا المجال.

بدأ «خالد» وفريقه في وَضع الخُطة بالاستناد إلى التقارير المتعلقة بدراسة السوق، وكانت مهمته اختيار منصات التواصل الاجتماعي المناسبة للترويج للحملة.

ونظراً لعلاقة «خالد» القوية مع صديقه «عبد الله» الذي يعمل في شركة تعمل في نفس المجال، طلب مساعدته في الاختيار، وأرسل إليه التقارير الخاصة بدراسة السوق؛ للوصول إلى الاختيار الصحيح.

أسئلة للمناقشة:

- ١- بافتراض أنك «خالد» ما هي الطريقة الصحيحة لاختيار المنصة المناسبة؟ ولماذا؟
- ٢- هل تجاوز «خالد» أخلاقيات الاتصال الإلكتروني بإرساله الملف لصديقه؟ إن كان الجواب نعم، ما هي المشكلات المترتبة عليها؟

الفصل الخامس

مهارات الاتصال في المكتب

المنظمة عبارة عن كيانٍ مفتوحٍ يضمُّ أفراداً يعملون معاً لتحقيق الأهداف، ويمثل الاتصال الفعَّال مفتاح نجاح المنظمة. فهو يُعدُّ مهارةً يتعيَّن على العاملين في المنظمات اكتسابها وتطبيقها؛ ليتمكَّنوا من القيام بمهامهم وإنجاز أعمالهم وتحقيق الأهداف. كما أن نجاح الفرد مرتبطٌ بقدرته على الاتصال الفعَّال؛ إذ أثبتت الدراسات أن ٨٥ ٪ من النجاح يعود إلى مهارات الاتصال؛ في حين أن ١٥ ٪ منه فقط تعود إلى إتقانه مهارات العمل، وأن ٧٠ ٪ من الأخطاء التي تحدث في أماكن العمل هي نتيجة مباشرة لضعف وسوء الاتصال.

ونظراً لأهمية التواصل؛ أصبح لا بد من توفر مهارات خاصة تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة والمخطط لها مُسبقاً والمعدَّة إعداداً جيداً في بيئة ملائمة؛ لتقديم رؤية ذات معالم واضحة حول تلك الأهداف؛ لذا يتعيَّن على العاملين في المنظمات اكتسابها وتطبيقها؛ ليتمكَّنوا من القيام بمهامهم، وإنجاز أعمالهم، وبهذا أصبحت مهارات الاتصال إحدى المتطلَّبات الأساسية للتطور الشخصي والمؤسسي.

يمكن تعريف مهارات الاتصال بأنها تلك المهارات المُستخدمة في الحياة العملية، والتي ينقل بموجبها الشخص أفكاراً أو مفاهيم أو معلومات لشخصٍ آخر عن طريق رسائل كتابية أو شفوية مصحوبة بتعبيرات الوجه، ولغة الجسد وعن طريق إحدى وسائل الاتصال، ثم يرد الشخص الآخر بدوره على تلك الرسالة وفقاً لفهمه لها.

وتزامناً مع التطوُّر المتسارع وغير المسبوق في بدايات القرن الحادي والعشرين خاصةً في تقنية المعلومات والاتصال، وإلغاء الحدود المكانية والزمانية؛ مما جعلنا نعيش مفهوم القرية العالمية واقعاً ملموساً؛ مما نتج عنه نموُّ متسارعٌ في البرامج والتطبيقات التقنية في شتَّى المجالات، ونتج عن ذلك ظهور أنواع حديثة معاصرة من المهارات التي تحتاج إليها الأجيال. ويُعدُّ عصرنا الحالي عصرَ المعرفة والمنافسة، والحاجة إلى عاملين يمتلكون مهارات تمكِّنهم من العمل والحياة، والاعتماد في التواصل مع الآخرين على التقنيات الحديثة، وإلى

امتلاك مهارات لحل المشكلات بطرق إبداعية. مع هذه التطورات؛ ظهر مفهوم جديد لمهارات الاتصال؛ إذ تعرّفها منظمة الشراكة من أجل مهارات القرن الحادي والعشرين بأنها: «مجموعة المهارات اللازمة للنجاح والعمل في القرن الحادي والعشرين، مثل: مهارات التعلم والابتكار، والثقافة المعلوماتية والإعلامية والتكنولوجية، ومهارات الحياة والعمل». في حين تُعرّفها خميس (٢٠١٨: ١٥٢) بأنها: مجموعة من المهارات التي يحتاجها العاملون في مختلف بيئات العمل؛ ليكونوا أعضاء فاعلين ومنتجين، بل مبدعين إلى جانب إتقانهم المحتوى المعرفي اللازم لتحقيق النجاح، تمشيًا مع المتطلبات التنموية والاقتصادية للقرن الحادي والعشرين». مما سبق يمكن تعريف مهارات القرن الحادي والعشرين؛ بأنها: إعداد المتعاملين في البيئات المختلفة لتعلم مهارات لازمة في عصر المنافسة والمعرفة؛ ليكونوا مبدعين ومبتكرين لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مثل: مهارات الإبداع، والتفكير الناقد وحل المشكلات، والتواصل، والتعاون.

لقد أصبحت بيئة العمل أكثر تنوعاً عما كانت عليه سابقاً، وأصبحت تتطلب العديد من المهارات المعقدة في الاتصال؛ إذ إن المنتجات والنظم الإدارية تتغيّر بسرعة، وعلى الموظفين ضرورة التكيف مع هذا التغيّر. كما أن فرق العمل تنوّعت بشكل كبير وأصبح من الضروري الاتصال بمجموعة عمل متنوعة ثقافياً في بيئة متغيرة بشكل متسارع. وبينما ساعدت التقنية على مواجهة هذا التحدي الاتصالي؛ فإنها أضافت بعض المتطلبات التي تزيد من مهارات الاتصال التي يحتاج إليها الموظفون، والتي تنوّعت بين مهارات الاتصال على المستوى الذاتي (الاتصال الداخلي للإنسان) والمستوى الشخصي بين الأشخاص؛ بالإضافة إلى التواصل على المستوى الجماعي بين أفراد المنظمة كفرق عمل، وقد تتم بشكل مباشر أو عبر وسائط متنوعة منها ما هو تقليدي، ومنها ما هو تقني (هاينز، ٢٠١٩).

المهارات الاتصالية المباشرة في بيئة المكتب:

إن الاتصال المباشر عملية ذات اتجاهين يتم من خلالها تبادل المعلومات والآراء والتوجهات بين طرفين؛ بهدف الوصول إلى تفاهم متبادل في نهاية الاتصال. وهو يتطلب الكثير من المهارات التي تشكّل شرطاً أساسياً لنجاحه وتحقيق الهدف منه. وتبرز أهمية

هذه المهارات في الاتصال الإداري؛ إذ تحرص الإدارة العليا في المنظمة على اختيار الأفراد ذوي الصفات الشخصية المناسبة، وإكسابهم المهارات الاتصالية التي تساعد على تحسين الاتصال المباشر في بيئة المكتب، وخاصةً في الوظائف التي تتطلب الاتصال مع المتعاملين معها. وتسعى إلى تنمية مهارات أفرادها؛ إذ يُقصد بالمهارة «القدرة على تنفيذ أمرٍ ما بدرجة إتقان» (سعيدة وكهينة، ٢٠١٧: ١٨)، ويتم ذلك من خلال البرامج التدريبية، ودعم الثقافة التنظيمية؛ لتحقيق الكفاءة والفعالية في الاتصال. وتتعدّد المهارات الاتصالية المباشرة في بيئة المكتب؛ لعل من أهمّها: مهارة لغة الجسد، الإنصات، التحدّث، التفكير، المناقشة والإقناع، التفاوض، العرض والتقديم، إدارة الذات، إدارة الوقت وغيرها.

مهارة لغة الجسد:

يستخدم الأفراد في أثناء الاتصال المباشر الكثير من الإشارات غير اللفظية في عملية التواصل مع الآخرين، وقد تشكّل ما بين (٥٠-٧٠٪) من جميع الاتصالات المباشرة، وتشكّل لغة الجسد من عدة عناصر منها: تعبيرات الوجه وحركة الجسم. ويتفق الباحثون على أهمية لغة الجسد في عملية الاتصال المباشر لتأثيرها العالي مقارنةً بالتواصل اللفظي؛ إذ يميل الأفراد إلى تصديقها عندما يتعارض التواصل اللفظي مع التواصل غير اللفظي. كما تساعد لغة الجسد على تحقيق الاتصال المباشر الكامل؛ بإشراك جميع الوسائل غير اللفظية، مثل: الجسم والوجه والصوت والمظهر واللمس والمسافة. وهي تشكّل نظاماً عالمياً للتواصل؛ فمثلاً يفهم الأفراد من جميع أنحاء العالم الابتسامة والبكاء والإشارة والتشويق والإبهار، على اختلاف لغاتهم (إلياس، ٢٠١٧؛ جابر، ٢٠١٧).

ويتفق المختصون على أهمية الانطباع الأول في تكوين صورة إيجابية أو سلبية تجاه الفرد، وقد يصعب الحصول على فرصة ثانية لتعديلها؛ لذا يُعدّ إتقان مهارة لغة الجسد عنصراً أساسياً لتحقيق الصورة الإيجابية. ومن هذا المنطلق؛ قدّم العديد منهم قواعد لتحسين وتطوير هذه المهارة، من أهمّها:

- القواعد المتعلقة بأعضاء الجسم؛ إذ تُسهّم أعضاء الجسم في إيصال الرسائل بكفاءة وفعالية، ولتحسين مهارة استخدام أعضاء الجسم في عملية الاتصال غير اللفظي؛ يمكن اتباع عددٍ من القواعد (إلياس، ٢٠١٧؛ بكر، ٢٠١٧)، ويحدّد المختصون عدة

معانٍ اتصالية يمكن استخدامها لأعضاء الوجه؛ إذ تمثل العين عنصراً رئيسياً في عملية الاتصال لتحقيق التواصل البصري بهدف إيصال رسالة معينة؛ فمثلاً: النظر لأقل من عشر ثواني دليل على الألفة، أما إذا استغرقت لأكثر من دقيقة؛ فهي تعبر عن التخويف. ويعطي اتساع بؤبؤ العين دلالة على تصديق الفرد لما يقوله المتحدث. أما بالنسبة للفم؛ فإن الاستخدام الصحيح لحركات الفم تدعم إيصال المعاني للطرف الآخر؛ فمن خلال الابتسامة يمكن التعبير عن الرضا والتوافق والإعجاب، ويجب الحذر من الحركات التي تعبر عن القلق والتوتر، مثل: إخفاء الشفاه، أو تجعيدها والتي تشير إلى عدم الاتفاق.

إن معرفة معاني الإشارات الاتصالية التي قد يقوم بها المتصل باستخدام الأنف؛ يساعد في عملية الاتصال المباشر، مثل: (حك الأنف) الذي يشير إلى عدم معرفة المطلوب، (وَضَع اليد أسفل الأنف؛ أي: فوق الشفة العليا) يدل على إخفاء شيء ما. كما أن الإمساك بالأنف بواسطة الإبهام والسبابة لأكثر من مرة دلالة على الرغبة في الحديث لكن دون توفر فرصة.

ويُعدُّ الاستخدام السليم لليدين في أثناء الاتصال؛ وسيلةً فعالةً لإيصال بعض الرسائل، فمثلاً: إظهار الإبهام من الجيب يدل على الشعور بعلو المكانة. أما وَضْع اليدين في الوسط فتعني التحدي. كما أن فرك الراحتين مع ابتسامة تعني توفُّع شيء إيجابي؛ في حين أن النقر بالأصابع على مكان ما؛ يدل على العصبية أو عدم الصبر.

ويقوم المحللون عادةً بمعرفة المعاني التي تدلُّ عليها وضعية الجسم ومدى القرب والبعد بين المرسل والمستقبل، وتعطي صورةً معبرةً عن الموقف الاتصالي بينهما، ومنها طريقة الجلوس؛ فمثلاً: الجلوس مع يدين مفتوحتين تشير إلى الصدق والصراحة. أما الجلوس بظهر مستقيم مع استرخاء اليدين؛ فهو دلالة على الثقة بالنفس؛ في حين أن الجلوس والقدمين مشبوكتين يعطي دلالة على الثقة. وطريقة الوقوف وضرورة مراعاة الوقوف بطريقة مناسبة؛ فالوقفة المستقيمة مع رفع الرأس تشير إلى الفخر والزهو بالنفس والثقة، وعكسها وقفة التقلُّص والانكماش والتي تدل على الخضوع وربما الاكتئاب. كما تُعدُّ المسافة بين طرفي الاتصال في أثناء التواصل المباشر معهم دليلاً على نوع العلاقة بينهم. وتختلف المسافة باختلاف المجتمعات أو الثقافات؛ إذ يحتفظ الفرد غريزياً بمساحة حول جسده تزيد وتقل

تبعاً للظروف البيئية أو النوع الاجتماعي - ذكر أو أنثى - ويمكن تمييز المسافات عادةً إلى (هيز، ٢٠١٦): المنطقة الحميمة وتمتدُّ من (٠ - ٤٥) سم من الجسد، وهي المنطقة المسموح الاقتراب منها لمن تربطهم صلة عاطفية بالفرد؛ كالأقارب والأصدقاء. والمنطقة الشخصية التي تمتدُّ من (٤٥ - ١٢٥) سم، وهي منطقة القرب الاجتماعي والتجمُّعات الودية، مثل لقاءات الزملاء. أمَّا المنطقة الاجتماعية؛ فتمتدُّ من (١٢٥ - ٣٥٠) سم، وهي النطاق بين الفرد والغرباء والأشخاص الذين لا يعرفهم جيداً. وأخيراً؛ المنطقة العامة، التي تتعدَّى (٣٥٠) سم، وتكون في حالة التواصل مع المجموعة العامة من الأشخاص، مثل: المحاضرات. القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي؛ يجب الاهتمام بالمظهر الخارجي؛ من حيث النظافة والتناسق؛ وذلك لإعطاء الانطباع الجيد وتحقيق النجاح المهني؛ لذا يجب على الفرد اختيار ملابس العمل بحرفية عالية والالتزام بالزِّي الرسمي، مع اتباع ثقافة المنظمة خاصة وعادات المجتمع عموماً (جابر، ٢٠١٧). كما حرصت العديد من المنظمات على تحديد معايير عامة تضبط المظهر الخارجي لمنسوبيها؛ فمثلاً تُلزم المنظمات الحكومية في المملكة منسوبيها بالتقيّد بالزِّي الوطني الرسمي أو الزِّي الرسمي للمنظمة (علوي، ٢٠١٨)؛ بل إن بعض القطاعات الحكومية اشترطت على المراجعين السعوديين التقيّد بالزِّي الرسمي؛ ومنها وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية التي أكّدت على وجوب التقيّد بالزِّي الرسمي (الفريدي، ٢٠١٦).

مهارة الإنصات:

يُعَدُّ الإنصات مهارةً ضروريةً من مهارات التواصل المباشر؛ ذلك لأن تجاذب الحديث بين طرفين لا يمكن أن يتمَّ على أكمل وجه إلا بإنصات كلٍّ منهما إلى الآخر. ومن المهم معرفة الفرق بين السَّمع والاستماع والإصغاء والإنصات؛ فالسمع هو حاسة السمع، والاستماع هو حضور الصوت ووصوله إلى الأذن دون قصد أو انتباه أو استيعاب ما تمَّ سماعه، أما الإصغاء فهو استقبال الصوت بقصد وانتباه قد يتخلله انقطاع. أمَّا الإنصات؛ فهو استقبال الصوت مع شدة الانتباه والتركيز لا يتخلله الانقطاع.

ويُعَدُّ الإنصات من المهارات الأساسية التي تعزّز الاتصال في بيئة العمل؛ لكونه وسيلة التواصل مع الآخرين؛ إذ يؤدي حُسْن الإنصات إلى تحقيق التفاهم وكسب الاحترام، كما أنه وسيلة للنمو اللغوي وتنمية الثروة اللغوية، وهناك علاقة طردية بين السمع وثراء اللغة،

فكلما اتسعت دائرة الاستماع؛ اتسعت دائرة المفردات المكتسبة. فالإنصات وسيلة للتعليم والتعلم، وممارسة الإنصات تُعدُّ من أفضل الوسائل للفهم والإدراك، كما يُعدُّ أيضاً وسيلةً للحفظ والتمكُّن؛ فالمعرفة التي تُكتسب عن طريق الإنصات عالية؛ لذا فإن البعض يقوم بتكرار الإنصات إلى المعلومات لمساعدته على الحفظ. وقد حدّد الباحث مارجي وزملاؤه أهداف الإنصات إلى أربعة أهداف أساسية، (هيز، ٢٠١٦) وهي: الإنصات بهدف الاستيعاب وهو الإنصات الذي يقوم به الفرد عندما يحاول البحث عن الحقائق والأفكار التي يمكن أن يستفيد منها. والإنصات بهدف التقييم؛ هو إنصات الفرد عندما يحاول أن يقيم جودة الحديث، مع محاولة اكتشاف التلاعب أو تحديد نقاط القوة أو الضعف فيه؛ بالإضافة إلى الإنصات بقصد التعاطف، وهو إنصات الفرد لمحاولة فهم ما يحاول الآخرون إخباره به من خلال وجهات نظرهم. وأخيراً، الإنصات للاستمتاع ويحدث عند الإنصات للأشياء التي يرغب الفرد في سماعها بغرض الترفيه.

وقد قسّم الباحثون عملية الإنصات الفعّال إلى أربع مراحل أساسية لتحقيق فعالية الإنصات (هيز، ٢٠١٦)، وهي:

- **مرحلة التحضير:** وذلك بتحضير النفس للإنصات من خلال محاولة تهدئة خصوصاً في أوقات ضغط العمل، والعمل على تفريغ الأفكار والتركيز على الإنصات، وعدم التفكير في المشكلات العائلية أو مشكلات العمل أو أيّ موضوع قد يعيق الإنصات الفعّال. ولا بد من العمل على تهيئة بيئة الاتصال بإزالة جميع المشتتات، مثل: الأصوات العالية، والنوافذ المفتوحة، وقد يتطلب الأمر مراجعة بعض المعلومات التي يمكن أن تساعد على فهم أفضل لما يقوله المتحدث، مثل: الملاحظات والتقارير وغيره.

- **مرحلة الانتباه:** تكون بمواجهة المتحدث واتخاذ وضعية الجسد المناسبة؛ لأنها تشير إلى رسائل مختلفة، ومحاولة فهم وجهة نظر المتحدث والتخلّص من الأفكار المُسبّقة عنه بعقل متفتح لوجهات نظر الآخرين المختلفة. ويتطلب حُسن الإنصات الصبر وعدم مقاطعة المتحدث، وترك المتحدث ينهي كلامه في الوقت المخصّص له، مع تجنّب التعصب الشخصي أو التحيز ضد عادات المتحدث أو نمط أسلوبه. إن نبرة الصوت لها دلالاتها من حيث درجة الصوت ونبرته الخاصة بالمتحدث؛ فيجب الانتباه لها في أثناء عملية الإنصات.

ومن الضروري التركيز على الإنصات إلى الأفكار وليس إلى الألفاظ فقط مع المقدرة على ربط المعلومات المتفرقة بعضها ببعض؛ لكي تتضح أفكار الآخرين.

- **مرحلة المتابعة:** وفيها يتم تشجيع المتحدث لمتابعة حديثه، والتعبير عما يجول في خاطره، ويتم ذلك باستخدام المحفزات المختصرة، مثل: (آه، ممم، صحيح... وغيره)، وهي توهي للمتحدث بأن المستمع ينصت إليه بشكل جيد. ويُشجّعه على المزيد من الحديث، والتشديد على بعض الألفاظ التي صدرت من المتحدث بأسلوبٍ يشير إلى الاندهاش أو الاستغراب مما قاله، مع طرح الأسئلة للحصول على المزيد من المعلومات، وتحفيز المتحدث على التفكير في الموضوع وترتيب أفكاره، كما يمكن استخدام التعليقات لتشجيع المتحدث على توضيح أفكاره بشكلٍ أفضل بدلاً من طرح الأسئلة التي قد تعطي الشعور بالاستجواب، ويجب الانتباه اليقظ للرسائل غير اللفظية والتي توصل رسالة بأن المتحدث يرغب في بعض الوقت للتفكير، مثل تغيير اتجاه نظر العين مع التوقف عن الحديث.

- **مرحلة التغذية العكسية:** تتضمن الاستجابة العكسية للمشاعر أو الأفكار، وأن يقوم المنصت بإعادة صياغة مشاعر المتحدث أو أفكاره بطريقة توهي للمتحدث بأن المستمع قد استوعب ما قاله. ويجب التفريق بين قبول المشاعر وقبول الأفكار؛ لأن قبول المشاعر يعني إحساس وتفهم المنصت لمشاعر المتحدث، وقبول الأفكار يعني قبوله لما ذكره المتحدث. ويجب أن تكون إعادة الصياغة للأفكار مختصرةً ومركزةً وباستخدام نفس الألفاظ التي جاء بها المتحدث، مع تلخيص موضوع الحديث من خلال جملة مختصرة.

مهارة التحدث:

تعد مهارة التحدث أحد أوجه الاتصال اللفظي، والتي تساعد الأفراد على نقل أفكارهم ومشاعرهم إلى الآخرين؛ وذلك عن طريق الاتصال المباشر؛ كالمناقشات والاجتماعات وغيرها. وتُعرّف مهارة التحدث بأنها «القدرة على التعبير الشفوي عن المشاعر الشخصية والمواقف الاجتماعية، مع سلامة النطق وحسن الإلقاء» (سعيدة وكهينة، ٢٠١٧).

وتتمثل أهمية مهارة التحدث بكونها مصدراً من مصادر تبادل المعلومات والمعارف؛ فعن طريقها يتعرّف الفرد إلى ما يحدث في مختلف نواحي الحياة، كما تساعد على تبادل

الخبرات والأفكار والآراء وتحقيق الاندماج بصورة فعّالة في الحياة الاجتماعية. فمن خلال التحدّث يُمكن التعبير عن الأفكار والمشاعر والأحاسيس، فهو يمثل الأداة الفعّالة لإبداء الرأي والمناقشة وخاصةً لهدف الإقناع أو التفاوض. كما تدل مهارة الحديث على مستوى المتحدّث الثقافي والاجتماعي والمهني والتعليمي (سعيدة وكهينة، ٢٠١٧).

وبناءً على أهمية مهارة الحديث، ودورها في الاتصال المباشر في بيئة العمل؛ قدّم المختصّون عدداً من القواعد التي تساعد الفرد على أن يكون متحدثاً بارعاً، (السديري، ٢٠١٨) تقتضي أن يؤمن الفرد بما يقول، وأن يعرف الموضوع الذي يتحدث عنه، وأن يكون الهدف من الحديث واضحاً؛ وذلك يتطلّب منه الإعداد الجيد والتحضير المتكامل لعناصر ذلك الموضوع. وتفيد الثقة بالنفس، مع الصدق والأمانة في نقل المعلومة الصحيحة للمستمع، وفي المشاعر التي يُظهرها للآخرين؛ ليصل إلى قلوب وعقول المستمعين إليه.

إنّ معرفة مستوى المستمع وخبراته وآرائه عن موضوع الحديث، مع ضرورة احترام رأي المستمع، والبحث عن النقاط المشتركة بينهما. واستخدام الأمثلة عند الضرورة، يُساعد على قبول رأي المتحدّث بصورة أكبر. مع الحرص على استخدام الألفاظ الملائمة لموضوع الحديث ومستوى المستمع، مع الدقة في اختيار الألفاظ والجمل؛ مما يتطلب امتلاك المتحدث مجموعةً واسعةً من المفردات اللغوية التي تُساعده على التعبير عن المعنى المراد، مع ضرورة الإيجاز في الحديث، وإتاحة الفرصة للمستمع للتعبير عن رأيه، مع الحذر من الإطالة غير الضرورية، وتتطلب مهارة التحدّث كذلك إنهاء الحديث بطريقة مناسبة، وتلخيص ما تم مناقشته للوصول إلى التفاهم المشترك.

مهارة التفكير:

يتميّز الإنسان بقدرته على التفكير، ونقصد بالتفكير تلك العملية الذهنية التي تعتمد على عدة جوانب تتكوّن من مجموعةٍ من الخطوات المتداخلة مع بعضها، وقد عرّف النشار وهاشم (٢٠١٧: ٢٥) التفكير بأنه «العملية التي تتّم عبر سلسلة من النشاطات التي يقوم بها العقل حينما يتعرّض لمثير حسيّ أو فكري، وهو عملية مُجرّدة يشوبها الكثير من الغموض، وتنطوي على نشاطات غير مرتبة وغير ملموسة؛ فما تلاحظه أو تلمسه منها هو

في الواقع نواتج لفعل التفكير ذاته». كما يتميز الأفراد بمهاراتهم وقدرتهم على التفكير؛ مما يؤثر وبشكل مباشر على طريقة تفاعلهم مع مجريات الأمور. وقد قسّم الباحثون التفكير إلى ستة أنواع أساسية، (النشار وهاشم، ٢٠١٧؛ سيد: ٢٠١٨) وهي:

- **التفكير الحسي:** هو أبسط أنواعه؛ لأنه يرتبط بما تنقله الحواس من تفاصيل وجزئيات دون القدرة على تكوين الارتباطات بينها.

- **التفكير التجريدي:** هو عبارة عن أفكار، ومفاهيم مستقلة بذاتها تتصف بالتكيف، والمرونة وباستعمال مفاهيم بسيطة، وعامة كالخواص، والأنماط المختلفة التي لها نفس العناصر الأساسية؛ مما يسمح بالوصول إلى الحل في أسرع وقتٍ عبر بعض النظريات، أو الافتراضيات، أو التخيلات؛ إذ تمكّن الموظف من الوصول إلى الحل النهائي من خلال بعض الخطوات المنطقية التي تخرج حلاً منطقياً عبر بعض الملاحظات.

- **التفكير الحدسي:** هو القدرة على معالجة المواقف والتصرف بشكل سريع، وخاصةً في الأعمال التي تتطلب الاتصال الشخصي بين الأفراد، مثل: العلاقات العامة، الاستقبال.

- **التفكير الناقد:** هو القدرة على تحرّي الدقة في ملاحظة الوقائع التي تتصل بموضوع معين ومناقشتها وتحليلها واستخلاص النتائج الدقيقة بكل موضوعية.

- **التفكير الخيالي:** هو نوعٌ من التفكير يعتمد على الخيالات غير المؤكدة، ويستند أحياناً على الصور العقلية المستمدة من عمليات الإدراك غير المباشرة والذكريات القديمة، ويُسهّم بشكل مباشر في تقديم الأفكار الإبداعية والابتكار في العمل.

- **التفكير المنطقي:** هو التفكير العلمي الذي يعتمد على المنطق، وتطبيق مراحل علمية مُحدّدة كأساس للوصول إلى معالجة للتحديات والصعوبات.

والتفكير عمليةٌ طبيعيةٌ تلقائية، ويُعدّ من أكثر العمليات تعقيداً؛ لأنها تتم في العقل بعد أن يحدث تفاعل بين الذكاء والإحساس، وهو يُعدّ مهارةً أساسيةً للأفراد في المكتب؛ إذ يتفاعلون مع المحيطين بهم، ومع الأنشطة والمستجدات في المنظمة وفقاً لما يرونه مناسباً، وبحسب قدراتهم ومهاراتهم الفكرية وتحليلاتهم المنطقية. وبالتالي؛ فإن الأفراد بحاجة مستمرة إلى تطوير مستوى التفكير لديهم للتمكّن من تلبية احتياجات العمل، وتحقيق الاتصال الفعّال مع الآخرين.

ويرى المختصون أن هناك عدداً من العوامل المؤثرة على تحسين وتطوير مهارة التفكير (النشار وهاشم، ٢٠١٧؛ سيد، ٢٠١٨) تتلخص هذه العوامل في ضرورة الإعداد النفسي السليم، وبما يشمل من الثقة بالنفس والقدرة على التفكير للوصول إلى النتائج، مع المرونة والانفتاح الذهني وحبّ التغيير، والإقرار بالجهل في الظروف التي تستلزم ذلك، مع عدم التردد في استشارة مَنْ هم أكثر معرفةً وخبرةً لمعرفة وجهة نظرهم، والاستعداد لتغيير الهدف والأسلوب عند الحاجة.

كما أن تنمية الإدراك الحسيّ يؤثر تأثيراً مباشراً في تطوير التفكير؛ إذ يمكن توجيه الحواس حسب هدف الموضوع، والاعتماد على الإنصات الواعي والملاحظة الدقيقة، وربط ذلك مع الخبرة الذاتية. كما يمكن توسيع نطاق الرؤية بالنظر إلى عدة اتجاهات ومن عدّة زوايا، ومحاولة التدرب على القدرة على تخزين المعلومات وتذكرها بطريقة منظمة وسهلة. ويمثل التفكير الإبداعي والابتكاري وسيلةً فعّالةً لمساعدة الفرد على النجاح والتطوير الذاتي وحل المشكلات واتخاذ القرارات التي تقوده إلى التميّز؛ شريطة تجنّب أخطاء التفكير والمتمثلة في عدة جوانب، منها: التمرّك حول الذات، والقفز إلى النتائج، أو الخلط بين الفرضيات والحقائق، والتسرّع في إطلاق التعميمات.

مهارة المناقشة والإقناع:

تعدّ مهارة المناقشة والإقناع من المهارات المطلوبة في بيئة العمل، وخاصةً أثناء الاجتماعات؛ لما لها من أهمية في تحقيق الهدف من الاجتماع كوسيلة اتصال فعّالة بين الأفراد في المنظمة، وتتطلب الكثير من النقاشات للوصول إلى الأهداف المرجوة منه بالوقت المحدّد مع تسجيل مستويات رضا عالية من معظم الأعضاء؛ ولضمان تحقيق ذلك؛ يجب على القائد والأعضاء التحلّي بمهارات المناقشة والإقناع، ويُقصد بالإقناع محاولة أحد الطرفين التأثير على الطرف الآخر لقبول أفكاره وآرائه، بالاستناد إلى الأدلة والحجج والبراهين التي يقبلها العقل.

وهناك العديد من العوامل المساعدة على تنمية مهارة المناقشة والإقناع لدى الأفراد في المنظمة؛ فتنمية مهارة المناقشة والإقناع (إلياس، ٢٠١٧؛ فيرويزر، ٢٠١٨) تتطلب الفهم والاقتناع الذاتي بالأفكار التي يُراد إقناع الآخرين بها؛ للتمكّن من نقل هذه القناعة لهم.

كما أن تحديد الهدف من النقاش والتركيز عليه أثناء النقاش؛ يساعد على حفظ الوقت والجهد وتعزيز احترام الطرف الآخر. وهذا يتطلب التهيئة النفسية والعقلية وضبط النفس والاستماع والإصغاء والتواضع وتقبل الآخر، مع التحلي بالصدق والأمانة والموضوعية في الطرح مع حضور البديهة.

وأثناء عملية المناقشة ومحاولة إقناع الآخرين بالأفكار؛ يجب استخدام الحجج والبراهين والأدلة والحقائق؛ لإثبات صحة الأفكار والآراء المطروحة، والابتعاد عن الكلام المستند على العاطفة والمشاعر مع التقيّد باستخدام الأسلوب المنطقي المتسلسل في طرح الأفكار؛ لضمان وضوحها؛ فمثلاً: يمكن البدء بالأمثلة ثم الوصول للفكرة الرئيسية، أو العكس. ويُفضّل تدوين ما يُراد قوله يتمّ التركيز على ما يُراد قوله، مع اتباع أسلوب الرفق واللين في التحدث، والابتعاد عن أسلوب الإجبار؛ وذلك بممارسة الضغط على الطرف الآخر؛ ليؤمن بالفكرة، وعدم احتكار الموقف؛ فمن حق كل طرف أن يسعى إلى إقناع الطرف الآخر، وقوة الحجة هي الفيصل في ذلك، وقد تتغيّر القنوات بالاستماع للطرف الآخر.

إن تحلي الأفراد بالصفات الإيجابية يُعدّ عنصراً فعالاً في نجاح عملية المناقشة والإقناع، ومنها الثقة بالنفس أثناء الحديث الذي يتطلب الاقتناع الذاتي بالفكرة، قبل محاولة إقناع الآخرين بها. واحترام الرأي الآخر وتقبل الأفكار ومناقشتها باستخدام الأدلة المنطقية وتجنّب مهاجمة أفكار الآخرين منذ البداية، أو إصدار الأحكام أثناء النقاش لضمان عدم تحوّلها إلى جدل عقيم. ولتركيز عملية النقاش يجب مناقشة فرد واحد في كلّ مرة - ما أمكن ذلك - دون الانشغال بغيره في أثناء النقاش، مع استخدام لغة الجسد المناسبة التي تدل على الصدق، والهدوء وتبعث الاطمئنان للطرف الآخر.

مهارة التفاوض:

قد تتطلب بعض الاجتماعات تفاوض الأعضاء؛ للحصول على أكبر الفوائد للأطراف المشاركة، والتفاوض هو عملية مشتركة؛ لتكييف المصالح المتعارضة للوصول إلى حلّ يرضي جميع الأطراف. وتكمن أهميته في كونه من أهمّ السبل الفعّالة للوصول إلى حل؛ لمعالجة النزاعات والمشكلات بين الأفراد، يمكن من خلاله الحصول على نتيجة مرضية؛ لذا يجب

على كلِّ عضو في الاجتماع أن يعرف التصرف السليم في مثل هذه المواقف؛ إذ يمكن تحسين مهارات التفاوض (هيز، ٢٠١٦)؛ وذلك عن طريق الفهم الكامل والتصور الواضح للنتيجة المراد تحقيقها في نهاية الموقف؛ للمساعدة على التركيز أثناء عملية التفاوض، وفي حال وجود عدة نتائج يسعى إلى تحقيقها؛ يجب تقرير المصالح وترتيبها وفق أولوياتها. فمن الممكن أن يتمَّ التخلي عن بنود أقل أهمية؛ من أجل الحفاظ على البنود ذات الأولوية العالية. وهذا يتطلب التحضير لعملية التفاوض، بالبحث وجمع المعلومات والحقائق التي تدعم وجهة النظر أثناء عملية التفاوض، وتمكّن من التعامل الفعّال مع المواقف التي قد تنشأ أثناء التفاوض.

من الضروري التعرف على الطرف الآخر في عملية التفاوض، وهذا يتضمن التعرف على موقفه وآرائه تجاه موضوع التفاوض؛ وذلك بالاستفسار عنه والطلب من الآخرين التزويد بما لديهم من معلومات، أو يمكن طلب ذلك من الشركاء في عملية التفاوض، واستشارتهم في طريقة التعامل معه. وتعدُّ هذه الخطوة مهمة جداً لنجاح عملية التفاوض، مع مراعاة الحفاظ على المبادئ والثوابت والتأكيد عليها أثناء عملية التفاوض، والتركيز على المصالح المشتركة لكلا الطرفين والبعد عن المكاسب الشخصية؛ بالإضافة إلى ضرورة التركيز على الأهداف، وتبادل الآراء بموضوعية ودون تحيز، وحصر المناقشات على تقديم الحلول لا على المشكلة.

إن التفاوض عملية يتمُّ من خلالها بناء الثقة بين طرفي التفاوض؛ فمن المهم المحافظة على العلاقات الإيجابية المستمرة بينهم؛ ليشعر كلا الطرفين بعد انتهاء المفاوضات أنه تمَّ الأخذ بوجهة نظره، وأنه لم يتم استغلاله في أثناء المفاوضات؛ وذلك من خلال الالتزام باللباقة في التعامل مع الآخر، مثل: بدء التفاوض بالسلام، واستخدام نبرات صوت تحمل الدفء والتقدير، واستخدام العبارات المناسبة التي لا تحمل إساءة، مع تقدير مشاعر واهتمامات وطموحات الطرف الآخر. بالإضافة إلى ضرورة تحمُّل ضغوطات الطرف الآخر - إن وُجدت - دون انفعال، وختم عملية التفاوض بالسلام.

مهارة العرض والتقديم:

تتطلب أغلب الاجتماعات ضرورة عرض المعلومات المتعلقة بموضوع الاجتماع على الأعضاء المشاركين؛ بغرض مناقشتها أو الحصول على موافقتهم فيما تمَّ طرحه من أفكار. ويُقصد بالعرض والتقديم؛ العملية أو النشاط الذي يتمُّ لنقل المعلومات أو الآراء أو الأفكار أو المقترحات أو

الأعمال من المرسل إلى المستقبل، فرداً أو جماعة؛ لتحقيق أهداف متعددة، منها: التسويق والبيع، التعليم والتوعية والتثقيف، التدريب والتطوير، نقل الأوامر والتعليمات للأفراد وغيرها. ويُقاس مدى نجاح العرض بمدى توفر مواصفات العرض الفعّال؛ بما يحقق جذب الحضور وإثارة انتباههم، بتقديم عرضٍ منظمٍ وواضح، ومتناسق، بعيداً عن التكلف، في جوٍّ من المرح والتسلية، وتقديم محتوى موضوعي يعتمد على الحقائق والأدلة، ويحقق قيمة إضافية للحضور، بما يناسب اهتماماتهم، مع إتاحة الفرصة لهم لإبداء الآراء وطرح التساؤلات.

ولكي يحقق مقدّم العرض هذا النجاح؛ يجب عليه امتلاك مهارة العرض والتقديم لتساعده على نقل الأفكار والتعبير عن الآراء المتعلقة بموضوع العرض وتتضمن هذه المهارة، مجموعةً من المهارات الفنية والسلوكية، منها: مهارات العرض الفنية وهي المهارات المتعلقة بفنيات إعداد العرض ومادته الفنية من بيانات وحقائق وأساليب تحليلها إحصائياً، وطرق وأساليب عرضها. ومهارات العرض السلوكية، وهي المهارات المتعلقة بالأساليب التي يتبعها مقدم العرض بما يؤثر إيجابياً على الحضور، مثل: المظهر، وأسلوب الكلام، والثقة في النفس، والاتصال المرن بالآخرين، والطلاقة في التعبير الحركي واللفظي.

ولضمان نجاح العرض التقديمي؛ لا بد من اتباع مجموعة من الإرشادات في كلِّ مرحلة من مراحل تجهيز العرض، بما يضمن تحقيق الأهداف، ويمرُّ العرض التقديمي بالمرحلة التالية (Tracy, 2016؛ هيز، ٢٠١٦):

- **مرحلة الإعداد:** تشمل تحديد هدف العرض الرئيسي، والأهداف الفرعية المرتبطة به، مع تحديد خصائص الحضور، مثل: عددهم، ومستواهم الثقافي والتعليمي والاجتماعي والمادي والوظيفي والإداري، والعمر، والتخصُّص، والميول، واحتياجاتهم ورغباتهم، وقيمهم ومعتقداتهم وغيرها. وتحديد وقت وتاريخ العرض، والتأكد من مناسبتها للحضور. كما يجب اختيار القاعة المخصصة للعرض، والتأكد من جاهزيتها ومناسبتها لعدد الحضور، وتهيئة البيئة المادية المناسبة، مثل: الكراسي والطاولات، التكييف، الإضاءة، تجهيزات العرض وغيرها. وتجهيزها بالقرطاسية والأدوات المكتبية اللازمة.

وتتطلب هذه المرحلة تجهيز محتوى العرض؛ من خلال الإعداد الجيد والمتعمق، عن طريق جمع المعلومات من مصادرها المختلفة، وما يتطلبه ذلك من القراءة والاطلاع في

المراجع الورقية أو الإلكترونية المتخصصة من كتب ومجلات ودوريات وغيره، أو استشارة الخبراء والمتخصصين وأصحاب الخبرات السابقة. ليتمكّن مُعدُّ العرض من تحديد الأفكار الأساسية، وترتيبها بتسلسل منطقي، بعيد عن التكرار، مع الحفاظ على ترابطها، ومحاولة تلخيصها بأسلوب مُبسّط.

ومن المهمّ أن يقوم مُعدُّ العرض بتحديد طريقة العرض، واختيار الوسائل المساعدة التي تُسهّم في توضيح وتبسيط موضوع العرض، باستخدام الرسوم أو الجداول البيانية التي تساعد - وبشكل كبير - في توفير الوقت، وإضافة عنصر التشويق والإثارة للعرض، مع مراعاة التنوع في استخدامها، والحذر من كثرة استخدامها دون حاجة؛ لأنها قد تضعف العرض.

- **مرحلة التقديم:** تشتمل على كافة الخطوات التي سيتمُّ تطبيقها خلال تقديم العرض التقديمي، والتي تُسهّم في ربط عناصر العمل بعضها مع بعض، ويتكون العرض عادةً من ثلاثة أقسام؛ يبدأ بالمقدمة وتتضمن نبذة مختصرة عن الاسم أو الأشخاص، الجهة، عنوان العرض التقديمي، الأهداف. ومن ثم عرض المحتوى وما يتضمّنه من معلومات وأفكار تخدم الغرض الأساسي من العرض، وأخيراً الخاتمة وتحتوي على خلاصة لكافة الأمور التي تمّت مناقشتها.

- **مرحلة التقييم:** وفيها يتمُّ تقييم العرض التقديمي؛ للتأكد من نجاحه واستخلاص نقاط القوة والضعف؛ بهدف دعم الإيجابيات وعدم تكرار السلبيات - إن وُجدت - مستقبلاً. ويكون التقييم لجميع عناصر العرض بدءاً من مُقدّم العرض الذي يتمُّ تقييمه من حيث التمكن، الثقة، ترابط المعلومات والأفكار، مهارات التواصل الفعّالة (لغة الجسد، الإنصات، التحدث). وكذلك تقييم محتوى العرض ومدى مناسبتها مع أهداف العرض ومع المستفيدين من العرض. ويجب أيضاً تقييم المحتوى الفني للعرض؛ لقياس مدى الالتزام بشروط نجاح العرض التقديمي، مثل: عدم زيادة عدد الشرائح عن العدد المطلوب للعرض التقديمي، استخدام ألوان، ونوع خط مناسب مع طبيعة الموضوع الذي تمّ العمل عليه، والابتعاد عن استخدام المؤثرات الصوتية المزعجة، أو التي لا تؤدي وظيفة مناسبة في الشرائح، وغيرها.

مهارة إدارة الذات:

تُعرّف إدارة الذات بأنها «العملية المتعلقة بتحقيق الأهداف الشخصية بأكبر مقدار من الكفاءة، وهما يحقق الرخاء أو السعادة للفرد نفسه» (حمدان، ٢٠١٨: ٢٠). وعرفها باندورا بأنها «معتقدات الأفراد عن قدراتهم لتحقيق مستويات مُحدّدة من الإنجازات التي تؤثر في الأحداث المهمة في حياتهم» (جعو، ٢٠١٨: ٦٥٨). ويمكن تعريف إدارة الذات بأنها إدارة الموظف لقدراته ومهاراته وإمكانياته الجسمية والنفسية والعقلية، مع اتجاهاته نحو نفسه، ومعرفته لكيفية إدراك الآخرين له وهما يفضّل أن يكون عليه.

وتتضح أهمية إدارة الذات في الاتصال المباشر بأنها تساعد على تحقيق الاحتياجات التالية للفرد (فيرويزر، ٢٠١٨): الاحتياجات التواصلية؛ لأن الأفراد الذين يتمتعون بدرجة عالية من تقدير الذات يشعرون بارتياح وثقة، ويكونون قادرين على التواصل بوضوح مع الآخرين، والعكس صحيح. والاحتياجات المعرفية، وتتمثل في حاجة الفرد إلى الاستكشاف والمعرفة والفهم، والإدراك السليم للواقع والعلاقة المناسبة معه، والقدرة على الحكم الدقيق على الواقع والتنبؤ بأحداثه. والاحتياجات التقديرية؛ وهي تعكس مدى احترام النفس والشعور بالأهمية والقيم الذاتية، والقيمة التي تُصَبُّ على النفس، وما يتوقعه من نفسه ولنفسه.

وهناك العديد من العوامل المؤثرة على إدارة الموظف لذاته، ومنها (حمدان، ٢٠١٨؛ جعو، ٢٠١٨) ما يلي: العوامل الشخصية، وتشمل: خبرات التمكن أو الخبرات الفعلية، وهي الخبرات الحقيقية المباشرة، وتعدّ أكثر العوامل فاعليّة في تصوّر الموظف لذاته، كما تشمل الخبرات والتجارب البديلة التي يُقصد بها المعلومات التي يكتسبها الأفراد من خلال تجارب الآخرين؛ إذ تؤدي ملاحظة للناجحين إلى تكوّن اعتقاد بإمكانية قيامه بالتجربة نفسها لتحقيق النجاح؛ بالإضافة إلى القدرة على الإقناع اللفظي أو الاجتماعي واقتناع الموظف بأنه يملك القدرة والإمكانات التي تؤهله للنجاح في أداء عمل معين، وقد يكون من الموظف نفسه، أو من الآخرين.

وتتمثل العوامل الخارجية في إدراك الموظف لكيفية رؤية الآخرين له، أو ما يُسمّى بالذات المنعكسة؛ وذلك لأن مفهوم الذات لديه يتكوّن تدريجياً من خلال الأفكار والتوقعات التي يعكسها الآخرون حول شخصيته. ولا يمكن فصل الذات عن المحيط الاجتماعي للموظف والآخرين الذين يتفاعل معهم؛ إذ تتأثر فكرته عن ذاته وقدراته بنظرة الآخرين له؛ فهو يتأثر بالمؤثرات الاجتماعية التي تحيط به بما تحمله من تقدير أو إهمال؛ لذا يقدّر نفسه تقديرًا منخفضاً حينما يدرك أنه غير مقبول من المجموعة التي ينتمي إليها.

ويمكن للأفراد تحسين وتطوير مهارتهم في إدارة الذات؛ من خلال الالتزام بالمبادئ والقواعد المساعدة على تحقيق ذلك (حمدان، ٢٠١٨؛ إلياس، ٢٠١٧)، ومن أهمها: الثقة بالله سبحانه وتعالى، وأن كل الأمور مآلها إلى خير، واستشعار أن حُسن الظن بالله عبادة قلبية تحمل الإنسان إلى حُسن العمل والسَّعي نحو الإنجاز والدافعية الإيجابية، واستحضار كل ما من شأنه توليد الرضا عن الذات وعن مكُوناتها الجسدية، الاجتماعية، والنفسية والثقة بالنفس بالقدرة على القيام بالأدوار والمسؤوليات، مع التقييم المستمر؛ بهدف تطوير الذات وتنميتها لضمان النجاح في مختلف أوجه الحياة.

وتُعَدُّ مهارة التخطيط العنصرَ الأساسي في إدارة الذات، تتمثل في اكتساب الأفراد مهارة القدرة على التخطيط وتحديد الأهداف المراد تحقيقها المتعلقة بالحياة اليومية سواءً كانت الأنشطة شخصية أو عملية أو اجتماعية أو ترفيهية وغيرها، مع المراجعة المستمرة للوسائل المُستخدمة في تحقيق الأهداف السابقة، وقياس مستوى النجاح في تحقيقها وما يتطلب ذلك من دراسة عناصر القوة والضعف في أثناء وبعد الأداء؛ وذلك من أجل التطوير وتلافي الأخطاء في المرات القادمة.

ويأتي الانضباط الذاتي الفعَّال العنصرَ الثاني في إدارة الذات، وما يتطلب من تعزيز الذات والتواصل الإيجابي مع النفس؛ بهدف تحفيزها بإطلاق العبارات التشجيعية وتوليد الدافعية لمزيد من الإنجاز؛ إذ يُعزِّز الانضباط الذاتي القدرة على التحكُّم والتفاعل الإيجابي مع البيئة المحيطة في إطار السَّعي نحو تحقيق الأهداف، وخاصةً في حالة مواجهة التحدّيات والضغوط والعمل على معالجتها، بما يحقق إيجاد التوازن بين مختلف أنشطة الحياة اليومية، وبالتالي يساعد على تحقيق الأهداف.

مهارة إدارة الوقت:

الوقت من العناصر الثمينة والمهمة في حياة الفرد، والتي لا تعوّض ولا يمكن استرجاع ما مضى منه. وقد عرّف النشار وهاشم (٢٠١٧: ٢٧٧) إدارة الوقت بأنها «إدارة الذات؛ فهي نوعٌ من إدارة الفرد لنفسه»، وهي محاولة ترويض الوقت وفرض سيطرتنا عليه، بدلاً من أن يفرض سيطرته علينا»، (النشار وهاشم، ٢٠١٧) وتتضح أهمية إدارة الوقت في أنها تساعد على تنفيذ المهام والأعمال والأنشطة في حدود الوقت المتاحة؛ وذلك بأقل جهد وأقصر وقت، ثم يتبقى لنا وقت للإبداع والتخطيط للمستقبل، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تحديد

الأولويات لإنجاز الأعمال المهمة، وتحقيق الاستفادة من الوقت المتاح واستغلاله جيداً، وتخصيص الوقت الكافي للتطوير والتدريب للرُّقي بالمهارات والإمكانيات الذاتية.

والإدارة الفعّالة للوقت تعطي الأفراد الشعور الإيجابي والتغلب على الإجهاد والإحباط الذي يقلل من كفاءة العمل، كما تمكّنهم من قضاء وقتٍ أطول مع العائلة أو الترفيه أو المناسبات الاجتماعية، وبالتالي الاستثمار الفعّال في قدرات وثروات المجتمع وتنمية موارده المادية والبشرية، والاستعداد المبكر لمواجهة تحدّيات المستقبل.

ولا بد أن يملك الأفراد القدرة على استغلال وقت العمل؛ وذلك من خلال التنظيم واكتساب مهارة إدارة الوقت المساعدة على القيام بمهام أكثر في وقتٍ أقل؛ مما سيوفر وقتاً للتطوير والتدريب، أو ممارسة الهوايات أو المناسبات الاجتماعية وغيرها. ومن أهمّ مراحل إدارة الوقت بفعالية (Measom, 2018; Clayton, 2016):

- **التخطيط لإدارة الوقت:** يتمّ التخطيط لإدارة الوقت؛ من خلال تحديد الهدف المراد تحقيقه في وقت العمل، على أن تلتزم بالأهداف المحدّدة، مع ترتيب الأولويات حسب أهمية المهامّ بما يساعد على تحقيق الأهداف المحدّدة؛ لضمان إنجازها وفقاً لأولوياتها، أمّا في حال كانت جميع المهام في الخطة الموضوعية ذات أهمية بالمقدار ذاته؛ فيجب ترتيب إنجازها دون حدوث خلل لإحداها.

كما يجب وضع خطة لإدارة وقت العمل، وجدولة المهام المطلوب إنجازها، مع تقدير الوقت المتوقع لإنجازها، مع ضرورة التقيد بالأوقات التي تمّ تحديدها؛ لضمان فعالية الخطة، ويمكن تخصيص وقتٍ محدّد لكتابة الخطة؛ إمّا في نهاية اليوم أو في بدايته، مع تحديد وقتٍ لكل مهمة ويساعد ذلك على عدم التباطؤ في العمل، وإنهاء المهام في الوقت المخصص لها.

- **تنفيذ الخطة:** عند تنفيذ الخطة لا بد من مراعاة المرونة؛ بمراقبة تقدّم الأحداث والتكيف مع التغيّرات التي قد تحصل في أثناء سير خطة العمل التي تمّ وضعها، وأن يكون الفرد مرناً وقابلاً للتكيف مع التغيّرات وتوجيه الأمور لنصابها الصحيح، مع الحرص على الترتيب في الوقت ذاته، عند التصرف على هذا النحو يكون الفرد متحكماً في عمله ويدير وقته بالشكل المناسب. كما يجب تجنب التسويف؛ لأن المماطلة والتسويف من الأمور التي تؤثر على الإنتاجية بشكل سلبي، ويؤدي ذلك إلى إضاعة الوقت والطاقة.

ولا بد من تجنُّب الإجهاد الجسدي الكبير الذي يجعل الإنتاجية تتراجع؛ إذ يمكن القيام بتفويض الآخرين للقيام ببعض المهام والحصول على بعض الوقت للاسترخاء واستعادة النشاط. ويمكن ملاحظة أن معظم الأفراد الناجحين لديهم أمرٌ مشتركٌ واحدٌ هو الاستيقاظ مبكراً؛ مما يمنحهم بعض الوقت للاسترخاء والتفكير والتخطيط ليومهم.

٣- **تقييم تنفيذ الخطة:** يُفضَّل أن يتمَّ وضع خطة للبرنامج اليومي في الليل قبل النوم أو في الصباح الباكر؛ وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إعطاء النظرة حول كيفية تمضية اليوم، وبالتالي التقيُّد بالخطة. ويساعد على تحقيق ذلك استخدام النماذج الخاصة بإدارة الوقت، والتي منها نموذج سجل الوقت.

نموذج سجل الوقت										
اليوم والتاريخ: _____										
طبيعة النشاط	تحليل النشاط						رقم النشاط (د)	النشاط	الوقت	
	كفاءة الإنجاز؟		ضمن تخصصك؟		يجب القيام به؟				من	إلى
	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم				

نموذج رقم (١٥): نموذج سجل الوقت.

مهارات الكتابة الإدارية:

تُشكّل الكتابة المحوَر الفَعَال في إنجاز الموظف لمهام عمله الأساسية، وتعتمد الكتابة الإدارية على استخدام الأسلوب العلمي الذي يعتمد على الحقائق والأرقام بشكلٍ يضمن وصول الرسالة إلى مُستلِمها بموضوعية بعيداً عن التحيز والآراء الشخصية؛ إلا إذا طُلِب منه ذلك. مع ضرورة تجنُّب الأسلوب الأدبي الذي يعتمدُ على إثارة العواطف والانفعالات للتأثير على القارئ.

وقبل البدء بالكتابة؛ على الكاتب أن يلمَّ بجميع جوانب موضوع الرسالة بالاستعانة بالمصادر الموثوقة في ذلك. وبإمكان الموظف الجديد الذي لا يمتلك المعلومات والخبرة الكافية الحصول على المعلومات المتعلقة بالموضوع من المدير المباشر أو ذوي الخبرة في المنظمة، أو بالرجوع إلى الوثائق الموجودة داخل المنظمة. مع توفير بيئة مناسبة للكتابة ومكان هادئ يساعده على ترتيب أفكاره بشكلٍ منطقي يتلاءم مع الهدف منها (أبو زيتون، ٢٠١٥).

إن تَمَتَّع الكاتب بمخزون ثري من الألفاظ والمفردات يُمكنه من اختيار الألفاظ المناسبة؛ حتى تعبّر عن المعنى بدقة ووضوح، كما تساعد في صياغة أفكاره بطريقة صحيحة. وتتضمَّن مهارات الكتابة مجموعةً من المهارات التي تساعد الكاتب على كتابة جميع أنواع الاتصال الكتابي في مجال العمل؛ وبالتالي تحقيق هدف الكتابة بفعالية، وهذا يتطلب من الكاتب بالإضافة إلى ضرورة امتلاكه الخبرة الكافية في مجال العمل؛ التدريب والتطوير المستمر على تلك المهارات، ومن أهمّها:

مهارة الكتابة وفق القواعد الإملائية واللغوية:

تُعَدُّ الكتابة السليمة الخالية من الأخطاء النحوية والإملائية من المؤشرات المهمة التي تُظهر مدى مهنية المنظمة في تعاملاتها مع الآخرين. وخروج الرسالة بشكلها النهائي خاليةً من هذه الأخطاء؛ دليلٌ على مقدرة الكاتب ومعرفته الكافية بلغته. ويمكن للكاتب وبقليل من الجهد والتدريب معرفة القواعد الإملائية والنحوية، كما يمكن الاستعانة بالخصائص التي توفرها برامج معالجة النصوص، مثل: برنامج MS Word في مراجعة الأخطاء الإملائية، على الرغم من عدم دقتها في دعم اللغة العربية. فعلى الكاتب الحرص على تدقيق ما كتب؛ حتى تكون رسالته سليمةً وخاليةً من الأخطاء النحوية والإملائية، وفيما يلي أبرزُ هذه الأخطاء:

الأخطاء الإملائية الشائعة (النجار والريعي، ٢٠١٨):

- الخلط بين ألف الوصل وهمزة القطع: فألف الوصل هي التي تُرسم ألفاً غير مهموزة، ويؤتى بها للتوصل إلى النطق بالسكان، وتكون في المواضع التالية:

- أول الماضي الخماسي وأمره ومصدره، مثل: اكنال، اجتهد، انتظار.
- أول الماضي السداسي وأمره ومصدره، مثل: استشار، استعمل، استقامة.
- أمر الثلاثي، مثل: اكتب، اقرأ، اعلم.
- أداة التعريف، مثل: السماء، العلم، المجتمع.
- الأسماء: ابن، ابنة، اثنان، اثنتان، اسم.
- تكون محذوفة في كلمة (اسم) في البسملة التامة.

• تكون محذوفة في (أل التعريف إذا اتصلت بلام الجر)، مثل: للكتاب.

- الخلط بين بين الهاء المربوطة والتاء المربوطة (هـ - ة): فالتاء المربوطة تُسمى التاء القصيرة، وهي التي تقع في آخر الاسم، وتُلفظ هاءً عند الوقف عليها. وتكون في المواضع التالية:

- في كل اسم مفرد وما قبلها مفتوح، مثل: حمزة، رحمة، طلحة، كاتبة.
 - في كل اسم مفرد وما قبلها ألف مد، مثل: حياة، مقلاة.
 - في كل جمع تكسير مفرد غير منتهٍ بتاء، مثل: جباة، سعاة، ولادة.
- فمثلاً مكة المكرمة؛ إذا وقفت على كل كلمة، ستجدها (هـ)، مكة ... المكرمه، أما إذا وصلت الكلمتين مع بعض نطقت (ة).

أما الهاء المربوطة (هـ): هي التي تُلفظ هاءً وصلًا ووقفًا.

أما تاء التأنيث المفتوحة: تُسمى التاء الطويلة، وهي التي تقع في آخر الكلمة، وتبقى على حالها عند وصل الكلام، أو الوقف عليها، وتكون في المواضع الآتية:

- في جمع المؤنث السالم وما ألحق به، مثل: أولات، ثقات، طالبات.
- في كل جمع تكسير في مفرد تاء مفتوحة، مثل: أبيات، أوقات، بيوت.
- في كل اسم مفرد وما قبلها غير مفتوح، مثل: بيت، جانيت، سكوت.
- إذا كانت آخر حرف في الفعل، مثل: سكت، مات.

- إذا كانت متصلةً بالفعل (تاء الرفع، أو تاء التأنيث الساكنة)، مثل: درست، فهمت، اجتهدت، تعلمت».
- إذا كانت متصلةً بالحروف الأربعة الآتية: ثُمَّتْ، ربت، لات».
- **الخطأ بين كتابة الضاد والطاء:** «الضاد والطاء يختلفان نطقاً وكتابةً. ومشكلة رسمهما قائمة ولا حل لها إلا بمعرفة الكلمات التي تُرسم بالطاء؛ لأنها أقل من تلك التي تُرسم بالضاد، مثل: جحظت عيناه - الحظ - حظر - الحظيرة - حفظ الشيء - الحظوة - الشظية - ظل - الظرف... إلخ.
- **الخطأ في كتابة الهمزة المتوسطة:** هي الهمزة التي تقع وسط الكلمة، وتُرسَم بحسب حركتها وحركة الحرف الذي يسبقها، وتكون كتابتها على ما يناسب أقوى الحركتين؛ فالكسرة أقوى الحركات في اللغة العربية، تأتي بعدها الضمة، تليها الفتحة، والسكون أضعف الحركات. فالكسرة يناسبها الياء، والضمة يناسبها الواو، والفتحة يناسبها الألف. مثال:
- حالات رسم الهمزة المتوسطة على الياء: إذا كانت مكسورةً تُكتَب على الياء، مثل: سائل، أسئلة. أو إذا كان الحرف الذي قبلها مكسوراً، تُكتَب على الياء مثل: يئر، ذئاب.
- حالات رسم الهمزة المتوسطة على الواو: إذا كانت مضمومةً بعد ضم مثل: شؤون، رؤوس. أو إذا كانت مضمومةً بعد فتح، مثل: يؤوب، مؤونة. أو إذا كانت مضمومةً بعد سكون، مثل: تفاؤل، مسؤولية. أو إذا كانت مفتوحةً بعد ضم، مثل: فؤاد، مؤذن. أو إذا كانت ساكنةً بعد ضم، مثل: لؤم، بؤس.
- حالات رسم الهمزة المتوسطة على الألف: إذا كانت مفتوحةً بعد فتح، مثل: سأل، تألم. أو إذا كانت مفتوحةً بعد سكون، مثل: مسألة، فجأة. أو إذا كانت ساكنةً بعد فتح، مثل: مأمور، يأخذ.
- حالات رسم الهمزة المتوسطة منفردةً: تُرسم الهمزة المتوسطة منفردةً على السطر إذا وقعت بعد المد بالألف والواو وكانت مفتوحةً، مثل: تساءل، تتأهب، مملوءة.
- **الخطأ في كتابة الهمزة المتطرفة:** هي الهمزة التي تقع في آخر الكلمة، وتُرسَم على حرف يناسب حركة الحرف الذي يسبقها، مهما كانت حركتها.

مثال:

- تُرسم على الياء إذا كان الحرف الذي يسبقها مكسوراً، مثل: شاطئ، قارئ، متلألئ.
- تُرسم على الواو إذا كان الحرف الذي يسبقها مضموماً سواء أكانت ضمةً منفردةً كما في كلمة: يجزؤ، أم ضمّاً وشدةً كما في كلمة: تهَيؤ.
- تُرسم على الألف إذا كان الحرف الذي يسبقها مفتوحاً مثل: يقرأ، بدأ، صدأ.
- تُرسم منفردةً على السطر إذا كان الحرف الذي قبلها ساكناً، مثل: صحراء، هدوء، جزء.
- إذا اتصلت الهمزة المتطرفة التي يسبقها حرفٌ ساكن بألف تنوين أو ألف التثنية؛ فإنها تُرسم على الياء (النبرة) إذا كان الحرف الذي قبلها يمكن وصله بها بعده، مثل: دفناً، عبثاً.
- تُرسم الهمزة المتطرفة منفردةً، إذا كان الحرف الذي قبلها لا يمكن وصله بها بعده، مثل: ضوءاً، جزءاً، ضوءان، جزءان.

الحروف التي تُزاد:

- زيادة الألف: تُزاد بعد واو الجماعة في الماضي والمضارع والأمر، مثل: لم يفهموا، اكتبوا. وفي وسط كلمة مئة ومثناها، ومركبها من ثلاثمائة إلى تسعمائة، نحو: قرأت مائة كتاب.
- زيادة الواو: تُزاد في كلمة عمر علماً مرفوعاً أو مجروراً، مثل: عمرو، وفي أولى أسماء الإشارة، مثل: أولئك. وكذلك تُزاد في أولو بمعنى أصحاب، وأولات بمعنى صاحبات. وكذلك في آخر الكلمة جوازاً للإشباع، مثل: فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا.

الأخطاء النحوية الشائعة:

- يجب الانتباه للقواعد النحوية التالية، ومنها ما يلي (يوسف، ٢٠١٧):
- الأفعال الخمسة (تُرفع بثبوت النون، وتُنصب وتُجرَم بحذفها).
- المثنى (يُرفع بالألف ويُنصب ويُجر بالياء)، وجمع المذكر السالم (يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجر بالياء).

- الأسماء الخمسة (تُرْفَع بالواو، وتُنْصَب بالالف، وتُجَر بالياء).
- الاسم المنقوص؛ وهو الذي ينتهي بياء لازمة يجب حذفها والتعويض عنها بتنوين الكسر إن كان الاسم المنقوص نكرةً في حَالَتَيِ الرفع والجَر، مثل: حضر قاضٍ، وسلِّمَتْ على قاضٍ. بينما تظهر هذه الياء في الاسم المنقوص في حالة النصب دائماً.

استخدام علامات الترقيم:

- يساعد الترقيم على القراءة الصحيحة للجمل، وهو عبارة عن رموزٍ لتمييز الجمل بعضها عن بعض، وتُرشد القارئ إلى مواضع الوقف والوصل. وهذه الرموز هي (النجار والربيعي، ٢٠١٨):
- النقطة ورسماها (.) تُوضَع في نهاية الجملة التي تَمَّ معناها، مثل: خير الكلام ما قلَّ ودلَّ.
- الفاصلة ورسماها (،) تُستعمل في المواضع التالية:

 - بين الشيء وأقسامه، مثل: الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.
 - بين الجمل التي تربطها فكرة واحدة.
 - بين الكلمات ذات الأنواع المتناسقة، مثل: لم يُطَل فيمَلَّ.
 - بين الجمل المعطوفة، مثل: الشمس طالعة، والنسيم عليل.
 - بين الشرط وجوابه، مثل: إذا كنتَ مهملاً، لم تلقَ النجاح.
 - بين القسم وجوابه، وكذلك بعد المنادى.

- الفاصلة المنقوطة ورسماها (؛) يسكتُ القارئ عندها سكوتاً متوسطاً. وتكون في المواضع التالية:

 - بين الجمل الطويلة التي يتركب منها كلامٌ مفيدٌ، مثل: تعتزُّ الجامعة بطلابها المجتهدين؛ وذلك من أجل مصلحة العلم.
 - بين جملتين تكون الثانية سبباً للأولى، مثل: ارتاح ضميري؛ لأنِّي أخلصْتُ في عملي.
 - بين جملتين تكون الثانية نتيجةً للأولى، مثل: زيدٌ موظفٌ كفؤ؛ فلا غرابة أن تَكْرُمه المنظمة.

- النقطتان الرأسيتان ورسماها (:) تُستعملان لتوضيح ما بعدهما وتمييزه عما قبله، وتكون في المواضع التالية:

- بين القول والكلام المقول، مثل: قال: أذهب معي؟ أجب: نعم، أذهب.
- بين الشيء وأقسامه، مثل: فصول السنة أربعة: الربيع، والصيف، والخريف، والشتاء.
- علامة الاستفهام ورسمها (؟) تُوضَع في نهاية الجملة التي يُستفهم بها عن الشيء، مثل: متى الاختبار؟
- علامة التعجب ورسمها (!) وتُسمَّى علامة التأثر والانفعال، وتكون في الجمل التي يُعَبَّر بها عن التعجب، مثل: ما أجمل السماء! أو التحذير، مثل: النار النار!
- الشَّرْطَة ورسمها (-) ويُطلق عليها الوصلة، وتكون في المواضع التالية:
 - لحصر الجمل الاعتراضية، مثل: القانون - أيها القاضي - روحه إنسانية.
- بين العدد والمعدود في التعداد.
- القوسان المستديران ورسمها () وتُوضَع بينهما الكلمات التي تفسَّر ما قبلها، مثل: البر (بضم الباء) القمح. أو سنوات الميلاد أو الوفاة، مثل: أَلَف السيوطي (ت ٩١١هـ) كتاب المزهر.
- علامة التنصيص ورسمها (« ») ويُوضَع بينهما الكلام المنقول بنصّه.
- علامة الحذف ورسمها (...) تُستعمل للدلالة على أن هناك كلاماً محذوفاً؛ وذلك لعدم الرغبة في ذكره أو لعدم الحاجة إليه.
- طريقة كتابة الأرقام بالحروف (مبارك وحافظ، ٢٠١٦):**
- **العددان ١، ٢:** لا يُذكر المعدود بعدهما؛ فلا يُقال: واحد ريال، ولا اثنان ريال، وإنما يُقال: ريال واحد، وريالان اثنان؛ وذلك بغرض التوكيد، مع مراعاة مطابقة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث. ويصحُّ أن نستغني عن المعدود، مثل: ريال فقط، وريالان فقط.
- **الأعداد من ٣ إلى ١٠:** تخالف المعدود في التذكير والتأنيث، ويأتي المعدود بعدها جمعاً مضافاً إلى العدد، مثل: ثلاثة ريالان.
- **العددان ١١، ١٢:** يُطابقان المعدود في التذكير والتأنيث، ويأتي المعدود بعدها مفرداً منصوباً، مثل: أحد عشر ريالاً.
- **الأعداد من ١٣ إلى ١٩:** هي أعداد مركبة من جزأين؛ الجزء الأول يخالف المعدود والجزء الثاني يوافقه. ويُذكر المعدود بعد هذا العدد المركب مفرداً منصوباً، مثل: ثلاثة عشر ريالاً.

- ألفاظ العقود من ٢٠ إلى ٩٠: هي الأعداد (٢٠، ٣٠، ٤٠، ٥٠ ... ٩٠) لا تتغيّر عند تأنيث المعدود أو تذكيره، ويكون المعدود بعدها مفرداً منصوباً، مثل: عشرون ريالاً، ثلاثون ليرة.
- العددان ١٠٠، ١٠٠٠ ومضاعفاهما: لا يتغيّر لفظها، ويُذكر المعدود بعدها مفرداً مضافاً إلى العدد، مثل: مائة ريال، ألف ليرة.

مهارة القراءة:

عرّفت المهيري (٢٠١٩: ٦٧) القراءة بأنها «عملية تربط بين لغة الكلام والرموز المكتوبة، وتشتمل على المعنى والرمز الدال على اللفظ. أو هي عملية تحويل الرموز المكتوبة أو المطبوعة إلى أصوات ذات معنى مع فهم وإدراك لدلالات ذات معنى». وعرّفها النقيب (٢٠١٧: ١٣) بأنها «قدرة بصرية صوتية أو صامتة يفهم بها الفرد ويعبّر بها ويؤثر في مَنْ حوله بها، وتُعنى باستخلاص المادة المكتوبة وتحليل رموزها، وتنطوي على الانتباه والتذكر والفهم والتذوق والانفعال وتقوم بتقوية الحواس والذاكرة والعقل؛ للحصول على المعرفة».

وممّا سبق يَمَكِّن تعريف القراءة بأنها عملية تحويل الرموز المكتوبة إلى معانٍ يستطيع العقل البشري فهمها؛ لذا يجب أن يتفاعل القارئ مع النص المكتوب؛ لتعلّم المعارف واكتساب المهارة في سياق عملية فكرية مُعَقَّدة. والقراءة هي الأساس الذي يَمَكِّن الفرد من فهم تراكيب الجمل والتعرّف على الألفاظ الجديدة وسياقها، كما تمكّن الكاتب المبتدئ من التعرّف على كيفية صياغة الأفكار، وكيف يتمّ استهلال الكلام؛ للتعبير عن المواقف المختلفة. فكما أن الإنصات الجيد يَطوّر من مهارة التحدث والحوار؛ فإن القراءة تمكّن القارئ من مهارة الكتابة وتطوّر مقدّراته اللغوية.

تلعب القراءة دوراً مهماً في تحقيق الاتصال الكتابي الفعّال، وخاصةً في مجال العمل، ولها فوائد على الكاتب ومستقبل الرسالة على حدّ سواء. فقراءة المراسلات الإدارية المختلفة، تساعد الكاتب على التدرّب على أصول الكتابة الإدارية وطرق صياغتها؛ بشرط أن تتمّ القراءة بشكلٍ فعّال ومدرّوس حتى تحقق أثرها الإيجابي. كما تفيد القراءة مستقبل الرسالة في استيعاب موضوعها، والتركيز على النقاط المهمة والرّبط بين الأفكار التي تحتويها واستنباط معانيها والدلائل التي تشير إليها. وتساعد القراءة على بناء شخصية الفرد اجتماعياً وعقلياً وأخلاقياً؛ لما لديه من معلومات مُكتسبة من مجالات عدّة، وتعطيه القدرة

على نقاش الآخرين في شتى مجالات الحياة وتساعده على التواصل معهم والتعرف على ثقافات وعلوم أخرى، وتمنحه الفرصة لاكتساب مهارة التعلم الذاتي؛ لمواكبة مستجدات العصر؛ فهي المصدر الرئيسي للنمو اللغوي للفرد ونمو شخصيته، وأداة مهمة في تطوير مهارات الفرد وتوسيع مداركه وقدراته وتطوير فكره ومساعدته في التركيز على مجالات اهتمامه، وفرسته لاستثمار الوقت بفعالية (النقيب، ٢٠١٧).

وتتحدد القراءة الفعالة بتحديد الهدف من القراءة؛ مما يساهم في تحقيق الهدف النهائي من عملية الاتصال، وله دور بارز في جذب القارئ لمتابعة القراءة، وفي تحديد ما يرغب في قراءته. وكذلك تأثير طبيعة الموضوع على طريقة غمط القارئ في القراءة، وكذلك يؤثر على درجة استيعابه وتركيزه؛ خاصة إذا كان الموضوع صعباً أو غير مترابط أو غير واضح، ولا بد من الاستعداد للقراءة ذهنياً ونفسياً من خلال اختيار المواقف والأوقات المناسبة. وهناك أنواع متعددة من القراءات، بحسب طبيعة المحتوى المقروء والغرض من القراءة، مثل: القراءة السريعة وتتم فيها القراءة عن طريق المسح الشامل والسريع للنص المكتوب؛ بغرض الحصول على أهم الأفكار الرئيسية، والفرعية، وقراءة أول وآخر فقرة، وأول جملة من الفقرة، مع إهمال التفاصيل بدون الحاجة إلى قراءة كامل المحتوى. ويستخدم عادةً هذا النوع من القراءة في الأعمال التي تحتاج إلى اتخاذ قرار سريع، أو إذا كان المحتوى طويلاً، أو إذا كان لدى القارئ مجموعة كبيرة من المهام، وهو النوع المستخدم غالباً في قراءة التقارير. أما القراءة بطريقة المسح؛ فتكون من خلال مسح النص للبحث عن معلومة معينة بحد ذاتها، باستخدام الكلمات المفتاحية والعناوين الرئيسية؛ وذلك بتمرير العين لكي تقع على المعلومة التي يحتاج إليها القارئ. ويُفضل استخدام هذا النوع من القراءة في قراءة الجداول. وهناك أيضاً القراءة المكثفة والتي تتطلب العمق الفكري وصفاء الذهن للقارئ الذي يساعده في الوصول للمعلومات الدقيقة؛ بغرض الوصول إلى الحقيقة التي يرغب في إثباتها. وتتم القراءة بالتركيز المكثف لتحقيق الفهم والاستيعاب، وينتج من عملية القراءة إثارة العديد من التساؤلات لدى القارئ، وتدوين الملاحظات للرجوع إليها، وتقييم المعلومات؛ فيضطر إلى إعادة القراءة مرة أخرى للبحث عنها.

مهارة التلخيص:

يُعَدُّ التلخيصُ «تعبير الأفراد عمّا فهموه بأسلوبهم الشخصي؛ ليصلوا إلى لبِّ الموضوع» (محمد نور، ٢٠١٧: ٧٨). وعَرَّفَه عبد الباري (٢٠١٤: ٥٥) بأنه «التعبيرُ عن الموضوع المكتوب أو اختصاره بأقل عددٍ من الكلمات والجمل والعبارات مع الحفاظ على وحدة الموضوع وفكرته الرئيسية دون غموض أو لبس، أو هو إبراز الموضوع الملخّص بأسلوب ولغة الملخّص في عددٍ قليلٍ من الكلمات والجمل، مع الحفاظ على الفكرة المحورية للموضوع الملخّص». وهو مهارةٌ من مهارات التفكير التي تتبنّى أسلوب الصقل والتهذيب والإيجاز المحكم. وهناك فرق بين التلخيص والاختصار؛ فكلّهما يشترك في تقليل عددِ الكلمات، ويختلفون في أن الاختصار يكون بحذف كلّ ما يزيد عن المعنى الأساسي، أمّا التلخيص؛ فيتّم فيه إعادة الصياغة بأسلوبٍ مختلف. وقد يقوم القارئ بالتلخيص؛ بغرض فهم واستيعاب الموضوع، أو قد يتّم التلخيص من قبل الكاتب؛ بغرض تسهيل المهمة على القارئ، بإرفاق الملخص مع النص الطويل؛ مما يَمكِّن القارئ المشغول من معرفة الأفكار الرئيسية التي يناقشها التقرير.

ويعتمدُ التلخيص على قراءة الأفكار بتمعّن؛ لذا يجب على القارئ أن يفهم الموضوع جيداً لكي يستطيع إعادة صياغته بطريقة واضحة، من خلال التركيز على الفكرة الأساسية وقراءة النص بوقتٍ أقل، مع مراعاة ترتيب الأفكار. ويتطلّب التلخيص من الكاتب أن يمتلك مهارة التحليل المنطقي، التي تتيح له القدرة على استنباط الأفكار الرئيسية، وفهمها ومن ثم إعادة صياغتها، وبهذا يَمكِن للقارئ الاستغناء عن قراءة النص الأساسي، والاكتفاء بالإطلاع على الملخص.

ولكي تتّم عملية التلخيص على الوجه المأمول؛ يَمكِن للملخّص اتباع إحدى القواعد، مثل: (عبد الباري، ٢٠١٤) حذف الجمل التي لا تُسهِم في فهم النص أو الجمل المتكررة، وكذلك حذف العموميات والمتراذفات واستطرادات الكاتب. وبإمكانه أيضاً دَمَجَ الجملة مع جمل أخرى تشكّل شرطاً لازماً، أو نتيجةً للجملة الأولى؛ وذلك من خلال الاستعانة بأدوات الربط، ودَمَجَ المتشابهات وتصنيف المعلومات وترتيبها؛ بما يحقق فاعلية التلخيص. وقد يستعين بقاعدة الإحلال أو البناء أو الاستبدال؛ من خلال استبدال مجموعة من الجمل بجملة عامة بنفس المعنى، وبإمكانه أيضاً الاستعانة بجملة واحدة بدلاً من عدة جمل تحمل نفس المعنى. وفي حال استخدم الملخّص أيّاً من القواعد السابقة؛ فعليه أن يبدأ بالقراءة الاستكشافية من خلال قراءة النص قراءة سريعة، ووَضْعَ خطوط تحت الأفكار الرئيسية وتحديدها، ثم إعادة

طرح الأفكار بإيجاز مُحكَم بدون أن يُدخِل رأيه فيها وكتابتها وتنقيحها؛ للتأكد من سلامة الصياغة وخلوها من الأخطاء النحوية والإملائية، وفي نهاية المطاف يقوم بمقارنة التلخيص بالنص الأصلي؛ وذلك للتحقق من صحة التلخيص للنسخة الأصلية.

مهارة النَّسخ (الطباعة بطريقة اللمس):

مع التطوُّر التقني في مجال الاتصالات الكتابية، ومع كثرة الأعمال في المكاتب وحرص المنظمات على استخدام الحاسب الآلي في جميع الأنشطة المكتبية؛ أصبح من الضروري للموظف أن يستخدم الحاسب بكفاءة، ويحرص على اكتساب مهارة الطباعة بطريقة اللمس. فهي من أهم المهارات التي تمكِّن من السرعة في الكتابة وبأقل عددٍ ممكنٍ من الأخطاء. وتعتمدُ هذه المهارة على الكتابة بالنظر للأصل المنقول وبدون النظر للوحة مفاتيح الحاسب الآلي ولا النظر للشاشة. وهذا يتطلبُ من المستخدمِ حفظ كافة مواقع الحروف الصحيحة وتثبيت يده على الصف الثاني في لوحة المفاتيح (صف الارتكاز)؛ مراعيًا الدقة وقلّة عدد الأخطاء مع حفظ مواقع الحروف والتعوُّد على استخدام لوحة المفاتيح وفق الأسس السليمة لاستثمار الوقت فيما يفيد للقيام بأعمال أخرى. واكتساب تلك المهارة تساعدُ المستخدمِ بعدم الإجهاد؛ إذ إن الشخص لا ينقل نظره إلى لوحة المفاتيح أو الشاشة والأصل المكتوب مع بعض؛ بل يكفي بالنظر إلى الأصل الذي ينقل منه.

مهارة تدوين الملاحظات:

تدوين الملاحظات؛ هي «عمليةٌ عقليةٌ وفكريةٌ مركبةٌ تساعدك على الفهم والاستيعاب، والتمثل والحكم، والتقويم والاختبار، وتظهر هذه العمليات من خلال إخراج النص المقروء أو المسموع في شكل منتج جديد (مخطط مفاهيمي، إعداد قائمة، أو تقسيم الصفحة) يتسم بالدقة والتنظيم والشمول» (عبد الباري، ٢٠١٤: ٧٦). فهي عمليةٌ عقليةٌ تتطلب مهارات وقدرات عالية يستطيع الفرد استخلاص العناصر المهمة من غيرها؛ سواءً كان النص مقروءاً أو مسموعاً، ويستخدم فيها ما يساعد على ذلك، مثل: الرسوم التخطيطية أو غيرها، وتتسم بالدقة والتنظيم والشمول.

ومهارة تدوين الملاحظات تفيدُ في المواقف التي تتطلب التقاط الكلمات الشفهية السريعة، وتحويلها إلى كلمات مكتوبة؛ أي: في المواقف التي تتطلب الإصغاء والكتابة في









وقتٍ واحد، وتحتاج إلى التركيز والفهم وضرورة تذكُّر المعلومات المهمة، مع الحرص على عدم تفويت أيٍّ منها، مثل: كتابة محاضر الاجتماعات، أو حضور ورش عمل وتقديم تقارير خاصة بها، وتدوين الملاحظات في أثناء الاتصال الهاتفي، وغيرها. وتتطلب هذه المهارة دقةً عاليةً في التركيز تجنباً للنسيان؛ لأن التفكير أسرع بكثير من الكتابة. وبالتالي؛ سيكون بالإمكان اختيار ما يلزم تدوينه. وهذا ما يجعل التدوين أمراً ضرورياً لاسترجاع المعلومات من خلال استخلاص الأفكار الرئيسية، وتبويبها ودمجها مع أفكاره. وتلخيص أبرز النقاط المهمة بأقل قدرٍ من الكلمات؛ ليسهل تذكُّر المعلومات واسترجاعها.

ولتدوين الملاحظات لا بد من الأخذ في الاعتبار قراءة الموضوع قراءةً عامةً ومتأنيةً؛ لتحديد طبيعته والغرض منه وتحديد الفكرة الرئيسية، ثم وُضِعَ خطوطٌ أسفل المعلومات المهمة في الموضوع المقروء، وأسئلة حول الجزء غير المفهوم من النص أو الجزء المطلوب لتذكُّر محتواه، وتمييزها بالألوان (عبد الباري، ٢٠١٤). كما أنه من المثير جداً تشفير المعلومات المهمة في كلمة أو جملة ذات دلالة للكاتب، وتحديد المفاهيم العامة في الموضوع المقروء أو المسموع، وما يندرج تحتها من مفاهيم فرعية. وكذلك عمل خلاصة موجزة عن الموضوع بأسلوب الكاتب قيد الدراسة وإضافة ملاحظاته.

وهناك الكثير من الطرق والأساليب لتدوين الملاحظات بالإمكان اختيار الأسلوب الذي يتناسب مع الاحتياج، كما أنه بالإمكان الجمع بين أسلوبين وأكثر لاستحداث الطريقة المناسبة للفرد. ومن هذه الأساليب، هي:

- **الاختزال:** عرِّفت الموسوعة العربية (٢٠١٩: ٥٢٩) الاختزال باعتباره «أسلوب كتابة سريعة يعتمد الرموز أو المختصرات بدلاً من الحروف أو الكلمات أو الجمل؛ ليتمكّن الكاتب من ملاحظة سرعة المتحدث». وقد تكون هذه العلامات الرمزية عبارة عن مستقيمات أو منحنيات خفيفة أو ثقيلة أو دوائر صغيرة وكبيرة وبيضاوية، منقوطة أو غير منقوطة وغيرها. ويمكن الاستعانة باستخدام الحاسب الآلي، والاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها برنامج معالجة النصوص MS Word، مثل: أن يقوم بالاختزال بمجرد وضع كلمة أو حرف ويحوّلها تلقائياً إلى ما يرغب فيه الكاتب باستخدام خاصية التصحيح التلقائي. ويمكن استخدام الرموز (نموذج رقم ١٦):

نموذج الاختزال

العلامة	الحرف	العلامة	الحرف
	ن	\	ح
	ل		د - ض
	م	/	ر
	هـ	\	خ
	ت - ط		ذ - ز - ظ
	ي	o	و
	ق - ك		ش

نموذج رقم (١٦): نموذج الاختزال.

- طريقة الخريطة الذهنية (خريطة المفاهيم): يُعَدُّ رَسْمُ الخريطة الذهنية أحد الأساليب التي أحدثت ثورةً في التخطيط وتدوين الملاحظات. وقد ابتكر هذا الأسلوب التفكيرى توني بوزان Tony Buzan في نهاية الستينيات الميلادية، معتمداً على أسلوب إغريقي قديم في رَبط المعلومات بروابط ذهنية متصلة، تَمَكَّنُ العقل من التعامل مع الملاحظات بسرعة عالية، وبنفس الأسلوب الذي يتعامل به العقل مع الأفكار داخلياً في أثناء التفكير؛ تقوم هذه الخرائط على إعادة تنظيم بنية الموضوع في شكل رسومات أو صورة؛ فهي وسيلة تعبيرية عن الأفكار والمخططات بدلاً من الاقتصار على الكلمات فقط. وتُستخدَم الفروع والصور والألوان للتعبير عن الفكرة، كما يتطلَّب استخدامها تحديد الكلمات المفتاحية وكتابة الكلمة المحورية في وَسْطِ الصفحة ووَضْعُها في دائرة أو مستطيل، ثم وَضْعُ فروع للحقائق والأفكار والمفاهيم وتوضيح العلاقة بينهما سواء كانت رئيسية أو فرعية. وبهذا

يتمُّ تحسين معالجة الدماغ للمعلومات وترتيبها وتسهيل حفظها واسترجاعها من خلال تقديمها في شكل مرئي. كما أنه بالإمكان استخدام الألوان في هذه الطريقة والأحرف بأحجام كبيرة وفي أيّ تسلسل يراه الفرد مناسباً له (الشميمري وآخرون، ٢٠١٤).

وتتمثل أول خطوة من خطوات رَسْم الخريطة الذهنية في تقديم الموضوع؛ لاستمطار الأفكار بواسطة العصف الذهني بدون قيود تتحكّم في وضع الأفكار، ثم تصنيفها في فئات أو فروع لإمكانية تصميم الشكل الدلالي المناسب؛ وذلك لبناء الخريطة ثم يأتي دورُ الفحص الشامل على الورقة؛ للتأكد من الترتيب. وهناك برامج حاسوبية جاهزة للخرائط الذهنية يمكن أن تساعد الأفراد في بناء الخريطة.

- **طريقة الرّسم المنطقي أو الخطي:** هي عملية تنظيمية تساعد على تدوين الملاحظات؛ إذ يمكن تقسيم الملاحظات إلى عناوين رئيسية وفرعية وتنظيمها في مجموعات مترابطة باستخدام الأرقام أو الرموز أو الأشكال (عبد الباري، ٢٠١٤: ٨٢) ومنها:

- **طريقة كورنيل:** تُعدُّ هذه الطريقة من أهم طرق تدوين الملاحظات؛ إذ يتمُّ تقسيم الصفحة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأيسر، ويُخصّص لتدوين الأفكار الأكثر أهمية التي ذُكرت في أثناء الحديث من خلال استخدام كلمات ونظريات وعبارات ورسومات وشروحات وأشكال. وبإمكان الفرد استخدام الخريطة الذهنية بداخل هذا القسم؛ وذلك لسهولة وسرعة استرجاع المعلومات. والقسم الأيمن ويُسمّى بالهامش ويُخصّص لكتابة الكلمات المفتاحية والأسئلة التي تساعد على التذكُّر، وتدعم النقاط السابقة التي تمَّ تدوينها من خلال كتابة الأسئلة والكلمات المفتاحية التي تساعد على ربط المعلومات وفهمها فيما بعد. أمّا القسم السفلي؛ فيُسمّى الملخص، وفيه يُكتب كلُّ ما يساعد الكاتب على التذكُّر كملخص عام للحديث؛ فمثلاً: بالإمكان كتابة موقع على الإنترنت تمَّ ذكره، أو أيّ تنبيه يساعد على تحقيق هدفه. وبإمكانه أن يتركه فارغاً لحين الانتهاء من تدوين الملاحظات كاملةً، ثم يقوم بترتيب الملاحظات التي كتبها وتلخيصها عند مراجعتها لها (نموذج رقم ١٧). كما أن برنامج مايكروسوفت وورد يدعم طريقة كورنيل؛ من خلال توفيره عدة نماذج خاصة بهذه الطريقة. بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني (Templatelab, 2019)، والذي يحتوي على الكثير من نماذج تلك الطريقة.

الموضوع: ورشة عمل الأفكار الإبداعية التاريخ:	
هذا الجزء يخص لكتابة الملاحظات:	هذا الجزء للأسئلة والكلمات المفتاحية بيئات متنوعة (كلمة مفتاحية) دور الأسرة مؤثر جداً (كلمات مفتاحية) كيف نكشف الابتكار؟ (سؤال)
<p>بيئات الابتكار</p> <pre> graph TD A((بيئات الابتكار)) --- B((المدرسة)) A --- C((الأسرة)) B --- D((الاصدقاء)) B --- E((المعلمين)) C --- F((الجيران)) </pre>	
<p>الملخص:</p> <p>مواقع تساعد على الابتكار هي:</p> <p>مستقبل الابتكار: يجب البحث عن سبل عديدة للابتكار.....</p>	

نموذج رقم (١٧): نموذج طريقة كورنيل.

- طريقة إعداد القوائم (عبد الباري، ٢٠١٤): وفي هذه الطريقة يتم وضع المعلومات في صورة تركيبية، أو في شكل فئات منظمة، تتسم بالتماسك والترابط المنطقي فيما بينها. وقد تعدد القائمة حسب النموذج رقم (١٨):

الكلمات والمفاهيم والنقاط الرئيسية	ملخص النص	ملاحظات عامة تشتمل على آراء الكاتب وانطباعاته عما قرأ وأي ملاحظات أخرى

نموذج رقم (١٨): نموذج إعداد القوائم.

مهارات الاتصال الإلكتروني:

مع زيادة الإنتاج المعرفي وتنامي التطورات التقنية، وتعدّد طرق ووسائل الاتصال، وفي ظل التوجّهات العالمية لتطبيق الحكومة الإلكترونية، والتحول إلى المنظمات الرقمية - توجّب على المنظمات الانتباه إلى أهمية الاتصالات الإلكترونية، وجعلها واقعاً ملموساً من خلال تبني سياسات حديثة للاتصال مواكبةً للتطوّر التقني، وتدريب جميع الأفراد على استخدام التقنيات الحديثة؛ لتعزيز فاعلية الاتصال بين الأفراد (عبوي، ٢٠١٥)، ولا يمكن فصل مهارات الاتصال الإلكتروني عن مهارات الاتصال الكتابي. ويحتّم الاتصال الإلكتروني على المستخدمين إتقان عددٍ من المهارات الإلكترونية بما يحقق الفاعلية والأهداف المرجوة، ومن تلك المهارات:

١- مهارة البحث عبر الإنترنت:

مع ثورة البيانات والمعلومات وحاجة المنظمات ومُستخدِمي الإنترنت إلى الحصول على المعلومات التي يريدونها، بما يلبي احتياجاتهم في أقصر وقتٍ ممكن وبأسهل الطرق، وأن يجدوا ضالّتهم بين الكمّ الهائل من المعلومات - أصبح اكتسابُ مهارة البحث عبر الإنترنت ضرورةً لا بد منها؛ وذلك عن طريق معرفة الاستخدام الأمثل لمحرّكات البحث للوصول للمعلومة المناسبة بما يضمن توفير الوقت والجهد.

وتُعرّف محرّكات البحث بأنها برنامجٌ يمكّن المستخدمين من البحث عن كلمات محدّدة أو مواقع أو صور أو غيره، ضمن موارد شبكة الإنترنت المختلفة. ومن أشهر محرّكات البحث: Google, Yahoo. وجميع هذه المحرّكات تعمل على البحث عن المعلومات المتطابقة مع الكلمات المفتاحية التي يحدّدها الباحث؛ من خلال البحث في الفهارس الخاصة بصفحات الإنترنت؛ إذ يقوم بإنشاء جداول مرتبة أبجدياً بالكلمات الرئيسية الناتجة عن البحث، ومن ثم يُحصّر الصفحة التي تحتوي على هذه الكلمة. غير أنّ ما يميّز محرّكات البحث بعضها عن بعض؛ هو مدى مقدرتها على فهرسة كلمات أكثر، ومدى العمق في محتويات الصفحة؛ للخروج بنتائج أكثر دقة؛ فبعض هذه المحرّكات يقوم بفهرسة كلّ الكلمات الموجودة في كلّ صفحات الموقع، والبعض الآخر يفهرس كلمات الصفحة الأولى فقط، وقد يكتفي البعض منها بالكلمات الموجودة في العنوان الرئيسي للصفحات. وكذلك تختلف في مدى نشاطها

في تحديث معلومات قواعد بياناتها، ومن هنا يأتي التحدي بين الشمولية والدقة في النتائج والسُرعة في إيجاد المعلومة (السكرانة، ٢٠١٧؛ علم الدين، ٢٠١٤).

وتتمثل مهارة الباحث عن المعلومات في معرفته بمحركات البحث القوية والشهيرة وخصائص كلٍّ منها؛ بالإضافة إلى مهارته في تحديد الكلمات المفتاحية التي تصف المعلومات التي يريدّها. وكلما كان الباحث محدّداً في اختيارها؛ حصل على النتائج التي يريد، ويساعده في ذلك ضرورة معرفته بكيفية إجراء البحث المتقدّم باستخدام الرموز والمعاملات التي تضمن جودة المعلومات، وهي عبارة عن كلمات أو رموز تعرف العلاقة بين الحدود المُستخدمة في استعلام البحث؛ بحيث يتمّ وَضْع تلك العوامل بين الكلمات المفتاحية المكوّنة لاستعلام البحث، وتستخدم بحروف كبيرة (CAPITAL LETTERS)؛ من أجل أن يتمكّن محرّك البحث من تمييزها عن كلمات البحث المجاورة لها مع إضافة فراغ قبلها وبعدها، على سبيل المثال (السكرانة، ٢٠١٧):

- **المعامل (و) AND:** يدلّ على البحث عن معلومات في صفحة يجب أن تكون موجودةً بهما الكلمتان المُراد البحث عنها، مثل التعبير التالي: الاتصال الكتابي AND الإلكتروني؛ فإن نتائج البحث تتضمّن كلتا الكلمتين.

- **المعامل (أو) OR:** يدلّ على البحث عن معلومات في صفحةٍ تشتمل على إحدى الكلمتين، مثل التعبير التالي: الاتصال OR التواصل؛ فإن نتيجة البحث ستكون كلّ الصفحات التي تحتوي على الكلمتين معاً أو إحداهما.

- **المعامل (بالقرب من) NEAR:** يدلّ على البحث في الصفحات التي تحتوي على حدّي البحث؛ بحيث تكون إحدى الكلمات موجودةً في حدود عددٍ معين من الكلمة الثانية.

- **المعامل (ولا) AND NOT:** يحث هذا المعامل محرّك البحث على عرض أيّ صفحة تحتوي على الحدّ الأول، ولا تحتوي على الحدّ الثاني، مثل التعبير التالي: الاتصال NOT الكتابي؛ فإن الصفحات التي تُعرض هي التي تحتوي على كلمة الاتصال، ولا تحتوي الكتابي.

- **الجملة الكاملة:** يضع الكاتبُ كلمةً على شكل جملة بين علامتي تنصيص؛ فيتعامل معها محرّك البحث ككلمة واحدة، مثل التعبير التالي: «التجارة الإلكترونية» يؤدي لعرض الصفحات التي تحتوي على كلمتي التجارة الإلكترونية معاً بوصفها مصطلحاً أو عبارة.

- اختصار الكلمات: يكتب الباحث جزءاً من الكلمة التي يبحث عنها ويضع بعدها مباشرة علامة النجمة (*); فيبحث المحرّك عن أيّ امتداد للكلمة. ولكن قد تكون نتيجة البحث كبيرة وغير دقيقة، مثلاً التعبير (مكتب*) سوف يعرض صفحات تحتوي على كل من الكلمات: المكتب، المكتبي، المكتبية، المكتبيون وغيرها.

٢- مهارة الكتابة الإلكترونية:

إنّ تمثّل الكاتب بمهارات الكتابة الإدارية يمكنه بلا شك من إتقان الكتابة باستخدام الوسائط الإلكترونية؛ فلا بد من مراعاة التسلسل المنطقي والوضوح، إلى جانب سلامة اللغة والتراكيب ودقة المعلومات. ولكن بالنظر إلى طبيعة الوسيلة الإلكترونية التي تتصف بالسرعة والإيجاز؛ فإنه على الكاتب معرفة خصائص الكتابة الإلكترونية؛ حتى يتسنى له جذب انتباه القارئ وإقناعه بالقراءة، ومن هذه الخصائص الكتابة الواضحة والموجزة في الاتصال الإلكتروني بالشكل الذي يُسهّل قراءة واستيعاب الكتابة الإلكترونية بأسلوب بسيط ومباشر وجذاب؛ لذا لا بد أن تكون الجملة الافتتاحية قوية؛ لإقناع القارئ بمواصلة القراءة، وسهولة الاستيعاب، وتجزئة النصوص إلى فقرات قصيرة؛ حتى لا يتشتت القارئ ويحافظ على تركيزه، ولمساعدته لمعرفة نقاط البدايات؛ إذ يُمكن للمتصفح بدء القراءة، واستخدام العناوين الرئيسية والفرعية الواضحة لفصل الأفكار، وأن تكون مباشرة وجاذبة تشجّع على القراءة. مع ضرورة استخدام كلمات مفتاحية واضحة ومباشرة؛ لكي تظهر العناوين للنصوص التي تحمل تلك الكلمات، وهذا يساعد على تسهيل البحث عبر الإنترنت. وفي حال الكتابة في صفحة الإنترنت؛ يجب ألا يزيد طول النص عن (٨٠٠) كلمة، والتأكد من بقائها في شاشة واحدة، مع استخدام الوسائط المتعددة، مثل: الصوت، والصورة، والأشكال وغيرها، التي تدعم النص وتجعله أكثر استيعاباً (علم الدين، ٢٠١٤؛ أبو عيشة، ٢٠١٤).

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل؛ حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية، مع ذكر السبب:

١- إدارة الوقت بفعالية تعطي الأفراد الشعور الإيجابي والتغلب على الإجهاد والإحباط الذي يقلل من كفاءة العمل.
()

٢- يصعب على الفرد حديث الخبرة اكتساب مهارات الاتصال.
()

٣- تُعدُّ مهارة لغة الجسد من المهارات التكاملية في الاتصال المباشر.
()

٤- تُعدُّ خبرات التمكّن من أكثر الأساليب فاعليّة في تكوين مشاعر فاعلية الذات.
()

٥- المسافات الشخصية، هي: المسافة أو الفراغ الموجود بين الفرد والآخرين أثناء الحديث، وقسّمها الباحثون إلى أربع مناطق: الحميمة، والشخصية، والاجتماعية، والعامة.
()

٦- من السهولة فصل مهارات الاتصال الإلكتروني عن مهارات الاتصال الكتابي.
()

التمرين الثاني:

يُقاس مَدَى نجاح العرض بِمَدَى توفُّر مواصفات العرض الفَعَّال، ويمرُّ العرض الفَعَّال بثلاث مراحل أساسية؛ هي: مرحلة الإعداد، ومرحلة التقديم، ومرحلة التقييم. والمطلوب تحديد أهمِّ المهام في كلِّ مرحلة من هذه المراحل.

م	المرحلة الأولى مرحلة الإعداد	المرحلة الثانية مرحلة التقديم	المرحلة الثالثة مرحلة التقييم
١			
٢			
٣			

أسئلة للنقاش:

- ١- يرى المختصُّون أنَّ الأفراد الذين يتمتعون بدرجةٍ عاليةٍ من تقدير الذات يشعرون بارتياحٍ وثقة، ويكونون قادرين على التواصل بوضوح مع الآخرين، والعكس صحيح. المطلوب: مناقشة أهمِّ العوامل المؤثرة على مهارة إدارة الذات.
- ٢- يتفق المختصُّون على أهمية الانطباع الأول في تكوين صورة إيجابية أو سلبية تجاه الفرد، وصعوبة الحصول على فرصة ثانية لتعديلها؛ لذا يُعدُّ إتقان مهارة لغة الجسد عنصراً أساسياً لتحقيق الصورة الإيجابية. والمطلوب مناقشة أهمِّ قواعد تحسين وتطوير مهارة لغة الجسد.
- ٣- تُعدُّ مهارة تدوين الملاحظات مهارةً مهمةً في الاتصال الكتابي. اختر أسلوبين من أساليب تدوين الملاحظات كمثال يوضِّح أهمية تلك المهارة.
- ٤- وَضِّح الفرق بين المعاملين المنطقيين: المعامل (و) AND، والمعامل (أو) OR، مع التطبيق العملي لكلِّ منهما.
- ٥- بالتطبيق العملي على وسائل التواصل الاجتماعي؛ قم بنشر إعلان تسويقي واحد لمنظمة تبحث عن موظف لشغل وظيفة «سكرتير». وذلك في المواقع التالية: تويتر - لينكدإن - فيس بوك.
- ٦- بالتطبيق العملي على بعض وسائل التواصل الاجتماعي؛ المطلوب: عمل توثيق خاص بأحد الأنشطة التي تقوم بها منظمته؛ وذلك عبر برنامج «اليوتيوب» ونشره عبر موقع المنظمة.

حالة تطبيقية

يعمل «فهد» مساعداً إدارياً في إحدى الإدارات في منظمة تختصّ بالنقل. طلب منه مديره إعداد تقريرٍ عن أكبر شركات النقل في العالم والخدمات المبتكرة التي تقدّمها لعملائها، وطرق التسويق التي تستخدمها تلك الشركات.

أصاب «فهد» الشعور بالقلق؛ فهو لا يقدر على التمييز بين الشركات لكثرتها على الإنترنت، كما أن البحث يتطلب إجادة اللغة الإنجليزية التي لا يتقنها؛ ولكنه استطاع وبكثير من الجهد والاستعانة بالمرجم الآلي للمواقع أن يبحث عن الشركات المطلوبة ويراسلها لتزويده بالمعلومات. وبما أن «فهد» يستقبل في عمله العديد من الرسائل الإلكترونية الخاصة بالمنظمة؛ إضافةً إلى رسائل دعائية كثيرة نتيجة دخوله لأحد المواقع المتخصصة بشراء الملابس الرياضية ومواقع أخرى بسبب مشترياته الخاصة عبر الإنترنت؛ ونظراً لازدحام الرسائل الإلكترونية لديه، لاقى الكثير من الصعوبة في تمييز الرسائل التي تحمل المعلومات المطلوبة من الشركات.

أسئلة للمناقشة:

- ١- ما هي المشكلة الرئيسية التي يعاني منها «فهد»؟ وما هي المشكلات المترتبة عليها؟
- ٢- بافتراض أنك «فهد»؛ ما هي الطريقة الصحيحة للبحث عبر الإنترنت، وعمل المقارنات مع التمثيل؟
- ٣- اقترح على «فهد» الحلول التي ستساعده في حال اتبع السياسات الخاصة بالاتصال الإلكتروني.

الباب الثالث

إدارة الوثائق والمعلومات

تُعَدُّ المعلومات مورداً وطنياً وإستراتيجياً مهماً وأحد محاور القوة؛ فهي المحرك الأساسي للتنمية والتطوير لأيِّ مجتمع حيوي. وفي ظل التطوُّرات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات التي أثَّرت بدورها على بنية المجتمع؛ ظهر ما يُسمَّى بمجتمع المعرفة، فبقدر محافظة المجتمعات على المعلومات وتوثيقها وتنظيمها وتسخيرها لخدمة الأفراد؛ فإن ذلك يُسهم في تقدُّمها ورقِّيَّها. وتتنافس المنظمات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مجتمعاتها البشرية؛ للحصول على المعلومات؛ لكونها مورداً إستراتيجياً مهماً تعتمدُ عليه في رَسْم السياسات والخطط التي تقودها لتحقيق أهدافها، وهذا لا يتحقق لأيِّ منظمة ما لم تهتم بتبادل تلك المعلومات ضمن منظومة متكاملة مع منظمات المجتمع والبيئة الخارجية التي تتفاعل من خلالها. فهي تعملُ بشكلٍ سريعٍ على تحقيق التوازن مع بيئتها الخارجية والداخلية في سبيل تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية وإجراء التغييرات التنظيمية في سياساتها وهياكلها وأنظمتها؛ لمواكبة تلك التغييرات (القحطاني، ٢٠١٨).

والاتصال والمعلومات مصطلحان مختلفان بعضهما عن بعض؛ غير أنهما يعتمدان على بعضهما؛ فالمعلومات ومهما كانت أهميتها وقيمتها لن تكون مفيدة ما لم تتوفر وسائل مناسبة وحديثة لتبادلها؛ من خلال نظام فعَّال للاتصال، كما أن سلامة القرارات تعتمد بالدرجة الأولى على توفر المعلومات بمواصفات نوعية وبالقدر المطلوب، وفي الوقت المناسب. وتُعَدُّ الوثائق المكتوبة مصدراً مهماً وأساسياً لتوفير البيانات والمعلومات؛ لذا تعمل المنظمات بكافة مجالاتها على وَضْع الترتيبات التنظيمية والإجرائية التي تمكِّنها من توفير المعلومات والمحافظة عليها سليمةً وكاملةً؛ حتى يَمِكن الرجوع إليها بسهولة ويُسرٍ عند الحاجة. ومن هذا المنطلق؛ جاء الاهتمام بالوثيقة الإدارية باعتبارها أداةً لإثبات الحق، وحمايته من الضياع، وفي السنوات القليلة السابقة - ما قبل دخول النظم الحديثة لإدارة الوثائق والمعلومات - أُعْتُبرت شرطاً أساسياً من دونه لا ينشأ الحق القانوني للمعاملة؛ لهذا أصبحت المنظمات مطالبةً بالاستعانة بأساليب إدارية حديثة للسيطرة على تدفق الوثائق والمعلومات التي تحتويها والتحكُّم فيها.

وفي ظل التغييرات التي يشهدها العالم والانفجار المعلوماتي الذي نعيشه في الوقت الحاضر، ومع ظهور مفاهيم جديدة في التعامل مع هذه المعلومات، مثل: الحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية؛ أصبح لزماً على المنظمات تحمُّل

مسؤولية استخدام أساليب مَرِنَة ومتطوّرة وتَبَنِّي مفاهيم جديدة لصناعة وإدارة تلك المعلومات، والتحسين المستمر لإجراءات العمل وزيادة الكفاءة والفاعلية؛ لذا يجب عليها إدخال تغييرات جوهرية على الخدمات التي تقدّمها؛ لأن استمرارها في مجال المنافسة مرهونٌ بالإبداع والجودة (العريشي، ٢٠١٨). فَمَنْ يَمْلِكُ صناعة المعلومات يملك مفاتيح صناعة القرارات؛ ومن هنا يجب فهم دور المعلومات كأحد العوامل المؤثرة في إحداث تغييرات في المجتمع؛ من خلال تفعيل الأنظمة المعلوماتية الحديثة والمتطوّرة، والتخلّص من التعقيدات الإدارية التي تواجه الأفراد في التعامل مع منظمات الدولة؛ سواءً في القطاع العام الحكومي أو القطاع الخاص؛ وبحيث يصبح الفرد قادراً على الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها بأسرع وقتٍ وأقل جهدٍ ممكن، مع توفير مستوى عالٍ من الأمن وسلامة المعلومات.

ومن هذا المنطلق؛ فقد اتجهت الحكومات إلى رَبَط جميع الجهات بشبكات معلوماتية متطوّرة من خلال تفعيل دور الحكومة الإلكترونية وإعادة هيكلة أجهزة الدولة لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك إنشاء مراكز متخصصة للمعلومات؛ للمحافظة عليها وتقديمها للمستفيدين والباحثين عند الضرورة وسَنّ القوانين والأنظمة التي تُسهّم في المحافظة على أمن وسلامة المعلومات.

وقد أوّلت المملكة العربية السعودية الحكومة الإلكترونية اهتماماً بالغاً؛ تجسّد ذلك عند إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي من أهمِّ محاورها «مجتمع حيوي، وطن طموح، حكومته فاعلة»، وأبرز التزاماتها تطوير الحكومة الإلكترونية. ورَكَزَت الرؤية على توسيع خدمات الإنترنت السريع في مختلف مناطق المملكة، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية في المجالات الصحية والتعليمية؛ إضافةً إلى تيسير إجراءات العمل، وتنويع قنوات التواصل، ودَعَم استخدام التطبيقات ومنصات مشاركة البيانات التي تقوم على مبدأ المشاركة والتفاعل مع المستفيدين؛ إذ يُتاح لهم المشاركة في الاطلاع على البيانات والمعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات ومراجعة الأداء؛ وذلك عن طريق أنظمة وتطبيقات تعمل على تقديم الخدمات المتكاملة عبر شبكات المعلومات.

وبفضلٍ من الله وبدعمٍ واضحٍ من القيادة الرشيدة؛ نجحت المملكة في تحقيق تقدُّمٍ بارزٍ في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية بعد أن أصبح التعامل الإلكتروني للحصول على الخدمات الحكومية واقعاً ملموساً يعيشه الملايين من المستفيدين عند تعاملهم مع المنظمات الحكومية.

الفصل الأول

مدخل إلى إدارة الوثائق

تُعَدُّ المعلومات من أهمِّ موارد المنظمة، والركيزة الأساسية التي يقوم عليها العمل الإداري في جميع مراحله، وهي نتاج أداء إدارات المنظمة لأعمالها اليومية؛ فيتمُّ إنشاء واستقبال المعلومات من قنوات الاتصال المختلفة، وتسجيلها واستخدامها في أداء العمل، ومن ثمَّ حفظها بطريقة تضمَّن أمنها وسلامتها؛ للرجوع إليها عند الحاجة؛ لتكون بمثابة الذاكرة الحية للمنظمة، وتُسهم في المحافظة على كيانها وهويتها.

ومنذ نشأة المنظمات؛ تمَّ الاعتمادُ على حفظ المعلومات ورقياً بالدرجة الأولى؛ غير أنه ومع ظهور المنظمات الحديثة والتوسُّع الحاصل في أعمالها وأنشطتها؛ أدَّى ذلك إلى زيادة كمية المعلومات التي تنتجها، واستخدمت أشكالاً متعددةً من وسائط تسجيل وحفظ المعلومات النصية أو الصوتية أو المرئية التي أتاحتها التطورات التقنية. على الرَّغم من أن هذه التطورات لم تؤثر كثيراً على العمل المتعلق بحفظ الوثائق؛ إذ بقيت الإدارات والمكاتب المسؤولة عن حفظ المعلومات (الأرشيف) مُحاطةً بالكثير من السَّرية والخصوصية؛ مما أعطاهما طابعاً انعزالياً بالنسبة لبقية إدارات المنظمة. وفي أواخر القرن العشرين؛ حققت تقنية المعلومات قفزاتٍ كبيرةً باستخدام الشبكات والإنترنت وقواعد البيانات وغيرها؛ مما أحدث انفجاراً في كمية المعلومات المحمولة والمتبادلة على الشبكات المفتوحة، وأصبح من الضروري إيجاد الحلول التقنية الملائمة لإدارتها والتحكُّم فيها والسيطرة على مختلف أوجه التعامل معها (المدادحة، ٢٠١٣).

ولقد أثرت التغيُّرات التقنية على المنظمات بشكلٍ كبير؛ إذ تدفقت المعلومات والوثائق وبشكلٍ متزايدٍ، وبرزت الحاجة إلى استخدام نظام سليم يساعد على إدارة الوثائق يشمل كافة الوظائف والعمليات التي تحقق انسيابية تدفق المعلومات، وتضبط دورة حياة الوثائق على أساس علمي مدروس؛ بهدف المحافظة عليها وصيانتها وحمايتها وتوفير الطرق اللازمة لاسترجاعها بسهولة.

وفي ظلّ هذه التغيّرات وما نتج عنها من مميزات هائلة من سهولة الاتصال والوصول إلى المعلومات بسرعة فائقة؛ تبنّت الحكومات مفهوم الحكومة الإلكترونية، ودعمت تطبيق الإدارة الإلكترونية في المنظمات التي أخذت على عاتقها مسؤولية استخدام أساليب مرنة ومتطورة في العمل، والاستفادة من المعلومات كأحد العوامل المؤثرة في إحداث التطوير الفعّال، وتمّ التحوّل لإدارة الوثائق الإلكترونية؛ للاستفادة من الإمكانيات التي وفّرتها نظم المعلومات والاتصالات، وما تضمّنه ذلك من ضرورة توفير متطلباتها، ومواجهة التحدّيات التي أفرزتها لتحقيق الهدف من استخدامها.

مفاهيم في إدارة الوثائق:

كانت الوثيقة ولا تزال مورداً إستراتيجياً مهماً للمنظمات ومصدراً موثقاً للمعلومات، تستندُ عليها الإدارة في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف؛ إذ تعمل الوثيقة على توفير المعلومات المطلوبة؛ بهدف دعم وإدارة الوظائف الإدارية في المنظمات على اختلاف أنواعها، وتمثل الوثائق مصدراً تاريخياً يوثق الكثير من الأحداث على مستوى الدول والمنظمات والأفراد. وأُستخدِمَ لفظ الوثيقة؛ للدلالة على المعنى القانوني لها، وتتضمّن الحقوق الشرعية المكتوبة في صيغة قانونية، ومن ثمّ تمّ استخدامها؛ للإشارة إلى «المواد التي تحوي معلومات ثابتة تمّ نشرها في مكانٍ ووقتٍ محدّدين؛ بهدف التزويد بالمعلومات، مع إمكانية البحث عنها في حال الحاجة لها» (Kittanah, 2016: 4).

وقد أورد المختصّون العديد من التعريفات للوثيقة؛ فوفقاً للموقع الرسمي لقاموس أكسفورد (٢٠١٩)؛ هي «عبارة عن وسيطٍ وِرقِي، أو إلكتروني تدلُّ على الماضي وتُستخدَم كمرجعٍ في وقتٍ لاحق، وتدلُّ على الوقائع الرسمية»، كما عرّفها الهوش (٢٠١٨: ١٨) بأنها «المعلومة المسجّلة بغضّ النظر عن الوسيط الحامل لهذه المعلومة أو خصائصه، أنشأتها أو تسلمتها أيّة منظمة باعتبارها دليلاً على عملياتها، وتملك قيمةً تستحق الحفظ لفترة محدّدة من الوقت»، وقد عرّف نظام الوثائق والمحفوظات الصادر في المملكة العربية السعودية (المرسوم الملكي رقم (م/٥٥) وتاريخ ١٤٠٩/١٠/٢٣ هـ) الوثيقة بأنها «الأوعية التي تحتوي على معلومات تتعلّق بأعمال ومصالح الدولة؛ سواءً نتجت هذه الأوعية عن عمل من أعمال أجهزتها أو من سواها، ما دام أن الأمر يقتضي حفظها للحاجة إليها أو لقيمتها».

مما سبق يمكن تعريف الوثيقة بأنها عبارة عن وسيط وركي أو إلكتروني يحمل معلوماتٍ رسميةً ناتجةً عن ممارسة المنظمة لمهامها وأعمالها اليومية، وتمثل الوثيقة التدفق الطبيعي للعمل والإنجاز في المنظمة مهما اختلف نوع وشكل ذلك الوسيط أو المرحلة التي تمرُّ بها الوثيقة. وتمثّل الوثائق تدفقاً طبيعياً للإنجاز وأداء الأعمال؛ سواءً أنتجتها المنظمات أو تلقتها وترتبط بعضها ببعض بعلاقات منطقية؛ بحيث من الصعب فهم محتويات أيّ وثيقة دون الرجوع للوثائق المرتبطة بموضوعها. وبالتالي؛ فهي تكتسب الصفة الرسمية كوثيقة قانونية يُعتدُّ بها عند تحديد المسؤولية؛ لما تحويه من معلومات صحيحة وحقائق بعيدة عن التحيز تمّت المصادقة عليها من صاحب الصلاحية أو مَنْ ينوب عنه نظاماً، وبالتالي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (الحمامي، ٢٠١٣؛ شعبان، ٢٠١٦).

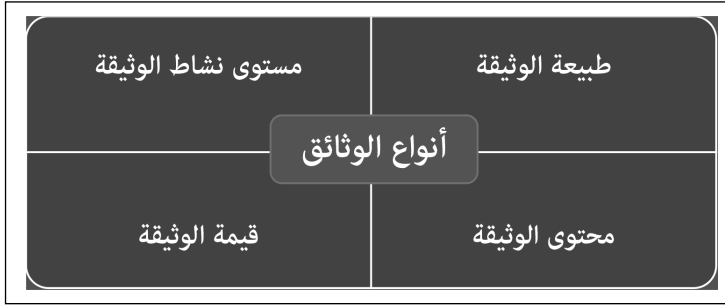
ووفقاً لهذه الخصائص؛ فإن الوثيقة تمثل توثيقاً لنشاطات المنظمة لا يمكن الاستغناء عنه؛ فقد سعت المنظمات على اختلاف أنواعها إلى الاحتفاظ بالمعلومات بشكل سليم؛ لما تحقّقه من دعمٍ لجميع الأنشطة والعمليات المنجزة فيها. ويُقصد بالتوثيق «تيسير الإفادة من أوعية المعلومات المتخصصة؛ وذلك بعرضها، ونسخها، ونشرها، وبثّها، وتجميعها، واختزانها، وتحليلها موضوعياً، وتنظيمها، واسترجاعها» (الهوش، ٢٠١٨: ٣٥). وأصبحت هذه المعلومات تمثل ميزةً تنافسيةً للمنظمة تضمّن لها اتخاذ القرارات الصحيحة لاكتساب الفرص المتاحة، وتقديم خدمات تلبي احتياجات العملاء؛ لذا اتجهت المنظمات إلى بناء نظامٍ لإدارة الوثائق يعمل على حفظ المعلومات وتبادلها بشكلٍ سريعٍ ومنظم، كما طوّرت الأساليب والطرق التي تمكّنها من التحول إلى النظم المعلوماتية الرقمية، وما يتطلبه ذلك من تأسيسٍ للبنية التحتية التي تضمن تبادل المعلومات بكل سهولة ويسر. ويمكن تلخيص الفوائد الناتجة عن التوثيق في التالي (الأرياني، ٢٠١٦؛ عبده، ٢٠١٥؛ الحيت، ٢٠١٥):

- دَعَم الإدارة في اتخاذ القرارات وتحسين العمليات الإدارية؛ وبالتالي رَفَع الكفاءة والفاعلية؛ وذلك من خلال ضمان توفير المعلومات اللازمة للإدارة في الوقت المناسب وبالقدر المناسب.
- تحسين جودة إنتاجية المنظمات وكفاءتها في أداء الخدمات التي تقدّمها؛ من خلال تزويد المستفيدين والباحثين بالمعلومات المطلوبة؛ خاصةً عند استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

- الاستجابة لتوفير المعلومات التي تحويها الوثائق بأنواعها المختلفة، والتي تطلبها المنظمات الحكومية الرقابية المركزية، وحاجة متخذي القرارات إليها؛ لوضع الأهداف والخطط الإستراتيجية؛ سواءً على مستوى المنظمات أو الحكومات.
- التسجيل التاريخي للأحداث التي تمرُّ بها المنظمات؛ إذ يؤرِّخ للعمليات في المنظمات بما يحتويه من معلومات مهمة تمثل إرثاً تاريخياً للمنظمات؛ وبالتالي لجهاز الدولة بشكل عام؛ ومن هنا بدأ إنشاء مراكز التوثيق الوطنية للمحافظة على المعلومات التاريخية.

أنواع الوثائق:

تتنوع الوثائق الناتجة عن ممارسة المنظمات لأعمالها اليومية وفقاً لعددٍ من الاعتبارات ويمكن التمييز بين أنواع الوثائق كما في الشكل التالي:



شكل رقم (٣-١): أنواع الوثائق.

وفيما يلي تفصيلٌ لهذه الأنواع:

- **أنواع الوثائق وفقاً لطبيعة الوثيقة:** يتمُّ تقسيمها إلى: وثيقة ورقية، وهي التي يتمُّ تسجيل محتواها على وسيطٍ ورقي، ومن ثم التعامل معها من حيث الإتاحة والحفظ والأرشفة وفقاً لطبيعتها الورقية. ووثيقة إلكترونية، وهي التي يتمُّ تسجيل محتواها على وسيطٍ إلكتروني، ويتمُّ التعامل معها بواسطة أيِّ وسيلة إلكترونية. وقد عرَّفها (الحمامي، ٢٠١٣: ٢٧) بأنها «المعلومات المسجَّلة والمخزَّنة على وسيطٍ مادي والتي يمكن تفسيرها في سياقٍ تطبيقي وتُعامل كوحدة وقد تكون مزيجاً من نصٍّ ورسومات وصوت أو صورة متحركة، وقد تكون عنصراً واحداً أو عدّة عناصر معاً».

وقد أُنحت تقنية المعلومات والاتصالات أشكالاً مختلفةً لوثائق الوسائط المتعددة، منها: الوثائق الصوتية والنصية والمرئية التي تمَّت معالجتها إلكترونياً. وقد ذكر موقع المجلس الدولي للأرشيف (ICA) أن الوثائق الإلكترونية تتمثل في مجموعةٍ واسعةٍ من الوسائط التناظرية والرقمية بما في ذلك المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني، والصور الفوتوغرافية والأفلام والتسجيلات الصوتية (الحمامي، ٢٠١٣). كما تتنوع أشكال وأنواع الوثيقة الإلكترونية وفقاً لطريقة الإنشاء أو التخزين؛ فمنها الوثائق التي أنشئت باستخدام البرامج التطبيقية، مثل: برامج MS Office، ومنها: وثائق برنامج معالجة الكلمات (Word)، ووثائق الجداول الإلكترونية (Excel)، ووثائق العروض التقديمية (PowerPoint)، أو وثائق النصوص الفائقة للتعامل مع بيئة الويب، مثل: ملفات HTML, XML. وكذلك الوثائق التي تمَّ إنشاؤها بواسطة نظم المعلومات الإدارية، مثل: قواعد البيانات، أو نظم تدفق العمل. والوثائق الناتجة عن نظم الاتصالات، مثل: رسائل البريد الإلكتروني، ونظام الاتصالات الإدارية، وخدمات الرسائل القصيرة والبريد الصوتي. وهناك نوعٌ من الوثائق الإلكترونية التي أنشئت كوثائق ورقية، ثم تمَّ تحويلها إلى وثائق إلكترونية باستخدام المسح الضوئي أو التطبيقات المتخصصة.

وتتشابه الوثيقة الورقية مع الوثيقة الإلكترونية في الإجراءات الإدارية التي تخضع لها كلٌّ منهما، على الرغم من وجود عددٍ من أوجه الاختلاف بينهما؛ من حيث البنية والوسيط والإتاحة والتخزين. فبينما يتمُّ تسجيل محتوى الوثيقة الورقية على وسيط ورقي ترتبط به بصورة مطلقة وباستخدام حروف وأرقام ورموز لغة الكتابة، كما أن إمكانية الوصول لمحتواها يكون مباشراً؛ من خلال البحث اليدوي والقراءة المباشرة. فإن الوثيقة الإلكترونية يتمُّ تسجيل محتواها برموز إلكترونية (رقمية) على وسيط تخزين غير مُقيّد بالوسط الذي تمَّ تسجيله عليه في المرة الأولى، يمكن نقله من وسيط إلى آخر حسب الحاجة، مثل: نقل ملف من جهاز الحاسب إلى وسيط تخزين إلكتروني؛ وهو الأمر الذي يجعل الوصول إليها وقراءتها يتطلب وسيطاً إلكترونياً واستخدام أساليب تقنية حديثة (الحمامي، ٢٠١٣).

- أنواع الوثائق وفقاً لمستوى نشاط الوثيقة: تنشأ الوثيقة نتيجة ممارسة المنظمات لأعمالها اليومية، وتتصف الوثيقة بسمات معينة وفقاً لمستوى النشاط والمرحلة التي تمرُّ فيها، ومدى الحاجة إلى استخدامها في أداء العمل. ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية

للوثيقة وفقاً لمستوى نشاطها؛ فالوثيقة التي لا تزال قيد الاستخدام في الإدارات نظراً لحاجة العمل لها تُسمى الوثيقة النشطة، وتستمر الوثيقة في هذه المرحلة بحسب ما تقتضيه اللوائح المعتمدة في المنظمة، وغالباً يتم حفظ الوثائق في هذه المرحلة في المكاتب الإدارية التي أنشأتها أو تلقتها وما زالت تمارس عليها بعض الأعمال أو تتخذ عليها إجراءات معينة. والوثيقة المتوسطة النشاط التي تُستخدم لفترات متباعدة حيث تقل الحاجة المستمرة إليها، وتكون الوثيقة خلال هذه الفترة موجودة في مستودع الحفظ المركزي الخاص بالمنظمة؛ لغرض الفرز والتصنيف. أمّا الوثيقة التي تنتفي الحاجة إلى استخدامها ويتم النظر في شأنها واتخاذ القرار المناسب حيالها؛ فهي إمّا وثيقة منتهية يتم التخلص منها وفقاً للوائح المعتمدة في المنظمة، أو وفقاً للوائح مركز الوثائق والمحفوظات، وقد تكون وثيقة دائمة تحتوي على معلومات تمثل قيمة تاريخية أو بحثية يتقرر حفظها في مراكز التوثيق الرسمية (رمزي، ٢٠١٥).

- **أنواع الوثائق وفقاً لمحتواها:** يمكن تصنيف الوثيقة حسب طبيعة المعلومات التي تحتويها؛ فقد تكون:

- * **وثائق إدارية:** تتضمن موضوعات إدارية متنوعة، مثل: الموارد البشرية، والمالية وغيرها. وقد قسّم المركز الوطني للوثائق والمحفوظات الوثائق الإدارية وفقاً للوظائف الإدارية (قرار هيئة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات رقم (٥٤) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٣٨هـ اللاحقة الموحدّة للوثائق والمحفوظات الإدارية، ١٤٣٧هـ: المادة ١٤)، ونذكر منها على سبيل المثال:
 - وثائق الموارد البشرية، والتي تختصّ بالموظف والوظيفة، مثل: مسؤوليات التعيين والرواتب، والمكافآت والعلاوات وغيرها.
 - وثائق التطوير الإداري، والتي تتضمن معلومات عن تطوير إجراءات العمل والتنظيم الإداري في الجهاز الحكومي وفروعه، وتحديد المهام والصلاحيات وغيرها من المعلومات المرتبطة بالاحتياجات التطويرية للمنظمة.
 - وثائق الاتصالات الإدارية، والتي يتم من خلالها تنظيم الأعمال الواردة والصادرة وبيانات التسليم والاستلام وغيرها.
 - وثائق العلاقات العامة والإعلام المتعلقة بتنفيذ الأنشطة والفعاليات الإعلامية والثقافية والتوعوية، ومتابعة كلّ ما يُنشر في وسائل الإعلام المختلفة عن المنظمة.

- وثائق الخدمات، وهي الوثائق المرتبطة بأعمال التشغيل والصيانة للمباني الحكومية.
- وثائق الأمن والسلامة، وهي التي تتضمن تنظيم أعمال الحراسة الأمنية للمباني الحكومية وتوفير وسائل السلامة من الكوارث الطبيعية والسرقات وغيرها.
- وثائق المتابعة الإدارية، وهي التي يتم بموجبها متابعة أسباب القصور أو التهاون عن أداء العمل، ومراقبة الدوام، وغيرها.
- وثائق مركز الوثائق، وهي التي يتم بموجبها جمع الوثائق والمحفوظات الخاصة بالجهاز الحكومي، وتنظيمها والمحافظة عليها؛ للوصول إليها بسهولة ويسر، وغيرها من الإجراءات التي تتم على الوثائق.
- وثائق تقنية المعلومات، وهي التي يتم بموجبها جمع المعلومات وتوفير الأجهزة والأنظمة والبرمجيات التي تحقق أتمتة العمل الحكومي.
- * **وثائق شخصية:** تتضمن معلومات شخصية تخص فرداً بعينه، مثل: الوثائق المدنية، وشهادات الميلاد وغيرها.
- * **وثائق عسكرية أو أمنية:** تتضمن معلومات عسكرية تتعلق بأمن الدولة والخطط العسكرية، وغيرها.
- * **وثائق مالية:** تشمل الوثائق المتضمنة لمعلومات مالية، مثل: الميزانية، وسندات الصرف، والإيرادات وغيرها.
- * **وثائق تخصصية:** تتضمن معلومات فنية متخصصة في مجالات مختلفة طبية أو هندسية أو إنشائية وغيرها.
- **أنواع الوثائق وفقاً لقيمتها:** يمكن تصنيف الوثيقة وفقاً لأهميتها في أداء العمل في المنظمة، كما يلي (الدوسري، ٢٠١٩):
- * **القيمة الأولية:** هي التي تكون فيها الوثائق نافعة للإدارات التي أنشأتها في أثناء أدائها لأعمالها ووظائفها المختلفة.
- * **القيمة الثانوية:** تظهر عندما تستنفذ الوثائق أغراضها الإدارية الجارية وتصبح مفيدة لإجراءات أخرى؛ علماً بأن الجزء الأكبر من الوثائق لا تكون لها قيمة ثانوية على

الإطلاق إذا ما قورنت بما تشغله من حيِّز المكان؛ نظراً لعدم الحاجة إليها أو لوجود

وثائق أخرى أهم منها في نفس الموضوع، أو في حال وجود نسخة إلكترونية منها.

*** القيمة الإدارية:** تبرز أهمية القيمة الإدارية في الوثائق؛ لما تلعبه من دورٍ مهمٍّ في إدارة العمليات وأنشطة المنظمة، ولا شك أن كلَّ الوثائق لها قيمة إدارية في أثناء حياتها الجارية، وبعد إتمام العمل قد لا يوجد حاجة إدارية لاستبقائها؛ غير أن هناك عدداً من الوثائق ذات الطابع الخاص، مثل: الأنظمة والقرارات التي تستمرُّ قيمتها إلى حين تغييرها أو إلغائها أو استبدالها بوثائق أخرى.

*** القيمة المادية:** هي الوثائق التي تتضمن معلومات الميزانيات المالية، والتي تُستخدم في عقد الصفقات المالية، وتحرص المنظمات على حفظها مدةً أطول لمصلحة العمل ويوجد لها قواعد ومُدَد حفظ معتمدة في المنظمات.

*** القيمة القانونية:** يقصد بها الوثائق التي تحمل حقوقاً والتزاماتٍ قانونيةً تجاه أطراف أخرى أو أفراد.

*** القيمة الإثباتية:** هي الوثائق التي تحمل إثباتاً أو برهاناً على نشاطٍ ما أو لهيئة معينة.

*** القيمة التاريخية:** هي الوثائق التي تشتمل على معلومات لا تهم فقط المنظمة الخاصة بها؛ بل تهم أيضاً الباحثين من مختلف التخصصات. وتُعَدُّ القيمة التاريخية قيمةً نسبيةً تختلف باختلاف الوثيقة، ولا تعني القيمة التاريخية أنها قيمة أكبر، وإنما قيمة مختلفة تكتسبها الوثيقة، وتقوم على أساس الاستخدام المستقبلي.

إدارة الوثائق في عصر التقنية:

إدارة الوثائق؛ هي وَضْع السياسات والأنظمة واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على المعلومات التي تحويها الوثائق لفتراتٍ طويلة، وقدرتها على تقديم تلك المعلومات للإدارة بالجودة اللازمة وفي الوقت المناسب؛ لأداء العمليات الإدارية بكفاءة وفاعلية؛ إضافةً إلى توفير الحماية اللازمة لتلك المعلومات من التسرُّب أو التغيير. ويمكن تعريف إدارة الوثائق بأنها عمليات تنظيم وحفظ وفرز الوثائق المُستخدمة في أيِّ منظمة، وتمكِّن إدارة الوثائق الأفراد في المنظمة، إلى جانب العملاء والموردين وغيرهم من معرفة موقع هذه

الوثائق ومكان حفظها وتلبية احتياجاتهم منها، ومن هو المسؤول عن استخدامها وغيرها. فوثائق المنظمة تحتاج إلى إدارة تحقق النفع للأفراد ولفرق العمل وللمشروع وللمنظمة ككل (Smartsheet, 2019).

وقد تنبّهت المنظمات إلى أهمية الوثائق؛ فاستحدثت الأساليب التنظيمية والفنية اللازمة لحفظها وتداولها بين أجزاء المنظمة، وعلى الرغم من كون بعض تلك الأساليب تُعدُّ تقليدية؛ فإن الهدف منها هو إدارة الوثائق والمحافظة عليها، وتيسير الوصول لها عند الحاجة سواءً من قبل الإدارة أو المستخدمين.

وهناك بعض المفاهيم والمصطلحات التي ارتبطت بالوثائق وطرق الحفاظ عليها، وعلى محتوياتها؛ بهدف تيسير الاستفادة منها وفقاً للاحتياجات المختلفة، ومن تلك المصطلحات الأرشفة، وهو كلمة شائعة الاستخدام في معظم لغات العالم؛ ولكن يختلف استعمالها من دولة لأخرى؛ فهي مشتقة من الكلمة الإغريقية (أرخيون أو أرشيون)، والتي تتصل بدائرة من الدوائر، كانت تُطلق في الأصل على سجلات الحكومة ووثائقها (العناسة، ٢٠١٦). واتسع مفهوم الأرشفة؛ ليشمل الوثائق العائدة للمنظمات الحكومية أو الأفراد، وأحياناً يُطلق لفظ الأرشفة لوصف المخطوطات التاريخية. وعرفه العيسى (٢٠١٤: ١٥٩) بأنه «مجموعة الوثائق الأرشفية المنظمة؛ من خلال العمليات الفنية المتمثلة في الاقتناء والتصنيف أو الفهرسة؛ بُغية الحفاظ عليها، وتيسير سبل الاستفادة منها عن طريق إعداد وسائل الإيجاد المناسبة، وتقديم الخدمات للمستخدمين من الأرشفة».

وقد يُطلق الأرشفة على المكان الذي تُحفظ فيه الوثائق، وحسب تعريف قاموس أكسفورد (٢٠١٩)؛ فإنَّ الأرشفة هو «المكان الذي تُحفظ فيه الوثائق العامة والمستندات التاريخية، كما تُطلق أيضاً على المواد نفسها والهيئة أو الإدارة القائمة بعمليات الإشراف على الأرشفة»؛ علماً بأنَّ الأماكن المخصصة تختلف حسب طبيعة الوثيقة وعمرها الزمني؛ فإذا كانت هذه الوثائق في مرحلة النشاط؛ يكون الأرشفة هو عبارة عن الإدارات التي تتعامل معها، وعندما تصبح هذه الوثائق ذات قيمة تاريخية؛ فإنها تُحفظ في مركز الأرشفة الوطني، والذي يمثله في المملكة العربية السعودية المركز الوطني للوثائق والمحفوظات الذي تمَّ إنشاؤه بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٥) وتاريخ ٢٣ شوال ١٤٠٩ هـ.

ممّا سبق؛ يمكن القول بأنّ الأرشيف عبارة عن مصطلح يُطلق على الوسائط التي يتمّ الاحتفاظ بها، والتي تحمل معلومات رسمية أو شخصية أو تاريخية، وكذلك على الإجراءات المتبعة في الحفظ؛ بالإضافة إلى الأماكن التي تحوي هذه الوسائط.

أيضاً ظهر مصطلح إدارة الوثائق الذي يُقصد به «عملية حفظ وتصنيف الوثائق بطريقة يسهّل الرجوع لها، وهي عملية ديناميكية متكاملة تعتمد على رعاية الوثائق منذ إنشائها ومتابعتها؛ حتى يتقرّر مصيرها النهائي سواءً بالحفظ الدائم أو الإتلاف» (رمزي، ٢٠١٥: ١١). حيث يعتمد نجاح نظام إدارة الوثائق في أيّ منظمة بشكل كبير على الأساليب التنظيمية المتبعة في تنظيم الوثائق إدارياً وفنياً.

ومن الأساليب التنظيمية الإدارية التي اعتمدها المنظمات لتنظيم تدفق الوثائق بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب، وللمحافظة عليها أيضاً من التلف والضياع - إنشاء وحدة إدارية تحت مسمى «مركز الاتصالات الإدارية» يتولى وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتنظيم تدفق وتداول المراسلات (المذكرات الداخلية، ورسائل البريد الإلكتروني، والرسائل والفاكسات) بين الوحدات الإدارية والعملاء الخارجيين. ووضع الإجراءات التي تساعد المنظمة على التواصل مع الآخرين والمساهمة في الإيفاء بمتطلبات العمل بكفاءة. (Pise et al., 2017). ووحدة إدارية أخرى تحت مسمى «مركز الوثائق والمحفوظات» تتولى مهمة وضع الإجراءات التنظيمية اللازمة للمحافظة على الوثائق ومحتوياتها، وتقديم خدمات الاسترجاع للمستفيدين من المعلومات التي تحويها؛ سواءً أكانوا أفراداً من داخل المنظمة لإنجاز الأعمال المرتبطة بها، أو أفراداً من خارج المنظمة لإنهاء وإنجاز معاملاتهم مع المنظمة.

هذا بالإضافة إلى الأساليب التنظيمية الفنية لإدارة الوثائق، والتي تتمّ على الوثائق في أثناء فترة دورتها الحياتية والمراحل التي تمرّ بها، وتتضمّن تصنيفها وفقاً لعدّة معايير محدّدة ومن ثم ترميزها، ثم فهرستها لتحديد المكان الذي ستُحفظ فيه، ويأتي بعد ذلك وضع كافة الإجراءات لتداولها وتدفعها بين الوحدات الإدارية؛ وأخيراً اعتماد عددٍ من الإجراءات لفرز الوثائق بناءً على درجة نشاطها وتحديد المنتهي من الدائم منها.

وانطلاقاً من أهمية الوثائق وما تحويه من معلومات؛ ولأنه من حقّ كلّ فردٍ في المنظمة الاستفادة من هذه المعلومات وفقاً للصلاحيات التي قرّرها النظام، وخاصةً بالنسبة لمتخذي

القرار - تحتاج المنظمات إلى آلية فعّالة لإدارتها وحفظها من التلف أو الضياع أو سوء الاستخدام؛ وذلك باعتماد إجراءات تنظيمية تعمل وفق أساليب ونظم حديثة لإدارة تلك المعلومات، وتيسير تدفقها بين أجزاء المنظمة المختلفة وعملائها الخارجيين في الوقت المناسب وبالشكل المناسب؛ بالإضافة إلى المحافظة على الوثائق واسترجاعها بيسر وسهولة عند الحاجة.

وتمثل الإجراءات التنظيمية لأعمال إدارة الوثائق أساليب العمل المحددة والمعتمدة التي تضبط إنجاز العمل، عن طريق تحديد عددٍ من المراحل والخطوات التي تمرُّ بها إدارة الوثائق؛ من أجل تقديم خدمةٍ ما أو تحقيق هدفٍ مُحدّد. وهي الأداة المساعدة في وضع الأنظمة والخطط موضع التنفيذ، ومثابة الدليل الذي يرشد الأفراد إلى كيفية القيام بالمهام والواجبات المطلوبة منهم؛ وبالتالي تعمل على تحسين مستوى أداء العمل وإنجازه في أسرع وقتٍ وبأقل جهدٍ ممكن؛ مع ضمان توحيد الإجراءات للأعمال المتشابهة والحدّ من الاجتهادات الشخصية في العمل. إن وضع إجراءات مُحدّدة لأداء العمل المكتبي يُشكّل أهميةً بالغةً لتحقيق جودة العمل، ويُسهّل عملية قياس وتقييم العمل، وهذا يتطلب من الإدارة العمل على تحسينها وتطويرها بشكلٍ مستمرٍّ؛ تفادياً للازدواجية والتعقيد (البواردي والرميان، ١٤٣٨).

ونتيجةً للتطور في تقنية المعلومات والاتصالات؛ ومع التوجُّه نحو الحكومة الإلكترونية في تيسير العمليات الإدارية - برزت الحاجة إلى ضرورة إيجاد أطر تنظيمية وتشريعية؛ لدعم الإدارة الإلكترونية التي أصبحت مطلباً ملِحاً لبناء مجتمع المعلومات والمعرفة، باعتبارها الحلّ الأمثل لكثيرٍ من المشكلات الناجمة عن الإدارة التقليدية (عوين وزحراح، ٢٠١٨).

وقد اختلف المختصّون في تعريف الإدارة الإلكترونية؛ وذلك بسبب الاختلاف في الزاوية التي يتمُّ النظر من خلالها لهذا المفهوم؛ فقد عرّفها عبد العال (٢٠١٦: ٧٢) بأنها: «قيام المنظمة داخل إطار إلكتروني يعتمد على المعلومات والحاسب الآلي بجانب العنصر البشري؛ من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد؛ تحقيقاً لمطالب عملائها ومسايرةً للعصر؛ من خلال استغلال وسائل الاتصال الحديثة، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتبادلة». وعرّفها الماحي (١٤٣٥: ٢٧١) بأنها «منظومة إلكترونية متكاملة؛ تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب؛ وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقتٍ وبأقل التكاليف». وعرّفها الشريف

وآخرون (٢٠١٣: ٦٤) بأنها «عمليات تنظيمية وفنية تقوم بتبادل الأعمال، أو إنهاء المعاملات بين مجموعة من المستفيدين من خلال استخدام أساليب وأنظمة تكنولوجية في معالجة مواد المعلومات ونقلها عبر أنظمة اتصالية أو رقمية». كما عرّفها (قنديجي، ٢٠١٥: ١٢١) بأنها «مُجمل الإجراءات والعمليات التنظيمية التي تربط بين المستفيد ومصادر المعلومات بوسائط ووسائل إلكترونية، وبغرض تحقيق أهداف المنشأة».

وكنتيجه لتطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية؛ اعتمدت المنظمات الأساليب الإلكترونية في إدارة الوثائق، واستخدمت نظم إدارة الوثائق الإلكترونية كضرورة حتمية للتغلب على الكثير من هذه المشكلات، مثل: تضخم الأصول الورقية للمعاملات، وبطء الإجراءات وتعقدها والتي يمكن تعريفها بأنها «تطبيق تقنيات الإدارة لإنشاء واستخدام وصيانة الوثائق في شكل إلكتروني والاحتفاظ بها واستبعاد ما ثبت عدم أهميته؛ بغرض تحسين كفاءة حفظ الوثائق وضمان الوصول إلى المعلومات وخفض التكاليف» (عبد، ٢٠١٥: ٤٦).

وقد تطوّرت نظم إدارة الوثائق من أنظمة بسيطة تعمل على تنظيم الملفات ومشاركتها وتخزينها، إلى استخدام نظام يمكن أن يحتوي على جميع أشكال الوثائق التي تستخدمها المنظمة، باستخدام نظام إدارة الوثائق الإلكتروني الذي يمكن من خلاله دمج نظام إدارة الوثائق مع عمليات تدفق العمل أو عمليات إدارة المشاريع؛ بغرض نقل الوثائق بما يضمن إتاحتها والاحتفاظ بها مع الموضوعات ذات العلاقة. ويمكن أن يُستخدم كنظام مستقل، أو كنظام فرعي مع نظام إدارة المحتوى، الذي يمثل أداة أو منصة لبناء ونشر البيانات والمعلومات على الموقع الإلكتروني للمنظمة (Smartsheet, 2019).

فمن خلال أنظمة إدارة الوثائق؛ أصبحت العمليات الإدارية أكثر كفاءة؛ بالقدرة على مواجهة التدفق المستمر للوثائق، والتحكم بها عن طريق معالجتها وحفظها واسترجاعها بسهولة وسرعة، وتسريع عملية معالجة الوثائق بفهرستها آلياً وحفظها مع إمكانية توزيعها لأكثر من مُستخدم؛ مما أسهم في تحسين مستوى الخدمات المُقدّمة للعملاء، كما أسهمت وبشكل ملحوظ في تخفيض تكاليف الأوراق ومستلزمات التخزين؛ إضافةً إلى دورها المهم في تطبيق مبادئ الحكومة الإلكترونية (AlShobaki et al., 2017).

بناءً على ما سبق؛ يمكن تعريف إدارة الوثائق الإلكترونية بأنها حفظ الوثائق الناتجة عن ممارسة المنظمة لأعمالها اليومية وتنظيمها وإدارتها وتداولها كوحدة متكاملة باستخدام التقنية؛ بحيث يمكن الرجوع إليها في أسرع وقتٍ وبأقل جهد ممكن وبالقدر المطلوب مهما اختلف الوسيط الذي يحوي المعلومات التي تتضمنها تلك الوثائق. مع ضرورة وضع الأنظمة اللازمة للمحافظة على أمن المعلومات وسلامتها من التخريب أو الإفشاء أو الضياع.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل؛ حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- يُعدُّ مصطلح الوثيقة الإلكترونية أشمل من مصطلح الوثيقة الرقمية.
()

٢- لا تختلف آلية وإجراءات الإتاحة للوثائق بصفتها الورقية عن الوثائق بصفتها الإلكترونية.
()

٣- لا يمكن التمييز بين الوثائق النشطة ومتوسطة النشاط طالما كانت هناك حاجةٌ لاستخدامها.
()

٤- الوثائق ذات القيمة الثانوية؛ هي تلك التي لا يتطلب إنهاء إجراءات العمل عليها تحويلها لإدارات أخرى.
()

٥- يُقصد بإدارة الوثائق الوسائط التي تحمل معلومات وبيانات يتم الاحتفاظ بها للرجوع إليها عند الحاجة.
()

التمرين الثاني:

من خلال قراءة الفصل؛ اختر الإجابة الصحيحة لكل مما يلي:

١- أي مما يلي يمثل وثيقة إلكترونية:

- نموذج طلب إجازة خاص بأحد الموظفين.
- إحصائية صادرة عن نظام الاتصالات الإدارية.
- تقرير مطبوع عن فعالية ونشاط ثقافي.
- جميع ما سبق.

٢- تتصف الوثيقة الإلكترونية بعدد من الخصائص منها:

- محتواها.
 - بنيتها.
 - بناؤها.
 - جميع ما سبق.
- ٣- يتحدد عمر الوثيقة بناءً على ما يلي:

- مدى الحاجة إليها.
- وسيط التخزين.
- نشأتها.
- شكلها المادي.

٤- أحد أهداف إنشاء الوحدات الإدارية لإدارة الوثائق؛ هو:

- كفاءة وفعالية العمليات الإدارية.
- توحيد إجراءات العمليات الفنية للوثائق.
- ارتباط الوثائق بعضها مع بعض.
- مصداقية وموضوعية المعلومات.

التمرين الثالث:

اربط بين العمود الأول والعمود الثاني في القائمة التالية:

الرقم	العمود الأول	الإجابة	العمود الثاني
١	الوثيقة التي لا تزال قيد الاستخدام؛ نظراً لحاجة العمل لها، وقد تستمر لمدة خمس سنوات.		الأرشيف
٢	الوثيقة التي تمّ إنشاؤها باستخدام أحد برامج Micro Soft Office.		الاتصالات الإدارية
٣	عملية نقل وتبادل المعلومات المكتوبة بين الوحدات الإدارية في المنظمة، أو بينها وبين العملاء الخارجيين.		إدارة الوثائق
٤	عملية حفظ وتصنيف الوثائق بطريقة تسهّل الوصول للمعلومات التي تحتويها.		الوثيقة النشطة
٥	إنجاز الأعمال بطريقة غير تقليدية.		الإجراءات التنظيمية
٦	الوسيط أو المكان أو الطريقة والأسلوب.		الوثيقة الإلكترونية
٧	سلسلة الخطوات التي تحدّد طريقة أداء العمل.		الإدارة الإلكترونية

أسئلة للمناقشة:

- ١- ما هي أوجه الاختلاف بين الوثيقة الورقية، والوثيقة الإلكترونية؟
- ٢- كيف يمكن أن يُسهّم تبسيط الإجراءات في إدارة الوثائق خاصة مع التوجّه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية؟
- ٣- هل ترى أنّ هناك فرقاً بين أنواع الوثائق الإلكترونية؛ من حيث الإنشاء؟ وما هي عوامل الاختلاف والتشابه؟
- ٤- ما المقصود بالعلاقة المتبادلة بين الوثائق؟ وكيف يمكن أن تكون مثل هذه العلاقة؟ ممثّل لبعض الوثائق التي تنطبق عليها هذه الخاصية.
- ٥- كيف يمكن تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية في نظام إدارة الوثائق؟ وما هي الفوائد التي قد تحققها المنظمات عند تطبيق الإدارة الإلكترونية؟ صمّم حالةً عمليةً حول هذا الموضوع.

الفصل الثاني

التنظيم الإداري لإدارة الوثائق

المعلومات هي القلبُ النابض للعملية الإدارية، وبقدر ما تكون دقيقة وصحيحة بقدر ما تكون القرارات فعّالة. ولا تعتمد سلامة القرارات الإدارية على دقة وكفاية وسلامة المعلومات فقط؛ بل على مدى تدفقها وانسيابها بشكلٍ مستمرٍّ بين المستويات الإدارية في المنظمة. لذا تسعى معظمُّ الجهات إلى الحفاظ على تلك المعلومات بطريقةٍ علميةٍ وموضوعية، وهذا يستلزم اتباع أحد الأساليب والمناهج العلمية في تنظيم المستندات والوثائق في المكاتب الإدارية، وعلى أيِّ مستوى إداري بما يخدم أهداف تلك الجهات، ويحمي مستنداتها وبذلك تستطيع تلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات في الوقت المناسب وبالشكل الملائم؛ وذلك يُعَدُّ دلالةً واضحةً على نجاحهم واستعدادهم لاتخاذ القرار المناسب في أسرع وقت. فهذه الوثائق خاصة بهم وفريدة ومتميّزة وحق لصاحبها، فلا يُوجَد نسخة أخرى مشابهة لها في مكانٍ آخر؛ لأنها نتيجة لممارسة الأعمال والأنشطة.

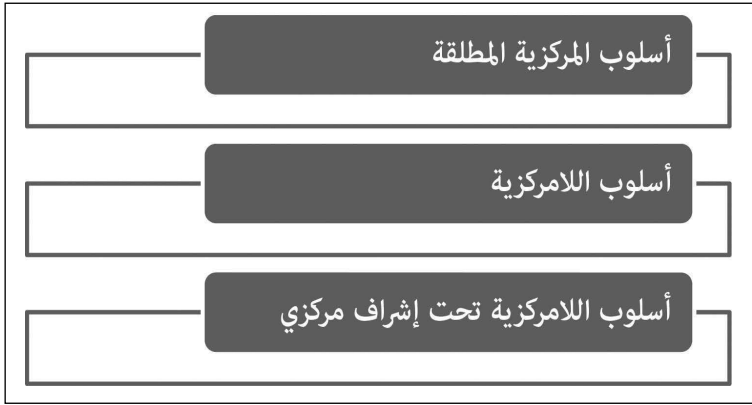
ويُعَدُّ التنظيم الإداري الذي تتبعه المنظمة لإدارة الوثائق؛ هو «الأداة التي تساعد على نقل المعلومات والقرارات وتدفقها بين الوحدات الإدارية؛ لأنه يُحدّد خطوط السُّلطة والمسؤولية التي تنساب عبرها المعلومات وتدفق من مستوى إلى آخر؛ من خلال إجراءات عمل واضحة ومُحدّدة؛ فهو يمثل الأداة التي يتمُّ من خلالها تحديد الأنشطة والوظائف والعلاقات بينها، والسُّلطة والمسؤولية لكلِّ نشاط» (عقيلي، ٢٠١٣: ٢٨٥).

كما يعملُ التنظيم الإداري المناسب لإدارة وثائق أيِّ جهةٍ على «ترتيب الأعمال أو الأنشطة في وحدات إدارية يسهلُ الإشراف عليها مع تحديد العلاقات الرسمية بين أولئك الذين يُعيّنون أو يُخصّصون للقيام بتلك الأعمال» (الشميمري وآخرون، ٢٠١٤: ١٢٨).

الأساليب التنظيمية لإدارة الوثائق:

إدارة الوثائق؛ هي الإدارة المسؤولة عن تدفق المعلومات داخل المنظمة؛ إذ تعمل على تزويد الإدارات في جميع مستويات الهيكل التنظيمي للمنظمة بالوثائق والمعلومات اللازمة

لإنجاز الأعمال. وتمارس إدارة الوثائق عدداً من المهام التي تتمثل في وَضْع السياسات والمعايير، وتحديد المسؤوليات والسلطات، وَضْع الإجراءات والمبادئ التوجيهية، وتوفير الوصول إلى الإدارة واستخدام السجلات، وَدَمَج إدارة السجلات في أنظمة وعمليات الأعمال. ولم تعتمد المنظمات على أسلوب تنظيمي مُوحَّد لإدارة وثائقها؛ إذ اختلف أسلوب التنظيم المتبع لإدارة الوثائق حسب احتياجات المنظمة والمستفيدين؛ فقد اعتمدت المنظمات على عدَّة أساليب تنظيمية تتمثل في الشكل التالي (انظر الشكل رقم (٢-٣)):



شكل رقم (٢-٣): الأساليب التنظيمية لإدارة الوثائق.

- **أسلوب المركزية المطلقة:** اعتمدت المنظمات هذا الأسلوب عند بداية نشأتها في تنظيم إدارة الوثائق، ويُقصد بذلك تجميع صلاحيات اتخاذ القرار والسلطات الخاصة بحفظ وتداول وسائل الاتصال الكتابي في يد شخصٍ أو وحدةٍ إدارية واحدة؛ فأوكلت أعمال تداول الوثائق وحفظها لوحدة ومكاتب مختلفة؛ كلٌّ منها تمارس صلاحياتها وأعمالها بمعزلٍ عن الأخرى، كما اختلف المستوى الإداري لتلك الوحدات الإدارية، واختلفت تسميتها باختلاف المنظمات وأهدافها وهيكلها التنظيمية؛ فعلى سبيل المثال: أوكلت مهام حفظ جميع الوثائق الناتجة عن إنجاز المنظمة لأعمالها اليومية سواءً أكانت الوثائق النشطة أو المتوسطة أو دائمة الحفظ - لوحدة إدارية أُطلق عليها مُسمًى الأرشيف؛ في حين تولى مكتبُ الصادر والوارد أعمال الاتصالات الإدارية وتداول جميع الوثائق الناتجة عن ممارسة المنظمة لأعمالها اليومية. وبما أن المنظمات في ذلك الوقت تُعدُّ صغيرة الحجم؛ فقد كان ذلك الأسلوب مناسباً جداً لاحتياجات المنظمات والمستفيدين. ولم تكن هناك أيُّ

إجراءات رسمية ومهام مُحدّدة لكل وحدة من الوحدات المعنوية بإدارة الوثائق. ويتصف هذا الأسلوب بتعقيد الإجراءات وطول دورة المعاملة، مع عدم المحافظة على السرية.

- **أسلوب اللامركزية:** مع ازدياد الأعمال وتضخم الهياكل التنظيمية للمنظمات، وازدياد الفروع وانتشارها جغرافياً؛ سواءً في نفس المنطقة أو مناطق أخرى - بدأت تتجه تدريجياً نحو أسلوب اللامركزية، والتي تعني انتشار صلاحية اتخاذ القرارات والسلطات في أكثر من جهة وإدارة. فأصبح لدى كل إدارة مكتب لحفظ وثائقها بكل أنواعها، وكذلك مكتب للاتصالات الإدارية؛ بالإضافة إلى وحدة الاتصالات الإدارية المركزية التي تقوم بتداول جميع المراسلات الناتجة عن ممارسة المنظمة لأعمالها اليومية؛ غير أنها في الحقيقة تعمل بمعزل عن كل مكاتب الاتصالات الإدارية في إدارات المنظمة التي يشكّلها الهيكل التنظيمي، ولم تكن تشرف على أي من الأعمال التي تمارسها تلك الوحدات؛ إذ تعتمد الإجراءات بالدرجة الأولى على الاجتهادات الشخصية للقائمين على أعمال الحفظ وتداول الوثائق؛ مما أضعف كفاءة التنظيم الإداري المتبع في إدارة الوثائق ومراكز الاتصالات، وزاد من المشكلات التنظيمية الناتجة عن اتباع أساليب غير سليمة؛ بسبب تضخم العمل المكتبي الذي أدّى إلى إضعاف الروح المعنوية للعاملين، وتكرار الشكاوى من المستفيدين؛ بسبب تأخر إنجاز المعاملات، كما ظهرت العديد من المشكلات المرتبطة بأعمال وإجراءات الحفظ وصعوبة الحصول على المعلومات اللازمة بالقدر الكافي، وفي الوقت المناسب؛ نظراً لانتشار الوثائق الخاصة بموضوع واحد في إدارات متعددة، وتكرار عمليات الحفظ، وعدم توحيد الإجراءات والنماذج المستخدمة في إدارة الوثائق وغيرها.

- **أسلوب اللامركزية تحت إشراف مركزي:** اتجهت المنظمات نحو إعادة تصميم الهيكل التنظيمي وتنظيم إدارة الوثائق؛ بهدف تحسين أداء العمل بأعلى قدر ممكن من الكفاءة وأقل قدر من التكاليف؛ فاعتمدت على أسلوب اللامركزية تحت إشراف مركزي، والذي يعني أن يتضمّن الهيكل التنظيمي إدارة مركزية للاتصالات والحفظ تحت مسميات منها: مركز الاتصالات الإدارية، أو إدارة الوثائق والمعلومات وغيرها؛ بالإضافة إلى مكاتب حفظ في كل أو بعض الإدارات حسب احتياجات كل إدارة، ويتولى مركز الاتصالات الإدارية أو إدارة الوثائق والمعلومات الإشراف الفني على أعمال الاتصالات والحفظ لدى مكاتب الحفظ في الإدارات التي لديها مكاتب حفظ داخلية؛ بالإضافة إلى قيامها بأعمال الحفظ

للإدارات التي ليس لديها مثل تلك المكاتب. وقد أدّى اتباع هذا الأسلوب التنظيمي إلى القضاء على المشكلات الناتجة عن اتباع أساليب عملٍ غير سليمة. ويتولى مركزُ الوثائق والمعلومات وَضْع القوانين والأنظمة والإجراءات اللازمة التي تضمن توحيد أعمال تداول الوثائق والحفظ لدى جميع المكاتب؛ بالإضافة إلى أنه مسؤولٌ عن تدفق المعلومات من وإلى المنظمة وبين الوحدات الإدارية في المنظمة وبعضها مع بعض.

واقع إدارة الوثائق في المملكة العربية السعودية وبعض دول العالم:

لم يَعدْ هناك خلافٌ على اعتبار المعلومات مورداً استثمارياً وسلعةً إستراتيجية؛ إذ تمثل المعلومات على اختلاف أنواعها وأحجامها العمودَ الفقري لعملية اتخاذ القرارات، وجودة القرارات التي تُتخذ على جميع المستويات التنظيمية تتوقف على مدى توفر المعلومات التي يحتاج إليها متخذ القرار وسلامتها وكفائتها؛ لذا فإن التحدي الذي يواجهه الدول بصفة عامة والنامية منها بصفة خاصة؛ هو كيفية السيطرة والتحكم في المعلومات والاستفادة منها بذكاء؛ إذ إن كمية المعلومات تتضاعف بصورة متسارعة يصعب معها السيطرة عليها وضبطها، (بيزان، ٢٠١٧).

لذا يستوجب العمل على توفير أطر تنظيمية مبنية على أسس سليمة، وبناء نظم معلومات لدعم اتخاذ القرار؛ بالإضافة إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمثل توظيف. وهذا يتطلب من الدول ممثلةً في المنظمات إعادة الترتيب الداخلي وإعادة الهيكلة ومراجعة جميع عملياتها.

دور المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في إدارة الوثائق:

حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على تحقيق الكفاءة والفاعلية في التعامل مع الوثائق الحكومية الناتجة عن أداء المنظمات لأعمالها اليومية؛ خاصةً وأن هناك العديد من الأجهزة المركزية والرقابية التي تنتشر وثائقها بحكم مركزية أعمالها في جميع المنظمات الحكومية، مثل: وزارة الخدمة المدنية، وزارة المالية، وغيرها. واهتمت بإيجاد نظام موحد للوثائق والمعلومات في تلك المنظمات وتوحيد الإجراءات والنماذج المستخدمة؛ مما يساهم في تنميط الأعمال وتوحيد الإجراءات التي تتم على الوثائق العامة والمتشابهة في جميع المنظمات الحكومية وعدم اختلافها من جهةٍ لأخرى؛ وبالتالي تقديم خدمة الاسترجاع وتوفير

المعلومات للمستفيدين والباحثين في أسرع وقتٍ وبالقدر المطلوب وبنفس المستوى. وحتى تتمكّن من متابعة الوثائق كوحدة مركزية واحدة ولسهولة إدارتها ومتابعتها؛ أنشأت المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٥) وتاريخ ٢٣ شوال ١٤٠٩هـ الذي يرتبط إدارياً برئيس الديوان الملكي، كما تدير أعماله هيئة ترسم سياسته وتتابع تنفيذها وتقترح ما تراه مناسباً من الأنظمة واللوائح والإجراءات يتولى المركز المهام التالية:

١- إعداد اللوائح التنفيذية اللازمة لنظام الوثائق والمحفوظات، وتنفيذها بعد إقرارها منه على سبيل المثال لا الحصر؛ السياسة العامة للوثائق، ونظام الوثائق والمحفوظات.

٢- إعداد دليل تصنيف موحد للوثائق والمحفوظات، ودليل ترميز شامل لأجهزة الدولة؛ وبناءً على ذلك فقد أصدر المركز الخطة الموحدة للتصنيف والترميز، والتي تضمّت تصنيف أنواع الوثائق وترميزها مع إصدار خطة لترميز المنظمات الحكومية والمنظمات على مستوى المملكة.

٣- جَمْع الوثائق والمحفوظات، وفهرستها، وتصنيفها، وترميزها، وحفظها، وصيانتها، وتنظيم تداولها وفقاً لنظام الوثائق والمحفوظات ولوائحها التنفيذية، وخطتي التصنيف والترميز. وفي هذا الصدد؛ أصدر المركز عدداً من اللوائح المنظمة لذلك؛ منها على سبيل المثال لا الحصر (الأمر السامي رقم (م/١٣٧٩) وتاريخ ٧/٢١/١٤١٦هـ؛ الأمر السامي رقم (م/٥٩٥) وتاريخ ١٠/٥/١٤٢١هـ):

- لائحة أوعية الوثائق، والتي تضمّت وصفاً لأنواع الأوعية المستخدمة في التوثيق وحفظ المعلومات والوثائق والأنظمة والإجراءات النظامية للتعامل معها.

- لائحة حفظ الوثائق، وقد تضمّت اللائحة القواعد العامة لحفظ الوثائق، وقواعد حفظ أصول الوثائق دائمة الحفظ، وقواعد الحفظ في ملفات الموضوع؛ بالإضافة إلى قواعد الحفظ في ملفات الموظفين.

- لائحة التزويد بالوثائق، وقد تضمّت اللائحة إجراءات التزويد بالتعاميم الجديدة الصادرة، التزويد بنسخ وصور المكاتبات الجديدة، وإجراءات التزويد بالوثائق القديمة، أحكام عامة في التزويد، وإجراءات الإعارة، ونماذج التزويد والإعارة.

- لائحة تقويم الوثائق والتي تضمّت تشكيل لجنة لتقويم الوثائق في كل جهاز حكومي، وتحديد ارتباطها ومهامها، وحقوق بيانات التقويم، واعتماد بيانات التقويم وإرسالها،

ودراسة البيانات من قبل المركز، وإصدار قوائم مُدد الحفظ ومكانه وبدايته، وتحديد القيمة العملية والتاريخية للوثائق، وغيرها من الإجراءات التنظيمية لتقويم الوثائق وتحديد عمرها الزمني.

- لائحة ترحيل الوثائق، وقد أشارت اللائحة إلى إجراءات الترحيل وفقاً للوائح الحفظ وقوائم مُدده، وخطوات تجهيز الوثائق والمحفوظات للترحيل، وتاريخ بداية عمليات تجهيز الوثائق والمحفوظات للترحيل، والمدة الزمنية التي يتم خلالها ترحيل الوثائق والمحفوظات، وتشكيل لجان الترحيل ومهامها. كما تضمنت اللائحة نماذج ترحيل الوثائق وإيضاحات إرشادية لتعبئتها.

- لائحة إتلاف الوثائق؛ وقد تناولت الموضوعات التالية: تشكيل لجان الإتلاف في الجهاز الحكومي، ومهام لجنة الإتلاف، وترتيبات الاستفادة من المادة الأولية للورق والنماذج المُستخدمة في الإتلاف.

٤- الإشراف والمتابعة الفنية لعمليات الحفظ في الأجهزة الحكومية، والعمل على حماية الوثائق والمحفوظات؛ ولذا فقد أصدر المركز نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها وغيرها من اللوائح المنظمة لذلك؛ وذلك بالقرار الإداري رقم (٥٥) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٣٧هـ.

٥- إعداد التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية والفنية اللازمة لأعمال المركز وتنفيذها بعد إقرارها، وتوفير البيانات والمعلومات عن الوثائق والمحفوظات للمستفيدين منها وفقاً للوائح المركز.

٦- تجميع الأنظمة واللوائح والتعليمات والاتفاقيات والمعاهدات وفقاً لنظام الوثائق والمحفوظات ولوائحه.

٧- تحقيق التنسيق والتكامل مع الأجهزة المعنية بالوثائق والمحفوظات في المملكة، وتبادل الخبرات والمعلومات معها.

٨- تحقيق التعاون في مجال الوثائق والمحفوظات مع الأجهزة المختصة دولياً؛ وذلك عن طريق:
- الاشتراك في الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الوثائق والمحفوظات، وحضور الندوات والمؤتمرات، والحلقات العلمية المتخصصة، وإعداد البحوث المتعلقة بذلك.
- تبادل المعلومات مع المراكز الوطنية للوثائق والمحفوظات في العالم.

- العمل مع المنظمات المختصة على إيجاد العناصر الوطنية المؤهلة للعمل في مجال الوثائق والمحفوظات، واتخاذ كافة السبل المؤدية لذلك.
- الإشراف على إتلاف المحفوظات والوثائق التي يتقرر إتلافها بموجب لائحة إتلاف الوثائق.

مراكز التوثيق الداخلية في المنظمات:

أولت المنظمات سلامة الوثائق اهتماماً بالغاً؛ لما تحتويه من معلومات مهمة؛ سواء أكانت مالية أو تاريخية أو قانونية أو غير ذلك؛ إضافةً إلى أهميتها الخاصة في مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات الإدارية السليمة؛ لذا كان من المهم الحرص على تدفقها بالسرعة المطلوبة وبالشكل المطلوب بين الإدارات والأقسام؛ حتى تصل إلى صانع القرار الذي قد يقف عاجزاً أمام بعض المواقف الإدارية التي تتطلب تصرفاً أو قراراً سريعاً. وتحقيقاً لذلك يجب أن يتضمن تصميم الهياكل التنظيمية للمنظمات الإدارات التالية:

مركز الاتصالات الإدارية:

تُعَدُّ الاتصالات الإدارية من الأنشطة الإدارية المساعدة في جميع المنظمات مهما كان حجمها أو مجال عملها، وعاملاً مهماً؛ لضمان الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات للمستفيدين، وتحقيق الاستجابات المطلوبة في الرد على استفساراتهم وملاحظاتهم. وأيضاً قصور في نظام الاتصالات؛ من شأنه أن يعطل أو يؤخر سير العمل في الإدارات الأخرى؛ فقرارات المنظمة وأهدافها وتوجهاتها وخططها تعتمد على كفاءة إجراءات العمل ضمن وحدات الاتصالات الإدارية؛ لذا يجب العمل على بناء شبكة فعالة من خطوط الاتصال؛ لتسهيل الاتصالات الداخلية والخارجية والمساهمة في تحقيق أهداف المنظمة.

ومن هذا المنطلق؛ يتم إنشاء وحدة للاتصالات الإدارية ضمن الوحدات الإدارية المشكّلة للهيكل التنظيمي، يختلف مستواها التنظيمي حسب حجم المنظمة. تتولى هذه الوحدة القيام بكافة الإجراءات النظامية لاستقبال وإرسال المراسلات الكتابية وتسجيلها ومتابعة إنجازها؛ ليضمن تدفق الوثائق بين جميع إدارات المنظمة بدون تأخير أو تعطيل، مع المحافظة على سرية المعلومات التي تحويها، وبما يضمن سرعة الوصول للمعلومات التي تحتويها، وتزويد المستفيدين من داخل المنظمة وخارجها بالمعلومات التي تُلَبِّي احتياجاتهم من خلال نظام المتابعة الذي يمثل حلقة الوصل بين الاتصالات الإدارية والمستفيدين.

- وتتمثل أهمُّ أهداف إنشاء تلك الوحدات فيما يلي (الحيت، ٢٠١٥):
- رَفَع كفاءة العمليات الإدارية؛ من خلال تزويد الإدارات بالمعلومات الضرورية؛ لإنجاز الأعمال بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب.
 - الاحتفاظ المستمر بالمعلومات الناتجة عن أنشطة المنظمة، بما يُلبِّي احتياجات العمل.
 - إمكانية الوصول السريع للمعلومات وتوفيرها للمستفيدين وفق الصلاحيات المُعتمدة.
 - الحدُّ من استخدام الورق في العمل الإداري، والاعتماد على الأساليب التقنية في أداء المهام.
 - تحقيق الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات للمستفيدين.
 - تطوير الاتصالات الإدارية؛ بشرياً وتقنياً وإجرائياً.
 - تعزيز القدرة التنافسية للمنظمات عن طريق توفير نظام معلوماتي فعّال.
- يرتبط مركز الاتصالات تنظيمياً في المنظمات بالمملكة العربية السعودية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، ويمارس مهامَّ الاتصالات داخل المنظمة، كما يشرف فنياً على وحدات الاتصالات الفرعية التابعة لكلِّ أو بعض الإدارات - إن وُجِدَت - ويمارس مركز الاتصالات الإدارية أعماله من خلال عددٍ من الوحدات الإدارية التي تتولى كلَّ منها مهامَّ مرتبطة بطبيعة المراسلات المتداولة.
- وانطلاقاً من توجُّه حكومة المملكة للتحوُّل إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية؛ صدر الأمر السامي الكريم رقم (٧/ب/٢٤٢٧) وتاريخ ١٦/١/١٤٢٤هـ المتضمَّن الموافقة على إنشاء برنامج للحكومة الإلكترونية. وتحقيقاً للرؤية التكاملية للتعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة تبنَّى برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) مبادرة تطوير منصة إلكترونية يتمُّ من خلالها ربط جميع المنظمات الحكومية بنظام موحد للمراسلات الحكومية؛ إذ تم اعتماد نظام المراسلات الحكومية الإلكتروني E-correspondence؛ لإتمام إجراءات المراسلات الخارجية وتبادلها وتتبعها واسترجاعها بين المنظمات بعضها ببعض من خلاله؛ بهدف توحيد الإجراءات المتبعة في جميع المنظمات. ويهدف برنامج المراسلات الحكومية الإلكتروني إلى تأسيس وإنشاء نظام وسيط (HUB) وفق أفضل المواصفات الفنية والأمنية لتبادل المراسلات بين المنظمات الحكومية. وكذلك تسهيل إتمام المراسلات بين مختلف المنظمات الحكومية؛ إضافةً إلى توفير الوقت والجهد للعاملين بالمنظمات الحكومية.

أما بالنسبة للمراسلات الداخلية؛ فيعتمد مركزُ الاتصالات الإدارية عدداً من الإجراءات اللازمة لضمان تدفق المراسلات الداخلية بين الوحدات الإدارية في المنظمة بالسرعة والدقة المطلوبة، مع المحافظة على سرية المعلومات التي تتضمنها تلك الوثائق. وتختلف الإجراءات المتبعة في معالجتها من منظمةٍ لأخرى حسب حجم المنظمة وأنظمة الاتصالات الداخلية الإلكترونية المعتمدة لديها (برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، ٢٠١٩).

مركز الوثائق والمحفوظات (إدارة الوثائق والمعلومات):

وجّه مجلس الوزراء في تعميمه رقم (٢٥٧) الصادر في ١٤١٨/١/١٢ هـ بضرورة إنشاء مراكز للوثائق والمحفوظات في كلّ جهاز حكومي؛ لتنفيذ السياسات العامة للوثائق والمعلومات الصادرة من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، خاصةً وأن تلك الوثائق تبدأ دورة حياتها من تلك المنظمات. وقد تضمّن القرار تحديد أهداف ومهام ومسؤوليات ونشاطات المركز واحتياجاته والخطوات العملية لإنشائه وارتباطه التنظيمي.

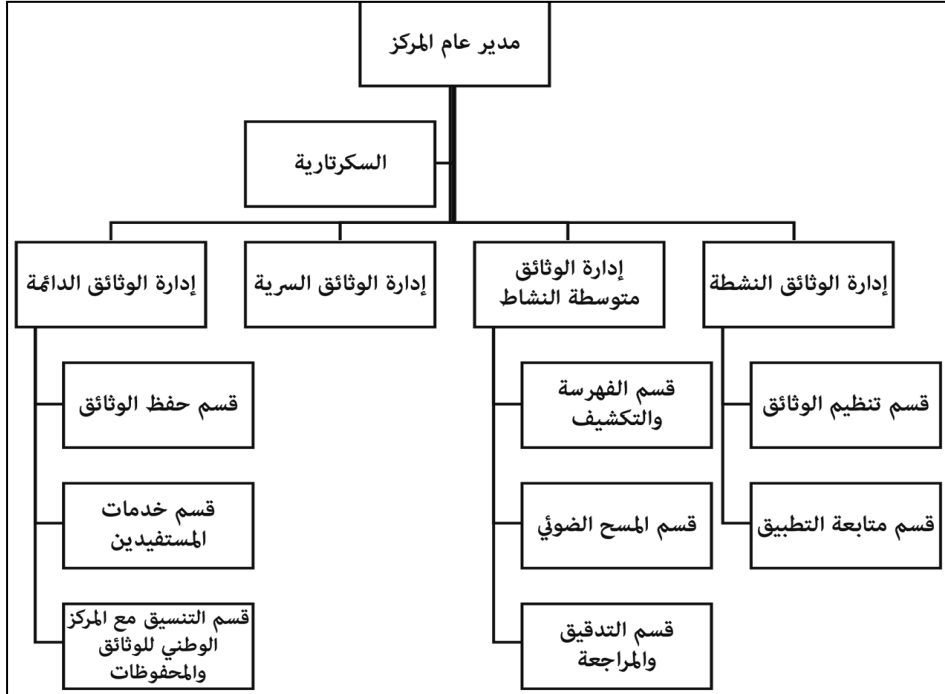
كما تضمّن قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٢) الصادر بتاريخ ١٤٢٧/٨/٤ هـ حول كيفية التعامل مع الوثائق الرسمية وتداولها في الأجهزة الحكومية، ثم صدرت الترتيبات التنظيمية لمراكز الوثائق والمحفوظات في الأجهزة الحكومية بقرار مجلس الوزراء رقم (٩) الصادر في ١٤٣٨/١/٢ هـ الذي تضمّن الدليل التنظيمي لمراكز الوثائق والمحفوظات في المنظمات الحكومية وتحديد أهداف تلك المراكز ومهامها وعلاقتها بالمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. وقد تضمّنت تلك الترتيبات كافة التنظيمات اللازمة، ومن بينها الهيكل التنظيمي لتلك الإدارات؛ وذلك على النحو التالي:

١- يكون في المقرّ الرئيس لكلّ جهاز حكومي مركزُ للوثائق والمحفوظات يُسمّى (مركز الوثائق والمحفوظات)، يرتبط إدارياً برئيس الجهاز أو المسؤول الثاني في الجهاز وفقاً لما يقره رئيس الجهاز، ويجوز إنشاء مراكز ووثائق ومحفوظات فرعية في قطاعات وفروع الأجهزة الحكومية بحسب الحاجة.

٢- يهدف المركزُ إلى تطبيق نظام الوثائق والمحفوظات ولوائحه التنفيذية والخطط المتعلقة بالوثائق؛ من خلال التالي:

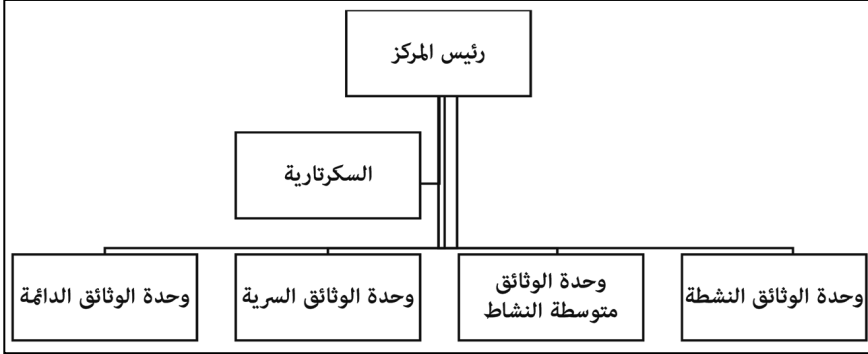
- جَمْع وثائق الجهاز وتنظيمها وحفظها.
- تيسير الحصول على الوثائق عند الحاجة إليها.

- العمل على الحيلولة دون إنتاج الوثائق التي لا حاجة إليها؛ بما يحقق توفير الوقت والجهد والتكاليف المالية والإدارية.
- العمل على الارتقاء بنوعية الوثائق، وتنميط المتماثل منها بالتعاون مع الوحدات المعنية في الجهاز الإداري؛ بما يسهّل الأداء ويساعد على ميّكنة العمل الإداري.
- نُشر الوعي الوثائقي بين العاملين في المركز بشكل خاص والجهاز بشكل عام.
- ٣- يكون الهيكل التنظيمي لمراكز الوثائق والمحفوظات الرئيسة - والفرعية إن وُجِدَتْ - في الأجهزة الحكومية وفق الشكّلين التنظيميين الآتيين؛ وذلك حسب حجم المنظمة:
- **الشكل الأول:** يميّن استخدام هذا النموذج (انظر الشكل رقم (٣-٣)) للمنظمات الكبيرة الحجم؛ إذ يتمُّ تشكيل مركز الوثائق والمحفوظات في المنظمة على مستوى إدارة عامة وتتضمّن عدداً من الإدارات والأقسام التابعة لها؛ وذلك وفقاً لحجم العمل الذي تتولاه تلك الإدارة.



شكل رقم (٣-٣): الهيكل التنظيمي لمركز الوثائق والمحفوظات في المنظمات الكبيرة الحجم.

- الشكل الثاني: يتمثل النموذج الثاني (انظر الشكل رقم (٣-٤)) في تشكيل مركز للوثائق والمحفوظات في المنظمات الصغيرة الحجم على مستوى إدارة يندرج تحتها عددٌ من الوحدات والمكاتب الإدارية التي تتولى أعمال الحفظ والأرشفة في المنظمة والإشراف على تطبيق اللوائح الصادرة من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.



شكل رقم (٣-٤): الهيكل التنظيمي لإدارة الوثائق والمحفوظات في المنظمات الصغيرة الحجم.

مراكز الوثائق الوطنية وأهميتها:

للمعلومات دورٌ مهمٌ في تحقيق التنمية الشاملة للحكومات؛ فأصبحت أهمّ مصادر الإنتاج الرئيسية لمساهمتها الفاعلة في تقدّم الدول؛ لذا فقد اهتمّت الحكومات بإنشاء مراكز ومؤسسات للتوثيق والاستفادة منها في تنفيذ خطط التنمية التي اعتمدتها. وفي إطار ذلك تبنّت العديد من الدول في السنوات الأخيرة سياسات وتطبيقات للحكومة الإلكترونية؛ سعياً منها إلى تيسير وتطوير الخدمات المقدّمة للمستفيدين، وأنشأت المراكز الوطنية لحفظ الوثائق، وأصدرت التنظيمات والسياسات التي من شأنها إدارة الوثائق بكفاءة وفعالية، واستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات؛ لتيسير إتاحة الوثائق والمحافظة عليها وعلى سرية المعلومات التي تحويها؛ بالإضافة إلى حماية الحقوق القانونية للمنظمات والأفراد.

ومراكز الأرشفة الوطنية؛ هي تلك المؤسسات الحكومية التي تتولى جَمْع الوثائق التاريخية واقتناءها بطرق مختلفة؛ ومن ثم تخزينها باستخدام كافة الطرق التي تضمن المحافظة عليها لفترات طويلة، واسترجاعها؛ استجابةً لطلبات الحصول على ما تحتويه من معلومات سواءً للأفراد أو المنظمات.

وتُعَدُّ مراكز الأرشفة الوطنية مؤسسات بالغة الأهمية كمصدر للمعلومات ووسيلة رئيسية للبحوث والدراسات التنموية والعلمية والتاريخية والاجتماعية والثقافية وغيرها لأيّ دولة. وكلّ وثيقة لا يتم المحافظة عليها والحرص على وَضْعها في مكانها الصحيح الذي يُسهّل الوصول إليها عند الحاجة يَمُكِن اعتبارها ضائعة؛ لذا من الطبيعي أن فساد أو تخريب أو ضياع أيّ وثيقة يُعَدُّ بمثابة فقدان جزءٍ من المعرفة بدرجة قد يَصْعُب علاجها؛ إذ تلعب مراكز الأرشفة الوطنية دوراً مهماً في الحفاظ على تاريخ الأمم وحقوقها وحقوق مواطنيها. كما أن أهمية هذه المراكز تنبثق من كونها تزيد من إحساسنا بالهوية وفهم الثقافات، وتهدف تلك المراكز إلى:

- إصدار الأنظمة واللوائح والسياسات اللازمة لتنظيم أعمال الأرشفة وحفظ الوثائق التاريخية.
- تدريب العاملين في مجال الأرشفة على أعمال الأرشفة الإلكترونية.
- توفير التقنية الملائمة للمحافظة على الوثائق لفترات زمنية طويلة دون أن تتعرّض للتلف.
- تقديم خدمات الاسترجاع للباحثين والمستفيدين.
- المحافظة على سريّة المعلومات التي تحويها تلك الوثائق.
- اقتناء الوثائق المهمة الخاصة بالدولة من مراكز الأبحاث؛ سواءً في الدولة أو خارجها، إما بالشراء أو بعقد الاتفاقيات وغيرها من طرق الاقتناء التي تعتمد عليها تلك المراكز.
- وَضْع القوانين والأنظمة الخاصة بإتاحة الوثائق التاريخية، وتحديد الفترات الزمنية التي يَمُكِن بعدها الاطلاع على بعض الوثائق خاصة السّرية منها.

نماذج من مراكز الأرشفة الوطنية العربية والعالمية:

تتنافس دول العالم في التحوّل نحو الحكومة الإلكترونية؛ لما يتحقق لها من مزايا في رفع مستوى الخدمات الحكومية المقدّمة للمواطنين والمقيمين على أراضيها. واختلفت في أساليب التطبيق والنجاح في عملية التطبيق وفقاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقدرتها على التغلّب على معوّقات التنفيذ.

وكإحدى نتائج التحوّل؛ فقد اتجهت الحكومات في كثيرٍ من الدول نحو إنشاء مراكز وطنية للأرشفة؛ انطلاقاً من تطبيقها لمبدأ الحكومة الإلكترونية، وحتى تتولى المحافظة

على الوثائق التاريخية للدولة وإتاحتها للباحثين ووضَعَ القوانين والأنظمة التي تُسهِم في المحافظة عليها وعلى سريّة وأمن المعلومات التي تحويها. ويُعدُّ إنشاء المراكز المتخصصة في المعلومات والتوثيق صمام أمان للدول؛ لأن المعلومات تصبح في حالة الطوارئ من أثنى الأشياء وربما يُعَدُّها البعض سلاحاً كبيراً يفوق في قوته الأسلحة التقليدية. كما أنَّ المعلومات وتوثيقها لهما قيمتهما في حسابات الدول المتقدّمة، ويتمُّ الإنفاق عليهما بشكلٍ غير محدود. ويستعرض الكتاب بعض النماذج العربية والعالمية التي لديها إرثاً تاريخياً يمتدُّ لسنوات طويلة أفرز الكثير من الوثائق والمعلومات. وقد لجأت حكومات تلك الدول للاهتمام بها؛ بهدف المحافظة عليها؛ فأنشأت مراكز لأرشفة المعلومات والوثائق تطوّرت تلك المراكز مع الوقت وأصبحت نماذج متميزة في مجال الأرشفة يمكن أن يُحتذى بها.

نماذج الأرشفة على المستوى العربي:

تعدّدت النماذج العربية الرائدة في مجال الأرشفة الوطنية؛ إذ سعت الحكومات العربية منذ فترة زمنية طويلة إلى إنشاء مراكز وطنية؛ للمحافظة على الإرث المعلوماتي التاريخي والمحافظة على تاريخ الأمة، وقد تفاوتت الفترات الزمنية التي أنشئت فيها تلك المراكز كما اختلفت تبعيتها النظامية والجهة المشرفة عليها؛ غير أنها اتفقت على هدفٍ واحدٍ وهو المحافظة على المعلومات والوثائق التاريخية التي تحفظ تاريخ الدول العربية، ومنها:

جمهورية مصر العربية:

تُعدُّ جمهورية مصر العربية أول دولة عربية اهتمت بإنشاء مركز وطني للأرشفة؛ إذ تُعدُّ دار الكتب المصرية أول مكتبة وطنية في العالم العربي وفقاً لموقع دار الكتب والوثائق القومية (٢٠١٩)؛ ففي عام ١٨٧٠م وبناءً على اقتراح على باشا مبارك ناظر ديوان المعارف - وقتئذ - أصدر الخديوي إسماعيل الأمر العالي بتأسيس دار للكتب بالقاهرة «الكتبخانة الخديوية المصرية»؛ لتقوم بجمع المخطوطات والكتب النفيسة التي كان قد أوقفها السلاطين والأمراء والعلماء على المساجد والأضرحة والمدارس؛ ليكون ذلك نواةً لمكتبة عامة على نمط دور الكتب الوطنية في أوروبا.

وقد مرَّ التنظيم المالي والإداري لدار الكتب المصرية بمراحل مختلفة تراوحت بين الاستقلال أو التبعية لإحدى المنظمات الحكومية أو الدمج في مؤسسات ثقافية أخرى. إلى أن صدر في سنة ١٩٦٣م القرار الذي أصبحت وفقاً له دار الكتب هي المكتبة القومية لمصر وتعدّلت مهام دار الكتب وأصبحت (مكتبة الدولة)، وأخذت تعمل على النهوض بمستوى الخدمات التي تؤديها من خلال المراقبات العامة. حتى عام ١٩٩٣م تمَّ الفصل بين قطاع النشر المتمثل في الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الكتب والوثائق القومية، والتي أصبحت هيئةً مستقلة تُعرَف بدار الكتب والوثائق القومية، لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة وتتبع وزير الثقافة.

الإمارات العربية المتحدة:

أنشئ الأرشيف الوطني عام ١٩٦٨م وفقاً للموقع الإلكتروني الرسمي للأرشيف الوطني (٢٠١٩) باسم مكتب الوثائق والدراسات، وكان يتبع الديوان الأميري. وحُدِّدت أهدافه بجمع الوثائق والمعلومات عن تاريخ شبه الجزيرة العربية وثقافتها عامة، ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصة، من مصادرها الأصلية في البلاد العربية والأجنبية، وتوثيقها وترجمتها. وتمَّ تغيير اسم الأرشيف الوطني في دولة الإمارات العربية أكثر من مرة آخرها عام ٢٠١٤م؛ حيث تمَّ تعديل مُسمّى المركز الوطني للوثائق والبحوث إلى الأرشيف الوطني.

وقد تولى الأرشيف الوطني عدداً من المهام المرتبطة بتوثيق تاريخ الإمارات العربية المتحدة والتطور التاريخي للدولة منذ نشأتها، وكذلك المحافظة على الوثائق الإدارية الناتجة عن ممارسة المنظمات الحكومية بمختلف أشكالها لأعمالها اليومية، ووضع الأنظمة والقوانين الضرورية لحفظها واستخدامها.

الجمهورية التونسية:

الأرشيف الوطني التونسي - وفقاً للموقع الإلكتروني الرسمي للأرشيف الوطني التونسي (٢٠١٩) - يُعدُّ مؤسسةً عموميةً تخضع لإشراف الوزارة الأولى؛ إذ تمَّ إنشاؤه في عام ١٩٨٨م. وتتمثل مهامه في جمع الأرشيف المتعلق بتونس والموجود بالخارج وحفظه وتمكين الباحثين من الاطلاع عليه، وكذلك صيانة تراث الأرشيف الوطني. وقد حدّد القانون الصادر في عام ١٩٨٨م

المتعلق بالأرشيف الآجال (أعمار الوثائق) التي يمكن بعدها الاطلاع على المعلومات التي تحويها، وهي:

- (٣٠) سنة للوثائق عموماً.

- (٦٠) سنة بالنسبة للوثائق التي تضم معلومات تتعلق بالحياة الخاصة للأفراد والعائلات، والملفات المتعلقة بالقضايا التي تم رفعها أمام المحاكم.

- (١٠٠) سنة بالنسبة لوثائق العدول المنفذين، وسجلات الحالة المدنية والتسجيلات والوثائق التي تحتوي على معلومات شخصية ذات صبغة طبية، وملفات الموظفين (بداية من تاريخ ولادة المعني بالأمر).

سلطنة عمان:

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، حسب ما ورد في الموقع الإلكتروني لهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية (٢٠١٩)؛ هي الجهة الرسمية المعنية بحفظ الوثائق التاريخية، وتهدف الهيئة إلى إرساء نظام وثائقي مبني على أسس علمية يساهم في تنظيم إدارة الوثائق بالمنظمات الحكومية، ويعمل على تطوير مجال الوثائق والنهوض به، والعمل على تحسين استغلال وتشجيع البحث العلمي والإبداع الفكري والفني. وقد أوكلت لهذه الهيئة مهام بناء نظام إدارة الوثائق في المنظمات المعنية الخاضعة لقانون الوثائق والمحفوظات وتقديم الدعم الفني لها في مجال البريد وإدارة الوثائق لجميع دوائر الوثائق بالمنظمات المعنية. بالإضافة إلى إنشاء دوائر للوثائق في سائر الوحدات الحكومية. كما تولت الهيئة أيضاً عقد الاتفاقيات مع الأرشيفات الدولية؛ للحصول على مجموعات الوثائق التي تخص السلطنة.

المملكة الأردنية الهاشمية:

مديرية الوثائق، ووفقاً للموقع الإلكتروني الرسمي لمديرية الوثائق (٢٠١٩)؛ هي المنظمة المسؤولة عن جمع وفهرسة وتصنيف الصور والوثائق الخاصة والحكومية التي تخص الأردن، وذات البعد التاريخي الوطني التراثي من المصادر كافة وصونها وتنظيمها، وهي تتبع مباشرة لوزارة الثقافة. كما أنها المنظمة المسؤولة عن مخاطبة المنظمات المحلية أو الأجنبية؛ لتحصيل أية وثائق، ومخطوطات، وصور فوتوغرافية، وأوراق ذات قيمة تاريخية وسياسية

واقتصادية وثقافية؛ لتزويد دائرة المكتبة الوطنية بها؛ من أجل إثراء المخزون الوثائقي الوطني، وكذلك هي مسؤولة عن حفظ جميع الخطابات الملكية السامية والمؤتمرات المحلية والندوات والتقارير والنشرات الصادرة عن المؤسسات الحكومية، وتنظيم المعارض الوثائقية، وخدمة الباحثين.

وينقسم الهيكل التنظيمي للمديرية إلى ثلاثة أقسام كلٌّ منها معنيٌّ بنوعٍ من أنواع الوثائق؛ سواءً الحكومية التي تنتج عن ممارسة أجهزة الدولة لأعمالها مع المحافظة على الوثائق ذات البُعد التاريخي منها. أو الخاصة التي تخصُّ الأشخاص والمؤسسات العامة. بالإضافة إلى وضع الأنظمة والقوانين التي تنظم أعمال الحفظ والأرشفة والفرز والإتلاف للوثائق المنتهية.

نماذج الأرشفة على المستوى العالمي:

تقدّمت كثيرٌ من دول العالم في الاهتمام بالمعلومات والمحافظة عليها، وأسست البنية التحتية التي تخدم المعلومات وتحافظ عليها وتُسهم في توفيرها للباحثين والمستفيدين، وفيما يلي عددٌ من النماذج العالمية في هذا المجال:

الولايات المتحدة الأمريكية:

تتنوّع الأرشيفات في الولايات المتحدة الأمريكية حسب طبيعة المواد المحفوظة والخدمة التي تقدّمها للجمهور المستفيد؛ وذلك على النحو التالي وفقاً للموقع الإلكتروني الرسمي للأرشيف الأمريكي (٢٠١٩):

- **المحفوظات الحكومية:** هي التي تتولى حفظ الوثائق المحلية الخاصة بالولايات الوطنية والمنظمات الحكومية على سبيل المثال: الأرشيف الوطني الأمريكي (NARA)؛ إذ تأسّس الأرشيف الوطني الأمريكي في عام ١٩٣٤م من قبل الرئيس فرانكلين روزفلت؛ لكن ممتلكاته الرئيسية تعود إلى عام ١٧٧٥م. ويحتفظ فقط بالسجلات الفيدرالية التي تُعدُّ ذات قيمة مستمرة؛ إضافةً إلى ذلك يجب على (NARA) أيضاً إدارة العدد المتزايد بسرعة من سجلات الحكومة الإلكترونية. ويتمُّ تطوير أرشيف السجلات الإلكترونية (ERA) وإدارتها وتوفير الوصول إليها.

- **المجتمعات التاريخية:** هي المنظمات التي تسعى إلى الحفاظ على الوثائق التاريخية وتعزيز الاهتمام بالتاريخ؛ إذ تحتفظ بالوثائق التاريخية لمناطق معينة أو فترات تاريخية معينة وللمنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال: The Wisconsin Historical and the Wisconsin Historical Society. والسكك الحديدية الوطنية وسان فرناندو جمعية وادي التاريخية.
- **المنظمات الخاصة:** هي المنظمات التي تتولى حفظ المواد الخاصة بالأفراد أو العائلات والمنظمات التي تشكّل قيمة تاريخية مهمة، وتجمع الوثائق على شكل مجموعات خاصة حسب موضوعاتها، مثل: الطب والقانون وغيرها. إضافةً إلى المتاحف، والمحفوظات الدينية، وأرشيفات الكلية والجامعة، وأرشيفات الشركات.

جمهورية الهند:

وفقاً للموقع الإلكتروني الرسمي للأرشيف الوطني الهندي (٢٠١٩)؛ فقد أنشئ الأرشيف الوطني للهند في عام ١٨٩١م في كلكتا (كولكاتا) كقسمٍ للسجل الإمبراطوري، وهو تابع إدارياً لوزارة الثقافة، ويُعدُّ أكبر مستودع أرشيفي في جنوب آسيا، ويحتوي على مجموعة كبيرة من السجلات، والسجلات العامة، والأوراق الخاصة، والسجلات الشرقية، وسجلات رسم الخرائط والميكروفيلم، والتي تشكّل مصدراً لا يُقدَّر بثمن للمعلومات للمعلمين والمسؤولين والمستخدمين للمحفوظات.

ويتولى الأرشيف الوطني الهندي الإشراف على المحفوظات وإدارتها والرقابة عليها؛ بالإضافة إلى الحصول على أي وثيقة ذات أهمية تاريخية أو وطنية؛ سواءً من خلال الشراء أو القبول كهدية، كما يتولى وضع المعايير والإجراءات والتقنيات اللازمة لتحسين نظام إدارة السجلات.

المملكة المتحدة:

يُعدُّ الأرشيف الوطني في المملكة المتحدة وفقاً للموقع الإلكتروني الرسمي للأرشيف الوطني البريطاني (٢٠١٩)؛ قسماً غير وزارى، ويمثل الأرشيف والناشر الرسمي لحكومة المملكة المتحدة، ولندن وويلز، والأوصياء على أكثر من ١٠٠٠ سنة من الوثائق الوطنية الشهيرة. بين عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٦م؛ انضمت أربع هيئات حكومية - كلٌ منها متخصص في جوانب معينة من إدارة المعلومات - لتشكيل منظمة واحدة في الأرشيف الوطني؛ وهي:

- الأرشيف مكتب السجلات العامة الذي أنشئ نتيجةً لقانون مكتب السجلات العامة ١٨٣٨م - الأرشيف الوطني لإنجلترا وويلز وحكومة المملكة المتحدة.
- اللجنة الملكية للمخطوطات التاريخية التي تمَّ تعيينها بموجب أمرٍ ملكي في عام ١٨٦٩م؛ تقوم بمهام «المخطوطات التاريخية» فيما يتعلق بالسجلات الخاصة.
- مكتب صاحبة الجلالة للقرطاسية الذي تأسس في عام ١٧٨٦م، وحائز على حق المؤلف والطباعة الرسمي لجميع أعمال البرلمان منذ عام ١٨٨٩م.
- مكتب معلومات القطاع العام، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥م، بعد توجيهِ من الاتحاد الأوروبي؛ لتعزيز إعادة استخدام المعلومات التي تنتجها وتجمعها مؤسسات القطاع العام.

اليابان:

أنشئ الأرشيف الوطني الياباني وفقاً لما ذُكر في الموقع الإلكتروني الرسمي للأرشيف الوطني الياباني (٢٠١٩)؛ تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء في عام ١٩٧١م، على أن يُحوَّل إلى وكالة إدارية مُرخَّصة بناءً على المبادئ التوجيهية؛ لتعزيز إصلاح الحكومة المركزية، والتي قرَّرها مقرر «تعزيز إصلاح الحكومة المركزية» في عام ١٩٩٩م. وفي عام ٢٠٠١م؛ أصبح الأرشيف الوطني الياباني رسمياً وكالة إدارية مُرخَّصة؛ تهدف إلى حفظ الوثائق التاريخية والسجلات العامة المهمة والمحوَّلة من مؤسسات الدولة وتوفيرها للاستخدام والاطلاع العام. ويتولى الأرشيف الوطني الياباني الحفاظ على السجلات والمحفوظات العامة التاريخية المحدَّدة وإتاحتها للاستخدام العام؛ بالإضافة إلى المحافظة على الوثائق الإدارية. وكلُّ ما يتعلق بإجراء البحوث والدراسات وتوفير المعلومات اللازمة للمستفيدين.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل؛ حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- يتطلب تنظيم إدارة الوثائق التوازن بين السلطات والمسؤوليات الممنوحة للقاءمين بأعمال التوثيق.
()

٢- اعتمدت المنظمات على أساليب عدة في تنظيم وثائقها بناءً على احتياجاتها.
()

٣- سبقت بعض الدول العربية الدول الغربية في الاهتمام بإنشاء مراكز للوثائق والمعلومات.
()

٤- يمثل المركز الوطني للوثائق والمحفوظات الجهة الرسمية التي تشرف على جميع أعمال التوثيق في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية.
()

٥- تُعدّ الاتصالات الإدارية من الخدمات والأنشطة الرئيسة في أي منظمة.
()

التمرين الثاني:

لكل سؤال فيما يلي إجابة واحدة صحيحة حدّدها:

- ١- إن الهدف من تنظيم إدارة الوثائق؛ هو:
 - تنظيم الجهود وترتيب الأعمال.
 - خلق الحماس لدى الموظفين لإنجاز الأعمال.
 - التأكد من أن النتائج تطابق الخطط المعتمدة.
 - الاختلاف والتمايز.
- ٢- تجميع صلاحيات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتوثيق في يد شخص واحد أو وحدة إدارية معينة، يمثل:
 - المركزية تحت إشراف مركزي.
 - اللامركزية المطلقة.
 - المركزية المطلقة.
 - لا شيء مما ذكر صحيح.
- ٣- تتولى مراكز الوثائق والمحفوظات في المنظمات المهام التالية:
 - تسهيل تداول المراسلات داخل المنظمة.
 - تأسيس وإنشاء نظام وسيط لتبادل المراسلات بين المنظمات الحكومية.
 - تطبيق نظام المركز الوطني للوثائق والمحفوظات على وثائق المنظمة.
 - جميع ما ذكر صحيح.

حالة تطبيقية

تعاقدت إحدى المنظمات الحكومية مع إحدى الشركات التي تعمل في مجال التطوير الإداري والتوثيق؛ لإعادة هيكلة أنظمة الاتصالات الإدارية وإدارة الوثائق للمركز والفروع التي تتكون منها المنظمة. وبعد دراسة الوُضْع الحالي والاطلاع على الهيكل التنظيمي للمنظمة ودراسة إجراءات العمل في مجال الاتصالات والحِفظ، استخلص الخبراء النتائج التالية:

- المراسلات الخاصة بالفروع يجب أن تمرَّ من خلال المركز الرئيسي للمنظمة في مدينة الرياض؛ خاصةً فيما يتعلق بالقرارات التي تمرُّ من خلال مكتب الوزير.
- طول الإجراءات وتعقُّدها، والالتزام بروتين ممل وبطيء.
- تأخُّر بعض المعاملات لمدة طويلة قد تصل إلى شهرٍ وضياعها أحياناً.
- ارتكاب بعض الموظفين أخطاء في العمل نتيجة الاجتهادات الشخصية.

أسئلة للمناقشة:

- ١- ما هي النتائج المترتبة على الوُضْع الحالي في التنظيم الإداري لأعمال الاتصالات الإدارية لدى المنظمة؟
- ٢- ما هي مقترحاتك بخصوص التنظيم الإداري المناسب للاتصالات الإدارية في المنظمة، ولماذا؟
- ٣- ارسم الهيكل التنظيمي المقترح للاتصالات الإدارية وإدارة الوثائق والمعلومات؟
- ٤- كيف يمكن التغلُّب على مشكلة ضياع المعاملات وتأخر إنجازها؟
- ٥- ما هي الإجراءات المناسبة لتنسيق أعمال الاتصالات الإدارية وإدارة الوثائق والمعلومات في الفروع؟

الفصل الثالث

التنظيم الفني لإدارة الوثائق

كانت الوثيقة ولا تزال مورداً إستراتيجياً مهماً للمنظمات ومصدراً موثقاً للمعلومات، تستند عليها في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف؛ إذ تعمل الوثيقة على توفير المعلومات المطلوبة؛ بهدف دَعْم وإدارة الوظائف الإدارية في المنظمات على اختلاف أنواعها. ولقد بدأ الاهتمام بالوثائق الإدارية قبل إدخال جهاز الحاسب الآلي بفترة طويلة من الزمن؛ فقد اهتمَّت المنظمات منذ وقتٍ طويل بوضع الإجراءات التنظيمية اللازمة في جمع وترتيب تلك الوثائق والمحافظة عليها ومحتوياتها، وتقديم خدمات الاسترجاع للمستفيدين؛ سواءً أكانوا أفراداً من داخل المنظمة بهدف تيسير الأعمال المرتبطة بها، أو أفراداً من خارج المنظمة لإنهاء وإنجاز معاملاتهم معها. ولقد أُطلق على تلك الإجراءات التنظيمية في بداية الأمر التوثيق والمأخوذ في الأصل من كلمة وثيقة، ويُقصد به «توصيل المعلومات لطالبيها وللباحثين، وإذا لم تصل المعلومات للمستفيدين في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة؛ فسيبطل الغرض من التوثيق» (الخولين واللبان، ٢٠١٣: ٩). وفيما بعد ومع تطور المفاهيم العلمية في مجال الإدارة؛ أُطلق على عمليات إنتاج الوثائق وتصنيفها وحفظها وترحيلها؛ العمليات الفنية للوثائق والتي تتمُّ على الوثائق في أثناء فترة دورتها الحياتية والمراحل التي تمرُّ بها، بدءاً من تصنيفها عند مرحلة إنشاء الوثائق، مروراً بتجميعها لتوظيفها في العمليات اليومية للمنظمات، ومن ثمَّ ترميزها وفهرستها قبل الاحتفاظ بها وتقييمها لتقرير المصير النهائي لها، بالاستبعاد النهائي من خلال الإتلاف أو ترحيلها للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. وحالياً ومع تطور تقنيات الحفظ ودخول أنظمة المعلومات الحديثة؛ أصبح يُطلق عليها عمليات إدارة الوثائق الإدارية والتي تهدف إلى المحافظة على سلامة الوثائق ومحتوياتها؛ ولضمان النزاهة والأصالة والموثوقية؛ لتكون مصدراً رسمياً للمعلومات (الحمامي، ٢٠١٣).

وبما أن تنظيم الوثائق أصبح قضيةً من أهمِّ القضايا في الإدارة العلمية الحديثة؛ حيث تتجمَّع الوثائق داخل الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة، وتأخذ أشكالاً عديدة تكوّن في مجموعها المعاملات الصادرة والواردة. وجميعها تمثّل عبئاً ثقيلاً على الجهات في عملية

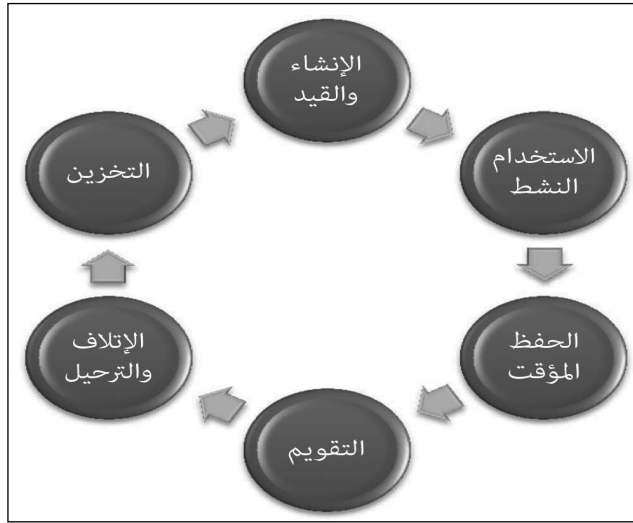
تنظيمها وحفظها؛ إذ لا تخضع في معظم الجهات للأساليب الفنية المتعارف عليها في إدارة الوثائق. هذا بالإضافة إلى معاناة معظم تلك الجهات والمؤسسات من تكدُّس الأوراق والسجلات والنماذج وغيرها من الوثائق الإدارية في صناديق أو طرود دون تنظيم أو ترتيب؛ مما يؤثر سلباً على سرعة ودقة تلبية احتياجات المستفيدين، وصعوبة التعامل مع تلك الوثائق والسيطرة عليها والاستفادة من المعلومات التي تضمُّها. ولقد سَعَت معظم الجهات في الوقت الحالي إلى السيطرة على هذه الصعوبات واتباع الطرق الحديثة في تنظيم وفهرسة وحفظ واسترجاع تلك الوثائق، وسوف نستعرض تلك الطرق بالتفصيل من خلال دراسة دورة حياة الوثيقة منذ تكوينها، وحتى انتهائها، مروراً بمرحلة استخدامها وتدفعها بين الإدارات المختلفة.

دورة حياة الوثائق:

يُقصد بدورة حياة الوثيقة مجموعة الإجراءات والمراحل التي تمرُّ بها الوثيقة الإدارية الواردة إلى المنظمة؛ منذ استلامها وحتى حفظها بملف الموضوع الذي يخصُّها، وكذلك المكاتبات الصادرة عن المنظمة منذ إعدادها وحتى خروجها إلى المنظمة المعنية، وليس المقصود بالمكاتبات هنا المراسلات فقط، وإنما كلُّ ما يردُّ إلى إدارة المنظمة من وثائق إدارية (صالح، ٢٠١٩). كما يُعبَّر مفهوم دورة حياة الوثيقة عن «العملية التي تمرُّ خلالها الوثيقة قبل أن يصبح تداولها ممكناً للمستخدم النهائي» (المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية: ٢٠١٤). ومن الخطأ التعامل مع الوثائق في كلِّ مرحلة زمنية تمرُّ بها بشكل مستقل أو منفصل عن بقية المراحل الأخرى؛ لذا من المهمُّ أن يكون هناك إدارة فعَّالة وموثوقة لتلك الوثائق في كلِّ مرحلة زمنية تمرُّ بها؛ ضماناً لوصولها سليمةً وكاملةً لمركز الحفظ الداخلي في كلِّ منظمة؛ وذلك يتطلب التالي (عبد، ٢٠١٥):

- حفظ الوثائق وفق إجراءات منطقية وموثقة تتيح الوصول إليها واسترجاعها.
- ترحيل الوثائق بشكلٍ منتظمٍ وفقاً للوائح ونظم مُعدَّة مسبقاً.
- الحفاظ على أمن وصحة وسلامة تلك الوثائق.
- الحفاظ على العلاقات القائمة بين الوثائق والعمليات والإجراءات التي نتجت عنها.

وقد تعدّدت التفسيرات بشأن المراحل التي تمرُّ بها الوثائق الإدارية؛ فقد حدّدها مكتبة جامعة أوهايو الأمريكية (Ohio university library 2019) بخمس مراحل تبدأ بالتكوين والإنشاء، مروراً بالتوزيع أو الاستخدام، والتخزين أو الاسترجاع، والإتلاف، وأخيراً الحفظ النهائي للسجلات ذات القيمة التاريخية. وذكر الحمامي (٢٠١٣) أنَّ المجلس الدولي للأرشيف (ICA) حدّد مفهوم دورة حياة الوثيقة، ومراحلها بناءً على كافة الإجراءات والعمليات الفنية والتنظيمية التي تُجرى عليها في أثناء دورة حياتها، وفقاً لما يلي (انظر: الشكل رقم (٣-٥)):



شكل رقم (٣-٥): دورة حياة الوثائق.

مرحلة الإنشاء والقيد:

يُقصد بالإنشاء تكوين الوثيقة وإخراجها إلى حيِّز الوجود؛ من خلال الأنشطة والممارسات اليومية في المنظمات. ويتمُّ إنشاء الوثائق داخل المنظمات بطرق مختلفة، ومن مصادر متعددة؛ فمثلاً: قد تنشأ من خلال الكتابة، أو استخدام أحد برامج معالجة النصوص، أو من خلال إرسال واستقبال بريد إلكتروني وغيرها. ويمثل إنشاء الوثيقة أو استلامها المرحلة الأولى من حياتها، وتنشأ الوثائق في أيّ منظمة من مصدرين أساسيين (لائحة التزويد بالوثائق والمحفوظات، الأمر السامي رقم (م/٥٩٥) وتاريخ ١٤٢١/٥/١٠هـ: ٣):

١- **المصدر الخارجي:** هي كافة المراسلات الخارجية الواردة للمنظمة؛ نتيجة تعاملاتها مع الآخرين، سواءً عن طريق البريد الوارد أو استلامها مباشرةً من المتعاملين من خارج المنظمة. وتُعدُّ هذه المرحلة بمثابة شهادة ميلاد للوثيقة الواردة؛ إذ يتمُّ استلامها وإثباتها في سجلات المنظمة من خلال مركز الاتصالات الإدارية، وتسليمها للشخص المسؤول أو الإدارة المعنية بعد إجراء عدة عمليات عليها؛ بناءً على نوع الاستلام يدوياً أو إلكترونياً، وأياً كان نوع الاستلام؛ فلا بد من تسجيل معلومات تلك الوثيقة وتحديد نوعها وشكلها وفهرستها، ومن ثم إرسالها لاتخاذ ما يلزم بشأنها وتكملة بقية مراحلها.

٢- **المصدر الداخلي:** هي كافة المراسلات التي تنشأ داخل المنظمة؛ لإنجاز العمل أو للرّد على المراسلات الواردة، على اختلاف شكلها الخارجي؛ كالقرارات الإدارية، والمذكرات الداخلية، والتعاميم، والرسائل، والفواتير والصكوك والمخططات الهندسية وغيرها، مهما اختلف نوع الوسيط المسجّل عليه؛ كالوسائط الورقية بأحجامها المختلفة، والإلكترونية بأشكالها النصية والسّمعية والمرئية، وكل ما يُستخدَم من وثائق في إنجاز العمليات الإدارية داخل المنظمة.

وأياً كان مصدر الوثيقة أو طريقة إنشائها، وفي أيِّ صورة كانت؛ فإن الوثيقة ليست هدفاً بحدّ ذاتها، وإنما هي وسيلةٌ ناقلةٌ وحافظةٌ للمعلومات؛ لذا من المهمُّ تحديد هويتها وموقعها من المعاملة؛ لكي تستطيع المنظمة فيما بعد التعامل معها في إجراءات الحفظ والإعارة؛ بالإضافة إلى صلاحية الإتاحة (رمزي، ٢٠١٥)، ويمكن التمييز بين الوثائق في هذه المرحلة وفقاً لما يلي:

- الوثائق التي تشكّل أساس المعاملة، وتمثل الوثائق التي يتمُّ تداولها بهدف اتخاذ إجراء أو قرار بشأنها، والتي تمّت بناءً على المعلومات التي تحتويها كافة التوجيهات والآراء من ذوي الصلاحية، ويمكن استعمالها كمستندٍ قانوني يوثق القرارات المتخذة حيالها.

- الوثائق التي تشكّل مرفقات المعاملة، وتمثل كافة الوثائق التي تُرفق مع أساس المعاملة؛ بغرض توضيح موضوعها، وتحقيق تكامل المعلومات التي تساعد مُتخذ الإجراء أو القرار. كما قد تحتوي على وثائق الإحالة التي توضّح الآراء والتوجيهات المختلفة بشأنها من قبل المختصّين في الإدارات في أثناء تداولها (لائحة التزويد بالوثائق، الأمر السامي رقم (م/٥٩٥) وتاريخ ١٤٢١/٥/١٠هـ).

مرحلة الاستخدام النشط:

يُقصد بالاستخدام النشط توظيف الوثيقة والاستفادة منها، وانتقالها من إدارة إلى أخرى؛ لاستكمال الإجراء المناسب عليها خلال مدة نشاطها. وفي هذه المرحلة يتم الرجوع للوثيقة بشكل مستمر، ويعتمد عليها المسؤولون في اتخاذ الكثير من القرارات؛ لذا يتطلب الأمر الاهتمام بها وحفظها حسب الأنظمة والتعليمات المتبعة في كل إدارة؛ وبما يُلبّي احتياجات العمل وإمكانية الرجوع إليها مستقبلاً؛ وذلك عن طريق اتخاذ عددٍ من الإجراءات التنظيمية التي تمكّن من إرساء نظامٍ يساعد على استرجاع المعلومات بسهولة ويُسر فيما بعد. ويكون تواجد الوثيقة في هذه المرحلة في مكاتب المختصين؛ كونها ما تزال قيد الاستخدام. وفي نهاية هذه المرحلة يتم مراجعة الوثائق؛ فكلما قلّ استخدامها، أصبح من الضروري النظر إلى اتخاذ قرار بشأنها (أفندي، ١٤٣٧):

- إمّا نقلها إلى المرحلة الثالثة الحفظ المؤقت؛ وهذا يعني أنها لا تزال لها قيمة ولكن لا يحتاج إليها في اتخاذ القرارات اليومية؛ وإذ إنها لا حاجة إليها بشكل دائم؛ فإنها تُحفظ في إدارة الوثائق والمعلومات بعيداً عن الإدارة المنشئة لها.
- أو تُنقل مباشرة إلى مرحلة الإتلاف؛ نظراً لانتهاء العمل عليها، وفي الغالب تكون عبارة عن صورٍ لوثائق إدارية أنشئت فقط للاطلاع، أو قد تكون المعلومات التي تحتويها تلك الوثائق غير ذات أهمية ويُنظر أيضاً في إتلافها، وفقاً للإجراءات المتبعة (أفندي، ١٤٣٧).

مرحلة الحفظ المؤقت:

تُعَدُّ مرحلة الحفظ من أهمّ مراحل دورة حياة الوثائق؛ وهي المرحلة المُكمّلة للمراحل السابقة؛ إذ يتم ترتيب الوثائق بأنواعها المختلفة في أوعية الحفظ المتاحة داخل المكاتب الإدارية أو إدارة الوثائق والمعلومات. ولا يمكن تحقيق ذلك بدون نظام جيد للحفظ؛ إذ تخضع كافة تلك الوثائق إلى إجراءات مُحدّدة عبر معرفة تفاصيل ومعلومات كل وثيقة ممّا يساعد في عملية حفظها؛ علاوةً على توفير مكانٍ مناسبٍ يُحقّق متطلبات الأمن والسلامة للمحافظة على الوثائق.

والواجب على كل منظمة في مرحلة الحفظ؛ اتباع الإجراءات التنظيمية الواضحة لحفظ كل نوع من الوثائق؛ سواءً تلك التي تنشأ داخلياً ومن ثم يتم تصديرها إلى خارج المنظمة

ويُحتفظ بصورةٍ منها، أو تلك التي ترد من خارج المنظمة وينتهي العمل عليها، ويُتخذ قرارٌ بحفظها في الوحدة الإدارية المعنية، أو داخل مركز الوثائق والمعلومات في المنظمة. وتُعدُّ هذه الإجراءات التنظيمية في غاية الأهمية؛ للمحافظة على سلامتها وأمنها وسريّة المعلومات التي تحويها؛ بالإضافة إلى سهولة استرجاعها في أسرع وقت (العمودي، ٢٠١٦). ومن أجل توحيد الأنظمة والإجراءات الخاصة بكيفية التعامل مع الوثائق؛ فإن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات اعتمد عدداً من اللوائح والإجراءات المنظمة التي تضمن الحفظ السليم للوثائق، كما قامت المنظمات بوضع عددٍ من الإجراءات التنظيمية الداخلية الخاصة بها (محمد، ٢٠١٣). ومن هذا المنطلق؛ فإن اتباع تلك اللوائح والإجراءات الموحدة التي أصدرها المركز الوطني للوثائق والمحفوظات؛ بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بكل منظمة - يُعدُّ أمراً حيوياً للتخلُّص من الاجتهادات الشخصية، وتوحيد طرق وأساليب الحفظ. ويمكن توضيح تلك الإجراءات وفقاً لما يلي:

- **تصنيف الوثائق:** يُعدُّ التصنيف عمليةً فكريةً تهدف إلى تجميع الوثائق حسب أوجه التشابه بينها عبر تنظيمها داخل مجلدات وملفات وفق أساليب وقواعد إجرائية مبنية منطقياً وزمنياً في شكل نظام تصنيف (عبد، ٢٠١٥). وهو تجميع الموضوعات وبلورتها؛ لتمثل الوظائف الأساسية والفرعية لكل إدارة، على أساس منطقي متدرج ومتفرع. وتؤدي هذه العملية إلى تصوّر نظام للتصنيف يتمُّ على أساسه إعداد خطة التصنيف ومن ثمَّ وضعها في حيّز التنفيذ؛ بهدف تحديد مدى ارتباط الوثائق بعضها ببعض في الإدارة الواحدة، وضبط كافة الوثائق المتشابهة على مستوى جميع الوظائف في كافة الوحدات الإدارية. ويظهر ذلك واضحاً من خلال الخطة الموحدة للتصنيف والترميز التي أقرها المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (آل عبد القادر، ٢٠١٧).

ولا يختلف التصنيف الإلكتروني عن التصنيف اليدوي؛ إذ يتمُّ الاعتماد في تسجيل الوثائق الإلكترونية على خطة التصنيف الأساسية المعتمدة للمنظمة؛ وبناءً عليها يتمُّ تصميم النظام الإلكتروني، وتبدأ عملية التصنيف الإلكتروني مع بداية تسجيل بيانات الوثيقة الإلكترونية؛ وذلك عند اختيار مجلد أو ملف الحفظ حسب موضوعها، أو شكلها، أو اسمها أو حتى حالتها؛ إذ يقوم النظام بتجميع الملفات المتشابهة في الموضوع في مجلد واحد رئيسي؛ لتشكّل في مجموعها خطة التصنيف الإلكترونية التي تعكس أنشطة ووظائف المنظمة ككل (عبد، ٢٠١٥).

وتكمن أهمية التصنيف في أنه الوسيلة الأساسية المُستخدمة لتجميع الوثائق الإدارية داخل الملفات بطريقة منهجية؛ مما يُسهّل على المستفيد سرعة الوصول إلى كلّ ما يحتاج إليه من المعلومات والوثائق، كما أنه يساعد في جَمْع الوثائق حسب قواعد ومعايير مُحدّدة، ويعمل على تحديد مدى ارتباط الوثائق ببعضها. ولضمان أن تكون خطة التصنيف جيدة وتحقق الغرض من استخدامها؛ فلا بد أن تتصف بمجموعةٍ من الخصائص، (ترشين، ٢٠١٦؛ عبده، ٢٠١٥)، مثل:

- **التسلسل المنطقي:** أن يتمّ تجميع الوثائق حسب تشابهها في تحقيق المعيار الذي صُنفت على أساسه؛ بما يضمن التسلسل المنطقي من العام إلى الخاص، وإبراز الموضوعات الرئيسية، والتي تمثل الوظائف الرئيسية للمنظمة، وما يتفرّع عنها من موضوعات تمثل الأقسام والوحدات التابعة لها، بالشكل الذي يحقق التجانس بين الموضوعات الرئيسية والفرعية التابعة لها.
- **الثبات:** أن يكون لكل وثيقة مكانٌ مُحدّد واحد فقط، يضمن الوصول إليها بسهولة ووضوح.
- **الشمولية:** يجب أن يشمل نظامُ التصنيف جميعَ وثائق المنظمة أيّاً كان نوعها أو شكلها ولكافة الوظائف الإدارية؛ فيُخصّص لكل مجموعةٍ من الوثائق مكانٌ مطابقٌ لطبيعتها على مختلف المستويات داخل النظام.
- **المرونة:** يجب أن يحقق النظام المرونة؛ لتلبية الاحتياجات المستقبلية للمنظمة من الموضوعات الجديدة، واستيعاب كافة أنواع الوثائق التي قد تنشأ بناءً على التغيّرات في المنظمة، مثل: تغيّر في الهيكل التنظيمي، أو استحداث خدمات جديدة وغيرها.
- وتوجد عدة طرق لتصنيف الوثائق، بناءً على عمل كلّ وحدة إدارية واختصاصاتها وطريقة الطلب على الوثائق والمعلومات؛ إذ يمكن للمنظمة الاختيار بين أساليب التصنيف المختلفة حسب احتياجاتها، وغالباً ما تقوم المنظمات بدمج أكثر من أسلوب في التصنيف؛ لتكوين نظام تصنيف أكثر كفاءة وفعالية. وتتمثل أهم هذه الأساليب فيما يلي (عبوي، ٢٠١٥):
- **التصنيف الموضوعي:** ويتمّ وفقاً لهذا الأسلوب تصنيف الوثائق حسب موضوعاتها ونوعية المعلومات التي تحتويها؛ وذلك بتخصيص ملفٍ لتجميع الموضوعات المتشابهة، مثل: الإجازات، والانتداب، وتقارير الإنجاز وغيرها، بما يحافظ على وحدة وتكامل

الموضوع بتجميع كل الوثائق التابعة له في ملف واحد؛ مما يُسهّل عملية الوصول إلى المعلومات بشكلٍ منطقي بناءً على موضوعها.

• **التصنيف الاسمي:** ويعني تصنيف الوثائق حسب اسم الشخص الذي يتعلّق به محتوى الوثيقة، ويمكن تمييز نوعين من الأشخاص: الأشخاص العاديين وهم الأفراد داخل المنظمة أو خارجها؛ والأشخاص الاعتباريين ويمثلون المنظمات والهيئات وغيرهم؛ إذ يتم إنشاء ملف لكلّ منهم حسب أسمائهم، ومن الملفات الاسمية على سبيل المثال: ملفات خاصة بأسماء الموظفين، أو أسماء العملاء، أو أسماء المنظمات الأخرى الذين تتعامل معهم المنظمة وغيرهم؛ بحيث تضمّ هذه الملفات كافة الوثائق الخاصة بهذا الاسم.

• **التصنيف الشكلي:** تصنيف الوثائق حسب الشكل الخارجي؛ لأن كل وثيقة تُعرّف بعلامتها الخارجية، مثلاً: يختلف شكل الفاتورة عن مُسَيَّرات الرواتب، كذلك تتباين المراسلات في شكلها الخارجي؛ وعليه يتمّ تجميع الوثائق بناءً على الشكل الخارجي؛ إذ تُجمَع كافة الوثائق المتشابهة معاً في ملف واحد.

• **التصنيف الزمني:** تصنيف الوثائق حسب تاريخ صدورهما السنوي أو الشهري أو اليومي، وفي الغالب ينطبق هذا التصنيف على الوثائق المالية، وبيانات توثيق المهام الإدارية.

• **التصنيف الجغرافي:** تصنيف الوثائق على حسب المدن أو المناطق الجغرافية، أو الأحياء أو الفروع الواردة منها أو الصادرة إليها الوثائق، مثل: فرع المنطقة الشرقية أو الغربية، وحي العليا أو التخصصي وغيرها.

وعند الشروع في إعداد خطة التصنيف لوثائق المنظمة؛ لا بد من إعداد أرضية مناسبة يركز عليها العمل، بالبداية بمرحلة جمع المعلومات عن طريق مقابلة المسؤولين عن الوحدات الإدارية ومسؤولي مراكز الوثائق والمعلومات والتوثيق الداخلية في المنظمة؛ لتحديد نوعية الوثائق واحتياجات العمل منها، وجمع القدر الكافي من المعلومات حول وظائفها، وما يرتبط بها من نشاطات رئيسية وفرعية. وبناءً على هذه المعلومات؛ يبدأ القائمون على إعداد الخطة بتدوين الأنشطة الرئيسية والفرعية التي تمارسها المنظمة، ونوعية الوثائق التي تنتجها أو تحصل عليها، ودراسة احتياجات المنظمة فيما يخص طريقة ترتيب الوثائق وحفظها؛ مما يُسهّل استرجاعها. وفي ضوء ذلك يتم اختيار إطار خطة التصنيف الذي

يضمن الاستجابة الفعّالة لاحتياجات المنظمة. مع ضرورة التقيّد بما أوردته الخطة الموحّدة للتصنيف والترميز الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (١٤١٧)، وما تضمّنته من الإجراءات التنظيمية لتصنيف الوثائق الإدارية الخاصة بالمنظمات الحكومية بمختلف أنواعها، وما تبعها من تحديثات بشأن توضيح إجراءات تصنيف الملفات والوثائق الخاصة بكلّ منظمة، وضرورة اتباع الإطار العام للخطة الموحّدة؛ إذ تمّ تقسيم الوثائق إلى ثلاث فئات رئيسية، وهي:

- **الفئة الأولى:** تمثل الوثائق الجوهرية والمهمة للدولة والوثائق الجوهرية للمنظمة والعلاقات الدولية، منها على سبيل المثال:

- وثائق الدولة الجوهرية، وتتضمّن على سبيل المثال:

• الوثائق الأساسية.

• الوثائق الملكية.

• وثائق مجلس الوزراء.

- وثائق الجهاز الجوهرية، وتتضمّن على سبيل المثال:

• الأنظمة الوظيفية.

• اللوائح.

• الأنظمة الإدارية، والتنظيم الإداري.

• نظام الوثائق والمحفوظات.

• نظام المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

- **الفئة الثانية:** تمثل وثائق التطبيقات العملية للوظائف المساعدة في كافة المنظمات، ويشكّل هذا النوع من الوثائق نسبةً كبيرةً جداً مما تنتجه تلك المنظمات من الوثائق، على سبيل المثال:

- وثائق التطبيقات العملية للوظائف المساعدة، وتتضمّن على سبيل المثال:

• الاتصالات الإدارية.

- الوارد.
- الصادر.
- التسليم.

- **الفئة الثالثة:** وتمثل وثائق التطبيقات العملية للوظائف الأساسية في كافة المنظمات، ويتم بهذه التطبيقات الرصد الفعلي لأداء هذه الوظائف والكيفية التي يتم بها هذا الأداء، ومنها على سبيل المثال:

- وثائق التطبيقات العملية للوظائف الأساسية، وتتضمن على سبيل المثال:

- شؤون المعلمين.
- شؤون الطلاب.
- خدمات الطلاب.
- صحة الطلاب.
- الكشف الطبي للطلاب.
- تطعيم الطلاب.

- **ترميز الوثائق:** يُعدُّ هذا الإجراء المرحلة الوسطى بين التصنيف والفهرسة، وهو إعطاء رمز معين يميز كل ملف عن غيره من الملفات وما يحتويه من وثائق. ويتم الترميز بوضع رموز للوثائق سواء بالأرقام الحسائية أو بالحروف الهجائية أو بالاثنتين معاً. أمّا الترميز الإلكتروني فيتم بعد مرحلة تسجيل الوثائق في أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية؛ إذ يُعطى رمز رقمي لكل وثيقة مميز وغير مكرر، وفقاً للملف الذي سيتم حفظ الوثيقة بداخله، والذي أنشئ من قبل حسب خطة التصنيف؛ مما يساعد على الوصول إلى الوثائق المطلوبة بسهولة ويسر. وقد اعتمدت خطة التصنيف والترميز الموحدة الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات الترميز بالأرقام لكافة أنواع الوثائق المتضمنة في الخطة. وقد تم إلزام كافة المنظمات الحكومية بالبدء في ترميز وثائقها وفقاً لما جاء في الخطة، وفي حالة

عدم ورود اسم أي نوع من تلك الوثائق أو عدم معرفة الفئة التي تضمها؛ يتم مخاطبة المركز لتزويده بأسماء أنواع فئات وأشكال الوثائق التي يُراد ترميزها، وإبداء ما لديهم من ملاحظات حول المسميات والتقسيمات إن وُجدت؛ إذ تمَّ ترميز خطة التصنيف الموحدة وفقاً للآتي:

- ترميز أشكال الوثائق الأرقام من (٠١) إلى (٩٩).
 - ترميز الأجهزة الحكومية الأرقام من (٠٠١) إلى (٣٠٠).
 - ترميز الدول الأرقام من (٣٠١) إلى (٥٠٠).
 - ترميز المنظمات الدولية غير العامة الأرقام من (٥٠١) إلى (٧٠٠).
 - ترميز المنظمات الدولية العامة الأرقام من (٧٠١) إلى (٩٩٩).
- كما تمَّ تقسيم أشكال الوثائق إلى فئات تُقسَّم كلُّ منها إلى أنواع، وإعطاء كلِّ نوع اسمًا خاصًا به، ووُضعت أنواع كلِّ فئة متتالية في الترتيب، ولكلِّ منها رمزٌ خاص بها. كما أُخذ في الاعتبار ترك رموز خالية في بعض فئات أشكال الوثائق؛ لتحقيق المرونة في خطة الترميز بإتاحة إضافة أنواع جديدة من الوثائق وفق الاحتياجات المستقبلية. وفيما يلي تمثيل بسيط لترميز بعض أشكال الوثائق حسب الخطة:

- فئة الوثائق الملكية والسامية أُعطيت الأرقام من (٠١) إلى (١٠)، وتمَّ تقسيمها كما يلي:

- أوامر ملكية. ٠١
- مراسيم ملكية. ٠٢
- مكاتبات ملكية. ٠٣

- فئة وثائق القرارات والمكاتبات الوثائق أُعطيت الأرقام من (١١) إلى (٢٠)، وتمَّ تقسيمها كالتالي:

- قرارات مجلس الوزراء ١١
- قرارات مجلس الشورى ١٢
- قرارات المجالس الأخرى ١٣

- فئة الوثائق النظامية حُدِّدت لها الأرقام من (٢١) إلى (٣٠)، وتمَّ تقسيمها على النحو التالي:

- أنظمة وقوانين ٢١
- لوائح ٢٢
- مذكرات تفسيرية ٢٣

- **فهرسة الوثائق:** تُعدُّ عملية الفهرسة مرحلةً مُتمِّمةً لعمليتي التصنيف والترميز، وهي المرحلة التي تجهز الوثائق لتصبح سهلة التداول والاسترجاع، ويُقصد بفهرسة الوثائق وَضْع وَصْف قصير لجميع الوثائق، ويتمُّ استنباطه بناءً على معلومات كلِّ وثيقة وفقاً لمضمونها. أو هي وصفٌ كاملٌ للمعلومات التي تحويها تلك الوثائق؛ بهدف تسهيل استرجاعها بأسرع وقت وأقل جهد. ويجب التمييز بين الفهرسة والفهرس؛ إذ يمثل الفهرس البيانات المرتبة ترتيباً هجائياً أو موضوعياً أو كليهما معاً، ويكون الفهرس إمَّا ورقياً أو إلكترونياً. وتتمُّ الفهرسة عن طريق إنشاء تعريف دقيق للوثائق والمعلومات التي تحتويها باستخدام تقنيات يدوية أو إلكترونية؛ وفقاً لنظام الأرشفة المعتمد لدى المنظمة. وتتباين أنواع وأشكال الفهارس المُستخدمة في إدارة الوثائق والمعلومات، ويُعدُّ كلُّ واحدٍ منها مدخلاً ومفتاحاً لمعرفة مدى توفر الوثيقة ومكان وجودها، وهناك شكلان رئيسيان للفهارس: الفهرس التقليدي الورقي وهو بيان بأسماء الملفات وعناوينها مرتبةً ترتيباً هجائياً أو موضوعياً حسب خطة التصنيف المتبعة في المنظمة، وقد يكون على شكل بطاقات من ورق مقوى أو بيان مطبوع. والفهرس الإلكتروني؛ وذلك باستخدام نظام إدارة الوثائق الإلكتروني، عن طريق إدخال بيانات الوثيقة: نوعها، تاريخها، مصدرها، موضوعها، رقمها وغيرها من البيانات؛ بالإضافة إلى تحديد الكلمات المفتاحية باختيار عددٍ من الكلمات المهمة التي تحتويها الوثيقة، بما يُسهِّل استرجاع الوثيقة من خلالها.

ويمكن استخدام التشفير الرقمي، مثل استخدام (Barcode)؛ لتحويل بيانات الفهرسة إلى رموز يتمُّ إثباتها على الوثيقة في أثناء عملية التصوير الضوئي، تقوم هذه الرموز بربط الملفات مباشرةً مع البيانات الخاصة بها، وإدخالها بقاعدة البيانات المُستخدمة لتسهيل التعرف عليها (موسى، ٢٠١٥).

- **حفظ الوثائق داخل الملفات:** اهتمَّت المنظمات بالاحتفاظ بالوثائق الورقية في مركز الحفظ التابعة لها؛ وذلك لأهميتها التاريخية أو القانونية أو الإدارية، وبالرَّغم من ظهور تقنيات

مختلفة للحفظ؛ فإنه لا يمكن الاستغناء نهائياً عن حفظ الوثائق الورقية؛ فالوثائق، مثل: الوثائق التي تُثبت أملاك الدولة أو أملاك الأشخاص الطبيعيين أو تلك التي تحفظ حقوق الدولة أو الأشخاص، والقرارات المهمة، والأنظمة واللوائح، والميزانيات والإحصائيات المهمة وغيرها - يجب حفظها ورقياً بطريقة صحيحة حتى مع استخدام نظم إدارة الوثائق الإلكترونية. وقد اعتمد المركز الوطني للوثائق والمحفوظات مجموعةً من القواعد العامة للحفظ، كما وضع قواعد خاصة بالحفظ في ملفات الموضوعات وملفات الموظفين في لائحة الحفظ (١٤١٦)، ثم تمّ تحديث بعض بنود تلك اللائحة بإصداره اللائحة الموحدة للوثائق والمحفوظات الإدارية (قرار هيئة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات رقم (٥٤) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٣٨هـ). ويمكن إيضاح إجراءات الحفظ وفقاً للآتي:

- التأكد من أن الوثائق واجبة الحفظ، بالرجوع إلى لوائح المنظمة، أو لوائح مركز الوثائق والمحفوظات.
- إعداد الوثائق واجبة الحفظ وتجهيزها للحفظ، والمقصود هنا هو تجهيز الوثيقة من خلال نزع كافة الدبابيس الموجودة على الوثيقة، وترميم الوثائق التي تحتاج إلى ترميم، وتهذيب الوثائق؛ أي: طي الزائد من الوثيقة في حالة كونها أكبر من الملف، ومن ثم تخزين الوثيقة في منتصف الهامش الأيمن.
- تحديد الملف الخاص بالوثيقة عن طريق قراءة الوثيقة؛ لتحديد الموضوع أو الشخص الذي يخصه، تحديد عنوان أو اسم الملف، استخراج رمز الملف من الفهرس، وأخيراً تدوين رمز الملف على الوثيقة.
- الرجوع إلى الفهارس لتحديد مكانها، ومن ثم استخراج الملفات من أماكن حفظها.
- إيداع الوثائق في الملفات؛ وذلك حسب الترتيب الزمني أو الترتيب الموضوعي الزمني، مع مراعاة ما يلي: ترقيم الوثائق بالرقم المتسلسل يدوياً، أو باستخدام أداة الترقيم، ووضْع رمز الوثيقة في أعلى الوثيقة من الناحية اليسرى؛ بالإضافة إلى إثبات الوثيقة في قائمة محتويات الملف.
- إجراء المراجعة اللازمة للتأكد من سلامة كافة الإجراءات السابقة التي تمّ اتخاذها في عملية الحفظ.
- إعادة حفظ الملفات في أماكنها.

ويتمُّ حفظ الوثائق الورقية داخل أوعية مناسبة لها، تحافظ على سلامتها من التلف والضياع؛ حتى يمكن الرجوع إليها مستقبلاً، هذا وقد وَصَّح المركز الوطني للوثائق والمحفوظات تعليمات وقواعد خاصة بأوعية الحفظ وطريقة الحفظ في لائحة خاصة تحت مُسمَّى لائحة الأوعية (الأمر السامي رقم (م/١٣٧٩/٧) وتاريخ ١٤١٦/٧/٢١هـ)؛ إذ أوضحت أن هناك عدة أنواع من الأوعية المخصصة لحفظ الوثائق، وهي:

- **الملف العلاقي ذو الغلاف الكرتوني:** يتسع لعدد يتراوح ما بين ١٠٠-١٢٠ ورقة، ويُحفظ هذا النوع من الملفات عادةً في أدراج مُخصَّصة لها بطريقة الحفظ الرأسي المعلق. وتتلخَّص هذه الطريقة في حفظ الوثائق الخاصة بموضوع معين في ملف علاقي، ويُوَضَّع على حافته مرشدة بلاستيكية بداخلها ورقة صغيرة مكتوب عليها رمز الملف، وتُوَضَّع الملفات داخل الأدراج مرتبةً حسب تسلسل أرقام الملفات، ويُراعى هنا أن تكون الزوائد البلاستيكية متدرجةً؛ لتظهر بوضوح لمن يريد استرجاع الملف. وتمتاز هذه الطريقة بسهولة الوصول إلى الملف عند طلبه والمحافظة على أغلفة الملفات؛ لعدم احتكاكها بقاع الدرج، وإمكانية فتح الملف وهو في الدرج؛ للحصول على معلومة بسيطة دون الحاجة إلى إخراجه من مكانه في بعض الحالات، هذا بالإضافة إلى ظهور الملفات بشكلٍ مُنظَّم نظراً لترتيبها وظهور أرقامها.
- **الملف الإفرنجي أو الصندوقي (كلاسير):** هو غلاف سميك من الكرتون وبدخله جزء معدني لتثبيت الأوراق، ويتسع لعدد يتراوح ما بين ٣٠٠-٥٠٠ ورقة حسب حجمه، ويتميز هذا النوع بخاصية سهولة سحب الأوراق منه والإضافة إليه، ويُحفظ هذا النوع من الملفات إمَّا أفقياً أو عمودياً على أرفف أو دواليب مُخصَّصة لهذا النوع من الملفات.
- **أوعية خاصة تناسب طبيعة بعض الوثائق:** هي التي يتطلب حفظها بشكلٍ مختلف، مثل: الخرائط الهندسية الكبيرة الحجم، أو الوثائق التي تتمتع بخصائص معينة، مثل: الأقراص المضغوطة؛ إذ يتمُّ وَضْعها في أوعية خاصة بها تلائم خصائصها وتحافظ على سلامتها، وتُوَضَّع في أجهزة الحفظ المخصصة وفق إحدى الطريقتين التالية: الحفظ الأفقي؛ ويتمثل في وَضْع الوثائق المتشابهة فوق بعضها أفقياً، باستخدام أرفف ثابتة أو متحركة بحيث يُخَصَّص رُقٌّ لكل وثيقة، مع وضع لاصق على كلٍّ منها يُدوَّن عليها رمز واسم الوثيقة؛ لتسهيل الاستدلال عليها، وتصلح هذه الطريقة لحفظ الوثائق الكبيرة الحجم، مثل: الخرائط والرسومات الهندسية التي لا يُراد أن تكون ملفوفةً أو مطوية؛ كي لا يؤثر

الطي أو اللف على سلامتها. أو الحِفظ العمودي (الواقف)؛ ويتمثل في وَضْع الوثائق واقفة بصورة عمودية على الأرفف، ويُكْتَب على ظهر الوعاء الذي يحتويها الرمز المخصّص لها. ويصلح هذا النوع من الحِفظ للعديد من الوثائق، مثل: الكتب، والخرائط الملفوفة والتي تُحَفَظ في أسطوانات بلاستيكية أو معدنية. وتضمّن هذه الطريقة المحافظة على الوثائق من التلف، مع سهولة الوصول إليها؛ إضافةً إلى أنها تحقق الاستغلال الاقتصادي الأمثل لمكان الحفظ المتاح.

أمّا بالنسبة للحِفظ الإلكتروني؛ فتلجأ المنظمات إلى استخدام أجهزة الخادم وقواعد البيانات الخاصة بنظام إدارة الوثائق الإلكترونية، كما يُمكن تخزين تلك الوثائق على وسيط إلكتروني قابل للقراءة والنقل والتعديل، مثل الأسطوانات الممغنطة (الحمامي، ٢٠١٣).

مرحلة التقويم:

تُعَدُّ عملية تقويم الوثائق الإدارية؛ من أصعب المسائل التي تواجه موظفي الحِفظ منذ بدء الاهتمام بحِفظ الوثائق الناتجة عن ممارسة المنظمات لأعمالها؛ إذ حرص المختصون على إجراء البحوث والدراسات في هذا المجال ولا تزال مستمرة حتى مع التحول نحو إدارة الوثائق الإلكترونية. ويعني تقويم الوثائق تحديد أهمية الوثيقة لاتخاذ قرار بشأنها إما الحِفظ أو الإتلاف، ويرى ريجير أن تقويم الوثائق هو «تقرير ما إذا كانت الوثائق الإدارية ذات قيمة تكفي لنقلها أو بقائها تحت وصاية المنظمة الحكومية، أو أنها ليست ذات قيمة دائمة؛ فيُسمَح بإتلافها بعد فترة من الوقت طالت أو قصرت». (صالح، ٢٠١٩: ٧٠). كما عرّفت لجنة المصطلحات المنبثقة من جمعية الأرشفيين الأمريكيين - Society of American Archivists - التقويم بأنه «مجموعة من العمليات والإجراءات التي يتمُّ بواسطتها تقدير قيمة ومكانة الوثائق؛ اعتماداً على قيمتها الإدارية الجارية والقيمة القانونية فضلاً عن القيمة الإثباتية، أو أهميتها البحثية وترتيبها وارتباطها بغيرها من الوثائق». (الحمامي، ٢٠١٣: ١٠٩).

إنَّ الغرض من عملية التقويم؛ هو تحديد مصير الوثائق، بالاعتماد على إجراءات مُقنَّنة ولوائح خاصة بمُدَد الحِفظ لكل منظمة، حسب طبيعة وثائقها والمعتمدة من قبل المركز الوطني للوثائق والمحفوظات. كما أنَّ الحكم على مدد حِفظ الوثائق تدخل فيه اعتبارات كثيرة، منها: طبيعة الوثائق، ونطاق استخدامها، وفائدتها من وجهة نظر البحث، والاستفادة

منها. بالاعتماد على الشروط والضوابط التي حدّدها المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في لائحة الترحيل (١٤١٦). ويتمُّ فيها فرز الوثائق وفقاً للمراحل التي تمرُّ بها الوثائق؛ ففي المرحلة النشطة للوثيقة يتمُّ تصفية الوثائق على مستوى المكاتب الإدارية، كما يتمُّ خلالها إتلاف الوثائق المكررة أو الوثائق غير ذات الأهمية والتي كانت للاطلاع فقط، ومن الملاحظ في هذه المرحلة أن عملية الإتلاف تتمُّ فقط على الوثائق وليس على الملفات. وفي المرحلة المتوسطة النشاط للوثيقة يتمُّ إجراء الفرز الثاني على الوثائق وأيضاً في أثناء الشروع في عملية الترحيل، ويمثل هذا الفرز أصعب وأهمَّ عملية في تحديد القيمة التاريخية للوثائق؛ حيث تكمنُ هنا مسؤولية موظفي الحفظ في تحديد أهمية كلِّ وثيقة، وما سيتمُّ إتلافه أو حفظه حفاظاً دائماً. وهذه المرحلة تُحتَّم على موظف الحفظ تطبيق اللوائح الخاصة بمُدِّد الحفظ؛ وأخيراً يتمُّ الفرز النهائي قبل عملية الترحيل إلى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

ووفقاً للائحة الفرز الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (١٤١٦)؛ يجب على موظفي الوحدات الإدارية المعنية بالحفظ القيام بعدة إجراءات عند تقويم الوثائق:

- **مَسْح الوثائق الخاصة بكلِّ إدارة في المنظمة:** عن طريق الإعداد التمهيدي للوثائق من خلال استقصاء أوّلي لإجراء المسح، ويقوم بذلك لجنة مشكّلة من عددٍ من الموظفين الذين لهم دراية ومهارة في التعامل مع الوثائق، ومن ثم حصرها وتحليلها.
- **تسجيل نتائج التحليل:** حيث يتمُّ إعداد تقرير بحالة الوثائق ونتيجة التقييم، ثم إرساله إلى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات متضمناً مُدِّد الحفظ المقترحة للوثائق؛ تمهيداً لإصدار قوائم مُدِّد الحفظ والإتلاف؛ ومن ثم إعادتها مرةً أخرى للجهة المرسلة.
- **فحص وتعديل الجداول:** ويقوم موظفو إدارة الوثائق والمعلومات في كلِّ منظمة بفحص قوائم الحفظ المرسلة من قبل المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، والتأكّد من وجود مُدِّد لكافة أنواع الوثائق المرسلة، وفي حالة عدم ذكر أيِّ وثيقة يُكَتَّب للمركز بشأنها لاتخاذ ما يلزم لإضافتها إلى القوائم.

مرحلة الإتلاف والترحيل:

تُعَدُّ هذه مرحلة ما قبل النهاية لأيِّ وثيقة إدارية، وخلال هذه المرحلة تمرُّ بعض الوثائق بمرحلة الإتلاف؛ إذ يتمُّ إتلاف الوثيقة الإدارية بالتخلُّص منها نهائياً لانتهاء المدة الزمنية

لحفظها، هذا وقد أصدر المركز الوطني للوثائق والمحفوظات لائحة الإلتاف (١٤١٦)، ووضّح بها إجراءات الإلتاف بشكل مُفصّل ويجب على المنظمات الحكومية الرجوع إلى القوائم الخاصة بمدد الحفظ لكافة أشكال الوثائق الإدارية، وفي حالة وجود أيّ عائق أو جديد لدى أيّ منظمة؛ فعليها التنسيق مع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بهذا الشأن. وقد تتمّ هذه العملية في أثناء أيّ مرحلة من مراحل حياة الوثيقة؛ بعد التأكد من عدم وجود ما يبرّر حفظها بعد انتهاء العمل عليها، ولا تشكل أهميةً تستدعي الاستمرار في حفظها، مثل: التعاميم المؤسّس عليها للاطلاع فقط؛ إذ يتمّ إلتافها مباشرةً. أمّا في حالة الوثائق التي تحتوي على معلومات سرّية أو حسّاسة ويُرَاد إلتافها بعد انتهاء مدة حفظها؛ فيتمّ تشكيل لجنة لإلتافها مكوّنة من مندوب من الإدارة التابعة لها الوثيقة، ومندوب مختص من مركز الوثائق بالجهاز؛ بالإضافة إلى مندوب مختصّ بالتنظيم الإداري في المنظمة؛ إذ تقوم هذه اللجنة بفحص قوائم كافة الوثائق التي انتهت مدة حفظها والمراد إلتافها، ومن ثم اعتمادها وإعادةها للإدارات المعنية التي تقوم بإلتاف تلك الوثائق باستخدام تقنيات متطورة في عملية الإلتاف في حالة كونها يدوية. أمّا الوثيقة الإلكترونية؛ فيتمّ التخلص منها عن طريق المحو أو الإزالة المغناطيسية أو من خلال تطبيقات إلكترونية مُخصّصة، وهذا يعلن نهاية هذه الوثائق تماماً.

ومعظم الوثائق الإدارية تمرّ بمرحلة الترحيل؛ حيث يتم نقل الوثائق من إدارة إلى إدارة أخرى، كأن تنقل من أماكن حفظ الوثائق النشطة إلى أماكن حفظ الوثائق المتوسطة النشاط، ولتوحيد الإجراءات الخاصة بالترحيل فقد قام المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بتحديد أوقات محددة من كلّ عام لترحيل الوثائق في نهاية العام الهجري وفق إجراءات وقواعد مُحدّدة في لائحة الترحيل الوثائق (١٤١٦). حيث تقوم معظم المنظمات الحكومية بترحيل وثائقها عدة مرات خلال فترة حياة الوثيقة الإدارية بالتنسيق مع رؤساء ومديري الإدارات المعنية؛ وفقاً للآتي:

- نقل الوثائق الإدارية الورقية من الإدارة المعنية، والتي أنهت كافة الإجراءات اللازمة عليها إلى إدارة الوثائق والمعلومات الموجودة لدى كلّ منظمة، وبهذه الحالة تكون الوثيقة انتقلت من حالتها النشطة إلى الحالة المتوسطة النشاط؛ إذ يقلّ الطلب عليها، وتُحفظ لحين طلبها مرةً أخرى.

- ترحيل الوثائق الورقية من الحفظ المؤقت إلى الحفظ الدائم، للوثائق ذات الأهمية القانونية أو المالية أو التاريخية؛ إذ تقوم إدارة الوثائق والمعلومات في المنظمة بترحيلها

إلى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات؛ بناءً على أنظمة ولوائح مُدَد الحِفظ الخاصة بكل جهة حكومية. وتختلف المنظمات الحكومية في طريقة نقل وثائقها ومدة الحفظ المؤقت للوثائق؛ فبعضها يعتمد على مواعيد مُحددة سنوية وثابتة، والبعض الآخر يعتمد على تاريخ الوثيقة وموعد ترحيلها.

- ترحيل الوثائق الإلكترونية بعد تقييمها، وانتهاء مُدَد حِفظها، وتحديد الوثائق السرية أو الأمنية ووضعها في مجلدات منفصلة عن الوثائق الإلكترونية الأخرى، كما يتم عمل نسخ احتياطية لتلك الوثائق والإبقاء عليها لحين الانتهاء من ترحيلها إلى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، ومن ثم يتم إتلافها (الحمامي، ٢٠١٣).

مرحلة التخزين (الحِفظ الدائم):

تتطلب الوثائق ذات الأهمية والقيمة التاريخية أو القانونية أو المالية ضرورة المحافظة عليها لفترات طويلة غير مُحددة؛ إذ مرّت هذه الوثائق بإجراءات عديدة تمهيداً لحفظها، إما في إدارة الوثائق والمعلومات في المنظمة، أو في المركز الوطني للوثائق والمحفوظات حسب أهميتها أو المنظمة التابعة لها. وتُعدّ مرحلة التخزين المرحلة النهائية في دورة حياة الوثيقة؛ إذ تُرتب الوثائق بأنواعها المختلفة في أوعية الحِفظ المتاحة داخل الوحدات الإدارية، أو إدارة الوثائق والمعلومات في المنظمة، باتباع نظام مُحدّد يضمن سلامتها وأمنها، ويمكن بموجبه الوصول إلى أي وثيقة منها بسرعة وسهولة عند الحاجة.

وقد اعتمد المركز الوطني للوثائق والمحفوظات اللائحة الموحدة للوثائق والمحفوظات الإدارية (قرار هيئة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات رقم (٥٤) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٣٨هـ)، التي حدّدت إجراءات ومُدَد الاحتفاظ بالوثائق لدى إدارات الحِفظ داخل المنظمات، على أنه من الضروري أن تخضع هذه القوائم بشكلٍ دوري للمراجعة والتطوير؛ وذلك بناءً على عددٍ من الاعتبارات، أهمّها: قيمة الوثيقة، مدى نشاطها، الغرض منها، بالإضافة إلى عمرها الزمني (محمد، ٢٠١٣). ولضمان المحافظة على سلامة هذه الوثائق والمعلومات التي تحويها لفترات زمنية طويلة لا بد من مراعاة ما يلي (أفندي، ١٤٣٧):

- اختيار موقع مكاني جيد ومناسب لإدارة الوثائق والمعلومات في المنظمة.
- تأهيل موظفي إدارة الوثائق والمعلومات وتدريبهم وتنمية مهارتهم على التعامل مع الوثائق والأرشفة لاستخدام الطرق العلمية والحديثة في حِفظ الوثائق.

- تثقيف العاملين على كيفية تجنُّب الأخطار التي تنتج من الوثائق المخزَّنة لسنوات طويلة، مثل: إجراء التعقيم الدوري للوثائق ومكان الحِفظ؛ حتى يتمَّ التخلص من الحشرات والفطريات التي تؤثر على صحتهم.
- ارتداء ملابس خاصة واقية وقفازات في أثناء التعامل مع الوثائق؛ لأن الأتربة الناتجة من تلك الوثائق تحمل ميكروبات وجراثيم غير مرئية تصيب العاملين بأمراض صدرية.
- حِفظ الوثائق في سجلات وأوراق خالية من الحموضة؛ حتى لا تؤثر على بقاء الأوراق، وعدم استخدام الدبايس في التعامل مع الوثائق؛ لأنها تسبِّب مشكلات كثيرة مستقبلية.
- توعية العاملين في إدارة الوثائق والمعلومات بأهمية تلك الوثائق وسرَّيتها وكيفية التعامل معها في أثناء نقلها أو حِفظها.
- توفير مراكز أو أقسام ترميم مُتخصَّصة في ترميم الوثائق داخل إدارة الوثائق والمعلومات للتعامل مع الحالات الطارئة للوثائق التالفة، مثل: القطوع أو التعقيم أو الحفظ وهكذا (أفندي، ١٤٣٧).

إتاحة الوثائق:

أصبح الوصول إلى المعلومات الحكومية بمثابة حقٍّ في كثير من الدول عكس ما كان سائداً من قبل؛ إذ كان الوصول إلى أيِّ وثيقة أو سجل غير متاحٍ إلا لفئة معينة من الموظفين. ومع زيادة حجم المنظمات وزيادة الاهتمام بالمعلومات في عمليات اتخاذ القرارات وتوفيرها بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب؛ توسَّعت دائرة إتاحة المعلومات التي قد يستفيد منها الأفراد سواء داخل المنظمة أو خارجها. وتُعرَّف الإتاحة بأنها «القدرة أو الفرصة لاكتساب المعرفة من المعلومات المخزَّنة» (الحمامي، ٢٠١٣: ١٤٣). وقد عرَّف المجلس الدولي للأرشيف ICA الإتاحة بأنها «إمكانية الاطلاع على السَّجلات بعد أخذ الإذن القانوني واتباع الإرشادات واللوائح الداخلية للمنظمة» (عبد، ٢٠١٥: ٣٠٤).

ومن أبرز التحدَّيات التي تواجه الجهات بشأن الإتاحة؛ هو إيجاد آليات واضحة لإتاحة الوثائق والمعلومات دون أن يؤثر ذلك سلباً على أعمال المنظمة أو الأفراد؛ من خلال تسريب المعلومات السَّرية أو الشخصية؛ وبناءً عليه وضعت المنظمات اللوائح والمعايير الخاصة بنظام الإتاحة، وتمَّ ربط ذلك بنظام الصلاحيات الخاصة بها حسب حاجة العمل، كما عملت

جاهدةً على استخدام نفس المصطلحات والتعبيرات الخاصة بالإتاحة والإعارة والتداول التي وضعها المركز الوطني للوثائق والمحفوظات وفقاً لما يلي:

- صلاحية الاطلاع؛ ويُقصد بها تمكين الباحثين من قراءة الوثائق المطلوبة دون طباعتها أو تصويرها.
- صلاحية التزويد؛ ويُقصد بها إعطاء المنظمات الحكومية أو قطاعات الجهاز أو فروعها أو وحداته الإدارية نُسخاً أو صوراً من الوثائق التي تتعلّق بأعمالها عند الحاجة إليها.
- صلاحية الإعارة؛ ويُقصد بها تسليم الوحدة الإدارية المختصة أصل الوثيقة أو نسختها الباقية في الجهاز الإداري مع أساسها في الحالات التي تتطلب الاطلاع على هذه الوثائق، مع ضرورة إعادتها لحفظها في مكانها السابق بعد انتهاء مدة الإعارة.

وقد اهتمَّ المركز الوطني بإتاحة الوثائق، وأطلق عليها مصطلح التزويد كما أصدر لائحة خاصة بهذا الشأن باسم لائحة التزويد بالوثائق والمحفوظات وإعارتها (الأمر السامي رقم (م/٥٩٥) وتاريخ ١٤٢١/٥/١٠هـ)، كما تضمّنت اللائحة إجراءات وقواعد إعارة الوثائق؛ بغرض اتباع إجراءات مُقنّنة من قبل المنظمات الحكومية في التزويد بالوثائق بما يضمن المحافظة عليها وعلى المعلومات التي تحتويها؛ وذلك باعتماد المعايير التالية:

- تصنيف الوثائق حسب درجة سرّيتها، وتحديد شروط الإتاحة الخاصة بها.
- تصنيف الوثائق الإدارية؛ بناءً على نوعها، مثلاً: تعاميم، قرارات، مراسلات، وغيرها.
- تحديد الوثائق التي من حقّ الأفراد الاطلاع عليها.
- تقييد الوصول للوثائق أو البيانات بتصريح أمني رسمي من ذوي الصلاحية.
- تقييد الوصول للوثائق بتاريخ مُحدّد.
- إمكانية تغيير فئة السّرية التي تنتمي إليها الوثائق حسب متطلبات العمل مع مراعاة توثيق هذا التغيير.
- تسجيل كلّ البيانات الخاصة بعمليات الإتاحة.

كما أوصى المركز الوطني كافة المنظمات الحكومية بتكوين لجانٍ دائمة للحفظ من أبرز وظائفها وُضْع معايير ولوائح تحدّد صلاحيات الاطلاع والإتاحة لكلّ فئة وثائق محفوظة لديها من الفئات التالية:

١- **الوثائق الورقية:** تُتاح الوثائق الورقية وفقاً لإجراءات مُحدّدة تضعها كُل منظمة حسب ما تراه مناسباً لأهمية الوثائق التي تملكها؛ هذا إضافةً إلى الضوابط التي جاءت في لائحة الاطلاع على الوثائق والمحفوظات وتداولها (١٤٢٤).

- تُتاح الوثائق الورقية النشطة وغير النشطة لأفراد الوحدة الإدارية المعنية بتلك الوثائق، كما يمكن إتاحة تلك الوثائق للأفراد من خارج الوحدة الإدارية المعنية بعد موافقة من رئيس الوحدة أو سلطة أعلى.

- تُتاح الوثائق الخاصة بوحدة إدارية تمّ إلغاؤها من الهيكل التنظيمي، بموافقة مدير الإدارة التابعة لها سابقاً، أو المسؤول عن إدارة الوثائق والمعلومات.

- تُرسل نسخة من الوثائق المطلوبة باستخدام البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني، في حالة التباعد المكاني بين الإدارة الطالبة للوثائق وإدارة الوثائق والمعلومات في المنظمة، بعد موافقة المسؤول عن الإعارة في إدارة الوثائق والمعلومات وفق ضوابط مُحدّدة جاءت في لائحة الاطلاع على الوثائق والمحفوظات وتداولها الصادرة من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (١٤٢٤).

٢- **الوثائق الإلكترونية:** تُتاح الوثائق الإلكترونية وفق ضوابط مُحدّدة من قبل الأنظمة الحكومية تختلف حسب درجة أهمية الوثيقة؛ فمثلاً (عبده، ٢٠١٥):

- يُحدّد الأفراد الذين لديهم حق الاطلاع على الوثائق المحفوظة وفقاً لنظام الصلاحيات، أو الحصول على نسخة منها بموافقة مدير إدارة الوثائق والمعلومات.

- تُتاح الوثائق الإلكترونية النشطة باعتماد ملفات مشتركة تمكّن الأفراد من الوصول إليها بما يلبي احتياجات العمل، مثل: المجلدات العامة في Outlook أو محرّكات الأقراص المشتركة على الوحدة المعنية.

- يُمنَح المسؤول في إدارة الوثائق والمعلومات صلاحيات الدخول للأفراد من خارج الوحدة الإدارية التي تخصّها الوثائق، والذين يرغبون في الرجوع إليها.

- تُرَحّل الوثائق الإلكترونية ذات الأهمية التاريخية إلى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، ويمكن البحث عنها واستردادها من قبل المختصين.

٣- **الوثائق السرية:** يُقصد بالوثائق السرية الأوعية التي تحتوي على معلومات سرّية؛ سواءً أكانت ورقية أو إلكترونية، وتختلف درجة سرّية البيانات والمعلومات وفقاً لدرجة الضرر

الذي قد يلحقه تفشي أي منها؛ فهناك علاقة طردية بين درجة السرية والضرر المحتمل تحققه؛ من جراء إفشائها. فكلما ازدادت درجة سرية المعلومات؛ ازدادت نسبة الضرر المحتمل، ويمكن تقسيم درجة السرية على النحو التالي (لائحة الاطلاع على الوثائق والمحفوظات وتداولها ١٤٢٤):

معلومات سرية للغاية يؤدي تفشيها إلى الإضرار بالأمن الوطني للدولة أو مصالحها أو سياستها أو حقوقها، أو بالعلاقات الدولية، معلومات سرية جداً يؤدي تسريبها إلى الإضرار بالمنظمات والحكومات، وأيضاً قد يصل ضررها إلى المجتمع وانتشار البلبلة والإشاعات بين أفرادها. وأيضاً معلومات سرية يضر تفشيها بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة ومعطياته الشخصية وملكيته الفكرية.

تجدر الإشارة إلى أن بداية مسؤولية الحفاظ على سرية المعلومات هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق كل من يُتاح له الاطلاع أو التعامل مع معلومات ذات طابع سري؛ مما يتطلب تحديد حق الاطلاع على المعلومات والتصرف بها؛ لذا عمدت الكثير من الجهات الحكومية إلى وضع قواعد إجرائية تتعلق بإعداد الوثائق السرية وآلية تمريرها من مصادرها إلى المنظمات المستهدفة، يُذكر منها على سبيل المثال (الدوسري، ٢٠١٩):

- نسخ الوثيقة السرية بخط أسود، وعنوانها بكلمة (سري) أو (سري للغاية) بلون مخالف للون خط النص، ويُفضل اللون الأحمر.
- مراجعة الوثيقة السرية بعد نسخها مراجعةً دقيقةً ومتأنيةً قبل عرضها للتوقيع.
- حفظ الوثيقة السرية الواردة والصادرة في مكان آمن ومغلق، ويكون مخصصاً فقط لحفظ الأوعية السرية، ولا يُسمح بالوصول إلى مكان الحفظ إلا للأشخاص المصرح لهم فقط.
- كتابة مستوى السرية (سري، أو سري جداً، أو سري للغاية) على المظروف الذي يحوي الوثيقة السرية وعلى بيان التسليم.
- نسخ الوثيقة السرية على أجهزة حاسب آلي مخصصة وغير مرتبطة بشبكات داخلية أو خارجية أو شبكة الإنترنت، ويكون الدخول عليها بأرقام سرية محدودة التداول.
- وضع إجراءات مُقننة لمسار الوثيقة وإيصالها للجهة المعنية، من خلال إعطائها رقماً

خاصاً، وتوثيق تاريخ صدورها، وجهة الصادر، وجهة التسليم، مع ضرورة تدوين وقت خروجها واسم مستلمها وبيانات هويته، وأهمية متابعة تحرُّكها حتى استلامها من قبل المنظمة المعنية.

- إغلاق المكاتب التي تتعامل مع الوثائق السرية عند مغادرة المكتب.
- تجنُّب حفظ المعاملات السرية جنباً إلى جنب مع المعاملات المتاحة للتداول.
- الحرص على تسليم الوثائق السرية في وقتها المحدد؛ سواء أكان المرسل من داخل المنظمة أو من خارجها.

- عدم إفشاء محتوى الوثائق السرية للغير مع الوعي الكامل من خطورة هذا التصرف.

وقد صدرَ المرسوم الملكي رقم (م/٣٥) بتاريخ ١٤٣٢/٥/٨هـ، بالموافقة على نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها، وحددَ المرسوم فئة الموظفين التي تنطبق عليها هذه العقوبات ودرجة العقوبة ومُدتها. وممَّا لا شك فيه أن وثائق المنظمات الحكومية بجميع أشكالها ومختلف أنواعها تمتلك مستويات مختلفة؛ من حيث الأهمية والسرية وسرعة الوصول، ويجب على المختصين بالتعامل معها معرفة إجراءات العمل الصحيحة، وهذا يتطلب ضرورة التحلِّي ببعض الصفات الشخصية الحميدة التي تساعد في إنجاح وضبط أعمالهم في هذا المجال؛ كالأمانة والصدق والنزاهة، بالإضافة إلى بعض الصفات الاجتماعية؛ كمحبة الآخرين واحترام شخصياتهم، إلى جانب تمثُّعهم ببعض المهارات كالدقة في المواعيد وإدارة الوقت وإتقان وفهم العمل، مع أهمية ضمان حصولهم على شهادات علمية ودورات تدريبية مُتخصصة في مجال التعامل مع الوثائق السرية.

هذا وترى بعض المنظمات أنه لا بد من تحديد نوع البيانات والمعلومات التي تحتويها تلك الوثائق قبل السماح لإتاحتها من عدمه؛ بهدف تسهيل تبادل المعرفة من داخل وخارج المنظمة، ومن أهم أنواع هذه المعلومات ما يلي (Records Management Handbook, 2017):

- **المعلومات الشخصية:** تحتوي العديد من السجلات التي تحتفظ بها المنظمات على معلومات شخصية، ويشمل ذلك: اسم الشخص، وعنوانه، وتاريخ ميلاده، ورقم تعريف الموظف الخاص به، وخصائصه الشخصية الأخرى. وتحتل المنظمة مسؤولية جمع وإدارة واستخدام تلك المعلومات الشخصية؛ وفقاً لمعايير المجتمع السائدة مع أهمية

احترام خصوصية الفرد؛ لذا يجبُ على كلِّ موظف يتعامل مع مثل تلك الوثائق أن يكون على دراية بهذه المعايير واتباعها.

- **المعلومات المالية:** مثل أرقام الملفات الضريبية أو الحساب المصرفي أو تفاصيل بطاقة الائتمان، وهي شكْلٌ من أشكال المعلومات الشخصية؛ ولكنها تخضع عموماً لمتطلبات السرية المحددة بموجب اللوائح المالية. ويمكن للموظف الذي يعمل في هذا المجال مراجعة الخدمات المالية في المنظمة أو أي شخص في فرع الشؤون القانونية والمخاطر حتى يكون على دراية باللوائح المالية ومتطلبات السرية الخاصة بها.

- **المعلومات المتعلقة بالصحة:** مثل التقارير الطبية أو المعلومات الطبية؛ بالإضافة إلى كونها شكلاً من المعلومات الشخصية الحساسة؛ فإنها تخضع لمتطلبات سرية تنظيمية ومهنية إضافية.

- **المعلومات المتعلقة بالطلبة:** بما في ذلك الدرجات والتقدم وتفاصيل التسجيل الخاصة بالطلاب الحاليين والسابقين والمستقبليين، بما في ذلك الطلاب الذين يتم تقديم مكان لهم؛ ولكنهم في النهاية لا يُقبلون في الجامعة أو الكلية.

- **المستندات ذات الامتيازات القانونية:** وهذا يشمل العقود ومحاضر التحقيق في المنظمة، وأيضاً المحادثات القانونية أو المشورة القانونية التي يتلقاها الموظف في حالة القضايا القانونية؛ إذ تضع كلُّ جهة التعليمات والأنظمة التي تحدّد تلك الامتيازات والتي لا يمكن تجاوزها.

- **المعلومات التي تتطلب السرية؛ لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية:** مثل المعلومات القابلة للحماية بموجب براءة اختراع، أو تأليف الكتب، أو إعداد الدراسات والبحوث.

- **المعلومات الحساسة من الناحية التجارية:** مثل الاتفاقات التجارية وكل ما يتعلق بالعروض المقدمة من المتعهدين وسلامة المشتريات والمعلومات التي تحتوي على أسرار تجارية أو المعلومات التجارية أو المالية، أو أي معلومات تُصنّف تحت مُسمّى «تجارية سرية». وعادةً ما تتمُّ حماية هذه المادة عن طريق اتفاق السرية أو شروط السرية في عقود الاتفاقيات التجارية.

- **المعلومات السرية بموجب الاتفاق بين طرفين:** إذا وافقت المنظمة أو الموظف على الاحتفاظ بشيءٍ سرّيٍّ بموجب عقد؛ فهذا يجبُ وُضْع بنود العقد من قبل مستشار قانوني،

ومن المهم عند وَضْع تلك البنود أن يكون الهدف هو الحِفاظ على سِرِّية المعلومات التي تحتويها تلك الوثائق.

وقد حَدَّد المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في لائحة ضوابط إخراج الوثائق السَّرية (١٤٣٧)، الوثائق التي يُسَمَح بتداولها وإتاحتها للجمهور بدون شروط؛ فهي: البحوث والدراسات العلمية، الاتفاقيات العامة والمتخصصة في مختلف المجالات، الأنظمة واللوائح وما يصدر بخصوصها من إضافة وتعديل وحذف، التعاميم التي تخرج عن دائرة السَّرية بمختلف أنواعها، الميزانيات والإحصائيات والتقارير الإحصائية.

وفي حالة تعرُّض أيِّ مستندٍ مقيّدٍ أو سريٍّ للوصول غير المصرَّح به أو الإفشاء غير المقصود، أوتِمَّ خرق أمانة بأيِّ طريقة بما في ذلك فقدان المستند؛ يجب على المسؤولين في إدارة الوثائق والمعلومات الإبلاغ عن ذلك لرئيس القسم أو الوحدة التي تتبعها الوثيقة، أفراد الدعم الفني لخدمات التقنية خاصةً عند انتهاك أمن المعلومات الإلكترونية المنظمة حسب اللوائح والأنظمة الخاصة بأمن المعلومات بكلِّ منظمة، أو حسب ما ورد في لوائح مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية أو فرع الشؤون القانونية والمخاطر، الذي يجب أن يكون على اطلاع بهدف التأمين الأمني.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في هذا الفصل؛ رتّب إجراءات حفظ الوثيقة داخل الملف الخاص بها وفق تسلسلها:

م	الإجراءات
	إيداع الأوراق داخل الملفات الخاصة بها مرتبةً بصورة سليمة.
	إعداد قائمة برموز الملفات التي سيتم حفظ الأوراق بها، واستخراجها من أماكن حفظها.
	ترميم وتخريم وتهذيب الأوراق، وترتيبها وفقاً لرموز ملفاتها.
	إثبات الرقم التسلسلي للأوراق في الركن الأيسر العلوي لها، وتدوين البيانات الخاصة بها في قائمة محتويات الملف.
	قراءة الأوراق؛ لأجل تحديد عنوان أو اسم الملف الخاص بها.
	إعادة حفظ الملفات في الأماكن المخصصة لحفظها.
	استخراج رمز الملف من الفهرس الخاص، وتدوينه عليها في المكان المناسب.

التمرين الثاني:

في القائمة التالية مجموعة موضوعات لبعض الوثائق؛ حدّد الوثائق المستديمة والمنتھية منها: (س) تعني مستديمة، (ن) تعني منتھية

الحالة	موضوع الوثيقة
	خطاب مرفق ببطاقة دعوة لحضور حفل تخرّج طالبات إحدى الجامعات.
	صورة مرسوم ملكي باعتبار يومي الخميس والجمعة إجازةً أسبوعية صادر في عام ١٣٩٧هـ.
	صورة خطاب تعريف بإحدى المتعاقدات لجمرك مطار الملك خالد بتاريخ ١٤٢٥هـ.
	صورة من الهيكل التنظيمي لإحدى الجهات منذ تأسيسه؛ علماً بأنه تمّ تغييره عدة مرّات.
	فواتير شراء مُستلزمات لمعامل الحاسب الآلي بتاريخ ١٤٢٢هـ.
	الإنجاز السنوي لنشاطات إحدى الجهات لعام ١٤٠٨هـ.
	قرار إداري بتقسيم إحدى الإدارات إلى قسمين منفصلين؛ كلٌّ له مهامّه الخاصة، ويتبعان لإدارة واحدة.
	قرار فصل إحدى المتدربات من الجامعة لإقدامها على تزوير أوراق رسمية بتاريخ ١٤٠٩هـ.
	مذكرة بتفويض وكالة كلية العلوم باعتماد نتائج البرامج نيابةً عن المدير العام بتاريخ ١٤٣٦هـ.
	لائحة الدراسة في جامعة الملك سعود صادرة عام ١٤٠٧هـ؛ علماً بأنه صدرت لائحة أخرى عام ١٤١٤هـ.

أسئلة للنقاش:

- ١- يتعامل موظف إدارة الملفات مع الكثير من الوثائق الإدارية، ويطلب منه القيام بعملية التنظيم الفني لها باستمرار؛ فما المقصود بالتنظيم الفني للوثائق الإدارية؟ وما هي العمليات التي تتمّ عليها في أثناء تلك العملية؟
- ٢- في الوقت الحالي أصبح من حقّ الأفراد الاطلاع على الوثائق الإدارية؛ ولكن تحت معايير وإجراءات محدّدة؛ إذ هناك عدّة أنواع للمعلومات وكلّ نوع يخضع لإجراءات محدّدة، فما أنواع المعلومات؟ وكيف يمكن الاطلاع على كلّ منها؟

حالة تطبيقية

«أحمد» موظف جديد في إحدى المنظمات الحكومية، وهو مسؤول عن استلام المعاملات اليومية الواردة إلى القسم الذي يعمل به وإثباتها في السجلات، ومن ثم إحالتها للموظف المختص، وبعد عدّة أشهر من عمله؛ لوحظ أن هناك معاملات لم يتم تسجيلها، ومعاملات غير معروف الموظف الذي يعمل عليها، وفي كثيرٍ من الأوقات عند طلب أيِّ معاملة من «أحمد» يستغرق وقتاً طويلاً للوصول لها وفي عدة مرات لم يجد المعاملة المطلوبة. حاول مساعدة «أحمد» من خلال الإجابة عن التساؤلات الواردة أدناه.

أُسئلة للمناقشة:

- ما هي المشكلة الرئيسية التي يعاني منها «أحمد» من وجهة نظرك؟
- ما هي الطريقة المثلى التي تنصح «أحمد» باتباعها؛ لتنظيم المعاملات بطريقة فنية علمية؟
- هل لديك أيُّ اقتراحات لحلّ كافة المشكلات التي تعاني منها المعاملات في ذلك القسم؟

الفصل الرابع

التحول إلى إدارة الوثائق الإلكترونية

نعيش في الوقت الحالي عصرًا يتسم بالسرعة والانفجار المعرفي والتقني الهائل، عصرًا أفرزت فيه الاتصالات السلكية واللاسلكية تغيُّرات جذرية في كافة القطاعات الحيوية في المجتمع، وأدَّى فيه انتشار شبكة الإنترنت منذ تسعينيات القرن العشرين إلى ظهور العديد من المفاهيم الإلكترونية، مثل: المنظمات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، والأعمال الإلكترونية، وغيرها من المفاهيم الحديثة التي أثَّرت في حياتنا خلال السنوات الماضية وما زالت تشكِّل حياتنا في الوقت الحاضر (مدحت، ٢٠١٦).

هذه التطوُّرات التقنية؛ جعلت العالم بأسره يدخل مرحلةً متطورةً ضمن آفاق عصر المعلومات؛ بهدف الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال نظم وتقنية المعلومات والاتصالات، والتي أصبح المعيار الأساسي الذي تقاس به درجة تقدُّم الأمم في القرن الحادي والعشرين. هذا التطوُّر السريع غيَّر المفاهيم السائدة في أساليب العمل على مستوى الدول، والمنظمات، والأفراد؛ بحيث أصبح العالم قريةً صغيرةً مترابطةً، وسمح بتجاوز البُعد الزمني والمكاني؛ لذا تقوم الدول بتطوير سياساتها العامة بما يتوافق مع متطلبات العصر الجديد، وتطوير الآليات والوسائل التقنية لمتابعة تلك السياسات؛ وبناءً عليه سارعت الدول إلى ملاحقة تلك التطوُّرات والإمساك بمقوماتها لتحقيق غاياتها المستقبلية، وركَّزت جُهدُها في إطلاق برامج التحوُّل الوطني، والذي يهدف إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق الرؤية واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، وتتمحور الأهداف الإستراتيجية التي وضعتها معظم الدول حول المحاور التالية (الخميسة، ٢٠١٧؛ برنامج التحول الوطني، ٢٠٢٠):

الأهداف الإستراتيجية لعملية التحوُّل:

- ١- تحسين جودة الخدمات الإلكترونية: تطوير وتحسين وإتاحة الخدمات الإلكترونية التي تقدِّمها الحكومة لوحداتها وللأفراد وقطاع الأعمال؛ لتحقيق رضا المستفيدين بفاعلية واستدامة؛ من خلال الوصول بوسائل وقنوات إلكترونية مُتعدِّدة.

٢- تطوير وتسهيل وتحسين كفاءة أداء الأعمال الحكومية: للإسهام في جهود إصلاح الدولة من خلال توفير البنى التحتية اللازمة لنفاذ الخدمات الحكومية وتوظيف الموارد البشرية والمؤسسية الداعمة للابتكار؛ من خلال الاستخدام الأمثل لموارد الدولة.

٣- مساندة الجهود وتعزيز الثقة والموثوقية في الأعمال الإلكترونية: من خلال دعم جهود الدولة في حماية وتأمين البيانات والمعلومات والتطبيقات والخدمات الإلكترونية والبنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ تعزيزاً للثقة والموثوقية وضماناً لسلامة المعاملات الإلكترونية.

٤- الحوكمة والشفافية والمشاركة المجتمعية: من خلال بناء تشريعات وأطر مؤسسية تحكم العلاقات التي تنظم إنفاذ الحكومة الإلكترونية؛ لتعزيز قيم الشفافية والارتقاء بمستوى المسؤولية الاجتماعية، وتحقيق مشاركة مختلف قطاعات المجتمع.

٥- تحقيق الريادة في المجال: من خلال تبني منهجيات ومعايير ومؤشرات قياس عالمية وعلمية في كافة النظم والأعمال الحكومية؛ وصولاً لمواقع متقدمة إقليمياً وعالمياً.

ونظراً لأن حجم القطاع الحكومي يشكّل نسبةً كبيرةً من إجمالي القطاعات الاقتصادية في أغلب دول العالم، وكون التعامل مع القطاع الحكومي لا يقتصر على فئةٍ دون غيرها؛ بل يعمُّ كلَّ المواطنين، والمقيمين، والمؤسسات، وغيرها - بدأت تتسابق الحكومات حول العالم في تبني الاتجاه نحو الحكومة الإلكترونية، ووُضِعَ الخطط والإستراتيجيات والآليات لتبسيط عمليات التحوّل في كافة مجالات الحياة، بما يدعم علاقة المنظمات الحكومية مع المواطنين (الخمايسة، ٢٠١٧).

الحكومة الإلكترونية:

نتيجةً للتقدّم في مجال التقنية الرقمية والاتصال بالإنترنت؛ أُتيحَ للمنظمات الحكومية استخدام هذه التقنية للتغلّب على الصّعاب التي تواجهها في تعاملاتها مع المواطنين، ولخلق علاقة تتسم بالشفافية وتتصف بالسرعة والدقة وتهدف إلى الارتقاء بجودة وتميُّز الأداء الحكومي. فظهر مفهوم الحكومة الإلكترونية وتعدّدت المفاهيم حول الحكومة الإلكترونية خلال السنوات الماضية؛ فقد عرّفها الأرياني (٢٠١٦: ١٤٧) بأنها «كافة الخدمات المقدّمة من

الحكومة إلى المواطنين على الإنترنت، وتمكين المواطنين من التواصل مع خدمات الحكومة في أي وقت وفي أي مكان بسهولة وسرعة لإنجاز المعاملات المختلفة». كما عرّفها محمد أبو النصر بأنها «عملية القيام بمعظم التعاملات أو المعاملات الحكومية؛ سواءً الخدمة أو الإدارية من خلال التواصل مع الجمهور أو العملاء أو المراجعين عبر الحاسب الآلي، ومن خلال شبكة الإنترنت» (مدحت، ٢٠١٦: ٢٥).

وبدأ مفهوم الحكومة الإلكترونية في وقتنا الحالي يشمل نموذجاً جديداً من التعاملات الحكومية، وإعادة تعريف العلاقة بين الحكومة والمواطنين، ومساعدة الحكومة في تغيير طريقة عملها، وتوصيل خدماتها الحيوية للمواطنين. ويأتي التفكير في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية E-government كخطوة جديدة للتفاعل مع معطيات القرن الجديد؛ من حيث شمول كل منظمة من منظمات الدولة بنظام إلكتروني حديث، وربط هذه المنظمات مع بعضها بشبكة إلكترونية موحدة.

وبالتالي؛ لا يقتصر مفهوم الحكومة الإلكترونية على إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين فقط؛ بل في إعادة هندسة وهيكلة الأنشطة والعمليات، والإجراءات الحكومية ذاتها؛ تدعياً للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه الحكومات المختلفة؛ استناداً إلى مبادئ وأسس العدالة، والشفافية والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرارات (مدحت، ٢٠١٦).

إن فلسفة الحكومة الإلكترونية ترتبط بالحكومة الفعلية الطبيعية؛ كمصدر للمعلومات والخدمات، كما أن المواطنين ومنشآت الأعمال والمنظمات المختلفة المتواجدة في المجتمع تُعامل كعملاء أو منتفعين يرغبون في الاستفادة من هذه المعلومات والخدمات الحكومية. ويمثل ذلك تغييراً جوهرياً في ثقافة تنفيذ الخدمات والمعاملات الحكومية، ونظرة المواطنين والأعمال تجاهها. فالحكومة الإلكترونية ليست بديلاً عن الحكومة التقليدية؛ بل الأداة التي تكفل تحويل أنشطة الحكومة التقليدية بأساليبها البيروقراطية إلى خدمات تصل طالبيها دون الانتقال إلى الإدارات الحكومية، وبأسلوب يسير وسريع وفعل. وهي بهذا المعنى تساعد على توحيد المعلومات الحكومية، وترتيبها، وتنظيمها؛ مما يسهم في تحسين كفاءة المؤسسات والأجهزة الحكومية، واستغلال الموارد المتوفرة داخل الدولة بشكل أفضل، وتتمثل الأهداف من توظيف الحكومة الإلكترونية فيما يلي (الخميسة، ٢٠١٧):

- تقديم خدمات عالية الجودة لكافة المستفيدين في مكان وجودهم بالشكل والأسلوب المناسب، والتفاعل معهم.
- توفير المعلومات الدقيقة والسريعة لمتخذي القرار.
- رَفْع كفاءة المنظمات الحكومية، وخفض الإنفاق الحكومي؛ بما يحسّن الأداء الحكومي وزيادة الإنتاجية.
- رَفْع وتحسين كفاءة الموارد البشرية.
- الشفافية في الأعمال الحكومية، وإمكانية المحاسبة، وتقليل فرص الفساد.
- توفير مناخٍ مُشجّع للمستثمرين وتذليل العقبات التي يواجهونها.
- سهولة استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في إجراء العمليات الحكومية الداخلية.
- الإسهام في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى الدخول إلى عالم المعلومات والاتصالات الحديثة من أوسع الأبواب، وبناء اقتصادٍ قائمٍ على المعرفة والتفاعل.
- ومما سبق يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات بأسلوبٍ يُسهّل التواصل والتعامل بين المنظمات الحكومية بعضها ببعض، وبين المنظمات الحكومية والقطاع الخاص، وبين المنظمات الحكومية والأفراد؛ وأخيراً بين المنظمات الحكومية وموظفيها، عبر محاور ومجالات يمكن إيجازها فيما يلي (الحيت، ٢٠١٥؛ الهباد، ٢٠١٨):

١- الحكومة مع المواطن G2C:

تمثل علاقة الحكومة بمواطنيها عن طريق تقديم الخدمات لهم، وهو أكثر أشكال الحكومة الإلكترونية الشائعة في أذهان الكثيرين. وقد ركزت رؤية المملكة على التوسّع في خدمات الإنترنت السريع في مختلف مناطق المملكة في كافة المجالات الصحية والتعليمية؛ إضافةً إلى تيسير إجراءات العمل، وتنويع قنوات التواصل، ودَعْم استخدام التطبيقات ومِنَصَّات مشاركة البيانات التي تقوم على مبدأ المشاركة والتفاعل بين الحكومة والمواطنين؛ إذ يُتاح لهم المشاركة في الاطلاع على البيانات والمعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات ومراجعة الأداء؛ وذلك عن طريق أنظمة وتطبيقات تعمل على تقديم الخدمات المتكاملة عبر شبكات المعلومات.

وقد صَدَرَ الأمرُ الملكي رقم (٤٩٥٨٤) في ٢٩/١٠/١٤٣٩ هـ بالموافقة على مذكرة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برقم (٤٧٥٤) وتاريخ ١٠/٧/١٤٣٨ هـ التي تتضمن أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة التسريع في التحوُّل الرقمي في المملكة مما يتطلب تكوين لجنة وطنية مستقلة تحت مُسمَّى اللجنة الوطنية للتحوُّل الرقمي في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، تتولى القيام برسم السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالتحوُّل الرِّقْمِي على مستوى الأجهزة العامة؛ إضافةً إلى العديد من المهام التي يمكن الاطلاع عليها من خلال المذكرة ذاتها.

ولعلَّ أبرز مثالٍ على هذا المجال؛ منصَّة (أبشر، ٢٠١٩) التي يقدِّمها مركز المعلومات الوطني، والتي تمكِّن جميع المواطنين من إنجاز معاملاتهم؛ سواء في الجوازات أو المرور أو الأحوال المدنية عن طريق الأجهزة الذكية بيسر وسهولة. واليوم وبعد إطلاق رؤية ٢٠٣٠ وخطة التحوُّل الوطني ٢٠٢٠؛ تتسابق جميع المنظمات الحكومية على تقديم تلك الخدمات بكلِّ يسر وسهولة للمستفيدين وإنجاز مهامهم في أقل وقت ممكن.

٢- الحكومة مع الأعمال G2B:

تمثل علاقة الحكومة مع قطاع الأعمال من شركات ومؤسسات تجارية؛ بهدف تقديم خدماتها لهم وتيسير البيئة التجارية وتحفيز القطاع الخاص؛ ليكون أكثر مرونةً. ومن أهمَّ أهداف هذا المجال خفضُ التكلفة المطلوبة لممارسة نشاط جديد؛ إضافةً إلى تقديم معلومات فورية ومهمة لرجال وسيدات الأعمال، وإتاحة البيانات بشكلٍ عام للحكومة للتحليل بشكلٍ أفضل عبر استخدام تقنيات، مثل: البيانات الكبيرة BIG Data. ولعلَّ أبرز مِنصَّة حكومية في المملكة في هذا المجال منصة (مراس، ٢٠١٩) التي تمَّ تأسيسها من قبل اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال «تيسير»، وهي جزءٌ من رؤية ٢٠٣٠. وتمكِّن منصة (مراس) رجال الأعمال من إصدار سجل تجاري عن طريق المنصة وفي خطوة واحدة، ويتمُّ من خلالها تسجيل السجل التجاري في وزارة العمل، التأمينات الاجتماعية، الاشتراك في هيئة الزكاة والدخل، وشهادة انتساب في الغرفة التجارية بخطوة واحدة دون الحاجة إلى زيارة أية جهة حكومية.

٣- الحكومة مع الحكومة G2G:

تهدف إلى رَبُّط وتواصل المنظمات الحكومية فيما بينها؛ لتحقيق التكامل الأكبر، وتعزيز المنفعة للعملاء، وللتسهيل على عملائها وإنجاز معاملاتهم بأسرع وقتٍ ممكن. ومن هذا المنطلق وبفضل من الله وبدعمٍ واضحٍ من القيادة الرشيدة؛ نجحت المملكة في تحقيق تقدُّم بارزٍ في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية بعد أن أصبح التعامل الإلكتروني للحصول على الخدمات الحكومية واقعاً ملموساً يعيشه ملايين من المستفيدين عند تعاملهم مع المنظمات الحكومية. ولعلَّ ما تحقَّقه المملكة من تقدُّم في هذه المسيرة التنموية المستدامة ترصده التقارير والمؤشرات العالمية ذات العلاقة؛ ومن ذلك قياس الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية الذي يوضِّح أن المملكة تسير بخطى ثابتة نحو الأمام (الوادي والوادي، ٢٠١١).

وقد قامت الدولة بإنشاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)؛ تعزيزاً للارتباط المعلوماتي بين مختلف المنظمات الحكومية بشكلٍ مُبسَّط ويسير، وبهدف رفع كفاءة وإنتاجية القطاع الحكومي؛ من خلال تقديم خدمات إلكترونية سهلة ومُيسَّرة لجمهور المستفيدين من المواطنين والمقيمين والزوار وقطاع الأعمال، وزيادة عائدات الاستثمار، وتوفير المعلومات المطلوبة بدقة عالية في الوقت المناسب. أمَّا أسلوب عمل البرنامج؛ فيقوم البرنامج بدور الممكِّن والمحفِّز لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، ويقلل المركزية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية بأكبر قدرٍ ممكن، مع وَضْع الحدِّ الأدنى من التنسيق بين المنظمات الحكومية. وبالفعل سرعان ما طوِّر برنامج (يسر) الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية؛ لتشمل رؤيةً وطنية، ومجموعة قيم، وأربعة محاور إستراتيجية، هي: تأهيل موارد بشرية مُستدامة للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وتعزيز خبرة المواطنين في تعاملهم وتجاوبهم مع المنظمات الحكومية، وتنمية ثقافة التعاون والابتكار، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة من قِبل المنظمات الحكومية (يسر، ٢٠١٩).

ووفق إحصائية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ استطاعت المملكة العربية السعودية أن تكون ضمن أفضل عشر دول في مجال الحكومة الإلكترونية على مستوى قارة آسيا، كما حققت المرتبة السادسة والثلاثين (٣٦) من بين (١٩٣) دولة عالمياً في مجال الحكومة الإلكترونية بعد أن كانت في المرتبة الواحدة والأربعين (٤١) في عام ٢٠١٢م، وفي المرتبة الثامنة والخمسين (٥٨) في عام ٢٠١٠م. ولعلَّ ذلك يعكس مدى الجهود التي

تبذلها مختلف المنظمات الحكومية في المملكة لتحويل خدماتها إلى خدمات إلكترونية سهلة وميسرة يستفيد منها الملايين من المواطنين والمقيمين (القحطاني، ٢٠١٨؛ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠١٩).

٤- الحكومة مع الموظفين G2E:

تسعى مختلف المنظمات الحكومية جاهدةً إلى تقديم خدماتها للموظفين بكل يسر وسهولة؛ تعزيزاً للإنتاجية ورفعاً لكفاءة التواصل بين الموظفين. ولذلك سعت كثير من المنظمات الحكومية إلى توفير خدماتها للموظفين عبر القنوات الإلكترونية، ومن أهمها: خدمات الموارد البشرية، مثل: مُسَيَّرات الرواتب، وتعريف العمل، والتأمين الطبي وغيرها، إضافةً إلى خدمات التدريب والتعليم الإلكتروني، ومختلف الخدمات التي توفرها المنظمة للموظفين. وتركز كثير من الحكومات على هذا النوع من المجالات؛ نظراً لفعاليتها في مشاركة المعرفة والتواصل والارتقاء بمهارات الموظفين؛ إضافةً إلى أنه يتيح للموظف السهولة في الوصول إلى المعلومات التي يحتاج إليها، والأنظمة والقوانين التي تطبقها المنظمة، ومؤخراً ظهرت الكثير من المنصات الداخلية؛ من أجل تفعيل التواصل بين الجهة وموظفيها وتحسين المشاركة مع كل فرد في المنظمة.

مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية:

تتألف عملية تطوير وبناء مشروع الحكومة الإلكترونية من ثلاث مراحل أساسية لا يعتمد بعضها على بعض، ولا توجد ضرورة أو حاجة لإنجاز مرحلة قبل أخرى. فلكل مرحلة تحدياتها وفوائدها الخاصة، وقد يكون التقدم في جميع المراحل ممكناً لجهات مختلفة من الحكومة، كما قد تكون فرص القفز على عدة مراحل ممكنة للمتأخرين؛ نظراً لتقدم التقنية وتراكم الدروس المستفادة من التجربة. فالمرحلة المتقدمة من التكامل والتحول هي الأكثر صعوبة في الوصول إليها، ومن المرجح أن تستغرق عقوداً من تضافر الجهود على المستوى الوطني، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي (حنا، ٢٠١٦؛ الخمايسة، ٢٠١٧):

١- نشر المعلومات؛ وذلك بوضع المعلومات والنماذج القابلة للطباعة وبعض الخدمات الحكومية عبر تصميم المواقع للجهات حسب الخدمات المراد تقديمها؛ من خلال شبكة

الإنترنت، وهذا أمر سهل نسبياً؛ نظراً لأنه يمكن القيام به مع قليل من التفاعل أو التنسيق مع الإدارات الأخرى، وإعلان توفر تلك الخدمات أو النماذج للجمهور عبر وسائل الإعلام والندوات والنشرات؛ بالإضافة إلى إمكانية نشر تلك الخدمات وتقديمها عبر وسائل الاتصال الهاتفي؛ ولكن وإن كانت هذه المرحلة بسيطة؛ فهي ذات مكاسب وفوائد سريعة تعود على المواطنين والمنظمات الصغيرة؛ إذ إنَّ توفر وإتاحة الخدمات والمعلومات على مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم لمدة سبعة أيام في الأسبوع؛ يُعدُّ خطوة كبيرة إلى الأمام. وخلال هذه المرحلة تبدأ الحكومة في عملية الإصلاح الإداري على جميع المستويات؛ من تغيير الهياكل التنظيمية وتبسيط العمليات المباشرة وغير المباشرة على حدٍّ سواء.

٢- التفاعل وتوسيع المشاركة المدنية في تطوير الحكومة الإلكترونية، وتتسمُّ هذه المرحلة بشكل عام بالتركيز على تحسين البنية التحتية؛ إذ يتمُّ تنظيم وتطوير التفاعل مع العملاء؛ لتحسين فرص الحصول على تلك الخدمات أو المعلومات، ويمكن مشاركتهم في اتخاذ القرارات ووضع الخطط وتقديم الشكاوى، وتشجيعهم على المشاركة والاستفسار، وبهذا يتمُّ بناء الثقة العامة بالحكومة. تتضمن هذه المرحلة استخدام طرق الاتصال من طرفين، مثل: البريد الإلكتروني أو الندوات الإلكترونية التي يمكن فيها السؤال أو الاستعلام والرد على التساؤلات والاستفسارات. فعن طريق البريد الإلكتروني؛ يمكن للمواطنين الاتصال المباشر بالمسؤولين الحكوميين، كما يتيح استخدام الندوات الإلكترونية للمواطنين فرصة إرسال مقترحاتهم بشأن بعض الأنظمة والقوانين قبل صدورها؛ بالإضافة إلى أن استخدام المنتديات الإلكترونية يتيح للمواطنين تبادل الآراء وتوسعة دائرة الوعي الوطني حول القضايا العامة المهمة. ويمكن في هذه المرحلة دمج عدَّة مواقع في منصَّة واحدة؛ لتسهيل تقديم الخدمة.

٣- التعامل والاندماج من خلال توفير جميع الخدمات؛ ابتداءً بعرضها وقنوات إيصالها وكيفية الاستفادة منها عبر تطبيقات متكاملة يستطيع من خلالها المواطنون والمنظمات الأخرى إنجاز وإتمام المعاملات عبر الإنترنت بشكل كامل، مثل: تجديد تسجيل الأراضي والعقارات أو إصدار بطاقة الهوية أو تجديد جواز السفر أو غيره. والحافز الأكبر للحكومات في هذه الحالة؛ هو استغلال الخدمات التي تتيحها تقنيات المعلومات

والاتصالات في تسهيل الإجراءات البيروقراطية التي تتطلب عدداً كبيراً من الأفراد لإنجازها؛ وبالتالي يمكن الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل مع خفض في النفقات. ومن أكثر المسائل حساسيةً بشأن الاندماج وتقاسم المعلومات إمكانية انتهاك المعلومات الشخصية، وضعف أمن الشبكة؛ وذلك يتطلب تغييرات كبيرة في العمليات؛ لذا تركز الحكومة في هذه المرحلة على وضع سياسات للخصوصية والسرية والتوثيق الإلكتروني وعملية إعادة هندسة الأعمال.

وتُعَدُّ مرحلة الحكومة المتكاملة أو المتحوّلة بالكامل؛ من أكبر تحدّيات رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية؛ فهي تمثل رؤيةً جديدةً تحتضن قوة التكامل بكافة أشكاله بين كافة الأطراف: الحكومات، والمنظمات، والأفراد، والموظفين، وتتطلّب مستويات أعلى من القيادة والتنسيق المؤسسي وإدارة التقنية؛ لتقديم قيمة أعلى للعملاء، ولردم الفجوات بين التوقعات الجديدة والوضع الحالي في تقديم الخدمة، وقد يتطلّب ذلك بعض الوقت وفي هذه الأثناء يمكن للحكومة تحسين العديد من الخدمات.

مفاهيم الإدارة الإلكترونية:

اختلط مفهوم الإدارة الإلكترونية بالحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية وغيرها من المفاهيم التي تربط ما بين الأنشطة والاتصالات في العالم الرقمي. وارتبط مفهوم الإدارة الإلكترونية بمفهوم الحكومة الإلكترونية بشكل خاص؛ لتقارب المهام والنشاطات التي تخصّ كلاّ منهما؛ إذ يرى فريق من الباحثين أنهما مترادفان، وفريق آخر يرى أنهما مختلفان؛ فيرى فريق أن الإدارة الإلكترونية هي جزء من الحكومة الإلكترونية، وهي تعني تحويل جميع العمليات الإدارية الورقية إلى عمليات إلكترونية باستخدام التقنيات الحديثة، وهي تعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل الجهة، وأن الحكومة الإلكترونية هي كل متكامل وهي أعم وأشمل وتعبر عن إطار واسع ومفتوح يصل إلى جميع الأفراد وجميع المستويات في الدولة، وهي تُعنى بالوظائف العامة والخدمات الحكومية التي يجري تنفيذها بالوسائل الإلكترونية إلى الجمهور العام والقاسم المشترك بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية؛ هو استخدام وسائل ICT ومن ضمنها الإنترنت؛ ولكن يرى آخرون أن الإدارة الإلكترونية لا يمكن فصلها عن الحكومة الإلكترونية؛ ولهذا جاء مصطلح الحكومة الإلكترونية للدلالة

على عمل الإدارة الإلكترونية في المؤسسات والمنظمات العامة بغض النظر عن طبيعة ونوع النشاط أو الخدمة العامة المقدّمة؛ سواءً أكانت سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو حتى اجتماعية (ياسين، ١٤٣٦).

وهكذا يُمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة تشمل كافة الأعمال الإلكترونية على مستوى الجهات والمؤسسات. في حين أن الحكومة الإلكترونية تعني الإدارة الحكومية العامة؛ أي: الوظائف والخدمات الحكومية التي يجري تنفيذها عبر استخدام الإنترنت إلى الجمهور العام؛ بهدف تقديم المنفعة العامة. ويوضح الشكل التالي أبعاد مفهوم الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالمفاهيم الإلكترونية الأخرى. (انظر الشكل رقم (٣-٦)).



شكل رقم (٣-٦): علاقة الحكومة الإلكترونية بالإدارة الإلكترونية.

كما يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي أهم قسم من أقسام الحكومة الإلكترونية على الإطلاق؛ نظراً لأنها تختص بالجانب التنظيمي والتنفيذي لكل مبادئ الحكومة الإلكترونية وقد تمّ التحوّل نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية كأحد محدّدات النجاح للمنظمات؛ وذلك لما فرضه التقدّم التقني والمطالبات المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات. وانطلاقاً من اهتمام الحكومة بتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين؛ بدأت تظهر الإدارات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية، وأصبحت عملية التحوّل الإلكتروني في العمل الإداري

ضرورةً لا بد منها؛ فالإدارة الإلكترونية (E-management) هي بكل بساطة الانتقال من الطريقة التقليدية اليدوية في إنجاز المعاملات، وتقديم الخدمات العامة إلى الشكل الإلكتروني؛ من أجل استخدام أمثل للوقت، والمال، والجهد (الحيت، ٢٠١٥).

والإدارة الإلكترونية هي عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع العمليات الإدارية الخاصة بالجهة؛ ممّا يعني تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء في الجهة. والجدير بالذكر أن هناك ارتباطاً بين مفهوم الإدارة الإلكترونية والإصلاح الإداري؛ سواءً من حيث الأسس والأهداف أو الإجراءات؛ فعمليات الإصلاح الإداري هي عملية ديناميكية مستمرة لا تنتهي، وتبقى الحاجة إليها طالما بقيت المنظمات الإدارية. ولتحقيق التحوّل نحو الإدارة الإلكترونية نجد أن المنظمات تسعى دائماً إلى التغيير والتقدّم والتطوّر؛ من خلال تطبيق مبادئ الإصلاح الإداري (مدحت، ٢٠١٦).

وبحكم كون الإدارة الإلكترونية منظومةً معلوماتية متكاملة تتطلب تغييراً في أساليب الإدارة، وهياكل التنظيم، وتدفق العمل، وأنماط صنع القرارات، ونماذج الأعمال - فإن فهم محدّدات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجهات الحكومية أو حتى على مستوى القطاع الخاص يساعد في وضع الحلول العملية الملائمة لإشكالية تخطيط وتطبيق برامج وأنظمة الإدارة الإلكترونية بكفاءة وفاعلية، ويوفر فرصاً ثمينة لتجاوز المعوّقات الأساسية التي تواجه بصفة دائمة تقريباً مشروعات الإدارة الإلكترونية (ياسين، ١٤٣٦).

وللتحوّل نحو الإدارة الإلكترونية؛ توجّب على المنظمات ضرورة تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات عبر بوابات المنظمات على الشبكة الإلكترونية؛ بما يحقق التفاعل الإيجابي ويرفع مستوى التنافس ويحسن الأداء؛ وذلك من خلال توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في أداء الإدارات؛ لمواكبة التطوّرات المتسارعة والمذهلة، ويتطلّب ذلك ضرورة الاهتمام بتوفير متطلبات التحوّل من البنية التحتية، والأنظمة والسياسات والإجراءات، وتنمية الكفاءات البشرية القادرة على إدارة هذه التحوّلات وتقديم الخدمات الإلكترونية؛ لتلبية احتياجات العملاء الخارجيين والمؤسسات إلكترونياً بدلاً من الطريقة التقليدية. ورفع مستوى التنافس الإداري؛ وهذا يقتضي التوجّه نحو تطوير الإمكانيات ومكافحة الأمية الإلكترونية؛ وذلك من خلال توفير واستخدام التقنية في أداء الإدارات لأعمالها، وكذلك تصميم بوابات إلكترونية تربط تلك الإدارات بالعملاء الخارجيين. فالتكريس الإيجابي للخدمة الإلكترونية في الإدارة

يرفع قدرتها التنافسية وتوظيف تقنياتها في تحسين وتوصيل الخدمة بأقل تكلفة وأسرع وقت. (مدحت، ٢٠١٦).

تُعَدُّ الإدارة الإلكترونية البديل الأمثل لمواكبة التطور الذي حدث في حياة المواطن، وتلبية احتياجاته الإدارية وإرضاء طموحه في الحصول على خدمات سريعة وسهلة وشاملة، وتحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية؛ ولكنها أكثر تركيزاً على أعمال ونشاطات المنظمات الداخلية؛ وحتى تنجح الإدارات الإلكترونية بكافة أنماطها وأشكالها في تحقيق تلك الأهداف وغيرها؛ كان لا بد أن تتصف بمجموعة من الخصائص، مثل (عوين وزحراح، ٢٠١٨؛ الخمايسة، ٢٠١٧):

- السرعة والوضوح في إنجاز المعاملات والانتهاؤها منها ونسخها وحفظها وإرسالها للإدارات المعنية؛ إضافةً إلى القدرة على التعامل مع كافة أنواع البيانات، وتوفير المعلومات الدقيقة والحديثة في أسرع وقتٍ ممكن، وتقديم آليات فاعلة وداعمة لاتخاذ القرارات.

- إلغاء عامل الزمان والمكان في التعاملات الإلكترونية، والوصول إلى مستوى لا يحتاج فيه المستفيدون إلى مراجعة المنظمات الحكومية إلا في أضيق الحدود؛ إذ يمكن الإرسال والاستلام والمتابعة عن طريق الأجهزة الذكية والحاسب الآلي.

- إدارة المعاملات بدلاً من الاحتفاظ بها؛ إذ تقوم فكرة الإدارة الإلكترونية على عملٍ موحدٍ لجميع الموظفين، وليس على ممارسات وجهودٍ شخصية من قبل موظفي تلك المنظمات، هذا بالإضافة إلى إمكانية قيام المواطن أو العميل بإنجاز ما يريد بنفسه من خلال أجهزة ذكية ودون تدخل موظفي المنظمة. ومن ثمَّ تقوم المنظمة فقط بحفظ تلك الخدمات كإنجازات لها في شبكتها الإلكترونية واستدعائها عند الحاجة.

- المرونة؛ بمعنى الاستجابة السريعة للأحداث والتطورات التنظيمية والتقنية والتجارب معها؛ متعددةً بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال.

- الرقابة المباشرة والصادقة؛ ففي ظل الإدارة الإلكترونية لا بد أن تتوفر الرقابة المباشرة من خلال شاشات وكاميرات رقمية على إجراءات ومنافذ العمل وكافة الأجهزة التي تتعامل مع المراجعين؛ بالإضافة إلى التقييم المستمر للأنظمة المستخدمة وقدرتها على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية.

- السرية والخصوصية لكل ما تملكه من بيانات ومعلومات، وعدم إتاحتها الا لذوي الصلاحية ووضَع أنظمة مَنع الاختراق وسُبل حماية مختلفة حسب نوع البيانات والمعلومات التي تملكها كل منظمة.

واستمراراً في عملية الإصلاح الإداري المرتبط بالتحول الإلكتروني؛ توسَّعت المنظمات في نطاق الخدمات الإلكترونية المقدَّمة للمستخدم؛ من خلال استخدام الأنظمة الإلكترونية المختلفة على مختلف مستويات العمل، مثل: أنظمة المتابعة الفورية، وأنظمة الشراء الإلكترونية، وأنظمة الخدمة المتكاملة، ونظم التعامل مع البيانات الكبيرة الحجم؛ إضافةً إلى النظم الخبيرة والذكية وغيرها من النظم؛ وذلك بهدف تحسين جودة الخدمات الإلكترونية المتوفرة حالياً، وتيسير الإجراءات وتنويع قنوات التواصل وأدواته. ولأن المنظمات الحكومية لا تستطيع العمل بالنظم المتوارثة والتي لا تتلاءم مع الحداثة؛ وَجَبَ عليها تحديث وتغيير كافة النظم المُستخدَمة في الماضي؛ لتقديم أفضل الخدمات الحكومية. كما أن تَسَارُع التغيُّرات الحاصلة في البيئة المحيطة بالمنظمة كمَّا ونوعاً؛ توجب على المنظمات امتلاك نظم معلومات إستراتيجية تستطيع من خلالها التوافق مع التغيُّرات في البيئة الخارجية والتفوق على متغيرات البيئة الداخلية، وإدخال تغييرات أساسية في نوع الخدمة المُقدَّمة للمستخدمين وجَعَلها أكثر ملاءمةً مع التطوُّر التقني الحديث؛ وبالتالي تحقيق أهداف الإصلاح الإداري (مدحت، ٢٠١٦).

ومن أهم تلك التغييرات التي انعكست على وظيفة الإدارة الإلكترونية والتي لها علاقة مباشرة بتسهيل وتسريع ودقة العمل المكتبي - الانتقال من نظم المعلومات الإدارية التقليدية إلى نظم المعلومات الإدارية الذكية، ومن نظم معالجة الوثائق التقليدية إلى نظم المعالجة التحليلية الفورية. وغيرها من النظم التي عَمَلَت على دَعْم القرارات الإدارية، ودَعْم العمليات الإدارية، وتفرَّعت تلك النظم إلى نظم فرعية في مجال المحاسبة والمالية والإنتاج والتسويق، والتي تعمل ضمن توليفة متكاملة تستند إلى نظم إدارة لكافة تلك الوثائق والمحافظة عليها واسترجاعها في الوقت المناسب، وبالقدر المناسب. وسوف نستعرض بالتفصيل تعريف تلك النظم وطريقة عملها وأهدافها ومتطلباتها والتحدّيات التي تواجهها.

إدارة الوثائق الإلكترونية:

أولت المنظمات الكثير من الاهتمام لاستحداث نظم وأساليب حديثة في إدارة المعلومات والمحتوى والمحافظة عليها لفترات طويلة، وتقديم ما يكفي منها في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة لمتخذي القرار بطريقة تحقق الكفاءة وتحسين وتطوير العمل. وتعدُّ نظم إدارة الوثائق أحد النظم التي تحافظ على المعلومات وتسهّل استرجاعها عند الحاجة.

ولا بد بدايةً من التمييز بين نظام إدارة الوثائق DMS، ونظام إدارة محتوى المنظمة ECM؛ فحسب دراسة أجرتها جمعية محترفي المعلومات والصور AIIM؛ عرّفت إدارة المعلومات بأنها ليست تقنيةً أو منهجيةً أو عمليةً واحدة؛ بل هي جهدٌ متضافرٌ لأساليب الإستراتيجيات والأدوات المُستخدمة لالتقاط ومعالجة وقياس وتخزين ودَمْج وحِفظ وتقديم المعلومات الداعمة للعمليات التنظيمية الرئيسية خلال دورة حياتها بأكملها؛ ويمكن ذلك من خلال عمليات البحث داخل البيانات وفقاً للقواعد الموضوعية في مرحلة الحِفظ. أمّا نظام إدارة الوثائق؛ فهو مصمّمٌ خصيصاً لإدارة جميع وثائق المنظمة التي تمّ تحويلها إلى صورة إلكترونية، وتُوجد حاجةٌ إلى استخدامها في العمليات المتعددة داخل المنظمة، وهي أنظمة وبرامج لحِفظ وتخزين وإدارة وتتبع الوثائق الإلكترونية والمعلومات الورقية الرقمية التي تمّ حفظها عبر ماسح ضوئي للوثائق، وغالباً ما يتمّ تخزينها بصيغة PDF (Roe, 2018).

هذا وقد عمّدت معظم المنظمات في تطبيق نظام إدارة الوثائق؛ من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية (DocuSoft, 2017):

- مكتب بدون ورق؛ فعن طريق التحوّل إلى العمليات الإلكترونية يمكن أن تقلص استخدام الورق وتحقيق وفورات اقتصادية؛ من خلال تقليل تكاليف إدارة الأوراق وحفظها.
- المرونة؛ وهي كيفية إدارة العمل مع الوثائق الإلكترونية والمعلومات، وحفظها والوصول لها وصيانتها وضبطها.

- الجودة؛ إذ يمكن اتباع معايير الجودة العالمية مثل: ISO 9001, ISO 14001, ISO 27001 في إدارة الوثائق والتي تتضمن ككل وثيقة يجب أن يتمّ تحديدها بسهولة؛ من حيث: اسمها، رقمها، تاريخها، الكاتب وغيره، صَبْط وتحديد وإثبات أيّ تعديلات تُجرى على الوثائق، التمكين من مراجعة واعتماد الوثائق، التمكين من توزيع الوثائق وإتاحتها للمستفيدين

- لتلبية احتياجاتهم؛ منها: ضمان السرية بالاعتماد على نظام الصلاحيات، وتحديد صلاحيات كل مستخدم منهم، إتاحة أنواع متعددة من صيغ الملفات، مثل: النص، PDF، أوراق العمل، الصور وغيرها؛ بالإضافة إلى الجودة في عمليات تخزين الوثائق وحمايتها.
- التنظيم وتحديد الإجراءات للتعامل مع الوثائق بكافة أشكالها وحالاتها، والعمل على تطوير عمليات أداء المهام.
- توفير أمن المعلومات.
- مشاركة المعلومات وتدفق العمل بما يسهل أداء العمل، وتسهيل عملية الاتصال مع العملاء.

التحديات التي تواجه عملية التحول لإدارة الوثائق الإلكترونية:

- بالرغم من المزايا العديدة والوظائف المختلفة التي تقوم بها نظم إدارة الوثائق الإلكترونية؛ فإنها ما زالت تتعرض في كثير من المنظمات لمجموعة من التحديات، مثل (الهوش، ٢٠١٨؛ Burtylev et al., 2013):
- ضعف البنية التحتية والإجرائية والتشريعية لدى بعض المنظمات؛ مما يعوق من إمكانية الإجراءات وتحويل التعاملات إلى تعاملات إلكترونية بالكامل.
- نقص القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً فنياً للتعامل مع الأنظمة الحديثة، مع عدم توفير التدريب الكافي لهم.
- محدودية الموارد المالية وعدم مرونتها، وبالذات فيما يتعلق بسرعة الاستجابة لمتطلبات واحتياجات الاستثمار في الأنظمة الإلكترونية؛ وخاصة مع ارتفاع تكاليف الاستعانة بخبراء تقنية المعلومات.
- مقاومة التغيير على مستوى العاملين والرؤساء، والاتجاهات السلبية نحو عملية التحول؛ بالإضافة إلى قلة الوعي بأهمية الاعتماد على الحاسب الآلي في أداء العمل.
- تسارع تطور البرمجيات والأجهزة المستخدمة في عملية الأرشفة.
- التغيرات التي يتطلبها تطبيق النظام في الهيكل التنظيمي، وإجراءات العمل الذي يعيق سرعة التقدم لإنجاز المشاريع المرتبطة بالتحول الإلكتروني.
- الحاجة إلى جهود مستمرة وتكاليف لتوفير الأمن والسرية ومنع المخاطر.
- ضعف التكامل في كثير من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المنظمات.

متطلبات عملية التحوّل لإدارة الوثائق الإلكترونية:

يجب على المنظمات حتى تتمكن من مواجهة تحديات التحوّل الإلكتروني؛ تهيئة وتوفير البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمل مشروع التحوّل لإدارة الوثائق الإلكترونية، الذي يعني تحولاً شاملاً في الأساليب والممارسات والأنظمة التي تقوم عليها الإدارة التقليدية للوثائق في المنظمات. فهو عملية مُعقّدة ونظام متكامل قائم على العديد من المتطلبات البشرية والتقنية والمعلوماتية والمالية للمنظمة التي يتطلّب توفيرها؛ لتحقيق عملية التحوّل الإلكتروني والتي تعمل على تحقيق الأهداف الأساسية منه، والموازنة بين: الحفاظ على الوثائق، وتقليل التكلفة، وضمان سهولة الاستخدام. وذلك يتطلّب إجراء تغيير إستراتيجي في مكونات وأنشطة أعمال المنظمة، ونقل الارتباطات المادية التقليدية للمنظمة إلى أشكال رقمية تعمل على أساس تقنية المعلومات والاتصالات، وكل ما من شأنه أن يضمن تأمين متطلبات النظام وتطبيقه، ومن أبرز هذه المتطلبات ما يلي (الهوش، ٢٠١٨):

المتطلبات التنظيمية والإدارية:

تحتاج أيّ عملية إصلاح أو تغيير في الأنظمة والسياسات إلى قيادات إدارية واعية تساند التطوير والتغيير وتدعمه، والتحوّل الإلكتروني يُعدّ إحدى عمليات الإصلاح والتغيير التي تمرّ بها المنظمات في العصر الحالي وتحتاج إلى دعم ومساندة القيادات الإدارية، وأن تكون لديها القناعة التامة والرؤية الواضحة لعملية التحوّل. فالرؤية الواضحة قادرة على تحفيز المنفّذين ومساعدتهم على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنّع المعرفة. هذا بالإضافة إلى دور الإدارة في تقديم الدعم الكامل والوقت والجهد والمال وتهيئة المكان والإمكانيات اللازمة لهذا التحوّل. إلى جانب ذلك ينبغي توجيه الأفراد العاملين في المنظمة إلى ضرورة التخلّص من الإجراءات البيروقراطية الروتينية المعيقة للتطور، والتجديد في الأساليب المتبعة في إدارة المعلومات؛ بالإضافة إلى تطوير وتبسيط الإجراءات وخطوات العمل؛ مما يخفف الأعباء الإدارية والرّبط بين كافة الخدمات بما يكفل سهولة وسرعة نقل البيانات والمعلومات بين موظفي المنظمة الواحدة، وبين المنظمة والمستفيدين الخارجيين. وفي بعض المنظمات وخاصة الكبيرة منها؛ لا بدّ من وضع القوانين واللوائح ذات الصلة بإدارة المعلومات والوثائق؛ نظراً لأن تنفيذ هذه العملية لا بدّ أن يتمّ استناداً إلى لوائح المركز الوطني للوثائق والمحفوظات؛ وذلك يستلزم اتباع مجموعة من الإجراءات، هي (رزقي وسليم، ٢٠١٨):

- تشكيل لجنةٍ عليا تتولى وَضْع الإستراتيجيات لمشروع التحوُّل الإلكتروني، وتعمل على تخطيط ومتابعة وتنفيذ هذه الإستراتيجيات.
- الاستعانة بجهات استشارية؛ للمشاركة في وَضْع الخطط الفرعية والاحتياجات اللازمة.
- إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي إذا لزم الأمر؛ لما يتطلبه ذلك من استحداث إدارات جديدة أو إلغاء أو دمج إدارات قائمة، مع بيان حدود السُّلطات والصلاحيات.
- إعداد برامج مكثفة للمتعاملين بالأنظمة؛ للتعريف بالفوائد التي يمكن تحقيقها من تطبيق الإدارة الإلكترونية، وللتغلب على مقاومة التغيير.
- وَضْع الأنظمة واللوائح والقوانين التي تسهِّل التحوُّل وتحديثها وفق الاحتياج.
- إعادة تقسيم العمل وفق متطلبات العمل الإلكتروني، وتغيير المهام والمسؤوليات.

المتطلبات التقنية:

- تُعَدُّ الإدارة الإلكترونية أسلوباً إدارياً حديثاً؛ يهدف إلى تطوير أداء المنظمات في العمل الإداري، ويتطلَّب تطبيق هذا الأسلوب توفير الاحتياجات الأساسية والبنية التحتية التي تتناسب مع كلِّ مرحلةٍ من مراحل التحوُّل إلى إدارة الوثائق الإلكترونية؛ بما يتناسب مع حجم المنظمة ويُلبي الاحتياجات اللازمة لأداء أعمالها؛ فالمنظمات الكبيرة التي تتميز بالهيكل التنظيمي المعقد ووجود عددٍ كبيرٍ من الإدارات والأقسام، أو الفروع التابعة لها والمنتشرة في مناطق جغرافية متباعدة - تمتلك المقدرة المادية والبشرية اللازمة للقيام بعملية التحول وإدارتها بكفاءة؛ من خلال إمكانية تأمين العديد من المتطلبات والتجهيزات الأساسية والإضافية التقنية التي تساعد في تحسين عملية التحوُّل الإلكتروني مقارنةً بالمنظمات الأخرى؛ بما يضمن تسهيل عملية تبادل المعلومات المتزايدة التي تنتجها، وتحقيق التواصل الفعَّال بين أفرادها؛ لتلبية احتياجات العمل (حنا، ٢٠١٦)؛ إذ تُشكِّل المتطلبات التقنية تحدياً أمام المنظمات في هذه المرحلة؛ لما تتطلبه من إمكانيات مادية وبشرية للعمل وفق المعايير الدولية التي تضمن الاستفادة من عملية إدارة الوثائق الإلكترونية، ومن هذه المتطلبات ما يلي (التركي، ٢٠١٣):
- توفير حاسبات آلية مركزية وتحديث وتطوير مركز البيانات؛ لتسهيل التعامل مع النظام الإلكتروني الحديث، ويتطلَّب ذلك توفير عدَّة أنواع من الخوادم، منها:

- خادِم لإدارة الوثائق تُخزَّن فيه الوثائق؛ ويتضمَّن نظاماً لإدارة الشبكة، ونظاماً لإدارة الوثائق واسترجاعها.
- خادِم للأقراص الضوئية؛ يكون مرتبطاً مع خادِم إدارة الوثائق، ويتضمَّن الأقراص الضوئية المحتوية على صور الوثائق.
- توفير قواعد بيانات مناسبة لحجم الملفات والوثائق المُراد تحويلها، مع أهمية التفكير في إمكانية التوسُّع في المستقبل.
- توفير نظم تخزين واسترجاع للوثائق المؤرشفة ووسائط تخزين احتياطية للبيانات، مثل: الأشرطة، والأقراص الممغنطة، الأشرطة والأقراص الضوئية.
- توفير جميع الأجهزة والبرمجيات (Hardware & Software) المطلوبة لعملية الأرشفة الإلكترونية، مثل:
- أجهزة الحاسب الآلي الشخصية؛ والتي تتمتع بمواصفات وخصائص عالية، تضمن سرعة وكفاءة العمل، تُستخدم في مرحلتَي المسح الضوئي وإدخال واستعراض الوثائق.
- المساحات الضوئية؛ وتختلف من حيث: الخصائص، والعناصر والعوامل الفنية، ودرجة الوضوح، وحجم المسح، والسرعة في العمل، والقدرة على معالجة أشكال ومواد مختلفة.
- الطابعات؛ وتختلف الطابعات المُستخدمة في عملية إدارة الوثائق الإلكترونية، من حيث: خصائصها، وسرعتها، وجودة مخرجاتها، وألوان الحبر المُستخدمة.
- طابعة بيانات الوثيقة؛ وهي طابعةٌ صغيرةٌ تُستخدم لطباعة بيانات الوثائق الورقية على ملصقات صغيرة عن طريق استخدام التشفير الرقمي، مثل الباركود، ومن ثم لصقها على الوثيقة؛ بغرض فهرستها، مما يُسهِّل عملية حفظها وتداولها، والتعامل معها فيما بعد في مراحل الأرشفة المختلفة.
- قارئ بيانات الوثيقة؛ وهو ماسح ضوئي يدوي، يُستعمل لقراءة بيانات الوثيقة التي سبق وأن تمَّ لصقها على الملفات والوثائق الورقية، كما يُستخدم في عملية استرجاعها بسرعة.

• البرمجيات المساعدة، والتي تتمثل في برمجيات إدارة الشبكة والاتصالات، وبرمجيات مسح الوثائق، وبرمجيات أتمتة العمل، وبرمجيات التعرف الضوئي على الحروف (RCO) (Recognition Character Optical)، وهي نوع من التطبيقات البرمجية تُستخدم لتحويل صور النصوص الموجودة في الوثائق المختلفة، مثل: الوثائق الممسوحة ضوئياً، أو الصور التي تم التقاطها بواسطة كاميرا رقمية إلى نصوص وبيانات يستطيع الحاسب الآلي معالجتها. وتستخدم برامج التعرف الضوئي على الحروف على نطاق واسع في مختلف المجالات العملية وخصوصاً في مشاريع الأرشفة الإلكترونية، باعتباره شكلاً من أشكال إدخال البيانات لأي نوع من الوثائق، سواء أكانت وثائق أو إيصالات مبيعات، أو أي عدد من السجلات المطبوعة - إلى قاعدة البيانات. وبهذا فهي توفر الكثير من الوقت والجهد اللازمين لعملية إدخال البيانات (رمزي، ٢٠١٥).

- اختيار نظام لإدارة الوثائق والمعلومات (Document management System)، وهو عبارة عن نظام حاسوبي يُستخدم لإدارة الوثائق ومتابعة وتخزين الوثائق الإلكترونية، أو صور عن الوثائق الورقية والاحتفاظ بإصدارات متعددة منها. ويُعدّ نظام إدارة الوثائق جزءاً من أنظمة إدارة المحتوى في المنظمة والمتعلقة بإدارة الأصول الرقمية والوثائق المصورة ونظم سير العمل ونظام إدارة السجلات. ويوفر النظام الأدوات المطلوبة لجمع وإدارة وتأمين ومشاركة البيانات داخل المنظمة، وهذا يشمل الوثائق الإلكترونية والصور ورسائل البريد الإلكتروني، وملفات الحاسب الآلي الأخرى؛ فضلاً عن الوثائق الورقية الممسوحة ضوئياً لتحويلها إلى شكل نصي أو صورة يتم الاحتفاظ بها داخل النظام والرجوع إليها بطرق سهلة. وتختلف تلك الأنظمة من حيث الإمكانيات والخدمات والمزايا والسعة، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية التي يمكن اختيار الأنسب منها حسب حاجة المنظمة وإمكانياتها المادية والبشرية (رمزي، ٢٠١٥).

- اختيار نظام للاتصالات الإدارية؛ وهو عبارة عن منصة موحدة لإدارة كافة المراسلات الصادرة والواردة إلى المنظمة، مثل: الرسائل الخارجية، والمذكرات الداخلية، ورسائل البريد الإلكتروني، والفاكسات وكل ما يساعد المنظمة على التواصل مع الآخرين والمساهمة في الإيفاء بمتطلبات العمل بكفاءة (Pise et al., 2017). كما يعمل هذا النظام على تحقيق التكامل مع إستراتيجية إدارة المعلومات في المنظمة؛ من خلال إدارة استلام وإنشاء واعتماد وتسليم المراسلات، مع ضمان الأمن والتفاعلية (The National Archives, 2019).

المتطلبات البشرية:

إن توفر الموارد البشرية القادرة على التعامل الإداري الإلكتروني؛ يُعدُّ العنصرَ الأهمَّ في التحوُّل نحو الإدارة الإلكترونية، ويمكِّن تلبية تلك المتطلبات عن طريق استقطاب الكفاءات البشرية في عِدَّة تخصصات ترتبط بإدارة وأنظمة المعلومات، مثل: الإدارة، والأرشفة، والمكتبات ونظم المعلومات، ونظم الإحصاء، ونظم المعلومات الجغرافية، وتقنية المعلومات، وتوفير الخدمات التقنية، ومسؤولي إدارة المحتويات والمعرفة، والشركاء الرئيسيين في مشاريع الأتمتة الإلكترونية. كما يمكِّن تلبية تلك المتطلبات عن طريق توفير التدريب الفعَّال للعناصر البشرية الموجودة في المنظمة باستمرار وتنمية مهاراتها في مجال أنظمة وإدارة المعلومات باستخدام طرق وأساليب مناسبة لخصائص المستخدمين؛ بالإضافة إلى عقد اللقاءات التعريفية عن تقنية المعلومات والاتصالات والفوائد المرجوة من خلال تطبيقها، وإشراك المستخدمين في خطط التنفيذ واتخاذ القرارات؛ مما يساعد على تقليل مقاومة التغيير. ويتطلَّب ذلك أن تقوم المنظمات بإنشاء نظام للحوافز المادية والمعنوية لتحفيز العاملين على تقبُّل التقنية واستخدامها (رمزي، ٢٠١٥؛ الأرياني، ٢٠١٦؛ الأمر السامي رقم (١٨٥٥٥/ب/٧) وتاريخ ١٤٢٢/٩/١٦ هـ الخاص بلائحة التجهيزات الفنية في بيئة حفظ الوثائق والمحفوظات).

وبذلك تضمَّن المنظمات استيعاب كافة الأفراد في الإدارة لمفاهيم وتطبيقات النظم الحديثة، وتكون قد هيأتهم لعملية التحوُّل؛ مما يُسهِّل مهمة القيادات العليا عند إعداد إستراتيجيات استخدام الأنظمة الإلكترونية، ويُحسن أداء الأفراد؛ الأمر الذي ينعكس على زيادة إنتاجيتهم وتحسين جودتها، ويُمكِّنهم من أداء العمل دون الحاجة إلى التوجيه أو المراقبة المستمرة؛ مما يحقق الاستقرار الوظيفي؛ فالأفراد المؤهلون قادرون على أداء العمل على أكمل وجهٍ ممكن؛ وبالتالي نجاح المشروع وزيادة رضا الإدارة عن الأداء، وحصولهم على المزايا المتاحة؛ فيقلُّ احتمال ترك العمل والانتقال إلى أماكن أخرى. كما يُمكن المنظمات من مواكبة التطورات التقنية واستخدام الأجهزة والتطبيقات البرمجية الحديثة (رمزي، ٢٠١٥).

وبدون العنصر البشري لن يتمَّ تحقيق هدف التحوُّل حتى وإن امتلكت المنظمة أضخم المعدات والآلات والأجهزة الإلكترونية، ويمكِّن تحديد احتياجات أيِّ مشروع من العناصر البشرية؛ للاعتماد عليها في عملية التحوُّل نحو إدارة الوثائق الإلكترونية وفقاً للآتي (الشريف وآخرون، ٢٠١٣):

- مدير المشروع المسؤول عن إدارة وتخطيط وتنفيذ المشروع ومتابعته خطوةً بخطوة.
- الكوادر الإدارية المسؤولة عن المهام الإدارية للمشروع، مثل: إدارة المعلومات وإدارة الموارد البشرية والحسابات والمشتريات.
- الكوادر الفنية المسؤولة عن المهام الفنية، مثل: العمل على التطبيقات والبرمجة وصيانة الأجهزة.
- الكوادر التنفيذية المسؤولة عن عمليات الأرشفة بكافة مراحلها؛ من: إعداد الوثائق والمسح الضوئي وإدخال البيانات وفحص الجودة.

المتطلبات المالية:

إنَّ تطبيق عملية التحوّل الإلكتروني في أيّ منظمة حكومية؛ من المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى أموال طائلة؛ لكي يتحقق لها الاستمرارية والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة؛ لذا ينبغي وَضْع خطة جيدة التصميم لتمويل مشروع التحوّل؛ حيث يتطلب توفير المباني المناسبة، وتطوير البنية التحتية، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة، والبرامج الإلكترونية وتحديثها وصيانتها من وقتٍ لآخر، وإعداد البرامج التدريبية والتأهيلية للعناصر البشرية. بالإضافة إلى أجور النقل والمواد المستهلكة، مثل: الأوراق، الأحبار، القرطاسية. ولتوفير المتطلبات المالية؛ تلجأ الكثير من المنظمات الحكومية للقيادة السياسية التي تدرك الأهمية الحاسمة لهذا التحوّل في كافة مجالات الخدمات الحكومية المقدّمة للمواطنين والعملاء؛ لذا حرصت بعض الدول على وَضْع ميزانيات خاصة ضمن ميزانيتها العمومية لعملية التحوّل الإلكتروني، وألزمت بعض الدول متخذي القرارات السياسية بوضْع أهداف لبرامج التحوّل وعمل موازنات بين حجم الموارد المتوفرة والموارد التي تحتاج إليها لتحقيق تلك الغايات؛ عندئذٍ يستطيعون وَضْع خطة ممكنة التنفيذ بدلاً من التوقف قبل تحقيق أيّ مكاسب نتيجة العجز في الموارد (الهوش، ٢٠١٨).

وفي المملكة العربية السعودية؛ تكوّنت لجانٌ داخل معظم المنظمات الحكومية، من ضمن مسؤولياتها تحديدُ تكاليف المشروع ومراقبة النفقات المتعلقة بجميع مراحلها. وقد خصّصت حكومة المملكة العربية السعودية ميزانيةً خاصةً لتغطية تكاليف تنفيذ الخدمات، التي تقدّمها المنظمات الحكومية إلكترونياً؛ من خلال المشاريع الخاصة بها،

وسيكون تخصيص ما يلزم لتنفيذ هذه المشاريع للخدمات وفق آلية مُحدَّدة ومرنة بواسطة لجنة فنية مشتركة تضمُّ كلاً من: المنظمة الحكومية المعنية، وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، ووزارة المالية ممثلةً في إدارة الميزانية العامة، ووفقاً للموقع الرسمي لبرنامج التعاملات الإلكترونية (يسر، ٢٠١٩)؛ فإنه يمكن للمنظمات الحكومية وبعد الاطلاع على نموذج طلب الاعتمادات المالية لبرامج ومشاريع تقنية المعلومات والتعاملات الإلكترونية من خلال الموقع؛ اتباع الإجراءات التالية:

- تقدّم المنظمات الحكومية طلباتها لوزارة المالية وفق نموذج مُعدّ لهذا الغرض، والذي تمّ تعميمه ب خطاب معالي وزير المالية برقم ١٨٢٢٧/٢/١٠ وتاريخ ١٤٢٨/٣/١هـ.
- مراجعة الطلبات من قبل اللجنة الفنية المكوّنة من إدارة برنامج يسر، وإدارة الميزانية العامة بمشاركة المنظمة الحكومية.
- نقل المبالغ اللازمة لميزانية المنظمة لتنفيذ الخدمة، عند إقرار طلب المنظمة بتمويل الخدمة أو الخدمات المقترحة من المشروع.
- كما أن طلب واعتماد وتنفيذ خدمات المشروع غير مرتبطة بإعداد الميزانية العامة للدولة؛ إذ يمكن أن يتم ذلك خلال السنة المالية متى ما كانت هناك خدمة جاهزة للتنفيذ؛ مما يُتيح مرونة عالية تؤثر إيجابياً على عامل الوقت.

المتطلبات الأمنية:

لقد أصبح أمن الوثائق والمعلومات التي تحتويها مطلباً مهماً؛ خاصةً مع التحول نحو الأرشيف الإلكترونية وما وفّره من إمكانيات وتسهيلات لتداول المعلومات إلكترونياً؛ سواءً داخل المنظمة أو بينها وبين المتعاملين معها. وتتطلب حماية الوثائق الإلكترونية توفير الإجراءات الفنية والتقنية، من خلال وضع سياسات وإجراءات ووسائل رقمية، تحول دون الوصول غير المصرّح للمعلومات الرقمية، ومحاولة سرقتها عن طريق اختراق نظم المعلومات. (عبده، ٢٠١٨). وأصبحت الحاجة ماسّة إلى توفير أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات والبيانات من الاختراق؛ خاصةً بعد انتشار العديد من المحاولات الرامية إلى اختراق أنظمة الحاسب الآلي للمنظمات على مستوى العالم؛ بغرض السرقة أو تدمير المعلومات؛ وهذا ما دفع إلى طرح العديد من البرامج الأمنية لاتخاذ الإجراءات الدفاعية والوقائية لحماية وتأمين خصوصية المنظمات والأفراد.

وفي ظل التوجُّه نحو الحكومة الإلكترونية؛ تُعدُّ حماية المعلومات من ضرورات الأمن القومي؛ خاصةً وأن كثيراً من نظم المعلومات الحكومية في كثيرٍ من الدول تتعرَّض بين فترة وأخرى لهجمات إلكترونية؛ تستهدف سرقة المعلومات والبيانات والتحكُّم في أنظمة التشغيل، ومحاولة التسلل إلى النظام نفسه؛ بهدف السيطرة عليه وتعطيل المنظمات وأنظمتها. ولم يقتصر استخدام أدوات الهجوم الإلكتروني على ذوي الخبرة والمهارات المتقدمة في صناعة البرمجيات؛ بل أصبح أكثر سهولةً، ويمكن استخدامه من قبل مَنْ لا يتمتعون بالخبرة التقنية اللازمة لتنفيذ الجرائم الإلكترونية (العريشي، ٢٠١٨).

وتختلف درجة الأمان المطلوبة للوثائق الإلكترونية حسب أهميتها ودرجة سرِّيَّتها، ولا يقتصر الاهتمام بأمن المعلومات على الهجمات الإلكترونية؛ ولكن يمتدُّ للحماية من الكوارث الطبيعية، ومنها على سبيل المثال الحرائق التي قد تصل بالضرر للأنظمة والمعلومات التي تحويها، كما أنَّ التطوُّرات المستمرة للأنظمة والتحديثات التي قد تطال النظم؛ تُشكِّل خطراً على الوثائق والمعلومات الإلكترونية.

وقد عرَّف (الخالد، ٢٠١٨: ٥٨) أمنَ المعلومات بأنه «ممارسة العمل الذي يتمثل في حماية المعلومات الخاصة من السرقة، أو الإفشاء، أو التخريب وإدخالها في وَضْع الأمان والمحافظة عليها». وذكر عبده (٢٠١٥: ٢٦٥-٢٦٦) عدداً من التعريفات لأمن وحماية الوثائق وفقاً للغايات الأساسية للمنظمة من فرض الحماية على المعلومات وحدِّدها في ثلاثة عناصر، هي (CIA Triangle): السَّرية والخصوصية Confidentiality، ويُقصد بها وَضْع ضوابط وتعليمات وشروط ومَنَح صلاحيات للجهات المسموح لها بالاطلاع على المعلومات وامتلاكها. التكاملية والصحة Integrity، وتتضمَّن توفُّر صفات معينة في المعلومات من حيث كماليها وتماسكها وترابطها. الإتاحة Availability، وتعني إمكانية الوصول للمعلومات واستخدامها بصورتها الحالية حسب الحاجة إليها.

وقد تتعرَّض المعلومات سواءً على المستوى الفردي أو على مستوى المنظمات للعديد من المخاطر التي تهدِّد أمنها، ويمكن تصنيف هذه المخاطر بالآتي (أغروال وكامبو وبريس، ٢٠١٨):
- الثغرات الأمنية: هي نقاط ضَعْف في نظام المعلومات يمكن استغلالها لتهديد أمنها. وقد تكون تلك الثغرات برمجيةً؛ بمعنى أنها تمثل أخطاءً في مواصفات البرمجيات، وتظهر أحياناً

عند تطوير البرمجيات، وتُسهّل انتهاكها ومهاجمتها من داخل المنظمة أو خارجها. كما قد تكون الثغرات إجرائيةً يمكن استغلالها؛ لتهديد أمن المعلومات، ومنها على سبيل المثال: إجراءات كلمات المرور؛ فقد تكون كلمات المرور قصيرة أو ضعيفةً أو قد تستخدم جزءاً من بيانات المستخدم؛ وبالتالي لا توفر حمايةً كافيةً للمعلومات. وهناك العديد من النصائح لإنشاء كلمات مرور جيدة وأكثر قوةً ترتبط بطول كلمة السر ومدى تعقيدها؛ بحيث لا تقل عن عددٍ معينٍ من الأحرف والرموز والأرقام؛ بالإضافة إلى ضرورة تغييرها بين فترة وأخرى مع أهمية التنوع وعدم استخدام كلمة مرور واحدة لجميع المواقع والحسابات. كما يجب المحافظة عليها وعدم مشاركتها مع الآخرين أو تدوينها ورقياً أو إلكترونياً.

- **التهديدات:** هي تمثل الهجمات التي قد يتعرض لها نظام المعلومات، مثل: الفيروسات والبرمجيات الخبيثة التي يتم بثها بطرقٍ مختلفة، من قبل المهاجمين لأنظمة المعلومات مستغلين في ذلك الثغرات الموجودة في تلك الأنظمة.

ومن أجل الحفاظ على أمن الوثائق والمعلومات التي تحتويها؛ قامت الكثير من المنظمات بوضع السياسات والإجراءات للتقليل ما أمكن من تأثير التهديدات على أمن وثائقها ومعلوماتها؛ وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهدافها واستمرارها في تقديم خدماتها للعملاء. وتتنوع تلك الضوابط بين: الضوابط المادية؛ وهي التي تشمل جميع الأساليب التي تضمن الحماية المادية لجميع التجهيزات والمكونات المادية المستخدمة في نظام الأرشفة، مثل: الأقفال، أجهزة مكافحة الحريق وغيرها. والضوابط الإجرائية؛ وهي المتمثلة في وضع الخطط والإجراءات الكفيلة بحماية المعلومات والوثائق؛ إذ تقوم المنظمات بوضع السياسات المنظمة والإجراءات التي توضح الاستخدام الصحيح للأنظمة والمعلومات التي تحتويها، وتحديد العقوبات على الاستخدام المخالف، وما يتطلبه ذلك من آليات رقابية ومتابعة. كما دأبت الحكومات على وضع العديد من التشريعات التنظيمية والإجراءات الوقائية لحماية الأمن الإلكتروني، وأوجدت هيئات تابعة لأجهزة الدولة الأمنية؛ بحيث تتولى رسم السياسات ووضع الخطط اللازمة لحماية أمن المعلومات (الخماسة، ٢٠١٧)، وفي المملكة العربية السعودية؛ تم إصدار عددٍ من التشريعات التنظيمية والوقائية؛ ومنها:

- الأمر الملكي رقم (٥٥٧٥) بتاريخ ١٤٣٨/١٢/١هـ المتضمن إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وقد تضمنت المادة الرابعة من تنظيم الهيئة تحديد اختصاصات الهيئة، ومنها:

إعداد الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والإشراف على تنفيذها، ووُضِعَت السياسات وآليات الحوكمة ووُضِعَت المعايير والضوابط المتعلقة بالأمن السيبراني، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة.

- مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة (١٤٣٧)؛ إذ تضمّن الباب الثالث منها المحظورات على الموظف، وقد نصّت المادة الثالثة عشرة من هذا الباب على أنه يُحظر على الموظف العام إفشاء المعلومات السّرية والوثائق والمستندات التي تحمل طابع الأهمية أو السّرية أو الخصوصية التي حصل عليها أو اطلع عليها بسبب وظيفته حتى عند انتهاء مدة خدمته.

- المرسوم الملكي رقم (م/٣٥) بتاريخ ١٤٣٢/٥/٨هـ بالموافقة على نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السّرية وإفشائها، وقد حدّدت المادة الخامسة من النظام عقوبة ارتكاب جريمة إفشاء أيّ معلومات سرّية بالسّجن مدّة لا تزيد على عشرين عاماً أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معاً.

- اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية، الصادرة عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالقرار رقم (٢) في ١٤٢٩/٠٣/١٠هـ الذي يهدف إلى ضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وتنظيمها وتوفير الإطار النظامي لها، وتضمّنت شروط إجراء التوقيع الإلكتروني ومواصفاته؛ بالإضافة إلى الاحتياطات اللازمة لتلافي الاستعمال غير المشروع للتوقيع الإلكتروني وإجراءات التحقق منه، مع تحديد اختصاصات المركز الوطني للتصديق الرقمي. (أغروال وآخرون، ٢٠١٨).

بالإضافة إلى الضوابط التقنية التي يُقصد بها كافة الإجراءات الفنية والتقنية التي يتمّ اتخاذها على نظام المعلومات؛ لضمان حماية محتوياته، مثل: إجراءات الأنظمة والبرمجيات التي يتمّ من خلالها مَنح الصلاحيات لعددٍ من المستخدمين، ومراقبة الاستخدام وتسجيل المشكلات الناتجة ومعالجتها؛ لتفادي تكرارها مستقبلاً؛ إضافةً إلى أهمية توجيههم بضرورة تغيير رموز الدخول للأنظمة وكلمات السّر بشكلٍ مستمر. مع ضرورة الاهتمام بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من الوثائق والمعلومات في مكانٍ آمن. وإجراءات أمن الشبكات التي تعتمد على وُضْع الأساليب المناسبة لحماية الشبكات الخاصة بالمنظمات من التهديدات التي قد تؤثر على أمن المعلومات وتعرّضها لخطر النشر أو السرقة (عبد، ٢٠١٨؛ الخالد، ٢٠١٨).

ويُعدُّ استخدامُ عددٍ من الوسائط المختلفة للدخول على المعلومات المخزَّنة، مثل: استخدام البطاقات الممغنطة، أو الخصائص البيولوجية للأفراد كبصمات الأصابع أو شبكية العين وغيرها - أحد تلك الأساليب التي اعتمدتها الكثيرُ من المنظمات؛ لحماية الشبكات الخاصة بها، وهناك أساليب أخرى، مثل:

- استخدام تجهيزات وبرمجيات؛ لفرض الحماية على المعلومات، ومنها على سبيل المثال: جدران الحماية Firewall، والمرشحات Routing Filters.

- تطبيق إجراءات السرية والخصوصية والتشفير، ومن ثم تخزين كافة تلك المعلومات؛ للاطلاع عليها عند الضرورة. ويُقصد بالتشفير التقنية التي تحوّل النصّ الأصلي (Plaintext) إلى نصّ آخر غير مقروء يُدعى النص المشفر (Cipher text)، ولا يمكن فك تشفيره إلا من خلال مفتاح سري يملكه أشخاص مُحدّدون؛ لتحويله إلى نصّ آخر مقروء. ويتمحور التشفير حول ثلاث نقاطٍ أساسية، هي: الخصوصية، وسلامة المعلومات، والتحقق من هوية الطرف المقابل.

وهناك نوعان من التشفير، هما: التشفير المتماثل؛ وفيه يكون مفتاح تشفير واحد يُستخدم من قبل المرسل والمستقبل في نفس الوقت، وهو غير آمنٍ تماماً؛ لأنه قد يقع في يد شخص آخر غير المرسل أو المستقبل. والتشفير غير المتماثل الذي يعتمدُ على وجود مفتاحين: أحدهما علنيٌّ لدى المرسل والآخر سري؛ فالمفتاح العلني له القدرة على التشفير فقط، وليس لديه خاصية فكّ الرسالة بعد إرسالها؛ وبذلك لا يستطيع فكّها إلا مَنْ لديه المفتاح الخاص. (الخماسة، ٢٠١٧).

- استخدام تقنية التوقيع الإلكتروني؛ للتحقق من هوية المستخدمين وتسهيل تبادل الوثائق الموقعة إلكترونياً، ورفع مستوى الأمن والخصوصية للمتعاملين على الشبكة، والحفاظ على سرّية المعلومات أو الرسائل المرسلة بما يضمن عدم قدرة أيّ شخص الاطلاع أو التعديل أو التحريف لأيّ معلومة بدون تصريح. ويُقصد بالتوقيع الإلكتروني؛ أنه حقل صغيرٌ يحتوي على بيانات مشفرة يتمّ تكوينها وبرمجتها بواسطة أنظمة خاصة بالحماية الإلكترونية، مثل: أنظمة وبرامج المفاتيح العمومية.

وهناك عدّة أنواعٍ من التوقيعات الإلكترونية: نقل التوقيع العادي؛ إذ يتمّ نقل التوقيع العادي بواسطة الماسح الضوئي، وإضافته إلى مكان التوقيع في النظام. التوقيع بالقلم

الإلكتروني؛ ويتم في هذه الطريقة استخدام قلم إلكتروني للتوقيع على شاشة مُخصّصة مُوصّلة بجهاز الحاسب الآلي. التوقيع المحمي؛ إذ يتم في هذه الطريقة تزويد الوثيقة الإلكترونية بتوقيع رقمي مُشفر يقوم بتحديد هوية الشخص الموقع على الوثيقة والتعرّف عليه، والتأكد من صحة التوقيع. وأخيراً؛ التوقيع البيومتري؛ ويُقصد به التحقق من شخصية الموقع عن طريق الخواص الطبيعية والفيزيائية؛ ومن ذلك بصمة الإصبع، ومسح قرنية العين، ونبرة الصوت، ووجه الشخص ذاته (الأرياني، ٢٠١٦).

كما يُمكن تعريف التوقيع الإلكتروني؛ بأنه ملف رقمي صغير (شهادة رقمية) تصدر عن إحدى الهيئات المتخصصة والمستقلة، مثل: مراكز التصديق المختلفة التجارية، الحكومية، التعليمية، المالية والمعتَرَف بها من الحكومة تماماً. وفي هذا الملف يتم تخزين الاسم وبعض المعلومات المهمة الأخرى، مثل: رقم التسلسل وتاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها، وهي تحتوي على مفتاحين: المفتاح الخاص؛ ويمثّل التوقيع الإلكتروني الذي يميّز كلّ فردٍ عن الآخر، ولا بد من حفظه بشكل سري، ويُستخدم فقط عند فكّ التشفير أو عند إجراء التوقيع الإلكتروني. والمفتاح العام الذي يتم نشره في الدليل، وهو متاحٌ للعامة ويُستخدم لعدة وظائف، منها: المحافظة على سرّية وسلامة المعلومات، والتثبت من الهوية الشخصية، والتوقيع الإلكتروني، ومنح الصلاحية.

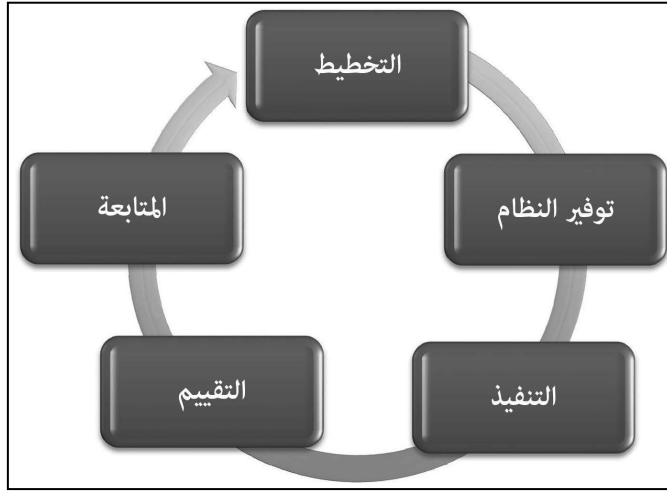
وتتولى مراكز التصديق الرقمي منح هذه التوقيعات والتصديق عليها، ومنح الشهادات الخاصة بها. ويقوم المركز الوطني للتصديق الرقمي بالمملكة العربية السعودية بدور مركز التصديق الرئيسي؛ إذ يقوم بالمصادقة على الشهادات الصادرة من تلك المراكز؛ ليمكن المستخدمين من التحقق من صحة تلك الشهادات؛ هذا بالإضافة إلى قيامه بإصدار الشهادات الخاصة بالأنظمة البرمجية التي تعمل من خلال الحاسب الآلي؛ ليمكن مستخدمي هذه الأنظمة من معرفة هوية النظام؛ بالإضافة إلى قيامه بسنّ الضوابط التشغيلية والإدارية لتلك المراكز والأنظمة (المركز الوطني للتصديق الرقمي، ٢٠١٩).

ومن الأنواع الشائعة الاستخدام للتوقيع الإلكتروني؛ هو أداة تستخدم قرص USB تحتوي على رقم تسلسلي فريد ومفتاح؛ هذا الرمز الفريد يتم إرفاقه مع الوثيقة المُرسلة كلّ مرة يتم استخدامه فيها من قبل المدير أو رئيس القسم، ويعمل بدلاً من الختم الذي يُستخدم في توقيع الأوراق. ويقوم النظام بمطابقة الصلاحيات عن طريق التأكد من اسم المستخدم،

وكلمة السر؛ لإعطاء المستخدم الصلاحيات اللازمة. وهناك نوعان من المفاتيح USB: المفتاح العام والمفتاح الخاص، يمكن استخدامهما في التوقيع قبل الإرسال، وبهذا يستخدم النظام كلاً من الأجهزة والصلاحيات؛ لضمان اعتماد الوثيقة. (Mahmood and Okumus, 2017).

مراحل التحوّل لإدارة الوثائق الإلكترونية:

إنّ التحوّل من الإدارة التقليدية للوثائق إلى الإدارة الإلكترونية؛ يتطلب من المنظمة تبني مشروع التحوّل الإلكتروني، وما يحتاجه من الموارد البشرية والمادية لتنفيذه، عبر المرور بالمراحل التالية (انظر الشكل رقم (٧-٣) (Al Shobaki et al., 2017: 5-6):



شكل رقم (٧-٣): مراحل التحوّل للنظم الإلكترونية في إدارة الوثائق.

مرحلة التخطيط:

التخطيط يمثل مرحلة التفكير، وهو جهدٌ مُوجَّه ومُنظَّم؛ يهدف إلى المواءمة بين ما هو مطلوب وما هو متاح عملياً، ويُعدُّ التخطيط المرحلة الأولى الممهدة للنظام الإلكتروني الخاص بإدارة الوثائق، ويتمُّ فيها ما يلي:

- تحديد الرؤى والاتجاهات: وهي وضوح الرؤى والأهداف الإستراتيجية لهذا التحول، ورسم الخطط التي ستسير عليها المنظمة، وأي اتجاه سوف تسلكه في عملية التحوّل؛ فمن المهمّ

قبل إجراء عملية التحول لأي نظام جديد؛ لا بد من دراسة حجم المنظمة، وطبيعة الوثائق المراد أرشفتها، واحتياجاتها، والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لديها؛ وبناءً على ذلك تختار المنظمة أحد الاتجاهات الأربعة التالية للبَدْء في التحول؛ فبعض المنظمات تختار الأسلوب الفوري المباشر للتحول؛ إذ تبدأ بالتوقف عن استخدام النظم القديمة والبدء بالنظام الجديد وعادةً ما يُطبَّق هذا الاتجاه في المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وذلك لسهولة تطبيق هذا النظام لحفظ الوثائق، ويتميز هذا الاتجاه بأنه الأقل كلفةً ولا يستغرق وقتاً طويلاً. وبعض المنظمات قد تلجأ إلى الأسلوب المرحلي أو التدريجي الذي يعتمد على تقسيم مكونات النظام الجديد إلى نُظم جزئية، ويتم تفعيل الأجزاء واحداً تلو الآخر. ويناسب هذا الاتجاه المنظمات الكبيرة الحجم؛ إذ يتم التحول تدريجياً بتطبيق النظام على بعض الإدارات، ومن ثم الانتقال من إدارة إلى أخرى، ويتطلب تطبيقه وقتاً طويلاً بعض الشيء مقارنةً بالأسلوب الفوري. أيضاً هناك الأسلوب التجريبي الذي يتم عن طريق تطبيق النظام في أحد الأقسام لتجريبه، وحتى يثبت النظام الجديد كفاءته؛ فإذا نجح يتم تعميمه على بقية أقسام وإدارات المنظمة، ويُعدُّ هذا التوجُّه آمناً، ويتطلب فترةً زمنيةً طويلةً لتطبيق النظام على كافة الإدارات. وأخيراً؛ هناك الأسلوب المتوازي؛ إذ يُستخدم هذا الأسلوب إذا كانت المنظمة تضم عدَّة أنظمة قديمة وحديثة أو عدَّة أرشيفات مركزية، أو وطنية؛ فيتم التحول المتوازي لضمان عدم توقف العمل في أي نظام مُستخدم، وهو مُكلف اقتصادياً (الحسينة، ٢٠١٨).

- **الدراسة والمسح:** لتحديد الاحتياجات من النظام وفقاً للاعتبارات التالية: حجم المنظمة وعملها؛ إذ من المهم دراسة الهيكل التنظيمي للجهة متضمناً جميع الأقسام ذات العلاقة، وفروع المنظمة وتوزيعها الجغرافي، وعدد المستخدمين للنظام، وعدد ونوعية الأجهزة المُستخدمة، وإجراءات العمل المُتبعة في عمليات إدارة الوثائق، مثل: الحفظ، والتداول، والتزويد وغيرها.

- **جَرْد وَحْصَر الوثائق المُزْمَع أرشفتها إلكترونياً:** وتحديد كميتها، وأشكالها، وعمرها، ومدى جودتها، وكيفية تصنيفها، وأنواعها التي تختلف حسب اللون والحجم والجودة الورقية، وتحديد أماكنها وعناوين تواجدها، وحفظها ودرجة نشاطها وغيرها. وهو بمثابة الجَرْد الكامل للوثائق (المداحة، ٢٠١٣: ٦٩).

- **تحليل المنفعة مقابل التكلفة:** وتتمثل في دراسة الإمكانيات المادية اللازمة لمثل هذا المشروع، وهنا لا بد من القيام بدراسة شاملة حول التكاليف المتوقعة وإعطاء فكرة دقيقة عن التفاصيل الخاصة بكل بندٍ من المصاريف؛ بالإضافة إلى دراسة الموارد البشرية المتاحة لدى المنظمة وقابليتها لإحداث هذا التحول من خلال تحليل ما يلي (عمرو، ٢٠١٥):

- دَعْمُ الإدارة في إتمام عملية التحوُّل وإدارتها بكل سهولة، كذلك التحديث في أساليب الإدارة؛ بحيث يتم الاستغناء عن الأساليب الإدارية التقليدية واستبدالها بأساليب أكثر حداثةً.

- القابلية لتطبيق إدارة الوثائق الإلكترونية، واستعدادها للتوسُّع أو التطوير.
- جودة الأداء مقارنةً بين حجم المشروع وحجم عمل المنظمة، ويتمُّ قياس جودة الأداء بدايةً من أداء العاملين فيها، وسرعتهم الإنتاجية التي تلائم هذا التحول، كذلك تقييم أداء الشبكة الإلكترونية والبرمجيات المُستخدمة فيها.
- الاستعداد والجاهزية؛ وتتوقف على وجود موارد بشرية قادرة على استخدام التقنية؛ بالإضافة إلى تجهيز بنية تحتية مؤهلة لاستيعاب الأنظمة الإلكترونية الحديثة، وتتكون هذه البنية من الشبكة الإلكترونية والأجهزة والتطبيقات التقنية.
- توفُّر عنصر الأمن؛ فربما يُحاط مشروع التحوُّل بنسبةٍ من الخطورة إذا كانت المنظمة غير جاهزةٍ لهذا التحول؛ مما يؤدي إلى نتائج عكسية؛ لذلك يطلُّ توفُّر عنصر الأمان من الأمور التي يتمُّ الانتباه لها في أثناء مرحلة التخطيط.

- **بناء الخطة:** وتتمثل في وَضْع خطة لتحديد المدة الزمنية التي سيستغرقها تنفيذ المشروع بشكله النهائي، مع أهمية تحديد المدة الزمنية الخاصة بكل مرحلة؛ هذا بالإضافة إلى وَضْع خطة لحفظ الوثائق؛ أي: قواعد مُدَد حِفْظها، وتاريخ وتقرير مصيرها النهائي، وتحديد تاريخ إتلافها أو ترحيلها. وكذلك تحديد نظام لتصنيف الوثائق بإسناد رموز تصنيفية لها تحتوي على مصطلحات موحَّدة ككلمات مفتاحية لاستعمالها عند البحث واسترجاع الوثيقة.

- **اختيار التجهيزات والبرمجيات:** وتشمل التجهيزات الآلية والبرمجيات المختصة بإدارة الوثائق والخوادم وغيرها.

- إعداد قواعد البيانات: وتتمثل في إعداد قواعد للبيانات التي ستتضمنها حفظ ومعالجة الوثائق الإلكترونية.

مرحلة توفير النظام:

يُعَدُّ اختيار النظام المناسب للمنظمة وفقاً لإمكانياتها المادية والتقنية والبشرية؛ من الأمور الصعبة والواجب التأمُّن فيها؛ وذلك يتطلَّب إعداد الدراسات المُسبَّقة لتحديد الاحتياجات من النظام، وعلى مُتخذي القرار أن يختاروا طريقة الحصول على النظام بإحدى الطريقتين: إمَّا شراء أنظمة جاهزة من إحدى الشركات المعروفة في مجال تصميم الأنظمة، مع إمكانية التعديل عليه حسب ما تقتضيه الحاجة؛ بحيث يتناسب مع التقنية المُستخدَمة في تلك المنظمة؛ وبذلك تحصل المنظمة على النظام بشكل فوري، وتقوم الشركة المُورِّدة بتركيبه على أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بالمنظمة؛ سواءً عن طريق الحضور مباشرةً، أو من خلال إرسال رمزٍ معيَّن للجهة وتحميله عن طريق الإنترنت حسب حجم النظام وعدد مُستخدِميهِ، كما يمكن تقديم خدمة التدريب على استخدام النظام مع فترة تجريبية وفترة ضمان مُحدَّدة من قِبل الشركة المُورِّدة حسب الاتفاق - أو تصميم أنظمة خاصة بالمنظمة؛ من خلال الاستعانة بالخبراء في هذا المجال من المبرمجين والتقنيين في المنظمة ذاتها وبعض مسؤولي الأرشفة؛ للتأكُّد من توفُّر كافة المتطلبات الخاصة بالأرشفة في هذا النظام. وفي حالة عدم توفُّر الموارد البشرية القادرة على تصميم وإنشاء مثل تلك الأنظمة داخل المنظمة؛ يمكن الاستعانة ببيوت الخبرة في هذا المجال لتصميم وبناء نظام أرشيفي بالمواصفات المطلوبة. وفي حالة اللجوء إلى مثل هذه الطريقة؛ فإن المنظمة يكون لها امتياز تحديث وتطوير النظام بصورة مستمرة بناءً على احتياجات المستخدمين؛ نظراً لتوفُّر أفراد الدعم الفني الخاص بالمنظمة بشكلٍ مستمر (الهوش، ٢٠١٨).

وبعد أن يتمَّ اختيار الطريقة الأنسب لاقتناء نظام إدارة الوثائق في أيِّ منظمة؛ وذلك بعد دراسة متأنية لإمكانياتها المادية والتقنية والبشرية - تأتي مرحلة اختيار نوع النظام المناسب لنشاط المنظمة وحجمها وعدد موظفيها وعدد العمليات اليومية التي تقوم بها في مجال إدارة الوثائق؛ وهذا يتطلَّب إعداد الدراسات المُسبَّقة لتحديد الاحتياجات، والنظر في المعايير الدولية الخاصة بنظم إدارة الوثائق الفعَّالة، ومن ثم اتخاذ القرار بشأن النظام المناسب وتجربته قبل العمل عليها بشكلٍ دائم، وهناك نظامان شائعا الاستخدام في معظم المنظمات:

١- نظام إدارة الوثائق البسيط: هو نظامٌ بسيطٌ لحفظ الوثائق يناسب المنظمات الصغيرة، يعمل على جهاز حاسب آلي واحد، وهو ذو واجهة تطبيق بسيطة وقاعدة بياناته بسيطة للغاية، وقد يخدم موظفاً واحداً أو إدارةً واحدةً. هذا النوع من التطبيقات يكون غير مُكلفٍ وذا مواصفات محدودة ولا يحتاج إلى خوادم ولا إلى شبكة إنترنت، وعادةً يُستخدَم في أرشفة الوثائق والصور الشخصية. وهناك بعض هذه النظم لديها القدرة على تنفيذ أكثر من مهمة في نفس اللحظة بشكلٍ متزامن؛ إذ تنتقل وحدة المعالجة المركزية (CPU) بين المهمات بسرعة كبيرة، وتقوم بتنفيذ جزءٍ من كل مهمة وتنتقل إلى جزءٍ آخر في مهمة أخرى؛ فيبدو للمستخدم كأن البرامج تُنفَّذ مع بعضها.

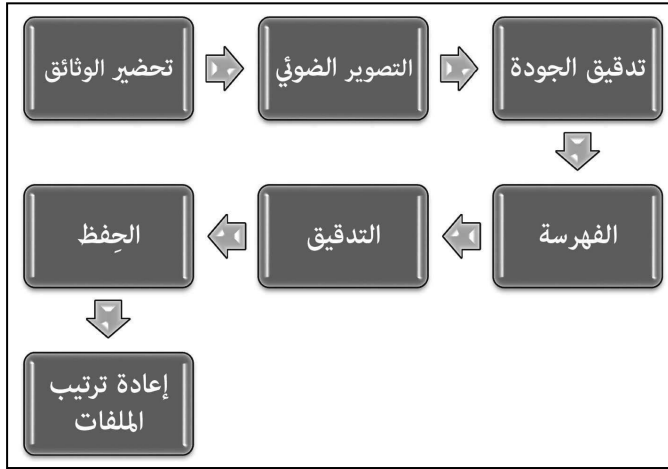
٢- نظام إدارة الوثائق المتكامل: وهو نظامٌ يتميز بمزايا قوية لإدارة الوثائق بما يلائم احتياج المنظمات المتوسطة والكبيرة؛ بحيث يُسمَح لمجموعةٍ من المستخدمين بالدخول إليه وتنفيذ المهام من خلاله في نفس الوقت، بتزويدهم كلهم بصلاحيّة الدخول إلى الحاسب الآلي المركزي (خادم) حسب الاختصاصات المحدّدة، عن طريق شبكة العمل أو شبكة الإنترنت؛ من خلال متصفح الويب (Web Browser). ويُستخدَم هذا النظام عادةً، عندما تكون فروع المنظمة منتشرةً في أماكن جغرافية بعيدة عن بعضها، مثل: الشركات الدولية، أو وزارة معيّنة لها فروع وجهات تابعة لها منتشرةً في مدن مختلفة. كما يمكن ربطه؛ بحيث يتمكن المستخدمون خارج المنظمة من الوصول إلى المعلومات التي يحتويها، بما يلبي احتياجاتهم ويجب على استفساراتهم، مثل: نظام أبشر، ويسر وغيرها. بالإضافة إلى بوابة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات التي يمكن لكل باحث الدخول عليها والبحث والاطلاع والطباعة إذا لزم الأمر. (المداخلة، ٢٠١٣؛ الأرياني، ٢٠١٦).

مرحلة التنفيذ:

تختلف العمليات في هذه المرحلة باختلاف حجم المنظمة وخططها الإستراتيجية وأهداف مشروع إدارة الوثائق؛ غير أن مرحلة تنفيذ النظام في المنظمات المتوسطة والكبيرة الحجم تمرُّ بالخطوات التالية (Al Shobaki et al., 2017؛ المداخلة، ٢٠١٣):

- تحضير وتجهيز بناء مركز البيانات أو غرفة الخادم، وأماكن عمل الموظفين وتأثيثها وتحضيرها حسب المواصفات المحدّدة في مرحلة التخطيط.

- تهيئة البنية التحتية وتوفير الأجهزة، مثل: الخوادم، وأجهزة الحواسيب والماسحات الضوئية، والطابعات، ومكوّنات الشبكة الإلكترونية.
- تصميم أو شراء التطبيقات البرمجية وأنظمة التشغيل، وقواعد البيانات وغيرها من البرامج المطلوبة في المشروع.
- تعيين وتكليف وتدريب الموارد البشرية المؤهلة لتشغيل التطبيقات والأنظمة المساعدة بالإضافة إلى أفراد الدّعم الفني والصيانة.
- تحديد المسؤوليات، وإنشاء حسابات المستخدمين وتحديد صلاحياتهم.
- البدء بعمليات الأرشفة والمسح الضوئي للوثائق؛ لتحويل الأرشيف الورقي للمنظمة إلى أرشيف إلكتروني وفقاً لما يلي (انظر الشكل رقم (٨-٣)):



شكل رقم (٨-٣): دورة الأرشفة الإلكترونية.

- **تحضير الوثائق:** ويتم فيها استبعاد النسخ المكررة التي لن يتم أرشفتها، وتصوير بعض الوثائق التي تعرّضت للتلف؛ بسبب طول المدة يدوياً؛ تمهيداً لتصويرها ضوئياً، مع ضرورة إزالة الدبابيس الموجودة على الوثائق، وفصل الأوراق إلى مجموعات حسب حجمها أو لونها - أو التي تحتوي على بيانات على وجهي الورقة وغيره، مع وضع علامات مميزة على الوثائق؛ لتسهيل عملية تجميعها كما كانت قبل التصوير الضوئي.

- **التصوير الضوئي:** وتبدأ بالقيام بعملية المسح الضوئي للوثائق بعد أن تمّ تحضيرها وإحصاء عددها، وربما تتواجد ملايين الوثائق التي ستُعرض على المساح الضوئي. وتُعدّ هذه المرحلة هي الخطوة الأولى لتحويل الوثائق الورقية إلى وثائق رقمية إلكترونية، ولعلّ هذه الخطوة تستغرق وقتاً أطول من الخطوات الأخرى وفقاً لأعداد الوثائق المراد تحويلها، ويتمّ خلال ذلك التركيز على وسائط الحفظ، ونوع الملف الإلكتروني واستخدام خاصية ضغط الملفات؛ بالإضافة إلى صلاحيات الاطلاع والتغيير.
- **تدقيق الجودة:** وتتمثل في التدقيق وقياس مستوى الجودة المطلوب، بعد إتمام عملية المسح الضوئي للوثائق؛ للتأكد من وضوحها ومقارنتها بالأصل ومراقبة النتائج وتحليلها.
- **الإعداد الفني والفهرسة:** وهو إعطاء رموز للوثائق وتصنيفها وفهرستها بواسطة النظام الخاص بإدارة الوثائق، وهنا يتمّ وضع الوثائق الإلكترونية في سجلات آلية تتيح خدمة الوصول لها بكل سهولة. وتتميّز الفهرسة الإلكترونية بمحافظتها على الوقت وتقليل الجهد المبذول. وتتمّ الفهرسة بخطوتين رئيسيتين، هما: إدخال الفهارس عن طريق (Barcodes)، وربط الفهارس بالبيانات المدخلة الخاصة بها.
- **التدقيق:** بعد الانتهاء من عملية الأرشفة؛ تُجرى عمليات التدقيق والفحص العشوائي للوثائق التي تمّت أرشفتها؛ للتحقق من صحة المعلومات والفهارس المدخلة، وجودة المسح الضوئي؛ بالإضافة إلى محاولة التعرف على الأخطاء في المشروع، ومعرفة أسباب هذه الأخطاء وحلها أو محاولة تفاديها.
- **حفظ وتخزين النسخ الإلكترونية:** حيث يتمّ حفظ وتخزين الوثائق في وسائط وأوعية مختلفة منها ذاكرة الحاسب نفسه والأقراص الممغنطة والمدمجة، وكذلك النظم المركزية للحفظ الاحتياطي.
- **إعادة ترتيب الملفات** إلى أماكن حفظها بعد إعادة النسخة الورقية للوثائق إلى حالتها الأولى.

مرحلة التقييم والمتابعة:

بعد تطبيق كافة مراحل التحول نحو إدارة الوثائق الإلكترونية؛ تقوم المنظمات بالتقييم المستمر للمستوى المتحقق من مشروع التحول، ويمكن التمييز بين خمسة مستويات للنضج؛ يمكن ترتيبها وفقاً لما يلي (Withanage and March, 2013):

- **النضج الأولي:** تقوم فيه المنظمة بتحويل الوثائق الورقية إلى إلكترونية كخطوة أولى؛ وذلك بالقيام بالمسح الضوئي للوثائق وتخزين صور الوثائق في مجلد مشترك في محرك أقراص الشبكة لاسترجاعها لاحقاً؛ في حين تتم إجراءات تسليم الوثائق يدوياً. والهدف من هذا المستوى هو التخلص من الورق.

- **النضج الإداري:** تقوم المنظمة وفق هذا المستوى بحفظ المعلومات كجزء من عمليات المسح مع ميزة التعرف الضوئي (OCR)، وهو مفتاح النجاح لكفاءة عمليات الحفظ والتدقيق كأولى مراحل إدخالها في النظام. وعن طريق أدوات البرمجيات الآلية يمكن تصنيف الوثائق وفهرستها بناءً على قواعد العمل المحددة. وتُخفّض هذه العملية بشكل كبير الأخطاء التي من الممكن الوقوع بها في أثناء مهام إدخال البيانات.

- **النضج المحدّد:** في هذا المستوى تقوم المنظمة بتكامل عمليات المسح الضوئي مع أدوات برامج إدخال المعلومات باستخدام نظام حفظ الوثائق كجزء متكامل يمكن بواسطته حفظ البيانات من الوثيقة مباشرةً ودمجها مع تدفق العمل وإتاحتها للمستخدمين. وهذا ما يزيد من كفاءة المستخدمين ويُعزّز من التعاون والمشاركة مع الأطراف المختلفة، واعتماد التواقيع من ذوي الصلاحية.

- **النضج القابل للتنبؤ:** يتم في هذه المرحلة دمج تقنية التعرف الضوئي على الحروف مع إستراتيجية الفهرسة وإستراتيجية البحث، ويمكن إجراء بحثٍ عالي الدقة على مستوى المنظمة، واكتشاف المحتوى وتصنيف الوثائق بشكلٍ هرمي؛ بحيث يمكن الوصول إليها في أسرع وقت ممكن.

- **مستوى التحسين المستمر:** تتمتع المنظمات في هذا المستوى بالفوائد القصوى؛ لما يمكن أن تقدّمه التقنية الحديثة في دعم العمل بشكلٍ أكثر كفاءة، مع زيادة في الالتزام التنظيمي

وإدارة الوثائق؛ لتصبح مسؤولية اجتماعية مهمة للغاية. ويتمُّ تقليل المخاطر من خلال إدارة السجلات، والأرشفة الآلية وفقاً للمعايير المعتمدة. ويوفر هذا المستوى التكامل والكفاءة في العمل وتقليل تكلفة الأعمال اليومية، مع درجات عالية من الشفافية في العمليات، وتطوير جودة تحليل البيانات، والضبط الكامل للوثائق والسجلات. ويساعد هذا المستوى على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

النظم الإلكترونية لإدارة الوثائق:

تستخدم المنظمات عدداً من النظم التي تُسهِّم في تسهيل الأعمال المتعلقة بإدارة الوثائق فيها، وهي على اختلاف أهدافها واستخداماتها تساعد في إنشاء واستقبال الوثائق وتسجيلها ومعالجتها؛ لضمان سرعة الرجوع إليها، ومن تلك النظم: نظم الاتصالات الإدارية التي تعمل على تسهيل تداول تلك الوثائق بين الأفراد داخل أو خارج المنظمة. ونظم إدارة الوثائق الإلكترونية التي تعمل على حفظ الوثائق وما تحتويها من معلومات، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية اللازمة لها. كما يُستخدم مصطلح (نظام الأرشفة الإلكترونية) للتعبير عن النظام الذي تستخدمه المنظمة؛ بهدف تحويل وثائقها الورقية إلى إلكترونية، ويمكن القول بأن نظام إدارة الوثائق هو أعمُّ وأشمل في أهدافه ووظائفه من نظام الأرشفة الإلكترونية.

وتُستخدَم تلك النظم كنظام مستقل، أو كنظام فرعي مرتبط بنظام إدارة المحتوى؛ لتشكيل نظام متكامل؛ إذ يمثل نظام إدارة المحتوى الأداة أو المنصة لبناء ونشر البيانات والمعلومات على الموقع الإلكتروني للمنظمة، ويُشكِّل نظاماً شاملاً لجميع وظائفها؛ فعلى سبيل المثال: يمكن للمنظمة استخدام نظام الموارد البشرية الذي يحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بالأفراد العاملين فيها، وربطه مع نظام إدارة الوثائق الإلكترونية؛ لحفظ الوثائق الخاصة بأفرادها، مثل: القرارات، والتكاليف وغيرها، وأن تربطه بنظام الاتصالات الإدارية لتبادل تلك الوثائق؛ وهو ما يحقق الدمج والتكامل بين هذه الأنظمة، ويوفر الكثير من الجهد والوقت في العمل. (الخماسية، ٢٠١٧).

نظام الاتصالات الإدارية:

تُوجد طرقٌ كثيرةٌ لاستقبال المراسلات في المنظمة؛ إمّا عن طريق البريد الإلكتروني، حيث يتم استقبال الرسالة كمرفق في رسالة إلكترونية، أو يمكن أن يتم تسليمها مباشرةً من العميل لأحد مكاتب الاستقبال أو عبر نظام إدارة الوثائق. وفي الوقت الحاضر ومع دخول التقنية اعتمدت المنظمات على البريد الإلكتروني في إرسال واستقبال الرسائل عن طريق كتابة الرسالة مباشرةً، أو إرفاقها بالرسالة الإلكترونية، وتكمن الصعوبة في طريقة توثيق هذه الرسالة ومتابعتها، وترقيمها، وضبط محتواها وتعقبها، والإجراءات التي يجب أن تتخذ لاعتمادها ومن ثم معالجتها؛ فهناك فرقٌ بين تبادل الوثائق وإدارتها؛ لذا قامت بعض المنظمات كخطوة مبدئية بربط البريد الإلكتروني بنظام خاص بإدارة المراسلات يضمن شمول جميع المراسلات التي تتعامل معها المنظمة، بجميع مصادرها وتحديد الإجراءات الخاصة بها؛ بدءاً من إنشاء الرسالة وترقيمها ومن ثم إرسالها بالبريد الإلكتروني متضمنة كافة المرفقات إن وُجدت. ومن الضروري أن يساعد هذا النظام على إنشاء أنواع معينة من الوثائق التي يتم تبادلها، مثل: الرسالة الخارجية أو المذكرة الداخلية وغيرها؛ وذلك عن طريق توفير النماذج للمساعدة في إعدادها ومراجعتها واعتمادها، قبل أن يتم إرسالها وتعقب مراحلها. وهذا يتطلب تعقيداً أكثر في النظام، وتحديدات أكثر من قبل المنظمة؛ لمراعاة الإجراءات المتبعة والمسؤوليات والعمليات التي تمرُّ بها وتوثيقها؛ لتسهيل الرجوع إليها (PVD, 2015).

وأياً قصورٍ في هذا النظام؛ سيؤدي إلى ضياع وقت المستخدمين، وتأخر التعامل مع المراسلات، وحدوث التناقضات أو التكرارات في التوجيه الإداري. هذا وقد يؤدي عدم تدريب المستخدمين بشكل كافٍ على أنظمة الاتصالات الإدارية؛ إلى قصورٍ في اكتمال معلومات المراسلات، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى ضياعها (Pise et al., 2017).

ولكي تستطيع المنظمات بناء نظام قوي قادر على إدارة وتعقب وأرشفة المراسلات الصادرة والواردة مع ضمان أمنها وسريتها؛ فإنه يمكن الاسترشاد بالمبادئ التالية التي تضمن تحقيق مستوى عالٍ من التوقعات (PVD, 2015):

- توفير نظام رسمي متكامل للمراسلات واستقبالها وأرشفتها.

- تحديد حالات المراسلات بشكلٍ دقيقٍ بما يُمْكِن من تعقُّبها، مثل: المراسلات؛ بغرض التزويد بالمعلومات أو لإجراء اللازم، المسؤولين عن اتخاذ اللازم، المراسلات التي لم يتم إنجازها وغيرها من المحدِّدات.
- تسهيل البحث عن المراسلات واسترجاعها.
- توفير نظامٍ آمِنٍ للمراسلات الحسَّاسة أو السَّرية.
- ضمان أن يكون لكلِّ معاملة هويَّة تحدِّدها، مثل: الرقم المميز، اسم المنظمة المرسلَة، اسم المرسل، اسم المستقبل، التاريخ، الحالة.
- تغطي معظم نُظُم الاتصالات الإدارية الوظائف التالية: الاستلام والتسجيل، معالجة المراسلات الواردة والصادرة، والرَّد عليها عبر المذكرات ورسائل البريد الإلكتروني والرسائل والفاكسات، ويُمْكِن تفصيل تلك الوظائف كما يلي (Pise et al., 2017: 2):
- استقبال المراسلات وتسجيلها في النظام وترقيمها تلقائيًّا.
- المَسَح الضوئي للمراسلات التي تمَّ استلامها يدويًّا، وإضافتها للمراسلات الجديدة الواردة.
- رَبط المراسلات الواردة الأصلية بالمراسلات الصادرة مع إمكانية إعادة التوجيه، وتجميع المراسلات ذات الصِّلة بنفس الموضوع.
- توجيه المراسلات للقسم المختص للرَّد عليها، من خلال البريد الإلكتروني أو كنسخة ورقية.
- استقبال إشعار عبر البريد الإلكتروني بالاستلام، مع إمكانية توفير رابط يحيلُ إلى النظام لإجراء اللازم.
- متابعة الرَّد على المراسلات الواردة، وتتبع عملية الإنجاز والإبلاغ عن المراسلات المتأخرة والردود المعلقة؛ مما يسرِّع من عملية الرَّد.
- استلام الرسالة من المختص الذي يقوم بإنشاء مُسوِّدة الرد، وحفظها وإرسالها إلى مستخدمين آخرين لاستكمال الإجراءات عليها إن لَزِم الأمر.
- إثبات رأي القسم المختص أو مُقدِّم الخدمة، والتأشير على مُسوِّدة الرَّد، مع التعليق على المسودة النهائية، وطلب التوقيع.
- توقيع المدير على الرَّد النهائي؛ تمهيداً لإرسالها للمستفيد، ويتمُّ حفظ الرَّد موقَّعاً في النظام.
- المراقبة الأمنية على جميع أنواع المراسلات المتاحة للمستخدمين وحماية المعلومات السَّرية.
- توفير خدمات الاسترجاع، عن طريق مُحرك البحث وأدواته.

وهناك ثلاثة مستويات من نظم الاتصالات المُستخدمة، منها (PVD, 2015):

١- **النظم الأساسية:** تُمكن من أرشفة المراسلات التي تمَّ استلامها يدوياً في النظام؛ مع إضافة بعض الخصائص لها، مثل: التعقُّب البسيط للحالة، والتزويد بالتقارير، وخيارات البحث، وإمكانية الاسترجاع.

٢- **النظم شبه المتكاملة:** هي الأنظمة التي تُحقِّق أتمتة جزئية، مثل: ضمان التكامل مع نظام البريد الإلكتروني للاستلام الآلي للرسائل الإلكترونية وتعقُّبها؛ ولكنه لا يساعد على إعداد المراسلات مثلاً.

٣- **النظم المتكاملة:** هي الأنظمة المُتخصَّصة التي تحتوي على إمكانيات مُعقَّدة ودقيقة، تضمن الأتمتة الكاملة لإدارة المراسلات وتشمل جميع العمليات المتعلقة بكافة أنواع المراسلات التي تتعامل معها المنظمة، مع ضمان توافق النظام مع الأنظمة المُستخدمة. هذا ومن المهم قبل اختيار أيٍّ من تلك النظم السابقة؛ قيام المُختصِّين في المنظمة بدراسة وتحليل مجموعة من الاعتبارات، مثل: حجم العمل، وحجم المنظمة، وعدد المراسلات الواردة والصادرة، والإمكانيات المادية للمنظمة؛ بالإضافة إلى الاعتبارات التالية (PVD, 2015):

- تحديد الهدف المُراد تحقيقه من توفير النظام، ومدى ملائمة النظام الحالي المُستخدم إن وُجِدَ؛ لتحقيق هذه الأهداف.

- تحديد التوقُّعات من النظام الجديد، مثل: الاحتياجات، والوظائف، ومحركات البحث، ودرجة المرونة، ومستوى الأمن والحماية وغيرها.

- وُصِف كافة الإجراءات الخاصة بإدارة المراسلات بما فيها تحديد الضوابط المنظمة لها، والمسؤوليات والواجبات للإدارات ذات العلاقة، والقنوات المُتَّبعة لكلٍّ من المراسلات الصادرة والواردة والداخلية.

- تحديد الأطراف التي تتعامل معها المنظمة، داخلياً مثل: الإدارات، والأقسام، والفروع، أو المنظمات الخارجية التي يتمُّ التعامل معها، مع ضرورة توفير إمكانية الإضافة والحذف.

- تحديد الأولويات في خصائص النظام، والتفريق بين: ما يجب أن يتحقق، وما يُفضَّل أن يتحقق.

وأياً كان نوعُ أو شكلُ أو حجمُ نظام الاتصالات التي يُمكن أن تقتنيه المنظمة؛ فلا بد من مراعاة توفر مجموعةٍ من الخصائص والمزايا مثل (PVD, 2015):

- **البحث:** بغرض تسهيل استرجاع المعلومات المطلوبة؛ لذا فإن قوة محرك البحث المستخدم في النظام، والخيارات التي توفرها أدوات البحث المتقدم تمكّن من إجراء الفلترة؛ بناءً على الخصائص المختارة للوثيقة، كما يمكن أن يوفر البحث في جميع أجزاء النص إتاحة تسهيلات واسعة في البحث عن المعاملة المطلوبة ومرفقاتها.

- **التكامل:** ضمان تكامل النظام مع الأنظمة الأخرى المُستخدمة في المنظمة؛ مثلاً يمكن ضمان تكامل النظام مع نظام البريد الإلكتروني؛ إذ تعمل معظم الأنظمة على أرشفة البريد الإلكتروني تلقائياً بناءً على متابعة عناوين البريد الإلكتروني وربطها بنظام إدارة الوثائق.

- **درجة التعقيد:** يجب أن يتمّ التوازن بين كفاءة النظام ودرجة تعقيده، وتوفير أدوات تُسهّل استخدام المعلومات واسترجاعها، مع إمكانية إيجاد كافة المراسلات المتداولة موجودة في نظام إدارة الوثائق.

- **التعقب:** أن يُمكن النظام من توضيح الإجراءات التي تمرُّ بها المراسلات، وتوزيعها على هذا الأساس للمسؤول عن اتخاذ اللازم حيالها. ويمكن لنظام التعقب أن يساعد على متابعة العمل على المعاملات حتى إنهاؤها؛ وبالتالي ضمان كفاءة العمل.

- **التزويد بالتقارير:** فمن خلال التقارير التي يُعدها النظام يمكن متابعة العمل، ومعرفة حالة المراسلات والإجراءات التي تمّ اتخاذها؛ بغرض الإشراف والمتابعة ومعرفة مواعيد الإنجاز المحددة لكل معاملة، وتحديد المعاملات التي تأخّر الرد عليها.

وفي المملكة العربية السعودية، وبناءً على الأمر السامي الكريم رقم (٣٣١٨١/ب/٧) وتاريخ ١٤٢٤/٠٧/١٠هـ القاضي بوضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها، إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، التي قامت في عام ١٤٢٦هـ بإنشاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) الذي يقوم بدور الممكن والمحفّر لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، ويُقلّل المركزية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية بأكبر قدر ممكن، مع وضع الحد الأدنى من التنسيق بين الجهات الحكومية. ويستند عمل البرنامج على القواعد الرئيسية التالية:

- رؤية وأولويات ومواصفات وأطر محدّدة.

- ليست تقنية فقط، أكثر من ذلك بكثير.
- تقليل المركزية بأكبر قدر ممكن.
- طور مرة، استخدام مرات.

نظام الأرشفة الإلكترونية:

هو نظام لإدارة وإنشاء واستخدام وصيانة الوثائق في شكل إلكتروني والاحتفاظ بها واستبعاد ما يُثبت عدم أهميتها؛ بغرض تحسين كفاءة حفظ الوثائق وضمان الوصول إلى المعلومات وخفض التكاليف. أو يمكن تعريفه بأنه الإدارة الإلكترونية للوثائق المخزنة في نظم إلكترونية باستخدام الحاسبات والبرامج؛ من أجل الاحتفاظ بها لفترات طويلة والسيطرة عليها وتحديد مكانها بالنظام، واسترجاعها من خلال النظام الإلكتروني (عبد، ٢٠١٥).

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه نظام يقوم بمجموعة من العمليات؛ لإنشاء وتنظيم وحفظ وفرز الوثائق المُستخدمة في أي منظمة؛ لإدارة تلك الوثائق بالشكل الصحيح يمكن الأفراد في المنظمة، إلى جانب العملاء والموردين وغيرهم من فهم موقع هذه الوثائق ومكان حفظها، وتلبية احتياجاتهم منها، ومن هو المسؤول عن استخدامها وغيرها (Smartsheet, 2019).

وقد يعده البعض نظاماً لحفظ الوثائق ومتابعتها؛ وذلك عن طريق تحويل الوثائق الورقية إلى وثائق إلكترونية. وقد يدعى بخزانة الملفات الإلكترونية؛ ولكنه أكثر من ذلك بكثير؛ فهو طريقة لأتمتة العمليات اليدوية، وهو أداة رئيسية للتحويل الرقمي لأي منظمة (Schmidt, 2019).

ومما سبق يتضح أهمية اتجاه المنظمات نحو تطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية؛ إذ يعمل على تحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية: بيئة عمل بدون ورق، وبدون تنقل وصفوف الانتظار، وبلا وثائق ورقية؛ بالإضافة إلى ضمان تحقيق الأهداف التالية (Burtylev et al, 2013 ؛ Al Shobaki et al, 2017):

- مواجهة التدفق المستمر للوثائق، والتحكم بها عن طريق معالجتها وحفظها واسترجاعها بسهولة وسرعة.
- تسريع عملية معالجة الوثائق بفهرستها آلياً، وحفظها مع إمكانية توزيعها واستخدامها من قبل أكثر من مُستخدم.

- الإبقاء على الوثائق لفترات طويلة، وهي بحالة سليمة تبعاً للاحتياج الفعلي لها.
- رَبط الوثائق ذات الصلة بعضها ببعض منذ إنشائها وحتى نهاية العمل عليها.
- لذا يُعدُّ اختيارُ نظام الأرشفة الإلكترونية المناسب للمنظمة والذي يعمل على تحقيق تلك الأهداف أمراً بالغ الأهمية؛ وذلك لتوفر عددٍ كبيرٍ من الخيارات؛ إذ إنه من المهم على متخذي القرار تحديد الخصائص الفنية والتقنية التي يجب أن تتوفر في النظام، وبما يناسب احتياجات المنظمة وإمكانياتها البشرية والمادية والتقنية، ويضمن انسيابية تدفق المعلومات وكفاءة أداء العمل، عن طريق التأكد من توفر مجموعة من المعايير والخصائص التي يُفضّل توفرها في أيّ نظام لإدارة الوثائق، مثل (الهوش، ٢٠١٨؛ Eisenhauer, 2014؛ Roe, 2018):
- التخزين السحابي؛ ومن خلاله يمكن حفظ واسترجاع الوثائق في أيّ وقتٍ وأيّ مكان؛ وذلك باستخدام نظام إدارة الوثائق الذي يعتمد على التخزين السحابي، والذي أصبح معياراً من معايير تطوير الأنظمة.
- دعم النظام للغتين العربية والإنجليزية، وخاصةً في المنظمات التي تتطلب أعمالها التعامل مع أفراد ناطقين باللغة الإنجليزية.
- واجهة مُستخدم سهلة وبديهية؛ تمكّن الأفراد من استخدام النظام بشكل يومي بشكل جذاب وسهل بدءاً من التسجيل والدخول إلى اختيار الأوامر الواضحة والمنطقية الخاصة بكلّ عملية وتصميم جذاب.
- أرشفة جميع أنواع الوثائق الخاصة بالمنظمة، بمختلف الأحجام والأنواع؛ كالوثائق الورقية والملفات الإلكترونية.
- معالجة صور الوثائق المُدخلة بالنظام؛ لإجراء التعديلات عليها بما يضمن وضوحها وإزالة الشوائب التي قد تحتويها.
- تحقيق التكامل والاندماج مع الأنظمة الأخرى التي تستخدمها المنظمة، مثل: نظام الاتصالات الإدارية، أو نظام الموارد البشرية.
- توفر خاصية التمييز الضوئي للحروف (OCR)؛ إذ يتكامل النظام بشكلٍ أساسي مع محرّكات التمييز الضوئي باللغة الإنجليزية، واختيارياً مع المحركات العربية حسب اختيار المنظمة.
- دعم كافة أنواع المساحات الضوئية والطابعات.

- دَعْم الصيغ المتعارف عليها للوثائق ومواكبة المستجدات بهذا الخصوص. وكلما أمكن أن يتعامل النظام مع صيغ أكثر؛ كان ذلك أفضل. ومن أكثر الصيغ شيوعاً: docx, PDF وغيرها.
- تصاريح الاستخدام والأذونات، وخاصةً في حالة العدد الكبير من الأفراد المستخدمين للنظام؛ لضمان استخدام الوثائق التي يحتويها وفق الإجراءات النظامية. وتتعدد الصلاحيات وفقاً لما يلي: التعديل، القراءة، الطباعة، الحذف وغيرها؛ مما يؤمن حماية الوثائق ويضبط عملية استخدامها.
- إمكانية التعامل مع البريد الإلكتروني والفاكس؛ فيمكن للمستخدم أن يستقبل البريد أو الفاكس من داخل نظام الأرشفة.
- السرعة الفائقة في البحث عن المحتويات المطلوبة، ومعالجتها بسهولة تامة.
- إمكانية الاطلاع على المحتوى من قبل عدّة مستخدمين في نفس الوقت.
- مناسبة تكاليف اقتناء النظام، وبما يحقق وفورات اقتصادية على المدى البعيد.
- تحقيق مستويات عالية من متابعة العمل داخل النظام، وتوفير كل أنواع التقارير المتعلقة بذلك.
- وعند تقييم أي نظام لإدارة الوثائق الإلكترونية؛ يجب التأكد من أن له القدرة على العمل؛ بناءً على الهدف الذي صُمم من أجله. وما يتضمنه ذلك من ضرورة أداء كل وحدة من الوحدات المكوّنة للنظام لوظيفتها بكفاءة وفاعلية، وهذه الوحدات هي كالتالي (الحسينة، ٢٠١٨):
- **وحدة إدارة النظام:** وتكون مهمة هذه الوحدة إدارة النظام وتحديثه وتحديد الأطر الرئيسية لتشغيل النظام وتفعيلها، مثل: تحديد أنواع الوثائق في النظام وتصنيفها وطريقة فهرستها، وتحديد المستخدمين للنظام ومنحهم الصلاحيات بدرجاتها المختلفة، مثل: اطلاع، إدخال، تعديل، حذف، إضافة، وغيرها.
- **وحدة الفهرسة:** ويُقصد بالفهرسة إدخال معلومات عن كل وثيقة، مثل: الموضوع والرقم والتاريخ ومصدر الوثيقة وغيرها، وهي كافة العناصر التي يُتوقع أن يتم السؤال والبحث عن الوثيقة بواسطتها.
- **وحدة إدخال المعلومات:** يتم إدخال المعلومات إلى نظام الحفظ الإلكتروني غالباً من ثلاثة مصادر: وثائق ورقية يتم تحويلها إلى وثائق إلكترونية عن طريق الماسح الضوئي، ووثائق

مُعَدَّة على وسائط إلكترونية في الأساس، مثل: الوثائق المَعَدَّة بواسطة برامج معالجة الكلمات، وبرامج الجداول الإلكترونية، وبرامج قواعد البيانات، ووثائق واردة إلكترونياً، مثل: الفاكسات الإلكترونية والبريد الإلكتروني.

- **وحدة القراءة الآلية (OCR):** عند عمَل المسح الضوئي للوثائق؛ فإن الحاسب الآلي يتعامل مع الوثيقة على أنها صورة وليست نصاً مكتوباً؛ مما يجعل عمليات البحث عن الوثائق بالنص غير ممكن؛ لذا فإن هنالك مرحلةً تاليةً للمسح الضوئي؛ هي القراءة الآلية، والتي تعني: تحويل النص المحفوظ كصورة إلى وثيقة محفوظة كنص. ولكي تتمَّ عملية القراءة الآلية لا بد أن يحتوي نظام الحفظ الإلكتروني على محرك قراءة آلية. هذا ويجب أن تتمكَّن وحدة القراءة الآلية من التقاط المعلومات المدخلة للوثائق أياً كان نوعها؛ إذ تُوجَد ثلاثة أنواع من الوثائق المُدخلة: الوثائق المنظمة؛ وهي الوثائق ذات التصميم الثابت، مثل: النماذج، وتنتمي الوثائق الحكومية غالباً إلى هذه الفئة، ويتم إدخالها مباشرةً في النظام ومعالجتها. الوثائق شبه المنظمة؛ وهي غالباً الوثائق ذات التعاملات التجارية مثل: الفواتير، ويتم إدخال معلوماتها في النظام بعد إجراء التدقيق اللازم عليها. الوثائق غير المنظمة؛ وتشكِّل ما نسبته ٨٠٪ من الوثائق، وهي الوثائق المرتبطة بإنجاز العمل، مثل: المستندات القانونية، والموارد البشرية. وتحتاج إلى الفهرسة والتصنيف بشكل صحيح؛ لضمان المدخلات الصحيحة وبالتالي تسهيل عملية إيجادها (Withanage, 2013).

- **وحدة ضبط الجودة:** بعد عمل المسح الضوئي للوثائق؛ يجب التأكد من سهولة قراءتها واسترجاعها كنسخة على شاشات الحاسب أو على وسيطٍ ورقي.

- **وحدة الاسترجاع:** ومهمة هذه الوحدة القيام بعمليات البحث عن الوثائق حسب معايير مُحدَّدة تمَّ إدراجها عن طريق الفهرسة، ومن ثم تصفحها بواسطة متصفح على شاشة الحاسب الآلي، أو إجراء عمليات التعديل والحذف والإضافة عليها أو طباعتها أو إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني إلى مستفيد آخر.

التمارين والحالات التطبيقية

أسئلة للمناقشة:

- ١- التحول الإلكتروني سمة العصر الحالي؛ لذا تبنت معظم الحكومات مفهوم الحكومة الإلكترونية، ووَضعت أهدافاً إستراتيجية؛ من أجل هذا التحول. اذكر أهم تلك الأهداف، وكيف يمكن تحقيقها من وجهة نظرك؟
- ٢- تتنوع المجالات التي تعمل الحكومة من خلالها؛ للوصول إلى كَسب رضا المستفيدين من خدماتها، وتوزعت تلك المجالات في أربعة محاور رئيسية. وُضِع مجال عمل الحكومة مع المواطنين، مع إعطاء أمثلة لبعض التطبيقات التي أوجدتها الحكومة؛ من أجل تحقيقها.
- ٣- تتطلب عملية التحول الإلكتروني في إدارة الوثائق عدداً من المتطلبات؛ فما المقصود بالمتطلبات البشرية؟ وما هي الإجراءات التي تعمل على تحقيق تلك المتطلبات؟
- ٤- هناك خمس مراحل تمرُّ بها عملية التحول على مستوى المنظمات بشكل عام تبدأ بالتخطيط وتنتهي بالتقييم والمتابعة. من وجهة نظرك هل هذه المراحل ضرورية لكافة أنواع مشاريع التحول؟
- ٥- عند القيام باختيار أحد نظم إدارة الوثائق الإلكترونية؛ من المهم مراعاة توفر تقنية OCR؛ فماذا تعرف عن تلك التقنية؟ وما هي المزايا التي يمكن تحقيقها من توفر تلك التقنية في أي نظام؟
- ٦- تتعرض المعلومات داخل أي منظمة للكثير من التهديدات؛ لذا لجأت الكثير من تلك المنظمات إلى وُضْع عددٍ من الإجراءات والسياسات لحماية تلك المعلومات. اذكر بعض تلك الإجراءات التي تتم لحماية المعلومات وخاصة السرية منها.
- ٧- هناك عدة أنواع من أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية؛ فبعضها بسيطٌ ومُحدّد؛ إذ يقوم بمهمة واحدة صُمم من أجلها؛ في حين أن هناك نظاماً متكامله لها عدة مواصفات وتقوم بعدة مهام؛ تحدّث عن تلك النظم المتكاملة وأعطِ أمثلة واقعية عنها.
- ٨- تواجه المنظمات الكثير من التحدّيات التي تواجه عملية التحول للأرشفة الإلكترونية. اذكر بعضاً من تلك التحدّيات، وناقش كيف يمكن للمنظمات التغلّب عليها وتحويلها إلى مزايا تنافسية.

حالة تطبيقية

يعمل «عبد الله» مديراً في إدارة الموارد البشرية في إحدى المنظمات، ويستخدم في عمله نظامَ الموارد البشرية الذي يتمتع بجودة عالية في تلبية احتياجات العمل، ضمن بيئة تحفظ أمن وسلامة المعلومات التي تحتويها؛ إذ تعتمد المنظمة سياسة صارمة بخصوص الضوابط الأمنية والتقنية اللازمة لأمن المعلومات.

تلقى «عبد الله» بريداً إلكترونياً من مُتقدِّم لإحدى الوظائف الشاغرة في المنظمة، والتي تم الإعلان عنها قريباً. ورغم أن التقديم يجب أن يتم مباشرةً من الموقع؛ فإن «عبد الله» أراد مساعدة المتقدم وإبلاغه بذلك. وفي أثناء فتحه للرسالة لاحظ ملف Excel؛ مما أثار استغرابه، فعادةً ما يُرفق المتقدمون للوظائف ملفات PDF للتزويد بمؤهلاتهم وخبراتهم. تملكه الفضول لمعرفة محتوى هذا الملف، وما إن قام بالنقر عليه؛ حتى فتح وظهرت إشعارات غريبة، تبعها رسائل من برنامج الحماية من الفيروسات بتعرُّض الجهاز لفيروس.

اكتشف «عبد الله» فداحة الأمر الذي ارتكبه، وعرف بناءً على الرسائل التوعوية التي كانت تزودها بها إدارة تقنية المعلومات؛ أنه تعرَّض لاختراق ببريد اصطياد (Spear Phishing)، وأن المهاجم قد قصده بالذات، وهو يعرف منصبه ومجال عمله، وصاغ رسالته بناءً على ذلك. وسرعان ما قام بإبلاغ المسؤولين في إدارة تقنية المعلومات الذين اكتشفوا وبصعوبة أن الملف عبارة عن برنامج للتحكم بجهاز الحاسب الآلي عن بُعد؛ بهدف سرقة المعلومات الموجودة في النظام. ولحسن الحظ لم تسبب الحادثة أيَّ أضرار؛ بل على العكس أُستخدِمت الحالة كنموذج لتوعية الأفراد العاملين في المنظمة على الانتباه في أثناء التعامل مع البريد الإلكتروني.

أسئلة للمناقشة:

- ١- ما المسبب الرئيسي في هذا الهجوم؟
- ٢- لو كنت مكان «عبد الله»؛ هل كنت ستقوم بفتح الملف؟
- ٣- هل يمكن القول بأن أنظمة كشف المتسللين على النظام لم تكن مناسبة؟
- ٤- تذكر حالة مشابهة مررت معك، أو سمعت بها؛ قارنها مع حالة «عبد الله»؛ من حيث الأسباب والنتائج؟

الباب الرابع
التقنيات المكتبية

تُعَدُّ الأعمال المكتبية من الأعمال ذات الطابع الروتيني التي تتميز بضرورة إنجازها في أوقاتٍ مُحدَّدة وبشكلٍ مُتكرِّر؛ الأمر الذي يتطلَّب ابتكار أدوات وأساليب تساعد على أدائها بشكلٍ أكثر فعالية من الطرق التقليدية المتبعة. ومع تسارع التطوُّرات التقنية الحاصلة؛ توفرت الكثير من الفرص والبدائل التي سهَّلت أداء مهامَّ كانت تعتمدُ لوقت طويل على الجهد البشري في أدائها. وأصبح أداء أيِّ عمل مكتبي سهلاً، مما قلَّص الحاجة إلى العمل اليدوي والحاجة إلى استخدام القوى البدنية في أدائه، كما أصبح من الممكن التعامل مع المعلومات ومعالجتها بشكلٍ أكثر دقة وكفاءة.

وفي أواخر القرن العشرين؛ أحدث الحاسبُ الآلي تطوراً غير عادي في طرق أداء العمل، وبدأت المنظمات في تبني استخدام التقنية الجديدة التي شكَّل الحاسب الآلي وملحقاته محورها الأساسي؛ إضافةً إلى أجهزة مكتبية أخرى واكبت التطوُّر، مثل: أجهزة الهاتف وآلات التصوير وأجهزة الحِفظ الورقي وغيرها، التي ساعدت وبشكلٍ فعَّال في إحداث تطورات ملموسة على طريقة أداء الأفراد لمهامهم بسرعة وسهولة وأكثر دقة.

أمَّا اليوم؛ فقد تجاوزت التقنية حدودَ ذلك بكثير، وتضاءل دورُ الأجهزة المكتبية الأخرى - على الرغم من أهميتها - مقارنةً بجهاز الحاسب الآلي، الذي ارتبط بشبكة الإنترنت مدعوماً بتطوُّر ملموس للأنظمة والبرمجيات؛ ليصبح عنصراً فعَّالاً في إدارة مصادر المعلومات في المنظمة؛ بالإضافة إلى دوره المهم في إنشاء شبكة اتصالات فعَّالة بين جميع إدارات وأقسام المنظمة من جهة، وبينها وبين العملاء الخارجيين من مستفيدين وموردين وأصحاب مصالح وغيرهم من جهةٍ أخرى. وأضحَت تقنية المعلومات والاتصالات العصبَ الأساسي لتقنية المكاتب وعنصراً مهماً في المنظمة، ومساعداً فعَّالاً للإدارة في عملية اتخاذ القرار؛ لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، ويتحدَّد بناءً عليه المستوى التنافسي للمنظمة (Pfano and Beharry, 2016).

ومع انتشار استخدام الأنظمة المتكاملة في إنجاز العمل؛ أصبحت التقنية أكثر تعقيداً؛ مما أدَّى إلى إحداث تغيُّرات جذرية في طريقة عمل المكاتب؛ بهدف إجراء تحسينات على طريقة أداء العمل، وتحقيق نتائج أفضل في كافة المجالات. وأدَّى تطوُّر التقنية المكتبية المُستخدَمة إلى القيام بالأعمال المكتبية بشكلٍ أكثر كفاءةً وبطريقة تنافسية على مستوى الأفراد، وتحول مكان العمل إلى بيئة حديثة تمثل فيها التقنية ركيزةً من ركانتها الأساسية؛

مما دعا المنظمات وبشكلٍ متزايدٍ إلى تبني استخدام الأنظمة المختلفة على منصات عمل متنوعة، وتمَّ استخدامُ المواقع الإلكترونية للمنظمة، وتطبيقات الهاتف الجوال، ووسائل التواصل الاجتماعي في أداء المهام؛ مما أثر إيجاباً على تفعيل عمليات التواصل وتبادل المعلومات، وأدَّى إلى توفير مزيدٍ من المرونة على أساليب العمل، وأصبح الأفراد في المنظمة قادرين على أداء عملهم في أيِّ وقتٍ وأيِّ مكان. كما أتاح الكثير من الفرص لتحسين خدمة العملاء والاستفادة من وقت الأفراد في تقديم خدمات أكثر جودة، والتفاعل المستمر مع العملاء، وتلبية احتياجاتهم ومعالجة استفساراتهم وملاحظاتهم على مدار اليوم.

وفي الوقت الحالي؛ تشهد المنظمات موجةً جديدةً من التقنية يقودها الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في أتمتة المكتب؛ مما سيُحدثُ تغيُّرات جذرية في طريقة أداء العمل في المنظمات؛ إذ يفتح الذكاء الاصطناعي آفاق عملٍ متطورة؛ من خلال استخدام مجموعةٍ من التقنيات القادرة على الاستفادة من مجموعةٍ ضخمةٍ من البيانات المدخلة والتعرُّف على الأنماط المختلفة لتطويع قدراته واستخلاص معلومات منها تزيد من قدرة تفاعل الآلة مع العالم المحيط، وقدرتها على التعلُّم وإنجاز مهام أكثر تعقيداً؛ ليكون الذكاء الاصطناعي مظلةً لتقنيات كثيرة، مثل: الإنسان الآلي، وتعلُّم الآلة، ذكاء الأعمال وغيرها (Andrew et al., 2014).

الفصل الأول

مقدمة في التقنيات المكتبية

أُستخدِمت التقنيات المكتبية على نطاقٍ واسعٍ في كافة المنظمات، وشَهِدَ العملُ في المكتب تفاعلاتٍ بين العنصر البشري والأدوات والآلات على اختلاف أنواعها، وبشكلٍ مَكَّن من الاستفادة من تطبيق مختلف أنواع العلوم التقنية والمعارف والأدوات التي تمَّ التوصل إليها في مجالاتٍ عدة؛ لتحقيق أهدافٍ معينة تُسهم في تقديم قيمة مضافة للأنشطة التي تمارسها المنظمة.

مفهوم التقنية المكتبية:

أوردت بعض القواميس والأدبيات المتخصصة عدَّة تعريفات للتقنية تتفق على مفهوم أساسي، وهو استخدام الوسائل؛ لتساعد الإنسان على أداء أعماله؛ إذ عرَّف قاموس أكسفورد (Oxford Dictionary, 2019) التقنية الحديثة بأنها: «استخدامُ أكثر الأساليب والآلات حداثةً»، أو هي «تطبيق المعرفة العلمية لأغراض عملية (Oteng and Seidu, 2016: 3)»، ويتفق هذا المفهوم مع James (2013, 87) الذي عرَّف التقنية بأنها «التطبيق المنظم للمعرفة العلمية؛ بهدف تحقيق نتائج عملية». ويمكن تعريفها بأنها «علمٌ تطبيقي، وهي مزيجٌ من الطرق العلمية والوسائل تمثِّل أحدث ما توصل إليه من اختراعات تُستخدم لتحقيق أهداف مُحدَّدة، أو حل المشكلات العملية. (Alruwayyeh, 2018: 1)»؛ في حين عرَّفها الصيد (٢٠١٤: ٢٢) بأنها «مختلف أنواع الوسائل التي تُستخدم لإنتاج المستلزمات الضرورية لراحة الإنسان واستمرارية وجوده».

وتزامن مع استخدام التقنيات في مجال الأعمال ظهورُ عددٍ من المفاهيم المتعلِّقة بها؛ فقد تمَّ استخدامُ مصطلح الأتمتة Automation؛ للدلالة على «عملية استبدال العمل الإنساني بالعمل المُنجز بواسطة الآلات أو الأنظمة المُصمَّمة لإنجاز مجموعةٍ مُحدَّدة من المهام بشكلٍ آلي وبسرعة». (Oteng and Seidu, 2016: 2)، كما برز مصطلح أتمتة المكاتب؛ للدلالة على «تطبيق الحاسب الآلي وتقنية الاتصال؛ لتسهيل شؤون المكتب في المنظمة والتأكيد على الكفاءة» (Yaghoubi and Sargzi, 2014: 369).

ويمكن القول بأن التقنية المكتبية؛ هي كل ما يستخدمه الأفراد في المنظمة من أجهزة وأدوات وأنظمة في أداء المهام الموكلة إليهم؛ لتحقيق أهداف محددة، وتختلف نسبة مساهمة التقنية في أداء العمل؛ لتصل إلى ١٠٪ في بعض المهام؛ ليقصر دور الأفراد فيها على الإشراف والرقابة على التقنية في أثناء أدائها للعمل.

أهمية استخدام التقنيات للعمل المكتبي:

يُعدُّ استخدام التقنية في العمل المكتبي أمراً حيوياً في المنظمة؛ فلا يمكن تخيل إنجاز أي عمل في الوقت الحالي دون استخدام نوع من أنواع التقنية. وبما أن العمل المكتبي يركز أساساً على التعامل مع المعلومات؛ فقد سعت المنظمات وبشكل متواصل إلى توفير التقنية المكتبية المناسبة؛ لتسهيل تنفيذ كافة الإجراءات الإدارية عن طريق الاستخدام المنظم للحاسب الآلي وأنظمة الاتصالات والمعلومات، أو أي تقنية جديدة يمكن الاستفادة منها في إنجاز العمل المكتبي؛ بهدف تحقيق منافع متعددة للمنظمة؛ منها منافع مباشرة يمكن قياسها وتلُمس أثرها على الوقت القصير، مثل: زيادة الإنتاجية، توفير الوقت، توفير الجهد، زيادة الأرباح. وأخرى غير مباشرة؛ وهي المنافع المتحققة وغير القابلة للقياس؛ لكنها تُسهم في إثراء المنظمة على المدى الطويل، مثل: سُمعة المنظمة، رضا العملاء، الإبداع والابتكار في العمليات والخدمات والمنتجات، وغيرها (Yaghoubi and Sargzi, 2014). وتتضح أهمية استخدام التقنيات المكتبية في عدّة جوانب، منها:

المساهمة في زيادة الإنتاجية:

تهدف المنظمات إلى الاستفادة المثلى من الموارد المادية والبشرية؛ لتقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال تصميم واعتماد إجراءات تضمن انسيابية العمل. وهذا يتطلب وجود نظام معلوماتي يعمل على ضبط تدفق البيانات والمعلومات بين أجزاء المنظمة والمتعاملين معها يساعدها على تحسين الإنتاجية إلى حدّها الأقصى. كما تشكّل التقنية المكتبية عاملاً مهماً يُسهم في تخفيض التكاليف عبر ترشيد استخدام الموارد المادية والبشرية اللازمة لأداء العمل؛ وبالتالي تحقيق الزيادة في الإنتاجية.

فمن خلال استخدام التقنية المكتبية؛ أمكن التقليل من الحاجة إلى العنصر البشري مع ضمان زيادة إنتاجيتهم؛ فقد أسهم دمج التقنية بكافة العمليات والإجراءات في تبسيط

إجراءات العمل لإنجاز المهام؛ وبالتالي تقليل الجهد البشري الذي يتطلبه العمل، وأصبح أداء أعمال كانت تُعدّ فيما مضى أعمالاً شاقة؛ أكثر سهولةً. مع ضمان السرعة في أداء العمل مقارنةً بالعمل اليدوي؛ فالأجهزة مبرمجةً على تكرار أداء العملية بدون فترات توقف، وبسرعة تفوق سرعة الإنسان العادي، وبمستويات دقة عالية في أداء العمل، قلّلت من ارتكاب الأخطاء ووفّرت إمكانية إنجاز العمل بشكل صحيح من المرة الأولى. ومن جهة أخرى؛ مكّنت التقنية المكتبية من تحقيق وفورات كبيرة في استخدام الموارد اللازمة لإنجاز العمل، وإتاحة الفرص لاستخدام بدائل أقل تكلفةً؛ فمثلاً: لم يُعد من الضروري استخدام البريد الورقي في المراسلات الرسمية؛ لوجود إمكانيات أقل تكلفةً، مثل البريد الإلكتروني، كما وفّر الاتصال المرئي على الأفراد السّفر لحضور اجتماعاتهم، أو الإشراف على العمل (Charles, 2015; Pfano and Beharry, 2016).

تحقيق المرونة في العمل:

أضافت التقنية مستويات عالية من المرونة في أساليب العمل، بما وفّرت من خيارات تقنية تمكّن من أداء العمل في أيّ وقتٍ وأيّ مكان؛ إذ مكّنت الأفراد من أداء العمل بشكل متنقل خارج مكاتبهم، وكذلك خارج وقت الدوام الرسمي؛ مما أسهم في التغلّب على الحواجز التي يفرضها العمل بين جدران المكتب؛ فكلّ ما يحتاج إليه الأفراد لأداء مهامهم هو استخدام نظام العمل الخاص بالمنظمة المرتبط بشبكة الإنترنت. كما مكّنت هذه التسهيلات من استفادة المنظمات من خبرات الأفراد ذوي المهارات العالية من خارج المنظمة؛ للقيام بمهام محدّدة عن بُعد دون الحاجة إلى استقطابهم كأفراد فيها، وبما يلبي احتياجات العمل؛ وذلك نظير مكافآت تعاون محدودة؛ وبالتالي توفير تكلفة توظيف الخبراء والاستشاريين.

ونتيجةً للتسارع في التطوّرات التقنية؛ ظهرت عدّة منصات تمكّن من أداء العمل في أيّ زمان ومكان؛ وذلك باستخدام أدوات وتطبيقات متعددة؛ سهّلت عملية الاتصال دون الاعتماد على شبكة العمل بسرعة واعتمادية عالية، عن طريق استخدام الأنظمة المتصلة بشبكة الإنترنت، أو الموقع الخاص بالمنظمة أو الحسابات الرسمية الخاصة بها، وتفعيل تطبيقات الهاتف الجوال في عملية التسويق والتواصل مع العملاء بشكل أكثر كفاءة. كما

ظهرت خيارات متعددة من الأجهزة التي يمكن استخدامها في أداء العمل، مثل: الحاسب المحمول، والأجهزة اللوحية والهواتف الجوال، والتي أتاحت للأفراد العمل باستخدام أي جهاز متوفر لديهم ومتصل بشبكة الإنترنت، دون الحاجة إلى الارتباط بالجهاز الموجود في المكتب. كل هذه الخيارات ساعدت الأفراد العاملين في المنظمة على سهولة التواصل فيما بينهم بمستويات مرونة عالية مكنتهم من التفاعل مع التقنية واستخدام أدواتها؛ لتعزيز العمل المشترك، وتبادل المعلومات، وتقبل التغيرات لتلبية احتياجات العمل؛ مما دعم مشاركة الأفراد العاملين عن بُعد وزيادة فعاليتهم مع الفريق، بغض النظر عن أماكن وأوقات العمل، وبطريقة مكنتهم من معالجة المشكلات المتعلقة بالعمل، والتواصل مع المشرفين بسهولة؛ فمع استخدام الأنظمة، أصبح من السهل على المشرفين معرفة تفاصيل العمل على المنصات المختلفة، والاطلاع على تقارير الإنجاز اللازمة بما يضمن لهم المعرفة المباشرة والمستمرة للمشكلات والمعوقات التي تعترض أداء العمل ومعالجتها مباشرة (Alruwayyeh, 2018؛ O'Neill, 2013؛ Delaney and (D'Agostino, 2015).

المساعدة في اتخاذ القرارات:

تمثل التقنية أهمية كبرى بالنسبة للإدارة العليا في المنظمة؛ تتمثل في توفير نظام معلوماتي فعال، واستخدام أنظمة مُخصصة تدعم اتخاذ القرارات؛ فعلى الصعيد الخارجي، مكنت التقنية الإدارة العليا من الاطلاع بشكل دائم على مجريات الأمور والتغيرات في البيئة المحيطة بها، وتوقع نشاطات المنظمات المنافسة واتجاهاتهم وتحديد درجة المنافسة؛ وبالتالي مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الصحيحة؛ تضمن لها الحفاظ على مركز تنافسي مُتقدم، كما تمكّنهم من الاطلاع على كل ما يتعلق بالعملاء والتعرف على احتياجاتهم بما يمكنهم من اتخاذ القرارات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات، والعمل على كسب ولائهم للمنظمة. أما على الصعيد الداخلي للمنظمة؛ فإن استخدام الأفراد للأنظمة المختلفة خلال أدائهم للعمل قد ضمن تدفق المعلومات وبشكل انسيابي عبر كافة الأقسام الإدارية المشكّلة لهيكلها التنظيمي، وبما يلبي احتياجات العمل؛ الأمر الذي أسهم في دعم عملية اتخاذ القرارات للإدارة العليا وأمدّها بالمعلومات اللازمة (Asil and Naralan, 2016).

وبالتالي؛ يمكن القول بأنَّ التقنية قد دَعَمَت الإدارة العليا في عملية صُنْع القرار بالسرعة والدقة اللازمتين؛ نظراً لما توفره من الاستخدام الأمثل للمعلومات الداخلية والخارجية، مع أخذ كافة المتغيّرات البيئية والتنظيمية بعين الاعتبار؛ لدعم عملية اتخاذ القرار الأفضل بين البدائل المختلفة (Hakkak and Ghodsi, 2014).

ظهور بيئة العمل الرقمية:

لم تُعد التقنية هي ما يُستخدَم من أجهزة وبرامج وتطبيقات لمكان العمل فقط؛ بل أحدثت تغيّرات ملموسة في بيئة العمل التقليدية، وظهر ما يُسمَّى ببيئة العمل الرقمية، اتسمت بإجراء تغيّرات على مستوى البيئة المادية المناسبة للعمل؛ فالمرونة التي أتاحتها التقنية في أساليب وأنماط الحركة في المكتب؛ أسهمت في ضرورة إعادة تصميم المكتب بما يتناسب مع التغيّرات، مثل: المساحات المخصّصة، والظروف المادية المناسبة من أثاث وإضاءة تكييف وغيرها؛ بما يُلبّي احتياجات وتوقعات الأفراد العاملين فيه، والحفاظ على مستوى عالٍ من الرضا الوظيفي.

ولم يكن التغيّر على مستوى ظروف العمل المادية فقط؛ بل أسهمت التقنية وبشكل ملحوظ في إحداث التغيّر في الثقافة التنظيمية وفي طريقة تصرّف الأفراد وعملهم، وبرزت قيمٌ تنظيمية جديدة، مثل: التشارك في المعلومات والمبادرة في نشر المعرفة أسهمت في إقامة نظام معرفة متكامل يساعد على تحقيق أهداف المنظمة، ويساعد على حلّ المشكلات التي قد تعترض سبيل ذلك؛ بالإضافة إلى إعطاء أهميةٍ لقيمة الاتصال الفعّال؛ إذ يعمل الأفراد وبشكلٍ مستمرٍّ على توزيع وتبادل المعلومات والمساهمة في إنشاء المحتوى؛ للوصول إلى معلومات صحيحة تساعد على أداء العمل، وتفعيل قيمة التواصل بين الأفراد في مكان العمل؛ مما أسهم في تحقيق التكامل الفعّال بين الوحدات الإدارية داخل المنظمة، ورفع من مستوى توقعات الإدارة من قدرة الأفراد على تقديم الأفكار الإبداعية والابتكار، وتحفيزهم وتشجيعهم على ذلك؛ إذ تُحفّز بعض المنظمات أفرادها على ابتكار طرقٍ جديدةٍ لتقديم الخدمات عبر الإنترنت، أو استخدام التقنية في أداء مهامهم؛ مما يخفض الشعور بالملل والرتابة (Bunchnanan et al., 2016).

تحسين الاتصال الإداري:

شكّلت التقنية أداة اتصالٍ فعّالة بين الأفراد والعملاء والموردين؛ من خلال الاستفادة من أحدث ما توصّلت إليه تقنية الاتصالات في دَعْم العمل المكتبي، وأسهمت في تحقيق انسيابية تدفق المعلومات ومشاركتها مع الإدارات والأقسام الأخرى على كافة المستويات الإدارية في المنظمة لتلبية احتياجات العمل وفق الصلاحيات المعتمدة؛ بما يحقق رفع الكفاءة في العمل مع الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات. ومن جهةٍ أخرى؛ ساعدت في بناء علاقات قوية مع العملاء، بما أتاحته من مجالات مبتكرة في أساليب الإعلان والتسويق لخدمات المنظمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية أو التطبيقات المُستخدمة في الأجهزة الهاتفية الذكية. كما مكّنت من فتح مجالات عمل جديدة وتقديم خدمات أكثر جودة وكفاءة؛ وخاصةً في حال امتداد أعمال المنظمة في منطقة جغرافية واسعة على المستويين المحلي والدولي.

التقليل من الإجراءات غير النظامية أو التزوير:

لقد ضبّطت التقنية إجراءات أداء المهام المختلفة، ووَضَعَت معايير لأدائها، ويمكن ببرمجيات وأنظمة مُحَدَّدة متعلقة بنظام الصلاحيات على سبيل المثال مراقبة طريقة أداء العمل، وضبط الأداء المخالف؛ وبالتالي يتمُّ الحدُّ من التجاوزات ومنع الاحتيال وحالات التزوير، وغيرها من الأنشطة غير القانونية.

تحدّيات الاستفادة من التقنية:

تعتمدُ درجة الاستفادة من التقنية على عوامل عدّة ترتبط بحجم المنظمة، والموارد المادية والبشرية المتوفرة، ودَعْم الإدارة لاستخدام التقنية وغيرها. فعلى الرغم من كلّ الفوائد التي تحققها المنظمة من استخدام التقنية؛ فإنها تواجه عدّة تحدّيات لا بد من الاستعداد لها ومعرفة كيفية التعامل معها ومعالجتها؛ لتقليل أثرها السّلبى ما أمكن. (البلقاسي، ٢٠١٧؛ السامرائي والزعبي: ٢٠١٥؛ Alruwayyeh, 2018؛ Delaney and D'Agostino, 2015). ونُعَدُّ التكلفة العالية لاقتناء التقنية من أبرز هذه التحدّيات؛ إذ لا تقتصر هذه التكاليف على تكاليف الاقتناء فقط؛ بل تُضاف إليها تكاليف عدّة، مثل: تكاليف صيانتها لضمان بقائها

تعمل بشكل مستمر وبكفاءة عالية، وكذلك تكاليف تشغيلها وتأمين مستلزماتها، إضافةً إلى تكاليف الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في التعامل مع التقنية. وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستفادة من التقنية؛ فلا يمكن التمتع بمزاياها إلا في حال توفر الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة؛ ولكن هذا لا ينطبق على المنظمات في المناطق التي تعاني من عدم توفر البنية التحتية المناسبة؛ إذ لا تتوفر خدمة الإنترنت ذات السرعات العالية، أو لا يوجد ثبات في الطاقة الكهربائية. كما تعاني من قلة الموارد المادية أو البشرية المؤهلة، كل ذلك يجعل من الصعب الاستفادة المثلى من التقنية، وعدم توفر البنية التحتية المناسبة يتسبب في تعطيل وشل الأعمال والخدمات (Dosunmu et al., 2017). كما يجب احتساب تكاليف تحديث التقنية؛ إذ إنه على المسؤولين التعامل مع مشكلة التقادم السريعة للتقنية وتحمل تكاليف استبدال التقنية الحالية بما يستجد من تطورات تقنية جديدة.

ولا تنحصر تحديات الاستفادة من التقنية على مشكلة اقتنائها؛ بل يجب اتخاذ كافة الوسائل والأساليب التي تضمن أمن وسلامة المعلومات، وخاصةً فيما يتعلق بمراقبة استخدام التقنية وتأمين الحماية والخصوصية للمعلومات؛ إذ يمكن بسهولة أن يقوم المستخدم بحفظ كافة المعلومات الخاصة بالعمل على جهازه الشخصي، واستخدامها لأغراضه الخاصة. (Ubene et al., 2018).

إنَّ تحصيل منافع التقنية وتحقيق الكفاءة والفعالية في العمل، لا يرتبط فقط بمستوى التقنية المتوفرة في المكتب؛ بل يتطلب توفر المستوى المهاري المطلوب لاستخدامها لدى الأفراد؛ فالغرض في طرق وأساليب أداء العمل المكتبي؛ فرض ضرورة امتلاك الأفراد المستخدمين لها المعرفة النظرية والعملية بكل نوع من أنواع التقنية بدرجة تمكنهم من الاستخدام الأمثل، ووضع الأفراد الذين تعودوا على أداء العمل بطريقة تقليدية أمام تحدٍّ لمواكبة هذه التغيرات.

ويُعدُّ العنصر البشري عاملاً مهماً للاستفادة من التقنية وتحقيق الأهداف من اقتنائها؛ إذ تُشكل مقاومة التغيير تحدياً أمام المسؤولين؛ فالتحول من المكتب التقليدي إلى المكتب الحديث يُعدُّ مرحلة مهمة للأفراد المستخدمين لها؛ إذ غيّرت التقنية من المهارات المطلوبة لأداء العمل؛ مما شكّل تحدياً للأفراد ذوي المهارات اليدوية؛ من خلال مطالبهم بإتقان

مهارات فنية تتلاءم مع التقنية الجديدة المُستخدمة. وبرزت أشكالاً من مظاهر مقاومة التغيير والصراع؛ للوصول إلى تقبل الأفراد لها، تبعاً لخصائص الأفراد كالعمر والجنس وغيرها، ومستوى المهارات والمعارف والقدرات التي يمتلكونها لاستخدام التقنية، ودرجة الوعي بالمنافع المتحققة منها. وهناك عدّة عوامل تساعد على ظهور مقاومة التغيير في المنظمة؛ منها عوامل تنظيمية، مثل: حجم المنظمة، دعم الإدارة العليا، الثقافة التنظيمية، سياسات المنظمة، وكذلك مستوى توفر الموارد المادية والبشرية اللازمة لاقتناء وتشغيل التقنية، مثل: الميزانية، والأفراد المؤهلين للتعامل معها. وقد تكون مقاومة التغيير بسبب خصائص التقنية الجديدة، مثل: جودة التقنية، ودرجة التعقيد في استخدامها، وملءاتها للعمل المكتبي.

إن تبني التقنية في بيئة العمل وجعلها عنصراً أساسياً لإنجاز المهام؛ قد أثر على الأفراد في العمل، وأدّى إلى حدوث تغيير في الحدّ الفاصل بين الحياة العملية والشخصية؛ فمع التغيير في محتوى وأساليب وعلاقات العمل كنتيجة لاستخدام التقنية؛ أصبح الأفراد مُجبرين أو مُخترين يعملون خارج وقت الدوام الرسمي، وبالمقابل أصبحوا يستعملون حساباتهم الشخصية وأجهزتهم خلال وقت الدوام؛ مما أدّى إلى اختلاط الوقت الرسمي مع الوقت الشخصي الخاص بالأفراد؛ مما سبّب تشتت تركيز الأفراد في العمل وخاصةً مع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والأجهزة الذكية؛ مما اضطر المنظمات إلى اتخاذ إجراءات تضبط ممارسات الأفراد عند استخدام الإنترنت؛ فقد قام بعضها بحجب بعض المواقع من الاستخدام، مثل: فيسبوك، واليوتيوب، وتويتر وغيرها لوضع حدّ للإلهاء الذي تسببه.

بالإضافة إلى أنه ثبت علمياً وجود تأثيرات سلبية على صحة المستخدم؛ جرّاء الاستخدام المتزايد للحاسب الآلي، وظهور ما يُسمّى بمتلازمة استخدام الحاسب الآلي المتمثلة في: أعراض بصرية، أعراض الإجهاد، أعراض حساسية الضوء، أعراض عضلية هيكلية، وأعراض عامة، مثل: التوتر، والإجهاد العصبي، والأخطاء المتكررة، والتعب العام؛ نتيجة لوضعية العمل المتكرّر لفترات طويلة؛ مما يسبب إجهاداً على عضلات الجسم (بوترا، ٢٠١٨).

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل الأول؛ حدّد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- دَعَمَتِ التقنية العمل الجماعي، ومكّنت أعضاء الفريق من أداء أعمالهم بأيّ زمان ومكان. ()

٢- لا يخلو استخدام التقنية من مخاطر؛ وخاصةً في حال عدم توقُّر البنية التحتية المناسبة. ()

٣- رفعت التقنية من مستوى البطالة، وأسهمت في اختفاء عددٍ من الوظائف التي تعتمد على الجهد العضلي المتكرر. ()

٤- لا يمكن في أيّ حالٍ من الأحوال، في أثناء استخدام التقنية، الوقوع في أخطاء العمل. ()

٥- إنّ التقنية قد طوّرت أساليب الاتصال بين الأفراد في بيئة العمل؛ ولكنها كذلك تسبّبت في تشتيت انتباههم. ()

التمرين الثاني:

اذكر في القائمة التالية أهم الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام التقنية في بيئة العمل من وجهة نظرك.

الآثار السلبية	الآثار الإيجابية

سؤال للنقاش:

- ما هي برأيك أبرز الأسباب التي تدعو الأفراد لمقاومة استخدام التقنية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

حالة تطبيقية

يعمل «عبد الله» في قسم المتابعة التابع لمركز الاتصالات والمحفوظات، ومن مهامه استقبال العديد من الاتصالات من المراجعين الذي يستفسرون عن معاملاتهم وموعد إنجازها؛ ولأن «عبد الله» من الموظفين الحريصين على أداء العمل، وعدم تأجيل أي موضوع لليوم التالي؛ فإن ذلك كان يتطلب منه البقاء في المكتب بعد انتهاء وقت الدوام الرسمي؛ لإنجاز المهام المطلوبة، باستخدام نظام خاص بذلك يستخدم شبكة العمل الداخلية.

طبقت المنظمة نظاماً متكاملًا للاتصالات الإدارية، وأتاحت للموظفين المسؤولين الوصول له باستخدام شبكة الإنترنت؛ وبذلك استطاع ربط النظام بهاتفه الجوال، وأصبح بإمكانه مغادرة المكتب مع زملائه في الوقت المحدد، والقيام بالعمل المتبقي من المنزل في المساء. وذلك رغم اعتراض عائلته التي أثار عليها الوضع الجديد؛ نظراً لاعتذاره عن الكثير من الأنشطة العائلية التي من المفترض أن يتواجد فيها. ومما زاد الأمر تعقيداً أن مديره قد تعود تكليفه بمهام خارج وقت الدوام بحجة أنها عاجلة وضرورية، وأنه يستطيع أداءها من المنزل.

وفي يوم ما؛ فقد «عبد الله» جهاز الهاتف النقال، والمشكلة الكبرى أنه قام بحفظ معلومات الدخول للنظام في هاتفه تسهيلاً له. وربما بإمكان من يعثر عليه، وبخبرات بسيطة، الدخول إلى النظام، والاطلاع على المعلومات الموجودة فيه.

أسئلة للمناقشة:

- بعد قراءة تلك للحالة، هل وقع «عبد الله» بأخطاء؟

☐ لا

☐ نعم

- إذا كانت إجابتك «نعم»؛ فما هي هذه الأخطاء؟ ولماذا؟

- ما هي الإجراءات الوقائية التي تضمن عدم الوقوع في مثل هذه الأخطاء؟

الفصل الثاني

نُظْمُ تقنية المكاتب

في بداية استخدام التقنية المكتبية الحديثة؛ توجَّهت المنظمات نحو تطبيق أتمتة المكاتب للاستفادة من مزاياها في تحقيق السرعة في الأداء ودقة النتائج المطلوب الحصول عليها، وبتطوُّر علوم الحاسب الآلي؛ تطوَّر مفهوم تقنية المكاتب التي تطلَّبت اعتماد نظام يضمن الآلية والتلقائية في أداء المهامَّ المخصَّص لها؛ لتشكلَّ العصب الأساسي للعمل المكتبي، ومن خلال هذه النظم تمَّ تحقيق فوائد اقتناء التقنية؛ فلم تعدَّ التقنية مجرد أجهزة مستقلة، ولم يعدَّ دورها مقتصرًا على حفظ المعلومات ومعالجتها للاستفادة منها مستقبلاً؛ بل أصبحت تؤدي أدواراً ووظائف أشمل وصولاً إلى النظم المتكاملة.

فقد أدَّى توسُّع حجم النشاطات في المكتب إلى بروز الحاجة إلى نظام مكتبي متكامل يتولى مسؤولية التعامل مع كمية ضخمة من المعلومات والاتصالات والرسائل الصادرة والواردة؛ هذه الأنظمة هي ما يُسمَّى بنظم تقنية المكاتب، وقد عرَّفها الأرياني (٢٠١٩: ١٥٠) بأنها «العملية التي تتمُّ بها مكننة العمل في المكاتب أو المنظمات بشكل عام، وجعله تلقائياً لغرض التقليل من العمل اليدوي والسرعة في الأداء ودقة النتائج المطلوب الحصول عليها». وأصبحت تقنية المكاتب تستهدف تطبيق جميع الأنظمة الإلكترونية الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بالاتصالات بين الأفراد داخل وخارج المنظمة؛ لتسمح بانسياب المعلومات بين إداراتها وأقسامها، وبينها وبين محيطها الخارجي، ومن خلال قدرتها الفائقة على تخزين ومعالجة حجم هائل من المعلومات وتوفيرها بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب إلى المستويات الإدارية المختلفة؛ لمساعدتهم على أداء أنشطتهم الوظيفية، ودعْم اتخاذ قرارات صحيحة وفعَّالة. وبشكل مكنٍّ من استثمار الموارد المعلوماتية في المنظمة والتحكُّم بها، من خلال رَبط جميع الأطراف المنتجة للمعلومات داخل المنظمة بوحدة الأمر واتخاذ القرارات؛ لضمان إنجاز المهام والعمليات الإدارية بوقتٍ أسرع وكفاءة أكبر وبعُدٍ أقل من القوى البشرية، وسهَّل كذلك من عملية استرجاع البيانات والمعلومات، وتبادلها ومشاركتها ومناقشتها عبر استخدام قنوات الاتصال التي وفرتها الشبكات والاتصالات داخل المنظمة وخارجها. (مسلم، ٢٠١٤: ٢٠١٩).

وتمثّل نظم تقنية المكاتب أداةً رئيسيةً لمساعدة الإدارة العليا في المنظمة على أداء مهامها بكفاءة؛ فمن خلال استخدام الأنظمة يمكن حفظ جميع المعلومات التي توفر المعلومات التي تتعامل بها المنظمة ومعالجتها والاستفادة منها في التخطيط والتنبؤ للمستقبل ضمن احتمالات مدروسة لجميع أنشطة المنظمة، واقتراح بدائل في حالة وجود خلل في تنفيذ الخطط، وتوقع احتياجات المنظمة المستقبلية الكفيلة بتحقيق الأهداف. كما يتيح استخدام هذه النظم تقييم أنشطة المنظمة وإجراء عملية الرقابة بتقديم معلومات دقيقة عن كيفية القيام بعملياتها ووظائفها، واكتشاف الثغرات والانحرافات فيها بشكل مبكر. وإصدار مختلف التقارير الدقيقة بأشكالها المتعددة وفي الوقت المناسب لكل مستوى من المستويات الإدارية ولجميع الوظائف. كما يمكن إتاحتها للعملاء عند الحاجة، وتمكينهم من استرجاعها بالشكل والوقت والحجم الذي يلبي احتياجاتهم؛ من خلال البث الانتقائي للمعلومات ووفق نظام الصلاحيات المحدد (السامرائي والزعبي، ٢٠١٥).

ولكي تتمكّن المنظمة من الاستفادة المثلى من تطبيق الأنظمة التي تساعد على أداء الأنشطة المكتبية؛ من خلال قيامها بإدارة وتنسيق العمل على كافة مستويات ووظائف المنظمة، وتسهيل ربط المنظمة مع العالم الخارجي؛ يجب توفير العناصر الأساسية المكوّنة لهذه النظم على اختلاف مجالاتها ووظائفها، وهي (البلقاسي، ٢٠١٧؛ السامرائي والزعبي، ٢٠١٥):

- **العناصر المادية:** وتشمل توفير البنية التحتية، وهي جميع الأجهزة المستخدمة في النظام، مثل: محطة الطاقة، ومحطة حاسب مركزي (خادم)، وحاسب آلي طرفي، ونظام الحماية الكهربائي، ونظام الاتصال، ونظام الشبكة وإتاحتها لجميع المشتركين، ووحدات الإدخال والإخراج والمعالجة والتخزين والاسترجاع.

- **العناصر البرمجية:** هي التعليمات أو الأوامر التي تُستخدم للحصول على النتائج المطلوبة، مثل: نظم التشغيل، البرمجيات المساندة، التطبيقات الجاهزة، تطبيقات النظام وغيرها.

- **الموارد البشرية:** يتطلّب النظام توفير الخبرات من الموارد البشرية القائمة على استخدام نظم المعلومات، وتشمل جميع الأفراد الذين لهم علاقة بالنظام، مثل: فنيي النظم، وفريق الدعم الفني، ومستخدمي النظام الذين يجب أن يكون لديهم الوعي والفهم والإدراك الواسع لأهمية تطبيق النظام.

- توفير كمية كافية من البيانات: بغرض تلبية احتياجات كافة مستويات المنظمة ووظائفها الإدارية اللازمة لعمل النظام، مع ضرورة ضمان التحديث المستمر والتهيئة والسيطرة على المعلومات المطلوبة ضمن أسلوب مرن وسهل وشامل؛ لكي تصبح مخرجات هذا النظام قادرةً على تحقيق الأهداف الإدارية المخططة بكفاءة.

- السياسات والإجراءات المتبعة: بهدف ضبط جميع الأعمال التي تتم من خلاله، وتحديد المهام والمسؤوليات؛ بالإضافة إلى تحديد السياسات والإجراءات المتبعة لتنظيم عملية الاستخدام، وما قد يتطلبه ذلك من إعادة تصميم الهيكل التنظيمي لتأمين قنوات اتصال مرنة وتحقيق سهولة انسياب المعلومات بين المستويات والوظائف الإدارية.

أنواع نظم تقنية المكاتب:

مع تطور التقنية مدعومةً بالحاسب الآلي وتطبيقاته والشبكات، وسَّعِي المنظمات إلى تطبيق أتمتة المكاتب عبر اعتماد عمليات تحقق التكامل بين تقنية الحاسب الآلي وتقنية الاتصالات مع العمليات والأنشطة التي تؤدي في المنظمة (Charles, 2015). وبناءً عليه؛ فقد تطورت نظم تقنية المكاتب تطوراً ملحوظاً مدفوعةً بمبادرات الشركات المبرمجة لهذه النظم، التي كانت سبباً مهماً في تحقيق هذا التطور؛ وذلك لأنهم اعتبروا كافة المنظمات وخاصةً الحكومية منها، مشترين محتملين لأجهزتهم وبرمجياتهم ونظمهم المتكاملة التي يقدمونها. واستقطبت شركات كبرى، مثل: IBM و Oracle العديد من مديري جهات القطاع العام والخاص؛ للاستفادة من خبراتهم في تشكيل برمجيات تعمل على دعم مقدمي الخدمات، وتلبية اشتراطات مساندة لها؛ لتقديم أعلى درجات المرونة في أثناء أداء العمل، والتحسين من جودة تقديم الخدمة. وأسهمت التقنية المتوفرة وبشكل فعال في تطوير الخدمات المقدمة من المنظمة، أو استحداث خدمات، مثل: استخدام المنظمات لوسائل التواصل الاجتماعي كقناة اتصال رسمية مع عملائها، أو الأنظمة المُستخدمة على المواقع الإلكترونية الخاصة بالمنظمة. وتم الاعتماد على هذه النظم كجزء لا يتجزأ من الخدمة ذاتها (ماكليندون وآخرون، ٢٠١٥). وهذا الحراك التقني؛ ساعد في ظهور أنواع مختلفة من النظم يمكن تصنيفها وفقاً للاعتبارات التالية:

النظم من حيث درجة الشمول:

تختلف درجة شمول النظام الذي تتبناه المنظمة بناءً على عوامل، منها: الحجم، الإمكانيات المادية والبشرية، طبيعة العمل وغيرها، ويمكن تمييز نوعين من الأنظمة المُستخدمة في العمل المكتبي، هما: الأنظمة المستقلة، والأنظمة المتكاملة (موسى، ٢٠١٦؛ عبوي، ٢٠١٥)؛ إذ تساعد الأنظمة المستقلة (الفرعية) على إنجاز مهمة مُحددة من الأعمال المكتبية؛ تعمل بشكل مستقل، ويمكن أن تصبح أنظمة فرعية إذا ما تم ربطها بالنظام المتكامل الخاص بالمنظمة ككل، مثل: نظام معالجة الكلمات، أو نظام حجز المواعيد أو نظام المعلومات المحاسبية. ويمكن أن تُسهّم الأنظمة المستقلة في تحقيق ما يُسمّى بالأتمتة الجزئية. ومن هذه الأنظمة:

- **أنظمة حجز غرف الاجتماعات:** وهي أنظمة تمكّن الأفراد من استخدام غرف الاجتماع وطلب المصادر التي يحتاجون إليها، مثل: التقنية والموارد البشرية. ويضمن النظام متابعة حجز القاعات، ويمكن إشعار الأفراد بالأماكن المتاحة؛ من خلال ربطه بالتقويم المشترك، والرقابة على الوقت؛ إذ عادةً ما يتمّ الحجز أطول من المدة التي يتطلبها الاجتماع.

- **نظم إدارة علاقات العملاء:** وهي نظم تمكّن العملاء من الاستفسار عن المعلومات أو تقديم الشكاوى، أو الإطراء الذي يتمّ من حينٍ لآخر. وتتميّز هذه النظم بأنها نظم مستقلة، يتمّ تشغيلها بشكلٍ مستقلٍ من قبل الإدارات ذات العلاقة في المنظمات باستخدام تقنيات مختلفة. وتمكّن هذه النظم من: أتمتة عدّة خدمات مع متابعة المعاملات التي تتعلق بالعملاء، والعمل على توثيق التواصل معهم وتحديد أوقات الاستجابة لهم؛ وبالتالي تحديد المسؤوليات؛ لضمان توفير مستوى عالٍ من رضا العملاء، والمساهمة في تقديم ذاكرة مؤسسية توثق جميع المعاملات بين المنظمة والمتعاملين معها.

ومن هذه الأنظمة نظم إدارة صفوف الانتظار أو إدارة سير العملاء؛ بهدف تحسين رضا العملاء وتقديم خدمة بأقل فترة انتظار ممكنة؛ وذلك باستخدام حاسب آلي وشاشات خاصة أو أجهزة عرض، يتمّ تحديد خدمة العميل من قبل موظفي الخدمة، ثم يمكن للنظام أن يُصنّف مُقدّم الطلب في أحد صفوف الانتظار العديدة المختلفة. وتعمل شاشات الأرقام على إشعار مُقدّمي الطلبات المنتظرين بوضعهم في الصفوف التي تمّ تصنيفهم فيها،

ولضمان راحة العملاء؛ يوفر النظام تقديم الترفيه المرئي أو الإخباري في منطقة الانتظار، واستخدام منصات الشاشات التي تعمل باللمس عند نقاط الدخول لاستقبال العملاء والتعريف بهويتهم بدلاً من الموظف؛ بالإضافة إلى نظم التغذية الراجعة التي تقدّم تغذية راجعة وفورية ومباشرة في المواقع الفعلية ويُطلَق عليها نظم الاستجابة للجمهور، عن طريق تصميم استبانات تحوي إجابات اختيار من متعدد، كما تتيح إمكانية التعامل مع الردود المفتوحة والملاحظات القصيرة. ويعتمد نجاح هذه النظم على قدرة النظام على طرح الأسئلة المناسبة البسيطة، كما يعتمد على تكليف الموظف المناسب القادر على الرد على الاستفسارات والملاحظات الواردة (ماكليندون وآخرون، ٢٠١٥).

- **أنظمة الأمن والسلامة:** مهمتها الحفاظ على بيئة المكتب خالية من الأخطار التي قد تلحق بالأفراد وبيئة المكتب عموماً في أثناء العمل وخارجه. ويشمل النظام أجهزة وبرمجيات وأدوات تُستخدَم لهذا الغرض، مثل: كاميرات المراقبة، حسّاسات الحريق، وأنظمة الإنذار وغيرها (boschsecurity, 2019).

- **نظام البصمة:** هو نظام مهمته ضبط حضور وانصراف الأفراد في المنظمة، وتكوين قناة اتصال بين الأفراد ومشرفيهم، يمكن من خلاله ضبط التأخير أو الغياب أو الاستئذان أو الساعات الإضافية، مع إمكانية ربطه بنظام الموارد البشرية لإصدار التقارير الدورية واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، كما يمكن من خلاله التحكم بفتح أو إغلاق البوابات، وربطه بأنظمة الأمن والسلامة في حال وجود أي خطر لا سمح الله (Rahman et al., 2017).

بينما تُشكّل الأنظمة المتكاملة (الآلية) الأداة التي تحقق الأتمتة الكلية؛ إذ يتحقق توحيد كافة الأعمال المنفصلة اللازمة لتشغيل وتوصيل المعلومات إلى نظام شامل من الأجهزة الإلكترونية الآلية. وتتمثل الأنظمة الفرعية لهذا النظام الشامل في: معدات التصوير، وأجهزة معالجة النصوص، وأجهزة المؤتمرات عن بُعد، وأجهزة توصيل البيانات، وأجهزة الحفظ المصغّر؛ مما يعني توفير النظرة الشاملة للبيئة المحيطة بالعمل المكتبي؛ لإيجاد أكثر الوسائل فاعلية في التعامل مع البيانات والمعلومات، كما تقدّم أنظمة متقدمة لحفظ المعلومات؛ بالإضافة إلى مجموعة من وسائل الاتصالات. ويصعب في هذا النظام الفصل بين معالجة الكلمات والنصوص والتصوير وحفظ البيانات والاتصالات؛ مما يحقق مزايا عديدة؛ منها: زيادة السرعة في إنشاء وتوزيع الوثائق، انخفاض الوقت اللازم لتدفق

المعلومات، وتخفيض التكاليف على المدى البعيد، وتفعيل التكامل مع الوحدات والإدارات الأخرى؛ وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة.

النُّظْم من حيث التقنية المُستخدمة:

أثبتت تقنية المعلومات في مجال العمل فعاليةً كبيرةً؛ وهي تشكّل عدداً من تقنيات الحاسب الآلي التي توفر إمكانيات معالجة وحفظ المعلومات وتقنيات الاتصال عن بُعد لنقل المعلومات للمستخدمين، وعرض المعلومات بجودة عالية؛ من خلال الاتصال المرئي (James, 2013). وتستخدم تقنية المعلومات علوم الحاسب والتحليل الفني في ترتيب كمية ضخمة من البيانات المرتبطة بكافة مجالات العمل، مستخدمةً الأجهزة والأدوات وكافة الوسائل الحديثة؛ لتيسير الحصول على المعلومات وتبادلها، وإتاحتها بأقل جهدٍ وأيسر السُّبل، كما تتعامل مع كافة أشكال المعلومات وصورها الصوتية والنصية والمرئية، باختلاف مراحل تداولها، من: إنتاج وحفظ ومعالجة واسترجاع وبحث، وتشمل استخدام تقنيات التخزين، وشبكات الاتصال السُّلكي واللاسلكي (موسى، ٢٠١٦).

ويظهرُ التداخل الكبير والترابط والتكامل فيما بين الأنظمة المتعلقة بتقنية المعلومات، وعادةً ما يتمُّ الرِّبط بين نظم المعلومات ونظم الاتصالات؛ إذ تُعدُّ تقنية الاتصالات أحد أهم روافد تقنية المعلومات، والتي تعتمد على الحاسب الآلي بالدرجة الأولى؛ إذ جمَعَ النظام الرقمي بينهما وبدأ عهدٌ جديدٌ للمعلومات والاتصالات سُمِّي بتقنية المعلومات والاتصالات (ICT). (ميمون، ٢٠١٣). ويرى فان وارت وآخرون (٢٠١٨) أنَّ مصطلح تقنية المعلومات والاتصالات يُستخدم في سياقات مختلفة؛ للإشارة إلى نظم المعلومات والاتصالات التي توفر وظائف واسعة، مثل: نظام المعلومات المكتبية، والأدوات التقنية التي يستخدمها الأفراد للتواصل؛ بالإضافة إلى المجال المتطور لتقنيات المعلومات والاتصال ككل.

ويُشار إلى نظم المعلومات باعتبارها مجموعةً من العناصر البشرية والآلية التي تعمل معاً على تجميع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتبويبها طبقاً لقواعد وإجراءات مُقنَّنة لأغراض مُحدَّدة؛ بغرض إتاحتها لصانعي القرارات على شكل معلومات ملائمة (مسلم، ٢٠١٤)؛ في

حين تمثّل نظم الاتصالات عن بُعد مجموعةً من الأجزاء المادية للحاسب الآلي والبرامج المتوافقة مع بعضها والمرتبة بما يسمَح بتوصيل المعلومات من موقعٍ إلى موقعٍ آخر، أو هي مجموعةً من الاتصالات الهاتفية التي تعتمد على استخدام عمليات ومعدات وتسهيلات وخدمات؛ بغرض نقل البيانات من أجهزةٍ من مكانٍ ما إلى أجهزةٍ أخرى في مكانٍ آخر. وهي تعملُ على نقل البيانات بشكلٍ متزامنٍ وغير متزامنٍ باستخدام وسائطٍ معينة للاتصال، وتشمل الوسائل المتزامنة: الهاتف، والرسائل السريعة، والاجتماعات عن بُعد وغيرها. أمّا الوسائل غير المتزامنة؛ فتشمل: البريد الإلكتروني، والبريد الصوتي، والفاكس وغيرها. (جاد الرب، ٢٠١٥).

النظم من حيث الوظيفة الإدارية:

هي النظم التي تساعدُ على إنجاز وظيفة من الوظائف الإدارية الخاصة بالمنظمة، عن طريق جَمْع البيانات بها وتخزينها وتحليلها وتوفيرها للإدارة المعنية لمساعدتهم على إدارة الأنشطة المتعلقة بها، واتخاذ القرارات المتعلقة بها. ومن هذه الأنظمة: نظم معلومات التسويق والمبيعات، نظم معلومات إدارة الموارد البشرية، نظم معلومات المحاسبة والتمويل وغيرها. (النفيعي وإدريس، ٢٠١٩).

النظم من حيث المستوى الإداري:

يَمَكِّن تصنيف النظم بحسب المستوى الإداري الذي يستخدمها، وتبعاً للوظيفة الإدارية التي يؤديها في المنظمة؛ إذ يَمَكِّن تمييزُ ثلاثة أنواع من المستويات: المستوى العملياتي أو التشغيلي الذي يمثل القاعدة الأساسية لحركة المنظمة، ويتضمَّن إدارة عملياتها وإجراءات العمل، ثم المستوى الإداري والذي يشمل الإدارات الوسطى في المنظمة، وفي قمة الهرم يأتي المستوى الإستراتيجي والذي يمثل الإدارة العليا المسؤولة عن العمل الإستراتيجي للمنظمة. ومن هذه الأنظمة (انظر الشكل رقم (٤-١)) (خليل، ٢٠١٤؛ مسلم، ٢٠١٤؛ الصيد، ٢٠١٤؛ السامرائي والزعبي، ٢٠١٥؛ النفيعي وإدريس، ٢٠١٩):



شكل رقم (٤-١): أنواع النظم بحسب المستويات الإدارية.

- **نظم المستوى التشغيلي:** وتهدف هذه النظم إلى تنفيذ العمليات بشكل آلي، وتتعلق عادةً بمهام مثل: إدخال البيانات ومعالجتها وإنشاء التقارير وفقاً لحاجة العمل، وتخدم هذه النظم الأفراد العاديين العاملين في المكتب والمكلفين بأداء الأعمال المكتبية، ومن هذه النظم:

- **نظم تشغيل التعاملات (Transaction Processing System (TPS):** تختص هذه النظم بتسجيل البيانات الناتجة عن التعاملات في المجالات المختلفة للمنظمة؛ فهي تخدم

مستوى العمليات والتعاملات الحاصلة في المنظمة ذات العلاقة بانسيابية العمل اليومي. وتدعم الأنشطة المتكررة والحرّجة والأعمال الكتابية من خلال تسجيل التعاملات الروتينية اليومية واللازمة لقيام نشاط الأعمال. وهي تتكوّن من مجموعة منظمة من العاملين والإجراءات والبرامج وقواعد البيانات والأجهزة المُستخدمة تعمل على المستوى التشغيلي، وتتميز هذه الأنظمة بأنها قد تُستخدم من قبل العملاء خارج المنظمة؛ وذلك تبعاً لدورة حياة المعاملة. وهذه النظم إلى جانب تسجيلها للمعاملات وتوثيقها تقوم في الوقت نفسه بإجراء الرقابة على الإجراءات وإصدار التقارير اللازمة.

• **نظم آلية المكاتب (Office Automation System (OAS:** عبارة عن استخدام الإلكترونيات؛ لتسهيل عملية الاتصال بدءاً باستخدام معالج الكلمات واستخدام تطبيقات أخرى، مثل: البريد الإلكتروني، والبريد الصوتي، والمفكرة الإلكترونية، وأجهزة الصوت والفيديو في حالة عقد المؤتمرات. وتدعم هذه النظم الأفراد في المكتب، وتساعد على زيادة الإنتاجية، مثل:

◦ **نظام إدارة الوثائق،** أو نظم الأرشفة الإلكترونية، وهي وسائل حفظ واسترجاع الوثائق آلياً باستخدام الأساليب غير التقليدية لحفظ المستندات والوثائق الضرورية وأرشفتها عن طريق استخدام ذاكرة الحاسب الآلي؛ إذ تخضع جميع الوثائق المطبوعة وغير المطبوعة إلى تطبيقات مُعيّنة باستخدام أدوات الأرشفة الإلكترونية من التجهيزات والبرمجيات، ويتم حفظ النسخ الإلكترونية للمواد الأرشيفية؛ مما يمكن من تخزينها في موزعات النظام أو على وسائط إلكترونية.

◦ **نظام الاتصالات الإدارية** الذي يُعدّ العصب الرئيسي في تدفق المعلومات في المنظمة الذي يُسهّم بشكلٍ فعّال في إنجاز العمل؛ يعمل على ضمان انتقال المراسلات الصادرة والواردة داخل وخارج المنظمة؛ من خلال استقبال وإرسال البريد بنوعيه الورقي والإلكتروني وتوثيقه، ومن ثم توجيهه للمختصين وحفظ كافة البيانات المتعلقة به في قاعدة البيانات؛ لتحقيق الارتباط التكاملي مع أنظمة إدارة الوثائق والأرشفة الإلكترونية وضمان متابعة تدفق العمل.

- **نظم المستوى الإداري:** وتستخدم النظم في هذا المستوى في أداء وظائف الإدارة، والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات وإعداد السياسات الكفيلة بتنفيذ الخطط الطويلة

الأجل الموضوعية من قبل الإدارة العليا، ويتكوّن هذا المستوى من مديري الإدارة الوسطى، ومن هذه النظم:

- نظم المعلومات الإدارية (Management Information System (MIS): ويتكوّن من نظام معلومات آلي؛ يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات؛ لاستعمالها من قبل الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة التنظيمية. وهو عبارة عن مجموعة من الأنظمة الفرعية تعمل بتكامل في إطار هيكلي، وبالارتكاز على الحاسب وبرمجياته؛ بغرض معالجة كافة أنواع البيانات من مختلف المصادر؛ لتوفير المعلومات ذات الجودة العالية بسرعة ودقة؛ ودعم وظائف وعمليات المنظمة؛ وخاصةً عمليات اتخاذ القرارات؛ إذ تعمل على مساعدة الإدارة في أداء وظائف تخطيط ومراقبة وصنع القرار من خلال تقديم تقارير مخصصة روتينية أو استثنائية، ويقوم نظام المعلومات الإدارية بتحليل المشكلات وتحديد البدائل الملائمة لها، كما يوفر قاعدة معلومات للأنشطة؛ لدعم متخذي القرار.

- نظم التقارير الإدارية (Management Reporting Systems (MRS): وهي نظم معلومات تزود الإدارة بمعلومات محدّدة عن نشاطات المنظمة؛ لمساعدتها على القيام بمهامها واتخاذ القرارات اللازمة؛ وذلك بالقيام بتجميع المعلومات الناتجة عن تلك الأنشطة وتسهيل عرضها للمدير؛ لتمكينه من الرقابة على الأداء وتزويده بالمعلومات اللازمة عن طريق التزويد بتقارير مختصرة وفقاً لاحتياجات العمل لاتخاذ القرارات الصحيحة بناءً على معطيات واضحة، وتتصف هذه القرارات عادةً بالدورية والنمطية؛ ولكن يمكن أن تكون هذه التقارير استثنائية، أو تقارير خاصة بموضوع معين حسب الطلب.

- نظم دعم القرار (Decision Support System (DSS: تدعم هذه النظم عملية صنع القرار بواسطة المديرين والمحلّلين؛ وهي عبارة عن مجموعة منظمّة من الأفراد والإجراءات والبرامج وقواعد البيانات والأجهزة المُستخدمة لدعم عملية صنع القرار وحل المشكلات، وتخدم مثل هذه النظم مستوى الإدارة العليا؛ إذ تتفاعل مع صانع القرار بالتخاطب المباشر معه؛ لاسترجاع المعلومات التي تفيد في صنع القرارات. ويتكوّن النظام من: قاعدة بيانات، ونظام برمجيات لتحليل البيانات، والعديد من أدوات المعالجة المختلفة؛ بالإضافة إلى واجهة المستخدم لتزويده بالمعلومات والنماذج بالكيفية التي يريدها؛ سواءً عن طريق تحليل البيانات أو الرسم البياني أو المحاكاة.

• نظم دعم القرار الجماعي (GDSS) Group Decision Support System: تتطلب بعض القرارات التي تحتاج إلى تشاور مع مجموعة من مُتخذي القرار؛ ونتيجةً لذلك تطوّر هذا النوع من النظم لدعم الشكل الجماعي للقرارات، والاستفادة من قوة المجموعة في صنع قرار أفضل، يحقق الموضوعية ومستويات عالية من الثقة؛ إذ إن اشتراك مجموعة في مناقشة قرار ما يشجّع على التفكير الإبداعي ويعمل على زيادةفاعلية وكفاءة اتخاذ القرار. وهو نظامٌ تفاعليٌّ مبني على الحاسب، يدعم مجموعة من الناس يتشاركون في مهمة واحدة كفريق يمكنهم من خلاله الوصول إلى قاعدة بيانات موحّدة، ومن أشكالها:

○ حجرة القرار: هي حجرة مجهزة بالتسهيلات الفنية، يجتمع فيها مجموعة من المشاركين في قاعة واحدة مع مُسهّل الاجتماع، ويكون لكلّ مشترك جهاز خاص لعرض الأفكار وتلخيص النتائج وعرضها على المشاركين.

○ شبكة قرار المناطق المحلية: يتمّ الاجتماع باستخدام شبكة المناطق المحلية LAN؛ إذ يتفاعل الأفراد من خلال محطة العمل، مع وجود حاسب مركزي تتوفّر فيه قاعدة البيانات والنماذج والبرمجيات، وبإمكان كلّ مشترك رؤية بقية الأعضاء عن طريق الشاشة.

○ الاجتماع المشترك: تستفيد فيه المجموعات الكبيرة من تقنيات الاتصالات والفيديو في تنفيذ الاجتماع، ويمكن استخدام شبكة المناطق المحلية أو شبكة المناطق الواسعة للتنفيذ مع وجود مُسهّل الاجتماع لإدارة الاجتماع.

○ المؤتمرات بواسطة الحاسب: عندما يكون عدد المشاركين كبيراً وموزعين على مناطق جغرافية متباعدة؛ فإن المكتب الافتراضي يعطي رخصة مرور اتصالات بين تلك المجموعات، وهي أنواع منها: المؤتمرات الصوتية، المؤتمرات المرئية.

- نظم المستوى الإستراتيجي: يمثل المستوى الإستراتيجي الإدارة العليا، والتي تتكون مهامها بالدرجة الأولى بالتخطيط الإستراتيجي طويل المدى لمختلف وظائف المنظمة، وما يتطلبه من تنبؤات مستقبلية، وتوفر هذه النظم المعلومات التي تساعد الإدارة العليا على اتخاذ القرارات الصحيحة. ومن هذه النظم:

• نظم معلومات دَعَم منفذي الإدارة العليا (Executive Support System (ESS، وهي نظم المعلومات التي تعمل في المستوى الإستراتيجي والمُصمَّمة لتزويد الإدارة العليا بمعلومات حيوية وحديثة تساعد في مواجهة واتخاذ القرارات الإستراتيجية حيث تهتمُّ بتحليل البيانات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، ومنها: نظم المعلومات الإستراتيجية (Strategic Information System (SIS، وهي نظم تزوّد بمعلومات مختصرة وملخصة تساعد على تحديد الاتجاهات والتنبؤ بها، عن طريق إجراء التحليل و المقارنة؛ وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأهداف والعمليات، والمنتجات والخدمات أو العلاقات مع البيئة؛ لتحقيق مَيِّزة تنافسية للمنظمة؛ إذ تقوم بالتزويد بالبيانات الخارجية؛ للتعرفُّ على التغيُّرات البيئية وتحديد الفرص والتهديدات البيئية التي يمكن أن تواجه المنظمة، والمساعدة في مواجهة المشكلات عند حدوثها، كما تعمل على التزويد بالبيانات من المصادر الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف؛ مما يزيد من الضبط والمراقبة؛ لدَعَم اتخاذ القرار المناسب عند تغيُّر الظروف.

• النُّظم المعتمدة على المعرفة؛ تُعدُّ المعرفة المورد الأكثر أهميةً في امتلاك المَيِّزة التنافسية؛ إذ تمتلك المنظمات الناجحة المعرفة التي تساعد في رسم الإستراتيجيات والسياسات واعتماد أساليب عمل جديدة، وخدمات مبتكرة، وكَسْب مَيِّزات عن المنظمات المنافسة تتيح لها التقدُّم وتحقيق النجاح. وتتشكَّل المعرفة في المنظمة نتيجة مختلف الخبرات والتجارب التي تحدث فيها، وما ينتج منها من معلومات وتقارير نتجت عن النشاطات المتعددة التي تقوم بها المنظمة أفراداً وجماعات. ومن خلال نظم إدارة المعرفة؛ يمكن للإدارة تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة النشاطات المعرفية في المنظمة؛ إذ تُعدُّ هذه النظم مسؤولةً عن تطوير وتجميع وتخزين وتحويل وتطبيق المعارف التي تحتفظها المنظمة.

ويُعدُّ الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة؛ من أشهر تطبيقات النظم المعرفية. ونظراً لأهميتها؛ سنأتي إلى إيرادها بمزيدٍ من التفصيل (الحسينة، ٢٠١١).

الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence:

يُعدُّ علمُ الذكاء الاصطناعي من العلوم الحديثة التي نتجت عن ثورة تقنية المعلومات. وما لبثت أن اكتسبت أهميةً بالغةً في السنوات الأخيرة؛ نظراً لتطبيقاتها الكثيرة في

مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والعسكرية وغيرها - حتى شملت هذه التطبيقات الاستخدامات المختلفة في الحياة اليومية؛ فعلى سبيل المثال: يستخدم نظام جوجل التعلّم الآلي فيما يخصّ استعلامات البحث التلقائي، وغالباً ما يتوقع بدقة ما يبحث عنه المستخدم، كما يستخدم مواقع الشراء عبر الإنترنت التنبؤ لتقديم توصيات مبنية على القراءة وتاريخ الشراء. وبالتالي؛ فإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تُعدّ مجالاً خصباً للتطبيقات التي تعمل على إعادة إنتاج بعض مظاهر الذكاء الإنساني وهيكلته من إدراك للرموز اللغوية وغير اللغوية، ومن ثم فهمها واستيعابها وتخزينها، ثم إنتاجها واسترجاعها للاستفادة منها في الظروف المختلفة (هارون، ٢٠١٩).

يمثّل الذكاء الاصطناعي أحد أكثر المجالات تطوراً في علوم الحاسب، ويهتم بدراسة الكيفية التي يفكر بها البشر عند محاولتهم اتخاذ القرارات وحل المشكلات، ومن ثم تقسيم عملية التفكير هذه إلى خطوات أساسية ونماذج مختلفة، وتصميم برنامج حاسوبي يتولى حلّ المشكلات باستخدام نفس الخطوات بالرجوع إلى كمّ هائل من البيانات المخزّنة التي يقوم بتحليلها وإجراء الاستنتاجات اللازمة؛ للوصول إلى القرار الصحيح من بين عددٍ كبيرٍ من الحلول المحتملة؛ إذ تعتمدُ نظم الذكاء الاصطناعي على القواعد المعرفية التي تخزن المعلومات الخاصة بالمبرّرات والمسبّبات للأشياء والحقائق والحالات المختلفة؛ إضافةً إلى التصحيحات والتوقعات المستقبلية أو التنبؤ؛ فمن خلال الذكاء الاصطناعي تقوم أجهزة الحاسب الآلي والبرمجيات بتقليد عمل دماغ الإنسان وذكائه؛ من حيث التعلّم من الخبرات واستخدام المعرفة المكتسبة منها، ومعالجة الحالات المركّبة وحل المشكلات حتى مع عدم اكتمال المعلومات، وتحديد مستويات الأهمية وردود الفعل السريعة للحالات الجديدة، وفهم المرئيات ومعالجة الرموز ومقدرة الإبداع والخيال، واستنتاج القواعد بالتجربة والخطأ والحدس (أحمد، ٢٠١٧؛ السامرائي والزعبي، ٢٠١٥؛ النفيعي وإدريس، ٢٠١٩).

جميع تلك الإمكانيات التي يقدّمها الذكاء الاصطناعي مكّنته من المساهمة في تطوير مجالات عدّة، منها: النظم الخبيرة، معالجة اللغات الحية، التعرف على الكلام المنطوق والرؤية بالحاسب والبرمجة الآلية، فهم الصور والكلمات، صياغة النماذج الإدراكية وبرهنة النظريات، حل بعض المسائل أو المشكلات المنطقية، فهم اللغة الطبيعية وتمثيلها، والروبوت وهو آلة كهروميكانيكية تتلقى الأوامر من حاسب تابع لها؛ فيقوم بأعمال معينة، وبواسطة

الذكاء الاصطناعي يمكن للروبوت القدرة على الحركة وفهم محيطه والاستجابة لعددٍ من العوامل الخارجية (هارون، ٢٠١٩).

يتمتع الذكاء الاصطناعي بالعديد من الخصائص التي تساعد على استخدامه في حلّ المشكلات التي تواجهها المنظمة في ظل غياب المعلومات الكاملة مع القدرة على التفكير والإدراك بواسطة اكتساب المعرفة وتطبيقها مع إمكانيات في التعلّم والفهم من التجارب والخبرات السابقة وتوظيفها في مواقف جديدة؛ مما يمكن من الاستجابة السريعة للمواقف والظروف المختلفة وبخاصة الحالات الصعبة والمعقدة، وبالتالي تقديم الدّعم اللازم لعملية اتخاذ القرارات عن طريق القدرة على استخدام الاجتهاد أو التخمين لصنع القرارات. كما يمكن عن طريق الذكاء الاصطناعي تحديد ما هو مهم، مع القدرة على إبداء الأسباب والتفكير وفهم الانطباعات الملموسة، والمساعدة على الابتكار والتخيّل. (خليل، ٢٠١٤؛ عبد ربه، ٢٠١٣).

مكّن الذكاء الاصطناعي المنظمات من استثمار إمكانياتها في تأمين وابتكار بعض من المعارف والخبرات الموجودة في المنظمة والاحتفاظ بها؛ للقيام بالوظائف الروتينية، أو الأعمال الخطرة والمجهدة للإنسان، وكذلك إيجاد الحلول لمشكلات مُحددة صعبة التحليل وتتطلب الكثير من الوقت؛ ليشكّل أهمية كبيرةً لمنظمات اليوم؛ فمن خلاله يمكن للمنظمة تخزين المعلومات بشكلٍ نشط وفَعّال؛ لتأمين أسس وقواعد معرفية مناسبة، وتمكين العاملين من حفظ الخبرات والاطلاع عليها؛ مما يساعد على حمايتها من الفقد والتسرّب عندما يغادر الخبراء في المنظمة مواقعهم، أو يتكون المنظمة لأيّ سبب من الأسباب، يمكن من خلالها تقديم الاستشارات اللازمة في أوقات الأزمات. كما أثّرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبشكلٍ كبيرٍ على الحدّ من الوظائف الروتينية وغير المفضلة من قبل الأفراد؛ لما تشكّله من إجهادٍ عضلي أو عقلي، أو حينما يتعرض القائمون عليها لأخطاء بيئية (النفيعي وإدريس، ٢٠١٩).

النظم الخبيرة Expert Systems:

النظم الخبيرة؛ هي «شكلٌ متطورٌ من أشكال الذكاء الاصطناعي المعتمد على النظم المعتمدة على المعرفة والبرمجيات التي تقلّد عمليات التفكير لدى الإنسان الخبير، وتزوّد متخذ القرار بالاستشارة التي يأمل في الحصول عليها عادةً من الخبير الإنسان».

(النفيعي وإدريس، ٢٠١٩: ٣٨٤)؛ فهي نتاج مزج التقنية مع حقول عديدة؛ كالهندسة والرياضيات، وتطبيقات مختلفة في إدارة الأعمال؛ لتقديم حلول للمشكلات الإدارية بالاستناد على المعرفة؛ إذ يُعدُّ النظام الخبير بمثابة نظام له قدرة عالية على إنتاج الأفكار المبدعة والحلول العملية للمشكلات الصعبة والمعقدة؛ فضلاً عن أنه نظامٌ يُستخدم لتوثيق المعرفة والخبرة الإنسانية ودعم عمليات صنع القرارات. ويُقصد بالنظم الخبيرة «تلك البرمجيات التي تمكّن الحاسب من تقديم قرارات متكاملة ومنظمة بشكل كامل أو جزئي بشكل يقارب إلى حد كبير القرارات التي يُقدّمها الخبراء الأشخاص إلى المنظمات المختلفة». (السامرائي والزعبي، ٢٠١٥: ١٩١). وتُعدُّ النظم الخبيرة نوعاً من أنواع الذكاء الاصطناعي مهمتها توفير الحلول والمشورة للمنظمات في مجالات العمل المختلفة التي تتطلب خبرة معرفية متراكمة متخصصة دقيقة لمعالجة المشكلات وتقديم الاقتراحات والأفكار الجديدة المبنية على الخبرات. فهي نظم تعتمد على مبدأ تخزين الخبرة في نظم وبرمجيات تهدف إلى اتخاذ القرارات وحل المشكلات بمستوى قد يتعدّى مهارة وقدرات الخبراء العاديين؛ وخاصةً في حلّ المشكلات المستعصية؛ ومن ثم تقديمها على شكل فكرة أو حلّ أو نصيحة عند الحاجة (النفيعي وإدريس، ٢٠١٩).

وتتنوع النظم الخبيرة وفقاً لدرجات ذكائها، وكذلك المهام التي تقوم بها، ونوع الدعم الذي تقدّمه؛ فبعض هذه النظم تعمل كمساعدة؛ إذ تقوم بمساعدة المستخدم في أداء التحليل الروتيني لبعض الأعمال، وتعمل على تقليل الأخطاء وزيادة الإنتاجية وتتيح للمشرفين فرصة لنقل خبراتهم للآخرين، وهي أقل مستويات النظم الخبيرة، ومن ثم النظم التي تعمل كزميل؛ إذ تسمح للمستخدم أن يناقش المشكلة مع النظام، ويتلقى الإجابات؛ فتكون النتيجة هي مُحصلة جهد مشترك بين المستخدم والنظام، وأعلى مستوى في هذه النظم؛ هي النظم التي تعمل كخبيرة حقيقية تقدّم النصائح والاستشارات الجاهزة للمستخدم في الحالة التي تُعرض عليها. وتساعد النظم الخبيرة في هذا المستوى خاصة الإدارة العليا في أداء أهم أعمالها، وهو وضع الأهداف الإستراتيجية مع بيان أثرها على موارد المنظمة، باعتبارها الإطار العام لجميع أنشطة المنظمة، وبالتالي القيام بعمليات التخطيط لوضع تلك الأهداف موضع التنفيذ. كما تساعد على متابعة جودة الخدمات واقتراح الحلول المناسبة لها؛ إذ تُقدّم النظم الخبيرة ذات المستويات العليا من التقنية الدعم للإدارة

العليا في المنظمة في قدرتها على توليد الأفكار الإبداعية، ومعالجة المشكلات الصعبة بتوفير الحلول العملية والفعالة وبزمن استجابة أقل (النفيعي وإدريس، ٢٠١٩؛ عبد ربه، ٢٠١٣).

كما تُستخدم النظم الخبرة كوسيلة لتوثيق المعرفة والخبرة الإنسانية ودعم عمليات اتخاذ القرارات، وبالتالي تتيح هذه النظم للمنظمة أتمتة المهام الروتينية التي يقوم بها الخبراء في المنظمة، مع توفير أعلى مستوى من الموضوعية والموثوقية عند اتخاذ القرارات، وبما يضمن الحيادية والعقلانية والتجرد من المشاعر والعواطف والميول عند اتخاذ القرار، وبهذا تُقدم الأنظمة الخبرة الدعم لعمليات اتخاذ القرار في أي وقت وأي مكان وخاصة في حال العمل في بيئات خطرة، كما تعمل على إتاحة المعرفة والعمل على تحرير الخبراء من الأعمال الروتينية؛ إذ يقوم المستخدمون بتوجيه استفساراتهم للنظام، ويقوم النظام بدوره بتقديم المعلومات لهم. كما يمكن لهذه النظم القيام بمهام تدريبية للمبتدئين الذين يعملون مع النظام الخبير؛ ليكونوا أكثر خبرة؛ وبالتالي نقل المعرفة لأماكن بعيدة ومتعددة، ومساعدة المنظمة على التخلص من المشكلة التي تواجهها عادةً والناجمة عن ترك الخبراء للعمل لأي سبب من الأسباب، وما يترتب على ذلك من فقدان لخبراته المعرفية والعملية المتراكمة؛ وبالتالي يُجنّب المنظمة تحمّل التكاليف الباهظة الناتجة عن ذلك وبدون الحاجة إلى تهيئة البيئة المادية والاجتماعية والنفسية الملائمة للخبرات التي يحتاج إليها العمل. (النفيعي وإدريس، ٢٠١٩؛ خليل، ٢٠١٤؛ هارون، ٢٠١٩).

تحدّيات الاستفادة من نظم تقنية المكاتب:

إن تطبيق واعتماد نظم تقنية المكاتب في المنظمة يمكن أن يضيف ميزة تنافسية مهمة لها؛ ولكن الوصول إلى مرحلة الاستفادة المثلى من النظام يرتبط بدرجة كبيرة بالتغلّب على التحدّيات التي ستواجهها المنظمة عند تطبيق هذه الأنظمة؛ إذ يتطلب اتخاذ القرار الإستراتيجي لتطبيق نظام الوعي الكامل للمزايا التي يحققها النظام بالإضافة إلى المعرفة الدقيقة لمتطلبات التطبيق، وقياس مدى قدرة المنظمة على توفير الاحتياجات اللازمة لإنجاز العمل باستخدام النظام، والمتمثلة في قدرة المنظمة على إعادة بناء الهيكل التنظيمي وتوفير بنية تحتية من تقنية المعلومات تخدم وتدعم أهداف التنظيم؛ خصوصاً مع التغيّرات المتزايدة في شروط ومتطلبات تقنية الأعمال الحديثة في أسواق المنافسة العالمية. وفي هذه

المرحلة يتوجب على المنظمة إجراء الدراسات اللازمة لتقدير التكاليف الهائلة التي يتطلبها بناء نظام المعلومات؛ بالإضافة إلى الوقت الذي يستغرقه تطبيق النظام الجديد، ولتجاوز تلك النقطة يمكن تطبيق النظام تدريجياً وفقاً لأولويات المهام التي يؤديها، مع ضرورة التأكد من الجدوى الاقتصادية لاقتنائها، والأخذ بعين الاعتبار تكاليف تطوير النظم؛ بسبب ارتفاع أسعار بعض الأجهزة والبرمجيات الحديثة.

كما يستلزم ذلك أن تدرس الإدارة البدائل المتوفرة، وبما يحقق التكامل بين نظم المعلومات الفرعية المكوّنة للنظام المتكامل؛ فقد يؤدي صعوبة الربط بينها إلى إعاقة تدفق المعلومات في المنظمة ككل، أو صعوبة الربط بين الأجهزة والبرمجيات ذات المواصفات داخل المكتب الواحد، وعدم قدرة العديد من الآلات والأجهزة على الاتصال مع الحاسوب. مع توفير القدرة على صَبط النواحي الإدارية في المنظمة، وبما يضمن سير العمل وفق الخطة المعتمدة، وضرورة التأكد من استخدام وتطبيق نظم المعلومات ضمن الأخلاقيات العامة وفي حدود المسؤولية الاجتماعية المناسبة.

ويُشكّل الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات التحديّ الأكبر لمتخذي القرار في المنظمة؛ للاستفادة المثلى من نظم تقنية المكاتب. فقد يؤدي استخدام النظام إلى تسرب المعلومات إلى الآخرين دون دراية أو وعي من مصمم النظام؛ كأن يتم السماح لغير المصرّح لهم بجمع معلومات شخصية عن الموظفين؛ مما يشكّل خطراً على انتهاك الحقوق الشخصية، أو قد تخترق نظم المعلومات الموزعة عبر الإنترنت حقوق الملكية وتنتشر نُسخاً غير قانونية من البرامج والكتب وغيرها، إلى جانب ضرورة ضمان الحماية الكاملة للبيانات والمعلومات من فقدان والضياع الذي قد يحصل نتيجة الأخطاء في إدخال البيانات أو عدم التأكد على عملية الحفظ، مع الحرص على توفير الحماية من فيروسات الحاسب والاختراقات غير القانونية، والالتزام بوجود كلمة مرور قوية تحمي من الدخول غير المصرّح به إلى قاعدة البيانات.

إنّ استخدام هذه الأنظمة يتطلب من جميع المستخدمين المعرفة الكاملة بطرق التعامل معها؛ مما يستوجب ضرورة توفير التدريب الجيد لمستخدمي النظام؛ لضمان الاستخدام الفعّال؛ بالإضافة إلى توفير أدلة إرشادية مكتوبة وواضحة تساهم في الاستفادة الكاملة من إمكانيات النظام وتساعد المستخدم على التعامل مع المشكلات التي قد تعترضه في أثناء العمل (البلقاسي، ٢٠١٧؛ السامرائي والزعبي، ٢٠١٥؛ الأرياني، ٢٠١٩).

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل الثاني؛ حدّد مَدَى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب:

١- يمكن لأنظمة المعلومات أن تزوّد بتقارير تساعد الإدارة على معرفة أوجه
الخلل في الأنشطة المنفذة. ()

٢- تُعدُّ تقنية المعلومات أحد أهمّ روافد تقنية الاتصالات، وتمّ الجَمْع بينهما
تحت مُسمّى نظم تقنية المعلومات والاتصالات. ()

٣- مكّن الذكاء الاصطناعي المنظمات من التخلّص من الوظائف الروتينية. ()

٤- لا يمكن للنظم الخبيرة أن تحلّ محلّ خبرة الإنسان في المنظمة. ()

٥- تُعدُّ نظم دَعْم القرار الجماعي من النظم المعتمدة على المعرفة. ()

التمرين الثاني:

في القائمة التالية الاعتبارات التي يمكن تمييز نظم تقنية المكاتب على أساسها؛ اذكر مثلاً على كل نوع منها:

نوع النظام	مثال
النظم من حيث الشمول.	
النظم من حيث التقنية المستخدمة.	
النظم من حيث المستوى الإداري.	

سؤال للنقاش:

- ما هي برأيك أبرز الفوائد التي تمّ تلمسها على أرض الواقع جرّاء استخدام نظم تقنية المكاتب؟

[illegible]

حالة تطبيقية

يعمل «عبد الله» مديراً لإدارة الوثائق والمحفوظات في إحدى المنظمات المتوسطة الحجم، وقد اقترح على الإدارة العليا في المنظمة توفير نظام للأرشفة الإلكترونية يمكن من خلاله الاستفادة من المزايا التي توفرها لحفظ واسترجاع الوثائق بسرعة وسهولة. وبسبب الإمكانيات المحدودة المخصصة للنظام؛ تم توفير نظام بسيط للأرشفة الإلكترونية لاستخدامه في حفظ الوثائق الخاصة بالمنظمة. وبعد تعميم العمل على النظام؛ بدأت تظهر الكثير من المشكلات المتعلقة به، إلى درجة سببت رفض الأفراد استخدامه، وأصبح البريد الإلكتروني هو الوسيلة الأسرع والأسهل في تداول الوثائق.

وكان على «عبد الله» أن يعمل على معالجة الوضع، عن طريق تلمس أسباب المشكلة، وبعد الدراسة تبين وجود المشكلات التالية:

- لا يمكن فهرسة وحفظ التقارير؛ لأنه لا توجد التقارير في أنواع الوثائق في شاشة الفهرسة، ويجب أن يتم حفظها كرسالة أو مذكرة أو تعميم؛ مما يؤدي إلى عدم الدقة في الحفظ، وبالتالي صعوبة الاسترجاع.
- يمتلك كل موظف في المنظمة الحق في الدخول إلى النظام، واستعراض الوثائق بدون تحديد واضح للصلاحيات.
- يعتمد النظام على شبكة العمل الداخلية، ومع ضغط العمل؛ فإن النظام غالباً لا يمكن العمل عليه في ساعات الذروة والتي تستمر عادةً من ساعتين إلى ثلاث ساعات.
- لا يرتبط نظام التعاملات الإلكترونية الموجود في المنظمة مع نظام إدارة الوثائق الجديد؛ مما سبب إرباكاً للعمل.

أسئلة للمناقشة:

- ١- هل يمكنك مساعدة عبد الله على تحديد أسباب هذه المشكلات؟
- ٢- هل يمكنك اقتراح الحلول المناسبة للوصول إلى وضع أفضل وفق الإمكانيات المتاحة؟

الفصل الثالث

إدارة التقنيات المكتبية

تُحقّق التقنية من خلال مزاياها المتعددة مَيَزَةً تنافسيّةً للمنظمة، وتُسهم في زيادة الإنتاجية مع تحسين مستويات جودة العمل؛ ولهذا يتوجّب على الإدارة العليا العمل على دمج إدارة التقنية من ضمن مهامّها الأساسية؛ لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الخاصة بالمنظمة. ويُقصد بإدارة التقنية «التكامل في تخطيط التقنية وتصميمها وتطويرها وتشغيلها والرقابة عليها. وهي عملية استخدام التقنية؛ لتحقيق الفائدة من الموارد البشرية والمنتجات والعمليات والخدمات المقدّمة» (Pfano and Beharry, 2016: 379). وقد عرّف مجلس البحوث الوطني الأمريكي إدارة التقنية بأنها «مجالٌ تطبيقي؛ يهتم بالتخطيط والتطوير والتطبيق للإمكانيات التقنية؛ لتشكيل وتحقيق الأهداف التنفيذية والإستراتيجية للمنظمة». وتهدف إدارة التقنية إلى اختيار التقنية بعناية بما يخدم أعمال المنظمة، ومن ثمّ ضمان استخدام الأمثل، والمحافظة عليها صالحةً للاستخدام قدر استطاعة (Krishana et al. 2013).

تتسم التقنية بأنها عنصرٌ دائمٌ التجدد، وعملية التغيير هذه تستوجب من المنظمة إدارتها بأسلوب علمي صحيح؛ من خلال ما يُسمّى بإدارة التغيير التقني باعتبارها «العملية المخططة والتي تهدف منها الإدارة العليا في المنظمة إلى التكيف مع التقنية التي تناسب متطلبات الإنتاج والجودة وتحسين القدرات التنافسية باستمرار» (جاد الرب، ٢٠١٥: ٦١)، وهذه الإدارة تحتاج إلى تبني إستراتيجيات متنوعة ومتميزة في مختلف المجالات، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإستراتيجيات المنظمة. ويتطلّب اتخاذ القرارات حيال التقنية قدرةً فائقةً في تحليل المنفعة مقابل التكلفة، وأخذ متطلبات السوق والمنافسة والعملاء بعين الاعتبار؛ لاتخاذ القرارات التقنية التي تضمّن للمنظمة مركزاً متقدماً بين باقي المنظمات.

ووفقاً لبحوث الشراء؛ فإن المستهلك في أثناء اتخاذ قرار الشراء، يمرّ بعدة مراحل: تحديد احتياجاته من السلعة أو الخدمة، والبحث عن المعلومات المتعلقة بها من حيث خصائصها وتكلفتها والمزودين بها، ومن ثم تقييم الخيارات المختلفة التي حصل عليها، واتخاذ القرار بالشراء، وأخيراً جمع المعلومات المتعلقة بنتيجة الشراء والمنافع المتحققة، وتقييم هذه النتائج (Kemppi, 2016). أمّا في المنظمات؛ فإن ممارسات إدارة التقنية تختلف من منظمةٍ إلى أخرى، وهي كإدارة تهدف إلى الاستفادة من الموارد المادية والبشرية؛ لتحقيق

أهداف المنظمة، من خلال ممارسة وظائف الإدارة: التخطيط، والتنظيم، والتطبيق، والرقابة. ويمكن استعراض هذه الوظائف بالتفصيل على النحو التالي:

التخطيط لاستخدام التقنية المكتبية:

على المنظمة اتخاذ القرارات الصحيحة؛ للاستفادة من التقنية وتنفيذ ومتابعة كل ما يتعلق بها من الخطط والإجراءات؛ لتحقيق المنافع المرجوة منها إلى الحد الأقصى؛ بهدف خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية وكسب ميزة تنافسية عن باقي المنظمات؛ شريطة أن يتم تضمين خطة التقنية ضمن الخطة الإستراتيجية للمنظمة؛ لتسير موازياً لها؛ من أجل تحقيق النمو والتطور، وبناء خارطة طريق فعالة تساعد على اختيار التقنية المناسبة والاستفادة منها بكفاءة. إنَّ من طبيعة التقنية التغيُّر المستمر وعدم الثبات؛ لذا فإنَّ التخطيط للتقنية يتطلب مزيداً من البحث والدراسة والتنبؤ. فمع التغيُّرات المتسارعة يبرز التحدِّي أمام المنظمة لمواكبة هذه التغيُّرات في المنظمة في تحديد التقنية المناسبة لاحتياجات العمل، وتوفير الميزانية المخصصة لها (Pfano and Beharry, 2016). وتُعَدُّ التقنية مناسبةً في حالة التطابق الجيد بين منافع التقنية المُستخدمة والموارد المطلوبة؛ لتحقيق الاستخدام الأمثل لها (Krishana et al., 2013). ويُعَدُّ التخطيط مرحلةً مهمةً في تبني مشاريع التقنية، ويمكن أن يتسبَّب فشلها في فشل المشروع ويُكبِّد المنظمة تكاليف عالية، وتزداد أهمية التخطيط لمشاريع التقنية، في حال التخطيط على المستوى الوطني، وعادةً ما يتمُّ التخطيط للتقنية؛ من خلال اتباع الخطوات التالية (انظر الشكل رقم (٤-٢)):



شكل رقم (٤-٢): خطوات التخطيط للاستفادة من التقنية.

١- تحليل الوُضْع الحالي للتقنية: يقع على عاتق الإدارة اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد الاحتياجات من التقنية اللازمة لتسيير العمل في المنظمة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ويتطلب هذا دراسة الوضع الحالي وتقييم التقنية المُستخدمة، وأخذ المُستجدّات التقنية بعين الاعتبار؛ يكون ذلك باستخدام عدّة أدوات لتحليل الوُضْع وتقييمه ودراسة المنظمات المنافسة؛ لتحديد الفجوة التقنية بين ما هو موجود، وما هو مأمول؛ يتمُّ على إثرها اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد التقنية المطلوبة حتى لا تصبح التقنية الجديدة عبئاً على المنظمة، كما يتمُّ النظر إلى تأثير التقنية الجديدة على البيئة المادية، ومدى التغيّرات المطلوبة مع مراعاة أنه عادةً ما تكون دورة حياة التقنية من (١٨-٢٤) شهراً؛ في حين أن دورة حياة موجودات المكتب كالأثاث مثلاً، عادةً ما تكون عشر سنوات، وهذا يتطلب اختيار الموجودات التي تضمّن المرونة، مثل: تعدّد الاستخدامات، وإمكانية النقل من مكانٍ إلى آخر، وسهولة الاستخدام (O'Neill, 2013).

وهذا يتطلب من المسؤولين دراسة الوُضْع الحالي للتقنية وطاقاتها التشغيلية وقدرتها على تحقيق الأهداف التنافسية، وتحديد درجة المرونة المتحققة في عمليات الإحلال والتجديد والصيانة للأجهزة التي ترغبُ المنظمة في اقتنائها؛ بناءً على دراسة متعمقة وفهمٍ للحلول المتوفرة والقادرة على تلبية الاحتياج للتقنية الجديدة، ومدى إمكانية توفُّرها في السوق للشراء المباشر أو تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجات المنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوائد المتوقعة منها، وربطها بالإنتاجية والربحية ومعدلات العائد على الاستثمار المتوقعة. وتحديد الطريقة الأنسب لمواجهة الاحتياج: شراء، استئجار، شراء خدمات، شراكة وغيرها. ويتمُّ ذلك بناءً على القدرة المالية للمنظمة ومناسبة الموارد المالية المخصصة للتقنية الجديدة، وعن طريق التحليل المالي؛ يمكن حساب التكاليف المباشرة، مثل: تكاليف الاقتناء، والتكاليف غير المباشرة، مثل: تكاليف التشغيل والصيانة، وهذا يتطلب إجراء تحليل المنفعة مقابل التكلفة، لقياس الجدوى من الاستثمار في التقنية الجديدة.

وتُعَدُّ دراسة الموارد البشرية المؤهلة عنصراً مؤثراً في الاستفادة الفعّالة من التقنية الجديدة؛ إذ يجبُ دراسة مدى قدرة الأفراد على تشغيلها، وتوفير التدريب والدعم المناسب؛ لضمان استمراريتها وعدم توقفها، والنظر في كيفية تأمين الموارد البشرية اللازمة باستخدام

نظم التوظيف السائدة في المنظمة والمرونة في التوظيف. مع الحرص على دراسة تأثير التقنية الجديدة على المستخدمين والتوقع بموقفهم منها، والرفع من مستوى قدرة وكفاءة الإدارة التنفيذية والعليا في مواجهة ومعالجة الصراعات التي قد تحدث.

كل هذا لا يمكن أن يتم دون دعم الإدارة العليا ومناسبة خطط التقنية مع توجهاتها ورؤيتها الإستراتيجية، ومناسبة التقنية الجديدة لظروف التقنية المتعارف عليها في بيئة العمل عموماً، والموجودة في المنظمات المنافسة على وجه الخصوص؛ لأن استخدام التقنية الجديدة سيؤثر تأثيراً مباشراً على جودة الخدمة المقدمة أو المنتج أو العمليات التي تؤدي إلى إنجاز العمل، وتقرير الحاجة الفعلية لها (جاد الرب، ٢٠١٥؛ Cretu and Bienkowska, 2018).

٢- تحديد الهدف من استخدام التقنية: وفي هذه المرحلة، يتم دراسة المنافع المتوقعة تحقيقها باستخدام التقنية، عن طريق تحديد الهدف من استخدامها، ويمكن تحديد الهدف بالإجابة عن عدد من الأسئلة منها: ما الأثر الإيجابي المتوقع من استخدام التقنية على العمل؟ كيف يمكن للتقنية أن تعمل على تطوير العمل؟ وتختلف الأهداف من اقتناء التقنية بالنسبة للمنظمات تبعاً لنوع التقنية، والغرض منها؛ فمثلاً قد يكون الهدف؛ هو تسهيل إجراءات العمل، أو قد يكون استخدامها كميزة تنافسية تضمن مركزاً تنافسياً بالنسبة للمنظمات الأخرى، كما قد يكون الهدف من التقنية هو تقديم خدمات أكثر كفاءة للعملاء، أو التأثير عليهم وضمان إقبالهم على خدمات المنظمة، أو تحقيق التحول نحو الحكومة الإلكترونية وغيرها.

٣- تحديد الاحتياجات من التقنية: بعد دراسة كل إمكانيات المنظمة، واحتياجاتها من التقنية الجديدة، والهدف من استخدامها، وقدرتها على تلبية احتياجات العمل في بيئة العمل الرقمية - يقوم المسؤولون بتحديد ما تحتاج إليه المنظمة فعلياً من التقنية؛ لضمان توفير التقنية المناسبة عن طريق اتخاذ القرار الصحيح، ويختلف هذا القرار تبعاً لنتيجة الدراسة؛ فقد يُقررون ألا يتم اقتناء التقنية الجديدة؛ لعدم وجود احتياج لها، أو لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، أو أن يكون القرار بالحاجة إلى تحديث أو ترقية أو صيانة شاملة لجميع التقنيات الموجودة، دون الحاجة إلى توفير تقنية جديدة، مع توفر الإمكانيات المادية والبشرية لهذه العملية. أمّا وجود حاجة فعلية إلى استبدال التقنية

المُسْتَحْدَمَة بأخرى أكثر تطوراً، مع توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لاستخدامها؛ فيتمُّ اتخاذ القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيرها (المفلح وأبو حيمد، ٢٠١٦).

٤- اختيار التقنية المناسبة: بعد تقرير الاحتياج للتقنية، وتحديد أنواعها ومُتطلّباتها بما يُسهِم في أداء العمل بفعالية؛ بحيث يقوم المسؤولون بمزيدٍ من الدراسة والبحث لاتخاذ القرار للمفاضلة بين البدائل التقنية؛ لاختيار ما يناسب ظروف وبيئة المنظمة. وقد وَصَحَ الدليل الإرشادي الخاص بالشراء للمنظمات الحكومية في الهند (Lavasa, 2017) - الأهداف الأساسية للشراء، وضرورة تحقيق العناصر التالية: الجودة المناسبة، الكمية المناسبة، السعر المناسب، الوقت والمكان المناسب، المصدر المناسب؛ إذ يجبُ تحديدُ الجودة المناسبة بما يلبي الاحتياجات؛ وذلك بفهم القيمة الوظيفية للتقنية مقابل التكلفة وتحقيق التوازن بين التكلفة والمنفعة، والشراء بالكمية المناسبة؛ مع مراعاة المزايا التي قد يحققها الشراء بكميات كبيرة أو تقرير الشراء بكمية صغيرة. ويتمُّ تقرير السعر المناسب وهو لا يعني السعر الأقل؛ بل ملاءمة الجودة والكمية مع السعر. مع مراعاة تحديد وقت الاحتياج للتقنية الجديدة بدون تقديم أو تأخير، واحتساب الوقت الذي قد تستغرقه عملية الشراء، وخاصةً في حال كون المورد خارج البلاد؛ فالتقدير غير الواقعي للوقت سيُكلِّف المنظمة تكاليف إضافية. ويتضمَّن كذلك اختيار المصدر المناسب للتقنية الجديدة الذي يحقق الاحتياجات بناءً على المقدرة المالية والإمكانيات التقنية؛ فشراء كمية صغيرة من الشركة المصنعة تُعدُّ غير مجدية، على عكس لو كانت الطلبية كبيرة؛ إذ يجبُ تأمينها من مورِّدي الجملة أو الشركة المصنعة. وعموماً؛ فإن هناك معايير عدة تؤثر في تقييم البدائل المتاحة من التقنية لاختيار البديل المناسب للمنظمة منها (Iosh, 2014; Office of Industrial Relations, 2015؛ المفلح وأبو حيمد، ٢٠١٦):

- سهولة الاستخدام: بحيث يمكن للمستخدم العادي بقليل من التدريب، أو باتباع دليل الإرشادات أن يتعامل معها بالشكل الأمثل.

- مرونة الاستخدام: تضمَّن المرونة سهولة النقل من مكانٍ إلى آخر حسب احتياجات العمل، وكذلك تعدُّد أغراض الاستخدام؛ إذ يمكن أن تؤدي أكثر من مهمةٍ في نفس الوقت، وقدرتها على مواكبة احتياجات العمل المتنقل.

- **فترة الاستهلاك:** يُقدَّر استهلاك الآلات عادةً بعَشر سنوات؛ ولكن التقنية وخاصةً الإلكترونية منها تعيش دورة حياة قصيرة قد لا تتجاوز (٢٤) شهراً، وكلما طال عمر الآلة؛ حققت المنظمة فوائد اقتصادية على المدى البعيد، وغطت تكاليف الاستثمار فيها.
- **الجودة:** أن تكون التقنية قويةً وبدون مشكلات؛ بحيث يمكن الاعتماد عليها في أداء العمل بدون توقف أو أعطال وتعمل بكفاءة عالية.
- **تكاليف الاستخدام:** هو عاملٌ مهمٌ يتوقف عنده المسؤولون عن اختيار التقنية طويلاً؛ فمتطلبات استخدام التقنية الجديدة من الموارد المادية والبشرية؛ قد تشكّل عائقاً أمام المنظمة لتوفيرها، على الرغم من أن المنظمات عادةً ما تملك حلولاً تمويلية تمكّنها من اقتناء التقنية الجديدة حتى في حال عدم تمكّنها من الشراء المباشر.
- **سُمعة الشركة المصنّعة:** تتفاوت كفاءة التصنيع من شركة مصنّعة إلى أخرى، واختيار الشركة المصنّعة ذات السُمعة الجيدة، التي تدعم خدمات الصيانة وفترة الضمان وتوفير قطع الغيار يُعدُّ أمراً مهماً للحفاظ على كفاءة تشغيل التقنية.
- **سُمعة المورد:** وهو الطرف المباشر الذي تشتري منه المنظمة التقنية، وتُعدُّ جودة الخدمات المقدّمة في فترة ما بعد البيع؛ أمراً حيوياً لتقرير مستوى سُمعة المورد؛ وبالتالي ضمان التقنية. ومن هذه الخدمات: طريقة الدفع، شروط التسليم والنقل والتركيب، فترة الضمان، والصيانة، والتدريب وغيرها.
- **الملاءمة للمكان:** وذلك بأن يتناسب حجم التقنية مع المساحة المخصّصة لها للتشغيل الفعّال، ويجب أن يضمن المكان الاستخدام الفعّال من قِبل المختصّين فقط، بعيداً عن التلف والعبث.
- **كفاءة الاستخدام:** أن تلبي التقنية حاجةً فعليةً للعمل، ويتمُّ إدخالها من ضمن العمل اليومي بكامل طاقتها الإنتاجية؛ لتحقيق الهدف من اقتنائها، وإلا فإن توقفها سيرفع من تكاليف التخزين والصيانة ويعرّضها للتقادم.
- **التنميط:** إنّ شراء التقنية وفق معايير مُحدّدة في كلّ مرة، يُحقّق وفورات اقتصادية للمنظمة؛ إضافةً إلى مساهمته الفعّالة في تسهيل إدارة التقنية، وتوفير مستلزماتها وتأمين الصيانة اللازمة لها.

- **التكامل مع التقنية الموجودة:** وذلك بأن تكون التقنية الجديدة سهلة الربط بينها وبين التقنية الموجودة، وتتوافق مع نظامها، بما يسهل أداء العمل بفعالية.
- **توفر الأمن والسلامة:** وذلك بأن تُستخدم التقنية استخداماً آمناً؛ من حيث ضمان سلامة المستخدمين من الإصابات والمشكلات الصحية في أثناء استخدامها، مثل: الجروح، الصوت العالي، وروائح الأحبار وغيرها، وضرورة توفير البيئة المناسبة لها كالإضاءة والتهوية، ويشمل ذلك ضمان سلامة وأمن المعلومات التي تحتويها.
- **سهولة الصيانة والتشغيل:** وذلك من خلال التأكد من توفر خدمات الصيانة وقطع الغيار اللازمة، وكذلك المستلزمات التي تتطلبها عملية التشغيل؛ لضمان عدم توقف التقنية عن العمل.
- **إجراءات الشراء المعتمدة من قبل المنظمة:** فمن غير المسموح لإدارة المشتريات في المنظمات الحكومية مثلاً أن يتم اختيار المنتج التقني مباشرةً وشراؤه؛ في حين تتضمن الإجراءات طرح مناقصة لتلبية الاحتياجات.
- 5- **تحديد طريقة توفير التقنية:** بعد اختيار التقنية من مختلف البدائل المتاحة في السوق؛ يقع على المختصين مسؤولية اتخاذ قرارات أخرى لا تقل أهميةً عن القرارين السابقين، وهي تحديد طريقة الاقتناء المناسبة للاستفادة من التقنية، وتتوفر لدى المنظمة عدّة خيارات لتلبية الاحتياج من التقنية. (Nolo, 2019؛ المفلح وأبو حيمد، 2016؛ Martin, 2015؛ Reddy, 2019). وتُعدُّ طريقة الشراء المباشر؛ هي الطريقة الأكثر اتباعاً في توفير التقنية اللازمة، وفيها تدفع المنظمة مالاً مقابل امتلاك التقنية، وعادةً ما تقوم الشركة الموردة بتقديم الضمانات والقيام بالصيانة والتدريب كخدمات ما بعد البيع. وتختلف طريقة الدفع حسب الإمكانيات المادية للمنظمة والحلول البديلة المتوفرة لديها؛ إذ يمكن تمويل عملية الشراء نقداً أو بالتقسيط، أو عن طريق القروض، أو الشراء بالبطاقة الائتمانية وغيرها من وسائل التمويل الأخرى، والتسهيلات التي قد تحصل عليها. وتحقق طريقة الشراء عدّة مزايا للمنظمة، منها: إتاحة اختيار التقنية المناسبة من بين البدائل المتوفرة في السوق، مع حرية التصرف بها بدون عقود ملزمة، ويضمن شراء التقنية الحفاظ على سرّية البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمل المُنجَز

بواسطتها؛ ولكنه بالمقابل يُكَلَّف المنظمة تكاليف عالية على المدى القصير، ومع مرور الوقت، تصبح التقنية عبئاً على المنظمة وخاصةً في حال تقادمها وضعف إمكانياتها وحاجتها المتواصلة للصيانة.

في حين قد تلجأ بعض المنظمات إلى استئجار التقنية المطلوبة؛ وذلك بأن تدفع المنظمة مالاً في فترات دورية قد تكون أسبوعية أو شهرية أو سنويةً مقابل الاستفادة من التقنية، ولا تملك المنظمة حرية التصرف بها؛ لأن ملكية التقنية تبقى للشركة الموردة حتى انتهاء مدة العقد. وقد يكون الاستئجار منتهياً بالتخليك؛ أي: أن تصبح التقنية ملكاً للمنظمة بعد انتهاء مدة العقد، مع مراعاة ألا تتجاوز مدة العقد العمر الافتراضي للتقنية. ومن المزايا التي يوفرها أسلوب الاستئجار إمكانية الحصول على التقنية المطلوبة بتكلفة أقل من تكلفة الشراء؛ إذ يتم الدفع بأقساط شهرية عادةً، وتبقى شروطه أكثر مرونةً مقارنةً بشروط طرق التمويل الأخرى، كالفروض مثلاً؛ مع إمكانية الاستفادة من أحدث أنواع التقنية، والقدرة على استبدالها بتقنية أحدث مع مرور الوقت بسهولة، مع التخلص من مصاريف الصيانة العالية التكلفة؛ غير أنه يؤخذ على طريقة الاستئجار التكلفة العالية على المدى الطويل؛ إذ تشكل مجمل الأقساط تكلفةً أكبر بكثيرٍ من سعر التقنية بطريقة الشراء ولا سيما أن تكاليف الصيانة يتم تحميلها على الأقساط، مع ضرورة مراعاة أن تكون فترة الاستئجار محددةً بشكلٍ دقيق، وألا تتجاوز وقت الحاجة الفعلية لها، حتى لا تُكَلَّف المنظمة تكاليف إضافية، مع محدودية الخيارات التي يمكن للشركات المؤجرة أن توفرها.

وقد يقرّر المسؤولون أن يتم الاستعانة بشركة متخصصة لشراء خدمات تقنية معينة؛ إذ تقوم هذه الشركات عادةً بتقديم خدمات تنجز فيها العمل، باستخدام تقنياتها الخاصة في مقرها أو مقر المنظمة، بواسطة أفرادها أو أفراد المنظمة، وعلى الرغم من المزايا العديدة التي تحققها هذه الطريقة في ضمان استخدام التقنية الغالية الثمن، وتتطلب موارد بشرية مؤهلة ومُتخصصة، مع التخلص من مصاريف التشغيل والصيانة؛ غير أنها بالمقابل تُكَلَّف المنظمة تكاليف عالية على المدى القصير؛ بالإضافة إلى احتمال تعرّض معلوماتها للتسرّب.

وبالنتيجة؛ فإن كلّ طريقةٍ من هذه الطرق، تحقّق للمنظمة مزايا؛ ولكنها لا تخلو من العيوب، ويعتمد قرارُ تحديد طريقة توفير التقنية على عوامل كثيرة منها: مدى الحاجة إلى

التقنية؛ ففي حال الحاجة المستمرة سيُتجه القرارُ إلى التملك المباشر. وكذلك مدى توفر الميزانية اللازمة للشراء وفي حال عدم توفرها سيُتجه القرارُ نحو الاستئجار. وتُعدُّ درجة سرّية المعلومات التي سيتمُّ التعامل معها باستخدام التقنية الجديدة عاملاً مهماً في تحديد طريقة الاقتناء؛ ففي حالة المعلومات السّرية يُعَدُّ التملك القرارَ الأمثل، كما يُنظر إلى مستوى تعقيد التقنية ومدى حاجتها للموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة، عندها سيكون من الأفضل شراء الخدمة من شركة متخصصة؛ بالإضافة إلى النظر في سرعة تقادم التقنية، في مثل هذه الحالة سيكون القرار الأجدى اقتصادياً هو استئجار التقنية أو شراء الخدمة من شركة متخصصة. أمّا في حالة توفر خيارات متعددة من التقنية؛ فيتمُّ الاتجاه نحو الشراء؛ لأن الشركات المؤجرة توفر عدداً محدداً من الأنواع، ثم دراسة القدرة على مواجهة متطلبات الصيانة وتحمل تكاليفها، مع توفر الموارد المادية والبشرية المؤهلة لصيانة التقنية؛ عندها يمكن الاتجاه نحو الشراء (المفلح وأبو حيمد، ٢٠١٦؛ Nolo, 2019؛ Martin, 2015؛ Reddy, 2019).

ويواجه المسؤولون عن اتخاذ قرارات توفير التقنية ومتطلباتها؛ عدداً من التحدّيات، منها: تقرير تحقيق وفورات اقتصادية بشراء كميات كبيرة دفعة واحدة، أو مواجهة مشكلة التقادم؛ لكون كلّ التقنية على مستوى المنظمة ستكون بحاجة للتغيير في الوقت نفسه. وتقرير مَنْ يحدّد نوع التقنية: الأفراد المستخدمون لها أو الإدارة؟ ويرى فان وارت وآخرون (٢٠١٨) أنّ القائد - وبحسب سلطته - قد يميل إلى اختيار تقنية محدّدة بذاتها لأسباب متنوعة؛ منها: أن يرى قادة آخرين يستخدمون تلك التقنية، أو أن يُعجّب بأحد الأنظمة التي رآها بمؤمّرٍ ما مثلاً؛ ومن ثمّ يتبنّاها، أو أن يعتقد بأن تقنية ما ستُعزّز من أدائه.

وعادةً ما تقوم الحكومات بوضع تنظيمات وضوابط؛ لتقنين عملية الشراء وتأمين الاحتياجات؛ فعلى سبيل المثال: أصدر الاتحاد الأوروبي دليل إجراءات الشراء للمنظمات الحكومية التابعة للاتحاد؛ بهدف تقديم النصّح والمشورة وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات وتحديد الحد الأدنى من المتطلبات لإجراءات الشراء؛ لتحقيق أهداف السياسة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي، وضمان إنفاق المال العام بكفاءة وفعالية مع الالتزام بالنزاهة والمعاملة المتساوية بتوحيد إجراءات التعاقد؛ منعاً لحدوث أيّ أخطاء أو تجاوزات ومعالجة النزاعات القانونية التي قد تحدث (Cretu and Bienkowska, 2018). وقد حدّد الدليل خمس مراحل

لإجراءات الشراء الحكومي؛ تتمثل المرحلة الأولى في الإعداد والتخطيط عن طريق تلمس احتياجات المستقبل، وإشراك أصحاب المصالح؛ بالإضافة إلى تحليل السوق، وتحديد الاحتياجات، واختيار إجراءات الشراء المناسبة، ثم مرحلة الإعلام والشفافية عن طريق اعتماد مُسوِّدة الشروط مُتضمنةً للمعايير والعناصر المطلوبة، وإعداد وثائق الشراء، ومن ثم الإعلان عن طلب التعاقد، مع التزويد بالإرشادات. وتأتي بعدها مرحلة تقديم المناقصات وفتح المظاريف والاختيار، وبعد استلام العروض وفتح المظاريف؛ يتمُّ دراستها وتطبيق معايير الاستبعاد، واختيار العروض التي تتوفَّر فيها الشروط. ثم تأتي مرحلة التقييم وإعلان الفائز بالمناقصة؛ بحيث يتمُّ تقييم المناقصات واختيار العرض الأفضل، ثم إعلان النتائج. وتكون المرحلة الأخيرة؛ هي مرحلة تنفيذ العقد عن طريق إدارة ومراقبة التنفيذ، وتسوية الأمور المتعلقة بالدفع، مع ضرورة إجراء التعديلات إن تطلب الأمر ذلك، ومن ثم إغلاق العقد عند إتمام التنفيذ.

وفي المملكة العربية السعودية، وعبر منصة «اعتماد» (٢٠١٩)؛ يُعدُّ مشروع نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني من أهمِّ اللبّات الأساسية للحكومة الإلكترونية، ويُعدُّ من أهمِّ المشاريع الوطنية التي توليها الدولة ممثلةً بوزارة المالية اهتماماً خاصاً؛ إذ يضمن هذا المشروع توحيد وتسهيل إجراءات المنافسات والمشتريات الحكومية في جميع القطاعات الحكومية، كما يدعم مبدأ الشفافية بين الجهات الحكومية والموردين وسهولة الإجراءات للموردين والوصول إلى أكبر شريحة منهم، وتحقيق الأثر الإيجابي؛ لزيادة روح التنافس والجودة.

٦- وَضْع الخطة التنفيذية: تتضمن وَضْع الخطط الفرعية لجميع الإجراءات التي يتطلبها تشغيل التقنية الجديدة وتضمينها في أساليب العمل، ومن هذه الخطط: خطة التركيب والتطبيق، ويتطلب نجاح التطبيق قيادة ذات رؤية تقوم بدراسة الوُضْع والعمل على معالجته. وأن تعي المنظمة التغيُّرات في البيئة الداخلية والخارجية التي ستطرأ خلال تطبيق التقنية، ومعالجة التحدّيات التي ستواجهها للاستفادة منها بشكلٍ إيجابي (Delaney and D'Agostino, 2015). ويقع على عاتق المسؤولين عن اتخاذ القرار المتعلق بالتقنية الجديدة؛ تقرير مدى شمولها، ورسم المراحل التي ستمرُّ بها التقنية الجديدة؛ فلا يمكن التغيُّر دفعةً واحدة؛ بل يجب أن يكون على مراحل وفقاً للأولوية سواء بالنسبة للأقسام أو لنوع التقنيات الجديدة المطبَّقة؛ وذلك تبعاً لعوامل عدّة: منها الإمكانيات المادية، ثقافة الأفراد ودرجة استيعابهم للتقنية الجديدة (Lake, 2013).

كما تبرز أهمية وجود خطة لتدريب الأفراد على التقنية الجديدة؛ فبمجرد اتخاذ قرار التغيير يجب البدء في إعداد خطة التدريب بما يلائم الاحتياجات التدريبية، عن طريق تحديد أهداف التدريب وموضوعاته؛ وذلك بعد القيام باستطلاع لتقييم مستوى الأفراد لتحديد خبراتهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم تجاه التقنية؛ وبناءً على نتائج التقييم، يتم تحديد الاحتياجات التدريبية وفقاً لعدة معايير؛ منها: خبرة الأفراد، المهارات التي يمتلكونها، درجة تعقيد التقنية الجديدة، الوقت المخصص للتدريب، وتاريخ البدء بالتدريب وغيرها. (Delaney and D'Agostino, 2015)، وتعدّ الخطة أمراً مهماً لنجاح التدريب؛ إذ تحتوي خطة التدريب على كافة التفاصيل اللازمة للتنفيذ، ومن أهمها: تحديد الوقت المناسب لبدء التدريب، والمراحل المكوّنة لها (Lake, 2013).

تتطلب مرحلة التنفيذ رسم عددٍ من الخطط، مثل: خطة التشغيل التي تتضمن تحديد معايير العمل وإجراءاته باستخدام التقنية الجديدة، وكذلك تحديد الطاقة الاستيعابية التي يمكن العمل بها، وتحديد مواقع التقنية، وبرامج وإجراءات نقلها أو تحريكها بما يتلاءم مع احتياجات العمل. وكذلك إعداد خطة توفير المستلزمات اللازمة بما يضمن توفير مستلزمات التقنية من أحبار وقرطاسية وغيرها، مع ضمان وجود كمية مناسبة من هذه المستلزمات في المستودعات، والحفاظ على تدفقها بشكلٍ انسيابي؛ لتلبية احتياجات العمل. ويُعدّ الشراء بكميات كبيرة اقتصادية مناسباً؛ للاستفادة من الوفورات التي قد تحققها المنظمة عند الشراء. وتُعدّ خطة الصيانة مطلباً أساسياً للحفاظ على استمرارية عمل التقنية وعدم توقفها عن العمل؛ نتيجة الأعطال التي قد تصيبها، وهي تتطلب الموارد البشرية المؤهلة التي تقدّم الدعم الفني للتقنية بكافة أشكالها ومكوّناتها لضمان بقائها في حالة سليمة؛ من خلال القيام بعملية الإصلاح، وهي كافة الإجراءات التي يقوم بها فنيون متخصصون؛ لمعالجة المشكلات التي قد تطرأ على التقنية وتسبب في توقفها عن العمل أو عملها بطريقة غير صحيحة؛ علماً بأنه قد يتم إصلاح المشكلات البسيطة من قبل المستخدم نفسه؛ وذلك بعد اتباعه للإرشادات المكتوبة في دليل الاستخدام المتعلّق بالتقنية المُستخدمة. كما يمكن تلافي الكثير من المشكلات عن طريق الصيانة الوقائية؛ وهي عملية الكشف الدوري التي يقوم بها فنيو الصيانة على التقنية الموجودة؛ بهدف ضمان عدم توقفها، وعادةً ما تتم وفق

برنامج زمني مُحدّد؛ يومي أو أسبوعي أو شهري. ولا يتوقف عمل الصيانة فقط على إصلاح الخلل في التقنية؛ بل يقع على عاتق المختصّين ضمان مواكبة التقنية المكتبية للتطوّر التقني، سواء للأجهزة أو الأنظمة أو البرمجيات؛ لتلبية احتياجات العمل عن طريق إجراء عمليات الترقّي والتحديث اللازمة (المفلح وأبو حيمد، ٢٠١٦).

ويقع على عاتق مُتخذي القرار تقرير مَنْ المسؤول عن الصيانة، عن طريق القيام بدراسة الإمكانيات الحالية الموجودة للموارد البشرية المؤهلة التي ستقوم بالصيانة. وعادةً ما يُقرّر أن يقوم بالصيانة أفرادٌ متخصصون ومؤهلون تابعون للمنظمة، وفي هذه الحالة يتمّ تغطية هذا الاحتياج من الكوادر البشرية الموجودة فعلياً عن طريق تدريبهم؛ ليكونوا مؤهلين، وفي حالة عدم وجود الكوادر البشرية المؤهلة؛ فإنه من الممكن أن يتمّ استقطاب أفراد جُدد لهذا الغرض. أو قد يُتخذ قرارٌ بالتعاقد مع شركات صيانة مُتخصصة تقوم بأعمال الصيانة اللازمة طوال فترة العقد. كما يمكن في أثناء عملية الشراء الاتفاق مع الشركة الموردة للتقنية أو الشركة المصنّعة لها أن تكون الصيانة من ضمن الخدمات المتفق عليها؛ سواءً في فترة الضمان، أو بعد انتهاء الفترة كجزء من اتفاقية الشراء. ويمكن القول بأن اختيار مَنْ سيقوم بالصيانة يعتمد على عدّة عوامل، مثل: توفرّ الموارد البشرية المؤهلة، والسرعة المطلوبة لحلّ المشكلات التقنية، ومدى سرّية الأعمال التي تستخدم التقنية في أدائها. وتعاي أغلب المنظمات من نقص في الكفاءات المهنية المطلوبة للعمل، وهذا يضطرها إلى إنشاء منهج تدريبي يساعد الأفراد الحاليين والجُدد على التأهّل وامتلاك المعرفة والمهارة اللازمة للعمل، وخاصةً الأفراد التقنيين الذين قد يتطلّب ذلك إرسالهم في دورات تدريبية متخصصة بدلاً من الاعتماد على الصيانة الخارجية. وبعد دراسة كلّ البدائل يقوم المسؤولون باختيار ما يحقق مصلحة المنظمة (Nolo, 2019؛ المفلح وأبو حيمد، ٢٠١٦).

تنظيم استخدام التقنية المكتبية:

بعد التخطيط للحصول على التقنية الجديدة؛ يقع على عاتق المسؤولين مهمة وُضِع الضوابط التي تقنّن عملية استخدام التقنية؛ لضمان الاستفادة من التقنية الجديدة، وبالتالي تحقيق الهدف من اقتنائها. وما قد يتطلّب ذلك من إجراء تغييرات في الإجراءات وأنظمة العمل (المفلح وأبو حيمد، ٢٠١٦). ويتمّ اعتماد السياسات التي تنظم عملية الاستخدام بما

فيها سياسة استخدام الأنظمة، والشبكات والبريد الإلكتروني والبرامج والآلات وكل مكونات التقنية الخاصة بالمنظمة؛ لترشيد عملية الاستخدام، ووضع القيود التي تحمي أنظمة المنظمة وتطبيقاتها والمعلومات التي تحتويها؛ وذلك وفق أنظمة الصلاحيات المقررة من قبل المشرفين على الأنظمة والشبكات المستخدمة، وما يتطلبه ذلك من إقرار للعقوبات في حال حدوث تجاوزات من قبل المستخدمين.

وتصدر المنظمات عادةً عددًا من السياسات الواجب اتباعها على مستوى المنظمة، وتشمل الضوابط والقواعد والإرشادات التي تصدرها المنظمة؛ لتقنين استخدام التقنية، مثل: سياسة استخدام البريد الإلكتروني الخاصة بالمنظمة، وسياسة تحميل البرامج، إلى جانب السياسات على مستوى الدولة، والتي تتضمن كافة الضوابط والإرشادات الحكومية التي تصدر وتُعدُّ مُلزمةً لجميع موظفي الدولة؛ فعلى سبيل المثال: هدفت مُدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة (١٤٣٧) إلى تعزيز قيم وأخلاقيات الوظيفة العامة والارتقاء بمستوى الجودة وتطوير الأداء، وقد خصّصت الباب الرابع منها لواجبات ومسؤوليات الموظف المتعلقة باستخدام التقنية، ونصّت المادة (١٦) على سياسة استخدام الأجهزة التقنية، وأوردت المادة (١٧) سياسات التعامل مع الإنترنت؛ في حين تطرّقت المادة (١٨) إلى ضوابط تعامل البريد الإلكتروني.

كما يجب تحديد إجراءات العمل بعد اعتماد التقنية الجديدة؛ مع ضرورة مراعاة التعديلات التي قد تطرأ على العمل؛ نتيجة استخدامها، فقد يتطلب الأمر إجراء تغييرات تنظيمية على مختلف المستويات؛ مما قد يؤثر على الهيكل التنظيمي، أو على المسؤوليات والواجبات الخاصة بالإدارات والأقسام المختلفة؛ لضمان عملها بالشكل الفعّال. وما يتضمنه ذلك من ضرورة إصدار أدلة الاستخدام وفقاً للسياسات المعتمدة، والتي تحتوي على كافة الخطوات التفصيلية وإرشادات الاستخدام، كما تشمل إجراءات طلب الصيانة أو التبليغ عن حدوث مشكلة، أو طلب توفير مستلزمات وغيرها من الإجراءات، التي تضبط عملية الاستخدام وتجعلها بعيدةً عن الاجتهادات الشخصية، كما تسهّل هذه الأدلة من الرقابة على الاستخدام، وتحديد المسؤولية عند حدوث أيّ تجاوزات.

ويقع على عاتق المسؤولين ضرورة توفير البيئة المناسبة؛ لضمان سلامة التقنية بكلّ مكوناتها بما فيها سلامة المستخدمين، ومكان العمل، وسلامة المعلومات، عن طريق توفير

البيئة التقنية والمادية المناسبة، وهذا يتطلب جعل مكان العمل بيئةً تقنيةً آمنةً تضبطها القواعد والأنظمة التي تحدُّ من المخاطر الناشئة عن استخدام التقنية (Denham, 2018) عن طريق توفير المعايير العالمية المتعلقة بأمن وسريّة المعلومات؛ لضمان سلامة الشبكة والأنظمة من الدخول غير المصرّح به أو الفيروسات أو الاختراق. كما تشمل ضمان سلامة الأجهزة والحفاظ عليها في أماكن مناسبة توفرُّ لها الحماية من التلف أو العبث أو الأعطال، وتأمين بيئةٍ تحافظ على أمن وسلامة المستخدمين من الأخطار في أثناء الاستخدام، مثل: سلامة التوصيلات الكهربائية، توفير أنظمة الحريق، الحماية من روائح الأحبار، الحماية من الأصوات العالية وغيرها.

ومع تزايد استخدام الأفراد لأجهزتهم الشخصية لأداء العمل؛ فإن ذلك يتطلب تحديد الإجراءات المقننة لهذا الاستخدام؛ إذ يستخدم الأفراد أجهزتهم الشخصية؛ إما لعدم توفرها من قبل المنظمة، أو لأنها توفرُّ لهم مزيداً من المرونة في العمل؛ إذ تمكّنهم من العمل من أيّ مكان وفي أيّ زمان، أو لشعورهم بالتكثيف والارتياح لاستخدام أجهزتهم الشخصية التي اختاروا مواصفاتها، وأصبحوا قادرين على استخدامها بدون قيود، مع إمكانية استخدام المنصة نفسها بسهولة أكثر طوال الوقت؛ مما يولّد لديهم الشعور بالرضا وبالتمكين والثقة بالنفس عند استخدام أجهزتهم الخاصة. كلُّ هذه المزايا تنعكس إيجاباً على تحسين الإنتاجية وتطوير الكفاءة في الخدمات المقدّمة (Bunchanan et al., 2016).

وفي المقابل؛ فإن هذا الوضع يتطلب من الإدارة توفير البنية التحتية اللازمة للتعامل مع الأجهزة التي تستخدم نظم تشغيل مختلفة، كما يترتب على ذلك زيادةً في تكاليف الاتصال للمستخدم، مع ضرورة توفير شبكة اتصال سريعة بالإنترنت، كما أن إمكانية ضياع أو سرقة هذه الأجهزة كبيرة؛ مما يؤدي إلى فقد المعلومات وتسريبها؛ بالإضافة إلى عدم وجود ضمانات على أمن المعلومات، وتوفر برامج حماية قوية ضد الفيروسات والاختراق (Ubene et al., 2018). ويمكن التغلّب على هذه التحديات بوضع قواعد وسياسات واضحة للاستخدام الأمثل، كما يمكن للمنظمة توفير برامج تربط بين هذه الأجهزة ومنصة العمل الرسمية؛ من حيث صلاحية الدخول، وتوفير الحماية للبيانات، وأخذ نسخة احتياطية وغيرها من الإجراءات التي تضمن سلامة وأمن المعلومات، وبنفس الوقت تمكّن الأفراد من المزايا التي توفرّها

لهم أجهزتهم الشخصية، كما يمكن للمنظمة أن تعمل على تحمّل تكلفة الاتصال للوظائف التي تتطلب مهامها الاتصال المستمر مع الآخرين، مثل: الإدارة العليا، التسويق، العلاقات العامة، خدمة العملاء وغيرها.

تطبيق التقنية في المكتب:

يتمّ في هذه المرحلة تنفيذ الخطط التنفيذية المعتمدة بناءً على الجدول الزمني، مع ملاحظة أن التخطيط والتنظيم السليم للتقنية الجديدة؛ يبقى حبراً على ورق، ما لم يتم مراعاة الجانب الإنساني في التطبيق؛ لأنّ مُستخدمي التقنية همّ العامل الأهم في نجاح المشروع؛ لذا يجب على مديري العمليات لمشروع التقنية الجديدة تحديد فريق العمل الذي يعمل على التطبيق، مع ضرورة مشاركة الأقسام المعنية، وضمان دعم وتأييد الإدارة العليا لعمل الفريق؛ حتى يتمّ تنفيذ المشروعات الجديدة؛ إذ يحتاج التغيير إلى قيادة واعية ومُدركة لأهمية التغيير وقادرة على دمج الأفراد، وتخفيض الأضرار التي تقع عليهم، وبما يحقق التميّز التنافسي وتخفيض التكاليف، وهذا ما يُسمّى بقيادة التحوّل، أو إدارة التغيير.

وتركّز إدارة التغيير التقني على محورين مهمين: التدريب، والتعامل مع مقاومة التغيير؛ ذلك لأنّ التدريب الفعّال سيجعل الأفراد قادرين على فهم مزايا وطبيعة التغيير، وبمجرد أن يُقبل الأفراد على استخدام التقنية بكفاءة وتصبح من الروتين في العمل؛ يظهر بوضوح نتائجها الإيجابية على الإنتاجية. وقد يؤثر قصور التدريب أو نقص التحفيز على عدم الاستفادة من التقنية، ويمكن التغلّب على هذا التحدّي بالتدريب الفعّال، وإشراك المستخدمين في تصميم وتنفيذ التقنية الجديدة. (جاد الرب، ٢٠١٥). وهذا يتطلب تطوير برامج تدريب المستخدمين على المعارف التقنية؛ لفهم الهدف من استخدام التقنية في عملهم، وتحفيزهم على تطوير مهاراتهم؛ بالإضافة إلى ضرورة تطوير كفاءات الأفراد في الأمور المرتبطة بالتقنية، وإضافتها إلى الوصف الوظيفي؛ مع الحرص على توفير الاستشارات التقنية الداخلية؛ لضمان حصولهم على المعرفة والفهم عند الحاجة (Denham, 2018)، مع ضرورة تقييم التدريب في النهاية؛ لتحديد ما إذا كان التدريب قد حسن من قدرة الأفراد على استخدام التقنية.

وتتنوّع طرق التدريب حسب طبيعة التقنية، وحسب الفئة المُستهدفة؛ إذ يتمّ تدريب المديرين بالتركيز على أساليب إدارة التغيير الفعّالة، وفهم المنافع والخيارات التي تتيحها

التقنية الجديدة، الرّبط بين التقنية وإجراءات العمل، كيفية تحفيز الأفراد على استخدامها، كيفية معالجة الإحباط، التركيز على النتائج والمخرجات، الثقة بالأفراد وتمكينهم، وضوح الأهداف ومستوى الإنجاز، إجراء اتصالات فعّالة مع الأفراد المستخدمين؛ في حين يُركّز تدريب المستخدمين على كيفية استخدام التقنية الجديدة ودَمَجها بالعمل، ومعرفة مزاياها، مع تحديد المسؤوليات والواجبات المتعلّقة بها، وتحديد المهارات اللازمة لاستخدامها، مثل: كيفية الاتصال بالزملاء، إدارة الوقت، إدارة المخاطر، الأمن والسلامة، إجراءات العمل عن بُعد، والاتفاق على ثقافة واضحة ومتطوّرة تدعم التقنية الجديدة (Lake, 2013).

وتُعَدُّ مقاومة التغيير الذي سَتُحدِثه التقنية الجديدة أمراً شائعاً؛ لذا لا يمكن تطبيق التقنية الجديدة في يومٍ وليلة؛ بل يتطلّب الأمر خطوات تمهيدية للأفراد المستخدمين لها لضمان قبولهم لها. فالتقنية الجديدة؛ سترغم المستخدمين على ترك طريقة عملهم التي أَلِفوها، كما ستؤثر على مسؤولياتهم الوظيفية وحجم العمل المكلفين به؛ مما سيتطلّب منهم المزيد من التدريب لاستخدامها، كذلك سيطرأ التغيير على السياسات والإجراءات الخاصة بالعمل. كلُّ هذه التغيّرات تعطي الشعور بعدم الراحة، وتولّد الشعور بالضيق والخوف نتيجة الجهل؛ فبعد أن كان الأفراد في المكتب يشعرون بالإنجاز وامتلاك الخبرة؛ أصبح يتوجّب عليهم التدرّب لإتقان طريقة العمل الجديدة. كما قد تُفقد البعض مناصبهم في ظل المنافسة مع الزملاء في حال عدم قدرتهم على امتلاك المهارات اللازمة لاستخدامها. (Delaney and D'Agostino, 2015).

إنَّ درجة تقبُّل الأفراد للتقنية الجديدة؛ يعتمدُ على ثقافة وطبيعة المنظمة، فهي تعطي شعوراً بعدم الثقة فيما يمكن أن يحققه التقنية؛ إذ إنَّ امتلاك التقنية أكثر من مجرد اقتناء أجهزة وتطبيقات؛ فهي تُحدِث تغيّرات في سلوك الأفراد وفي طريقة أدائهم للعمل. وعلى الإدارة ملاحظة الإرشادات التحذيرية التي يمكن التنبؤ من خلالها بمدى مقاومة التغيير وتعمل على معالجتها؛ فالعواطف والاتجاهات والآراء تؤثر في تقبُّل الأفراد للتقنية، ويجب مراقبة السلوك؛ لمنع المعنويات المنخفضة والإحباط. وفي بعض الحالات؛ قد تتطوّر المقاومة إلى صراع، وهو عادةً ما يُحسِّن قرارات التطبيق؛ إذ يتطلّب من الإدارة إعادة النظر في قرار التغيير، ولتخفيف حدّة مقاومة التغيير، يمكن إشراك الأفراد في تقرير الطريقة

الأكثر فعاليةً لتطبيق التقنية الجديدة؛ مما يُسبب فشل التقنية؛ لذا يجب أن تكون خطة التطبيق واضحةً مرتبطةً بزمان، ويتم تشاركتها مع الأفراد للتخلُّص من القلق تجاهها، وضمان الفهم الكامل لطريقة التطبيق وجِدِّية الالتزام بها (Alruwayyeh, 2018)، ونتيجة عملية التواصل الفعَّالة ستجعلُ الأفراد يشعرون بالأهمية، وأنهم على اطلاعٍ بكافة المستجدَّات، ويُفضَّل أن يتمَّ ذلك من قِبل رئيسهم المباشر الذي سيشرح لهم المراحل بالتفصيل.

الرقابة على التقنية المكتبية وتقييمها:

تُعَدُّ الرقابة على استخدام التقنية؛ أمراً مُلحاً لضمان استمرارية العمل. وتتمُّ الرقابة على التقنية المكتبية في اتجاهات مختلفة؛ لتحقيق الهدف منها. ولعلَّ الخطوة الأهمُّ في الرقابة؛ هي العمل وفق المعايير المعتمدة، ومقارنتها بالواقع الفعلي لكشف الانحرافات التي قد تعترض العمل. وتُعَدُّ تقارير الصيانة من أهمِّ المعلومات التي يمكن لصانعي القرار استخدامها لتكوين صورةٍ فعلية عن واقع التقنية؛ إذ تزوّد هذه التقارير بالمعلومات الخاصة بحالة الأنظمة المُستخدمة؛ بهدف تقييم كفاءتها وتلبيتها لاحتياجات العمل حسب الخطة المعتمدة ووفقاً للمعايير المتفق عليها؛ ولرصد أيِّ تغيُّر في طبيعة العمل وانعكاس هذا على إمكانية تحديث النظام؛ ليتوافق مع هذه التغيُّرات. وكذلك التقارير الخاصة بحالة الأجهزة؛ بهدف تقييم صلاحيتها للعمل وحاجتها للاستبدال.

وبالنظر إلى تقارير الصيانة؛ يمكن تكوين صورةٍ متكاملةٍ عن الوُضْع التقني للأجهزة المُستخدمة؛ وبالتالي تقرير أمورٍ عدَّة مثل: مدى الحاجة إلى الجهاز، مستوى تقيُّد المستخدمين بإرشادات التشغيل الفعَّال، إمكانية نقل الجهاز من مكانٍ إلى آخر، مدى الحاجة إلى استبدال الجهاز، وغيرها من القرارات المرتبطة التي تضمَّن بقاء الأجهزة في حالةٍ جيدة للعمل. أو قد يُقرَّر التخلُّص من التقنية؛ وفي هذه المرحلة يتمُّ التأكد من سلامة الإجراءات المتعلقة بالتخلُّص من التقنية؛ يتمُّ الاستغناء عن التقنية إذا لم يعد بالإمكان استخدامها بكفاءة، وعادةً ما يُقرَّر المسؤولون التوقف عن استخدام التقنية ويبيعها أو التبرُّع بها أو إعادة تدويرها، وقد يؤدي ذلك إلى تسريب المعلومات التي تحتويها؛ إذ تحتوي ذاكرة الحاسب الآلي، وآلات التصوير والفاكس وغيرها من الأجهزة والتقنيات على الكثير من المعلومات التي يجب التأكد من مسحها قبل عملية الاستغناء عنها؛ لذا يجب وُضْع سياسات وإجراءات

تتعلق بكيفية التخلص من كل نوع من أنواع التقنية، ويجب أن تُوكَّل هذه المهمة لمختصين في التقنية؛ لأن القيام بحذف البرامج والملفات وما تحتويها من معلومات وتنظيف سلة المحذوفات؛ لا يعني أبداً أنَّ هذه المعلومات غير موجودة. وكذلك الأمر بالنسبة للتقنية المستأجرة؛ إذ يجب أن يتضمَّن العقد إجراءات مَسَح المعلومات الموجودة في القرص الصلب للأجهزة المُستخدمة (Lawyers Mutual, 2016).

ويُعَدُّ ضَبْط كفاءة استخدام التقنية عمليةً ضروريةً؛ بهدف تقييم طريقة استخدام التقنية من قبل المستخدمين، ومدى اتباعهم للسياسات والإجراءات المتعلقة بتنظيم استخدام التقنية، ووفقاً لهذه التقارير من الممكن أن يتمَّ تقريرُ أمرين: حاجة هذه الضوابط إلى التعديل؛ لتتلاءم مع التغيرات في احتياجات العمل، أو حاجة المستخدمين لمزيد من التوعية والتدريب؛ لضمان التقيد بضوابط الاستخدام. وتستخدم الرقابة بالإضافة إلى الإشراف المباشر، أنظمةً متخصصةً تعملُ على رَصد استخدام التقنية، وضبط الإجراءات وتحديد الصلاحيات وتسجيل عملية الدخول والخروج من الأنظمة وغيرها من الاستخدامات التقنية، ويتمُّ عادةً توثيق كلِّ ذلك في تقارير يقومُ المسؤولون بعد دراستها بتحديد أيِّ أخطاء أو انحرافات في التشغيل والاستخدام (المفلح وأبو حيمد، ٢٠١٦).

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

في ضوء ما ورد في الفصل الثالث؛ ما هو أسلوب توفير التقنية اللازمة للأعمال التالية:

م	التقنية اللازمة	أسلوب توفير التقنية		
		أسلوب الشراء	الاستئجار	شراء الخدمة
١	ماسح ضوئي لمسح الوثائق في نظام إدارة الوثائق الإلكترونية.			
٢	جهاز متطور لنسخ الأقراص المضغوطة لتوزيع أوراق العمل على الحاضرين في المؤتمر السنوي.			
٣	ماسح ضوئي لمسح الكتب تلقائياً للمكتبة المركزية في الجامعة؛ علماً بأن تكاليفه عالية جداً لا يمكن تحملها.			
٤	نظام يحوّل أرشيف المصغرات الفيلمية إلى نظام إدارة الوثائق الإلكترونية.			
٥	آلة تصوير الوثائق في قسم خدمة العملاء.			

أسئلة للنقاش:

- حسب معلوماتك؛ ما هي أنواع الصيانة الموجودة في المنظمة التي تعمل أو تدرس بها؟
☐ صيانة داخلية ☐ صيانة خارجية ☐ صيانة داخلية وخارجية
- ما رأيك في مستوى الصيانة؟ وكيف يمكن تحسينه؟
- هل توجد سياسات وإرشادات للتعامل مع كل نوع من أنواع التقنية التي تستخدمها؟
☐ نعم ☐ لا ☐ نوعاً ما
- ما هو رأيك بفعاليتها في ضبط الرقابة؛ لضمان الاستخدام السليم والأمن لها؟

«ليست كل تقنية مناسبة، وتُعدُّ التقنية مناسبةً في حالة التطابق الجيد بين منافع التقنية المُستخدمة والموارد المطلوبة لتحقيق الاستخدام الأمثل لها».

- بعد قراءتك للعبارة السابقة؛ ما رأيك في التقنيات التي تستخدمها في مجال عملك، هل تعتبرها تقنيةً مناسبةً أم لا؟ وضح رأيك بنقاط.

- تُعدُّ التقنية المُستخدمة: ☐ مناسبة ☐ غير مناسبة

للأسباب التالية:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

حالة تطبيقية

بناءً على التوجّهات نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية؛ قرّرت إدارة المنظمة استخدام نظام الاتصالات الإدارية. وبعد الاتفاق مع الشركة المزوّدة؛ تمّ تركيب الأنظمة في جميع أجهزة المنظمة، وأصدر المدير العام تعميماً يقضي بضرورة الالتزام باستخدام النظام وتحديد تاريخ البدء في التنفيذ؛ مع الإشارة إلى المسؤولين عن الدعم الفني في حال الضرورة.

استقبل أفراد المنظمة - وخاصةً في مركز الاتصالات الإدارية - النظام الجديد بالاستهزاء والتندر تارةً، وبالرفض تارةً أخرى، لا سيما وأنّ أجهزتهم تعاني الكثير من المشكلات، وأنهم لا يملكون إلا طابعةً واحدة قد فرغت من الحبر تماماً منذ أسابيع، وموضوعها معلق في إدارة المشتريات، ولا يُوجد لديهم ماسح ضوئي؛ إضافةً إلى أنه لا يُوجد أحدٌ عرّفهم بالنظام الجديد؛ بحجّة أنه سهل الاستخدام، وخياراته واضحة تماماً.

مرّ الوقت المحدّد، ولم يستخدم أحدٌ النظام؛ مما أثار قلق الإدارة بعد التكاليف الكثيرة التي دفعته لقاء شرائه. وتمّ استدعاء رئيس مركز الاتصالات الإدارية؛ لبحث المشكلة معه، وإيجاد الحلول لمعالجتها.

أسئلة للمناقشة:

- بصفتك رئيس مركز الاتصالات الإدارية، وبعد معرفتك بوظائف إدارة التقنية (التخطيط، التنظيم، التطبيق، الرقابة):
- ما هي أسباب المشكلة؟
 - في أيّ مرحلة وقع الخلل؟
 - ما هي المقترحات التي ستطرحها على الإدارة لمعالجة المشكلة.

الفصل الرابع

أنواع التقنية المكتبية

أصبح التعامل مع مختلف أنواع التقنية المكتبية؛ ضرورةً لدعم أداء العمل المكتبي في مراحله المختلفة؛ إذ تمَّ دمج التقنية بالعمليات والإجراءات الخاصة بالأنشطة التي تمارسها المنظمة. وأُستخدِمت التقنية بمختلف أنواعها كوسيلةٍ لمعالجة البيانات والمعلومات وحفظها وتوزيعها. وعن طريق استخدام الشبكات المختلفة؛ تمَّ الرِّبط بين كافة المستويات الإدارية داخل المنظمة، وكذلك بين المنظمة والمتعاملين معها.

وتتضمَّن التقنية المكتبية أنواعاً مختلفةً من الوسائل والأدوات، وتمَّ تصنيفها وفقاً لاعتبارات مختلفة؛ فمثلاً: يُمْكِن تصنيفها وفقاً للوظائف التي تؤديها إلى عدة أنواع، منها: تقنية حفظ المعلومات، تقنية إدارة وتنظيم الاجتماعات، تقنية وظائف الاستقبال والتعامل مع المراجعين وغيرها. كما يُمْكِن تصنيفها بحسب طبيعتها، إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي: الأجهزة المكتبية، البرمجيات والتطبيقات المكتبية، خدمات الشبكة والإنترنت. وتناولت أغلب الأدبيات المتعلِّقة بالتقنيات المكتبية هذا التصنيف، وسيتمُّ استعراضه وفقاً لما يلي:

أولاً: الأجهزة المكتبية:

وتمثل مختلف الآلات البسيطة والمعقَّدة التي تُستخدَم لأداء العمل المكتبي ابتداءً من الأجهزة اليدوية التي تؤدي أغراضاً بسيطة، وهي أقرب إلى الأدوات منها إلى الجهاز المتكامل، مثل: الدباسة والخرامة. والأجهزة الكهربائية التي تؤدي مهاماً محدَّدة بالاعتماد على الكهرباء، مثل: آلة الإتلاف، وآلة التغليف. وانتهاءً بالأجهزة الإلكترونية التي تعتمد في عملها على استخدام معالجات، مثل: الحاسب الآلي بالإضافة إلى أجهزة أخرى مرتبطة به، مثل: الماسح الضوئي، أو غير مرتبطة، مثل: بعض أنواع آلات التصوير البسيطة.

وبشكلٍ عام؛ يُمْكِن ملاحظة أجهزة شائعة الاستخدام ومتوفرة في كلِّ مكتب مهما كانت وظيفته؛ من هذه الأجهزة: الحاسب الآلي وملحقاته، الطابعة، الماسح الضوئي، آلة التصوير،

الهاتف؛ إضافةً إلى أجهزة أخرى تُستخدم لأغراض خاصة ومحدودة، مثل: الفاكس، أجهزة العرض، أجهزة التغليف، المصغرات الفيلمية وغيرها.

وأياً كانت التقنية المُستخدمة والوظائف التي تؤديها؛ يجب أن تحقق الهدف من اقتنائها؛ وذلك بضمان استخدامها الاستخدام الأمثل. فعلى المُستخدم معرفة قواعد وأخلاقيات الاستخدام الصحيح، واتباع الإرشادات الخاصة بذلك؛ مما يفيد في إطالة عمر الجهاز ومدى صلاحيته للعمل بكفاءة، والتقليل من الأعطال التي قد يتعرض لها، ومعرفة كيفية التصرف حال حدوثها، وتمثل الإرشادات المصنعية مجموعةً من التعليمات التي تُعرّف المستخدم بطرق الاستخدام الأمثل، وهي غالباً إرشادات تقنية تحتوي على الكثير من التفاصيل حول الجهاز، ويمكن للمستخدم معرفة كيفية التعامل مع الأعطال البسيطة. هذه الإرشادات تفيد كثيراً في توحيد إجراءات الاستخدام لجميع المستخدمين؛ مما يساعد المسؤول عن الصيانة في تشخيص المشكلة؛ إضافةً إلى أن عدم اتباع هذه الإرشادات قد يؤدي إلى فقدان الانتفاع من مزايا الضمان؛ وخاصةً في استبدال قطع الغيار الذي قد يتسبب بزيادة كبيرة في تكلفة الصيانة. كما تُعدّ الإرشادات التنظيمية أو دليل الإجراءات الخاص بعملية الاستخدام الذي تُصدره المنظمة وتمثل مجموعة أحكام تتعلق بقواعد تُقنن عملية استخدام كل جهاز من الأجهزة المُستخدمة في المكتب، مثل: صلاحية الاستخدام، الجهة المسؤولة عن إصلاح الخلل وإجراءات التبليغ في حالة الأعطال، إرشادات للأمن والسلامة، ضوابط الاستخدام وغيرها. وتسهّل هذه الإرشادات تحديد المشكلات التي قد تطرأ على الجهاز، كما تُحدّد المسؤوليات عند الاستخدام غير المصرّح به (HSE, 2013).

كما تُعدّ أخلاقيات التعامل مع الأجهزة في المكتب؛ وسيلةً لضمان سلامة الأجهزة واستخدامها الاستخدام الأمثل، مثل: ضرورة ضمان بقاء الأجهزة نظيفةً خاليةً من الأوساخ والجراثيم وإبعادها عن الطعام والشراب، وفي حال انسكاب السوائل أو الأكل يجب التنظيف الفوري، والحرص على ترك الجهاز جاهزاً للاستخدام من قبل مُستخدم آخر؛ ومن ذلك عدم ترك أيّ بقايا حول الجهاز، وأخذ الأوراق بسرعة من الطابعة تجنباً لاختلاط الأوراق؛ لذا يجب عدم إرسال أمر الطابعة، إلا في حال القدرة على أخذها من الطابعة مباشرةً.

وتضع أغلب المنظمات إجراءات لترشيد الاستهلاك وتقوم بحملات توعية لأفرادها؛ وذلك بهدف توفير النفقات والحفاظ على الأجهزة سليمة، إلى جانب التأثير الإيجابي على البيئة، ويكمن الهدر في استخدام الأجهزة المكتبية في ثلاثة عناصر (Minnesota Office of Environmental Assistance: Pivnenko et al., 2015; Hoffman, 2014):

- **هدر الورق:** يتم في أثناء الطباعة من الحاسب الآلي، أو تصوير الأوراق باستخدام آلة التصوير؛ استخدام عدد كبير من الورق، وحتى مع تبني أغلب المنظمات لإعادة تدوير الورق؛ غير أن هذا لا يبرر الاستخدام المتزايد للورق، وغالباً ما يكون الهدر في أثناء إعادة الطباعة؛ بسبب أخطاء المستخدم الذي يعطي الأوامر الخطأ، أو في أثناء طباعة أوراق ليس من الضروري طباعتها، وقد تترك عند الطابعة بدون أن يأتي أحد ليأخذها. ولتقليل هدر الأوراق يجب أداء العمل بالشكل الصحيح من المرة الأولى؛ فيجب التأكد من ضرورة طباعة الملف، إن كان ولا بد من الطباعة، ويجب الحرص عند اختيار الأوامر، والتأكد من وضع الأوراق بالشكل الصحيح، وتحديد حجم الورق المناسب وعدد النسخ، مع النظر في إمكانية أن تكون الطباعة على الوجهين، ومحاولة إعادة استخدام الأوراق وخاصةً وجهها غير المستخدم مع وضع صندوق لإعادة التدوير في المكتب.

- **هدر الحبر:** إن كان لا بد من الطباعة أو التصوير؛ فيجب اتخاذ القرارات الصحيحة، مثل: الطباعة بالأبيض والأسود بدلاً من الملون، الطباعة كمسودة لتقليل الحبر إن أمكن، الطباعة على خلفية بيضاء، عدم استخدام تغميق الخط بدون داعٍ، إن كان الملف يحتوي على الكثير من الصور - مثل ملفات العروض التقديمية - يمكن تجهيز نسخة للطباعة بدون الصور وغيرها من الإجراءات التي تقلل استهلاك الحبر.

- **هدر الطاقة الكهربائية:** تشكل تكاليف الطاقة الكهربائية جزءاً لا يستهان به من التكاليف العامة للمنظمة، وتعد الأجهزة المكتبية مستهلكاً أساسياً للطاقة، ومن هذا المنطلق؛ فإنه من الضروري اتخاذ الإجراءات الكفيلة بترشيد استهلاك الطاقة، مثل: اختيار الأجهزة الموفرة للطاقة، ويمكن الاستفادة من التقارير التي تصدرها المنظمات المتخصصة مثل: Energy Star أو Energy Saving Trust؛ للتعرف على كمية الطاقة التي يستهلكها كل منتج من منتجات الأجهزة المكتبية، وعدم تشغيل الأجهزة إلا عند الحاجة لها، مع الحرص على وضع الأجهزة في حالة توفير الطاقة عند توقف العمل عليها، وإطفائها بعد

انتهاء وقت الدوام الرسمي، ويمكن تركيب برامج تساعد على ترشيد الاستهلاك؛ تقوم بالتحكم عن بُعد بالأجهزة وتراقب عملية الاستخدام.

كما تُعدُّ توعية المستخدمين عاملاً مهماً في الترشيد، مع ضرورة التدريب وإعداد إرشادات تفصيلية، مكتوبة، ومُلزمة لمراعاتها عند التعامل مع الأجهزة في المكتب. كما يمكن وضع هدفٍ لتقليص الاستهلاك الشهري؛ يعمل جميع الأفراد في المكتب على تحقيقه، على أن يكون واقعياً، وليكن مثلاً تخفيضاً بنسبة (5%). كما تُعدُّ الجولات التفقدية في الأوقات المختلفة عنصراً مساعداً؛ لضمان التزام الأفراد وتقييدهم بالتعليمات؛ إذ إن اتباع تلك الإرشادات والقواعد في كيفية استخدام الأجهزة المكتبية، سيضمن كفاءتها وفعاليتها في العمل، وسيقلل من تكلفة الاستخدام كما سيضمن بقاء الجهاز في حالة جاهزية للعمل.

أبرز الأجهزة المُستخدمة في المكتب:

- جهاز الحاسب الآلي:

يُعدُّ جهاز الحاسب الآلي العَصَبَ الأساسي الذي رَبطَ مجموعةً كبيرةً من الأجهزة المادية والبرمجيات وأدوات التخزين والشبكات؛ ليكون ما يُسمَّى بتقنية الحاسب الآلي، والتي أسهمت بشكلٍ فعّالٍ في دقة العمل وبجهدٍ أقل؛ مما أضاف الكثير من القيمة على جودة العمليات والخدمات المُقدّمة في المنظمة وزيادة الإنتاجية، من خلال الخصائص التي تتمتع بها، ومن أبرزها: المرونة الفائقة في إدخال البيانات والمعلومات وسرعة استرجاعها مع توفير إمكانيات هائلة في حفظها وتخزينها؛ إضافةً إلى التنوع الكبير في البرمجيات والتطبيقات المُستخدمة، وقابلية الرّبط والاتصال بين أكثر من جهازٍ باستخدام شبكات الحاسب، وغيرها كثير. (موسى، ٢٠١٦).

وللتعرّف على أثر الحاسب الآلي؛ لا بد من تحديد مفهومه؛ إذ تمّ تعريفه بأنه «آلة إلكترونية تعمل على إنجاز الحسابات بالاعتماد على مجموعة من التعليمات». (Cisco, 2014: 4). كما يمكن تعريفه بأنه «جهازٌ إلكتروني يتكوّن من مجموعة من الأجزاء الصلبة؛ لها القدرة على استقبال كمٍّ هائلٍ من البيانات المطلوب إدخالها وتخزينها، وكذلك يمكن تخزين التعليمات الخاصة بالبرامج التطبيقية؛ للقيام بمعالجة تلك البيانات وإيجاد

الحلّ بدقة وسرعة». (موسى، ٢٠١٦: ٣٦). وقد عرّفه حسونة (٢٠١٦: ١٧) بأنه «آلة أو جهاز أو نظام يُستخدم في معالجة البيانات آلياً؛ للوصول إلى معلومات مفيدة لشخص أو أشخاص مُعيّنين يهدفون إلى اتخاذ القرار الذي يساعدهم؛ للوصول إلى هدفٍ معين».

وفي مجال علوم الحاسب الآلي؛ تمّ استخدام لفظ الحوسبة على أنها «تحويل الأنشطة أو الفعاليات أو الأعمال أو التصرفات من يدوي إلى إلكتروني؛ من خلال تحديد الخطوات المطلوبة وبرمجتها بإحدى لغات الحاسب؛ من أجل معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات أو استرجاعها كبيانات» (السالمي، ٢٠١٦: ٣).

وقد مرّ الحاسب الآلي بعددٍ من التطوّرات، وأحدثت شركة (IBM) في منتصف الستينيات تطوّراً هائلاً في صناعة الحاسب الآلي، عندما قدّمت نظام (٣٦٠) للحاسبات الآلية، الذي مكّن الحاسب من القيام بأداء العديد من مهامّ التشغيل. وهناك العديد من أنواع الحاسبات؛ فمنها: الحاسبات الكبيرة التي تتمتع بذاكرة هائلة وسرعات كبيرة، والحاسبات المتوسطة التي تتمتع بسرعة أقل؛ ولكنها تتطلب تكلفةً وحجماً أقل؛ إضافةً إلى الحاسبات الفائقة السرعة؛ وهي أكثر قوةً وعلى درجة عالية من التقدّم (خليل، ٢٠١٤).

يعمل الحاسب الآلي على اختلاف أنواعه وقدراته مبدأً أساسياً؛ وهو: استقبال البيانات كمدخلات، ثم يقوم بتحويلها طبقاً لتعليمات محفوظة فيه إلى معلومات باعتبارها مخرجات؛ معتمداً في ذلك على تحويل البيانات إلى النظام الثنائي؛ حتى يمكن تمثيلها لنظام الحاسب الآلي، ويتطلب ذلك استخدام أرقام أحادية إما (الصفر أو الواحد)، ويُطلق عليها (بت Bit)؛ في حين يُعبّر البايت (Byte) عن ثمانية أرقام من البت، ويمكن استخدام البايت للتعبير عن الحروف والأرقام، الرموز، أو الصور وغيرها. ويُعدّ البايت وحدة قياس سعة الذاكرة، ووسائط التخزين تُقاس بالبايت (Byte)، مثلاً: كيلو بايت KB، ويساوي (١٠٢٤ بايت)، ميجا بايت MB وتعاادل (١٠٢٤ كيلو بايت)، أمّا جيجا بايت GB فتعاادل (١٠٢٤ ميجا بايت)، والتيرا بايت TB تساوي (١٠٢٤ جيجا بايت) (خليل، ٢٠١٤).

ويتكوّن الحاسب الآلي من خمسة مكونات مادية رئيسية تقوم بأداء أعماله الوظيفية، وهي (موسى، ٢٠١٦؛ الزهراني والزريبي، ٢٠١٦):

١- وحدة التشغيل المركزية: مكوّنة من نظام الحاسب الآلي، وتقوم بمعالجة التعليمات وإنجاز كافة العمليات الحسابية والمنطقية، وتتدبّر أمر المعلومات التي تتدفق إلى

الحاسب، وتعمل على الاتصال بأجهزة الإدخال والإخراج ومراقبتها؛ من أجل تحقيق المهمات والوصول إلى النتائج المطلوبة، وتتكوّن من: وحدة التحكم، وحدة الحساب والمنطق، والذاكرة الرئيسية.

٢- أجهزة التخزين الثانوية: تشمل أجهزة التخزين، مثل: القرص الصلب، والقرص المضغوط.

٣- أجهزة المدخلات: مثل: لوحة المفاتيح، الفأرة، شاشة اللمس، الماسح الضوئي، القلم، الأجهزة الصوتية.

٤- أجهزة المخرجات: مثل: الطابعات، الأجهزة الصوتية، شاشة العرض، القرص المضغوط.

٥- أجهزة الاتصالات: عبارة عن مجموعة من الأجهزة التي تعمل على مراقبة وضبط مرور المعلومات إلى أو من شبكات الاتصالات، مثل: المودم.

وتوجد بعض هذه الأجزاء في صندوق الحاسب الآلي، والذي يتألف من عددٍ من الأجزاء الصلبة المكوّنة له، تحدّد جودة الجهاز وكفاءته في العمل، ويمكن للمستخدم وبخبرات بسيطة أن يقوم بتحديث الأجزاء وترقيتها وإجراء التعديلات عليها؛ لتصبح أكثر كفاءةً، ومن أهمّ هذه الأجزاء: جهاز الطاقة، اللوحة الأم، المعالج، الذاكرة (Stroman, 2014).

ويُعَدُّ الجهاز المكتبي الثابت المكوّن من الصندوق والشاشة وباقي الملحقات؛ هو الأكثر شيوعاً، ومع التطوّرات التقنية؛ تمّ دمج جميع محتويات الصندوق داخل الشاشة؛ إضافةً إلى ظهور أنواع متعدّدة ومتطوّرة من أجهزة الحاسب تلبي احتياجات المستخدم، منها (Stroman, 2014):

- الحاسب المحمول: يُستخدم لإضفاء مزيدٍ من المرونة وقابلية التحرك للأفراد في المكتب، ويمكن العمل عليه خارج نطاق المكتب وبنفس الكفاءة والفعالية التي يتمتع بها الجهاز المكتبي الثابت؛ طالما هو متصل بالإنترنت وبشبكة العمل، ويمكن ربطه بلوحة مفاتيح وفأرة وشاشة خارجية حسب الاحتياج. ولعلّ أكثر ما يميّزه هو البطارية، التي تمكّن من العمل دون الحاجة إلى الاتصال بمصدر كهربائي للطاقة. ويوجد أنواع مختلفة من الأجهزة المحمولة؛ منها المزودة بشاشة لمس، وكذلك إمكانية فصل لوحة المفاتيح عن الشاشة (باستخدام المغناطيس) ليصبح جهازاً لوحياً. وتستخدم أغلب أجهزة الحاسب المحمول لوح اللمس؛ للتحكم بال مؤشر

والقيام بالمهام التي تقوم بها الفأرة، وكذلك يمكن من خلاله التحكم بالشاشة المعروضة، مثل: التكبير والتصغير، واستعراض الشاشة باستخدام حركة الأصابع على هذا اللوح.

- **الجهاز اللوحي Tablet Computers:** هو نوع من أنواع الحاسب المحمول مع شاشة بخاصية اللمس وإمكانية الاتصال بشبكة لاسلكية. ويتميز بخفة الوزن وإمكانية استخدام الأصابع بدلاً من الفأرة في العمل، يمكن تزويد البعض منها بلوحة مفاتيح متصلة به في حال الضرورة. تتطلب أجهزة الحاسب الآلي مهما كان نوعها معرفة المستخدم بأساسيات الاستخدام الصحيح؛ لأن حصول عطل ما في جهاز الحاسب؛ سيتسبب في تأخير أداء العمل، أو إغلاق الجهاز دون حفظ. وعادة ما تجري المنظمات تدريباً على أكثر المشكلات شيوعاً التي قد يواجهها المستخدم في أثناء عمله على الحاسب، أو أن يتم توزيع كتيب إرشادات بهذا الخصوص، وعادة ما تكون هذه الأعطال نتيجة عطل في المكونات المادية للجهاز، أو عطل في برنامج التشغيل أو البرامج الأخرى المستخدمة. وبعد استعراض مواقع بعض المنظمات؛ يمكن إيجاز أبرز الإرشادات لكيفية التعامل مع الجهاز؛ لمنع حدوث مشكلات، أو كيفية معالجتها حال حدوثها (Aker, 2017; CCRL, 2019 GCFGlobe, 2019):

١- إرشادات لمنع حدوث مشكلات في جهاز الحاسب:

- **فحص القرص الصلب ScanDisk:** تمكّن هذه العملية الجهاز من اكتشاف الأخطاء التي قد توجد وتسبب مشكلات في الأداء، ويمكن برمجتها عملية المسح هذه أو إجراؤها في حال تم ملاحظة أي خلل في الأداء، مثل: البطء أو ظهور أي إشعارات تدل على وجود مشكلة.

- **تنظيف القرص الصلب Disk Cleanup:** في هذه العملية؛ يتم حذف كافة الملفات والمعلومات التي تُحفظ بشكل عشوائي في الذاكرة نتيجة استعراض صفحات الإنترنت المختلفة، أو العمل على الملفات أو طباعتها؛ مما يُشكل عبئاً على الذاكرة؛ لذا يجب العمل على حذفها من فترة إلى أخرى.

- **تجزئة القرص الصلب Disk Defragmenter:** ويمكن تجزئة القرص الصلب إلى عدة أجزاء؛ بحيث يُخصّص لكل جزء نوع معين من الملفات؛ مما يُسهّل استرجاع هذه البيانات وبشكل أسرع مما لو كانت في جزء واحد. وعادةً يتم حفظ نظام التشغيل والبرامج في

Drive c، ويُعدُّ Drive D مكاناً آمناً يمكن حفظ النسخة الاحتياطية فيه في حال اللجوء إلى إعادة تهيئة للجهاز.

- **النسخ الاحتياطي للبيانات Backing Up:** قد تتعرض البيانات للفقد؛ بسبب تلف الجهاز لأي سبب من الأسباب؛ وسواءً أكانت البيانات شخصية أو تتعلق بالعمل؛ فإنها ذات أهمية كبرى يجب حمايتها والحفاظ على سلامتها؛ لذا يجب عمل نسخة احتياطية منها في أي وسيط آخر من وسائط الحفظ، مثل: القرص الصلب الخارجي، أو الأقراص المضغوطة أو الذاكرة المتنقلة أو وضعها في جهاز آخر أو مكان تخزين سحابي.

٢- معالجة مشكلات الحاسب الآلي:

وتظهر مشكلات جهاز الحاسب نتيجة أمرين؛ إما مشكلات في الجهاز أو أحد أجزائه، أو مشكلة عند تشغيل أحد البرامج، وفي حال حدوث هذه الأعطال، يمكن للمستخدم العادي معرفة بعض الإرشادات التي يمكنه اتباعها لمعالجتها، وفي حال عدم القضاء عليها، يجب الاتصال بقسم تقنية المعلومات. وفيما يلي أبرز هذه المشكلات مع بعض الإرشادات للتعامل معها (GCFGlobe, 2019):

- **عدم التمكن من تشغيل الجهاز أو أي من أجزائه:** يجب فحص التوصيلات الكهربائية والتأكد من اتصالها بمصدر كهربائي مناسب.

- **عدم استجابة الجهاز؛ نتيجة وجود خلل في نظام التشغيل:** في هذه الحالة يمكن إعادة التشغيل مرة أخرى، وفي حال عدم التمكن من إعادة التشغيل، يمكن إجبار الجهاز على الإغلاق بواسطة الضغط على زر التشغيل لمدة من (٥-١٠) ثواني، ثم تشغيله مجدداً، وفي حال عدم التخلص من المشكلة، يمكن الاتصال بقسم تقنية المعلومات لتشغيله.

- **بطء استجابة الجهاز للأوامر:** وفي هذه الحالة قد يكون السبب هو وجود فيروسات يمكن معرفتها بالمسح، أو أن القرص الصلب ممتلئ، ويجب النظر في حذف وتنظيم الملفات، أو قد يكون نظام التشغيل بحاجة إلى تحديث، وفي حال بقاء المشكلة يجب الاتصال بقسم تقنية المعلومات.

- **عدم استجابة البرنامج:** يمكن الضغط على الأزرار (Alt+Ctrl+Delete) بنفس الوقت؛ ليظهر مربع حوار مدير المهام Task Manager، والضغط على اسم البرنامج، ثم إنهاء المهمة End Task، أو إعادة تشغيل الجهاز.

- **بطء استجابة البرنامج للأوامر:** يمكن إغلاقه وتشغيله مُجدِّداً، ولضمان عدم ضياع العمل المنجز في هذا البرنامج؛ يجب التأكيدُ على عملية الحِفظ، أو وَضْع الإعدادات للحِفظ التلقائي كَلِّ (١٠) دقائق، وفي حال بقاء عدم الاستجابة؛ يُمكن النظر إلى الإعدادات الخاصة بالجهاز؛ فربما يتطلَّب الأمر تحديث البرنامج، وإلا يجب الاتصال بقسم تقنية المعلومات لحلَّ المشكلة.

شاشة الحاسب الآلي Screen:

تُستخدَم الشاشة لعرض المعلومات، ويتمُّ ذلك باستخدام نقاط صغيرة من اللون تُسمَّى البيكسل. وهناك عِدَّة أنواع مختلفة من الشاشات بحسب التقنية المُستخدمة في صنعها، والغرض من الاستخدام، وأكثر الشاشات استخداماً هي شاشات liquid crystal display (LCD) والتي تتميز بجودتها، وتتكوَّن عناصر جودة الشاشة وفقاً لاعتبارات منها: عددُ النقاط المقروءة وتحدَّد بالمسافة بين النقاط، هي: Dot Pitch، وكلِّما قلَّت؛ زاد الوضوح وخاصةً عند المنحنيات. وكذلك مُعدَّل التحديث Refresh Rate، هو سرعة تحديث النقاط على الشاشة ويُقاس بالهيرتز (HZ)، ومعدل التحديث البطيء سينتج عنه ومَضات على الشاشة. إلى جانب درجة الوضوح Resolution، هو حجم الصورة على الشاشة التي يمكن أن تُعرض عليها مُقاسةً بالنقاط الأفقية والعمودية. ويشكِّل مستوى التوفير في استهلاك الكهرباء عاملاً في اختيار الشاشة، وعادةً ما يؤثر حجم الشاشة ونوعها ودرجة سطوعها على مستوى الاستهلاك، وتُعدُّ شاشات (LCD) من الشاشات الموفرة للكهرباء. وتوفر خاصية اللمس في الشاشة يجعلها وسيلة إدخال للبيانات؛ مما يعطي مزيداً من المرونة في العمل (Stroman, 2014).

الفأرة Mouse:

عبارة عن أداةٍ تحتوي على جهاز تحسُّس ينقل اتجاه وموقع حركة يد المستخدم؛ يمكن بواسطتها إعطاء أوامر إدخال واسترجاع البيانات، كما تمكِّن مُستخدم الحاسب من اختيار وتحريك العناصر الموجودة على الشاشة، ولها عِدَّة أشكال وأنواع؛ لعلَّ من أبرزها: الفأرة السلكية واللاسلكية. ويمكن للفأرة أن تقوم بعملية النقر للاختيار، النقر المزدوج

للتشغيل والفتح، والسحب والإفلات لنقل العناصر من مكانٍ إلى آخر، كما يُستخدم الزرّ الأيمن لإظهار بعض الأوامر الخاصة بالقوائم السريعة في نظام Windows، وتُستخدم عجلة التمرير الموجودة في أغلب الأجهزة؛ لاستعراض محتوى الشاشة وتحويلها للأعلى أو للأسفل. (المزاهرة، ٢٠١٤).

وفي بعض الأجهزة المزودة بشاشة اللمس؛ يمكن الاستغناء عن الفأرة وأداء العمليات التي تقوم بها بالإصبع أو بالقلم المخصص لذلك. ولا تُستخدم الفأرة في أجهزة الحاسب المحمول؛ فقد تمّ الاستعاضة عنها بلوح اللمس، وهو لوحٌ صغيرٌ يمكن تحريك المؤشر والنقر وكذلك التحكم في طريقة العرض؛ من خلال حركة الأصابع عليه؛ غير أنه يمكن للمستخدم استخدام الفأرة باستخدام الفأرة بإيصالها بفتحة USB؛ وذلك حسب الرغبة.

لوحة المفاتيح Keyboard:

هي «جهازٌ يسمحُ بإدخال المعلومات والأوامر إلى الحاسب الآلي، ويوجد على لوحة المفاتيح عددٌ من الأزرار موزعة على شكل مجموعات وصفوف تؤدي وظائف معينة، منها: الحروف، الأرقام، الرموز، الأوامر، الأزرار الوظيفية». (المزاهرة، ٢٠١٤: ١١١). ومع التطورات التي طرأت على جهاز الحاسب وملحقاته؛ أصبح من الممكن الاستغناء عن لوحة المفاتيح بعدة خيارات تقنية، منها: استخدام خاصية تحويل الصوت إلى نص، الذي يمكن المستخدم من إدخال للمعلومات صوتياً، وتوجد برامج متعددة تحتوي على هذه الخاصية لإدخال البيانات، مثل: برنامج Ms Word، كما إن توفر خاصية اللمس في بعض الشاشات، تمكّن وباختيار أمر معين من عرض لوحة المفاتيح داخل الشاشة، ويمكن عن طريق اللمس، الضغط على الأزرار الخاصة بلوحة المفاتيح المعروضة على الشاشة، كما تمكّن لوحة الرسم من إدخال الرسومات والتصميمات المختلفة وإجراء التعديلات عليها، بعد ربطها بجهاز الحاسب؛ من خلال فتحة USB وباستخدام قلمٍ مخصص لذلك.

أجهزة التخزين Storage Devices:

هي الأجهزة والأدوات التي تقوم بحفظ البيانات والمعلومات داخل الجهاز أو خارجه، ويُعدّ القرص الصلب Hard Drive من أهم أدوات تخزين البيانات، ويمثل الذاكرة الدائمة

في الجهاز، وهو يقوم بحفظ المعلومات بنفس الطريقة التي يعمل بها شريط الفيديو أو الكاسيت؛ إذ يقوم بحفظ الإشارات الإلكترونية على القرص الصلب المغناطيسي، وعند استرجاع هذه المعلومات يقوم بإعادة تشغيل هذه الإشارات على جهاز الحاسب. ويمكن الكتابة والقراءة والحذف على هذا القرص. وتُقاس سعة القرص بالبايت؛ كأن تكون سعة القرص مثلاً: جيغا بايت أو تيرا بايت. والذاكرة المؤقتة (العشوائية) RAM؛ وهي تُبقي على المحتويات طالما الجهاز في وُضْع التشغيل، كما يمكن وبـنفس الكفاءة استخدام القرص الصلب الخارجي.

وإلى جانب القرص الصلب؛ فهناك العديد من وسائط تخزين وحفظ البيانات والمعلومات الخارجية؛ لعل من أهمها: أصبح الذاكرة المتنقلة Flash Memory، وهو أداة صغيرة متنقلة يمكن من خلالها حفظ واسترجاع البيانات باستخدام منفذ USB بجهاز الحاسب. وهو صالح لحفظ البيانات لمدة طويلة من الزمن دون أن يتأثر بعدم الاستخدام إلى جانب استخدامه السهل، وسعره الرخيص؛ فيوجد منه أنواع وسعات كبيرة ومختلفة تجعله من أكثر وسائط التخزين شيوعاً؛ إضافة إلى الأقراص المضغوطة (Compact Disk (CD التي تتميز بالقدرة الهائلة على تخزين واسترجاع المعلومات، وتتميز أيضاً بصغر حجمها وانخفاض سعرها، كما تتميز بشدة النقاء الذي توفره في أثناء استعراض المعلومات. ويوجد منها أنواع تختلف باختلاف خصائصها؛ فهناك CD-ROM وهي أداة تُستخدم لحفظ البيانات، ويمكن الكتابة عليها؛ لحفظ الملفات المختلفة، وعمل النسخة الاحتياطية، وعادة ما يُرمز للأنواع القابلة للكتابة والحفظ بـ (CD-R) أو (CD-RW). وهناك DVD-ROM؛ هي أداة مناسبة للبيانات المرئية، مثل: الأفلام والألعاب التي يتم عرضها على الحاسب الآلي، ويمكن تمييز الأقراص من نوع DVD القابلة للكتابة عليها وحفظ البيانات بالاسم DVD-R أو DVD-RW. (Stroman, 2014).

جهاز الماسح الضوئي Scanner:

هو جهاز من أجهزة الإدخال؛ إذ يقوم بتصوير الوثائق والمستندات والصور والكتب وغيرها، من وسيطها الأصلي إلى شكل رقمي؛ يمكن استعراضها وتعديلها وحفظها في الحاسب الآلي. ولكي يؤدي الماسح الضوئي عملية المسح؛ فإن هذا يتطلب أن يتصل بالحاسب الآلي عن طريق برنامج مُخصَّص يقوم باستيراد البيانات من الماسح الضوئي إلى الحاسب الآلي. كما تدعم بعض البرامج الخاصة بالتصميم استيراد البيانات من الماسح الضوئي مباشرة وإجراء التعديلات عليها؛ كبرنامج

الفوتوشوب مثلاً. وإذا كانت هذه الوثيقة الممسوحة نصاً يمكن إجراء التعديل عليه باستخدام مَيِّزة القراءة الآلية (OCR) Optical Character Recognition (موسى، ٢٠١٦: ٤٨)؛ إذ تحتوي بعض البرامج المتخصصة في قراءة النصوص، على خاصية تحويل صور النصوص الممسوحة، إلى نص يمكن تعديله، مثل: برنامج Adobe.

ويُعدُّ الماسح الضوئي عنصراً أساسياً في تقنية الأرشفة الإلكترونية؛ إذ يتمُّ من خلاله تحويل كافة وثائق المنظمة إلى وثائق إلكترونية لإدخالها في نظام الأرشفة، وتُوجد خيارات مُتعدِّدة أمام المنظمة لاختيار الجهاز المناسب لاحتياجات العمل؛ إذ يتمُّ الاختيار حسب عدَّة عوامل؛ منها: حجم العمل إذا كانت كمية الوثائق الممسوحة كبيرة، ونوع الوثائق المراد مَسحها، وكذلك سرعة العمل المطلوب. كما تؤثر الميزانية المُخصَّصة وحجم الجهاز وتوفُّر المكان المناسب له؛ على عملية الاختيار؛ إضافةً إلى جودة برنامج الجهاز والمزايا التي يوفرها مثل: OCR، أو برنامج التصميم وغيرها.

وبعد رَصْد عدَّة مواقع للشركات المتخصصة في إنتاج وبيع الماسحات الضوئية لعام ٢٠١٩م، مثل: الشركات المصنَّعة Canon, HP, Brother - يُمكن تمييز أنواع مختلفة من الماسح الضوئي؛ وذلك حسب الغرض منه، وطريقة استخدامه، وطاقته في العمل، ونوع المواد المراد مَسحها. ومن أبرز هذه الأنواع: الماسح المُسطَّح؛ إذ يُستخدَم كآلة تصوير الأوراق، وهو مناسبٌ لأنواعٍ مختلفةٍ من الوثائق والصور والكتب والمجلات والبطاقات وغيرها. والماسح السَّاحِب للورق الذي يقوم بواسطة المُلقم الآلي للأوراق بِسَحْب الأوراق، ومَسحها، وتختلف إمكانيات الماسح الضوئي من جهازٍ لآخر. كما يتميَّز الماسح المتنقل بِصِغَر حجمه ومناسبته لوضعه في حقيبة الحاسب المحمول، ويمكن وصله كذلك بالهاتف الذي؛ في حين يُستخدَم الماسح اليدوي وهو ماسحٌ يتمُّ مَسكه باليد لقراءة بيانات معينة، مثل: أسعار المنتجات، أو قراءة رمز التشفير (الباركود) الخاص ببيانات الوثائق مثلاً؛ إضافةً إلى وجود أجهزة مَسح أخرى تؤدي وظائف خاصة، مثل: مَسح بصمة الأصابع، مَسح الوجه، أو بصمة العين أو مَسح الشيكات، أو البطاقات وغيرها.

ومن خلال مقارنة سريعةٍ للمنتجات المعروضة في مواقع هذه الشركات المتخصصة؛ وُجد أنه على الرغم من اختلاف أنواعها وأغراضها؛ فإنها تتشابه في التركيز على توفير خصائص

أساسية، من أبرزها: دقة الوضوح Resolution، وعادةً ما تكون الكثافة النقطية المناسبة للعمل المكتبي ما بين (٣٠٠-٦٠٠) نقطة بالبوصة، وهي كافية لتأمين درجة وضوح مناسبة للوثائق والصور. وإمكانية المسح الملون أو الأبيض والأسود؛ مع ضمان تدرجات الرمادي؛ لتلبية كافة احتياجات العمل؛ إضافةً إلى سرعة المسح وتُقاس بعدد المستندات التي يمكن مسحها خلال دقيقة، وهي مختلفةٌ بحسب نوع وإمكانات الجهاز المُستخدَم. وتتميز بعض الأجهزة بإمكانية تغذية المستندات آلياً Auto sheet feeder، وتختلف الطاقة الاستيعابية من جهاز لآخر. كما يمكن النظر إلى حجم المستندات الممسوحة A4- A3: في عملية الاختيار، وعادةً ما يُصمَّم الماسح الضوئي لمسح مستندات بقياس A4؛ غير أنه يجب التأكد من إمكانية مسح أحجام أكبر وأصغر من ذلك؛ إضافةً إلى توفر خاصية مسح وجهي الورقة Duplexing؛ سواءً بالتغذية التلقائية أو اليدوية.

جهاز الطابعة Printer:

وهي من أجهزة الإخراج؛ إذ تقوم الطابعة بتوفير نسخة ورقية من المعلومات المعروضة على الشاشة. وتتنافس الشركات المصنعة على توفير خيارات متعددة من الطابعات، تختلف بتقنياتها المُستخدمة، وبحجمها وتعدّد خياراتها. وبعد تصفّح المواقع المتخصصة بأشهر الشركات المنتجة للطابعات لعام ٢٠١٩م مثل: Hp, Canon, Epson، وغيرها، والمواقع التقنية المتخصصة (Horowitz, 2018)؛ (PcMagazain)؛ (Make use of, 2017)، يمكن تمييز أبرز هذه الأنواع، وهي:

١- الطابعة النقطية Dot Matrix:

هي من الطابعات التي تستخدم خاصية الطرق على شريط الحبر، بتقنية مشابهة للآلة الكاتبة التقليدية؛ إذ يحتوي رأس الطابعة على مجموعة من الإبر المرتبطة بمطارق تضرب شريط التحبير؛ ليؤثر في الورقة. وكلما زاد عدد الإبر؛ زادت جودة ودقة الطباعة. وتتميز الطابعات النقطية بتحملها للعمل المتواصل، وهي رخيصة الثمن، قليلة استهلاك الحبر، ومناسبة لطباعة الكشوف والفواتير والنماذج المُكربنة؛ إذ يمكن الطباعة على أكثر من نسخة في نفس الوقت بواسطة عملية الطرق، مع إمكانية استخدام الورق المتصل أو المنفصل، ويُؤخذ عليها صوتها العالي، وقلة جودتها.

٢- الطابعة النافثة للحبر Ink Jet Printer:

تتم عملية الطباعة بواسطة نفث الحبر من فتحات صغيرة على الورق، وتتميز بطباعة ذات دقة ووضوح عاليين؛ تفيد في طباعة الصور الملونة واللوحات الإرشادية والمنشورات، ويؤخذ عليها غلاء الحبر، وكذلك الحاجة للانتظار حتى يجف الحبر بعد الطباعة. وهي متوفرة بنوعين: أبيض وأسود، وملون. وتتمكّن بعض الطابعات من هذا النوع من طباعة الصور الفوتوغرافية بجودة عالية؛ علماً بأن أول شركة صنّعت هذا النوع الجديد من الطابعات هي شركة Hewlett-Packard عام ١٩٨٤م، وأطلقت عليها اسم Ink jet printers؛ وتبعتها شركة Canon عام ١٩٨٦م، وكلاهما له نفس فكرة العمل. وتوجد عدّة أنواع من الطابعات التي تستخدم تلك التقنية؛ منها:

- **الطابعة المستقلة Single-Function inkjet printer:** هي طابعة تقوم بوظيفة واحدة فقط، مع إمكانية الطباعة باللونين الأبيض والأسود، أو الملون، وتحتاج عادةً إلى أربع عبوات من الحبر، وتعدّ بديلاً جيداً للطابعة الملونة القليلة التكلفة مقارنةً بالطابعة الليزرية الملونة، وتتميز بسهولة الاستخدام، وإمكانية استخدامها من أكثر من مُستخدم، مع توفير خيارات طباعة تلائم احتياجات العمل، مثل: الطباعة على وجهين، طباعة مُسوّدة موفّرة للحبر؛ إذ يمكن توفير ٥٠٪ من الحبر، وهي أيضاً جيدة في طباعة المستندات، ويمكن استخدامها كذلك في طباعة الصور.

- **الطابعة المتعددة الوظائف Multifunction Printer (All in one):** هي جهازٌ يقوم بعدّة وظائف، وتشمل إضافةً إلى الطابعة النافثة للحبر، ماسحاً ضوئياً وآلة تصوير مستندات وأحياناً فاكس؛ يمكن أن تُستخدَم لخدمة المسح الضوئي وتصوير المستندات والفاكس بالإضافة إلى الطباعة. وهي مفيدةٌ في العمل المكتبي؛ إذ يتم التعامل مع المستندات الرسمية وأرشفتها. ومن أهم مزاياها توفيرها للمساحة، وبالمقابل يؤخذ عليها استهلاكها الكبير للحبر.

- **طابعة الصور Photo Printer:** تتميز بجودة الطباعة التي تجعلها أكثر ملاءمةً لمحترفي التصوير، الذين يفضلون الجودة التي تحققها لهم، والتي صُممت للطباعة على الورق المخصّص للصور بدقة عالية مع استخدام من (٦-١٢) عبوة حبر؛ مما يزيد من جودة

الصورة وهذا ما يجعل تكاليفها عالية. وهي متوفرة بإمكانيات أخرى، منها: الطباعة، المَسَح، النّسخ.

- الطابعات المحمولة **Portable Printers**: هذا النوع من الطابعات خفيف الوزن، وصغير الحجم، ومنخفض الدقة مع أنه غالي الثمن. وتكون الطابعات المحمولة غالباً نافثة للحبر وتناسب العمل المتنقل، واستخدام الحاسب المحمول؛ إذ يمكن حملها ضمن حقيبة الحاسوب المحمول، كما يمكن إرسال أوامر الطباعة من الهاتف الذكي أو الجهاز اللوحي، أو الكاميرا باستخدام الشبكة أو BlueTooth.

٣- الطباعة الليزر **Laser Printer**:

من أحسن وأجود الطابعات في الطباعة النّصية، ومع أنها أعلى سعراً من الطابعة النافثة للحبر؛ فإن الجودة والسرعة تجعلها أكثر الطابعات شيوعاً. وهي تعمل بنفس طريقة آلة التصوير. وتستخدم الطابعة الليزرية شعاع الليزر؛ لرسم الصورة باستخدام شحنات إلكترونية على سطح الأسطوانة، وعندما تصل هذه الشحنات إلى الحبر الجاف أو السائل سيعلق الحبر في الأماكن التي ليس بها شحنات، وعندما يمر الحبر من الأسطوانة ينتقل الحبر إلى الورقة وتنتج الصورة (Printerland, 2018). ووفقاً للمواقع الرسمية للشركات المصنعة لها عام ٢٠١٩م؛ Hp, Brother, Canon وغيرها؛ فإنه يوجد نوعان من الطابعات الليزرية حسب الألوان التي تستخدمها: أبيض وأسود، أو ملون؛ إذ تستخدم الطابعة الملونة عدة عبوات من الحبر؛ لإخراج الصورة طبق الأصل. وتتوفر الطابعة الليزرية بأحجام متعددة، وهي مثالية للاستخدام المتكرر والطباعة السريعة، كما تكفي عبوة الحبر لآلاف الأوراق المطبوعة.

٤- أنواع أخرى من الطابعات:

- الطابعة الحرارية **Thermal printer**: أبرز ما يميز هذه الطابعة؛ هو عدم استخدامها للحبر عند الطباعة؛ فهي تعتمد على مبدأ تسخين ورق حراري شديد الحساسية للحرارة في الأماكن المطلوب طباعتها؛ مما يؤدي إلى تغيير لونه وظهور المحتوى، وغالباً ما يكون ملفوفاً على شكل بكرّة، تُستخدم في طباعة الإيصالات والفواتير وغيرها. ويوجد أنواع متعددة منها المكتبية ومنها المحمولة، وفقاً للشركات المصنعة لها عام ٢٠١٩م، مثل: Hp, Brother.

- طابعات الحبر الصلب **Solid Ink Printers**: هي طابعات تستخدم تقنية انصهار أصابع الحبر وفقاً للنص المراد طباعته. ورغم جودة الطباعة؛ فإن هذا النوع من الطابعات غير متوفر بكثرة، وغالباً ما تكون صغيرة وقابلة للحمل، ويؤخذ عليها حاجتها إلى فترة تسخين قبل الشروع بالعمل، ومن الشركات المصنّعة لها Xerox.
- طابعات LED: هي مشابهة لتقنية طابعة الليزر؛ غير أنها تستخدم تقنية إضاءة LED في الطباعة، وتتميّز بالهدوء وسرعة الطباعة، كما أنها أكثر توفيراً في استهلاك الطاقة، (Printerland, 2018)، ومن الشركات المصنّعة لها عام ٢٠١٩م، شركتا OKI, Xerox.
- الراسمات: هي التي تناسب الصور المعقّدة والخرائط الهندسية ذات الأحجام الكبيرة.
- الطابعات ثلاثية الأبعاد **3D Printers**: هي تقنية تصنيعية مضافة تُستخدم لإنشاء عناصر ثلاثية الأبعاد بالاعتماد على النماذج الرقمية، عبر طباعة طبقات متتالية لطبقات من المواد؛ إذ استبدلت الحبر بمواد أخرى، مثل: البلاستيك، والزجاج، والخشب وغيرها. من تطبيقاتها: الرعاية الصحية، المعدات والأدوات، منتجات مخصّصة وغيرها.
- بالإضافة إلى بعض الطابعات الصغيرة التي تؤدي مهمة محدّدة، مثل: طباعة بطاقات العضوية، طابعة الباركود، طابعة الفواتير وغيرها.

عوامل اختيار الطابعة المناسبة:

إن اختيار الطابعة المناسبة يُعدّ من التحدّيات؛ نظراً لتنوّع الخيارات المتاحة، التي عادةً ما تكون متغيرةً ومتجدّدةً. ويجب تقييم تلك الخيارات واختيار ما يناسب حاجة العمل، مع تقدير التكلفة المستقبلية للأحبار والصيانة والمستلزمات؛ وذلك بالنظر إلى عدد من الخصائص التقنية الخاصة بها، والتي تستعرضها المواقع الرسمية للشركات المصنّعة لها لعام ٢٠١٩م؛ منها: درجة الوضوح Resolution التي تحققها الطابعة، وهي مقياس لجودة الطباعة، وتُقاس عادةً بعدد النقاط المقروءة في البوصة (Dot per Inch (dpi)، وفي حال الطباعة الجيدة نحتاج إلى (600 dpi، وهي مناسبة كذلك لطباعة الصورة، وكلما زادت؛ كانت الصورة أجود. أمّا في حال طباعة المسوّدات؛ فإن الطباعة تحتاج إلى (300 dpi. كما تُعدّ السرعة من العوامل التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند اختيار الطابعة، وتُقاس

عادةً بعدد الأوراق المطبوعة في الدقيقة الواحدة. وتؤثر عدة عوامل على سرعة الطباعة، من هذه العوامل: نوع الطباعة، عدد النقاط المقروءة في البوصة على سرعة الطباعة، نوع الصورة المطبوعة، الطباعة بالألوان أو بالأبيض والأسود وغيرها من العوامل الأخرى. ويُعرف عن الطابعة الليزرية أنها أسرع أنواع الطابعات.

وتحتوي الطابعات على ذاكرة مدمجة تساعد على تسريع عملية الطباعة. وكلما زاد حجم الذاكرة؛ زادت المرونة والسهولة في الاستخدام. وتتميز أغلب الطابعات بإمكانية ربط الطابعة بشبكة العمل واستخدامها من عدة أجهزة وبكفاءة عالية، وإمكان إرسال العمل لاسلكياً باستخدام Wi-Fi أو Bluetooth، وتحرض الشركات المصنعة للطابعات على ضمان الصوت الهادئ في أثناء العمل، وتوفير تكاليف التشغيل ما أمكن مثل تخفيض مستوى استهلاك الكهرباء والجبر وحاجتها إلى الصيانة.

آلة التصوير Photo Copy:

هي جهاز لا غنى عنه في المكتب؛ مهمته تصوير نُسخ ورقية من الأوراق والمستندات، ومع سيطرة تقنية الحاسب الآلي على التقنية المكتبية؛ فإن آلة التصوير قد واكبت هذا الاتجاه؛ من خلال إمكانية اتصالها بالحاسب الآلي؛ لتقوم مقام الطابعة؛ إذ يمكن أن تتلقى أمر الطباعة مباشرة من الحاسب إلى آلة التصوير، دون الحاجة إلى الطابعة، كما أنها فعّالة في تصوير نُسخ من الأوراق التي لا توجد نسخة إلكترونية منها. وبسبب ارتفاع تكاليف آلة التصوير نسبياً؛ فإن بعض المنظمات الصغيرة قد تفضل استئجارها للتخلص من تكاليف تشغيلها وصيانتها، أو أن تتعامل مع المكاتب الخارجية المتخصصة بالتصوير والتي تقدم خدمات تصوير أوراق مع خدمات أخرى مكّلة، مثل: التدبيس، أو التخريم، أو التغليف.

تعتمد آلة التصوير على تقنية الكهرباء الساكنة؛ فعند وضع مستند ليتم نسجه داخل الآلة؛ يتم تسليط ضوء قوي جداً على النص الأصلي؛ ومن ثم يتم عرض صورة الصورة الأصلية على أسطوانة دوارة حسّاسة بالكهرباء، تؤثر على المناطق المظلمة والخفيفة من الأصل على الشحنة الكهربائية الموجودة في أسطوانة الطباعة، بعد تعريضها للنسخة الأصلية، تتحوّل أسطوانة ناسخة إلى مسحوق الجبر الذي يلتصق بالمناطق المشحونة كهربائياً وتلامس

الأسطوانة مع قطعة جديدة من الورق؛ بحيث تقوم بنقل الحبر إلى الورقة؛ مما يؤدي إلى إنشاء نسخة. كما يمكن أن يتم تكبير إسقاط الضوء من الأصل على الأسطوانة النسخة؛ وبالتالي يحدث تكبير أو تصغير حجم الاستنساخ (Stroman, 2014).

إنَّ الغرض الأساسي من آلة التصوير؛ هو القيام بنسخ الأوراق؛ وذلك عن طريق تسليط الضوء على الورقة الأصل وتصويرها واستخراج العدد المطلوب من النسخ. وأياً كان نوع الأجهزة المُستخدمة؛ فيجب أن تلبي احتياجات العمل وتحقق المزايا من استخدامها وهذا يتطلب ضرورة تمتعها بالجودة العالية المتمثلة بعدة خصائص وفقاً للمواقع الرسمية للشركات، (Konica Minolta, Xerox, Canon) لعام ٢٠١٩م؛ منها: قدرتها على التعامل مع وثائق ذات عدد كبير بسرعة ودقة مع توفر خيارات مُعدّدة في الإعدادات تمكّن المستخدم من اختيار المناسب له وفقاً لاحتياجات العمل، مثل: إمكانية العمل بالألوان أو أبيض وأسود، الطباعة أو التصوير على وجهي الورقة، التشغيل الموفّر للطاقة وغيرها. إلى جانب توفر خاصية السحب التلقائي للأوراق وإمكانية التصوير في مجموعات وفق خيارات متعددة من الفرز والتصنيف والتجميع باستخدام التديس، أو بدون تديس باستخدام عدّة صينيات من الأوراق وبمقاسات مختلفة.

وتتوفّر في معظم آلات تصوير الأوراق حالياً إمكانية ربطها مع أجهزة أخرى، أو استخدام برامج لربطها مع الحاسب الآلي؛ لتعمل كطابعة، بالإضافة إلى احتوائها على معالج صغير يمكن من حفظ نسخة من الصور، مع إمكانية استقبال الملفات عبر شبكة Wi-Fi أو البلوتوث من أي جهاز أو بتحميله من أصبع ذاكرة الفلاش، وهي مُجهزة للعمل وفقاً للمعايير العالمية لكفاءة الطاقة، مثل: Energy Star التي تصدر تصنيفات بهذا الخصوص.

بعض الإرشادات الخاصة باستخدام آلة التصوير:

- تغيير عبوة الحبر حال نفاذها؛ لتلافي تبهيت الصورة، مع ضرورة الانتباه إلى وجود مخزون إضافي من العبوات في المكتب؛ لتجنّب تعطل العمل.
- في حال كانت الصورة غير واضحة؛ فإن أسباب ذلك تكون متعددة، منها: وجود بقع أو أوساخ في الزجاج الخاص بالآلة التصوير، أو أن عبوات الحبر غير الجيدة قد تلوث الورق

وتتشكّل عليها بقع الحبر التي تشوه المنظر أو تخفي جزءاً من المعلومات. وقد يكون ذلك بسبب وجود مناطق غامقة في الورقة الأصل، مثل تظليل النص؛ مما يؤثر على جودة الورقة المصورة.

- مشكلات عند سحب الورق، مثل: تعليق الورق، أو حدوث تجاعيد في الورقة، ويكون هذا غالباً بسبب رطوبة الورق أو عدم وضع الأوراق في الصينية الخاصة بها بالشكل الصحيح، أو قد يكون هناك عائق يسد مخرج الورق.

جهاز الهاتف Telephone:

يُعدُّ جهاز الهاتف ومنذ اختراعه في القرن التاسع عشر الميلادي؛ الجهاز الثابت الوحيد بين الأجهزة المكتبية القديمة والحديثة؛ ذلك لأنه قد طرأت على وظائفه تغييرات واكبت عصر التقنية؛ فأصبح بالإمكان ربطه بالإنترنت وشبكة العمل، وأمكن بواسطته الحصول على العديد من الخدمات ولمسافات بعيدة، من البريد الصوتي إلى نظام الردّ التلقائي، وإرسال الفاكسات، وعقد المؤتمرات الصوتية، والكثير من المهام التي مكّنته من الحصول على مكانه بين أجهزة المكتب.

أُسْتُبدِلَ نظامُ التبديلات اليدوي بنظام إدارة التبديلات التي تَمَّت حوسبتها؛ لتصبح ملائمةً للمنظمات التي يعمل بها عددٌ كبيرٌ من الموظفين؛ بحيث تعطي لكل فردٍ فيها رقماً خاصاً يستقبل ويرسل المكالمات الداخلية والخارجية بشكلٍ مباشرٍ مرتبطٍ بالتحويلة الخاصة به؛ مما سهّل كثيراً من إجراء المكالمات الهاتفية، ويسرّ أداء المهام؛ وخاصةً بالنسبة للإدارات والأقسام التي تتطلّب الاتصال مع المتعاملين داخلياً وخارجياً، مثل: الاستقبال، والعلاقات العامة، وخدمة العملاء (Stroman, 2014). ومن خلال الرجوع إلى بعض مواقع الشركات والمواقع المتخصصة بتقنية الهاتف لعام ٢٠١٩م، مثل: Cisco, Panasonic, AT&T، يمكن تمييز الأنواع التالية من الأنظمة المستخدمة حالياً في المنظمات والخاصة بالاتصال الهاتفي:

١- نظام الخطوط المتعدّدة Multi-line telephone:

هو الحلُّ المناسب للمنظمات الصغيرة الحجم؛ إذ يسمح بالردّ على المكالمات الهاتفية الواردة من أيّ مكانٍ خارج وداخل المنظمة، مع إمكانية التحويل إلى أيّ هاتف؛ ففي حال

انشغال خط هاتفي يمكن التحويل مباشرةً إلى هاتف الخط الآخر لاستقبال المكالمات. ويُعدُّ هذا الإجراء مثالاً للتحويل من جهاز المدير إلى جهاز السكرتير في حال انشغال خط المدير باستقبال مكالمات.

ويمكن هذا النظام المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم من توفير التكاليف؛ إذ يمكن بتوفير خطين أو أربعة خطوط من تأمين الاتصال الفعال وأداء الأعمال بشكلٍ يحسِّن الإنتاجية ويُسهِّم في الاستجابة السريعة لاتصالات العملاء؛ وبالتالي تحقيق رضاهم عن الخدمات المقدَّمة، ومن جهةٍ أخرى يُحقِّق النظام كفاءة الاتصال بين الأفراد في المكتب؛ وخاصةً فِرَق العمل من خلال المرونة في الوظائف والخيارات المتاحة، مع إمكانية إضافة المزيد من الخطوط في حال تطوُّر نموِّ المنظمة. وتقنياً؛ يقع هذا النظام في مرحلةٍ وسطى بين نظام الخطوط التقليدية ونظام (PBX) (Private branch exchange)؛ من خلال استخدام وحدة تحكمٍ مركزية؛ علماً بأن هذا النوع من الأنظمة قد استفاد كثيراً من تقنية نظام الاتصال بالإنترنت لتحقيق مزايا كبيرة وبتكلفة أقل (Turner, 2018؛ Business Frontier, 2018).

٢- النظام الصوتي باستخدام بروتوكول الإنترنت (VoIP): Voice over Internet Protocol

هي تقنيةٌ تطوَّرت بسرعة وأُسْتُخْدِمَتْ في أكثر المنظمات؛ وهي تسمح بإرسال الصوت عبر الإنترنت بدلاً من استخدام الخطوط الهاتفية، وتتميز بقلَّة التكلفة وإمكانية الاتصال عبر مسافات بعيدة. وأجهزة الهاتف التي تَسْتَخْدِمُ تقنية بروتوكول الإنترنت مشابهةً للأجهزة العادية؛ ولكن بدلاً من الارتباط بخط الهاتف يتمُّ الارتباط بشبكة الحاسب الآلي، ويحتاج إلى تشغيله مُعدَّات وبرامج لتحقيق هذا الارتباط.

وبارتباط جهاز الهاتف بالحاسب الآلي؛ تمَّ تصنيعُ أجهزة هاتفية تحتوي على خصائص مُعيَّنة أكثر تعقيداً مُزوَّدة بأزرار إضافية، مثل: إمكانية تخزين الأرقام، وإعادة الاتصال التلقائي، وسجل بالمكالمات الصادرة والواردة، والتي لم يتم الرَّد عليها، مع تزويدها بمكبِّر صوت يُسهِّل عملية الاجتماعات الصوتية، وإمكانية الرَّد التلقائي، وإمكانية تحويل المكالمات بشكلٍ آلي، وغيرها من الخصائص العملية التي تسهِّل إجراء الاتصال الهاتفي الفعال في بيئة العمل. ووفقاً لموقع (Cisco, 2019)؛ فإن النظام يحافظ على مَيِّزات الهاتف التقليدية، مثل: الخطوط المتعددة، وإعادة توجيه المكالمات وتبديلها، وعقد المؤتمرات الصوتية، من خلال شاشة اللمس التي تحتوي

على مفاتيح أوامر واضحة، مع توفر إمكانيات هواتف المؤتمرات التي تضمن توافقاً مع الوسائل المساعدة السمعية، وسهولة التوصيل بسماعات خارجية، وتزوّد المستخدم بتنبيهات مسموعة ومرئية. كل ذلك بتكاليف منخفضة فيما يتعلق بالتركيب وتوصيل الكابلات.

كما يتيح النظام خيارات للتصرف في حال عدم وجود الشخص على مكتبه؛ فهناك عددٌ من الحلول في جهاز الهاتف، منها: البريد الصوتي لاستقبال الرسائل الصوتية من المتصلين؛ إذ يمكن تسجيل الرسائل الصوتية الواردة في النظام؛ ومن ثم يمكن للشخص الاستماع إليها حال رجوعه. وكذلك إمكانية تحويل المكالمات إلى شخص آخر، أو إلى نفس الشخص في مكان آخر. كما يمكن ربط الاتصال الهاتفي ببرنامج Outlook؛ إذ يمكن الاستماع إلى الرسائل الصوتية بواسطة البريد الإلكتروني كمرفق في رسالة.

٣- النظام الهاتفي المعتمد على الحوسبة السحابية Cloud-Based Phone Systems:

تفضّل العديد من المنظمات اليوم، أنظمة الاتصالات الهاتفية الافتراضية القائمة على الحوسبة السحابية، كأنظمة مُستضافة عبر نظام VoIP للعديد من المستخدمين؛ بدلاً من أنظمة مجموعة الخطوط المتعددة العادية. وهناك العديد من المزايا لهذه الميزات؛ لعلّ من أهمّها: التخلص من أجهزة الهاتف التقليدية واستبدالها بشبكة افتراضية يمكن أن تكون أرخص بكثير، ويمكن الوصول إليها في أي مكان، ويمكن استخدامها على الأجهزة الموجودة، مثل: أجهزة الكمبيوتر، والهواتف المحمولة. هذه الأنظمة أكثر تنوعاً وقابلية للتطور مع عدم وجود قيود مادية على عدد الخطوط التي يمكن الحصول عليها؛ لأن الخطوط الافتراضية المتعددة لا تحتاج إلى تثبيت وإلغاء تثبيت؛ مما يتيح مرونة أكثر في تلبية احتياجات العمل والعملاء على حدّ سواء (Business Frontier, 2018).

ومهما كان النظام المستخدم في المنظمة؛ فإنه لا بد من توفير خدمات هاتفية تعمل على تعزيز الاتصالات الداخلية والخارجية. ومن هذه الخدمات (Stroman, 2014):

- خدمة انتظار المكالمات للأفراد، عند انشغال الخط بمكالمة، وفي حال ورود مكالمة أخرى يتم إعطاء نغمة للإشارة إلى ذلك، وفي حال الرغبة يمكن وضع المكالمة الحالية في وضع الانتظار واستقبال المكالمة الجديدة.

- اختيار أرقام الذين يمكن وضعهم في حال الانتظار، وتوفير إمكانية إعادة توجيه المكالمات؛ إذ يمكن تحويل المكالمات لجهاز آخر يمكن تحديده عندما يتعين عليك ترك المكتب.
- برمجة قائمة بالمتصلين الذين يمكن تحويل مكالماتهم لك، مع إمكانية إجراء مكالمات هاتفية مع أكثر من شخص؛ ثلاثة أو أكثر، والمشاركة في نفس الوقت في المناقشة.
- إظهار رقم المتصل واسمه؛ تمكّن من إتاحة اختيار الرد من عدمه. وإمكانية وضع قائمة بالأرقام المسموح لها بالاتصال؛ في حين يتم حجب الأرقام الباقية.
- تكرار الاتصال آلياً في حال انشغال الخط المطلوب حتى يصبح متاحاً، كما يمكن للمستخدم أن يرسل أو يتلقى الرسائل الصوتية التي تعمل عمل جهاز الرد التلقائي بدون استخدام أجهزة إضافية.
- خدمة الاتصال المجاني، مثل (٨٠٠)؛ إذ يمكن أن توفر المنظمة لعملائها الاتصال المجاني؛ بحيث تقوم المنظمة بتسديد تكاليف الاتصال، وتعدّ خطوة جيدة لبناء علاقة حسنة مع العملاء لتسهيل الإجابة عن احتياجاتهم.
- خدمة الاتصال، مثل (٩٠٠)؛ وهو مرتبط بخطوط لتزويد العملاء بالمعلومات، ورغم أن العميل يدفع لقاء هذه المكالمات للمنظمة صاحبة الرقم؛ فإنه في المقابل سيحصل على المعلومات التي يرغب بها على مدار اليوم، وغالباً تصلح في حالات طلب الدعم الفني، أو الرد على المشكلات التقنية أكثر منها لطلب تقديم سلعة أو خدمة.
- الاجتماعات عن بُعد؛ يمكن تخفيض تكاليف الانتقال إلى موقع الاجتماع من قبل الأعضاء من خلال الاجتماع عن بُعد بواسطة استخدام جهاز الهاتف؛ إذ يتصل الأعضاء بجهاز رئيس الاجتماع الذي يقوم بربطهم للاجتماع، وعادةً ما يتم ربط جهاز الهاتف بالإنترنت وجهاز الحاسب؛ بحيث يتمكن الأعضاء من مشاركة عروضهم في الاجتماع.

٤- الهاتف الجوال:

دخل الهاتف الجوال بقوة في الحياة الشخصية والعملية، وأصبح إحدى ضرورات التواصل مع الآخرين. عرّفه سليمان (٢٠١٨: ١٥٠) بأنه «أحد أشكال أدوات الاتصال والذي يعتمد على الاتصال اللاسلكي عن طريق شبكة من أبراج البث الموزعة ضمن مساحة معينة»، ومع ارتباط أنظمة الهاتف النقال مع شبكة الإنترنت؛ أصبح أكثر من مجرد وسيلة للاتصال الشفوي؛ فقد

أحدث تحولات هيكليّة في بنية العملية الاتصالية، وأتاح للمستخدمين إمكانياتٍ غير محدودة للاختيار والتفاعل الحر مع الآخرين، ومكّنهم من الاستفادة من خدمات الإنترنت بدون الحاجة إلى جهاز الحاسب الآلي؛ فقد وفّرت لهم تقنية الهاتف الجوال كفاءة التبادل الرقمي للمعلومات، وأنشأت طرقاً جديدة لتقديم الخدمات، عن طريق طيف متعدد من التطبيقات التي غطت مجالات واسعة في قطاع الأعمال؛ مما شجع الحكومات على استخدام التطبيقات وتطويرها؛ لضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية، تحقق التفاعلية مع المستفيدين.

وعلى نطاق الاتصال الداخلي في المنظمة؛ مكّن الهاتف الجوال وتطبيقاته المختلفة من سرعة التواصل مع الأفراد في المكتب، وتعزيز عملية تبادل المعلومات. وبرزت أهميته في دعم القرار الجماعي بالمساعدة في إقامة اتصالات فورية؛ للحصول على صورة واضحة عن عملية توافق الآراء، وضمان استمرار تدفق الاتصالات تمكّن من إعطاء معلومات كافية تساعد في اتخاذ القرار (سليمان، ٢٠١٨؛ الأرياني، ٢٠١٩).

أجهزة مكتبية أخرى:

١- الفاكس:

يمكن تعريف الفاكس بأنه جهاز يُستخدم لإرسال الرسائل إلكترونياً عبر شبكة الهاتف، وتتم عملية الإرسال بين جهازي فاكس، أو بين جهاز وحاسب آلي، أو باستخدام خدمة الفاكس عبر الإنترنت التي يمكن أن يتم من خلالها إرسال واستقبال الفاكسات (faxauthority, 2019)، وقد كانت بدايات الفاكس سيئة مع استخدام الورق الحراري والذي يتميز بالجودة المنخفضة وتكلفة ورق عالية مع عدم إمكانية الكتابة عليه، وعدم ثبات الحبر على الورق؛ ولكن بالاستفادة من تقنية الطابعات النافثة للحبر أو الليزرية؛ أمكن الحصول على جودة أعلى ودرجة وضوح أكثر، إلى جانب الخصائص العالية التي حققت السرعة في الإرسال والسحب التلقائي للأوراق المراد إرسالها (Stroman, 2014).

وعلى الرغم من أن الفاكس تمّ استبداله على نطاقٍ واسعٍ بالبريد الإلكتروني؛ فإنه لا يزال يُستخدم إلى الآن في إرسال واستقبال الوثائق؛ نظراً للإمكانيات الهائلة التي يتميز بها؛ من حيث السرعة والوضوح إلى درجة أنه يمكن ربطه بجهاز الهاتف لتلقي الرسائل الصوتية التي تشعر

بوصول الفاكس عندما لا يكون المتلقي في المكتب. فوفقاً للمواقع الرسمية للشركات المصنعة لعام ٢٠١٩م، ومنها: (Canon، Brother)، والمواقع المتخصصة مثل: (faxauthority, 2019) - لم تعد التقنيات المُستخدمة في الأجهزة الحالية مجرد جهازٍ ارتبط بشبكة الهاتف؛ بل واكب التطور وتم ربطه بجهاز الحاسب الآلي عبر جهاز الفاكس مودم الذي يمكن من ربط خطوط الهاتف لإرسال واستقبال الوثائق مع السماح للحاسب الآلي بإرسال واستقبال الرسائل. وباستخدام البرنامج الخاص بفاكس مودم؛ تنتقل الوثيقة إلى جهاز الفاكس المستقبِل، كما لو تم استخدام فاكس في إرسالها، كما يمكن حفظ الرسائل الواردة في جهاز الحاسب الآلي بعد أن يتم قراءتها والاطلاع عليها وطباعتها. وأصبح نظام الفاكس مربوطاً بنظام Fax serve- internet-based systems مرتبطاً بالإنترنت؛ يمكن المستخدم من إرسال واستقبال الفاكسات بدون الحاجة الفعلية إلى اقتناء جهاز. وتحتوي أجهزة الفاكس الحالية على وظائف متعددة؛ إذ يمكن استخدامها كطابعة، وماسح ضوئي، وآلة تصوير.

وقد يواجه مستخدمو الفاكس بعض المشكلات، لعل من أهمها: استقبال الكثير من الرسائل غير المرغوب بها، ويمكن تفعيل خيار عدم استخدام مثل هذه الرسائل في إعدادات جهاز الفاكس، أو عدم استقبال تأكيد الإرسال، ويمكن بعد التأكد من تفعيل هذه الخاصية في الجهاز، التأكد من ذلك بالاتصال الهاتفي بالمرسل إليه. كما يجب التأكد من استقبال كل الأوراق المرسلة بمقارنة عدد الورق المرسل مع الورق الذي تم استلامه، وفي حال وجود نقص؛ يجب الاتصال بالجهة المرسلة لإعادة الإرسال مرة أخرى؛ علماً بأنه لا يُفضل إرسال الملفات الكبيرة عن طريق الفاكس؛ فالعدد المثالي للإرسال بالفاكس يجب ألا يتجاوز ثلاث صفحات، وإن كان الملف أكبر من ذلك؛ فيجب التفكير في طريقة أخرى لتبادل الملفات غير الفاكس، مثل: البريد الإلكتروني، التخزين السحابي وغيرها؛ حفاظاً على استهلاك الورق والحبر.

٢- آلات غرفة البريد:

تضم غرفة البريد العديد من الأجهزة والمستلزمات التي تساعد في أداء الإجراءات الخاصة بالرسائل الصادرة والواردة؛ خاصة في حال التعامل مع عدد كبير جداً منها يومياً. ومع استخدام الأنظمة الخاصة بالاتصالات الإدارية واعتماد إرسال الوثائق إلكترونياً خفت الحاجة إلى مثل هذه الآلات؛ غير أنها لا تزال تُستخدم في مكاتب البريد وفي المنظمات

الكبيرة التي لا تزال تعتمد على التعاملات الورقية على نطاق واسع. ووفقاً للشركات والمواقع المتخصصة لعام ٢٠١٩م، مثل: (whitakerbrothers, allformailers)؛ فإن بعضاً من هذه الآلات يكون كالتالي:

- آلة طباعة (الباركود) وبيانات الرسالة.
- آلات طباعة العنوان، وهي آلات تقوم بطباعة الاسم والعنوان على المظاريف الخاصة بالرسائل الصادرة والإرساليات البريدية.
- آلة طباعة الطوابع؛ حيث تقوم برسم الطوابع على المظروف؛ لإثبات دفع تكاليف إرسال الرسالة لمكتب البريد، وعادةً ما يتم شحن الرصيد الخاص بها بالاتفاق مع مكتب البريد في المنطقة الموجودة فيها المنظمة. وتتغير التكلفة تبعاً لبُعد الموقع الجغرافي للمرسل إليه، وكذلك تبعاً لوزن الرسالة ويستخدم ميزانٌ مخصص لذلك الغرض.
- آلة طي الورق؛ مهمتها طي الرسالة بالشكل الذي تم اختياره، بما يناسب حجم المظروف الخاص بها.
- آلة إدخال الأوراق في المظاريف؛ حيث تتم هذه العملية آلياً بعد مرحلة طي الورق.
- آلة فتح المظاريف؛ وذلك بقص شريط رفيع جداً من المظروف مع الحفاظ على سلامة الأوراق داخله.

٣- آلة التغليف:

تُستخدم لتغليف التقارير والبحوث المختلفة باستخدام البلاستيك الشفاف أو الورقي، كما تُوجد خيارات مختلفة لتجميع التقرير باستخدام التدبيس أو التخريم مع وجود سلك أو غيرها من التقنيات المختلفة. كما يُمكن استخدامها للتغليف الحراري للبطاقات والأوراق المختلفة؛ إذ يتم حفظ الأوراق بالبلاستيك وتثبيتته بطريقة حرارية (Mybinding, 2019؛ Neopost, 2019).

٤- جهاز العرض Video Projectors:

يُستخدم لعرض البيانات والمعلومات على اختلاف أشكالها النصية والمرئية والصوتية للأغراض المختلفة: الاجتماع، التدريب، تقديم العروض المختلفة. وتُوجد منه أنواعٌ وأحجامٌ مختلفة تتميز كلٌ منها حسب قوة الإضاءة، استطاعة اللمبة ومدى استدامتها، درجة الوضوح، إمكانية التحكم بالصورة وغيرها. ويمكن الرجوع إلى بعض المواقع المتخصصة؛ لمعرفة خصائص كلٌ منها، مثل: موقع (ProjectorReviews, 2019).

٥- آلة إتلاف الأوراق:

تُستخدَم لحماية المعلومات المهمة بعد الانتهاء منها؛ بتقطيع الورق الخاص بها إلى شرائط طويلة رفيعة، وكلما كانت المعلومات مهمة؛ كانت هذه الشرائط أصغر وأدق، وهي تشبه سلة المهملات وفوقها جهاز يقوم بتقطيع الورق وينزل تلقائياً في السلة. يُوجد منها أحجامٌ مختلفة تناسب كافة الأغراض.

٦- الآلات الحاسبة:

تُستخدَم في المكتب أنواعٌ متعددة من الآلات الحاسبة اليدوية والكهربائية؛ منها الآلات المتخصصة في الأمور المحاسبية؛ خاصة المحوسبة منها، والتي يمكنها التعامل مع عددٍ كبيرٍ من الأرقام بدقة وسرعة.

ثانياً: البرمجيات والتطبيقات المكتبية:

تُعَدُّ البرامج والتطبيقات المكتبية عنصراً داعماً للعمل المكتبي، ويُقصد بالبرامج «التعليمات التي تُوجَّه إلى الحاسب الآلي؛ بغرض أداء مهمة معينة». (خليل، ٢٠١٤: ١٢٩)، أو هي «سلسلة من الأوامر على شكل خطوات تبين كيفية معالجة البيانات المختلفة، مثل: حل المسائل العلمية، أو حساب العمليات المحاسبية، أو تحليل الإحصائيات وتوزيعها حسب أصنافها المحددة وغيرها من العمليات العلمية والإدارية والاقتصادية». (الزهراني والزييري، ٢٠١٦: ٢٧). وتختلف البرامج المُستخدمة وفقاً لاعتبارات متعددة، وبعد الاطلاع على عددٍ من المواقع التقنية المتخصصة، ومنها: موقع computerhope، dzone، techspirited وغيرها؛ يمكن تصنيف عدّة أنواع من البرامج والتطبيقات المُستخدمة في المكتب؛ وذلك وفقاً لعناصر معينة.

أنواع البرامج:

يمكن تمييز البرامج وفقاً للوظائف التي تؤديها؛ إذ تشكّل برامج النظام System Software مجموعة البرامج العامة التي تقوم بإدارة موارد الحاسب الآلي، وتشمل العديد من الأنواع المختلفة، مثل: المشغل المركزي، الاتصالات وغيرها، وتعمل على ربط نظام الحاسب مع

برامج التطبيق (خليل، ٢٠١٤). أو كما عرّفها (الزهراني والزريقي، ٢٠١٦: ٢٨) بأنها «البرامج التي يستخدمها الحاسب الآلي؛ ليقوم بعمله على أكمل وجه، وتدير مختلف أنواع العمليات التي تتم في وحدات الإدخال ووحدات التخزين الرئيسية والثانوية، ووحدات الإخراج في أجهزة الحاسب». وهي تختلف عن برامج التطبيق Applications Software، وهي البرامج المُصمَّمة للمستخدم النهائي وتسمح بإنجاز مهمة محدّدة، وهي عبارة عن مجموعة من تعليمات الحاسب تكون مكتوبة بلغة البرمجة تُوجّه الأجهزة المادية للحاسب نحو أداء أنشطة تشغيل البيانات أو المعلومات؛ ومنها: برامج معالجة الكلمات وقواعد البيانات وغيرها. كما تُستخدم برامج تركيب الأجهزة مهمتها تثبيت الأجهزة المادية للحاسب الآلي؛ بحيث تصبح جاهزة للاستخدام، مثل: برامج تركيب الطابعة، الماسح الضوئي وغيرها. ويستخدم منشئو البرامج برامج مُخصّصة بحسب لغات البرمجة المُستخدمة تمكّنهم من إنشاء برامجهم، مثل: برنامج Visual Basic, Java وغيرها.

ومن جهة أخرى؛ يمكن تصنيف البرامج وفقاً لصلاحيات استخدام البرنامج والحقوق الفكرية لمُعدي البرامج (انظر الشكل رقم (٤-٣))، (Jaybhave, 2016)، وعادةً ما تكون البرامج المدفوعة الثمن Licensed Software عند شراء كلّ برنامج منها يحصل المستخدم على تصريح لحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركة المنتجة للبرنامج، وهذا التصريح مَنع الاستخدام غير المرخّص للبرنامج، وقد يحتوي على مفتاح تركيب البرنامج، والترخيص لعدد مُحدّد من المستخدمين، مثل: برامج MS Office؛ غير أن البرامج المجانية Freeware متوفرة؛ إذ يمكن استخدامها بدون دفع أيّ مبلغ مادي، وبدون قيود زمنية، إمّا لغرض المساهمة المجتمعية، أو لأغراض تجارية، عن طريق وُضع قيود على الوظائف المتاحة في البرنامج، على أن يُتاح المزيد منها مقابل مبالغ مدفوعة.

وإضافةً للبرامج المدفوعة الثمن والبرامج المجانية؛ تُوجد أنواع أخرى من البرامج تتيح الاستخدام الكلي أو الجزئي للبرنامج وفقاً لشروط معينة، مثل: البرامج التجريبية Shareware تعطى المستخدم تصريحاً لاستخدام نسخة تجريبية مجانية لفترة زمنية محدّدة، غالباً شهر، للمساعدة في اتخاذ قرار الشراء، أو إتاحة استخدام وظائف محدّدة فقط من البرنامج، وإذا أراد المستخدم المزيد منها؛ فعليه الدّفع للحصول على النسخة الكاملة. وبرامج التوضيح Demoware؛ هي برنامج يقوم فيه المستخدم بالاطلاع على إمكانيات البرنامج، دون أن تمكّنه من استخدام أيّ وظائف من وظائفها، فقط يمكنه استعراضها؛ بغرض المساعدة على

اتخاذ قرار الشراء. وبرامج التسجيل Registerware؛ وهي البرامج التي يمكن تحميلها والحصول عليها بمجرد إعطاء معلومات عن المستخدم والتسجيل في الموقع الخاص بالبرنامج. كما تتوفر البرامج المفتوحة المصدر Open Source، وهذه البرامج تتميز بخاصيتين مهمتين: الأولى أنها مجانية يمكن الحصول عليها من المنتج، والثانية أنها برامج يمكن تعديلها وتطويرها حسب احتياجات المستخدم؛ ولكن يؤخذ عليها أنها غير مناسبة للمستخدم العادي؛ إذ يجب أن يكون المطور يملك مؤهلات فنية مناسبة من هذه البرامج: برنامج التشغيل Linux، ويمكن الحصول على المزيد منها على الموقع www.sourceforge.net (Aker, 2017:21).



شكل رقم (٤-٣): أنواع البرامج وفقاً لصلاحيات الاستخدام والحقوق الفكرية.

وهناك معايير أخرى لتصنيف البرامج؛ منها: البرامج وفقاً لعدد المستخدمين، وتضمن برامج يستخدمها مستخدم واحد دون الحاجة للربط مع مستخدمين آخرين، وعادةً ما تأتي على شكل حزمة برامج تساعد على زيادة إنتاجية المستخدم، مثل: برامج معالجة الكلمات، الجداول الإلكترونية، الناشر المكتبي وغيرها. أو برامج مخصصة لربط مجموعة مستخدمين، مثل: برنامج البريد الإلكتروني. أو قد يتم تمييز البرامج وفقاً لعدد البرامج المتاحة؛ حيث توجد برامج مفردة يمكن اقتناؤها بمفردها، مثل: برنامج المضاد للفيروسات. أو أن تأتي البرامج على شكل حزمة من البرامج المتكاملة، مثل: برنامج MS Office.

الجدير بالذكر أنَّ أغلب هذه الأنواع المذكورة من البرامج تُستخدم في بيئة المكتب لإنجاز الأعمال؛ غير أن أغلب نوعين يتم استخدامهما في العمل المكتبي حسب الوظائف التي تؤديها، وهي: برمجيات النظام، وبرمجيات التطبيق.

برمجيات النظام System Software:

برمجيات النظام أو ما يُسمَّى بنظام التشغيل؛ هو برنامج يسمح بتشغيل بقية البرامج مع قوائم اختيارات وعمليات ووظائف متشابهة. ونظام التشغيل؛ هو مجموعة من القواعد التي يجب أن يتبناها بقية البرامج؛ فهو حلقة الوصل بين البرامج وبين مكونات الحاسب، ويُعدُّ Microsoft Windows من أشهر نظم التشغيل، وكذلك نظام Apple Macintosh لأجهزة الماكنتوش؛ إضافةً إلى نظامي Unix, Linux وغيرها؛ علماً بأنه يُمكن لأجهزة مانتوش استخدام نظامي تشغيل بشكل متوازٍ، وهما: Microsoft Windows، بالإضافة إلى النظام الخاص بها Apple Macintosh، والذي يمكنه كذلك من استخدام معظم التطبيقات التي تعمل على نظام MS Windows. (Stroman, 2014)، ونظراً لأن برنامج MS Windows هو أكثر أنظمة التشغيل استخداماً؛ فإننا سنلقي الضوء على أبرز مميزات (Stroman, 2014؛ البلقاسي، ٢٠١٧):

لعل أبرز ما يميز نظام Microsoft Windows الواجهة الرسومية؛ إذ يمكن النقر على الأيقونات الموزعة على سطح المكتب الافتراضي بواسطة الفأرة، هذه الأيقونات تمثل البرامج والمجلدات والملفات المختلفة. وتُعدُّ ملفات الحاسب من أهم الموارد التي يتم استخدامها عند التعامل مع نظام التشغيل فكل مستند أو صورة أو مقطع صوت يُعدُّ ملفاً في حد ذاته، وما يميز نسخة MS Windows 8 وما بعدها هو تمييزه بدعم ميزة شاشة اللمس. ويتم في هذا النظام تخزين البيانات والمعلومات باستخدام الملفات؛ إذ توجد أنواع مختلفة من الملفات؛ فهي إما الملفات الخاصة بالبرامج والتطبيقات المختلفة، أو الملفات التي يُنشئها المستخدم، أو يستقبلها ويخزنها في جهازه. ويُعبَّر عن كل ملف برمز رسومي خاص بالتطبيق الذي يستخدمه؛ فيمكن تمييز ملفات MS Word مثلاً بالرمز الأزرق الدال عليه.

يتكوّن النظام من عددٍ من المجلدات، وهي الملفات المنظمة والمجمّعة، والتي تُستخدم لحفظ موضوع واحد في مكان واحد، مثل: حفظ أجزاء البرنامج، أو تجمع جميع المستندات التابعة لموضوع معين. وهذه المجلدات تساعد على الحفظ المنطقي للمحتويات؛ مما

يساعد وبشكلٍ فعّالٍ في سهولة الرجوع إليها، ويمكن للمجلد أن يحتوي على مجلدات فرعية. يحتوي النظام على العديد من المجلدات، منها: مستندات وإعدادات، ملفات البرامج، الملفات المؤقتة. ويتم تمييزها بإعطائها مُسمّيات قابلة للتغيير حسب رغبة المستخدم؛ إذ يُتاح له تسمية المجلدات والملفات، ويُفضّل أن يكون الاسم دالاً على محتواه لتسهيل عملية الاسترجاع والتعامل معه. ويلحق باسم الملف رمز يُسمّى (الامتداد) مهمته توضيح نوع الملف أو البرنامج الذي تمّ استخدامه لإنشاء ذلك الملف. وهو غالباً يتكون من (٢-٤ حروف). ويتم الفصل بين الاسم والامتداد بنقطة. ويتيح نظام Ms Windows ترتيب عرض المجلدات والملفات بعدّة خيارات، منها: رموز صغيرة أو كبيرة أو قائمة مفصلة وغير مفصلة، أو بوضع المعاينة. كما يمكن فرزها وترتيبها وفق مُحدّدات معينة، مثل: النوع، تاريخ الإنشاء، الاسم وغيره.

يحقق النظامُ السهولة والمرونة في التعامل مع المجلدات والملفات المختلفة؛ بحيث يستطيع المستخدم التعامل مع عدّة عناصر، والقيام بعمليات، مثل: النسخ لعمل نسخة من الملف بغرض إرساله إلى جهة أخرى، أو بغرض إجراء التعديلات عليه مع الحفاظ على النسخة الأصلية. أو القص بغرض نقله من مكان إلى آخر عن طريق استخدام قص ثم لصق؛ حيث يمثل العملية المتبعة للنسخ والقص والتي تمكّن المستخدم من وضع الملف في المكان المطلوب. كما يمكن للمستخدم حذف مجلد أو ملف؛ وذلك بنقله إلى سلة المحذوفات، مع إمكانية استعادته من سلة المحذوفات. وتتمثل المرونة التي يوفرها النظام في إمكانية التعامل مع عددٍ من المجلدات أو الملفات بنفس الوقت شرط تحديدها بالنقر أو السحب، بشكل يمكن من تحديد عدّة عناصر متجاورة؛ وذلك بالضغط المستمر على مفتاح Shift مع النقر على بداية ونهاية العناصر المراد تحديدها. كما يمكن تحديد عناصر متباعدة بالضغط المستمر على مفتاح Ctrl، مع النقر على العناصر المراد تحديدها.

كما يُسهّل MS Windows البحث عن الملفات والمجلدات؛ لما لهذه الخاصية من أهمية، وخاصةً في حال الحاجة السريعة إلى إيجاد المعلومات في ظل ضغط العمل؛ وذلك بتوفير عدّة خيارات، بالنقر في الحقل المخصص للبحث في قائمة (ابدأ)، أو البحث في داخل كل مجلد على حدة من نافذة البحث المخصّصة في شاشة كلّ مجلد. هذه الشاشة التي تحتوي على بعض الأدوات المساعدة في عملية التنقل والوصول إلى الملفات والمعلومات المتعلقة بها؛ من هذه

الأدوات: شريط المهام الموجود أسفل الشاشة، وهو أداة تسهّل عملية التنقل بين الملفات المفتوحة، التي يعمل عليها من قبل المستخدم في الوقت نفسه، كما توفر المعلومات المتعلقة بالجهاز، مثل: التاريخ، الوقت، اللغة، الصوت وغيرها. بالإضافة إلى أدوات التحكم بالشاشة في شريط العنوان الخاص بكلّ مجلد أو ملف: زر الإغلاق، والتصغير، والحجم. مع وجود أشرطة التمرير الأفقية والعمودية للتحكم بالشاشة. ويوفر النظام إمكانية طلب مساعدة عن طريق النقر على إشارة الاستفهام الموجودة في الزاوية العليا الموجودة في شاشة كل مجلد.

ويمكن الوصول إلى جميع محتويات الجهاز من قائمة البدء، أو من المجلدات والملفات الموجودة على سطح المكتب، كما يُوجد في لوحة التحكم Control Panel عددٌ من الأدوات التي تساعد في ضبط الإعدادات الخاصة بالنظام، مثل: الإعدادات الإقليمية، العرض، الخطوط، البرامج وغيرها. ويوفر النظام عدداً من الاختصارات باستخدام لوحة المفاتيح للوصول إلى الأوامر المختلفة، مثل: نسخ (Ctrl + C) ولصق (Ctrl + V). كما يمكن من خلال ضغط الزر الأيمن للفأرة فتح القائمة المختصرة للأوامر الممكن تنفيذها حالياً في أي شاشة نشطة. وفي حال عدم استجابة أيٍّ من الملفات للأوامر، يمكن الضغط على مفاتيح (Alt, Ctrl, Delete) في نفس الوقت لإنهاء البرنامج.

التطبيقات المكتبية Application Software:

هي البرمجيات التي تساعد المستخدم على أداء الأعمال المكتبية وتسهم في رفع إنتاجيته. ومن هذه البرامج حزمة برامج Microsoft Office التي تُعدّ من أشهر البرامج الموجهة إلى المستخدم العادي؛ وبما يحقق أداء الأعمال المكتبية بسهولة ويسر، ويكاد لا يخلو منها جهاز مكتبي في أيّ منظمة على اختلاف مجالات عملها. وتتكوّن حزمة مايكروسوفت أوفيس MS Office من عدّة برامج، منها: برنامج Word, Access, Excel وغيرها. وهي مجموعة من البرامج التطبيقية التي تخدم أغراضاً متعددة، تم جمعها كحزمة لتساعد معاً على تحقيق أعلى درجات الكفاءة والإنتاجية للعمل المكتبي.

هناك الكثير من الخصائص المشتركة بين برامج MS Office؛ إذ تمّ تصميم واجهة كل برنامج لدعم الاستخدام الأمثل للبرنامج مع إمكانية التعديل عليها لتناسب تفضيلات المستخدم وأسلوب عمله. ويمكن للمستخدم من قائمة خيارات الموجودة في كل برنامج،

التعريف على التغيرات التي يستطيع اختيارها، بما يتناسب مع طريقة عمله، مثل: اختيار اللغة، وطريقة العرض، كما يمكن تعديل شريط أدوات الوصول السريع، وكذلك إضافة تبويبات جديدة ومجموعات جديدة من أزرار الخيارات وغيرها. وبالتالي تمّ توحيد الأوامر الرئيسية في كل برنامج؛ بغرض إنشاء نوع من الألفة لدى المستخدم، مثل الأوامر التالية: إنشاء ملف جديد، فتح ملف، والحفظ، الطباعة، تصدير ملف، إغلاق وغيرها. مع الحفاظ على تميز كل برنامج بالعناصر المتخصصة التي تدعم أغراض البرنامج.

وتشارك جميع البرامج في وجود شريط العنوان في أعلى الشاشة يحتوي على المعلومات المتعلقة باسم الملف واسم البرنامج؛ بالإضافة إلى وجود عددٍ من الأدوات التي يمكنها التحكم بالنافذة، مثل: تصغير، إغلاق. بالإضافة إلى شريط الوصول السريع. وباستخدام نظام التبويب الذي يصنف الأوامر المتشابهة لتسهيل إيجادها واستخدامها، مع إتاحة الفرصة للمستخدم بإنشاء وتخصيص التبويبات حسب احتياجاته.

وتتيح برامج MS Office المختلفة خيارات متعددة لتنسيق المعلومات والنصوص في الملفات على اختلاف أنواعها، مثل: التحكم في أنماط الخطوط، وإمكانية التحكم بالفقرات العادية والمرقمة، وإدراج رأس وتذييل الصفحة والصور والأشكال وغيرها. مع إمكانية إدراج عددٍ من الأدوات التفاعلية على الملفات المختلفة، مثل: الارتباطات التشعبية وإدراج التعليقات. بالإضافة إلى إتاحة العديد من القوالب المدمجة في كل برنامج، وإمكانية تحميل ما يستجد منها من موقع MS Office الرسمي، ونقصد بالقالب، كل مستند يحتوي على أساليب ورسومات وكائنات وعينة نصية مهيأة مسبقاً، هدفها توفير وسيلة لإدراج النص الخاص بالمستخدم لتوفير الوقت والمساعدة على الحفاظ على هذه المستندات (البلقاسي، ٢٠١٧). كما تمكن هذه البرامج المستخدم من إنشاء القوالب الخاصة، مثل: إنشاء قالب رسالة في برنامج MS Word بحسب القواعد المعتمدة في المنظمة.

كما روعي في البرامج توحيد طريقة التعامل مع المستندات وإدارتها، من خلال عددٍ من الخيارات، مثل: إمكانية فتح نسخة من مستند في إطار جديد لإجراء تعديلات غير أكيدة عليه، مع إمكانية ترتيب هذه الإطارات أفقياً أو عمودياً في الشاشة، بطريقة تمكّن من استعراض مستندين جنباً إلى جنب؛ بغرض إجراء المقارنات والتعديلات، وغيرها (البلقاسي، ٢٠١٧)؛

بالإضافة إلى تحقيق التكامل والترابط بين مختلف برامج الأوفيس؛ إذ يمكن مثلاً من خلال برنامج word الاستفادة من جدول في Excel أو Access والعكس صحيح، أو يمكن الاستفادة من قاعدة البيانات في Access إرسال خطابات دمج المراسلات في Word وغيرها.

برامج معالجة الكلمات:

هي «البرامج التي تقوم بإنشاء النصوص الكتابية والقدرة على عرضها من خلال الشاشة وتصحيحها وإجراء التغييرات عليها وحفظها على وسائط التخزين، واسترجاعها وتشغيلها وطباعتها وغيرها من العمليات التي تساعد على إعداد النصوص والتقارير والمراسلات والجدول وغيرها» (مسلم، ٢٠١٤: ١٤١). من الأمثلة على برامج معالجة النصوص: MS Word, WordPro, AppleWorks. ويُعدُّ برنامج MS Word لمعالجة الكلمات وإنشاء المستندات، من أشهرها؛ إذ يمكن من خلال البرنامج إنشاء العديد من أنواع المستندات مع إمكانية إضافة الجداول والمخططات والنصوص والأشكال والصور بواجهة رسومية بسيطة.

حيث يُستخدم برنامج MS Word لكلِّ ما يتعلق بكتابة النصوص وإجراء التعديلات عليها، مع خاصية التدقيق الإملائي واللغوي. وإجراء التنسيقات اللازمة عليها باستخدام أجهزة التحكم التي توفرها المسطرة، وهي: علامات الجدولة، علامة بادئة للسطر الأول في الفقرة، علامة للتحكم بالهوامش. مع إمكانية ترقيم الفقرات ترقيماً بسيطاً ومركباً، مع تعدد خيارات الترقيم بالأرقام والحروف، وباللغتين العربية والإنجليزية.

ويوفر البرنامج خيارات مهمة لكتابة النصوص الطويلة والتقارير؛ وذلك بإتاحة تقسيم النص إلى مقاطع، كلِّ مقطع يعامل كنصٍّ منفصل، يلائم احتياجات معدِّ التقرير؛ فيمكن أن يضمَّ التقرير اتجاهات مختلفة للصفحة: عمودي أو أفقي، كما يمكن تصميم رأس وتذييل مختلف لكل فصلٍ من فصول التقرير. وكذلك توفير خيارات متعددة من ترقيم الصفحات وغيرها. وباستخدام الأنماط الخاصة بالخطوط يمكن تقسيم التقرير إلى أفكار رئيسية وأخرى ثانوية بسهولة، وتفعيل جزء التنقل الذي يمكن من التنقل السريع بين الأجزاء المختلفة، كما أنها تمكّن معدِّ التقرير من إعداد قائمة محتويات تلقائية بناءً على الأنماط المستخدمة، وإمكانية تحديثها.

ويتيح البرنامج كتابة وتنسيق أجزاء التقرير؛ وذلك بتوفير تصميم مميز للغلاف، مع تمييزه بعدم وجود ترقيم للصفحة. وكذلك تصميم رأس وتذييل مختلف للصفحة الفردية وأخرى للزوجية. مع إتاحة إدراج المصادر العلمية وفق الطرق الدولية المعتمدة، مع إنشاء جدول للمصادر وإمكانية تحديثه. كما يمكن أيضاً إدراج الملاحظات أسفل الصفحة أو آخر المستند (الحواشي السفلية والتعليقات الختامية). وإدراج الأشكال والرسومات والتخطيطات التوضيحية، عن طريق إدراج الجداول البسيطة والمركبة، والتخطيطات البيانية المدعومة بكافة الإمكانيات التي يوفرها برنامج Excel. وباستخدام Smart art والأشكال والرسوم والصور؛ يتم تحويل المعلومات النصية إلى شكل مرئي يسهل عملية القراءة، ويوفر الربط بين أجزاء هذه المعلومات.

ويدعم برنامج MS Word تشارك المستندات بين أعضاء فريق العمل عن طريق إدراج التعليقات على جزء من المحتوى، مع إمكانية تعقب التغيرات الحاصلة على النسخة الأصلية من المستند، وإظهار اسم المستخدم الذي قام بعملية التغيير، مع توفر خيار قبول التغييرات أو رفضها. ومن خلال دمج المراسلات؛ يستطيع المستخدم إرسال نفس الرسالة لعدد كبير من المستلمين في نفس الوقت. وما يتطلبه ذلك من المغلفات واللواحق الخاصة بها. وتقوم عملية دمج المراسلات بدمج معلومات المستلمين من قاعدة بيانات أو جدول وتضمينها في الرسالة النموذجية؛ بحيث تنتج مجموعة من الرسائل بعدد المستلمين، وتظهر وكأنها رسالة شخصية خاصة بكل واحد منهم. مع إمكانية طباعتها أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني.

برامج الجداول الإلكترونية:

هي البرامج المتخصصة في حفظ البيانات في صفحات على شكل صفوف وأعمدة، ويمكن معالجة هذه البيانات وترتيبها وتنسيقها وإجراء الحسابات والمعادلات الرياضية عليها، وتحويلها إلى مخططات بيانية بأشكال متعددة، ومن هذه البرامج: MS Excel, Lotus 1-2-3, Apple Numbers. ويُعد برنامج Excel للجداول الإلكترونية، وهو أحد البرامج المتوفرة ضمن حزمة Office، نموذجاً شائع الاستخدام، ويُسمى الملف الخاص به باسم (مصنف)، يحتوي كل منها على عدد كبير من أوراق العمل، كل ورقة عمل عبارة عن جدول مخصص لتنظيم البيانات

والمعلومات النصية والرقمية المترابطة فيما بينها؛ بهدف إعداد الجداول البسيطة والمركبة مع وجود أوامر متخصصة تحقق الكثير من المرونة لتسهيل عملية الإدخال والتنسيق، مثل: خاصية الإكمال التلقائي، إدراج القوائم المخصصة، النسخ عن طريق مربع التعبئة Autofill، التصفية والفرز وغيرها.

كما يمكن لبرنامج إكسل إجراء العمليات الحسابية المختلفة، أو المعادلات الإحصائية والمتخصصة التي يوفرها البرنامج، مثل: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، إضافةً إلى بعض الدوال المنطقية التي تعطي قراراً بعد تحليل قيمة معينة، مثل الدالة (IF). ونتائج هذه المعادلات تتميز بالدقة المتناهية؛ شريطة عدم ارتكاب مستخدم البرنامج أي خطأ سواء في الإدخال أو في إجراء العمليات (الزهراني والزريبي، ٢٠١٦). يقوم البرنامج بتلبية احتياجات المستخدم من التخطيطات البيانية؛ وذلك بتحويل البيانات التي تحتويها ورقة العمل أو جزء محدد منها إلى تخطيطات بيانية مع توفير خيارات متعددة في اختيار نوع التخطيط، وطريقة إخراج هذه التخطيطات.

إن أكثر ما يميز البرنامج هو المرونة في الاستخدام؛ بالإضافة إلى سهولة التعامل مع الأوامر وملاءمته للمستخدم العادي؛ فهو يوفر درجات عالية من المرونة في إجراء التعديلات على البيانات؛ فعند تغيير رقم مثلاً يقوم برنامج إكسل بإجراء كل التعديلات المترتبة على هذا التغيير بما في ذلك التعديل التلقائي على التخطيطات البيانية المرتبطة. وكذلك في نقل أوراق العمل أو إنشاء نسخة ضمن نفس المصنف أو إلى مصنف آخر. مع إمكانية تسمية أوراق العمل أو نطاق معين فيها مما يُسهّل عملية الانتقال إليه بسرعة؛ مما يسهل استرجاعها. وكذلك تبرز المرونة من خلال الخيارات المتعددة للطباعة التي يوفرها البرنامج مع وجود إمكانيات كبيرة في طريقة إعداد الصفحة في وضع معاينة الطباعة، مثل: إمكانية استخدام رأس وتذييل للصفحة، وتحديد مساحة محدودة من الجدول، أو التحكم في حجم الجدول بتحديد نسبة مئوية من الأصل وغيرها.

برامج قواعد البيانات:

تُعرّف قاعدة البيانات بأنها: «مجموعة من عناصر البيانات المنطقية المرتبطة بعضها مع بعض بعلاقة رياضية»، وتتكون قاعدة البيانات من جدول أو أكثر، ويتكون كل منها

من عددٍ من السجلات (Record)، ويتكون كلُّ سجل من حقول (Field)، ومن البرامج المُستخدمة في مجال قواعد البيانات: MS Access, Oracle Database وغيرها. ويتميز برنامج Access لقواعد البيانات بمناسبته للمستخدم العادي، هو برنامج مُخصَّص لتجميع البيانات والمعلومات وعرضها في جدول؛ بغرض تسهيل الاستفادة منها واسترجاعها بسهولة، وتمكّن قواعد المعلومات من الربط بين هذه المعلومات واستخراج النتائج منها وعمل الاستفسارات اللازمة (الزهراني والزريبي، ٢٠١٦).

لعل أبرز ما يميز Access مراعاته لكافة المستويات المهارية لدى المستخدمين؛ فيمكن للمستخدم المبتدئ استخدام المعالج والتعامل مع جميع كائنات البرنامج، مثل: الجداول والاستعلامات والنماذج، عن طريق ظهور خيارات متسلسلة ينتقي منها المستخدم ما يناسبه لإنجاز العمل، وبنفس الوقت يمكن للمستخدم الخبير أن يستخدم أدوات أكثر قوة، مثل: الاستعلامات الإجرائية، عناصر التحكم، الماكرو وغيرها. من خلال توفير عددٍ من الأدوات التي تدعم عملية إدخال البيانات، مثل: المفتاح الأساسي، قناع الإدخال، قواعد التحقق من الصحة، وغيرها من خصائص الحقول وغيرها. وبطريقة تسهل من عرض المعلومات وإدارتها وتحليلها وصيانتها وحمايتها، كما يوفر إمكانيات هائلة في البحث عن البيانات والمعلومات المتوفرة وبجزء من المعلومة.

ومن خلال نظام العلاقات يمكن ربط المعلومات وتنظيمها؛ وذلك بإمكانية إدراج وتنظيم العلاقات بين الجداول التي تحتويها قاعدة البيانات وتحديد خصائصها المختلفة. وإنشاء الاستعلامات البسيطة والمركبة التي تمكّن من اختيار مجموعة من البيانات والمعلومات وفق شروط معينة يحددها المستخدم لعرضها في تنظيم معين وبما يلبي احتياجاته.

كما يمكن البرنامج من التحكم في طريقة عرض البيانات على الشاشة؛ من خلال إمكانية إنشاء النماذج، والنموذج هو واجهة المستخدم التي يمكن بواسطتها إدخال البيانات وعرضها أو تغييرها أو استرجاعها، وهو عبارة عن سجل أو مجموعة من السجلات التي تظهر على الشاشة بأسلوب جذاب. وتدعم النماذج مجموعة من أدوات التحكم التي تعطي النماذج قوة، مثل: أزرار الأمر، خانات الاختيار، مربعات الكتابة وغيرها. كما يمكن كذلك بواسطة إنشاء التقارير عرض هذه البيانات المختارة بتصميم وأسلوب معين يخدم الغرض من إنشائه

وطباعته ورقياً، ويدعم التقرير في Access بعددٍ من الأدوات مثل: رأس وتذييل الصفحة، إدراج شكل، نص، صورة وغيرها.

إنَّ مسألة حماية البيانات تُعدُّ أمراً مهماً في قواعد البيانات؛ لذا فإن Access يضمن مستويات عالية لأمن المعلومات التي تحتويها القاعدة، مع تعدُّ المستخدمين؛ إذ يمكن وضعها على الشبكة الداخلية، بطريقة تمكِّن المستخدم من التحكم الكامل في القاعدة وبياناتها وتمنع تغيير تصميمها.

برامج العروض التقديمية:

يتطلَّب العمل المكتبي الكثير من الاجتماعات التي يتمُّ فيها عرض الأفكار والمواضيع المختلفة، ويتم عادةً الاستعانة ببرامج مخصصة لتقديم هذه العروض، من خلال إمكانية دمج النص مع الوسائط المتعددة وكل ما يمكن أن يخدم توضيح موضوع العرض وعرضها بأسلوب جذاب ومؤثر للحاضرين. من هذه البرامج: MS PowerPoint, Adobe Emaz, Prezi Persusaion وغيرها. وعلى الرغم من انتشار برامج عروض قوية إلا أن MS PowerPoint يُعدُّ أكثرها استخداماً.

ووفقاً لموقع MS Office الرسمي؛ فإن برنامج MS PowerPoint يتميز بعدة مميزات قوية، لعل من أهمها توفير القوالب الجاهزة في البرنامج؛ بحيث يمكن استخدامها بنقرة واحدة؛ بالإضافة إلى إمكانية تخصيصها وإجراء التعديلات اللازمة عليها. مع إمكانية إدراج التنسيقات والنصوص الثابتة في كل شريحة عن طريق الشريحة الرئيسية؛ إذ يمكن إدراج معلومات متكررة في كل شريحة، مثل: رقم الشريحة، التاريخ، اسم مُعد الشريحة، اسم العرض، شعار المنظمة، وغيرها.

ويحتوي البرنامج على أدوات تصميم قوية، مثل: أدوات تنسيق الصورة، وتنسيق الأشكال والخطوط واختيار أنظمة الألوان وغيرها. إمكانية إدراج فيديو واقتطاع جزء منه، وهو ما يوفر على المستخدم الحاجة إلى برامج أخرى متخصصة بمعالجة ملفات الفيديو. ومن خلال إضافة الحركة يمكن تحريك العناصر المختلفة في الشريحة بما فيها التخطيطات البيانية ومخططات SmartArt.

ويمكن برنامج MS PowerPoint من استخدام العروض في شاشة الإعلانات؛ وذلك بإمكانية تجهيز العرض المستمر بدون الحاجة إلى تحكم، وهذا بفضل الإمكانيات الواسعة لضبط الوقت التلقائي للتنقل بين العناصر في الشريحة وكذلك بين الشرائح المختلفة. إلا أنه يجب على المستخدم ضرورة الانتباه إلى تركيب الخطوط المستخدمة في العرض في الجهاز المخصص للعرض، وكذلك ضرورة إرفاق ملفات الصوت والصورة المستخدمة مع ملف العرض.

برامج البريد الإلكتروني:

يُعدُّ البريد الإلكتروني من أهم أدوات الاتصال غير المتزامن التي لا تتطلب تواجد المستقبل على الشبكة في وقت الاتصال، وهو أسرع وأرخص وأكثر سريّة من البريد العادي والمكالمات الهاتفية، وأقل إزعاجاً من الفاكس. وقد حلَّ البريد الإلكتروني محلَّ البريد العادي على المستويين الشخصي والعملي (البلقاسي، ٢٠١٧). ويمكن تعريف برنامج البريد الإلكتروني بأنه: «أداة يمكن من خلالها إرسال الرسائل للآخرين أفراداً أو جماعات، وتسليمها في صندوق البريد الخاص بهم، عادةً خلال ثواني. كما يمكن إرفاق الملفات والصور بالرسالة الإلكترونية» (Wempen, 2015: 117). ومن برامج البريد الإلكتروني المستخدمة: MS Outlook, Windows Live Mail, Macintosh Mail, Google Mail (Gmail) وجميع هذه البرامج تقوم على إمكانية إرسال الرسائل وطباعتها وقراءتها، والرد عليها أو توجيهها إلى مستخدم آخر مع إتاحة إرسال مرفقات مع الرسالة (Stroman, 2014).

ويتطلب الاستفادة من خدمة البريد الإلكتروني استخدام برنامج للبريد الإلكتروني في جهاز مرتبط بشبكة عمل أو اتصال عبر شبكة الإنترنت؛ إذ يتم إرسال الرسالة من جهاز المرسل إلى الحاسب الآلي الخادم في الشركة المزودة للإنترنت، التي ترسلها إلى المستقبل الذي يتسلم الرسالة بمجرد تسجيل الدخول من أي جهاز حاسب آلي.

للتمكن من الاستفادة من خدمات البريد الإلكتروني؛ يجب أن يمتلك المستخدم حساب بريد إلكتروني، ويمكن الحصول على حساب بريد إلكتروني؛ من خلال مزود الإنترنت، كما يوجد مواقع مجانية تزود بخدمات البريد، مثل: Yahoo, Gmail. أمّا في المنظمات فمن المتبع عادةً أن يقوم مشرف النظام فيها بإنشاء هذه الحسابات، ومن ثم تزويد الأفراد باسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به التي يقوم لاحقاً بتغييرها لضمان خصوصيتها. (Wempen, 2015: 118)، ويتكون اسم الحساب من ثلاثة أجزاء:

جدول رقم (٤-١): أجزاء حساب البريد الإلكتروني

اسم المستخدم	@	النطاق (domain)				
		اسم الشركة المزودة	الرموز الخاصة بنوع المنظمة، مثل:			رمز الدولة
يشير إلى صاحب الحساب	@ إشارة تفصل بين اسم المستخدم والنطاق	الرموز الخاصة باسم المنظمة أو الشركة المزودة للحساب.	منظمة تجارية	Company	.com	مثلاً: - (SA) تدل على المملكة العربية السعودية، - (AE) تدل على الإمارات العربية.
			منظمة تعليمية	Education	.edu	
			منظمة غير ربحية	Organization	.org	
			منظمة مزودة بخدمات الإنترنت	Net	.net	
			منظمة عسكرية	military	.mil	
Someone	@	Ipa.	Edu.			sa

برنامج Outlook للبريد الإلكتروني:

يتميز برنامج Outlook كغيره من برامج MS Office بتنظيم الأوامر في تبويبات تسهل عملية الاستخدام، وتضمن سهولة التعامل مع الرسائل من حيث الكتابة، والإرسال، والقراءة والطباعة؛ وذلك بإضافة العديد من الخيارات. بشكلٍ يسهل الوصول للمعلومات؛ وذلك عن طريق استخدام زر البحث، وإتاحة الفرز والتصنيف وفق عدة معايير، مثل: التاريخ، اسم المرسل، مقروء أو غير مقروء، حجم الرسالة وغيرها، مع وجود المجلدات المنظمة للمعلومات بطريقة منطقية وإمكانية الإضافة والحذف والنقل حسب احتياجات المستخدم. كما يمكن البرنامج من إنشاء قوائم بريدية لإرسال رسالة لجميع المسجلين فيها بنفس الوقت. ولا يقتصر عمل البرنامج على التعامل مع الرسائل الصادرة والواردة؛ بل يمكن اعتباره برنامجاً من برامج إدارة المعلومات الشخصية بما يوفره من إمكانيات في تنظيم المواعيد

والمهام؛ فمن خلال استخدام التقويم المُدمج بالبرنامج يمكن إعداد قائمة بالمهام ومتابعتها، مع خاصية التذكير وإرسال الإشعارات، كما يتيح مشاركة التقويم بين الأفراد، كأن يتشارك المدير مع سكرتيره التقويم لجدولة المواعيد؛ لضمان عدم حدوث تضارب فيها، أو إرسال التقويم الخاص بفترة معينة إلى شخص آخر. كما يقدم خيارات تفيد في جدولة الاجتماعات من خلال إمكانية الدعوة إلى الاجتماع مع أزرار التصويت بالموافقة أو الرفض على الدعوة، وفي حال الموافقة؛ يتم برمجة الاجتماع بشكل تلقائي في التقويم.

برامج قراءة ملفات PDF:

ويُقصد بملفات PDF الملفات بصيغة المستندات المتنقلة (Portable Document Format) التي طوّرت من قبل شركة أدوبي (Adobe)، تسمح هذه الصيغة بحفظ الوثيقة بشكل مطابق لصورة الأصل تماماً، بمعنى أنها تحافظ على تصميمها الأصلي ونوع الخطوط فيها وأحجامها وتنسيقها مهما كان نوع التطبيق الأصلي الذي أنتجت فيه مع المحافظة على خصائص الملف الإلكتروني؛ مما يعني القدرة على استخدام الحاسب الآلي لاستعراضها والتجول داخلها وطباعتها وإرسالها من مكانٍ لآخر. وتُعدّ ملفات PDF عنصراً أساسياً من عناصر الأرشيف الإلكترونية للوثائق والكتب.

ووفقاً لموقع شركة (Adobe, 2019)؛ فإن أبرز ما يميّز الملفات في هذه الصيغة هو توفر ملفات أفضل وبأحجام أصغر؛ مما يجعلها مناسبةً للحفظ والنقل من خلال البريد الإلكتروني وكذلك عند عرضها على مواقع الإنترنت مع إمكانية قراءتها وطباعتها كما هي تماماً على أيّ جهاز مهما كان نظامه بشرط توفر برامج القراءة المناسبة، وبرامج قراءة ملفات PDF كثيرة أغلبها مجاني يمكن الحصول عليها بسهولة من الإنترنت، لعل من أشهرها ما أنتجته شركة Adobe من برنامج PDF Reader بإصداراته المتنوعة، وتتيح الكثير من المواقع إمكانية تحميل البرنامج في مواقعها لاستعراض الوثائق التي تحتويها.

ولتحويل الملفات المختلفة إلى صيغة PDF؛ يمكن استخدام العديد من البرامج المتوفرة على شبكة الإنترنت، منها برنامج Nitro PDF, Primo PDF كما تدعم جميع برامج MS Office إمكانية تحويل ملفاتها إلى PDF، وتتيح تلك البرامج خيارات كثيرة منها إمكانية إرفاق

ارتباطات تشعبية في ملفات (PDF)، وكذلك إدراج علامات مرجعية لملفات الفيديو والصوت وغيرها. كما توفر بعض المواقع خدمات خاصة بملفات PDF مثل: دمج ملفين، أو تحويل الملف إلى Word، وتقسيم الملف إلى أجزاء، وغيرها. ومن هذه المواقع: (Acrobat.adobe.com) وموقع (Ilovepdf.com).

كل ذلك يجعل هذه الصيغة سهلة الاستخدام من قبل جميع الأفراد على اختلاف مستوياتهم، وخاصةً حين الحاجة إلى إنتاج ملفات باللغة العربية يمكن قراءتها على أنظمة حاسب لا تدعم هذه اللغة أصلاً.

برامج المطابقة الآلية:

هي إحدى الاستخدامات السريعة والكثيرة للتقنية، وتشكل هذه البرامج Automated identification نظاماً لتشفير البيانات عن طريق Barcode، باعتباره «وسيلة لإدارة إدخال البيانات وتتبع المعلومات لتحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل الأخطاء الكتابية وأخطاء إدخال البيانات» (Cobb, 2016). ويمكن أن يقرأها الحاسب الآلي باستخدام المساح الضوئي، كما يمكن طباعة الشفرة مباشرةً على المنتج أو اللاصق والبيانات المطبوعة قد تحتوي على السعر، المحتويات، تاريخ الصلاحية، بيانات الوثيقة وغيرها (جاد الرب، ٢٠١٥).

وتسعى المزيد من التطبيقات إلى تطوير تقنية التشفير، وهناك نوعان رئيسيان منها، ويعتمد اختيار أحد النوعين استناداً إلى نوع المعلومات المراد تشفيرها، هما: الرموز الشريطية ذات البعد الواحد، وهي رموز شريطية خطية رأسية ذات عرض متباين مع وجود فجوات مُحَدَّدة تؤدي إلى غُطٍ معين، أو التشفير ثنائي الأبعاد، وهو أكثر تعقيداً ترمز فيه البيانات في أمطٍ مربعة أو مستطيلة ذات بُعدين، وتدعم مجموع حروف أكبر من البعد الباركود، التي يمكنها أن تتضمن المزيد من المعلومات في نفس المساحة، ويمكن استخدام سعة المعلومات في المزيد من تكرار المعلومات؛ لجعل الرمز أكثر قوةً ويمكن قراءته حتى لو كان تالفاً جزئياً. وهي من أنواع الباركود الجديدة نسبياً، وتحتاج إلى دعم أجهزة المسح الأكثر تعقيداً، منها QCode. ومهما كان النوع المستخدم؛ فإن Barcode يُستخدم من أجل تسهيل التعامل مع الوثائق؛ إذ يمكن من قراءة بياناتها باستخدام المساح الخاص بذلك وتفسيرها بأسرع طريقة، وباستخدام أدوات المسح الضوئي الخاصة بقراءة هذه الرموز، وهي بسيطة ورخيصة ومتوفرة (Hillebrand et al., 2016).

برامج القراءة الآلية:

هي برامج تعتمد على تقنية Optical Character Recognition (OCR)، وهي «تقنية تمكّن من تحويل الأنواع المختلفة من الوثائق، مثل: الوثائق الورقية التي تمّ مسحها بالماسح الضوئي، أو ملفات PDF، أو الصور الملتقطة بالكاميرا الرقمية إلى بيانات قابلة للتعديل والبحث» (Abbyy, 2019). «هو استخدام تقنية لتمييز الأحرف النصية المطبوعة والمكتوبة بخط اليد داخل الصور الرقمية للوثائق، وتتضمن العملية فحص النص وترجمة الأحرف إلى رموز يمكن استخدامها لمعالجة البيانات» (Rouse, 2019). وتشمل كلّ الأجهزة والبرامج المُستخدمة لتحويل الوثائق المطبوعة الأصلية إلى نصّ يمكن قراءته آلياً.

يوفر الماسح الضوئي صورةً من النص أو لقطة من الوثيقة، وللاستفادة من هذه البيانات الممسوحة؛ فإن برنامج (OCR) يقوم بتحويل النص إلى اللونين الأبيض والأسود وتحليل الصورة الممسوحة ضوئياً أو الصورة النقطية بحثاً عن المناطق المضيئة والمظلمة؛ بحيث يتمّ تحديد المناطق المظلمة كأحرف تحتاج إلى التعرف عليها وتحديد مناطق الإضاءة كخلفية، ومن ثم تتمّ معالجة المناطق المظلمة، بتقسيم النص إلى عناصر، مثل: كتل النصوص، والجداول والصور وغيرها، ثم يتم تقسيم الخطوط إلى كلمات ثم أحرف؛ لمزيد من البحث عن الأحرف أو الأرقام، وبمجرد تمييز الأحرف، يقوم البرنامج بتكوين مجموعة من صور الأنماط الموجودة في ذاكرته، ويقدم مجموعةً من الافتراضات حول ماهية الحرف؛ ليتخذ القرار في النهاية، ثم يضع هذه الأحرف في شكل كلمات، ويجمعها في جمل، وبعدها يمكن من عملية التحرير والتعديل على المحتوى في النص الأصلي. ويمكن لهذه التقنية الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير الإمكانيات بشكل أفضل.

نتيجة استخدام تقنية (OCR)؛ فإن المستخدم سيحصل على وثيقة تبدو مطابقة للنص الأصلي، مما ينتج عنه توفير الكثير من الوقت والجهد المُستخدَم في إنشاء العديد من الوثائق ومعالجتها وإعادة ضبطها (Abbyy, 2019؛ Rouse, 2019؛ Adobe, 2019)؛ إذ يمكن مسح الوثائق المطبوعة في نُسخ يمكن تحريرها باستخدام برنامج معالجة النصوص؛ مما يسهّل عملية أرشفة الوثائق الإلكترونية؛ إذ إنّ التقاط صورة الوثيقة سيُمكن تلقائياً من أرشفتها. كما يمكن من الاستفادة من المواد الورقية المطبوعة في محركات البحث، أو بغرض

أهمته إدخال بياناتها واستخراجها ومعالجتها. وبخاصة بالنسبة للوثائق التاريخية والكتب والصحف وغيرها التي يمكن أرشفتها بشكل يمكن للمستخدمين تحريره وتنسيقه والبحث فيه، كما لو كان النص قد تم إنشاؤه باستخدام برنامج معالجة النصوص؛ بحيث يمكن استخراج علامات الاقتباس من الكتب والسجلات واستخدامها في كتابة التقارير والدراسات دون الحاجة إلى كتابتها مرة أخرى. أو ترجمة الكلمات داخل صورة أو وثيقة مطبوعة إلى لغة محدّدة، كما يسهل عملية البحث داخل ملفات PDF مما يسهل التعديل والبحث، ويدعم برنامج Adobe ميزة تحويل النص إلى أنواع مختلفة من الملفات، مثل: ملفات MsWord, Excel وغيرها. ويدعم عدداً من اللغات ليس بينها اللغة العربية.

وتساعد تقنية القراءة البصرية في أغراض مختلفة؛ فمثلاً تمكّن من فكّ التشفير للوثائق في نصّ يمكن قراءته بصوت عالٍ للمستخدمين ضعاف البصر أو المكفوفين. كما يمكن النقاط الشعارات والملصقات والجداول الزمنية، ثم استخدام المعلومات الملتقطة للأغراض التحريرية المختلفة، وإيداع الشيكات إلكترونياً دون الحاجة إلى الصراف البنكي وغيرها.

تلعب هذه البرامج دوراً مهماً في قراءة الوثائق آلياً وخاصةً المكتوبة بخط اليد؛ إذ توفر البرامج المتقدمة في هذا المجال إمكانيات تعلم البرنامج؛ مما يعمل على تحسين الدقة في القراءة. ويمكن تفسير مجموعة واسعة من اللغات؛ ولكنها لا تزال أقل من إمكانيات الإنسان؛ لذا ما زال على الأفراد العاملين في الأرشفة الإلكترونية قراءة الوثائق؛ بغرض فهرستها (Hillebrand et al., 2016). ويمكن تمييز كفاءة البرنامج بالعناصر التالية: درجة الدقة المتحققة في التعرف على الأحرف، دعم اللغات المختلفة، السرعة، التحويل إلى أنواع مختلفة من الملفات، دعم المساحات الضوئية القياسية وغيرها.

برامج النشر المكتبي:

هي وسيلة عملية سهلة لوضع مستندات ووثائق يمتزج فيها النص مع الرسوم والصور، وتقدّم إمكانيات كبيرة للبحث والاسترجاع وسرعة الوصول إلى البيانات المطلوبة، وتوفير سهولة كبيرة في تحديد البيانات والمعلومات والمعرفة في إرسال وتوصيل الوثائق؛ إما عن طريق الشبكات أو وسائط التخزين الرقمية؛ منها برنامج MS Publisher لإعداد المنشورات والملصقات، وهو برنامج يمكن من خلاله إنشاء جميع أنواع العناصر القابلة للطباعة والنشر، كالمنشورات

الدعائية، الملصقات، بطاقات العمل، بطاقات الدعوة، الكتيبات، المطويات، وغيرها. ويوجد الكثير من برامج التصميم الاحترافية المشابهة، مثل: Adobe Indesign, QuarkXpress.

غير أنَّ ما يميز برنامج Publisher حسب موقع Microsoft؛ هو ملاءمته لكل المستويات المهنية للمستخدمين؛ فالأوامر السهلة الاستخدام والأدوات المختلفة والقوالب الجاهزة تساعد المستخدم المبتدئ والمحترف على إنشاء ونشر مستندات ووثائق مطبوعة احترافية بسرعة وبأقل جهد باستخدام أدوات النص والصور المضمنة في Microsoft Publisher من تخطيط المستند أكثر سهولةً وإبداعاً. ويوفّر البرنامج كغيره من برامج Ms Office القوالب الجاهزة مع إمكانية التعديل عليها لمستندات بأحجام وتخطيطات وأغراض متنوعة، بدءاً من بطاقات التهنئة البسيطة والملصقات إلى الرسائل الإخبارية الاحترافية والمواد التسويقية، باستخدام مجموعة واسعة من القوالب المُصمَّمة مسبقاً من Publisher. كما يتضمَّن البرنامج عدة خيارات لطباعة المنشور أو تحويله إلى ملفات رقمية أخرى كصيغة PDF، أو بصيغة صور، أو بصيغة HTML لأغراض النشر على صفحات الويب، أو إرساله عبر البريد الإلكتروني.

البرامج المضادة للفيروسات:

هي «كافة البرامج التي تُستخدَم لحماية الأجهزة والبرمجيات من الإصابة بالبرمجيات الخبيثة، مثل: الفيروس، والدودة، وحصان طروادة، وبرامج التجسس وغيرها» (Williams, 2014). تأخذ هذه البرامج على عاتقها مهمة التعرف على الفيروس الذي يصيب الجهاز والقضاء عليه؛ إذ تؤثر برمجيات الفيروسات والدودة الحاسوبية سلباً في أجهزة الحاسب الآلي، وتنتشر من خلال الشبكة دون موافقة المستخدم. والفرق بين الاثنين هو أن الفيروس يستخدم برمجيات أخرى للانتشار، مثل البريد الإلكتروني، في حين أن الدودة تنتشر من تلقاء نفسها. ويُطلَق مصطلح البرمجيات الخبيثة (Malware) على كافة البرمجيات أو الرموز المُصمَّمة خصيصاً لاستغلال جهاز الحاسب الآلي أو البيانات التي يحتويها دون موافقة المستخدم. والطريقة الشائعة للبرمجيات الخبيثة للوصول إلى أجهزة الحاسب؛ هي طريقة التحميل المجاني، وذلك عندما يقوم مصمم هذه البرمجيات بإنشاء برمجيات تبدو أنها مفيدة جداً ويقوم بتوزيعها مجاناً (أغروال وآخرون، ٢٠١٨).

وبما أن البرمجيات الخبيثة تتصف بالتغير المستمر في الأساليب والتقنيات المُستخدمة؛ فإن على هذه البرامج مواكبة هذه التغيرات؛ لضمان حماية الأجهزة من الإصابة بهذه البرمجيات التي قد تتمكن من الوصول إلى الملفات الموجودة في الجهاز وسرقتها أو تخريبها. وتوجد عدة برامج تختلف باختلاف الشركة المنتجة لها؛ ولكن أفضلها التي تمتلك إمكانية التحديث المنتظم للبرنامج؛ بحيث تجعله قادراً على كشف الأنواع الجديدة من الفيروسات. ومن هذه البرامج: Norton, Kaspersky, AVG وغيرها. شريطة شراء البرنامج من الشركة الرئيسية والتأكد على أنه أحدث إصدار، والانتباه للإشعارات التي يصدرها البرنامج للفت انتباه المستخدم لحالة معينة. مع الحرص على عدم تحميل أكثر من برنامج حماية في نفس الوقت؛ لما يسببه ذلك من تعارض في المهام، وبالتالي تقليل درجة الحماية للجهاز (Williams, 2014).

وتحرص المنظمات على استخدام برنامج الجدار الناري Firewalls كنظام حماية من الهجمات؛ بحيث يعمل على إغلاق الاتصال بالشبكة ومراقبة تركيب البرامج الجديدة، وتحديد البرامج التي تتصل بشبكة الإنترنت لضبط عملية الاتصال الصادر والوارد. (Stroman, 2014)، ويتكون الجدار الناري من مزيج من البرامج والأجزاء المادية للحاسب، وهو يحدّد موقفاً له بين الإنترنت وشبكة المنظمة بغرض ضبط ومراقبة حركة المرور بينهما. وغالباً ما يُستخدم لحماية خصوصية الإنترنت والمحافظة عليها، كما أنه يساعد على حماية الشبكات من الدخلاء وحمايتها من الإصابة بالفيروسات (خليل، ٢٠١٤). ومن هذه البرامج Windows Defender, ZoneAlarm وغيرها.

برامج مكتبية أخرى:

- برنامج متصفح الإنترنت: هو برنامج يُمكّن من الدخول إلى صفحات الويب، أو الدخول إلى الروابط الموجودة في هذه الصفحات بسهولة، ومن هذه البرامج: Google Chrom, MS Edge, Opera وغيره.

- برامج الاجتماعات عن بُعد: وهي من البرامج التي تدعم الاتصال وتبادل المعلومات بين أكثر من مستخدم باستخدام عدّة تقنيات؛ منها: خطوط الهاتف، الألياف البصرية، شبكة العمل المحلية أو الأقمار الصناعية؛ فهي تساعد في عقد اجتماع بين أفراد موجودين في

أماكن عمل مختلفة بدون الحاجة إلى مغادرة مكاتبهم. وتسمح هذه البرامج لأعضاء الاجتماع بتشارك الملفات والعروض فيما بينهم؛ بالإضافة إلى تشارك الأفكار، وكذلك إمكانية التصويت، ويوجد نوعان لهذه البرامج: صوتية ومرئية (Stroman, 2014).

- **برامج الرسم:** وهي برامج تسمح للمستخدم بإنشاء وتحرير الصور والرسوم والمخططات والخرائط، مع إمكانيات هائلة في الأوامر التي تسهل عملية التصميم والتعديل عليها لأغراض مختلفة: الطباعة، العرض، التحليل (المخططات البيانية)، وتأتي برامج الرسم بشكل برنامج مفرد، وقد تتضمن بعض البرامج عدة أوامر لمعالجة الصور، مثل: البرنامج المرافق للماسح الضوئي، وبشكل عام تمكّن هذه البرامج من حفظ الصور بصيغ مختلفة تدعم الغرض من إنشائها.

- **برامج الوسائط المتعددة:** وهي البرامج المختصة بتقنية عرض وتخزين واسترجاع وبث المعلومات النصية والصوتية والمتحركة باستخدام الحاسب الآلي، أو مجموعة الأنظمة المتصلة بالحاسب الآلي والتي تنتج وتخزن وتنقل وتسترجع المعلومات النصية والصوتية والمصورة والمرسومة والمتحركة (البلقاسي، ٢٠١٧).

- **برامج التنظيم الإلكتروني للمواعيد:** يمكن باستخدام شبكة الحاسب؛ حفظ واسترجاع جدول المواعيد والتقويم ومراجعته وتعديله في أي وقت، كما يمكن مشاركتها مع الآخرين، ويستخدم هذا النوع من البرامج كوسيلة لتوصيل المعلومات إضافة إلى كونه منظماً للوقت (مسلم، ٢٠١٤).

- **برنامج MS OneDrive:** هو برنامج من حزمة MS Office يعتمد على توفير مساحة للحفظ السحابي؛ إذ يمتلك كل مستخدم المساحة المخصصة له لحفظ ملفاته الخاصة، ويمكن أن يقوم بمشاركة الملفات مع أشخاص محددين، أو أن يجعلها ملفات عامة. ويوفر البرنامج الذي يمكن تحميله مجاناً من موقع Microsoft أو تلقائياً في أثناء تحميل برنامج Windows - مساحة محدّدة مجانية، ويمكن الحصول على المزيد مقابل دفع مبالغ مالية. وهو مكان الحفظ الافتراضي في MS Office، Office Online، ولعل من أهم مزايا البرنامج إمكانية الوصول إلى الملفات من أي حاسب آلي، ومشاركتها دون الحاجة إلى إرسال نسخ إلى المستلمين، مع ضرورة الاتصال بالإنترنت؛ من أجل الاستفادة من البرنامج (Wempen, 2015).

ثالثاً: الشبكات وخدمات الإنترنت:

لعل من أكثر المنافع التي حققتها التقنية المكتبية في مجال العمل؛ هي قدرتها على ربط أكثر من مستخدم متخفيةً حدود المكان والزمان؛ مما مكّنهم من تبادل المعلومات وإنجاز الأعمال. ولولا وجود الشبكات؛ لما أصبح ذلك ممكناً، فالشبكة تضمن «اتصال عدة أجهزة من الحاسب الآلي؛ لإتاحة تبادل البيانات والمعلومات فيما بينها بواسطة وسيلة اتصال وبروتوكول يحكم العلاقة بينها، وتُدار غالبية الشبكات من خلال مركز عمليات يقدم المساعدة للمستخدمين» (موسى، ٢٠١٦: ١١٢). وعرفها (الصيد، ٢٠١٤: ٢٧) بأنها «الرابط بين البيانات الطرفية للحاسبات؛ بهدف نقل وتبادل المعلومات بين الحاسب الآلي والنهائيات الطرفية المتصلة به، في إطار النقل على الخط المباشر (online) للبيانات». مما سبق؛ يمكن اعتبار الشبكات الأداة الرئيسية التي مكّنت من تأمين الارتباط بين مجموعة من أجهزة الحاسب عن طريق خطوط اتصال؛ بحيث تمكّن مستخدميها من المشاركة في الموارد المتاحة ونقل وتبادل المعلومات فيما بينها.

ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء واستخدام الشبكات في تحقيق منافع للمنظمة وللمستخدمين تمكّن من إنجاز المهام بكفاءة (موسى، ٢٠١٦: ٢٠١٥؛ عبوي، ٢٠١٥؛ البلقاسي، ٢٠١٧)، فمن خلال الشبكة يمكن نقل وتبادل المعلومات بسهولة، وإتاحة المشاركة بين الحاسبات المشتركة في الشبكة وربطها بقواعد البيانات؛ بما يضمن جودة المعلومات والحدّ من تكرارها؛ فنظام تبادل المعلومات يضمن الحصول على المعلومات المحدّثة والدقيقة والكافية بالوقت المناسب، وعرضها بالطريقة المناسبة، مع دعم البحث والفهرسة والاسترجاع. مع توفير الأمن والحماية للمعلومات؛ لوجودها في قاعدة بيانات محمية بأفضل معايير الحماية، وإمكانية التحكم بالأذونات والصلاحيات الخاصة بها.

ويحقق استخدام الشبكات في مكان العمل التفاعل المستمر والتعاون بين فريق العمل، مع إمكانية توفير الاتصال عن بُعد بينهم، وإتاحة الفرصة لهم للمناقشة والحوار بدون الحاجة إلى التواجد في نفس المكان، وارتفاع الكفاءة والدقة في العمل، وتقليل الأخطاء الناتجة عن تبادل البيانات، مع المساهمة بفعالية في توزيع المهام اللازمة لإنجاز العمل والرقابة عليها. أما على صعيد التواصل الخارجي بين المنظمة وعملائها؛ فإن الشبكات تمكّن

المنظمة من تقديم خدمات تسويقية ذات جودة عالية مع ضمان التواصل والتعاون بينها وبين عملائها عن طريق تبادل الرسائل إلكترونياً، وتقديم أحدث المعلومات المطلوبة للإجابة عن استفساراتهم.

كما تمكّن الشبكة المنظمة من تحقيق التشغيل الاقتصادي للموارد وإتاحة المشاركة في استخدامها؛ من خلال السماح بمشاركة الأجهزة، مثل: الطابعات، أو مشاركة البرمجيات من قبل مجموعة كبيرة من المستخدمين. وتسهم في تحقيق وفورات مالية، تقلل من تكاليف التنقل والسفر؛ إضافة إلى توفير في الوقت.

أنواع الشبكات:

وفرت التقنية خيارات متعددة من الشبكات لتأمين عملية الاتصال بين الأفراد، واختيار البديل المناسب يرجع لاعتبارات متعددة وفقاً للغرض من استخدامها، وعدد المستخدمين لها، والمنطقة الجغرافية التي تغطيها؛ علماً بأن المنظمات غالباً ما تستخدم أكثر من نوع من هذه الشبكات، ومن أهم هذه الأنواع المُستخدمة في بيئة العمل المكتبي (موسى، ٢٠١٦؛ عبوي، ٢٠١٥؛ خليل، ٢٠١٤؛ سليمان، ٢٠١٨؛ الأرياني، ٢٠١٩):

١- الشبكة المحلية (Local Area Network (LAN: هي عبارة عن اتصال مجموعة من الحاسبات في أماكن متقاربة جغرافياً داخل مبنى أو عدة مبانٍ متجاورة، يتمّ الاتصال عن طريق كابلات بين عددٍ محدودٍ من المستخدمين في مكانٍ محدود، تتميز بسرعة الاتصال وكفاءته؛ لما تحقّقه من سرعة الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وتسريع أداء العمل. وتتألف شبكة العمل المحلية من جهاز الخدمة الرئيسي Main Server وهو عبارة عن الحاسب الآلي الذي يقوم بالتحكم باستخدام برمجيات خاصة تسمّى برامج تشغيل نظام الشبكة. بالإضافة إلى محطات العمل Work Station، هو نوع من الحاسب الشخصي التي تلحق بالشبكة لتستفيد من الخدمات التي تؤدي بواسطتها. كما تتطلب الشبكة وجود بعض الأجهزة الملحقة مثل: الطابعات والراسمات؛ حيث يستطيع المستخدم استخدام هذه الأجهزة الموصولة، وتعمل ضمن الشبكة؛ إضافة إلى الكابلات والبطاقات، وهي المكونات التي تقوم بتوصيل أجزاء الشبكة ببعضها ببعض وتجعلها تُستخدم بكفاءة.

٢- الشبكة الواسعة (Wide Area Network (WAN: هي شبكةٌ تتيح الاتصال بشبكات مناطق جغرافية مختلفة ومتباعدة قد تغطي منطقة جغرافية كبيرة تشمل دولاً أو أقطاراً أو العالم أجمع، مثل شبكة الإنترنت، وما يميّز هذه الشبكة أنها تُستخدم من قبل عددٍ كبيرٍ من المستخدمين مع ضرورة أن تتم إدارتها عن طريق هيئة عامة أو جهة حكومية، ولطول المسافة بين الوحدات المختلفة؛ فإن سرعة نقل البيانات محدودة.

٣- شبكة المنظمة (الإنترنت) Enterprise Network or Intranet: هي خطوة متقدمة تتعدى حاسبات مجموعة العمل؛ إذ تربط معاً كل نظم الحاسب الآلي الموجودة في المنظمة، بغض النظر عن اختلافات نظم التشغيل والبروتوكولات والتطبيقات والمواقع الجغرافية، ويُطلق عليها شبكة (الإنترنت)؛ لأنها تستخدم تقنية الإنترنت للربط الداخلي والارتباط بخدمات وموارد شبكة الإنترنت، وتُعدُّ مظلةً لكل الشبكات المُستخدمة بالمؤسسة.

٤- شبكة الإكسترا نت Extranet: هي عبارة عن مجموعةٍ من شبكات الإنترنت ترتبط بعضها مع بعض عن طريق الإنترنت، ويستطيع عملاء المنظمة الاتصال بالشبكة المنظمة بنفس طريقة الدخول إلى الإنترنت؛ ولكن يُطلب منهم إدخال اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة بهم. وتتميّز بقدرتها على تخفيض التكاليف من خلال تدفق المعلومات وسرعة نقلها، كما تتميّز بتوفير درجات عالية من الأمن للمعلومات المتبادلة داخل الشبكة، وتطبيق نظام الصلاحيات الذي يضبط تداول المعلومات.

٥- شبكة الإنترنت Internet: يُعدُّ الإنترنت «شبكة الشبكات»؛ فهي عبارة عن شبكة من الحاسبات الآلية، وتتكوّن من مجموعةٍ من الشبكات، يتصل بها ملايين المستخدمين حول العالم وتحتوي على معلومات لا حصر لها في شتّى المجالات، يميّن للمستخدم التجول فيها؛ بغرض مشاركة وتبادل المعلومات.

وتُعدُّ شبكة الإنترنت عاملاً مهماً يُساهم في دعم انتشار الإدارات الإلكترونية الحكومية حيث يميّن الوصول للشبكة من أي مكان؛ مما ترك آثاراً واسعة المدى على مضمون وأشكال تقديم الخدمة أو تبسيط الإجراءات وتسريعها (عبوي، ٢٠١٥). وأدّى الإنترنت خدمات متعددة في المجالات الحكومية والتجارية والأكاديمية؛ إذ أُستخدِم الإنترنت كوسيلة اتصال فعّالة عن طريق المعلومات التي توفرها محركات البحث، واستخدام التطبيقات المعتمدة

على النصوص المكتوبة، وتوفير تطبيقات الدردشة والرسائل الفورية المختلفة، كما يُعدُّ البريد الإلكتروني أداةً قويةً من أدوات الاتصال الإلكتروني وتبادل الملفات المختلفة؛ بالإضافة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المتعددة. وبهذا أصبح الإنترنت من خلال شبكة الاتصالات التي يوفرها مصدراً للمعلومات، وأُسْتُخْدِمَت قواعد البيانات والمعلومات على نطاقٍ واسع، كما تمَّ إنشاء الكثير من المواقع المتخصصة بالموسوعات والأدلة، وأنشئت الجامعات الافتراضية (خليل، ٢٠١٤؛ موسى، ٢٠١٦).

ووفقاً للإحصائيات؛ فإنه بحلول عام ٢٠٣٠م من المتوقع أن تقترب نسبة سكان العالم الذين يستخدمون الإنترنت من ١٠٠٪؛ في حين لم تتجاوز النسبة ٤٠٪ في عام ٢٠١٢م (أحمد، ٢٠١٧: ٢٨٧)؛ لذا فقد لفت هذا النجاح الذي حققته شبكة الإنترنت نظر المنظمات التجارية، وأصبح يُنظر إليها كأداة قوية تمكّنها من الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء من خلال مواقعها الرسمية، وظهرت المنظمات الافتراضية التي تقدّم خدماتها إلكترونياً معتمدةً في تواجدها على شبكة الإنترنت التي أثبتت فعاليتها كأداة ترويجية وترفيهية مكّنت المستخدم من التعرّض للمواد الترفيهية في الوقت الذي يريد، وبما يحقق احتياجاته ويلبّي رغباته.

خدمات شبكة الإنترنت:

١- شبكة الويب العالمية World Wide Web:

تُعدُّ هذه الشبكة من أكثر خدمات الإنترنت شيوعاً على نطاقٍ واسع، ويمكن تعريف الويب على أنه «نظام للمعلومات موزعٌ ومعتمدٌ على برنامج (النص التشعبي) hypertext، وتمَّ إعداده من قِبل باحثين في سويسرا CERN، ويُعدُّ Tim Lee-Berners صاحب الفضل في تقديم مفهوم مجموعة المستندات الإلكترونية العالمية التي تشتمل على حلقات وصل hyperlinks مع مستندات أخرى مرتبطة؛ وذلك حتى يتمكن المستخدمون من التحرك بسرعة من مستندٍ إلى آخر (خليل، ٢٠١٤: ٢٠٧)؛ فهي عبارة عن وثائق متصلة بعضها ببعض وتُسمّى كلُّ وثيقة (صفحة)، وفقاً لخاصية الربط مع الصفحات المنتشرة على شكل جمل أو صور أو رموز أو أشكال كما تتيح شبكة الويب العالمية لمستخدميها البحث عن أية معلومة، وكذلك يمكن نشرها بسهولة بمختلف أشكالها المكتوبة، أو المصوّرة، أو المسموعة.

٢- الحوسبة السحابية Cloud Computing:

مكنت شبكة الإنترنت من الاستفادة من علوم الحاسب الآلي في توفير خدمات جديدة ومفيدة لملايين المستخدمين، تمكّنهم من حفظ الملفات والبيانات والمعلومات على خدمات Server خاصة خارج نطاق الجهة المستفيدة في مواقع مُحدّدة (السالمي، ٢٠١٦: ١٦)، وتُدعى هذه الخدمة بالحوسبة السحابية. ويمكن تعريف «السُّحْب بأنها مجموعة كبيرة من الموارد الافتراضية سهلة الاستخدام، ويسهل الوصول إليها (بيتر بيرج وسباث، ٢٠١٤: ٣٧٤). وبالتالي يتم تقديم الخدمات المحوسبة للمستخدمين في كافة أرجاء العالم من خلال هذه الشبكة، وهي مشاعة كالسحاب يمكن لأي شخص الدخول إليها في أي مكان وأي زمان. وقد عرّفها السالمي (٢٠١٦: ٩٠) بأنها «توفير خدمات إلكترونية من خلال مراكز معلومات عالمية من خلال شبكة الإنترنت للأفراد والشركات والمنظمات بدون أجهزة تخزين وبرمجيات وحماية وغيرها في مواقعها؛ بل تكون بعيدة عن هذه المواقع مربوطة مع شبكة الإنترنت». وتتطلب الحوسبة السحابية البنية اللازمة التي تقدّم الخدمة بطريقة متفاعلة ومترابطة، وهي تتألف من: المكونات المادية، البرمجيات الوسيطة، خدمات القيمة المضافة، واجهات الاستخدام (بيتر بيرج وسباث، ٢٠١٤: ١١٠).

لم تظهر الحوسبة السحابية بشكل فعلي إلا في بدايات عام ٢٠٠٠ عندما قامت شركة مايكروسوفت بتوسيع مفهوم استخدام البرمجيات من خلال شبكة الويب، تبعثها بعد ذلك العديد من الشركات؛ لكن أكثر الشركات التي لعبت دوراً مهماً في مجال الحوسبة السحابية هي شركة جوجل التي قامت بإطلاق العديد من الخدمات التي تعتمد على هذه التقنية، ولم تكتف بذلك؛ بل أطلقت في سنة ٢٠٠٩م نظام تشغيل متكامل للحاسبات يعمل من خلال مفهوم الحوسبة السحابية (السالمي، ٢٠١٦).

تعتمد البنية التحتية للحوسبة السحابية على الإمكانيات التي وفّرتها تقنيات الويب في نقل وتخزين المعلومات؛ للاستفادة منها في كل زمان ومكان، وكذلك على الإمكانيات التي وفّرتها بعض المواقع الإلكترونية التي تكون على شكل مراكز للبيانات المتطورة التي تقدّم مساحات تخزين كبيرة للمستخدمين، مع توفير بعض البرامج كخدمات للمستخدمين. مثل المراكز التي توفرها شركة Microsoft, Google, Dropbox وغيرها (السالمي، ٢٠١٦).

حيث تعمل بعض الشركات على توفير خدمات الحوسبة السحابية؛ فعلى سبيل المثال: تمتلك شركة Google سحابة خاصة تُستخدم في دعم مستندات جوجل Google Docs وبعض الخدمات الأخرى للمستخدمين، بما فيها الوصول إلى البريد الإلكتروني، وتطبيقات المستندات، وترجمة النصوص، والخرائط وغيرها. كما تقدّم شركة Microsoft حزمة Ms Office 356 خدمات على الشبكة، تسمح لأدوات المحتوى وذكاء الأعمال، وكذلك لتطبيقات Office بالتواجد في السحابة.

وتُقدّم هذه المنظمات على تقديم خدمات متعددة، تختلف بحسب الموارد التي يحتاج إليها المشترك وعلى الصلاحية المخصصة له للتحكم بها وفقاً للعقد المُبرّم بين الطرفين، ومن نماذج تلك الخدمات (Dialogic, 2017) خدمة البرمجيات؛ إذ يشتري المشترك القدرة على الوصول لاستخدام التطبيقات والخدمات الموجودة على السحابة، مثل: وجود حزمة برامج Office 365؛ بالإضافة إلى خدمة المنصة التي يشتري من خلالها المشترك القدرة على الوصول واستخدام المنصة، مع استخدام برامجه وتطبيقاته الخاصة على السحابة؛ ولكن نظام التشغيل وصلاحية الشبكة لا تُدار من قبل المشترك. كما تقدم الحوسبة السحابية عن طريق خدمة البنية التحتية التي توفر للمشارك التحكم وإدارة النظام والتطبيقات والتخزين والشبكة؛ ولكنه لا يتحكم بالبنية التحتية للسحابة.

وتتعدّد أساليب الاشتراك بالسحابة؛ من حيث عدد المشتركين الراغبين في الاستفادة من الموارد بنفس العقد؛ إذ يمكن تمييز الأنواع التالية (Dialogic, 2017):

- **السحابة الخاصة Private Cloud Computing**: هي بنية تحتية يستأجرها عميل واحد، وتعمل لحسابه الخاص وتحت سيطرته الكاملة على البيانات، والأمن، وجودة الخدمة.
- **السحابة المجتمعية Community Cloud Computing**: هي بنية تحتية تستأجرها مجموعة من المنظمات التي تتشابه في الاهتمامات والاحتياجات؛ مما يقلل من تكاليفها.
- **السحابة العامة Public Cloud Computing**: هي بنية تحتية توفر موارد الحوسبة بشكل حيوي عبر الإنترنت لعدة عملاء، وعادةً ما تكون تطبيقات العملاء المختلفين مختلطة معاً على خوادم السحابة.

- **السحابة الهجينة Hybrid Cloud Computing:** تجمع نماذج سحابية عامة وخاصة متعددة، وتحدد آلية لتحديد كيفية التطبيقات عبر كلٍّ من السحابة الخاصة والعامة.

وبفضل تعدد تلك الأساليب والخدمات التي يتيحها مزودو الخدمة بغرض إنشاء خدمات جديدة ذات قيمة مضافة للعملاء - أصبحت الحوسبة السحابية النموذج السائد لاستخدام الموارد الموزعة مثل السعات التخزينية، والبيانات والتطبيقات البرمجية. وعملت على تأمين احتياجات المنظمات للتواجد الافتراضي مع ضمان كفاءة الأداء وقابلية التوسع بالاستفادة من الإمكانيات التقنية للحوسبة العالية الأداء؛ وذلك بتوفير واجهة استخدام سهلة ومتلائمة مع المهام الموكلة إلى المستخدم بكفاءة على الشبكة المحوسبة (بيتر بيرج وسباث، ٢٠١٤).

أتاحت الحوسبة السحابية حفظ المعلومات بصورة دائمة؛ لأن البيانات الخاصة سيتم حفظها في أكثر من مكان على مستوى العالم، ويمكن الدخول على السحابة من أي مكان وباستخدام أي جهاز طالما هو متصل بالإنترنت، وبالتالي لا خوف عليها من الضياع. مع سهولة الحصول على الخدمة بمساحات عالية ومواصفات عالية لقاء تكاليف بسيطة وبوقت قصير ومرونة عالية لتلبية احتياجات النمو في حجم الأعمال، ودفع التكلفة بما يلبي احتياجات العمل فقط ودون الحاجة إلى شراء أي أجهزة أو معدات، وبذلك تم إبعاد المستخدم عن المشكلات التقنية أو الصيانة والتطوير الخاصة بالنظام. مع تقليل المخاطر الأمنية التي قد تتعرض لها المعلومات الموجودة في الشبكة؛ نتيجة ما توفره مراكز البيانات من أمن وحماية عالية لها (السالمي، ٢٠١٦؛ Dialogic, 2017).

كما توفر الحوسبة السحابية بعض البرمجيات الموجودة على السحابة دون الحاجة إلى تحميلها على جهاز المستخدم؛ مما يؤدي إلى توفير الكثير من المال بالإضافة إلى دعم التوجه نحو تقنية الجهاز النحيف Thin client، وهي تقنية تمكن الأفراد من استخدام البرامج والأنظمة والمعلومات من حفظ واسترجاع المعلومات الموجودة في السيرفرات بدلاً من حفظها على جهاز المستخدم؛ وبالتالي فإن جهاز المستخدم لا يحتوي إلا على القليل من المعلومات والبرامج، وهذا يوفر على المنظمة الكثير من الوقت والتكلفة في تركيب الأنظمة والبرامج على كل جهاز في المنظمة، كما يعمل على حماية البيانات وضمان إتاحتها لمن يحتاجها في أي وقت وأي مكان وفق الصلاحيات المحددة (Lake, 2013).

تطبيقات الحوسبة السحابية:

ظهرت تطبيقات متعددة للحوسبة السحابية، وأثرت بشكل مباشر وإيجابي على طرق تبادل وحفظ المعلومات على مستوى الأفراد، والمنظمات، والحكومة ككل.

قواعد البيانات السحابية:

استفادت الحوسبة السحابية من البنية التحتية للشبكة الداخلية الموجودة في المنظمات، في تقليل الوقت والجهد في الحصول على البيانات والمعلومات المتوفرة، وقامت بربط جميع إداراتها وموظفيها بالحوسبة السحابية؛ مما أدى إلى تقديم خدمات مميزة للمنظمة؛ إذ مكّنت الحوسبة السحابية من تخزين البيانات والمعلومات الخاصة بالمنظمة بمختلف أنواعها؛ فأصبح من الممكن الوصول إليها في أي وقت وأي مكان، واستخدامها من أجل حفظ نسخ احتياطية للبيانات للرجوع إليها عند حدوث أي خلل في النسخ الأصلية (السالمي، ٢٠١٦).

الحوسبة السحابية الحكومية:

تُعَدُّ الحوسبة السحابية إحدى الأدوات المهمة في دعم توجه الدول نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية، وظهر ما يُسمَّى بالحكومة السحابية وهي أحد المكونات الأساسية للكييفية التي تقوم بها المنظمات بإدارة التحولات الرقمية. وتمَّ إنشاء الحوسبة السحابية الحكومية بهدف تقديم الخدمات الحكومية على اختلافها عبر الوسائط الإلكترونية وأدوات التكنولوجيا وأهمُّها الإنترنت والاتصالات (السالمي، ٢٠١٦).

وتقدّم السحابة الإلكترونية الحكومية في المملكة العربية السعودية (٢٠١٩) للقطاعات الحكومية خدمات جاهزة ذات فعالية واعتمادية وأمنية عالية، سواءً من ناحية البنية التحتية أو منصات التكامل والربط البيئي أو التطبيقات الوطنية المشتركة. وبإشراف برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، وتشمل الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية مبادرة تحت مسار البنية التحتية لتأسيس سحابة إلكترونية حكومية لتقديم الخدمات المشتركة للقطاعات الحكومية عبر بيئة ذات فاعلية واعتمادية وأمنية عالية. وتشمل المبادرة تعزيز ما تمَّ وإكمال ما بقي للخدمات الحوسبية على مسارات البنية التحتية والمنصات والتطبيقات، مع العمل على تنفيذ عدة مسارات، منها: مسار

البنية التحتية كخدمة، ويشمل: خدمات الربط الشبكي الآمن، خدمات التعافي من الكوارث، خدمات الاستضافة المؤقتة والدائمة، خدمات الصوت والصورة؛ بالإضافة إلى مسار المنصات كخدمة، ويشمل: خدمات منصات الهيكلية المؤسسية، خدمات منصة التكامل، خدمات منصة إدارة الإستراتيجية، خدمات منصة التواصل وغيرها. أمّا مسار التطبيقات الوطنية المشتركة كخدمة، ويشمل: نظام المراسلات الموحد، نظام المشتريات الموحد، نظام تقديم الجامعات الموحد، نظام إدارة الموارد، نظام إدارة علاقات العملاء، نظام المعلومات الجغرافية.

ومن خلال تلك الخدمات والمنصات والتطبيقات المُستهدفة من السحابة الحكومية؛ يمكن توفير خدمات إلكترونية من خلال مواقع خاصة لكل وزارة أو لكل الوزارات من خلال أدوات الاتصالات المختلفة، كما يمكن الربط بين المنظمات الحكومية بغرض تقديم خدمة ذات جودة عالية للمواطنين.

ورغم الفوائد الكثيرة التي يحصل عليها المشترك في السحابة؛ فإنه تثار عدة تساؤلات حول الخصوصية وحماية البيانات، وهي تُعدُّ تحدياتٍ يجب معالجتها بالنسبة لمزودي الخدمة، ومن هذه التساؤلات (السالمي، ٢٠١٦؛ Dialogic، 2017):

- هل يمكن لمزود الخدمة الوصول إلى البيانات والمعلومات المخزنة فيها؟ وهل يُوجد تشفير للبيانات على السحابة؟
- ما هو مصير البيانات في حال مسحها من الخوادم الخاصة بمزود الخدمة؟ هل يمكن لمزود الخدمة الوصول لها بعد المسح؟
- أين يقع مكان الحفظ؟ وهذا أمرٌ لا يعرفه إلا الشركة المزودة بالخدمة.
- حماية البيانات أمرٌ مهم؛ فماذا يحدث إذا ضاعت المعلومات بسبب عطل تقني؟
- ماذا يحدث إذا لم نتمكن من الوصول إلى شبكة الإنترنت أو إذا كانت سرعة الإنترنت غير مناسبة لرفع وتحميل الملفات واسترجاعها.

٣- إنترنت الأشياء (Internet of Things) IoT:

نتيجةً للتطوُّر الهائل في مجال التقنية وخاصةً ما حققته شبكة الإنترنت بظهور الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) مدعوماً بالإمكانيات التي وفرتها الحوسبة السحابية - أمكن ربط جميع الأشياء بالشبكة؛ لتكون ضمن وعاء واحد، مع الاعتماد على شبكة الاتصالات

اللاسلكية التي تؤمّن الاتصال بالأشياء في أيّ وقت ومن أيّ مكان؛ مما جَهّز بيئة خصبة للتطبيقات المختلفة لإنترنت الأشياء؛ حيث يجري تبادل البيانات والمعلومات بين الأجهزة الذكية والبشر عن طريق إجراءات وأفعال عبر شبكة دون الحاجة إلى التفاعل من الإنسان إلى الإنسان أو من الإنسان إلى الحاسب. ولم يَعد يقتصر الأمر على أن يرتبط الناس بشبكة الإنترنت فقط؛ بل أمكنهم أن يرتبطوا بأشياء أخرى من حولهم أيضاً، عن طريق استخدام الأجهزة الذكية المزوّدة بمعدات الاستشعار عن بُعد، أو الحساسات وتوفير خدمات الاتصال بين الآلات بعضها مع بعض، وأصبح ارتباط آلة بآلة (M2M) ممكناً. وبذلك يتم إنشاء مجموعة روابط واتصالات بين الأجهزة المادية من خلال دمج تطبيقات البرمجيات؛ لتمكين المستخدمين من الوصول إلى المعلومات أو أجهزة التحكم من أيّ مكان باستخدام مجموعة متنوعة من الأجهزة المتصلة بالإنترنت، على سبيل المثال: يتمكّن المستخدم من معرفة مَنْ يضغط على جرس الباب ورؤيته والتفاعل معه من أيّ مكان باستخدام الهاتف الذكي (أحمد، ٢٠١٧؛ Figliola, 2019؛ الحمامي والحكيم، ٢٠١٧).

ويحتاج إنترنت الأشياء - بالإضافة إلى الحساسات - إلى تحليل البيانات الضخمة المتولدة من الأشياء المرتبطة بها، وكذلك الحوسبة السحابية والاتصالات اللاسلكية المتقدمة؛ حيث تقوم أجهزة إنترنت الأشياء بجمع البيانات باستخدام أجهزة الاستشعار ومن ثم تعرض خدماتها القائمة على تحليل البيانات على المستخدم ووفقاً للمعايير المحددة التي يحددها، على سبيل المثال، تستخدم الثلاجة أجهزة استشعار (مثل الكاميرات) لتخزين المأكولات فيها، ويمكن تنبيه المستخدم عندما ينخفض هذا المخزون أو عنصر من عناصره بناءً على تحليلات التعرف على الصور. كما يمكن لأجهزة إنترنت الأشياء المتطورة أن تتعلّم من خلال التعرف على الأنماط في تفضيلات المستخدم واستخدام البيانات المحفوظة لديها؛ وبالتالي يمكن أن يصبح جهاز إنترنت الأشياء أكثر ذكاءً من حيث قدرته على التعديل والمواءمة وبما يحسّن من قدرته على التنبؤ لتحقيق الفائدة القصوى للمستخدم (Figliola, 2019). وعلى هذا الأساس نشأت شبكة كلّ شيء، والتي ربطت كلّ المكونات والأشياء التي يمكن إضافتها من إشارات المرور إلى أجهزة التحكم والمتابعة الإلكترونية وخرائط الطرق وتحديد المواقع الجغرافية حتى شملت المستخدم العادي الذي أمكنه التحكم في الأجهزة المنزلية، مثل: الثلاجة، الإضاءة، جرس الباب. وبذلك تمّت الاستفادة من كل هذه الأشياء المرتبطة؛

بهدف إنشاء حياة أفضل؛ إذ يمكن أن يتواصل ويتفاعل مع الأجهزة والأدوات حسب رغبته وحاجته دون الحاجة إلى التواجد في مكان محدد.

وقد سعت الكثير من المنظمات إلى الاستفادة من هذه التسهيلات التي تقدّمها تقنية إنترنت الأشياء بدعمٍ متواصل من شركات التقنية؛ فعلى مستوى أنظمة التشغيل مثلاً قامت شركة مايكروسوفت بإصدار نسخة من نظام التشغيل ويندوز Windows 10 IOT Core المخصص لدعم مختلف أنواع الأجهزة الإلكترونية؛ من أجل تمكين الأشياء للارتباط بشبكة الإنترنت، وكذلك أنتجت شركة Google نظام التشغيل Brillo؛ لتحويل الأجهزة البسيطة إلى أجهزة ذكية قادرة على الاتصال عبر تقنيتي البلوتوث و Wi-Fi، ونظام Weave الذي يسمح بالاتصال بتطبيقات الهواتف الذكية وأجهزة إنترنت الأشياء. كما استفادت المنظمات من هذه التطبيقات في توفير بيئة عمل مادية أكثر استجابةً لاحتياجات الأفراد العاملين في المكتب؛ فيمكن عن طريق إنترنت الأشياء أن تقوم الشبكة بفتح باب المكتب والإضاءة بمجرد قيام الموظف بإبراز البطاقة الخاصة به عند باب المكتب، ومن الممكن إضافة حساس في المكتب يُدمج للعمل على أساس الوقت لتسجيل انصراف العاملين والبدء في تنفيذ إجراءات حفظ الطاقة. بالإضافة إلى توفير أجهزة الإنذار عبر حساسات حرارية، التي تعطي إشارة إلى المتحكمات الدقيقة باتخاذ إجراء معين، مثل: إصدار صوت وتشغيل الممرشات المائية، مع إرسال رسالة عبر الهاتف الجوال وغيرها من التطبيقات التي تجعل من المكتب بيئة محفزة للعمل وخالية من الأخطار (الحمامي والحكيم، ٢٠١٧: ٥٧: ٩٤).

اتجاهات تقنية حديثة:

يتواصل التقدم التقني، بظهور تقنيات ستفتح الفرص الجديدة أمام المنظمات، كما أنها ستغيّر من أساليب التواصل بينها وبين العملاء وطرق التفاعل معهم، وتؤثر على طريقة أداء المهام وتقديم الخدمات، وبالتالي على نوعية الوظائف الموجودة في المنظمات، وستختفي وظائف متعددة؛ ولكن بالمقابل ظهرت وظائف جديدة تتطلب مهارات عالية وإمكانيات إبداعية. وللاستفادة القصوى من مزايا هذه التقنية؛ يتطلّب الأمرُ قدرًا كبيراً من الالتزام بالسياسات والإجراءات المنظمة؛ للاستفادة منها في أداء العمل بالشكل المطلوب، مع الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات.

ويشهد العالم حالياً ظهور عدة تقنيات، يمكن بتطبيقاتها تغيير الخارطة التقنية، وطريقة العمل في المنظمات على اختلاف أنواعها؛ من هذه التقنيات ما يلي (Lotakove, 2016 Davies, 2017):

١- **BlockChain**: حيث تعتمد على توثيق وتسجيل وتأكيد المعاملات بتوثيقها وعدم الكشف عن الهوية؛ إذ يتم تقاسم سجل الأحداث بين العديد من الأطراف والمعلومات التي لا يمكن تغييرها بمجرد دخولها، وتعزز سلسلة المعاملات. ويتم تطبيق هذه التقنية في مجالات مثل: إدارة الهوية، التصويت، التراسل من شخص إلى آخر، التعاقد الذكي، إدارة السجلات وغيرها.

٢- **الواقع الافتراضي Virtual Reality**: هي محاكاة للواقع من خلال توليد صور ثلاثية الأبعاد أو بيئة متكاملة مع مُحَدِّدات مساحية معينة، تمكّن المستعرض من التفاعل بطرق واقعية؛ بهدف التأثير على الخبرة باستخدام أدوات مثل: الخوذة، النظارة. من تطبيقاته: الصحافة، مكان العمل الافتراضي، الإنشاءات والمقاولات، التعليم والتدريب، الترفيه وغيره.

٣- **الواقع المعزز Augmented Reality**: هو معلومات إضافية أو مرئية تُضاف إلى العالم المادي الواقعي باستخدام الرسومات أو الصوت؛ لتحسين خبرة المستخدم تجاه مهمة أو منتج. هذا التعزيز للواقع الفعلي يتحقق باستخدام أدوات تعرض المعلومات المطلوبة. تطبيقاته: عروض القاعات الافتراضية، التعليم، السياحة والسفر، اللعب، الدعاية والتسويق وغيرها.

٤- **الطائرات بدون طيار Drones**: هي مركبات بدون طيار مائية أو جوية يمكن أن تعمل عبر أجهزة الحاسب على متن الطائرة وفق خطة طيران مُحَدَّدة مسبقاً، أو يتم التحكم بها عن بُعد. من تطبيقاتها: التأكد من حالة الجو، إدارة الغابات، إدارة المرافق، تسليم الشحنات، أمن سكة الحديد، التفتيش وغيرها.

التمارين والحالات التطبيقية

التمرين الأول:

بناءً على ما ورد في الفصل الرابع، اذكر أنواع التقنيات التي تستخدمها في عملك:

الأجهزة	البرمجيات والتطبيقات	الشبكات والإنترنت

التمرين الثاني:

يتطلب استخدام البرامج والتطبيقات المكتبية، تدريب المستخدم عليها؛ للاستفادة منها بكفاءة في أداء العمل. كيف تقيّم مهاراتك في البرامج التالية:

م	البرنامج	المستوى المهاري			أساليب التطوير
		مبتدئ	متوسط	متقدم	
١	برنامج Word				
٢	برنامج Excel				
٣	برنامج Access				
٤	برنامج PowerPoint				
٥	برنامج Out Look				
٦	برنامج Publisher				

التمرين الثالث:

ضع إشارة (✓) على الشبكة التي تعتقد أنك تستخدمها في منظمتك.

☐ الشبكة المحلية.

☐ شبكة الإنترنت.

☐ شبكة الإكسترانت.

☐ شبكة الإنترنت.

أسئلة للنقاش:

س١: طلب منك مديرك تقديم مواصفات جهاز الحاسب الآلي الذي يحتاجه القسم، ما هي أهم خصائص جهاز الحاسب الآلي التي يجب مراعاتها؟

س٢: ما هي أبرز المشكلات المتعلقة باستخدام التقنيات المكتبية في منظمتك؟

س٣: لو كنت المسؤول عن اتخاذ القرار؛ ما هي الإجراءات التي ستتخذها لمعالجة هذه المشكلات؟

حالة تطبيقية

طُلب منك إرسال ملف من (١٠) صفحات لأعضاء الاجتماع البالغ عددهم (٧) أعضاء؛ بغرض مناقشته قبل الاجتماع في الأسبوع المقبل. المطلوب توضيح مزايا ومساوئ كل خيار من الخيارات الموضَّحة أدناه، ومن ثم ترتيب البدائل للوصول إلى الخيار الأفضل من كلِّ مما يلي:

١- طباعة الملف وإرساله لكلِّ عضو من أعضاء الاجتماع.

٢- طباعة الملف نسخة واحدة، وتصويره بآلة التصوير وإرساله لكلِّ عضو.

٣- إرسال الملف بالفاكس لكلِّ الأعضاء.

٤- إبلاغ كلِّ عضو بمحتوى الملف بالهاتف.

٥- إرسال الملف عبر البريد الإلكتروني للأعضاء.

م	التقنية	المزايا	المساوئ	ترتيب البدائل
١	الطابعة			
٢	آلة التصوير			
٣	الفاكس			
٤	الهاتف			
٥	البريد الإلكتروني			

الباب الخامس

الميزة التنافسية في العمل المكتبي

في ظلّ التغيرات الإدارية والاقتصادية المتنوعة والتطوّرات التقنية المتسارعة، وما سبّته من انفتاح على العالم الخارجي؛ اضطرت المنظمات إلى التفاعل مع هذه التغيّرات مما أحدث تغيّرات ملموسة وجذرية في أساليب وطرق العمل؛ للعمل على تطوير جودة الخدمات المقدّمة وإحداث خدمات جديدة. ووجدت المنظمات نفسها مطالبةً بالقيام بالكثير من العمل الجاد والتطوير المستمر للبقاء في السوق، والسعي نحو تحقيق مراتب متقدمة بين باقي المنظمات المنافسة، وهذا يتطلب منها الوصول إلى ميزة تنافسية تميّزها عن غيرها ليُقبل العملاء على الاستفادة من خدماتها، ويتمّ ذلك عن طريق تحليل الوضع التنافسي واقتناص الفرص التي تمكّنها من الاستفادة من مواردها المادية والبشرية والمعلوماتية بشكل أفضل، والبحث عن كلّ ما يمكّنها من ترك أثر إيجابي يميّزها عن غيرها.

تطلّعات الحكومة لتحقيق الميزة التنافسية:

وقد دخلت المنظمات الحكومية هذا السّباق، وأصبح لزاماً عليها السّعي إلى الاستفادة من كلّ ما يمكّنها من تقديم الخدمات للمواطنين بمستويات عالية من الجودة، والحرص على تلبية احتياجاتهم كقوة دفع تدعم إستراتيجية التوجّه نحو تحقيق الحكومة الذكية، ووضع الرؤى الإستراتيجية التي ترغب في تحقيقها، وتحويلها إلى أهداف قابلة للقياس ومؤشرات أداء، ومن ثم صياغتها على شكل خطة إستراتيجية لتحقيق النتائج المرجوة (فالاستش وشنايدر، ٢٠١٦). وقد قام المهتمون في هذا المجال بإنشاء الكثير من المؤشرات الدولية التي تقيس مستوى تطوّر ونضج الخدمات الحكومية المقدّمة؛ مما حفّز الحكومات إلى السّعي نحو تحقيق ميّزات تنافسية تضمن لها مراتب متقدمة ومتطورة على مستوى العالم لقياس الكفاءة والفاعلية لمنظمتها، وبما يضمن تحقيق جودة الخدمات المقدّمة لمواطنيها.

وفي المملكة العربية السعودية؛ تتطلّع الحكومة إلى تطوير العمل في منظماتها بعيداً عن الممارسات التقليدية في أداء الأعمال والمهام المكتبية، وبما يتوافق مع متطلبات المرحلة المستقبلية. ومع انطلاق الرؤية الرشيدة (٢٠٣٠) أُعيدت هيكلة العديد من المنظمات الحكومية بما يتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة؛ بهدف الارتقاء بالخدمات المقدّمة للمستفيدين، وتحقيق الكفاءة والفاعلية وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مُستدامة (القحطاني، ٢٠١٨). وقد ركّزت الرؤية على تحقيق ثلاثة محاور رئيسية، يتمثل محورها الثالث في تحقيق «وطن طموح: حكومته فاعلة، مواطنه مسؤول»، التزمت من خلاله بحدّة برامج وأهداف منها (الرؤية ٢٠٣٠):

- برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية الذي يهدف إلى رفع جودة أداء وإنتاجية الموارد البشرية في المملكة، وتطوير قدراتها الوظيفية، وتحديد أفضل الممارسات وتطبيقها للتأكد من أن موظفي القطاع العام يمتلكون المَقوّمات والمهارات اللازمة للمستقبل.
- توفير الخدمات المشتركة لتحقيق توجُّه الدولة في زيادة الإنتاجية عن طريق توحيد الجهود؛ للاستفادة القصوى من الموارد وتوفير بيئة عمل مناسبة لجميع الجهات بأقل تكلفة؛ حيث سيتمُّ اتباع المنهجيات الحديثة، وتطوير الأعمال وفقاً لمؤشرات أداء تقيس جودة العمل، وتخفيض التكاليف ونقل المعرفة.
- تطوير الحكومة الإلكترونية لتوسيع نطاق الخدمات المقدّمة للمواطن عن طريق شبكة المعلومات، عبر تيسير الإجراءات وتنويع قنوات الاتصال وأدواته، ودَعْم استخدام التطبيقات الإلكترونية على مستوى الجهات الحكومية.
- مواكبة تطلّعات حكومة المملكة بالوصول من المركز (٨٠) إلى المركز (٢٠) في مؤشر فاعلية الحكومة، والوصول من المركز (٣٦) إلى المراكز الخمسة الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية. وانسجماً مع هذه الرؤية الطموحة، والتزاماً بها؛ انطلق برنامج التحوّل الوطني الذي يهدف إلى تطوير العمل الحكومي، وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق الرؤية واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، كما تسعى الحكومة من خلال تبنيها ودعمها لمشاريع الحكومة الإلكترونية إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية.
- وقد عمّدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة ومن أجل قياس جودة أداء القطاع الحكومي؛ إلى إنشاء المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة الذي حددت مهامه في بناء المؤشرات وأدوات قياس الأجهزة الحكومية واعتمادها وتطويرها بشكلٍ مستمر؛ من خلال قياس جودة الخدمات ورضا المستفيدين. وتتمُّ عملية القياس بالتواصل مع المستفيدين بشكلٍ مباشر، من خلال الاتصال الهاتفي للإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمراحل طلبهم للحصول على الخدمة ومدى رضاهم عنها، كما تشمل الإجراءات والسرعة والمخرجات وأداء الموظفين وجاهزية المكان والنظام الإلكتروني، أو من خلال مقابلات مباشرة مع المستفيدين؛ بالإضافة إلى وَضْع الكثير من الاستبانات في كافة مجالات الخدمات المقدّمة لتعبئتها من قبل مستخدمي تلك المواقع والتطبيقات الإلكترونية.

هذا ويعمل المركز على إقامة ورش عمل وحلقات نقاش متخصصة لقياس تجربة رضا المستفيدين من الخدمات الحكومية، والتعرّف على تطلّعاتهم لتطوير الخدمات المقدّمة لهم في المستقبل (القحطاني، ٢٠١٨).

تحقيق الميزة التنافسية في المنظمات:

أسهمت التغيّرات في بيئة المنظمة الداخلية والخارجية في دفعها إلى بذل كافة الجهود التي تمكّنها من تحقيق مواقع متقدّمة في الترتيب مقارنةً بالمنظمات المنافسة، عن طريق الاستخدام الفعّال لكلّ ما تملك من موارد وقدرات في تقديم أداء أفضل، وبما يضمن تحقيق التكامل والانسجام الكامل بين مختلف عناصر المنظمة وقدراتها الذاتية لتحقيق أقصى قدر من المنفعة لكلّ مَنْ له علاقة بالمنظمة. إنّ تحقيق المنظمة للأُسبُقية التنافسية توجب عليها امتلاك ميزة تنافسية فريدة يصعب على المنظمات الأخرى تقليدها من تحسين وضعها التنافسي وتحقيق الأسبُقية والتفوق على المنافسين، والمحافظة على استمرارية هذا التقدم لفترات طويلة (العيّاشي وكريمة، ٢٠١٦)، عن طريق رسم الإستراتيجيات والسياسات التي تمكّنها من تبني تحقيق الميزة التنافسية في المستويات المختلفة للعمل في المنظمة سواءً على مستوى الميزة في التوجّهات الإستراتيجية، أو الميزة التكتيكية في تبني أساليب وإجراءات للعمل بطرق أفضل من المنافسين، أو الميزة المتحققة من العمليات التشغيلية من خلال التعاملات والعمليات اليومية في المنظمة (خليل، ٢٠١٤). ولدعم هذا الهدف برزت توجّهات إدارية جديدة مثل: إدارة التميّز والتي تتعلق بإدارة العناصر والمقوّمات والموارد التنظيمية التي تضمن تفوق المنظمة على غيرها من المنظمات، وتحقيق التميّز الإداري من خلال البحث عن كلّ الفرص المتاحة والتي من شأنها أن تحقق نجاحات كبيرة للمنظمة؛ وبما يُسهّم في جعلها منظمة متميزة عن غيرها من المنظمات المنافسة (جاد الرب، ٢٠١٣).

إنّ تحقيق الميزة التنافسية يعني أن تصبح المنظمة الأفضل بين مثيلاتها، وينعكس هذا التميّز على جودة الخدمات والعمليات المقدّمة، وكذلك تهيئة البيئة التنظيمية المناسبة التي تحفّز على الإبداع والابتكار، ويميّز المختصّون عدّة جوانب للتميّز في المنظمة (خليل، ٢٠١٤؛ جاد الرب، ٢٠١٣؛ سويسّي والخفاجي، ٢٠١٤)؛ إذ يعتبر المختصّون أن تميّز المنظمة ينطلق من تبني المنظمة للتميّز الإستراتيجي وهو الموجه الرئيسي؛ فمن خلال تحديد وصياغة رؤية

المنظمة ورسالتها والأهداف الإستراتيجية المنبثقة عنها تتضح الكثير من المعالم بالنسبة للأفراد في المنظمة، وبناءً عليه يتم تحقيق جوانب التميّز الأخرى، وقد يتضمّن التميّز الإستراتيجي إجراء تحالفات إستراتيجية مع شركاء آخرين يسهم في تقدّم الموقع التنافسي للمنظمة.

وعادةً ما يتطلّب التميّز الإستراتيجي تميّزاً في دَعَم آليات الابتكار والإبداع الفني والإنتاجي؛ لتقديم منتجات وخدمات متميزة، مثل: الأسرع، الأقل كلفة، الأكثر جودة، الأكثر إبداعاً وغيرها، والذي يتطلّب التميّز التسويقي للوصول إلى العملاء وإقناعهم بجودة الخدمات المقدّمة وتميّزها، ومن ثم العمل على توسيع قاعدتهم والمحافظة عليهم والاستجابة لمتطلباتهم واحتياجاتهم، وبالتالي تحقيق الانتشار والتوسّع إلى مناطق جديدة أو شرائح جديدة من العملاء. وما يتطلبه ذلك من ضرورة تحقيق التميّز التقني للاستفادة من أحدث ما توصّلت إليه التقنية من أجهزة وتطبيقات، وأنظمة متقدمة في تقنية المعلومات والاتصالات؛ لدعم كفاءة وفعالية العمل، وتحقيق التميّز المعرفي والمعلوماتي واستخدامه الاستخدام الاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن التدفق السلس للمعلومات وتكوين منظمة المعرفة، والإسهام في فعالية وكفاءة العمل.

إن السّعي وراء تحقيق جوانب التميّز المختلفة في المنظمة، لا يمكن أن يتمّ بدون وجود التميّز في الموارد البشرية، وضمان استقطاب الموارد البشرية ذات المؤهلات العالية، والتي تصنع الفارق الإيجابي في كلّ ما يتعلق بأداء العمل. كلّ ما سبق يتطلب أيضاً ضرورة توفر التميّز المالي من حيث توفر الموارد المالية المناسبة للمنظمة وإدارتها بكفاءة، وبما يضمن لها صناعة مميّزة تنافسية فعالة والمحافظة عليها.

الميزة التنافسية في الأعمال المكتبية:

كما سبق وأشرنا إلى أن أهمية العمل المكتبي تتمثل من خلال سعيه إلى تقديم خدمات مكتبية لفئات متعددة في المنظمة؛ تتكون من العملاء الداخليين والخارجيين؛ إذ يشكّل العملاء الداخليون الأفراد داخل المنظمة على اختلاف مستوياتهم الإدارية وأعمالهم الوظيفية. أمّا العملاء الخارجيون؛ فهم الأفراد المتعاملون مع المنظمة سواءً أكانوا مستفيدين من الخدمات المقدّمة، أو موردين أو غير ذلك. ويمثل الأفراد العاملون في المكتب حلقة

وصل بين العملاء الداخليين والخارجيين عن طريق استقبال المعلومات وحفظها والتزويد بها والرد على الاستفسارات المتعلقة بها، وعن طريق الأعمال المكتبية يتم الحفاظ على تدفق مناسب للمعلومات في الوقت المناسب، والقدر المناسب وبالذقة المناسبة.

فالعمل المكتبي يُعدُّ الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها المنظمات في تقديم منتجاتها وخدماتها؛ إذ يتم من خلاله أداء الأنشطة والعمليات اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة. إنَّ كفاءة وفعالية الأعمال المكتبية وتحقيق التميز بمنتجات وخدمات مكتبية مرغوب فيها من قبل العملاء وبطرق وأساليب أفضل - تساعد على وصول المنظمة إلى الميزة التنافسية في العمل المكتبي التي تمكَّنها من التفوق على المنظمات الأخرى التي تتشابه معها في تقديم الخدمة، وما يتضمنه ذلك من رسم الصورة الذهنية الإيجابية لدى المتعاملين معها؛ إذ إن تحقيق الميزة التنافسية في العمل المكتبي يُعدُّ ضرورةً أساسيةً للمنظمة؛ نظراً لحاجة منظمات اليوم إلى التعامل مع بيئة أكثر تعقيداً مما كانت عليه سابقاً، ويتطلب ذلك العمل على تحسين العمليات على المستويين: التكتيكي والتشغيلي، من خلال اعتماد أساليب وإجراءات عمل تضمن تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء الأعمال اليومية، وإيجاد مركز معلوماتي فعَّال يُمكِّن المنظمة من إدارة المحتوى في دعم عملية الاتصال الداخلي والخارجي، وبالتالي المساعدة على تقديم مستويات جودة عالية للخدمات تتناسب مع الأهداف التي تمَّ التخطيط لها (جاد الرب، ٢٠١٣). ويمكن العمل على تحقيق الميزة التنافسية في الأعمال المكتبية في البُعدين التاليين:

ضمان جودة العمل المكتبي:

يُعدُّ تحقيق مستويات جودة أفضل في تقديم الخدمات مصدراً أساسياً للميزة التنافسية للمنظمة؛ فقد أصبح لزاماً على المنظمة التميز في إنجاز أعمالها بالجودة المطلوبة وبالشكل الصحيح وبالسرية الملائمة، وبما يضمن تلبية احتياجات العميل وتوقعاته. ونعني بجودة العمل المكتبي قدرته على الإيفاء بمتطلبات العمل، وتوفير الخدمات الأساسية للعملاء الداخليين والخارجيين، ضمن مستوى أداء مُحدَّد مسبقاً وبما يلبي توقعاتهم و رغباتهم. فالجودة عاملٌ مهم يُساهم في تحقيق رضا العملاء والمحافظة عليهم؛ إذ تُعدُّ كفاءة الأداء وجودة الخدمة العنصرَ الأهمَّ بالنسبة للعميل.

إن المعلومات تُعدُّ العصبَ الرئيسيَّ للعمل المكتبي في المنظمة، ومن خلاله يتمُّ تزويد المنظمة بالمعلومات الناتجة عن الاتصالات الداخلية والخارجية فيها؛ مما يزود المنظمة بأدوات التحليل التي تمكّنها من أداء عملها، وكذلك تقديم المعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية للمنتجات والخدمات المعتمدة على المعرفة الجديدة التي وفرتها نظم المعلومات والاتصالات، والتي مكّنت المنظمة من إدارة موجوداتها المعرفية وتزويدها بأدوات أسهمت في تحسين العمل وتطويره، بتبني أساليب تعتمد على التوسع في اللامركزية، واعتماد إجراءات أكثر مرونة للأفراد العاملين والإدارات على حدٍّ سواء، بصورة مكّنت من التوجُّه نحو المنظمات الرقمية؛ إذ أصبحت كلُّ الإجراءات والعلاقات مع العملاء ممكنة ومؤمنة بطريقة رقمية (دودين، ٢٠١٤). كلُّ ذلك جعل المنظمات أكثر تنافسية وكفاءة فيما يتعلق بأداء الأعمال المكتبية.

فمن المهمُّ توفير المعلومات الكافية، وتعزيز الشفافية في المواقف المختلفة، ودعم قنوات التواصل مع العملاء والتجاوب مع ملاحظاتهم ومتطلباتهم، وأن عدم تحقيق جودة الأداء في العمل المكتبي يكبّد المنظمة خسائر وأضرار فادحة. ويمكن القول بأن الجودة مهمة إدارية تتعلق بوضع إطار عام للعمل يشمل كافة العمليات التنظيمية المقدّمة من مختلف مستويات المنظمة من المستوى الإستراتيجي وصولاً إلى العمليات التشغيلية والبُنى التحتية. والعمل على التحسين المستمر لها؛ بما يحقق توقعات العملاء واحتياجاتهم من جهة، ومتطلبات أصحاب المصالح داخل المنظمة وخارجها من جهة أخرى. والعمل على رفع كفاءات ومهارات الأفراد القائمين بالأعمال المكتبية بما يتلاءم مع الاستجابة لتلك المتطلبات (بيتر بيرج وسباث، ٢٠١٤).

إن سعي المنظمات نحو التحوّل الإلكتروني في ممارسة وأداء الأعمال المكتبية؛ يُعدُّ من أهمِّ العناصر التي تحقق جودة أداء الخدمة؛ إذ تتميّز هذه الخدمات بميزتين رئيسيتين هما: كفاءة المعلومات، وكفاءة المعاملات. وبناءً عليه؛ فإن معايير جودة أداء الخدمات قد تجاوزت المعايير التقليدية بكثير؛ فاعتماد الأعمال المكتبية على تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها للشبكات المختلفة وخاصةً شبكة الإنترنت، مكّنت المنظمة من أتمتة معظم الخدمات للعملاء، وتبني معايير جديدة تضمن مستويات جودة تتناسب مع توقعات العملاء، الذين أصبحوا وبفعل الانفتاح والتطور التقني، أكثر طلباً وإحاحاً في

الخدمات المقدمة لهم، وأقلّ تسامحاً تجاه مستويات الأداء المنخفضة الجودة. ومن هذه المعايير: سهولة الوصول للخدمة، سهولة الاستخدام، سهولة العثور على الموقع الإلكتروني، سرعة التحميل وغيرها. كما حققت مستويات عالية من التفاعلية للاستجابة إلى احتياجات العملاء، والتواصل السريع في معالجة المشكلات والحالات التي تتطلب اتخاذ قرارات معقدة (بيتر بيرج وسبات، ٢٠١٤).

كما تُشكّل المرونة بُعداً تنافسياً مهماً في جودة أداء الأعمال المكتبية، يعزّز تحقيق رغبة العملاء المتزايدة في تحسين طرق الحصول على الخدمات، وارتفاع سقف توقعاتهم تجاهها. وتعني المرونة الاستجابة السريعة للتغيير في احتياجات العملاء من الخدمات المقدمة لهم؛ مما يحثّ على المنظمات اعتماد أساليب وطرق عمل تضمن لهم التكيف مع تلك المتغيرات. وتظهر المرونة في أساليب وطرق طلب الخدمة، وفي متطلبات تقديمها واختيار العمل ضمن البدائل المختلفة لمعالجة المشكلات التي قد تطرأ بها يضمن استمرار الخدمات وعدم توقفها (Lake, 2013).

ويُعدّ الوقت عنصراً مهماً لتقييم مستوى جودة الأعمال المكتبية، وتتنافس المنظمات في التركيز على تقديم خدمات أسرع؛ للحصول على رضا العملاء بشكلٍ يميّزها عن المنافسين؛ إذ يحرص العملاء على اختيار المنظمات السريعة في تقديم الخدمة وإنهاء إجراءات المعاملات اليومية بكفاءة وفعالية؛ مما أجبر المنظمات على اعتماد أساليب وطرق عمل تمكّن من تقصير دورة الإجراءات والعمليات لتقديم الخدمة، وتخفيض زمن الفترة الفاصلة بين طلب الخدمة والتسليم، من خلال الالتزام بجدول زمنية محدّدة؛ وذلك بالاعتماد على نظم تقنية المعلومات والتطبيقات المختلفة التي تمكّن الإدارة من مراقبة وتتبع المعاملات داخل الإدارات من أجل التسليم في الوقت المناسب، وضمان سرعة الاستجابة لمتطلبات المستفيدين واقتراحاتهم من أجل التطوير (Lake, 2013).

تعزيز ودعم الإبداع:

يُعدّ الإبداع أو الابتكار؛ هو البُعد الثاني لتحقيق الميزة التنافسية في أداء الأعمال المكتبية، ولا يُقصد بذلك تقديم مستويات جودة أداء عالية فقط؛ بل لا بد من اتباع الأساليب المبتكرة والإبداعية في إنجازها؛ وهذا يتطلب من المنظمة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة

عن كيفية أداء الأعمال المكتبية والخدمات التي تقدمها المنظمات المنافسة، والعمل على رفع سقف المنافسة عن طريق توليد الأفكار الإبداعية وتطبيقها؛ بما يلبي احتياجات العملاء والتفوق على توقعاتهم والمحافظة عليهم وكسب ولائهم، والعمل على استقطاب المزيد منهم.

تعمل المنظمات الراغبة في تحقيق التميّز على تشجيع الابتكار والإبداع عن طريق تهيئة البيئة المناسبة الداعمة للرقي بالعمليات الذهنية لأفرادها للوصول إلى نتائج مبتكرة وأصلية ومفيدة للفرد أو المنظمة أو المجتمع؛ سعياً إلى الوصول إلى التميّز في الأداء؛ فمن خلال الإبداع يتم توليد الأفكار الجديدة والنافعة المتصلة بحلّ أمثل للمشكلات أو تطوير أساليب أو تعميق رؤية واتجاهات معينة، ويعمل الابتكار على وُضْع هذه الأفكار حيّز التنفيذ؛ للاستفادة منها في تطوير العمل في المجالات المختلفة، منها (لشهب وآخرون، ٢٠١٧):

- ضمان تقديم خدمات جديدة ذات جودة عالية في مجال الأعمال المكتبية؛ مقارنةً بغيرها من المنظمات بما تقدّمه من مِيزة تنافسية في طرق وأساليب التعامل مع المعلومات ومعالجتها وإتاحتها للمستفيدين، وابتكار قنوات الاتصال الفعّالة معهم واستخدام منصات العمل المختلفة.

- إضافة مزايا جديدة إلى إجراءات وأساليب الأعمال المكتبية القائمة، أو استحداث أخرى جديدة؛ مما يؤدي إلى السرعة والكفاءة في إنجاز العمل وزيادة درجة الثقة في المخرجات، وإضافة سمات جديدة، مثل: تسهيل أساليب الحصول على الخدمة، وتسهيل الوصول إلى الأنظمة والتطبيقات المختلفة، إلى جانب تسهيل التعامل معها. وفي هذا الاتجاه تعمل كثيرٌ من المنظمات إلى تقديم خدماتها المكتبية عن طريق منصات إلكترونية سهلة الوصول، أو عن طريق إنشاء مواقع متنقلة تمثل مكاتب مصغرة (كالحافلات مثلاً) تقدم خدماتها المكتبية بالذهاب إلى العميل بدلاً من أن يأتي العميل إلى المنظمة، وغيرها من الأساليب المبتكرة التي تتبعها المنظمات في هذا الإطار، التي تسعى فيها المنظمة إلى تلبية احتياجات العملاء من الخدمات التي تقدّمها الأعمال المكتبية؛ بما يتطابق مع تصوراتهم تجاهها، وتقديم مزايا جديدة تصل إلى مستويات تفوق هذه التصورات.

متطلبات تحقيق الميزة التنافسية في العمل المكتبي:

إنَّ تحقيق الميزة التنافسية في أداء الأعمال المكتبية؛ لا يمكن أن يتمَّ بمعزل عن باقي الأعمال في المنظمة؛ وهذا يتطلب من المنظمة تبني الإستراتيجيات اللازمة لتلبية متطلبات تحقيقها. إن تحديد تلك المتطلبات يستدعي ضرورة معرفة الأسس التي يركز عليها التميز المؤسسي، وقد أوجد المختصون في هذا المجال عدَّة نماذج يمكن من خلالها تحقيق التميز المؤسسي وقياسه، ومن هذه النماذج: نموذج بيتر دراكر في إدارة التميز وينحصر في الأبعاد التالية: الأفراد العاملين، والبيئة المادية، والعمليات، المنتجات (كورتل وأبو قحف وأبوفارة، ٢٠١١)، ونموذج التميز الأوروبي (EFQM)، وهو نموذج عالمي تتبناه العديد من الدول منها المملكة العربية السعودية لقياس التميز في المنظمات، ويستند على قياس (٩) معايير مُحدَّدة وهي: القيادة، السياسات والإستراتيجيات، العاملون، الشراكات والموارد، العمليات، نتائج العاملين، نتائج العملاء، نتائج المجتمع، نتائج الأداء العام (EFQM Web, 2019).

وبالرجوع إلى هذه النماذج؛ يمكن استخلاص أبرز المحدِّدات التي يجب توفرها لتحقيق الميزة التنافسية في الأعمال المكتبية، وهي كما يلي: البيئة التنظيمية، الموارد البشرية، والتقنية. وبتوفير تلك المحدِّدات؛ فإن المنظمة ستكون قادرةً على تدعيم مركزها التنافسي ومواجهة الظروف التنافسية الشديدة المحلية منها والدولية.

متطلبات البيئة التنظيمية:

تعني ضرورة توفير العوامل التنظيمية الداعمة للميزة التنافسية للأعمال التي تحقق لها الأسبقية عن غيرها من المنظمات الأخرى، والتي تضمن وجود بيئة عمل تتصف بتعدد البدائل؛ ليكون العمل أكثر إبداعاً وابتكاراً وإنتاجية، ومن أهمَّ متطلبات البيئة التنظيمية ما يلي (بكر، ٢٠١٧؛ علون، ٢٠١٨؛ علوطي، ٢٠١٤؛ السديري، ٢٠١٨):

- **تطبيق الإدارة الإستراتيجية:** تتجلى أهمية الإدارة الإستراتيجية في قدرة المنظمة على الاستجابة للكثير من التحديات التي تواجهها، من خلال التعديل على خططها وإستراتيجياتها والبحث عن إستراتيجيات تكون أكثر واقعيةً وقدرةً على التعبير عن حاجات المنظمة؛ مما يسهم في تدعيم موقفها التنافسي بين المنظمات من خلال تحديد رؤية

ورسالة وأهداف وإستراتيجيات المنظمة؛ لضمان وضوح الرؤية المستقبلية؛ الأمر الذي يساعد على تدعيم الأداء الفعّال في المنظمة وتوفير ضمانات الاستمرار والنمو باعتبار أن الإدارة الإستراتيجية هي إحدى مُحَدِّدات الأداء المرتفع التي تساعد على تحقيق رفاهية المنظمة على المدى الطويل؛ نتيجة تحسُّن الأداء المالي في كثيرٍ من الحالات، وتخصيص الموارد المتاحة للاستخدامات البديلة وزيادة الكفاءة والفعالية، وهذا يتطلب من الإدارة تشجيع الأفراد على التفكير المستقبلي، ومساعدة المديرين على فهم الحاضر والتفكير في المستقبل، وإدراك الإشارات التي تتطلب التغيير؛ مما سينعكس إيجاباً على تحسين وتطوير الخدمات والمجالات التي يجب الدخول فيها مستقبلاً، وتحويل المنظمة من منظمة متأثرة إلى منظمة مؤثرة (حمو، ٢٠١٤؛ جنت ودنكان وسواين، ٢٠١٩).

إنَّ تطبيق الإدارة الإستراتيجية في تخطيط وتنفيذ أساليب العمل المكتبي، وتهيئة البيئة التنظيمية المناسبة له يُعَدُّ عاملاً مهماً لتحقيق التميز؛ إذ إنَّ تحقيق الميزة التنافسية يتطلب من المنظمة تبني إستراتيجية التغيير التنظيمي، ووفقاً للسويسي والخفاجي (٢٠١٤: ٢٩) هي «إستراتيجية مطوّرة تهدف إلى إحداث التغيير في الميول والاتجاهات والقيم والهياكل التنظيمية؛ لتناسب مع الاحتياجات الجديدة، والتعايش مع التحدّيات التي تفرضها البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»؛ إذ تنعكس تلك الممارسات على تحقيق التفاعل البيئي مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية والثقافية من خلال قرارات إستراتيجية سليمة تساعد على استغلال الفرص المتاحة، والحدّ من التهديدات التي تقف في طريقها. وذلك بإشراك الأفراد القائمين على أداء الأعمال المكتبية في عملية التخطيط، وتشجيعهم على التفاعل وإشعارهم بالولاء بإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات وتدريبهم على الإبداع والابتكار، وتقديم المكافأة لهم مقابل أيّ عمل متميز يقومون به؛ مما يبعث فيهم روح المسؤولية والتفاني في العمل.

إنَّ الخطط والقرارات الإستراتيجية الفعّالة لا يمكن أن يتمَّ تنفيذها بدون التخصيص الكافي للموارد والإمكانات وتوجيهها باستغلال نقاط القوة الداخلية والفرص الخارجية وتجنُّب التهديدات وتنمية نقاط الضعف، والعمل وفقاً للأولويات وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المواقع الأكثر أهميةً لتقديم الخدمات المكتبية الفعّالة لدعم الأفراد القائمين بأدائها ومساعدتهم على تحقيق الكفاءة والفعالية والتميز.

- **دَعْمُ الذكاء الإستراتيجي:** بدأت المنظمات تدرك أهمية الذكاء الإستراتيجي أو العمل بذكاء أو ذكاء الأعمال، كما بدأت تدريب قياداتها على الذكاء الإستراتيجي، والذي يمكن تعريفه بأنه «نظام إدارة المعلومات ومنظومة متكاملة تمكّن من رصد كلّ التغيرات البيئية المحيطة بالمنظمة والعمل على استغلالها لفرص يمكن الاستفادة منها في تعزيز حصتها السوقية أو مكانتها، أو كتهديد أو تحدّيات تتطلب التعامل معها أو التكيف معها» (الخير، ٢٠١٧: ١٣). ويوصّف الذكاء الإستراتيجي بأنه أداة لتوفير معلومات شاملة عن البيئة الخارجية لكبار صنّاع القرار في الوقت المناسب لدعم عملية تطوير الإستراتيجية (Lake, 2013: 3).

وتحقق الكفاءة في الأداء والفعالية في إنجاز الأعمال المكتبية في المنظمة؛ تزويد أنظمة الذكاء الإستراتيجي في المنظمة بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب والدقة المناسبة، ودعم متخذي القرار بالمعلومات المجمّعة والمصنّفة بشكل يسهّل تحليله والاستفادة منه في التخطيط والتنبؤ بالتغيرات في بيئة المنظمة الداخلية والخارجية، وتمكين الإدارة العليا من الاستشراف وهو التطلّع نحو المستقبل؛ من خلال توسيع حدود الإدراك والوعي للحلول الناشئة واتخاذ القرارات للاستفادة من التطورات المستقبلية، ويساعد المنظمة في أن يكون لديها رؤية مستقبلية تمثل الوصف الواضح لما تريد أن تكون عليه بعد أن تنفذ إستراتيجياتها بنجاح وتحقق كامل إمكانياتها، كما قد يتطلب عقد الشراكات المتمثلة في عملية التعاون وتبادل المعلومات بين منظمتين أو أكثر لبناء إستراتيجية أعمال ناجحة والاستغلال الذكي لكامل طاقة الشراكة لتحقيق الأهداف المنشودة؛ بالإضافة إلى أنها تعكس قدرات الإدارة العليا على إقامة تحالفات إستراتيجية، وإنشاء أنظمة دعم اتخاذ القرار لكافة مستويات الإدارة؛ بحيث تقوم بربط البيانات والنماذج التحليلية المعقدة وأدوات تحليل البيانات، وتشكل نظم دَعْمُ القرارات طبقة من الحواسيب المستندة إلى نظم المعلومات بما في ذلك النظم القائمة على قواعد المعرفة لدعم أنشطة صنّاع القرار (الأرياني، ٢٠١٩).

وتنبع أهمية الذكاء الإستراتيجي بوصفه صيغةً تجميعيةً لأنواع متعددة من مفاهيم الذكاء، وهي الذكاء الاصطناعي وذكاء الأعمال والذكاء التنافسي فضلاً عن إدارة المعرفة بوصفها إحدى أهم ركائز المنظمة المعاصرة في القرن الحادي والعشرين. وتتمثل أسباب تنامي أهمية الذكاء الإستراتيجي في دَعْمُ عملية صناعة القرار في كونها أثبتت فعالية كبيرة كأداة مهمة في يد الإدارة العليا تمكّنها من القيام بمجموعة من الخطوات الاستباقية للوصول

إلى المراكز التنافسية المتقدمة في البيئة العالمية، التي تزداد فيها حدة المنافسة يوماً بعد يوم. ومع تزايد حاجة المديرين للمعلومات في عملهم في بيئة يسودها عدم التأكد لدعم عملية صنعها للقرارات الإستراتيجية. يُمكن الذكاء الإستراتيجي صُناع القرار من التركيز على تحليل المعلومات بدلاً من البحث عنها، من خلال عملية منهجية ومستمرة تساعد في إدراك وفهم المعلومات من قِبل الإدارة العليا لصناعة واتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب، وتدعم قدرتها في صياغة الإستراتيجيات الطارئة في المتغيرات البيئية المتسارعة والشديدة التعقيد. لذا تسعى المنظمات إلى بناء قدراتها على التنبؤ، واعتمادها على معايير دقيقة في الحكم على أدائها وتحديد الفرص الجديدة ثم اقتناصها وتجنب التهديدات وتحويلها إلى فرص؛ بغرض تحقيق موقع تنافسي متقدم قياساً بالآخرين من خلال تفاعل الأفراد والمجموعات داخل المنظمة والعمل بصورة مشتركة ومتفاعلة؛ لتحقيق ما تصبو إليه المنظمة في حاضرها ومستقبلها (Lake, 2013؛ الخير، ٢٠١٧).

وقد ظهرت عدة مؤشرات على تسارع تطور الذكاء الإستراتيجي عالمياً، وبدأت العديد من الوكالات في أوروبا وأمريكا الشمالية بإنشاء مجموعات للذكاء الإستراتيجي داخل المنظمات لتوفير المعلومات لمتخذي القرار، وكذلك قامت العديد من الدول بتأسيس شركات باسم الذكاء الإستراتيجي لإجراء التحليلات الاقتصادية وتحديد تطبيقاتها في إستراتيجيات أعمال المنظمات، وفي التنبؤ بنسب النمو وتوفير المعلومات لمتخذي القرار سواء في القطاع الإنتاجي أو الخدمي، ولإيجاد بيئة وإطار عمل للذكاء الإستراتيجي ومنها المملكة التي أصدرت قيادتها الحكيمة الرؤية الرشيدة ٢٠٣٠ (رؤية ٢٠١٣: ٢٠١٦؛ القحطاني، ٢٠١٨).

- **كفاءة أساليب العمل:** يتطلب تحقيق الميزة التنافسية في العمل المكتبي تبني أساليب عمل مرنة وبسيطة وسريعة، تتضمن منهجيات حديثة تعزز انسيابية العمل وتضمن كفاءة وفعالية الاتصال في المنظمة، وتساعد على معالجة مشكلات العمل التي قد تحدث. ويشكّل الهيكل التنظيمي أهمية لفهم العلاقات القائمة بين الوظائف المختلفة وتحديد السلطة والمسؤولية، خطوط الاتصال وغيره؛ ذلك أن الهيكل التنظيمي الفعّال هو الهيكل القائم على مبدأ الوضوح والشفافية والبساطة في تحديد الأهداف والإستراتيجيات، وفي تصميم خطوط السلطة والمسؤولية، وفي تحديد المهام وقنوات المعرفة والاتصال بين جميع مكونات التنظيم (القحطاني، ٢٠١٨). ويُعدّ التصميم الفعّال للهيكل التنظيمي

أحد جوانب التميّز التي تعطي المنظمة ميزةً تنافسيّةً تتفوق فيها على المنافسين من المنظمات الأخرى؛ إذ إنّ فاعلية المنظمة وقدرتها على تحقيق التميّز يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على النمط السائد الذي يجسّده هيكلها التنظيمي القائم، والذي يعبر عن قدرتها على ممارسة واجباتها، كما أنه يساعد في تقليل الاختلافات بين الأفراد فيها؛ وذلك من خلال تطبيق أنظمة وقوانين وإجراءات موحّدة؛ بالإضافة إلى تحديد الإدارات التي تمتلك السّلطة وحق اتخاذ القرار.

إن اعتماد أسلوب العمل المناسب للقيام بالأعمال المكتبية؛ يتطلب تحديد إجراءات العمل الواضحة والشاملة لجميع أنواع المهام التي يتم تأديتها في المكتب، مع ضرورة العمل على توثيقها في أدلة إجراءات تعمل كأداة إرشادية تساعد الأفراد في المكتب على القيام بإنجاز ما أوكل إليهم من مهام، وتوضّح العلاقات بين هذه المهام وربطها بعضها ببعض، وتبسّط الإجراءات المعتمدة ما أمكن؛ مما يدعم قدرات الأفراد العاملين ويحسن عملية الأداء، كما يساعد المشرفين على التوزيع السليم للأعمال والمسؤوليات بين الأفراد والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

كما يتطلب تحقيق الميزة التنافسية اتباع أساليب العمل المرنة والابتعاد ما أمكن عن المركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل، وتفعيل تفويض الصلاحيات؛ لتمكين الأفراد في المكتب من الاستجابة السريعة للمستجدات التي قد تتطلبها طبيعة العمل، بما يساعد على سرعة اتخاذ القرار، والتقليل من آثار مشكلات العمل؛ خاصة تلك المرتبطة بالعملاء؛ ممّا يدعم بناء العلاقات الإيجابية معهم، ويولد الشعور بالحرية لدى الأفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال الموكلة إليهم (الحنيطي والقعيد، ٢٠١٩).

ويُعَدُّ تحقيق التنسيق بين القائمين على أداء الأعمال المكتبية ضرورةً ملحةً لتطبيق إجراءات العمل، والوصول إلى مستويات إنتاجية عالية؛ وذلك بالاستفادة من جهود جميع الأفراد على اختلاف مهامهم ووظائفهم وإداراتهم لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المعرفية والتقنية والتنظيمية المتاحة من خلال التحلّي بقيم العمل الجماعي والتشارك والتعاون بين الأفراد لتحفيزهم ودفعهم نحو تحقيق رؤية وأهداف المنظمة.

- **فعالية نظام الاتصالات وتدفق المعلومات:** تمثل المعلومات المورد الأساسي للعمل في المنظمة، وكلما حققت نظم المعلومات والاتصالات الجودة في العمل؛ أثر ذلك على

موقف المنظمة التنافسي ودعم الإدارة العليا والأفراد فيها على حدٍّ سواء لتحقيق الفعالية في الأداء. ويقع على عاتق الأعمال المكتبية دورٌ فعالٌ في تحقيق جودة الاتصالات وتدفق المعلومات بشكلٍ يُسهِّل إقامة الاتصالات الفعَّالة وسرعة تدفق المعلومات، ويضمن حصول كلِّ فرد في المنظمة عليها في الوقت المناسب؛ إذ تساعد جودة المعلومات وتدفقها على عملية اتخاذ القرارات، بالاعتماد على نظم المعلومات التي تقوم بتجميعها في قواعد البيانات وتوفيرها لاحتياجات العمل.

وتنتج المعلومات من خلال قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية في المنظمة في أثناء قيام الأفراد بمهامهم. إنَّ كفاءة المعلومات تتطلب نظام اتصالات فعَّال يؤمِّن قنوات الاتصال المفتوحة والمباشرة بين الأفراد في مختلف المستويات الإدارية؛ للحصول على المعلومات المناسبة، على أن يُراعَى في الاتصال المباشر وضوح السياسات والمهام الإدارية والرؤى الإستراتيجية والخطط والبرامج في ضوء التدرُّج المرحلي والتنسيق المشترك والجهود المتكاملة والكفاءة الاتصالية والقدرات الإقناعية للقائمين بالاتصال المباشر (الرؤية ٢٠٣٠).

وتتطلَّب كفاءة الاتصالات والمعلومات الناتجة عنها تهيئة البيئة التنظيمية المناسبة؛ ذلك أن الهيكل التنظيمي الذي يقلل من تعدُّد المستويات الإدارية ويقصر قنوات الاتصال بين الإدارة والأفراد - يُعدُّ وسيلةً فعَّالةً لمرور المعلومات بسلاسة بين المستويات الإدارية، ويقلل من احتمالية تعرُّضها للتحريف، ويساعد على الوضوح في الأدوار والمسؤوليات ومعرفة الأفراد بما هو متوقع منهم. كما يؤدي الاستقرار التنظيمي إلى توفير المناخ الملائم للاتصالات، وبناء العلاقات الاجتماعية الجيدة بين الأفراد. أمَّا على صعيد البيئة الخارجية؛ فإن طرق الاتصال الفعَّالة تقوم بربط المنظمة بالأفراد المتعاملين معها وتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها، وبنفس الوقت الحصول على المعلومات منهم لتشكُّل مصدراً أساسياً تمُدُّ نظام الاتصالات بالمعلومات اللازمة.

- توفير البيئة الابتكارية: تُسهِّم تهيئة بيئة العمل المناسبة في تحقيق مزايا تنافسية للمنظمة تضمن لها الاستدامة في عالم الأعمال؛ وذلك بتوفير المناخ الذي يمكِّن الأفراد من أن يكونوا أكثر إنتاجيةً، كما توفر لمتخذي القرار المعلومات اللازمة للوصول إلى الكفاءة والفعالية في

اتخاذ القرار؛ ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرار وتحفيزهم على تقديم أفكار غير تقليدية
لكيفية أداء الأعمال المكتبية والخدمات المقدّمة. وهذا يستوجب توفير ممارسات تنظيمية
وإدارية سليمة، خاصة في ظل ظروف المنافسة والتقدّم التقني في العصر الحالي.

ويُقصد بالبيئة الابتكارية بيئة العمل المكتبي المشجّعة على الإبداع والابتكار، التي
تساعد الأفراد على اتخاذ القرارات الصحيحة وإيجاد الحلول لكافة المشكلات التي تعترض
سبيل العمل بطريقة إبداعية ومبتكرة، وتشكّل الثقافة التنظيمية عنصراً مهماً في تحقيق
الميزة التنافسية من حيث قدرتها على تشجيع توليد الأفكار الإبداعية والمبتكرة التي تهدف
إلى تطوير الأفكار الجديدة، وفتح باب المنافسة بين الأفراد القائمين على الأعمال المكتبية
للإبداع والإنجاز والتشجيع، وما يتطلبه هذا من فتح قنوات الاتصال بينهم وبين الإدارة
العليا لتوصيل أفكارهم ومقترحاتهم بهدف تطوير العمل المكتبي؛ بالإضافة إلى اتخاذ
الأساليب اللازمة لتنمية قدراتهم الإبداعية، وبالتالي العمل على استثمار طاقاتهم الفكرية،
ومنحهم الفرصة للإسهام في تطبيق أفكارهم، مع إشراكهم في المسؤولية وتحمل المخاطر،
وبهذا يمكن للأفراد أن يكونوا عاملاً فعّالاً من عوامل الإنتاج ومصدراً متجدداً للأفكار، وأداة
رئيسية لإحداث التغيير الإيجابي وتحويل التحدّيات لفرص تحسين تحقيق الميزة التنافسية.

إنّ مشاركة الأفراد في صنع واتخاذ القرار والأخذ بمقترحاتهم في تطوير أعمال المنظمة،
وبخاصة فيما يتعلق منها بالعمل المكتبي وإجراءاته وتوفير البيئة المادية والتقنية المطلوبة -
يساعد على تحفيزهم لأداء العمل وبذل كلّ الجهود لتحقيق الأهداف، كما يعمل تنمية
قدراتهم الفكرية، وتشجيعهم على توليد الأفكار الإبداعية والمبتكرة، بما يمكنهم من ابتكار
أساليب جديدة في العمل المكتبي تساعد على تحسين مستوى الخدمات المقدّمة أو
ابتكار خدمات جديدة، أو تساعد على مواجهة التحدّيات التي تواجههم في أثناء أداء
العمل. مع ضرورة إيجاد التوازن بين الحاجة للضبط والرقابة، وبين الحاجة الملحة للنمو
والإبداع؛ وذلك استجابة لمتطلبات العمل وتحقيق مستويات جودة عالية تلبي توقعات
العملاء، وما يتطلبه ذلك من التحسين المستمر وإعادة التفكير في أساليب إنجاز العمل
وكيفية تفاعل التقنية مع الأفراد.

متطلبات الموارد البشرية:

وبالنظر إلى التطورات التقنية وما صاحبها من تطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية أنتجت انفتاحاً فكرياً وتنوعاً ثقافياً مجتمعياً ملحوظاً، وأصبحت فيه المعرفة عنصراً فعالاً في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع - وجدت المنظمات نفسها أمام تحديات أوجبت عليها ضرورة الاهتمام المكثف بالأفراد باعتبارهم أحد المقومات الأساسية لتحقيق النجاح؛ لذا تنافست هذه المنظمات على استقطاب المتميزين منهم والمحافظة عليهم والاستثمار بهم من خلال تأهيلهم وتدريبهم وتحفيزهم وتأمين البيئة الجاذبة لهم.

ويمثل الأفراد القائمون على أداء الأعمال المكتبية، والذين يتمتعون بقدرات ومهارات عالية قيمة مضافة تساعد المنظمة على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية وبأساليب متطورة ومبتكرة؛ مما يساعدها في تقديم مستويات أداء تتيح لها الوصول إلى التميز في أداء العمل في المنظمة عموماً والعمل المكتبي خصوصاً؛ لأن الأفراد كانوا وما زالوا دائماً هم نقطة الارتكاز في المنظمات، يُشكّلون عنصراً حاسماً في تحقيق التميز المؤسسي. وتزداد أهميتهم الإستراتيجية في المنظمات المتعلّمة التي تعتمد على المعرفة ومهارات الموظفين أصحاب المواهب وذوي الكفاءات العالية؛ لتحقيق ميزة تنافسية مُستدامة من خلال أفرادها باعتماد بعض الممارسات الإستراتيجية لتنمية وتطوير الأفراد من خلال بناء برامج تنمية وتوظيف المعرفة لتحقيق التحسين المستمر في العمليات والأنشطة الإنتاجية والخدمية. (الطائي والعبادي، ٢٠١٥؛ بوراس، ٢٠١٩؛ سويسي والخفاجي، ٢٠١٤).

وتمثل «الكفاءات» التي تمتلكها المنظمة مصدراً من مصادر الميزة التنافسية التي تركز عليها المنظمات، كمصدر قوة يعمل على تعزيز عمليات التفكير والإنجاز. لذا تقوم المنظمات ببناء وتنمية القدرات المعرفية والمهارية لأفرادها؛ من خلال الإعداد المتميز لهم وتفعيل طاقاتهم؛ وذلك بتوفير الجو المناسب للعمل وتوفير المعلومات والتحفيز وتفعيل المبادرات وتخطيط المسار الوظيفي والتدريب على كل ما هو جديد؛ إذ إنّ استغلال تلك الكفاءات يضمن للمنظمات نجاح الإستراتيجية. كما أن تهاون المنظمات في الاستثمار في الكفاءات البشرية وعدم السماح لهم بإظهار مهاراتهم؛ سيؤدي بها إلى تقادم تلك الكفاءات وبالتالي تراجع موقعها التنافسي.

وقد عرّف (لويس دينوا) الكفاءة بأنها: «مجموعة سلوكيات اجتماعية ووجدانية ومهارات نفسية وحسية وحركية، تسمح بممارسة دورٍ ما أو وظيفة أو نشاط بشكلٍ فعّال» (شكنامه، ٢٠١٣: ٢٤). وهناك أنواعٌ من الكفاءات صنّفها الباحثون إلى عدّة تصنيفات وأبرزها تصنيف (Celile Dejoux)؛ إذ صنّفها إلى: الكفاءة الفردية وهي عبارة عن المهارات والمؤهلات التي يمتلكها الشخص من خلال التجارب الشخصية والمهنية. والكفاءة الجماعية وهي كفاءة تنشأ من تضافر جهود الكفاءات الفردية، وتعاونها؛ من خلال التواصل الفعّال بين الأعضاء جميعهم في العمل، وتوفير المعلومات المناسبة لهم. وعبر عن الكفاءة التنظيمية (الإستراتيجية) باعتبارها الكفاءة التي تتم من خلال إيجاد التكامل بين الكفاءات الفردية، واتباع آليات معينة للتنسيق بينها، وتتضمّن عدّة كفاءات تبعاً للمستوى التسلسلي في المنظمة، وتعدد وظائفها؛ إذ تتمثل في كفاءة العلاقات الإنسانية، والكفاءة التقنية، والكفاءة الإدارية الفنية من ناحية، وكفاءة التخطيط، والتنفيذ، والإدارة، أو الرقابة، أو التقييم من ناحيةٍ أخرى.

في حين حدّد بيتر بيرج وسباث (٢٠١٤: ١١٠) أربعة أنواع من الكفاءات للأفراد العاملين على تقديم الخدمات وهي: الكفاءة التقنية أو المتخصصة، وهي المعرفة التقنية للموقع الوظيفي المطلوب؛ فعلى كلّ فرد أن يعرف كيف يؤدي عمله بالطريقة الصحيحة. والكفاءة المنهجية وتعني القدرة على تطبيق الأساليب المختلفة لحلّ المشكلات وإيجاد البدائل والتعلم. ومن ثم الكفاءة الاجتماعية التي تميّز الأفراد بقدرتهم على العمل الجماعي، والإخلاص في العمل، مهارات الاتصال، والتركيز على العملاء. وأخيراً؛ الكفاءة النفسية والتي تتمثل في مجموعة من العوامل، مثل: الدوافع، المواقف، ثقافة المنظمة الموجهة لصالح العملاء.

وأياً كان تصنيف هذه الكفاءات؛ فإنها تعمل جميعها كأداة يمكن للمختصين في الموارد البشرية عامة والمشرّفين على الأعمال المكتبية خاصة؛ العمل على وضع الإستراتيجية المناسبة لتنميتها والسماح للأفراد بالتأقلم مع التغيّرات والتطوّر الحاصل في بيئة المنظمة الداخلية والخارجية، والمشاركة في إحداث التغير من خلال أساليب حديثة للتحكم والتدريب ونشر المعرفة اللازمة لتوفير متطلبات تحقيق الميزة التنافسية من الموارد البشرية. ويمكن إيجاز هذه المتطلبات في: اختيار الموارد البشرية، التدريب، تحقيق الرضا الوظيفي وغيرها (بوراس، ٢٠١٩؛ الشويو، ٢٠١٨؛ الكمري، ٢٠١٨؛ المطيري والزبون، ٢٠١٧؛ يوسف، ٢٠١٧).

إن المنظمات الراغبة في تحقيق الميزة التنافسية؛ يجب أن تسعى بالدرجة الأولى إلى توفير الأفراد المؤهلين للقيام بالأعمال المكتبية والذين يمتلكون الكفاءة والفعالية العالية في الإنجاز، وما يتطلبه ذلك من دعم العنصر البشري بالأفراد ذوي المهارات المتميزة واستقطابهم قبل دخولهم لسوق العمل، ومراعاة الدقة في الاختيار بما يلائم المنظمة وتطلعاتها المستقبلية ويسهم في تحقيق الميزة التنافسية؛ ذلك لأن الأفراد هم عنصر التميز الأول والأداة الفعالة لتنفيذ سياسات المنظمة وإجراءات العمل؛ وهذا يتطلب من المسؤولين عن الأعمال المكتبية التركيز على الجوانب الإيجابية للأفراد في إطار مهاراتهم التي يمكن استثمارها مستقبلاً، إلى جانب تحديد مؤهلاتهم ومواصفاتهم وخصائصهم بعناية؛ بما يضمن قدرتهم على التطور والتأقلم وفقاً لاحتياجات التغيير المستمر في الأعمال المكتبية، ويساعد على تحقيق التوافق الفكري والمعرفي والتنموي لتنمية وبناء القدرات التنافسية. ومن خلال التقييم الجيد للأداء يمكن للمنظمة تقييم مهارات الأفراد؛ لضمان امتلاكهم للمهارات المطلوبة لأداء العمل وفق المعايير المعتمدة، عن طريق تبني تقييم الأداء القائم على النتائج، لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في أداء الأفراد؛ وبالتالي تنفيذ الإستراتيجيات اللازمة لتنمية مهاراتهم والاستفادة منها، وتوفير الأمن الوظيفي لهم للاستمرار في وظائفهم.

إن تطوير رأس المال البشري يتطلب من إدارة المنظمات الاستثمار في تطوير إستراتيجيات تضمن المعرفة والمهارة والخبرة للموارد البشرية والتركيز على استقطاب المواهب الإدارية مع تبني البرامج المتعلقة بتوسيع قاعدتها وتطويرهم والمحافظة عليهم؛ وتوفير البرامج التدريبية التي تنمي مهاراتهم بما يحقق المرونة بين واجبات ومتطلبات الوظائف المكتبية، والسماح بالنمو والتعلم؛ لاستخدامهم كعنصر فعال في تحقيق الميزة التنافسية.

ويقع على عاتق المسؤولين عن إدارة وتنظيم الأعمال المكتبية توفير نظام تدريب فعال وفرص تدريبية مكثفة، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق الأنظمة الجديدة لضمان استخدامها الاستخدام الصحيح، والإشراف على تعليمهم وتدريبهم لضمان امتلاكهم للمهارات المطلوبة. ويعد التدريب عنصراً مهماً في صيانة وتطوير الأفراد على أداء العمل حسب المعايير المحددة، ولكي يشكل الأفراد القائمون بالأعمال المكتبية ميزة تنافسية للمنظمة؛ يجب أن يشمل كافة الأفراد العاملين في المكتب مهما كان مستواهم المعرفي والوظيفي وعدم الاكتفاء على الأفراد ذوي الأداء المنخفض؛ لتحويل المنظمة إلى منظمة متعلّمة تهيئ الفرص لموظفيها لاكتساب

المعرفة، وهذا يستدعي ضرورة استخدام أساليب تدريبية حديثة للعمل على تحقيق كفاءة الأعمال المكتبية وفعاليتها. وإتاحة الفرصة لهم لتحصيل المزيد من المعارف والخبرات عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية والمهنية المختلفة؛ لما لها من دور فعّال في زيادة دافعيتهم للعمل وتحسين الأداء.

وقد أثبتت التطورات الحديثة أهمية إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية وتحسين المخرجات، وهذا يتطلب العمل على إتاحة معلومات المنظمة وخبراتها للعاملين، وتشجيعهم في حفظها ونقلها واستثمارها لتحسين أدائهم المهني وفق إجراءات شاملة ومتكاملة، بما يدعم الاستفادة من رأس المال الفكري واستثماره بطريقة توفر المعلومات اللازمة من خلال تجميع خبرات الأفراد وإتاحة الفرصة لمشاركتها، واستخدام أدوات وأساليب تقنية المعلومات في تخزين المعرفة وتطويرها وتوليد معارف جديدة يمكن استثمارها في تحسين أداء العمل المكتبي.

ولا يمكن أن يحدث هذا بمعزلٍ عن تخطيط المسار الوظيفي لكل فردٍ من الأفراد العاملين في المكتب؛ بما يحقق التكامل بين الأهداف الفردية للعمل وأهداف المنظمة من العمل المكتبي حسب ظروف المنظمة الحالية والمستقبلية، وإيجاد التوازن بين متطلبات العمل المكتبي واحتياجات الأفراد وبالتالي توفير الدعم لهم في إطار سعيهم نحو زيادة الإنتاجية مع ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لديهم في نفس الوقت. ويُعدّ تخطيط المسار الوظيفي مسألة مهمة للأفراد القائمين بالعمل المكتبي؛ حيث تحدّد لهم إستراتيجية الترقية والنمو وتكوين صورة واضحة عن مستقبلهم الوظيفي، وتولّد الدافع لديهم للتطوير وتحسين الأداء بشكلٍ مستمر؛ للوصول إلى وظائف عليا والاستمرار في المنظمة.

إن ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى الأفراد يساعد المشرفين على الأعمال المكتبية على إدارة الأفراد على تحقيق الأهداف وأداء الأعمال بكفاءة وفعالية، ويتحقق الرضا الوظيفي من خلال تلبية التوقعات التي يشكّلها الأفراد تجاه مستقبلهم ومسارهم الوظيفي، وما يأملونه من تحقيق لأهدافهم وتلبية احتياجاتهم؛ مرتبطاً بالمنظمة التي ينتسبون إليها. وتزداد درجة الرضا الوظيفي عندما ينفذ الأفراد أو المنظمة أدوارهم على أكمل وجه. ولتحسين حالة الرضا لا بد من دعم ما يريده العاملون وتزويدهم بالفرص الملائمة وتقييم

نتائج البرامج لتخطيط وتطوير المسار الوظيفي وإجراء التحسينات المستمرة بناءً عليها؛ لرفع الروح المعنوية للعاملين وربط الأداء بالترقيات والتكليفات بالمهام والتحرّكات بين الوظائف. يؤثر شعور الأفراد بالولاء والارتباط الوظيفي في فاعلية الأداء في المنظمة؛ لذا يجب أن يؤمن الأفراد بأهداف المنظمة ويقبلونها باعتبارها أهدافاً شخصية يسعون إلى تحقيقها؛ من أجل الصالح العام والرغبة في البقاء فيها. ويشغل الولاء حيزاً كبيراً من اهتمام إدارات المنظمات؛ لكونه هو المسؤول عن المحافظة على بقاء المنظمة في حالة صحية جيدة وسليمة تساعد على الاستمرار في عملها؛ لذا يُعدّ الولاء التنظيمي أصلاً من أصول المنظمة والحفاظ عليها هو مفتاح نجاحها وحافز مهم؛ إذ تلعب الحوافز دوراً كبيراً في تطوير الموارد البشرية؛ وذلك لأهميتها في دمج قدرات الأفراد وتحفيزهم على بذل الجهود للإنجاز مع تهيئة بيئة العمل المناسبة للإبداع والتميز في الأداء، بتقليل التكلفة وتحسين الإنتاجية إلى أقصى كفاية ممكنة.

كما يتطلب تحقيق الميزة التنافسية وعياً كاملاً من الإدارة بردود الفعل السلبية المحتملة من الأفراد نتيجة التغيير الحاصل في أساليب العمل، أو التغييرات التي قد يفرضها استخدام التقنية الحديثة، وقد تحدث هذه المقاومة على الرغم من علم الأفراد في المنظمة بضرورة التغيير وأهميته؛ لما يتطلبه منهم من ضرورة إلغاء الطرق المتبعة في العمل التي يعدّونها من وجهة نظرهم ناجحةً أو على الأقل اعتادوا عليها. ومن أجل ذلك؛ يجب على المسؤولين العمل على إدارة هذا التغيير بامتلاك رؤية واضحة للمستقبل وإيصالها للأفراد، مع وضع توقعات واضحة للأداء وتطوير قدراتهم لتسهيل عمليات التغيير.

إنّ تطوير الموارد البشرية والحفاظ عليها؛ يساعد المنظمة على تحقيق التفوق والتميز على المنظمات الأخرى، ويضمن لها توفير مستويات عالية من الارتباط الوظيفي بين الأفراد والمنظمة وزيادة رضا الأفراد في المكتب؛ مما يحفزهم على العمل والإبداع والرغبة في التميز نتيجة إشباع حاجاتهم وطموحاتهم، ومشاركتهم في اتخاذ القرار. وبالتالي يصبحون قادرين على أداء الأعمال المكتبية بفعالية ويسهمون في تقديم الخدمات بما يلبي احتياجات العملاء ويحقق رضاهم؛ مما يُعزّز موقف المنظمة التنافسي.

متطلبات تقنية:

أصبحت بيئة المنظمات اليوم أكثر تعقيداً؛ فهي ذات طبيعة متغيرة ومتطورة بشكل مستمر ومتسارع؛ بفعل التغيرات العالمية التي فرضت تحديات عديدة لعل من أبرزها زيادة حدة المنافسة العالمية في مجالات العمل والإنتاج والتقدم التقني والمعرفي، وكيفية الاستفادة منها لتطوير الخدمات المُقدمة للعملاء بجودة عالية وتكاليف معقولة (الفريان، ١٤٤٠). إن تحقيق الميزة التنافسية يتطلب من المنظمات أن تكون على مستوى تقني عالٍ جداً خاصةً في ظلّ التغيرات المتسارعة في كافة المجالات كما يتطلب منها مجابهة التحديات الناجمة عن استخدام تقنية متقدمة ومتطورة، وما يتطلبه ذلك من تخصيص الموارد الكافية لمواجهة ارتفاع تكلفة الاستثمارات التقنية المتقدمة خاصةً المرتبطة بالمشروعات المعقدة، وتحمل مخاطر الاستثمار المترتبة على ذلك؛ بسبب حالات عدم التأكد من العوائد مقابل هذه التكاليف، والذي قد يحدث بسبب عدم مناسبة التقنية لطبيعة العمل في المنظمة، أو مخاطر وجود طاقة تقنية عاطلة أو فائضة عن الحاجة، أو بسبب مقاومة الأفراد للتغير التقني خوفاً من فقدانهم لوظائفهم. ويقع على عاتق المنظمة كذلك عبء معالجة التهديدات الأمنية ووضع التشريعات والأنظمة؛ إذ إنّ المعلومات على الرغم من أهميتها فإنها قد تشكل تهديداً أمنياً بسبب زيادة ترابط العالم والاعتماد بين المنظمات والدول وبالتالي نشوء عدّة أنواع من المخاطر الأمنية (رزقي وسليم، ٢٠١٨؛ جاد الرب، ٢٠١٥).

إن التنافس الذي فرضته التقنية بين المنظمات؛ جعل من التقنية سلاحاً تنافسياً مهماً يُسهم في تحقيق التميز المؤسسي؛ لذا يجب أن تتبنى المنظمة إستراتيجية تعمل على تزويد نشاطاتها بالمعلومات الكافية، والدقيقة، والملائمة من خلال التقنية الحديثة للمعلومات والاتصالات والتي تمثل المحرك الأساسي في المنظمة، وتطويرها يُسهم في تحقيق مركز تنافسي متميز مع المحافظة عليه؛ لأن « الميزة التنافسية لا تأتي من التقنية، وإنما تأتي من كيفية استخدامها في العمل » (عزب، ٢٠١٣: ١٩). فقد أثر استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والنظم المختلفة وبشكل فعّال في الأعمال المكتبية، وتم دمج أساليب وإجراءات العمل المكتبي بالتقنية، وقد أصبح لزاماً على الأفراد العاملين في المكتب امتلاك مهارة استخدامها؛ بل وأكثر من ذلك، العمل على ابتكار أساليب جديدة وخدمات جديدة تُسهم إسهاماً فعّالاً

في إضافة القيمة على الخدمات المقدّمة؛ مما يدعم تميّز المنظمة؛ إذ أصبحت الخدمات المكتبية المدعومة بتقنية المعلومات والاتصالات أكثر أهميةً في إضافة القيم التجارية على المنتجات والخدمات. ومكّنت التقنيات المتطورة مثل: الحوسبة السحابية، وخدمات الويب عن طريق استخدام الأنظمة والتطبيقات؛ لتقديم خدمات مُحَدَّدة وبأسلوب سهل وسريع ومختلف عما هو متعارف عليه (بيتر بيرج وسباث، ٢٠١٤). وأصبح استخدام تقنية المكاتب عاملاً أساسياً لدعم تميّز المنظمة، ويظهر ذلك من خلال النتيجة الإيجابية المتحققة في إنتاجية المنظمات بعد مقارنة الإنتاجية قبل استخدام التقنية مع الإنتاجية بعد استخدام التقنية (Yaghoubi & Sargzi, 2014).

كما مكّن الدورُ الإستراتيجي لتقنية المعلومات العديدَ من المنظمات من تحقيق أفضلية تنافسية والتوجّه نحو رضا العملاء من خلال تقديم خدمات مكتبية ذات جودة عالية تفوق توقعاتهم، وتتميز عن بقية الخدمات المنافسة، وبالتالي كسب المزيد من العملاء وزيادة الحصة السوقية للمنظمة في هذا المجال. لذا فقد أصبحت جزءاً أساسياً وحيوياً من أسلوب العمل المكتبي في المنظمات؛ لما تحقّقه من أثرٍ على زيادة الطاقة الإنتاجية، وتقديم خدمات أسرع للمستفيدين بشكلٍ أكثر كفاءة وإنتاجية وأكثر دقة، وبالمرونة المطلوبة مع العمل على تقليص تكاليف العمل المكتبي باعتماد أسلوب البيانات المشتركة بين الموظفين، والحلول الإلكترونية لإدارة الوثائق واستخدام شبكات الاتصال الإلكترونية وغيرها مما يُسهّم في رفع الكفاءة (سويسبي والخفاجي، ٢٠١٤؛ العياشي وكريمة، ٢٠١٦).

وحتى تتمكّن المنظمات من تحقيق مَيِّزة تنافسية؛ يجب أن تعي أهمية التغيير وتسعى نحو قيادة التحول خاصة التحول التقني والإستراتيجي؛ فإنه يتطلب قيادة واعية ومُدركة لأهمية التغيير، وقادرةً على دمج الأفراد في عملية التغيير وخفض حجم الأضرار التي قد تقع عليهم، وبما يحقق التميّز التنافسي في التكاليف. كما يجب على الإدارة تبني مفهوم إدارة التغيير التقني من خلال تبني العمليات والبرامج؛ بهدف التكيّف والتواءم مع التقنية التي تناسب متطلبات الإنتاج والجودة وتحسين القدرات التنافسية باستمرار (جاد الرب، ٢٠١٥).

وفي المملكة العربية السعودية يسير استخدام تقنيات المعلومات بشكلٍ متسارعٍ على الرغم من التحديات التي تواجهها في هذا المجال؛ فقد حرصت حكومة المملكة العربية

السعودية في سعيها نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠ إلى وَضْع إستراتيجية واضحة تستهدف في جملتها تطوير النظام الإداري في الدولة في مجالات متعددة كان أحدها تقنية المعلومات؛ فقد اهتمت ببناء وتطوير النظم الخاصة بقواعد البيانات والمعلومات على كافة مستويات القطاع الحكومي، وأتمتة عمل الإدارات والمؤسسات العامة بإدخال تقنية المعلومات في معالجة مشكلات الإدارات، والعمل على تسريع استثمار عملياتها وتوفير كافة المعلومات اللازمة لتهيئة القرار الإداري السليم المبني على معلومات دقيقة وشاملة، مع الإسراع في إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية وربط جميع أجهزة الدولة بشبكة إلكترونية؛ للاستفادة من تقنية المعلومات في تطوير الأداء الإداري.

كما أسهمت خطة الإصلاح الإداري في مجال التحول نحو الحكومة الإلكترونية في تحسين ترتيب المملكة وفقاً لعدة مؤشرات؛ منها مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية من المرتبة (٩٠) في عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م إلى المرتبة (٣٦) في عام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٤م، وقد أكدت محاور الرؤية على أنه سيكون هناك توسع في تقديم الخدمات الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات المتوفرة من خلال تيسير الإجراءات وتنويع قنوات التواصل وأدواته؛ بالإضافة إلى تدعيم استعمال التطبيقات الإلكترونية ومنصة مشاركة البيانات، ونظام إدارة الموارد البشرية بالإضافة إلى تعزيز حوكمة الخدمات الإلكترونية الحكومية (القحطاني، ٢٠١٨).

ونتيجةً لذلك؛ أصبح من السهل تقديم الكثير من الخدمات على المستوى المحلي والإقليمي وربما الدولي؛ وحقت عدة منظمات حكومية مستويات متقدمة من النضج؛ منها على سبيل المثال: مؤسسة النقد العربي السعودي، كذلك خدمات وزارة الداخلية في أنشطة الأحوال المدنية والجوازات والمرور وغيرها، ونشهد في هذا المجال خطوات ممتازة تسهل على المستفيدين من الخدمات قضاء حوائجهم وإنهاء معاملاتهم. ولكن في المقابل نجد أن بعض المنظمات لا تزال في مراحلها الأولى في الاستفادة من التقنية، ولا يزال أمامها الكثير من العمل للاستفادة من الإمكانيات التقنية لتقديم خدماتها بسرعة وفعالية، وتطوير أساليب العمل والإجراءات؛ إذ لا تزال تستخدم الكثير من المعاملات والاتصالات الورقية المضیعة للجهود والوقت والمال، كذلك هناك قصور في بعض مجالات التعليم الإلكتروني رغم جهود بعض الجامعات ومؤسسات التعليم في هذه المجالات؛ إلا أنها لا تتم وفق أفضل الممارسات المبتكرة للنهوض بالتعليم بأساليب علمية وتقنية متقدمة (الفريان، ١٤٤٠).

التحديات المستقبلية:

فرضت التغيرات المستمرة في بيئة المنظمات الداخلية والخارجية ضرورة دراستها ومحاولة فهم تفاعلاتها، وبالتالي الاستجابة لها، وهذا يضع المنظمات أمام تحديات كبيرة للمحافظة على استمراريتها ونجاحها وفعاليتها كعنصرٍ منافسٍ في السوق، بالعمل على بذل كافة الجهود والإمكانات اللازمة، والسعي إلى امتلاك القدرات التنافسية التي تمكّنها من البقاء في عالم الأعمال وتحقيق الأهداف الإستراتيجية بكفاءة وفعالية للحفاظ على مراتب متقدمة بين المنظمات المنافسة.

كلّ هذا يضع المنظمات أمام العديد من التحديات التنظيمية والتقنية، وكذلك تحديات ترتبط بالموارد البشرية التي تُعدّ المحرك الأساسي لكلّ تلك التغيرات. ولكي تستطيع المنظمة التغلب على هذه التحديات ومواكبتها، وفي نفس الوقت تحقيق أهدافها التنافسية لا بد من وضع منهجية تعتمد على أسس موثقة يشارك بها جميع الأفراد في المنظمة؛ بالإضافة إلى المستفيدين من الخدمات المقدمة من تلك المنظمات، تستند تلك الأسس على تهيئة بيئة العمل الداعمة والتي تشجع وتحفّز جميع الأفراد في المنظمة، والعلاء على تقديم الاقتراحات والأفكار الإبداعية التي من شأنها تحسين جودة أداء العمل المكتبي ورفع مستوى الإنتاجية، وإتاحة الفرصة لإبداء الرأي وتشجيع المبادرات وتوليد الأفكار الجديدة لتحسين مستوى التميّز في الأعمال المكتبية، والأداء المؤسسي عامة. وكذلك العمل على تعزيز وتعميق رؤية ورسالة المنظمة لدعم التميّز المؤسسي، وزيادة الرضا الوظيفي للأفراد القائمين على الأعمال المكتبية، وتحقيق مستويات عالية من الشفافية بينهم وبين الإدارة. (الخولي والحبيبي والصليب، ٢٠١٩).

وفي ظلّ تلك التوجّهات والإستراتيجيات الجديدة سيتوجّب أمام المنظمات التوسّع في تطبيق مفهوم المنظمات الرقمية التي تعتمد في أداء أعمالها المكتبية وتفعيل شبكة اتصالاتها وعلاقاتها مع جميع الأطراف من أفرادٍ عاملين وعملاء - على التقنيات الرقمية؛ غير أنّ هذا التحول يتطلب تبني ثقافة إدارية جديدة تعتمد على قيم تنظيمية مناسبة، وإعادة تصميم لكافة الإجراءات الخاصة بالأعمال المكتبية بما يضمن الفعالية في التعامل مع متطلبات العمل المكتبي، وبناء نموذج فعّال لأساليب العمل تعتمد بالدرجة الأولى على الإنترنت وباستخدام المنصّات المختلفة والميسرة للعملاء الداخليين والخارجيين.

إن تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة لا يمكن أن يتم بصورة سريعة؛ فعملية تحديد واختيار عوامل تفوق المنظمة التي تميزها عن غيرها من باقي المنظمات، والتي تتوافق مع إمكانيات المنظمة وقدراتها، وبما يلائم البيئة الخارجية للمنظمة - تتطلب الكثير من البحث والدراسة، ومن ثم يتم تبني هذه الميزة ودمجها في التوجهات الإستراتيجية للمنظمة؛ لتمر بعدها بمرحلة النمو المتسارع وإثبات التميز وبناء الصورة الذهنية التي يتم ترسيخها لدى كل من الأفراد العاملين وجمهور المتعاملين معها. ثم تبدأ مرحلة لفت أنظار المنافسين الذين يقومون بتبني هذه الميزة؛ حتى تصبح أمراً شائعاً وتقليدياً، لتدخل بعدها في حالة من الركود وعدم الفعالية نتيجة تقليدها أو محاولة التفوق عليها من قبل المنافسين. وهنا يجب على المنظمات تسخير كافة إمكانياتها ومواردها ووضع سياسات وإستراتيجيات جديدة للتقدم من جديد وتحسين الميزة الحالية مع محاولة إيجاد ميزة تنافسية جديدة (العايشي وكريمة، ٢٠١٦).

وهذا يتطلب من القائمين على المنظمات تحقيق ما يُسمى بالميزة التنافسية المستدامة، والتي تتضمن إثبات التميز والتفوق من خلال استمرار التجديد والتطوير المستمر للموارد خاصة في مجال العمل المكتبي المتجدد والمتغير، وحتى يتمكن من مواكبة التغيرات المتسارعة. وتتمثل الميزة التنافسية المستدامة في كونها معياراً للمنظمات الناجحة والمتميزة؛ إذ تعمل على إيجاد نماذج فردية وجديدة يصعب تقليدها؛ فهي تُعد بمثابة السلاح الرئيسي لمواجهة تحديات السوق والمنظمات المناظرة؛ إذ تعمل على تنمية قدراتها على تلبية احتياجات عملائها في المستقبل والتكيف مع الفرص السريعة للتغير. وتنبع الميزة التنافسية المستدامة من داخل المنظمة، ولأنها تعيش في بيئة خارجية تؤثر وتتأثر بها؛ فإن البيئة الخارجية يمكن أن تكون أيضاً مصدراً للميزة التنافسية المستدامة. لذا فإن موارد المنظمة يجب أن تكون ذات قيمة نادرة وقابلة للتبادل بكفاءة وفاعلية (عباس، ٢٠١٥).

ختاماً؛ فإن التميز في أداء الأعمال المكتبية هو مؤشر على جودة وفعالية الأعمال التي تجري في المنظمة. وعلى الإدارة العليا في المنظمة تقييم وضعها التنافسي، ومدى ملاءمته لتحقيق التميز المؤسسي، وبالتالي الاستفادة من المزايا التي ستعكس وبشكل إيجابي على تحقيق أهداف المنظمة؛ من خلال الإجابة عن عدة تساؤلات منها: هل تملك المنظمة ميزة تنافسية؟ وهل لديها إستراتيجية تنظيمية تمكّنها من تحقيق التميز المؤسسي؟

ما هي التغييرات في البيئة التنظيمية التي يجب عليها إجراؤها لتحقيق التميز؟ هل تمتلك الموارد البشرية المؤهلة والمُدربة وإجراءات للمحافظة عليهم؟ ما مدى ملاءمة سياسات الاستقطاب؟ هل هناك برامج لإدارة المواهب والمحافظة عليهم؟ وهل لديها خطة إستراتيجية لاقتناء التقنيات وابتكار البدائل في تقديم الخدمات؟ هل تعي تأثير العولمة والتحول نحو المدن الذكية والحكومات الذكية وتوظيف التقنية الحديثة على البيئة الداخلية للمنظمات والمجتمع الذي تعيش فيه؟ هل تملك المنظمات خارطة طريق لمواكبة التطورات التقنية الحالية والمستقبلية، والعمل على دمج التقنية بالعمليات والخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء بما يضمن توفير الميزة التنافسية؟

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو القاسم، طاهر محمود (٢٠١٩). الجرائم المعلوماتية صعوبات وسائل التحقيق فيها وكيفية مواجهتها. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠١٥). مهارات الاتصال الفعّال مع الآخرين. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر. الطبعة الثالثة.
- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠١٢). الأداء الإداري المتميز. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- أبو خضير، إيمان (٢٠١٦). أساسيات التعلم بالممارسة: مدخل لتطوير القيادات والمنظمات وبناء فرق العمل الناجحة. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- أبو زيتون، غازي فرحان (٢٠١٥). اتصالات الأعمال. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- أبو عيشة، فيصل (٢٠١٤). الإعلام الإلكتروني. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- أحمد، أبو بكر سلطان (٢٠١٧). إدارة المعرفة من النظريات الفلسفية إلى الممارسات العملية في القطاعين الخاص والعام والمؤسسات الدولية. الجزء الأول. الرياض: مركز البحوث والتواصل المعرفي.
- أحمد، نبيل إبراهيم (٢٠١٣). الاتصال من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية. حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
- أحمد، يوسف عبد الإله (٢٠١٦). تأثير المهارات القيادية في مراحل إدارة الاجتماعات: دراسة استطلاعية للآراء مجتمع المدراء ومعاونيهم والاستشاريين في شركة سعد العامة. بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤٨). ص ص (٢٨٩ - ٣٢٢).
- إدريس، جعفر عبدالله موسى (٢٠١٥). أصول التنظيم وأساليب العمل. جدة: خوارزم العلمية.
- الأرشيف الوطني التونسي. تاريخ الاطلاع ٦ يناير ٢٠١٩. <http://www.mawsouaa.tn/wiki>.
- الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة. تاريخ الاطلاع ٢ نوفمبر ٢٠١٨. <https://www.na.ae/ar/aboutus/aboutna.aspx>.
- الأرياني، أروى يحيى (٢٠١٩). نظم دعم اتخاذ القرار. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، نبلاء ناشرون وموزعون.
- الأرياني، أروى يحيى (٢٠١٦). الأعمال الإلكترونية وتطبيقاتها. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
- أغروال، مانيش ؛ كامبو، أليكس؛ وبيرس، إيرك. (٢٠١٨). أمن المعلومات وإدارة مخاطر تقنية المعلومات. ترجمة: جعفر أحمد العلوان. الرياض: معهد الإدارة العامة.

- أفندي، عبد اللطيف (١٤٣٧هـ). الوثائق والمحفوظات ذاكرة الأمة وضرورة الحفاظ عليها. صحيفة الجزيرة. العدد ١٥٠٨٢.
- أكستيل، بول (٢٠١٦). الاجتماعات الأكثر فاعلية هي التي تنعقد بأقل من ثمانية موظفين. الموقع الإلكتروني: Harvard Business Review تاريخ المقالة ٥ مارس ٢٠١٦. تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/١٢/٢٠.
- آل عبد القادر، عبد المحسن (٢٠١٧). كيفية تصنيف الوثائق الإدارية. PDF. شبكة الألوكة. تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/١٢/٢٠. <https://www.alukah.net/culture/0/117932/1>.
- إلياس، طارق (٢٠١٧). الوصول إلى خط النهاية. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة (ببميك).
- الأمر السامي رقم (٣٣١٨١/ب/٧) وتاريخ ١٠/٧/١٤٢٤هـ القاضي بإحالة ما يتعلق بوضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً، الموقع الإلكتروني لبرنامج التعاملات الإلكترونية يسر. تاريخ الاطلاع مارس ٢٠١٩ <https://www.yesser.gov.sa/AR/ProgramDefinition/Pages/Overview.aspx>.
- الأمر السامي رقم (١٨٥٥٥/ب/٧) وتاريخ ١٦/٩/١٤٢٢هـ بشأن التجهيزات الفنية في بيئة حفظ الوثائق والمحفوظات، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. <http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=fuvG1E5FOsG6g5kM4CUrlw%3D%3D>
- الأمر السامي رقم (٢٤٢٧/ب/٧) وتاريخ ١٦/١/١٤٢٤هـ المتضمن الموافقة على إنشاء برنامج للحكومة الإلكترونية. الموقع الإلكتروني لبرنامج التعاملات الإلكترونية يسر. تاريخ الاطلاع مارس ٢٠١٩. <https://www.yesser.gov.sa/AR/ProgramDefinition/Pages/Overview.aspx>.
- الأمر السامي رقم (٧/١٣٧٩/م) وتاريخ ٢١/٧/١٤١٦هـ بشأن الموافقة على لائحة حفظ الوثائق، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩. <http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=011ifR%2BWMlmVUnsj8s0ow%3D%3D>.
- الأمر السامي رقم (٧/١٣٧٩/م) وتاريخ ٢١/٧/١٤١٦هـ بشأن الموافقة على لائحة الأوعية، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩. <http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=SSmMez7TOOcCpn3ltlhEww%3D%3D>.
- الأمر السامي رقم (٧/١٣٧٩/م) وتاريخ ٢١/٧/١٤١٦هـ بشأن الموافقة على لائحة ترحيل الوثائق، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩. <http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=dkM4xbfs9sRC9Hd4Fpc%2FKg%3D%3D>.
- الأمر السامي رقم (٧/١٣٧٩/م) وتاريخ ٢١/٧/١٤١٦هـ بشأن الموافقة على لائحة تقويم الوثائق، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩. <http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=a9NUBVQGRocT6eDgPulx5g%3D%3D>.

- الأمر السامي رقم (م/١٣٧٩/٧) وتاريخ ١٤١٦/٧/٢١هـ بشأن الموافقة على لائحة إتلاف الوثائق، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩.
<http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=76850J1ug73oSIxk2le pXA%3D%3D>.
- الأمر السامي رقم (م/٥٩٥) وتاريخ ١٤٢١/٥/١٠هـ بشأن الموافقة على لائحة التزويد بالوثائق والمحفوظات وإعارتها، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع في مارس ٢٠١٩.
<http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=m8bMa3u%2F43O4n5DrcNGfJg%3D%3D>.
- الأمر الملكي رقم (٤٩٥٨٤) وتاريخ ١٤٣٩/١٠/٢٩هـ بشأن تشكيل لجنة للتسريع للتحويل الرقمي، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩.
<http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=J3wMF5MqGX%2Fxs2vxYsSdRg%3D%3D>.
- الأمر الملكي رقم (٥٥٧٥) بتاريخ ١٤٣٨/١٢/١هـ المتضمن إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء السعودية. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩ <https://www.spa.gov.sa/1683043>.
- البارودي، مثال (٢٠١٥). الرضا الوظيفي وفن التعامل مع الرؤساء والمرؤوسين. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- البدوي، محمد السيد (٢٠١٤). الدليل المبسط للسكرتارية التنفيذية والعلاقات العامة. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- برنامج التحويل الوطني (٢٠٢٠). الخطة التنفيذية لبرنامج التحويل الوطني (٢٠١٨-٢٠٢٠).
https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/NTP%20Arabic%20Public%20Document%202810_0.pdf
- برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسر». تاريخ الزيارة مارس ٢٠١٩ <https://www.yesser.gov.sa/ar>.
- برويس، وردة: قبقيب، عيسى (٢٠١٥): فعالية الاتصال الإداري في المؤسسة الصناعية. الجزائر: مجلة علوم الفرد والمجتمع. العدد (١٢)، جوان ٢٠١٥.
- بكر، أحمد (٢٠١٧). فن الاتصال في العمل والحياة. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- البلقاسي، منال (٢٠١٧). حزم التطبيقات المكتبية: Office Applications 2010. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- بني حمدان، معاوية إبراهيم (٢٠١٥). مهارات بناء وقيادة فرق العمل. الرياض: مركز صناعة الأفكار للاستشارات.
- بو زبيدي، رابع (٢٠١٨): الاتصال والتحرير الإداري. جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم علوم التسيير.
- البواردي، فيصل عبدالله، الرميان، سلطان محمد (١٤٣٨). توثيق وتطوير إجراءات العمل كمدخل لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. الرياض.

- بوتر، أجاى (٢٠١٨). أساسيات متلازمة النظر للكمبيوتر. ترجمة: رئيسة عبد التواب أحمد. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.
- بوراس، فايزة (٢٠١٩). إدارة الموارد البشرية وتخطيط المسار الوظيفي للكفاءات. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. جامعة الدول العربية.
- بيتر بيرج، كلاوس؛ سبات، ديتير (٢٠١٤). إدارة الجودة لخدمات تقنية المعلومات: وجهات نظر حول أداء الأعمال والعمليات. ترجمة: عادل الخطيب، راشد الزهراني. الرياض: معهد الإدارة العامة. مركز البحوث.
- بيزان، حنان الصادق (٢٠١٧). دراسات ورؤى معلوماتية في إدارة المعلومات والمعرفة. القاهرة: دار حميثا للنشر.
- ترشين، عمر (٢٠١٦). تصنيف الوثائق الأرشيفية، <https://www.linkedin.com/pulse/> تصنيف - الوثائق - الأرشيفية
- التركي، نوف بنت علي (٢٠١٣). تعريف مصادر المعلومات الإلكترونية. السعودية: جامعة القصيم.
- التهامي، حسين (٢٠١٣). التفكير الإبداعي وسيكولوجية القيادة والتعامل مع الآخرين في العملية الإدارية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- جابر، نبيهه (٢٠١٧). الفشل هو طريقك للنجاح. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيميك).
- جاد الرب، سيد محمد (٢٠١٣). إدارة الإبداع والتميز التنافسي. مصر: مطابع الدار الهندسية.
- جاد الرب، سيد محمد (٢٠١٥). الاتجاهات المعاصرة في إدارة الأعمال «مناهج التميز التنافسي»، مصر: المنصورة، مؤسسة الجوهري للتجليد الفني.
- الجبالي، حمزة (٢٠١٦). التعليم الإلكتروني مدخل إلى حوسبة التعليم. مصر: دار الأسرة للوسائط ودار العام الثقافية للنشر.
- جرجس، مجدي (٢٠١٦): «الاتصال: العصر، النظرية، التطبيق». الناشر: منصة كنوز الإلكترونية. نسخة إلكترونية. تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/٩/١١م. www.konoozbooks.com.
- جعو، محمد عبد الكريم (٢٠١٨): إدارة الوقت وعلاقتها بفاعلية الذات لدى مدراء الأقسام العلمية في الجامعة المستنصرية. الجامعة المستنصرية: مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد (٢٤)، العدد (١٠٠). ٢٠١٨م. ص ص (٦٩٦-٦٥٥).
- جلاب، إحسان دهش (٢٠١٣). فرق العمل: مدخل مفاهيمي متكامل. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- جنت، بيتير؛ دنكان، جاك؛ سواين، لندا (٢٠١٩). الإدارة الإستراتيجية في منظمات الرعاية الصحية. ترجمة: طلال عايد الأحمدى. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- الحارثي، سعد عويض. (١٤٣٦). حقبة تطوير الإجراءات والنماذج. الرياض: معهد الإدارة العامة.

- الحربي، فالح (٢٠١٧). حقبة مهارات الكتابة الإدارية. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- حريم، حسين محمود؛ شاويش، مصطفى نجيب (٢٠١٣). المراسلات التجارية. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- الحسن، إبراهيم الخضر (٢٠١٦). كيفية إدارة الاجتماع لتحقيق أهدافه. بغداد: مجلة دراسات تربوية، العدد الخامس، نوفمبر ٢٠١٥. ص ص (١٤٤ - ١٧٧).
- حسونة، محمد علي (٢٠١٦). المسؤولية الإدارية الناشئة عن أضرار الحاسبات الآلية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- الحسينة، سليم (٢٠١٨). نظم إدارة المعلومات. دمشق: الجامعة الافتراضية السورية.
- الحسينة، سليم (٢٠١١). نظم المعلومات الإدارية نما: إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
- الحمادي، أشرف محمد عبده (٢٠١٣). أمن وحماية الوثائق الإلكترونية. القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.
- الحمادي، علاء؛ الحكيم، مازن (٢٠١٧). كل شيء عن إنترنت الأشياء وتطبيقات المدن الذكية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- حمدان، أسامة محمود (٢٠١٨): «فاعلية برنامج وظيفي لتحسين إدارة الذات لذوي الإعاقة الحركية في قطاع غزة». غزة: الجامعة الإسلامية/ عمادة البحث والدراسات العليا / كلية التربية. فبراير ٢٠١٨. رسالة ماجستير إلكترونية PDF.
- حمو، مريم (٢٠١٤). أهمية اليقظة الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية. الجزائر: جامعة أم البواقي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير <https://bit.ly/2V8tr7A>. PDF.
- الحميري، باسم (٢٠١٥). الإدارة، الوظائف، والممارسة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حنا، ناجي كي (٢٠١٦). التحول الإلكتروني ترسيخ إستراتيجيات التنمية الحديثة. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- الحنيطي، أحمد؛ القعيد، مرزوق (٢٠١٩). أثر الهياكل التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في المؤسسات الصناعية والخدمية في الأردن. عمان: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (١٥)، العدد (١). النسخة الإلكترونية. PDF. <https://bit.ly/2Zi7mTg>.
- الحيت، أحمد (٢٠١٥). مبادئ الإدارة الإلكترونية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الخالد، ساري محمد. (٢٠١٨). اتجاهات في أمن المعلومات وأمانها أهمية تقنيات التعمية (الشفرة). الرياض: العبيكان للنشر.
- خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر (٢٠١٣). الإدارة بالحب والمرح. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- الخطة الموحدة للتصنيف والترميز (١٤١٧) الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩م.

<http://ncar.gov.sa//Uploads/fb5297039-a341755-9429-4716-ce058487>. PDF.

- خليل، نبيل محمد مرسى (٢٠١٤). نظم المعلومات الإدارية. جدة: خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات.
- الخمايسة، صدام محمد طالب (٢٠١٧). الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الإلكترونية. دبي: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.
- خميس، ساما فؤاد (٢٠١٨). مهارات القرن الـ ٢١: إطار عمل للتعليم من أجل المستقبل. مجلة الطفولة والتنمية - مصر، ع ٣١، ج ١، ١٤٩ - ١٦٣.
- الخولي، محمد أحمد؛ الحبسي، رقية سالم؛ الصليب، رغد أمين (٢٠١٩). منهجيات التميز لتطوير الأداء المؤسسي. الشارقة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الخولين، جمال إبراهيم، اللبان، نرمين إبراهيم علي (٢٠١٣). الأرشيف الإلكتروني وأداة المستندات. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- الخير، أونيس (٢٠١٧). دور الذكاء الإستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية في المنظمة. بسكرة: جامعة محمد حيدر / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. نسخة إلكترونية PDF.
- دار الكتب والوثائق القومية، تاريخ الاطلاع ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨، <http://www.darelkotob.gov.eg/aboutus1.aspx>.
- الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية في الأجهزة الحكومية (٢٠١٦). الرياض: وزارة الخدمة المدنية. النسخة الإلكترونية: https://www.mcs.gov.sa/ArchivingLibrary/Directory/Directory001/MCS_physical_Env_Guide.PDF
- دودين، أحمد يوسف (٢٠١٤). منظمات الأعمال المعاصرة: الوظائف والإدارة. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- دودين، أحمد يوسف (٢٠١٨). إدارة الأعمال الحديثة: وظائف المنظمة. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الدوسري، أحمد جابر (٢٠١٩). الحماية الجنائية لمعلومات ووثائق الدولة. الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية.
- رزقي، خليفة، سليم، بوكراطة (٢٠١٨). الإدارة الإلكترونية: متطلبات ومعوقات. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- رضوان، محمود عبد الفتاح (٢٠١٤). القيادة وفن تحفيز الآخرين. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- رمزي، كمال محمد (٢٠١٥). الأرشيف الإلكترونية: أنظمة الأرشيف توفير للوقت والجهد. <http://keu92.org/uploads/Search%20engineering/Sarwar%20Kamal%20Mohamad.pdf> PDF
- رؤية المملكة ٢٠٣٠ (٢٠١٦). رؤية المملكة ٢٠٣٠: الرياض: مجلس الوزراء. تاريخ الاطلاع ١٠/١٨/٢٠١٨. <http://vision2030.gov.sa> بتصرف
- الزهراني، عطية؛ الزريبي، نوفل (٢٠١٦). مقدمة في نظم معلومات الموارد البشرية: تطبيقات على الحاسب الآلي. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.
- زويل، محمود أمين (٢٠١٣). الإدارة المكتبية الحديثة. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- الزيد، نوره إبراهيم (٢٠١٩). الإدارة الحديثة. جامعة عين شمس: مجلة البحث العلمي في التربية. العدد (٢٠). السنة ٢٠١٩. ص ص (٦١ - ٧٤).

- السامي، علاء (٢٠١٦). الحوسبة السحابية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية: بحوث ودراسات.
- السامرائي، إيمان فاضل؛ الزعبي، هيثم محمد (٢٠١٥). نظم المعلومات الإدارية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- السحابة الإلكترونية الحكومية (٢٠١٩) برنامج يسر.
https://www.yesser.gov.sa/AR/BuildingBlocks/Pages/GCloud_Computing.aspx
- السديري، نجود مساعد (٢٠١٨). الاتصال الكلامي. جامعة الملك عبد العزيز. وثيقة إلكترونية Doc. تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/٩/١٥ م.
<https://www.kau.edu.sa/>
- سعيدة، يوسف؛ كهينة، صايش (٢٠١٧): «المحادثة ودورها في تنمية مهارة التحدث في مرحلة التعليم». جامعة عبد الرحمن ميرة/ كلية الآداب والعلوم الفردية. PDF. تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/١/٢٢ م.
<http://www.univ-bejaia.dz/dspace/>
- السكارنة، بلال خلف (٢٠١٧). أخلاقيات العمل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- سكري، رفيق (٢٠١٦). تقنيات الاتصال الإلكترونية الحديثة والرأي العام الإلكتروني. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- سليمان، فؤاد (٢٠١٨). تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تفعيل الرقابة البرلمانية. القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع.
- سويسي، عز الدين علي؛ الخفاجي، نعمة عباس. (٢٠١٤). الميزة التنافسية وفق منظور إستراتيجيات التغيير التنظيمي. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- السياط، عاصم (٢٠١٤). الأدوات التنظيمية للإرادة الملكية. جريدة الجزيرة: العدد (١٥١٤٥) ٢٠١٤/٣/١٧ م.
<http://www.al-jazirah.com/2014/20140317/rj8.htm>
- سيد، عصام محمد (٢٠١٨). مهارات التفكير العليا. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- الشريف، عمر أحمد أبو هاشم؛ عبد العليم، أسامة محمد؛ بيومي، هشام محمد (٢٠١٣). الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- شعبان، جمال (٢٠١٦). الأرشيف الإداري الرقمي أساس الإدارة الإلكترونية. الجزائر: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم).
- شكنامة، الزهرة (٢٠١٣). تسير الكفاءات البشرية في المؤسسة: دراسة حالة اتصالات الجزائر بورقلة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن؛ هيجان، عبد الرحمن بن أحمد؛ غدام، بشرى بنت بدير المرسي (٢٠١٤). مبادئ إدارة الأعمال الأساسية والاتجاهات الحديثة (الطبعة العاشرة). الرياض: العبيكان للنشر.
- الشبوي، مرام عبد السالم منصور (٢٠١٨). دور التفكير الابتكاري في دعم الميزة التنافسية للعنصر البشري: بالتطبيق على صناعة البرمجيات بجمهورية مصر العربية. دار المنظومة: مجلة البحوث التجارية.

- صالح، أحمد محمد (٢٠١٩). الوثائق الإدارية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- الصيد، كمال (٢٠١٤). معوقات تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مراكز الأرشيف من وجهة نظر الأرشيفيين: دراسة ميدانية بمركز الأرشيف الوطني الجزائري، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مج (٤٩)، ١٤، آذار ٢٠١٤.
- الطائي، يوسف حجيم؛ العبادي، فوزي هاشم (٢٠١٥). إدارة الموارد البشرية قضايا معاصرة في الفكر الإداري. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- طه، أنوار هادي، (٢٠١٨). إدارة المكتب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، الجامعة التقنية الشمالية.
- عاشوري، جمال الدين (٢٠١٥): الاتصال التنظيمي والسلامة الصناعية بالمؤسسة الصناعية الجزائرية. سطيف: جامعة محمد ملين دباغين/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. PDF. تاريخ الاطلاع ٢٥/١٢/٢٠١٨م.
- العامري، عامر؛ توماس، سيتا (٢٠١٢): أثر الهندسة البشرية في خفض الكلفة ورفع الإنتاجية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٩.
- عباس، حسين وليد حسين (٢٠١٥). إستراتيجية إدارة الموارد البشرية المدخل الحديث لاستدامة الميزة التنافسية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عبد الباري، ماهر شعبان (٢٠١٤). الكتابة الوظيفية والإبداعية. عمان: دار المسيرة للنشر.
- عبد الحليم. لطيسة (٢٠١٥). دور إدارة فرق العمل في التطوير التنظيمي: دراسة ميدانية بالمنظمة الاستشفائية بشير بن ناصر «بسكرة». الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد خيضر - بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير. النسخة الإلكترونية PDF. تاريخ الاطلاع ٢٢/١١/٢٠١٨م.
- عبد الرؤوف، طارق؛ عيسى، إيهاب (٢٠١٨). الذكاء العاطفي والذكاء الاجتماعي. القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتوزيع.
- عبد ربه، رائد محمد (٢٠١٣). مبادئ نظم المعلومات الإدارية. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- عبد ربه، رائد محمد (٢٠١٢). مبادئ إدارة الأعمال. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- عبد العال، ياسر محمد (٢٠١٦). الإدارة الإلكترونية وتحديات المجتمع الرقمي. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عبده، أشرف محمد (٢٠١٥). إدارة الوثائق الإلكترونية. القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.
- عبده، أشرف محمد. (٢٠١٨). نظم إدارة الوثائق الرقمية مكتب بلا ورق. الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية.
- عبوي، زيد منير (٢٠١٥). إدارة المكاتب والسكرتارية التنفيذية. عمان: دار المعترف للنشر والتوزيع.
- العتيبي، ضرار؛ الحواري، نضال؛ خريس، إبراهيم (٢٠١٣). العملية الإدارية مبادئ وأصول وعلم وفن. عمان: دار اليازوري.

- العديلي، ناصر (٢٠١٨). ٩ معايير لتقديم خدمة العملاء على الوجه المطلوب. صحيفة الاقتصادية الإلكترونية. الأحد، ١١ نوفمبر ٢٠١٨ م - ٣ ربيع الأول ١٤٤٠ هـ. تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/١١/١١ م.
http://www.aleqt.com/2008/11/17/article_164905.html
- العربية (١ يونيو ٢٠١٨ م). ماذا تعرف عن الثورة الصناعية الرابعة؟ الموقع الإلكتروني:
<https://www.alarabiya.net/ar/qafilah/201801/07///%D985%D8%A7%D8%B0%D8>
- العريشي، جبريل بن حسن. (٢٠١٨). التحول إلى مجتمع معلوماتي وتحديات المحافظة على الهوية الثقافية في المملكة العربية السعودية. عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
- عزب، عزب محمد (٢٠١٣). أساسيات الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
- العساف، عبد الله خلف (٢٠١٦). ثقافة الاتصال الفعال. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع.
- عقيلي، عمر وصفي (٢٠١٣). الإدارة المعاصرة: التخطيط، التنظيم، الرقابة. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- علم الدين، محمود (٢٠١٤). الإعلام الرقمي الجديد البيئة والوسائل. القاهرة: السحاب للنشر والتوزيع.
- علوطي، عاشور (٢٠١٤). معوقات تحقيق الفعالية لدى أدوات الاتصال التنظيمي في المؤسسات. الجزائر: جامعة المسيلة. مجلة العلوم الفردية. العدد (٤١). جوان ٢٠١٤، مجلد (أ). ص (٥٣-٧٥).
- علون، سميرة (٢٠١٨). الاتصال التنظيمي وعلاقته باتخاذ القرار. وهران: مجلة التدوين. العدد (١١). السداسي الثاني. النسخة الإلكترونية. تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/٧/٣٠ م. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57815>
- علوي، إبراهيم (٢٠١٨). ضوابط جديدة للباس الإداريين والطاقم الصحي. جدة: صحيفة عكاظ. النسخة الإلكترونية. الإثنين ٢٠ رمضان ١٤٣٩ هـ - ٤ يونيو ٢٠١٨ م. <https://www.okaz.com.sa/article/1646452>
- العلي، فهد؛ الكساسبة، وصفي؛ عبده، هاني (٢٠١٤). مبادئ الإدارة الحديثة. الرياض: مكتبة العالم العربي للنشر والتوزيع والطباعة.
- عليان، ربحي مصطفى، جرار، أماني غازي (٢٠١٦). إدارة الاجتماعات والمؤتمرات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عمرو، عصام أحمد (٢٠١٥). طرق حفظ الوثائق. القاهرة: قسم المكتبات الوثائق والمعلومات. كلية الآداب. جامعة القاهرة.
- العمودي، هدى بنت محمد (٢٠١٦). الأرشفة الإلكترونية: نموذج تطبيقي للاستخدام التقني بجامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- العناسوة، محمد (٢٠١٦). إدارة علم الوثائق والأرشفة التقليدية والإلكترونية. عمان: دار جليس الزمان.
- عواد، فتحي أحمد (٢٠١٢). إدارة الأعمال ووظائف المدير في المؤسسات المعاصرة. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

- عوين، محمد الصالح؛ زحراح، خالد (٢٠١٨). الإدارة الإلكترونية مفهومها وأهدافها وخصائصها: أهم عناصرها ومقوماتها. عمان. الوراق للنشر والتوزيع.
- العياشي، زرزار؛ كريمة، غياد (٢٠١٦). استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية ودورها في دعم الميزة التنافسية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- العيسى، سمير جمال (٢٠١٤). إدارة نظم المعلومات المكتبية والأرشيف الإلكترونية. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- العيسى، محمد (٢٠١٧). ميعاد دعوى إلغاء القرار الإداري في النظام السعودي - دراسة تأصيلية مقارنة. الرياض: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.
- فالاستش، جو؛ شنادر، كريستوفر (٢٠١٦). أنظمة المعلومات اليوم الإدارة في العالم الرقمي. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- فان وارت، مونتجومري؛ رومان، الكسندرو؛ وانغ، شياو؛ ليو، تشيول (٢٠١٨). دمج قضايا تبني تقنيات المعلومات والاتصالات في نظرية القيادة الإلكترونية. ترجمة: عجلان الشهري. الرياض: مجلة الإدارة العامة، المجلد (٥٨)، العدد (٤)، يونيو ٢٠١٨م.
- فرجاني، علي (٢٠١٩). العلاقات العامة وإستراتيجيات الاتصال. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- الفريان، مساعد (١٤٤٠). رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ركيزة برامج تطوير التعليم والتدريب. مجلة التنمية الإدارية. الرياض: معهد الإدارة العامة، العدد ١٥٧ صفر ١٤٤٠هـ.
- الفريدي، ماجد (٢٠١٦). من بينها الزي الرسمي.. هذه شروط «الأحوال المدنية» لخدمة المراجعين. الرياض: صحيفة المواطن الإلكترونية. تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/١/١م.
- فيروزير، آلان (٢٠١٨). قيادة الشخصيات العنيدة. ترجمة: زكريا القاضي. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- القاضي، عبد الله محمد (٢٠١٥). حقيبة ورشة العمل التثقيفية لإعداد دليل إجراءات العمل في معهد الإدارة العامة. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- القحطاني، محمد مسعود (٢٠١٨). رؤية المملكة ٢٠٣٠ نهضة وطن ومستقبل أمة. الرياض: حسان بركات.
- القرار الإداري رقم (٢٥٧) وتاريخ ١٤١٨/١/١٢هـ بشأن أهمية إنشاء مراكز للوثائق في الجهاز الحكومي، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩م.
- <http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=26gqOiHrPavoCkwmJXi4eQ%3D%3D>
- القرار الإداري من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات رقم (٥٥) وتاريخ ١٤٣٧/١٠/١٥هـ بشأن الموافقة على اللائحة التنفيذية لعقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩م. الموقع الإلكتروني:
- <http://ncar.gov.sa/Uploads//3626a87e-069d-49fb-9d65-69422d3be4dc.pdf>

- القرار الوزاري رقم (٢) وتاريخ ١٤٢٩/٠٣/١٠ هـ الصادر عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩ م.
https://www.mcit.gov.sa/sites/default/files/llyh_ltnfydhy_lnz_m_ltmlt_llktrwny.pdf
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٢) وتاريخ ١٤٢٧/٨/٤ هـ بشأن كيفية التعامل مع الوثائق الرسمية وتداولها في الأجهزة الحكومية، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مارس ٢٠١٩ م.
<http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=tVWSAvg9YPfnxrUH77Ung%3D%3D>
- قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٣٨/١/٢ هـ بشأن الترتيبات التنظيمية لمراكز الوثائق والمحفوظات في الأجهزة الحكومية، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع في مايو ٢٠١٩ م.
<http://ncar.gov.sa/Request/QuickSearch?words>
- قرار هيئة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات رقم (٥٤) وتاريخ ١٤٣٨/١٠/١٥ هـ بشأن الموافقة على اللائحة الموحدّة للوثائق والمحفوظات الإدارية، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع مايو ٢٠١٩ م.
<http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=OmBshVc%2BRw4xVYnh%2FNOh%2Fg%3D%3D>
- قنديلجي، عامر إبراهيم (٢٠١٥). الحكومة الإلكترونية. عمان: دار المسيرة للنشر.
- كافي، مصطفى يوسف (٢٠١٧). الاتصال والصراع التنظيمي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- كافي، مصطفى يوسف؛ حمودة، سمير أحمد؛ ياسين، أحمد علي (٢٠١٣). المفاهيم الإدارية الحديثة: مبادئ الإدارة. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- الكحلوت، إيمان عبد الله (٢٠١٥). فن التعامل ومهارات الاتصال الفعال. عمان: منظمة الورق للنشر والتوزيع.
- الكمري، نوفل (٢٠١٨). إعادة هندسة العمليات الإدارية للموارد البشرية وتأثيرها على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمات الفندقية - دراسة تطبيقية لعينة من فنادق الدرجة الأولى في مدينة بغداد. مجلة الإدارة والاقتصاد/ The Economics & Administration of Journal السنة الحادية والأربعون - العدد مائة وخمسة عشر، ٢٠١٨ م.
- كورتل، ريد؛ أبو قحف، عبد السلام؛ أبو فارة، يوسف أحمد (٢٠١١). الجودة والتميز في منظمات الأعمال. الجزء الثاني. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات (٢٩ شعبان ١٤٣٧ هـ. تعريفات مصطلحات «صناعة الاجتماعات» في المملكة العربية السعودية. الرياض: البرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات. تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/١١/١٧ م.
<https://secb.gov.sa>
- لائحة الاطلاع على الوثائق والمحفوظات وتداولها (١٤٢٤). النسخة الإلكترونية. الرياض: المركز الوطني للوثائق والمحفوظات. النسخة الإلكترونية.

<https://www.moh.gov.sa/Ministry/Rules/Documents/033.pdf>

- لشهب، الصادق، أحمد بوريش، والشيخ هتهات (٣١ ديسمبر، ٢٠١٧). دور الابتكار في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة دراسة ميدانية بشركة الهندسة المدنية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الصفحات ٢٦١-٢٧٤.
- ماكليندون، بروس؛ بيرتش، ماك؛ كواي، راي (٢٠١٥). خدمة العملاء الإلكترونية استخدام أدوات التكنولوجيا ومبادئ خدمة العملاء لبناء حكومة مبدعة وريادية. ترجمة د. محمد شحاته وهبي محمد، ودرويش نايف عبد الهادي. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- الماحي، عادل علي بابكر (١٤٣٥هـ). إدارة الأعمال: المبادئ، الأسس، المفاهيم. الدمام: مكتبة المتنبي.
- المالكي، حسان علي (يناير ٢٠١٨). مشكلات إدارة الاجتماعات لدى القيادات الإدارية في جامعة عدن. مجلة جامعة الجزيرة: المجلد الأول، العدد الأول، يناير ٢٠١٨م. ص ص (٩٣-١٢٤).
- ماهر (١)، أحمد (٢٠١٤). مبادئ الإدارة بين العلم والمهارة. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- ماهر (٢)، أحمد (٢٠١٤). كيف ترفع مهارتك في الاتصال. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- مبارك، عبد القادر محمد؛ حافظ، هند سامح (٢٠١٦). مهارات الكتابة الإدارية وإدارة المكاتب. الرياض: الشفري للنشر وتقنية المعلومات.
- مبروك، عاطف محمد (٢٠١٧). المهارات الإدارية المعاصرة. الرياض: دار الإجادة للطباعة والنشر.
- مجلة الإدارة العامة (٢٠١٩). قواعد نشر الأعمال العلمية في مجلة الإدارة العامة. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- محمد نور، ستي سلوى (٢٠١٧). أثر استخدام إستراتيجية التلخيص في تحسين مهارات التحدث والقراءة الجهرية لدى متعلمي اللغة العربية في جامعة السلطان زين العابدين. كوالالمبور: جامعة السلطان زين العابدين.
- محمد، أماني محمد عبد العزيز (٢٠١٣). مبادئ إتاحة الوثائق، قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات - جامعة القاهرة.
- المخلافي، عبد الواسع عبد الغني؛ حسن، إخلاص؛ محمد، عيدرورس (٢٠١٣). إدارة المكاتب. اليمن: وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، الطبعة الأولى.
- المدادحة، أحمد نافع (٢٠١٣). الأرشفة الإلكترونية. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- مدحت، محمد (٢٠١٦). الحكومة الإلكترونية. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة (١٤٣٧). قرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) وتاريخ ١٤٣٧/١٢/٢٥هـ. بالموافقة على مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة. الرياض: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. قرار رقم (٥٥٥) PDF. موقع وزارة الخدمة المدنية. تاريخ الاطلاع ٢٠/١٠/٢٠١٨م. https://www.mcs.gov.sa/ArchivingLibrary/EmploymentRights/Documents/employee_rules_1438.pdf
- مديرية الوثائق بالملكة الأردنية الهاشمية. دائرة المكتبة الوطنية، تاريخ الاطلاع نوفمبر ٢٠١٨م. <http://www.nl.gov.jo/Ar/ArchiveDirectorate.aspx#myContent>

- المرسوم الملكي رقم (م/٣٥) وتاريخ ١٤٣٢/٥/٨هـ بشأن الموافقة على نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها. الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات. تاريخ الاطلاع أبريل ٢٠١٩م.
<http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=UwshbqHI6AnelgBTS2PRhA%3D%3D>
- مركز إعداد القادة للقطاع الحكومي (٢٠١٣). فن إدارة الاجتماعات. القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء/ الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. PDF. تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/٢/٢٢م.
- المركز الوطني للتصديق الرقمي، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. تاريخ الاطلاع مارس ٢٠١٩م.
https://www.mcit.gov.sa/sites/default/files/llyh_ltnfydhy_lnzmltmtl_lktrwny.pdf. PDF
- المزاهرة، منال (٢٠١٤). تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- مساعدة، ماجد عبد المهدي (٢٠١٣). إدارة المنظمات: منظور كلي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مسلم، عبد الله حسن، (٢٠١٤). إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات. عمان: دار المعترف للنشر والتوزيع.
- المطيري، نايف؛ الزبون محمد (ديسمبر ٢٠١٧). درجة توظيف إدارة المعرفة في مواجهة معوقات تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي الكويتية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المجلة التربوية، العدد ١٢٥، الجزء الثاني.
- معجم المعاني الجامع (٢٠١٨): تعريف ومعنى عين. معجم المعاني الجامع الإلكتروني تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/١٠/٣١م.
<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B9%D9%8A%D9%86/>
- المغربي، محمد الفاتح محمود (٢٠١٨). أصول الإدارة والتنظيم. القاهرة: دار حميثراء للنشر.
- المفلح، سوسن؛ أبو حيمد، هدى (٢٠١٦). واقع التقنيات المكتبية الحديثة ومشكلاتها في الوحدات النسوية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. دراسة ميدانية. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- المقدي، خالد غسان؛ (٢٠١٣). ثورة الشبكات الاجتماعية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية (٢٠١٤، ٥ نوفمبر)، دورة الوثائق الإدارية: مراحل الدورة المستندية.
<https://hrdiscussion.com/hr93448.html>
- منصة اعتماد (٢٠١٩). https://monafasat.etimad.sa/cms/page/key/about_project.
- منصة مراس (٢٠١٩). <https://meras.gov.sa/ar/?landing=1>.
- منصة وزارة الداخلية أبشر. <https://www.moi.gov.sa/wps/vanityurl/ar/home>.
- المهيري، عائشة خلفان (٢٠١٩). المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. مج ١٢، ع ٣٩. عمان.
- موسى، زكريا عبد الكريم (٢٠١٥). أساسيات الأرشفة الإلكترونية. شركة الاتجاه العلمي للغات والتدريب.

- موسى، غادة (٢٠١٦). أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.
- الموسوعة العربية (٢٠١٩). تعريف الاختزال، تصنيف اللغة المجلد الأول صفحة ٥٢٩.
<http://www.arab-ency.com/detail/249>
- موقع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني (٢٠١٩). <https://nca.gov.sa/>.
- موقع شركة مايكروسوفت (٢٠١٩). <https://www.microsoft.com/ar-sa>.
- مولر، روبرت (٢٠١٨). دليل المسؤول التنفيذي لحوكمة تقنية المعلومات. الرياض: ترجمة معهد الإدارة العامة.
- ميمون، الطاهر (٢٠١٣). الاتصالات عن بُعد وأثرها على الاقتصاد المحلي، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- النجار، أسعد محمد؛ الربيعي، محمد شاكر (٢٠١٨). معجم الأخطاء اللغوية الإدارية الشائعة. عمان: الدار المنهجية.
- النشار، مصطفى؛ هاشم، حسنى (٢٠١٧). التفكير العلمي وتنمية البشر. القاهرة: الشفري للنشر وتقنية المعلومات.
- نظام الوثائق والمحفوظات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٥) وتاريخ ١٤٠٩/١٠/٢٣هـ.
<http://ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=YQGbjnZspUnTg9JSr6%2Ft0w%3D%3D>
- نظام الجرائم المعلوماتية الصادر بمرسوم ملكي رقم م/١٧ في ١٤٢٨/٣/٨هـ.
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/25df73d-0f49-4dc5-b010-a9a700f2ec1d/1>
- نعيبي، صلاح عبد القادر (٢٠٠٧). الإدارة. عمان: دار اليازوري.
- النفيعي، سعود سليمان؛ إدريس، جعفر موسى (٢٠١٩). نظم المعلومات الإدارية. جدة: خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات.
- النقيب، نصر الدين (٢٠١٧). واقع القراءة في المجتمع العربي وكيفية اكتساب مهاراتها لمواجهة المستقبل الرقمي. الفجيرة: مكتبة جامعة عجمان.
- هارفارد بزنيس ريفيو (2020) Harvard Business Review. المفاهيم الإدارية: الثورة الصناعية الرابعة. الموقع الإلكتروني. <https://hbrarabic.com/>.
- هارون، محمود طارق (٢٠١٩). مدخل إلى علم الذكاء الاصطناعي. القاهرة: الدار الأكاديمية للعلوم.
- هاشم، صلاح (٢٠١٧). الإدارة في النظم الخدمية. القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي.
- هاينز، جيرالدين (٢٠١٩). الاتصال الإداري إستراتيجيات وتطبيقات. ترجمة سليمان عبيد العنزي. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- الهباد، فيصل (٢٠١٨). مجالات عمل الحكومة الإلكترونية: مستقبل الحكومة الإلكترونية في السعودية. صحيفة الاقتصاد الإلكترونية. <http://aliktisad.com.sa>.

- الهوش، أحمد أبو بكر (٢٠١٨). الأرشفة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقات العملية. القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- هيز، جون (٢٠١٦). مهارات التواصل بين الأفراد في العمل. ترجمة: مروان طاهر الزعبي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الطبعة الثانية.
- هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بسلطنة عمان، تاريخ الاطلاع نوفمبر ٢٠١٨م.
<http://www.nraa.gov.om/arabic>
- الوادي، محمود حسين؛ بلال محمود (٢٠١١). المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠١٩). المملكة تتقدّم في تصنيف مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية. <https://www.mcit.gov.sa/en/media-center/news/95325>.
- ياسين، سعد غالب (١٤٣٦هـ). الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- يسر (٢٠١٩). مركز الاتصال الوطني (آمر). الرياض: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/١/١٤. <https://www.yesser.gov.sa>.
- يوسف، عفاف حامد (٢٠١٧). مهارات الكتابة في الكتابة الأسس والنظريات والتطبيقات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، دار الرسائل الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abbyy.com (2019). What is OCR and OCR Technology. <https://www.abbyy.com/en-us/finereader/what-is-ocr/>.
- Acrobat Adobe.com (2019). <https://acrobat.adobe.com/us/en/acrobat/features.html>.
- Adobe.com (2019). Using OCR Export PDF. <https://helpx.adobe.com/document-cloud/help/using-ocr-exportpdf.html>.
- Aker, Akusa (2017). Computer Hardware Repairs And Maintenance, Workshop for Information and Compumication Technology Staff, Orgnized by the National Judicial Institute, May, 2017, http://nji.gov.ng/images/Workshop_Papers/2017/IT_Workshop/s3.pdf, last seen at 14 March 2019.
- Allformailers.com (2019). Types of Mailing Equipment. <https://www.allformailers.com/types-of-mailing-equipment/>.
- Alruwayyeh, Huthamah (2018). The Effects of Technology in the Modern Office Work Environment, the International Journal of Engineering and Science, Vol. 7, Issue, 3 Ver. 11, Page 1-7.
- AlShobaki, Mazen& Others (2017). The Reality of Application of Electronic Document System in Governmental Institutions- an Empirical Study on the Palestinian Pension Agency. International Journal of Engineering and Information Systems, 1 (2), pp. 1-14.
- Andrew, Peter; Ip, John; Worthington, John; Brooke, Chris (2014). Fast Forward 2030: The Future Of Work and The Workplace, CBRE Workplace Strategy, https://www.cbre.com/-/media/images/research%20reports/apac/2015/cbre_genesis_fast_forward_workplace_2030_full_report_e.pdf, last seen at 11 February 2019.
- Aruba (2019). The right Technologies Unlock the Potential of the Digital Workplace. Hewlett Packard Enterprise Company. https://www.arubanetworks.com/assets/eo/Aruba_DigitalWorkplace_Report.pdf
- Associates (2013). أساسيات إدارة إجراءات العمل. BP Trends Associates.
- ASAP American Society of Administrative Professional (191/2014). Today's Telephone Etiquette for the Workplace Retrieved.15/2/2019. PDF http://www.nesacenter.org/uploaded/conferences/sec/2014/handouts/rick_detwiler/6e_detwiler_resources.pdf.
- Asil, Hasan; Naralan, Abdullah (2016). Impact of Information Technology on Management in Small and Medium Industries, Journal of Telecommunications System&Management, Vol. 5, Issue 3. Pp. 145-147. https://www.researchgate.net/publication/290436154_Impact_of_Information_Technology_on_Management_in_Small_and_Medium_Industries.
- At&t.com (2019). <https://www.att.com/smallbusiness/explore/uversephone.html>.
- Boschsecurity.com (2019). <https://www.boschsecurity.com/xc/en/products/>.

- BP Trends Associates (2013). BP Trends Associates. نموذج وتحليل وتصميم إجراءات العمل.
- Brother.com (2019). <https://www.brother.co.uk/fax>, last seen at 13 March 2019.
- Bunchanan, Jennifer; Kelley, Beth and Hatch, Alicia (2016). Digital Workplace and Culture: How Digital Technology are Changing the Workforce and How Enterprises Can Adapt and Envolv, Deloitte Company Publishing. Pp. 1-12. <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/human-capital/us-cons-digital-workplace-and-culture.pdf>.
- Burtylev, I.N. et al (2013). Development of Electronic Document Management System: Advantage and Efficiency. Science and Technology, special Issue: 1-9.
- Business dictionary (2018). Definition of Teamwork. Retrieved 2/1/2019. <http://www.businessdictionary.com/definition/teamwork.html>.
- Business Dictionary,(2018): «communications», Retrieved 1/10/2018. <http://www.businessdictionary.com/definition/communications.html>.
- Business Frontier (2018). Everything your small business needs to know about multi line phone systems, <https://business.frontier.com/guides/multi-line-phone-system/>, last seen at 13 March 2019.
- BYU-Idaho Human Resources (2014). TELEPHONE ETIQUETTE AND CUSTOMER SERVICE Training Materials for BYU-Idaho Employees 6 Rexburg, Idaho: Brigham Young University-Idaho BYU. PDF. Retrieved 9/2/2019 <https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:iBk3TYjiiBcJ:https://www.byui.edu/Documents/human-resources/Telephone%2520Etiquette%2520and%2520Customer%2520Service%2520Training.pdf+&cd=11&hl=en&ct=clnk&gl=sa>.
- Cambridge Dictionary(2018): «communication», Retrieved 1/10/2018. <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/communication?q=Communication>.
- Canon.com (2019). <https://www.usa.canon.com/internet/portal/us/home/products/list/copiers-mfps-fax-machines/fax-machines/>, last seen at 13 March 2019.
- CCRI. (2019). Troubleshooting Hardware Problems. <https://www.ccri.edu/it/helpdesk/pc-troubleshooting.html>
- Charles, Ejeka (2015). Office Automation: A Tool For Quality Assurance in Work Delivery in Office Technology And Management (OTM), International Journal of Management Technology, Vol 3, No. 1, pp. 69-80.
- Childs, Craig. «How Not To Suck At Socializing - Do's & Don'ts», [www.lifehack.org](http://www.lifehack.org/articles/communication/how-not-to-suck-at-socializing-dos-donts.html), Retrieved 20-11-2018. <https://www.lifehack.org/articles/communication/how-not-to-suck-at-socializing-dos-donts.html>
- Chopra, R.K.; Gauri,Priyanka (2015). Office Management. Himalaya Publishing House, Delhi. <http://www.himpub.com/documents/Chapter871.pdf>.
- Ciotti,Gregory (2018). Customer Service Skills that Every Employee Needs Retrieved (11/11/2018). <https://academy.hsoub.com/entrepreneurship/customer-care/>.

- Cisco Networking Academy (2014). It Essentials: PC Hardware and software Companion Guide, 5th Edition, Cisco Press, USA.
- Cisco.Com(2019).<https://www.cisco.com/c/en/us/products/unified-communications/business-edition-6000/ip-phone-system.html>.
- Cisco.com(2019).https://www.cisco.com/c/m/ar_ae/solutions/internet-phone.html
- Clare Computer (2015): Technology and the Modern Office, E-book, http://www.clarecomputer.com/pdf/CCS_e-book_TechnologyandTheModernOffice.pdf, Last seen at 6 February 2019.
- Clayton, Mike (7-10-2016): «Steps to Personal Time Management». Retrieved 16-10-2018. <https://www.projectmanager.com/blog/productivity/4-steps-personal-time-management>.
- Cobb, Adrian (2016). The Comprehensive Guide to 1D and 2D Barcode Types. <https://www.dynamsoft.com/blog/insights/the-comprehensive-guide-to-1d-and-2d-barcode/>.
- Computerhope (2018). Basic computer troubleshooting. <https://www.computerhope.com/basic.htm>.
- Computerhope (2018). Software. <https://www.computerhope.com/jargon/s/software.htm>.
- Cretu, Corina; Bienkowska, Elzbieta (2018): Public Procurement Guidance for Practitioners, European Commission, https://ec.europa.eu/regional_policy/en/information/publications/guidelines/2018/public-procurement-guidance-for-practitioners-2018, last seen at 4 March 2019.
- Dahiya, Richa (2015). Effective Leadership is all About Communicating, Effectively: Connecting Leadership and Communication. Haryana: SRM University, India. International Journal of Management & Business Studies IJMBS Vol. 5, Iss ue 3, July - Sept 2015. Pp (43-48).
- Davies, Clive (2017): Robots in the Back Office, Communication Law Vol. 22, No. 2.
- Delaney, Rob; D'Agostino, Robert (2015). The Challenges of Integrating New Technology into an Orgnization, Mathematics and Computer Science Capstones, 25. Pp. 1-37. <http://digitalcommons.lasalle.edu/mathcompcapstones/25>.
- Denham, Elizabeth (2018): Technology Strategy (2018-2021), Information Commissioner's Office, UK.
- Dialogic (2017): Introduction to Cloud Computing, <https://www.dialogic.com/~media/products/docs/whitepapers/12023-cloud-computing-wp.pdf>, last seen at 18 March 2019.
- Docusoft (2017). Why Companies Use Document Management System. <https://www.docusoft.net/what-is-document-management-system>.
- Donnelly, Martin (2013). The Way We Work: A Guide To Smart Working in Government. HM Government. <http://www.flexibility.co.uk/downloads/TW3-Guide-to-SmartWorking-summary3mb.pdf>.
- Dosunmu, Margaret ; Bukki, Abolaji and Akintola, Olugbenga (2017). Influence of Office Automation on Secretarial Administrators Effectiveness in Ogun State-Owned Universities, Nigeria, IOSR Journal of Research & Method in Education, Vol. 7, Ver. IV, pp. 49-52.

- Dul, Jan; Ceylan, Canan (2011). Work Environment for Employee Creativity, Ergonomics (forthcoming), Turkey.<http://www.oecd.org>.
- Dzone.com (2018). Free Software vs Open Source vs Freeware: What's the Difference?. <https://dzone.com/articles/free-software-vs-open-source-vs-freeware-whats-the>.
- EFQM Web shop (2019)Excellence One Tool Book. 1/11/2019. <http://www.shop.efqm.org/publications/excellence-one-tool-book/>.
- Eisenhauer, Tim (2014). The Undeniable Benefits of Having a Well-Designed Document Management System. <https://axerosolutions.com/blogs/timeisenhauer/pulse/247/the-undeniable-benefits-of-having-a-well-designed-document-management-system>.
- Energy Saving Trust (2019). <https://energysavingtrust.org.uk/>.
- Energy Star (2019). https://www.energystar.gov/products/office_equipment.
- English Oxford Living Dictionaries. <https://en.oxforddictionaries.com/definition/record>. Last seen January, 2019.
- English Oxford Living Dictionaries. <https://en.oxforddictionaries.com/definition/archive>. Last seen February, 2018.
- Epson company (2019). <https://epson.com/usa>.
- Fax Authority (2019). Fax Machine – Definition, <https://faxauthority.com/glossary/fax-machine/>, last seen at 13 March 2019.
- Figliola, Patricia (2019). Internet of Things (IoT): An Introduction. Congressional Research Service. <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11239>.
- Filho, Flavio de Sao Prdro&Others (2014). Innovation Management with Focus on Production and Operation Team, International of Advances in Management and Economics, available online at: www.managementjournal.info.
- Frey, Carl; Osborne, Michael (2015). Technology at Work: The future of Innovation and Employment. Citi GPS: Global Perspectives & Solutions. https://www.oxfordmartin.ox.ac.uk/downloads/reports/Citi_GPS_Technology_Work.pdf.
- GCfGlobal.org (2019). <https://edu.gcfglobal.org/en/computerbasics/basic-troubleshooting-techniques/1/>
- GTN, Government of Tamil Nadu (2018). Office Management and Secretaryship- Theory. Department of School Education. http://tnschools.gov.in/media/textbooks/11_Office_Mngmnt_Scrtryshp_EM.pdf.
- Hakkak, Mohammad; Ghodsi,Masoud (2014). Studying the Effect of Office Automation on Improving Management Decision (Case Study: Tavan Battery Company). International Journal of Education Research and Technology, Vol. 5(4). Pp. 49-56.

- Hillebrand, Annette; Thiele, S.; Junk, P.; Hildebrandt, C.; Needham, P.; Korum, M. (2016). Technology and Change in Postal Services: Impacts on Consumemers. Wik-Consult Report. https://www.wik.org/fileadmin/Studien/2016/WIK-Consult_CitA_Impact_of_technology_full-report.pdf.
- Hoffman, Tony (2014). 8 Tips to save Printer Ink, <https://www.pcmag.com/article/305153/8-tips-to-save-printer-ink>.
- Horowitz, Daniel (2018). Differences Between All types of Printers, <https://store.hp.com/app/tech-takes/differences-between-all-types-of-printers>, last seen at 12 March 2019.
- Hp Hewlett-Packard Company (2019). <https://store.hp.com/us/en/cv/printers>.
- HSE, Health and Safety Executive (2013). Providing and Using Work Equipment Safely: A Brief Guide, <http://www.hse.gov.uk/pubns/indg291.pdf>, last seen at April 16, 2019.
- I Love PDF.com (2019). <https://www.ilovepdf.com/ar/features>.
- IGI Global (2019). <https://www.igi-global.com/journals/>.
- Iosh (2014). Home Office, Mobile Office: Managing Remot Working, Information Guid, www.iosh.co.uk/homeworking, last seen 5 March 2019.
- James, Buseni (2013). Effect of Information and Communication Technology on Secretaries' Performance in Contemporary Organizations in Bayelsa State, Nigiria. Information and Knowledge Management, Vol.3, No.5, 2013.
- Janice (2019). Complete Office Layout Guide . <https://www.edrawsoft.com/complete-officelayout-guide.html>. Last seen at 11/05/2019.
- Jaybhaye, Atul (2016). Cyber Law and IPR Issues: The Indian Perspective, Bharati Law Review, India. <http://docs.manupatra.in/newslne/articles/Upload/19A86CE4-2FBD-432B-B166-AFBA9087A834.pdf>.
- Kemppi, Valle (2016). Leading Factor Affecting Buying Decision Making in a Mobile Business Market, Bachelor Thesis, QuMamk, University of Applied Scinces.
- Kittanah, Khairy & others (2016). The Impact of Electronic Documents Management on Performance. Global Journal of Management and Business Research: Administration and Management. Vol. 16, Issue 1 Version 1,0.
- Konica Minolta Company (2019). <https://www.konicaminolta.com/us-en/>, last seen 13 March 2019
- Krishana, Swathi; Kancharla, Aluri and Babu, Anil (2013). Technology Management, Indian Streams Reacarch Journal, Vol.3, Issue7, 2013. Pp 1-6. https://www.academia.edu/36194902/Technology_Management.
- Lake, Andy (2013). The Way We Work: A Guide to Smart Working in Government, Civil Service Reform, HM government, UK, <https://vm.fi/documents/10623/1907489/Way+We+Work.pdf/1d5d5d74-7e5c-41ad-8a7b-2a43b8fc7be6>, last seen at April 15, 2019.

- Lavasa, Ashok (2017). Manual Procurement of Goods 2017, Government of India, Ministry of Finance, Department of Expenditure.
- Lawyers Mutual Company (2016). Office Equipment Disposal Policy: Risk Managment Practice Guide of Lawyers Mutual, www.lawyersmutualinc.com.
- Lotakove, Igor (2016). The Essential Eight Technologies: How to Prepare for Their Impact, www.pwc.ru/en/8technologies, PWC, 19th Annual Global CEO Survey: "Tech breakthroughs megatrend: how to prepare for its impact" authored by Vicki Huff Eckert, Chris Curran, Sahil Chander Bhardwaj, www.pwc.com/techmegatrend.
- Make use of (2017). <https://www.makeuseof.com/tag/inkjet-laser-led-printer-types-explained/>
- Martin (2015). Leasing Vs. Buying Office Equipment. <https://www.cleverism.com/leasing-vs-buying-office-equipment/>.
- Measom, Cynthia: (2018).»5 Steps to Better Time Management.» Retrieved 18-10-2018. <https://work.chron.com/5-steps-better-time-management-1745.html>.
- Meek, W. (2013): «Basics of communication» r... 31/10/2018 <https://www.psychologytoday.com/us/blog/notes-self/201307/basics-communication>.
- Microsoft Office (2019). <https://products.office.com/ar-ww/publisher?rtc=1>.
- Minesota Office of Environmental Assistance,(2019). <https://www.pca.state.mn.us/sites/default/files/w-hhw1-14.pdf>.
- My Binding.com (2019). Binding Machiens. <https://www.mybinding.com/binding/binding-machines.html>.
- National Archives of Japan. Last seen January, 2019, <http://www.archives.go.jp/english/index.html>.
- National Archives of India. Last seen January, 2019, <http://nationalarchives.nic.in/>.
- National Archives of UK. Last seen January, 2019 <https://www.nationalarchives.gov.uk/>.
- National Archives. Last seen February, 2019. <https://www.archives.gov/>.
- Neopost.com (2019). Binding Soulutions. <https://www.neopost.com.au/binding-solutions>.
- Nolo company (2019). Business Equipment: Buying vs. Leasing, <https://www.nolo.com/legal-encyclopedia/business-equipment-buying-vs-leasing-29714.html>, last seen at 5 March 2019.
- O'Neill, Michael (2013). Engaging Workspace with technology: A Planning Approach to Future-Proof Your Investment. Knoll WorkplaceResearch. Pp. 1-3. https://www.knoll.com/document/1352940439538/WP_EngagingWithTechnology.pdf.
- Office of Industrial Relations (2015). Guide to Machinery and Equipment Safety, Workplace Health and Safety Queensland Government.

- Ohio University Library (2019). <https://www.ohio.edu/ecampus/student-knowledge-center/services/library.html>.
- OKI.Com (2019). <https://www.oki.com/eu/printing/products/colour/index.html>.
- Oteng, Phyllis & Seidu, Peter (2016). The Impact of Modern Office Technology on the Secretary's Performance in Some Selected Business Organizations in the Takoradi Metropolis. *Adri Journal of Arts and Social Sciences*, Vol. 13, No. 12(2), Ghana.
- Oxford Dictionary (2019). Definition of «technology». Last seen at 5 May 2019 <https://www.lexico.com/definition/technology>.
- Oxford Dictionary. Definition of «document». Last seen at 5 May 2019 <https://en.oxforddictionaries.com/definition/document>.
- Panasonic.Com (2019). <https://na.panasonic.com/us/office-products-unified-communications/unified-communications/>.
- Parker, Lee D. (2016) «From scientific to activity based office management: a mirage of change», *Journal of Accounting & Organizational Change*, Vol. 12 Issue: 2, pp.177-202, <https://doi.org/10.1108/JAOC-01-2015-0007>.
- PC Magazain (2019). Printers. <https://www.pcworld.com/category/printers/>, last seen at 13 March 2019
- Pfano, Mahau; Beharry, Andrisha (2016). the Effect of Modern Office Technology on Management Performance: Durban Westville, Problems and Perspectives in Management, [http://dx.doi.org/10.21511/ppm.14\(2-2\).2016.13](http://dx.doi.org/10.21511/ppm.14(2-2).2016.13).
- Pise, Sameer & Others (2017). Audit of the Correspondence Management system and Related Process, Internal Oversight Service Audit Section. UNESCO.
- Pivnenko, K., Eriksson, E., & Astrup, T. F. (2015). Waste paper for recycling: Overview and identification of potentially critical substances. *Waste Management*, 45, 134-142. <https://doi.org/10.1016/j.wasman.2015.02.028>.
- Printer land (2018). What is an Led Printer. <https://www.printerland.co.uk/blog/2018/10/what-is-an-led-printer-how-do-they-work/>.
- Projector Reviews(2019). <https://www.projectorreviews.com/projector-categories/video-projectors/>
- PVD, Project Value Delivery (2015). Implementing a Correspondence Management Tool for Your Project: What System Do You Really Need? https://www.projectvaluedelivery.com/_library/2015-03_Correspondence_System_Specs_v1.pdf.
- Rahman, Mohammed ; Mishu, Tanjarul; Islam, Md.; Akanda, Md. (2017). Implement Fingerprint Authentication For Employee Automation System, *International Journal of Innovative Research in Information Security*, Issue 09, Vol. 4.

- Records Management Handbook, University Archives and Recordkeeping, 2017.
- Reddy, Chitra (2019). Advantages of Leasing, Using or Buying Office Equipment. <https://content.wisestep.com/advantages-leasing-using-buying-office-equipment/>.
- Roe, David (2018). Where Document Management System Fit into the Digital Workplace. <https://www.cmswire.com/document-management/where-document-management-systems-fit-into-the-digital-workplace/>
- Rouse, Margaret (2019). OCR (Optical Character Recognition). Search Content Management.com. <https://searchcontentmanagement.techtarget.com/definition/OCR-optical-character-recognition>.
- Samantaray, Prakash (2017). Fundamentals of Modern Office Management, Odisha State Open University, Sambalpur.
- Schmidt, Greg (2019). How Does a Document Management System Work? <https://www.helpsystems.com/blog/how-does-document-management-system-work>.
- Smartsheet (2019). How to Choose the Right Document Management System for Your Organization. <https://www.smartsheet.com/document-management-system>.
- Smith, Karl A. (2014). Teamwork And Project Management. New York: McGraw-Hill Education
- Stroman, James & others (2014). Administrative Assistant's and Secretary's Handbook, fifth edition, AMACOM, USA.
- Techspirited.com (2018). Major Types of Software. <https://techspirited.com/major-types-of-software>.
- Templatelab WebSite (2019). <http://templatelab.com/>.
- The National Archives. Last seen February, 2019. <http://www.nationalarchives.gov.uk>.
- The Project Management, What Should Be Included in a Project Plan - Retrieved 10/10/2018 <https://pmhut.com/what-should-be-included-in-a-project-plan>.
- Tracy, Brain, Meetings that get results. (2016). New York: American Management Association (AMA).
- Turner, Jack (2018). Best Multi Line Phone System for Small Businesses. <https://tech.co/business-phone-systems/multi-line-phone-systems>, last seen at 13 March 13, 2019.
- Ubene, Oyo-Ita; Agim, Utoda and Umo-odiong, Asuquo (2018). The Impact of Bring you Own Device on Information Technology Security and Infrastructure in Neigerian Insurance Sector, American Journal of Engineering Research, Vol. 7, Issue 5, pp 237-246.
- Valdes, Robert ; Roos, Dave. «How Voip Works». How Stuff Works: How Voip Works. Retrieved 1/2/2019 <http://web.archive.org/web/20171013081124/http://computer.howstuffworks.com/80/ip-telephony9.htm>.
- Webster, Merriam (1828). Dictionary: office. Retrieved 20/12/2018. Edited. <https://www.merriam-webster.com/dictionary/office>.

- Webster, Merriam (1828). Dictionary: meeting. Retrieved 20/12/2018. Edited. <https://www.merriam-webster.com/dictionary/meeting>.
- Wempen, Faithe (2015). Digital Literacy For Dummies, John Willy & Sons Copyright, New Jersey, USA.
- Whitakerbrothers.com (2019). <https://www.whitakerbrothers.com/mailroom-equipment>.
- Williams, Jake (2014). What is Anti-Virus? The Monthly Security Awareness Newsletter for Computer Users. SANA. https://www.rwu.edu/sites/default/files/downloads/it/what_is_anti_virus.pdf.
- Withanage, Nalaka (2013). Intelligent Document and Data Capture Solutions. What, Why and How?. <https://www.datacaptureexperts.com.au/intelligent-document-and-data-capture-solutions-what-why-and-how/>, December 2013.
- Xerox.Com (2019). <https://www.xerox.com/en-us/office/solid-ink>.
- Yaghoubi, Nour; Sargazi, Abbas (2014). Investigating the Effect of Office Automation on Organizational Excellence, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences. August 2014, Vol. 4, No. 8, pp. 367-375. https://hrmars.com/hrmars_papers/Investigating_the_Effect_of_Office_Automation_on_Organizational_Excellence.pdf.

المؤلفات في سطور

١- أ. سوسن بنت حسون المفلح.

المؤهل العلمي:

- ماجستير في الإعلام تخصص صحافة إلكترونية، جامعة الملك سعود، ١٤٣٦هـ.
- دبلوم عالي مدربي الإدارة المكتبية، معهد الإدارة العامة، ١٤٢٠هـ.

الوظيفة الحالية:

عضو هيئة تدريب بمعهد الإدارة العامة، الفرع النسائي بالرياض.

أبرز الأنشطة العلمية والعملية:

- مديرة إدارة الشؤون الإدارية بالفرع النسائي (١٤٣١-١٤٣٥هـ).
- عضو هيئة تحرير مجلة "التنمية الإدارية" (١٤٣١-١٤٣٤هـ).
- رئيسة قطاع الإدارة المكتبية (١٤٢٨-١٤٣٠هـ).
- عضو هيئة تدريب بقطاع الإدارة المكتبية (١٤٢٠هـ) حتى تاريخه.
- تنسيق وعضوية عددٍ من اللجان الدائمة والتنفيذية وفِرَق العمل والمشاريع المنفّذة سواء على مستوى المعهد ككل أو الخاصة بالفرع النسائي.
- تنفيذ العديد من البرامج الإعدادية والتدريبية والحلقات التطبيقية في مجالات الإدارة المكتبية والعلاقات العامة والإعلام والإدارة العامة.
- تصميم ومراجعة وإعداد الحقائب والملفات العلمية للعديد من البرامج الإعدادية والتدريبية والحلقات التطبيقية.
- دراسة ميدانية: «واقع التقنيات المكتبية الحديثة ومشكلاتها في الوحدات النسائية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية»، بالمشاركة مع الأستاذة هدى أبو حيمد، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، (١٤٣٧هـ).
- إعداد عددٍ من الاستشارات في مجال الإدارة المكتبية؛ إضافةً إلى العديد من المقالات والتحقيقات الصحفية في الشأن الإداري المنشورة في مجلة "التنمية الإدارية".

٢- أ. سحر بنت فهد إسلام.

المؤهل العلمي:

دبلوم عالي مدربي الإدارة المكتبية، معهد الإدارة العامة، ١٤٢٠ هـ.

الوظيفة الحالية:

- مديرة مركز الأعمال في الفرع النسائي لمعهد الإدارة العامة.
- عضو هيئة تدريب بمعهد الإدارة العامة، الفرع النسائي بالرياض.

أبرز الأنشطة العلمية والعملية:

- مديرة مركز الأعمال في الفرع النسائي لمعهد الإدارة العامة (١٤٤١هـ) حتى تاريخه.
- عضو هيئة تدريب في قطاع الإدارة المكتبية بمعهد الإدارة العامة (١٤٢٠هـ) حتى تاريخه.
- رئيسة قطاع الإدارة المكتبية (١٤٣٦-١٤٣٨هـ).
- مديرة إدارة شؤون المتدربات بالفرع النسائي لمعهد الإدارة العامة (١٤٢٨-١٤٣٢هـ).
- تنسيق وعضوية عددٍ من اللجان الدائمة والتنفيذية وفِرق العمل على مستوى المعهد أو الفرع النسائي، مثل: اللجنة الدائمة لقطاع الإدارة المكتبية، لجنة المقابلات الوظيفية لوظيفة مساعد مدرب، اللجنة الدائمة ليوم الخريجة والوظيفة وغيرها.
- العديد من الخبرات في المجالات الإدارية والتدريبية في تدريب وتطوير موظفي الدولة في تخصصات الإدارة المكتبية والإدارة العامة والسلوك التنظيمي.
- تصميم ومراجعة العديد من البرامج الإعدادية والتدريبية والحلقات التطبيقية.
- إعداد الاستشارات التخصصية للعديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

٣- أ. نوال بنت علي أحمد الخنبشي.

المؤهل العلمي:

دبلوم عالي مدربي الإدارة المكتبية، معهد الإدارة العامة، ١٤٠٩هـ.

الوظيفة الحالية:

عضو هيئة تدريب، قطاع الإدارة المكتبية، معهد الإدارة العامة.

أبرز الأنشطة العلمية والعملية:

- عضو هيئة تدريب بقطاع الإدارة المكتبية بمعهد الإدارة العامة (١٤٠٩هـ) حتى تاريخه.
- رئيسة لجنة التحقيق مع الدارسات بمعهد الإدارة العامة (١٤٣٦-١٤٤١هـ).
- رئيسة قطاع الإدارة المكتبية بمعهد الإدارة العامة (١٤٣٧-١٤٤٠هـ).
- مديرة إدارة شؤون المتدربات بمعهد الإدارة العامة (١٤٢٣-١٤٢٧هـ).
- مديرة إدارة البرامج بمعهد الإدارة العامة (١٤٢١-١٤٢٣هـ).
- منسقة قطاع الإدارة المكتبية بمعهد الإدارة العامة (١٤١٩-١٤٢١هـ).
- المشاركة في العديد من فرق العمل واللجان في معهد الإدارة العامة.
- تنفيذ العديد من البرامج التدريبية والإعدادية والخاصة في معهد الإدارة العامة.
- تنفيذ عددٍ من الحلقات التطبيقية للقيادات النسائية العليا في الجهات الحكومية، مثل: إدارة الاجتماعات والاتصال الإداري.
- تصميم وإعداد ومراجعة علمية لعددٍ من الحقائق التدريبية للحلقات التطبيقية والبرامج الإعدادية والتدريبية في المعهد.
- تنفيذ العديد من الاستشارات الإدارية في مجال الإدارة المكتبية لعددٍ من الجهات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- الحضور والمشاركة في عددٍ من المؤتمرات والحلقات والبرامج التدريبية داخل وخارج المملكة في مجال الإدارة العامة والإدارة المكتبية.

٤- أ. نوف بنت إبراهيم محمد بن سعيدان.

المؤهل العلمي:

دبلوم عالي مدربي الإدارة المكتبية، معهد الإدارة العامة ١٤٢٠هـ.

الوظيفة الحالية:

عضو هيئة تدريب، قطاع الإدارة المكتبية، معهد الإدارة العامة.

أبرز الأنشطة العلمية والعملية:

- عضو هيئة تدريب بقطاع الإدارة المكتبية بمعهد الإدارة العامة (١٤٢٠هـ) حتى تاريخه.
- الحصول على الزمالة الأوروبية العربية لإدارة المنظمات غير الربحية (٢٠١٩-٢٠٢٠م).
- مديرة مركز إدارة الأعمال بالفرع النسائي لمعهد الإدارة العامة (٢٠١٧-٢٠١٩م).
- رئيسة لجنة النشاط الاجتماعي والثقافي بمعهد الإدارة العامة (٢٠٠٦-٢٠١٢م).
- تنفيذ العديد من المحاضرات والدورات التدريبية للجهات الحكومية داخل وخارج معهد الإدارة العامة.
- تنفيذ العديد من الحلقات التطبيقية للقيادات النسائية العليا في موضوعات متعددة؛ كإدارة الاجتماعات، وإدارة الوقت، والاتصال الإداري.
- تصميم العديد من البرامج الإعدادية والتدريبية، وإعداد الحقائق التدريبية، والمراجعة العلمية في مجال الإدارة المكتبية.
- إعداد العديد من الاستشارات التخصصية لعددٍ من الجهات الحكومية النسائية، إدارة البحوث والاستشارات بمعهد الإدارة العامة، الفرع النسائي، الرياض.
- حضور دورات محلية ودولية مكثفة بشكلٍ دوري في أحدث الموضوعات الإدارية، من أهمها: الماجستير المصغر في إدارة الموارد البشرية، (٢٠١٧م).

- عضو مجلس إدارة جمعية مودة الخيرية، والأمين العام والمشاركة في مراجعة لوائح الجمعية الإدارية والتنظيمية و المالية، وإعدادها لتحكيم الحوكمة الخاص بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- تأسيس وإدارة فرع نسائي عقاري في شركة عقارية خاصة (٢٠١١-٢٠١٦م).
- التدريب في المجال العقاري بالمعهد العقاري التابع للهيئة العامة للعقار، ومحكم حقائب لديهم.

٥- أ. هدى بنت صالح عبد الله أبو حيمد.

المؤهل العلمي:

ماجستير الإدارة العامة، جامعة الملك سعود، ٢٠١٣م.

الوظيفة الحالية:

- رئيسة قطاع الإدارة العامة بمعهد الإدارة العامة، الفرع النسائي، الرياض.
- عضو هيئة تدريب، قطاع الإدارة العامة بمعهد الإدارة العامة، الفرع النسائي، الرياض.

أبرز الأنشطة العلمية والعملية:

- رئيسة القبول والتسجيل بالفرع النسائي بالرياض، معهد الإدارة العامة (٢٠١٢-٢٠١٤م).
- منسقة البرامج الخاصة بالفرع النسائي بالرياض، معهد الإدارة العامة (٢٠١٠-٢٠١٢م).
- رئيسة قطاع الإدارة المكتبية بالفرع النسائي بالرياض، معهد الإدارة العامة (٢٠٠٠-٢٠٠٣م).
- عضوية العديد من اللجان، وفِرَق العمل في مجال التخصص.
- تنفيذ العديد من البرامج الإعدادية والتدريبية والحلقات التطبيقية في مجالي الإدارة المكتبية والإدارة العامة.
- إعداد بحث «التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية» بالاشتراك مع الدكتور بدر الحربي (٢٠١٨م).
- إعداد بحث «واقع التقنيات المكتبية الحديثة ومشكلاتها» بالاشتراك مع الأستاذة سوسن المفلح (٢٠١٦م).
- تأليف كتاب «الجودة الشاملة في إدارة المعلومات» (٢٠٠٦م).
- المشاركة في إعداد العديد من الاستشارات التخصصية لعددٍ من الجهات الحكومية بالتنسيق مع إدارة الاستشارات بمعهد الإدارة العامة.
- المشاركة في إعداد العديد من الحقائب التدريبية والملفات العلمية في مجال التخصص بالتنسيق مع إدارة تصميم وتطوير البرامج بمعهد الإدارة العامة.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد الإدارة العامة ولا يجوز
اقتباس جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه بأية صورة دون
موافقة كتابية من المعهد إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض
النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

تم التصميم والإخراج الفني والطباعة في
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٤٢هـ

هذا الكتاب:

تشهد المنظمات العديدَ من التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة التي أثّرت على بيئة العمل، وأدّت إلى ظهور أساليب حديثة ومتطورة. ونظراً لأهمية العمل المكتبي؛ فقد برزت الحاجة إلى القيام بنشاط علمي ملموس يوثق الأساليب العلمية لأداء العمل المكتبي بما يواكب هذه التغيّرات، ويضمن كفاءة الأداء وتحسين الإنتاجية؛ وبالتالي يتمّ تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستخدمين.

ومن هذا المنطلق؛ فإن هذا الكتاب يهدف إلى تناول موضوع الأعمال المكتبية من منظورٍ مفاهيمي تطبيقي؛ من خلال استعراض المفاهيم الأساسية للأعمال المكتبية، والتطوّرات الحاصلة في بيئة العمل المكتبي وتحدياتها. وتحديد الممارسات العلمية الحديثة للأعمال المكتبية؛ وذلك بالتركيز على أنشطة الاتصال في بيئة العمل، والأساليب الحديثة في مجال إدارة الوثائق وتطبيقاتها الإلكترونية، مع تسليط الضوء على أحدث التقنيات المكتبية وأساليب إدارتها، وتأثيرها على طرق أداء الأعمال المكتبية، وصولاً إلى استخلاص أفضل السبل لتحقيق الميزة التنافسية في الأعمال المكتبية ومتطلباتها التنظيمية والبشرية والتقنية.



9786038276280